

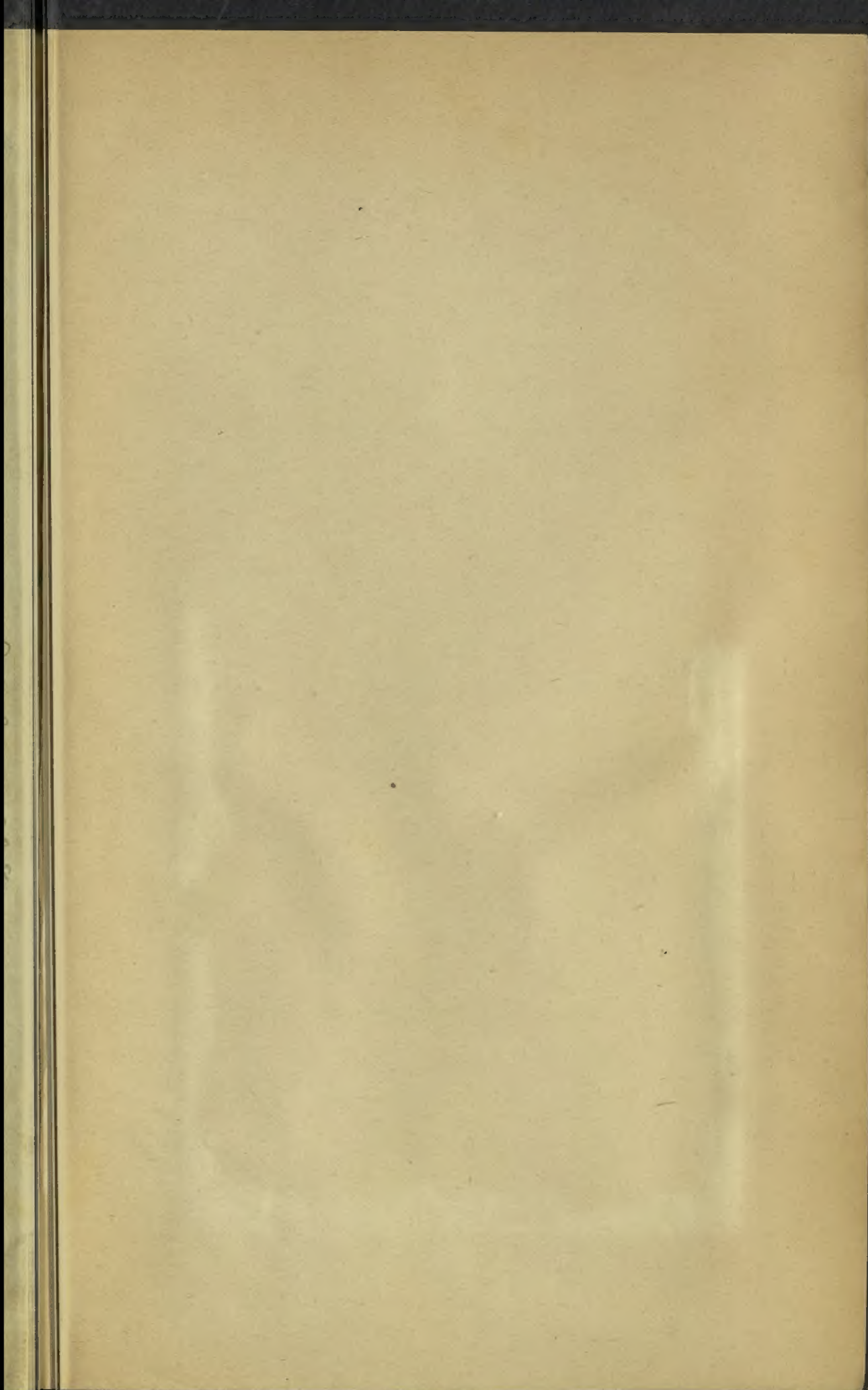
V.6

الشوكاني، محمد بن علي

100

ET LIB
JAFET LIB
25 JAN 1989





297.124
I247maA
V.6: C.1



نيل الأوطار

شرح

من تقي الأختار

من اماريت سيد الأختار

للشيخ الامام المجتهد العلامة الرباني قاضي

قضاء القطر الباني محمد بن علي

ابن محمد الشوكاني المتوفى

سنة ١٢٥٥ هـ

الجزء السادس

(عنيت بنشره وتصحيحه ومقابلة اصوله والتعليق عليه)

(للمرة الثانية سنة ١٣٤٤ هـ جرية)

إدارة الطباعة المنيرية

لصاحبها ومديرها محمد منير عبد الغني الديمشقي

(بمصر بشارع الكحكيين نمرة ١)

طبع على نفقة جماعة من السلفين

حقوق الطبع بالتعليق محفوظة الى

ادارة الطباعة المنيرية

Cat. May 1928



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كتاب الوكالة)

*(باب ما يجوز التوكيل فيه من العقود وإيفاء الحقوق

وأخراج الزكوات وإقامة الحدود وغير ذلك)*

١ قال أبو رافع «استسلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم بكر اخوات اهل الصدقة فأمرني أن أقضى الرجل بكره» * ٢ وقال ابن أبي أوفى «أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بصدقة مال أبي فقال اللهم صل علي آل أبي أوفى» * ٣ وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم «ان الخازن الامين الذي يعطى ما أمر به كاملا موفرا طيبة به نفسه حتى يدفعه الي الذي أمر له به أحد المتصدقين» * ٤ وقال «واغديا أنيس الى امرأة هذا فان اعترفت فارجمها» * ٥ وقال علي عليه السلام «أمرني النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن أقوم على بدنه وأقسم جلودها وجسلاها» * ٦ وقال أبو هريرة «وكني النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حفظ زكاة رمضان وأعطي النبي صلى الله عليه وآله وسلم عقبة بن عامر غنما يقسمها بين أصحابه» *

هذه الاحاديث لم يذكر المصنف في هذا الموضع من خرجها . وحديث أبي رافع قد تقدم في باب استقراض الحيوان من كتاب القرض وأورده هنا للاستدلال به على جواز التوكيل في قضاء القرض . وحديث ابن أبي أوفى تقدم في باب تفرقة الزكاة في بلدها من كتاب الزكاة وذكره المصنف هنا للاستدلال به على جواز توكيل صاحب الصدقة من يوصلها الى الامام . وحديث الخازن ذكره المصنف في

باب العاملين على الصدقة من كتاب الزكاة وسيد ذكر الاحاديث الواردة في تصرف المرأة في مال زوجها والعبد في مال سيده والخازن في مال من جعله خازنا في آخر كتاب الهبة والعطية . و ذكر حديث الخازن ههنا للاستدلال به على جواز التوكيل في الصدقة لقوله فيه «الذي يعطى ما أمر به كاملا» وقوله «اغديا أنيس» سيأتي في كتاب الحد ودوفيه دليل على انه يجوز للامام توكيل من يقيم الحد علي من وجب عليه . وحديث علي عليه السلام تقدم في باب الصدقة بالجلود من أبواب الضحايا والهدايا وفيه دليل على جواز توكيل صاحب الهدى لرجل أن يقسم جلودها وجلالها . وحديث أبي هريرة هو في صحيح البخاري وغيره وقد أورده في كتاب الوكالة وبوب عليه باب اذا وكل رجل رجلا فترك الوكيل شيئا فأجاز له الموكل فهو جائز وان أقرضه الي اجل مسمى جاز وذكر فيه مجيء السارق الي ابي هريرة وانه شكاه الي الحاجة فتركه يأخذ فكانه أسلفه الي اجل وهو وقت اخراج زكاة الفطر . وحديث عقبة بن عامر تقدم في باب السن الذي يجزي . في الاضحية وفيه دليل على جواز التوكيل في قسمة الضحايا وهذه الاحاديث دل على صحة الوكالة وهي بفتح الواو وقد تكسر التفويض والحفظ تقول وكلت تلاتا اذا استحفظته ووكلت الامر اليه بالتخفيف اذا فوضته اليه وهي في الشرع اقامة الشخص غيره مقام نفسه مطلقا أو مقيدا وقد استدلل على جواز الوكالة من القرآن بقوله تعالى (فابعثوا احداكم بورقكم) وقوله تعالى (اجعلني على خزائن الارض) وقد دل علي جوازها احاديث كثيرة منها ما ذكره المصنف في هذا الكتاب وقد أورد البخاري في كتاب الوكالة ستة وعشرين حديثا ستة معلقة والباقية موصولة . وقد حكى صاحب البحر الاجماع علي كونها مشروعة وفي كونها نيابة أو ولاية وجهان فقيل نيابة لتحريم الخالفة وقيل ولاية لجواز الخالفة الي الاصلح كالبيع بمجمل وقد أمر بمجمل *

٧ وعن سليمان بن يسار «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث أبا رافع مولاه ورجلا من الانصار فزوجه ميمونة بنت الحرث وهو بالمدينة قبل أن يخرج» رواه مالك في الموطأ . وهو دليل على ان تزوجه به سبق احرامه وانه خفي على ابن عباس * ٨ وعن جابر قال «أردت الخروج الي خير فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا

أنيت وكيلى نخدمه خمسة عشر وسقا فان ابغى منك آية فضع يدك على ترقوته» رواه أبو داود والدرقطنى * وعن علي بن أمية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «إذا أتتك وسلى فاعطهم ثلاثين درعا وثلاثين بعيرا فقال له العارية مؤداة يا رسول الله قال نعم» رواه أحمد وأبو داود وقال فيه «قلت يا رسول الله عارية مضمونة أو عارية مؤداة قال بل مؤداة» *

الحديث الاول اخرجه أيضا الشافعي وأحمد والترمذى والنسائى وابن حبان وقد أعلاه ابن عبد البر بالانقطاع بين سليمان بن يسار وأبي رافع لأنه لم يسمع منه وتعقب بأنه قد وقع التصريح بسماعه فى تاريخ ابن أبى خيثمة فى حديث نزول الأبطح ورجح ابن القطان اتصاله ورجح أن مولد سليمان سنة سبع وعشرين ووفاة أبى رافع سنة ست وثلاثين فىكون سنه عند موت أبى رافع ثمان سنين وقد تقدم الكلام على زواجه صلى الله عليه وآله وسلم بميمونة واختلاف الأحاديث فى ذلك فى كتاب الحج فى باب ما جاء فى نكاح المحرم وفيه دليل على جواز التوكيل فى عقد النكاح من الزوج والحديث الثانى علق البخارى طرفانه فى الخمس وحسن الحافظ فى التلخيص اسناده ولكنه من حديث محمد بن اسحق قوله فان ابغى منك آية أى علامة قوله ترقوة بفتح المثناة من فوق وضم القاف وهى العظم الذى بين ثغرة النحر والعاقق وهما ترقوتان من الجانبين ﴿وفى الحديث﴾ دليل على صحة الوكالة وان الامام له أن يوكل ويقيم عاملاً على الصدقة فى قبضها وفى دفعها الى مستحقها والى من يرسله اليه بأمانة . وفيه أيضا دليل على جواز العمل بالامارة أى العلامة وقبول قول الرسول اذا عرف المرسل اليه صدقه وهل يجب الدفع اليه قيل لا يجب لان الدفع اليه غير مبرى . لاحتمال أن ينكر الموكل أو المرسل اليه وبه قال الهادي وأتباعه وقيل يجب مع التصديق بأمانة أو نحوها لكن له الامتناع من الدفع اليه حتى يشهد عليه باقبض وبه قال أبو حنيفة ومحمد ﴿وفى الحديث﴾ أيضا دليل على استحباب اتخاذ علامة بين الوكيل وموكله لا يطلع عليها غيرها ليعتمد الوكيل عليها فى الدفع لأنها أسهل من الكتابة فقد لا يكون أحدهما ممن يحسنها ولان الخط يشتهر . والحديث الثالث أخرجه أيضا النسائى وسكت عنه أبو داود والمنذرى والحافظ فى التلخيص . وقال ابن حزم انه أحسن ماورد فى هذا الباب وقد ورد فى معناه أحاديث يأتى ذكرها فى العارية عند الكلام

على حديث صفوان ان شاء الله وفيه دليل على جواز التوكيل من المستعير لقبض العارية: قوله «العارية مؤداة» سيأتي الكلام على هذا في العارية ان شاء الله تعالى *

﴿باب من وكل في شراء شيء فاشترى بالثمن أكثر منه وتصرف في الزيادة﴾

١ عن عروة بن أبي الجعد البارقى «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعطاه دينارا ليشترى به له شاة فاشترى له به شاتين فباع أحدهما بدينار وجاءه بدينار وشاة فدعا له بالبركة في بيعه وكان لو اشترى التراب لربح فيه» رواه أحمد والبخاري وأبو داود * ٢ وعن حميد بن أبي ثابت عن حكيم بن حزام «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعته ليشترى له أضحية بدينار فاشترى أضحية فربح فيها دينارا فاشترى أخرى مكانها فجاء بالأضحية والدينار الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ضح بالشاة وتصدق بالدينار» رواه الترمذي وقال لا نعرفه الا من هذا الوجه وحميد بن أبي ثابت لم يسمع عندي من حكيم. ولا بن داود نحوه من حديث أبي حصين عن شيخ من أهل المدينة عن حكيم * ﴿

الحديث الاول أخرجه أيضا الترمذي وابن ماجه والدارقطني. وفي اسناد من عدا البخاري سعيد بن زيد أخو حماد وهو مختلف فيه عن أبي لبيد لمازة بن زبار. وقد قيل انه مجهول لكنه قال الحافظ انه وثقه ابن سعد. وقال حرب سمعت أحمد يثني عليه. وقال في التقريب انه ناصبي جلد. قال المنذرى والنووي اسناده صحيح لحديثه من وجهين وقد رواه البخاري من طريق ابن عيينة عن شبيب بن غرقط سمعت الحلى يحدثون عن عروة ورواه الشافعي عن ابن عيينة وقال ان صح قلت به. ونقل المزي عن انه ليس بثابت عنده قال البيهقي انما ضعفه لان الحلى غير معروفين وقال في موضع آخر هو مرسل لان شبيب بن غرقط لم يسمعه من عروة وانما سمعه من الحلى وقال الرافعي هو مرسل قال الحافظ الصواب انه متصل في اسناده مبهم. والحديث الثاني منقطع في الطريق الاولى لعدم سماع حميد من حكيم وفي الطريق الثانية في اسناده مجهول قال الخطابي إن الخبرين معا غير متصلين لان في أحدهما وهو خبر حكيم رجلا مجهولا لا يدري من هو وفي خبر عروة ان الحلى

حدثوه وما كان هذا سبيله من الرواية لم تقم به الحجة. وقال البيهقي ضعف حديث حكيم من أجل هذا الشيخ (وفي الحديثين) دليل على أنه يجوز للوكيل إذا قال له المالك اشترى بهذا الدينار شاة ووصفها أن يشتري به شاتين بالصفة المذكورة لأن مقصود الموكل قد حصل وزاد الوكيل خيرا ومثل هذا لو أمره أن يبيع شاة بدرهم فباعها بدرهمين أو بان يشتريها بدرهم فاشترى بها بنصف درهم وهو الصحيح عند الشافعية كما نقله النووي في زيادات الروضة بقوله « فباع أحدهما بدينار » فيه دليل على صحة بيع الفضولي وبه قال مالك وأحمد في إحدى الروايتين عنه والشافعية في التقديم وقواه النووي في الروضة وهو مروي عن جماعة من السلف منهم علي عليه السلام وابن عباس وابن مسعود وابن عمر واليه ذهبته المادوية وقال الشافعية في الجديد وأصحابه والناصر إن البيع الموقوف والشراء الموقوف باطلان للحديث المتقدم في البيع أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « لا تبع ما ليس عندك » وأجابوا عن حديثي الباب بما فيهما من المقال وعلى تقدير الصحة فيمكن أنه كان وكلا بالبيع بقرينة فهمها منه صلى الله عليه وآله وسلم . وقال أبو حنيفة أنه يكون البيع الموقوف صحيحا دون الشراء والوجه أن الإخراج عن ملك المالك مفقور إلى إذنه بخلاف الإدخال ويجاب بأن الإدخال للمبيع في الملك يستلزم الإخراج من الملك للثمن وروي عن مالك العكس من قول أبي حنيفة فإن صح فهو قوي لأن فيه جمعا بين الأحاديث قوله « فاشترى أخرى مكانها » فيه دليل على أن الاضحية لا تصير أضحية بمجرد الشراء وأنه يجوز البيع لا بدال مثل أو أفضل: قوله « وتصدق بالدينار » جعل جماعة من أهل العلم هذا أصلا فقالوا من وصل إليه مال من شبهة وهو لا يعرف له مستحقا فإنه يتصدق به: ووجه الشبهة هنا أنه لم يأذن لعروة في بيع الاضحية وباحتمل أن يتصدق به لأنه قد خرج عنه للقربة لله تعالى في الاضحية فكره أكل ثمنها *

باب من وكل في التصديق بماله فدفعه إلى ولد الموكل

١ عن معن بن يزيد قال « كان أبي خرج بدنانير يتصدق بها فوضعها عند رجل في المسجد فجئت فأخذتها فأنتهت بها . فقال والله ما أياك أردت بها

فخاصمه الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال لك مانويت يا يزيد ولك يا معن ما أخذت ، رواه أحمد والبخاري *

قوله . « عند رجل » قال في الفتح لم أقف على اسمه : قوله « فأنبتت بها » أى أنبت أبي بالدناير المذكورة : قوله « والله ما اياك أردت » يعني لو أردت انك تأخذها لا عطيتك اياها من غير توكيل وكأنه كان يرى أن الصدقة على الولد لا تجزى . أو تجزى . ولكن الصدقة على الاجنبى أفضل : قوله « لك مانويت » أى أنك نويت أن تصدق بها على من يحتاج اليها وابنك محتاج فقد وقعت موقعها وان كان لم يخطر ببالك أنه يأخذها ولا بنك ما أخذلانه أخذها محتاجاً اليها واستدل بالحديث على جواز دفع الصدقة الى كل أصل وفرع ولو كان ممن تلزمه نفقته قال في الفتح ولا حجة فيه لانها واقعة حال فاحتمل أن يكون ممن كان مستقلاً لا يلزم اياه نفقته والمراد بهذه الصدقة صدقة التطوع لا صدقة الفرض فانه قد وقع الاجماع على أنها لا تجزى . في الولد كما تقدم في الزكاة . وفي الحديث جواز التوكيل في صرف الصدقة ولهذا الحكم ذكر المصنف هذا الحديث هنا *

﴿ كتاب المساقاة والمزارعة ﴾

١ - عن ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عامل أهل خيبر بشرط ما يخرج من تمر أو زرع » رواه الجماعة * وعنه أيضاً « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما ظهر على خيبر سأله اليهود أن يقرهم بها على أن يكفوه عملها ولهم نصف الثمرة فقال لهم نقرمكم بها على ذلك ما شئنا » متفق عليه . وهو حجة في أنها عقد جائز . والبخاري « أعطى يهود خيبر أن يعملوها وبزروعها ولهم شطر ما يخرج منها » ولمسلم وأبي داود والنسائي « دفع الى يهود خيبر نخل خيبر وأرضها على أن يعملوها من أموالهم ولرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شطر ثمرها » قلت وظاهر هذا أن البذر منهم وان تسمية نصيب العامل تنفي عن تسمية نصيب رب المال ويـكون الباقي له * ٢ - وعن عمر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عامل يهود خيبر على أن نخرجهم متى شئنا » رواه أحمد والبخاري بمناه * ٣

وعن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دفع خيبر أرضها ونخلها مقاسمة على النصف » رواه أحمد وابن ماجه * ٤ وعن أبي هريرة قال « قالت الأنصار للنبي صلى الله عليه وآله وسلم اقسم بيننا وبين اخواننا النخل قال لا نقالوا تكفونا العمل ونشرككم في الثمرة فقالوا سمعنا وأطعنا » رواه البخاري * ٥ وعن طاوس « ان معاذ بن جبل أكرى الأرض على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان على الثلث والرابع فهو يعمل به الي يومك هذا » رواه ابن ماجه * قال البخاري وقال قيس بن مسلم عن أبي جعفر قال ما بالمدينة أهل بيت هجرة إلا يزرعون على الثلث والرابع وزارع على عليه السلام وسعد ابن مالك وابن مسعود وعمر بن عبد العزيز والقاسم وعروة وآل أبي بكر وآل علي وآل عمر قال وطيل عمر الناس علي أن جاء عمر بالبذر من عنده فله الشطر وان جاءوا بالبذر فلهم كذا * ٦

حديث ابن عباس رواه ابن ماجه من طريق اسماعيل بن توبة وهو صدوق وبقية رجاله رجال الصحيح. وحديث معاذ رجال اسناده رجال الصحيح ولكن طاوس لم يسمع من معاذ وفيه نكارة لان معاذ مات في خلافة عمر ولم يدرك أيام عثمان بقوله كتاب المساقاة والمزارعة المساقاة ما كان في النخل والكرم وجميع الشجر الذي يثمر. بحظه معلوم من الثمرة للاجير واليه ذهب الجمهور وخصها الشافعي في قوله الجديد بالنخل والكرم وخصها داود بالنخل وقال مالك تجوز في الزرع والشجر ولا تجوز في البقول عند الجمع. وروى عن ابن دينار أنه أجازها فيها (والحاصل) أن من قال إنها واردة على خلاف القياس قصرها على مورد النص ومن قال أنها واردة على القياس الحق بالمتصوص غيره. والمزارعة مفاعلة من الزراعة قاله المطرزي. وقال صاحب الاقليد من الزرع. والخابرة مشتقة من الخبير على وزن العليم وهو الاكار همزة مفتوحة وكاف مشددة وراه مهملة وهو الزراع والفلاح الحراث والي هذا الاشتقاق ذهب أبو عبيد والاكثرون من أهل اللغة وانفقوا. وقال آخرون هي مشتقة من الخبار بفتح الحاء المعجمة وتخفيف الباء الموحدة وهي الأرض الرخوة وقيل من الخبر بضم الحاء وهو النصيب من سمك أو لحم وقال ابن الاعرابي هي مشتقة من خير لان أول هذه المعاملة فيها. وفسر أصحاب الشافعي الخابرة بأنها

العمل على الأرض ببعض ما يخرج منها والبذر من العامل. وقيل ان المساقاة والمزارعة والخابرة بمعنى واحد والى ذلك يشير كلام الشافعي فانه قال في الام في باب المزارعة واذا دفع رجل إلى رجل أرضا بيضاء على ان يزرعها المدفوع اليه فما خرج منها من شيء فله منه جزء من الاجزاء فهذه المحاقلة والخابرة والمزارعة التي ينهى عنها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اهـ. والى نحو ذلك يشير كلام البخاري وهو وجه لشافعية. وقال في القاموس المزارعة المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها ويكون البذر من مالكمها. وقال الخابرة ان يزرع على النصف ونحوه اهـ. قوله « بشرط ما يخرج » فيه جواز المزارعة بالجزء المعلوم من نصف أو ربع أو ثمن أو نحوها والشرط هنا بمعنى النصف وقد يأتي بمعنى النحو والقصد. ومنه قوله تعالى (فول وجهك شطر المسجد الحرام) أي نحوه: قوله « نفرمكم بها على ذلك ماشئنا » المراد انما نمكنكم من المقام الى ان نشاء اخراجكم لانه صلى الله عليه وآله وسلم كان عازما على اخراجهم من جزيرة العرب كما أمر بذلك عند موته. واستدل به على جواز المساقاة مدة مجهولة وبه قال أهل الظاهر وخالفهم الجمهور وتأولوا الحديث بأن المراد مدة العهد وان لنا اخراجكم بعد انقضائها ولا يخفى بعده. وقيل ان ذلك كان في أول الأمر خاصة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وهذا يحتاج الى دليل: قوله « ما بالمدينة أهل بيت هجرة » الخ. هذا الأثر أورده البخاري ووصله عبد الرزاق: قوله « وزارع على عليه السلام » الخ أما أثر على عليه السلام فوصله ابن أبي شيبة. وأما أثر ابن مسعود وسعد بن مالك فوصلها ابن أبي شيبة وأما أثر عمر بن عبد العزيز فوصله ابن أبي شيبة أيضا. وأما أثر القاسم وهو ابن محمد بن أبي بكر فوصله عبد الرزاق. وأما أثر عروة وهو ابن الزبير فوصله ابن أبي شيبة. وأما أثر آل أبي بكر وآل على وآل عمر فوصله ابن أبي شيبة أيضا وعبد الرزاق. وأما أثر عمر في معاملة الناس فوصله ابن أبي شيبة أيضا والبيهقي وقد ساق البخاري في صحيحه عن السلف غير هذه الآثار ولعله أراد بذكرها الإشارة الى أن الصحابة لم ينقل عنهم الخلاف في الجواز خصوصا أهل المدينة وقد تمسك بالأحاديث المذكورة في الباب جماعة من السلف. قال الحازمي روى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وعبد الله بن مسعود وعمار بن ياسر وسعيد بن (٢٤ — ج ٦ نيل الاوطار)

المسيب ومحمد بن سيرين وعمر بن عبد العزيز وابن أبي ليلى وابن شهاب الزهري ومن أهل الرأي أبو يوسف القاضي ومحمد بن الحسن فقالوا يجوز المزارعة والمساقاة بحوزه من الثمر أو الزرع قالوا ويجوز العقد على المزارعة والمساقاة مجتمعتين فتساقيه على النخل وتزارعه على الأرض كما جرى في خير ويجوز العقد على كل واحدة منهما منفردة وأجابوا عن الأحاديث القاضية بالنهي عن المزارعة بأنها محمولة على التزويه وقيل إنها محمولة على ما إذا اشترط صاحب الأرض ناحية منها معينة . وقال طاوس وطائفة قليلة لا يجوز كراء الأرض مطلقا لا بحوزه من الثمر والطعام ولا بذهب ولا بفضة ولا بغير ذلك وذهب إليه ابن حزم وقواه واحتج له بالأحاديث المطلقة في ذلك وستأتي وقال الشافعي وأبو حنيفة والفترة وكثيرون أنه يجوز كراء الأرض بكل ما يجوز أن يكون ثمنًا في المبيعات من الذهب والفضة والعروض وبالطعام سواء كان من جنس ما يزرع في الأرض أو غيره لا بحوزه من الخارج منها وقد أطلق ابن المنذر أن الصحابة أجمعوا على جواز كراء الأرض بالذهب والفضة ونقل ابن بطال اتفاق فقهاء الأمصار عليه وتمسكوا بما سباني من النهي عن المزارعة بحوزه من الخارج وأجابوا عن أحاديث الباب بأن خير نعمت عنوة فكان أهلهم أعيده صلى الله عليه وآله وسلم فله أخذه من الخارج منها فهو له وما تركه فهو له وروى الحازمي هذا المذهب عن عبد الله بن عمرو وعبد الله بن عباس ورافع بن خديج وأسيد بن حضير وأبي هريرة ونافع قال وإليه ذهب مالك والشافعي ومن الكوفيين أبو حنيفة اه . وقال مالك أنه يجوز كراء الأرض بغير الطعام والثمر لهما لثلا يصير من يبيع الطعام بالطعام وحمل النهي على ذلك هكذا حكى عنه صاحب الفتح قال ابن المنذر ينبغي أن يحمل ما قاله مالك على ما إذا كان المسكرى به من الطعام جزأ مما يخرج منها فاما إذا أكرهاها بطعام معلوم في ذمة المسكرى أو بطعام حاضر يقضيه المالك فلا مانع من الجواز . وقال أحمد بن حنبل يجوز إجارة الأرض بحوزه من الخارج منها إذا كان البذر من رب الأرض حكى ذلك عنه الحازمي وأعلم أنه قد وقع جماعة لأسباب من التأخرين اختباط في نقل المذاهب في هذه المسئلة حتى أفضى ذلك إلى أن بعضهم يروى عن العالم الواحد الأمرين المتناقضين وبعضهم يروي قولاً له عالم وآخر يروي عنه تقيده ولا جرم فالمسئلة باعتبار اختلاف المذاهب فيها وتعيين راجعها من مرجوحها من المضلات وقد جمعت فيها رسالة مستقلة

وسميأتى تحقيق ما هو الحق وتفصيل بعض المذاهب والاشارة الى حجة كل طائفة ودفعها *

*) باب فساد العقد اذا شرط احدهما لنفسه التبن أو بقعة بعينها ونحوه *)

١ عن رافع بن خديج قال «كنا أكثر الانصار حقة لا فكنا نكرى الارض على ان لنا هذه ولهم هذه فربما أخرجت هذه ولم تخرج هذه فنحن ناعن ذلك فاما الورق فلم ينهنا » أخرجاه * وفي لفظ «كنا أكثر أهل الأرض مزدرا كنا نكرى الأرض بالناحية منها تسمى لسيد الأرض قال فربما يصاب ذلك وتسلم الأرض وربما يصاب الأرض ويسلم ذلك فنهينا فاما الذهب والورق فلم يكن يومئذ » رواه البخاري. وفي لفظ «قال إنما كان الناس يؤجرون علي عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بما على الماذيانات وأقبال الجداول وأشياء من الزرع فيه لك هذا ويسلم هذا ويسلم هذا ويهلك هذا ولم يكن للناس كرى الا هذا فلذلك زجر عنه فأما شيء معلوم مضمون فلا بأس به » رواه مسلم وأبو داود والنسائي * وفي رواية عن رافع «قال حدثني عمي انهما كانا يكريان الأرض علي عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بما ينبت على الأرض وبشيء يستتبه صاحب الأرض قال فنهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك » رواه أحمد والبخاري والنسائي * وفي رواية عن رافع «ان الناس كانوا يكرون المزارع في زمان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالماذيانات وما يستقي الربيع وشيء من التبن فكره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كرى المزارع بهذا نهى عنها » رواه أحمد *

قوله «حقلا» أي أهل مزارعة قال في القاموس الحافل المزارع والحاقة بيع الزرع قبل بدو صلاحه أو بيعه في سنبله بالحنطة أو المزارعة بالثلاث والربيع أو أقل أو أكثر أو اكراه الأرض بالحنطة اه قوله «فنهانا عن ذلك» أي عن كرى الأرض على ان لنا هذه ولهم هذه «فيصلح التمسك بهذا المذهب من قال ان التمنى عنه إنما هو هذا النوع ونحوه من المزارعة . وقد حكى في الفتح عن الجمهور ان النهي محمول على الوجه المفضى الى الفرر والجمالة لاعتنا اكرانها مطلقا حتى بالذهب

والفضة قال ثم اختلف الجمهور في جواز إكراهها بجزء مما يخرج منها فن قال بالجواز
حمل أحاديث النهي على التنزيه قال ومن لم يحجز إيجازتها بجزء مما يخرج قال النهي
عن كراهها محمول على ما إذا اشترط صاحب الأرض ناحية منها أو شرط ما يثبت
على النهر لصاحب الأرض لما في كل ذلك من الضرر والجهالة اهـ بقوله وقاما الورق
فلم ينهنا « لا منافاة بين هذه الرواية وبين الرواية الثانية أعني قوله فاما الذهب والورق
فلم يكن يومئذ لان عدم النهي عن الورق لا يستلزم وجوده ولا وجود المعاملة به
وفي رواية عن رافع عند البخاري انه قال ليس بها بأس بالدينار والدرهم. قال في
الفتح يحتمل أن يكون رافع قال ذلك باجتهاده ويحتمل أن يكون علم ذلك بطريق
التنصيص على جوازه أو علم أن النهي عن كراه الأرض ليس على إطلاقه بل بما إذا
كان بشئ مجهول ونحو ذلك فاستنبط من ذلك جواز الكراه بالذهب والفضة ويرجح كونه
مرفوعا بما أخرجه أبو داود والنسائي باسناد صحيح عنه قال « نهى رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم عن الحافلة والمزابنة وقال إنما يزرع ثلاثة رجل له أرض ورجل
منح أرضا ورجل اكترى أرضا بذهب أو فضة » لكن بين النسائي من وجه آخر
أن المرفوع منه النهي عن الحافلة والمزابنة وأن بقيته مدرج من كلام سعيد بن المسيب.
وقد أخرج أبو داود والنسائي ما هو أظهر في الدلالة على ازفع من هذا وهو حديث
سعيد بن أبي وقاص الآتي: قوله « بما على الماذنات » بذا مهيمة مكسورة ثم مشاة تحتية
ثم ألف ثم نون ثم ألف ثم مشاة فوفية هذا هو المشهور وحكى القاضي عياض عن
بعض الرواة فتح الذال في غير صحيح مسلم وهي ما ثبت على حافة النهر ومسائل الماء
ولست عربية لكنها سوادية وهي في الأصل مسائل المياه فتسمية لنا بت عليها باسمها كما
وقع في بعض الروايات بلفظ يؤاجرون على الماذنات مجاز مرسل والعلاقة المجاورة أو
الحالية والمحلية: قوله « وأقبال الجدول » بفتح الهمزة وسكون القاف وتخفيف الموحدة
أى أوائل . والجدول السواقى جمع جدول وهو النهر الصغير: قوله « وأشياء
من الزرع يعني مجهول المقدار ويدل على ذلك قوله في آخر الحديث فاما مني معلوم
مضمون فلا بأس به: قوله « فيهلك » بكسر الهمزة أي فربما يهلك. قوله « زجر عنه » على
البناء للمجهول أي نهى عنه وذلك لما فيه من الضرر المؤدي الى التشاجر وأكل أموال
الناس بالباطل: قوله « على الاربعاء » جمع ربيع وهو النهر الصغير كنبى وأنبياء ويجمع

أيضا علي ربهان كصبي وصبيان . قوله « يستنبيه » من الاستثناء كما أنه يشير الى استثناء
 الثالث والرابع كذا قال في الفتح واستدل على ان هذا هو المراد برواية أخرى
 ذكرها البخاري ولكنه ينافي هذا التفسير قوله في الرواية الأولى « فاما شيء معلوم
 مضمون فلا بأس به » وهذا الحديث يدل على تحريم المزارعة على ما يفضى اليه الغرر
 والجهالة ويوجب المشاجرة وعليه تحمل الأحاديث الواردة في النهي عن الخابرة
 كما هو شأن حمل المطلق على المقيّد ولا يصح حملها على الخابرة التي فعلها النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم في خير لما ثبت من أنه صلى الله عليه وآله وسلم استمر عليها الى
 موته واستمر على مثل ذلك جماعة من الصحابة ويؤيد هذا تصريح رافع في هذا
 الحديث بجواز المزارعة على شيء معلوم مضمون ولا يشكل على جواز المزارعة بحزبه
 معلوم حديث أسيد بن ظهير الآتي فان النهي فيه ليس بموجه الى المزارعة بالنصف
 والثالث والرابع فقط بل الى ذلك مع اشتراط ثلاث جداول والقصارة وما يستقى
 الربيع ولا شك ان مجموع ذلك غير الخابرة التي أجازها صلى الله عليه وآله وسلم
 وفعلها في خير نعم حديث رافع عند أبي داود والنسائي وابن ماجه بلفظ « من كانت
 له أرض فليزرعها أو ليزرعها ولا يكارها بثك ولا ربيع ولا بطامام مسمي » وكذلك
 حديثه أيضا عند أبي داود باسناد فيه بكر بن طامر البجلي الكوفي وهو متكلم فيه
 « قال انه زرع أرضا فربه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو يسقيها فسأله لمن الزرع
 ومن الأرض فقال زرعي بيذري وعملي ولي الشطر ولبنى فلان الشطر فقال أريد ما فرد
 الأرض علي أهلها وخذ نفقتك » ومثله حديث زيد بن ثابت عند أبي داود قال « نهى
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الخابرة قلت وما الخابرة قال أن يأخذ الأرض
 بنصف أو ثلث أو ربع » فيها دليل على المنع من الخابرة بحزبه معلوم ومثل هذه
 الأحاديث حديث أسيد الآتي على فرض انه نهى عن المزارعة بحزبه معلوم وعدم
 تقييده بما فيه من كلام أسيد كما سيأتي ولكنه لا سبيل الى جعلها ناسخة لما فعله
 صلى الله عليه وآله وسلم في خير لموته وهو مستمر على ذلك وتقريره لجماعة من
 الصحابة عليه ولا سبيل الى جعل هذه الأحاديث المشتملة على النهي منسوخة بفعله
 صلى الله عليه وآله وسلم وتقريره لصدور النهي عنه في اثناء مدة معاملته ورجوع
 جماعة من الصحابة الى رواية من روى النهي واجمع ما أمكن هو الواجب وقد

أمكن هنا بحمل النهي على معناه المجازي وهو الكراهة ولا يشكل على هذا قوله صلى الله عليه وآله وسلم «أربيتما» في حديث رافع المذكور وذلك بان يقال قد وصف النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذه المعاملة بأمر بار بار حرام بالاجماع فلا يمكن الجمع بالكراهة لانا نقول الحديث لا يذهب للاحتجاج به للمقال الذي فيه ولا سيما مع معارضته للاحاديث الصحيحة الثابتة من طرق متعددة الواردة بجواز المعاملة بحظه معلوم وكيف يصح أن يكون ذلك ربا وقد مات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه ومات عليه جماعة من أجلاء الصحابة بل يبعد أن يعامل النبي صلى الله عليه وآله وسلم المعاملة المكروهة ويموت عليها ولكنه ألجأنا الى القول بذلك الجمع بين الاحاديث وهذا ما نرجحه في هذه المسئلة ولا يصح الاعتذار عن الاحاديث الفاضية بالجواز بانها مختصة به صلى الله عليه وآله وسلم لما تقرر من انه صلى الله عليه وآله وسلم اذا نهى عن شيء نهيا مختصا بالامة وفعل ما يخافه كان ذلك الفعل مختصا به لانا نقول أولا النهي غير مختص بالامة وثانيا انه صلى الله عليه وآله وسلم قرر جماعة من الصحابة على مثل معاملته في خير الى عند موته. وثالثا انه قد استمر على ذلك بعد موته صلى الله عليه وآله وسلم جماعة من أجلاء الصحابة ويبعد كل البعد أن يخفى عليهم مثل هذا ومن أوضح ما استدلل به على كراهة المزارعة بحظه معلوم حديث ابن عباس الآتي *

٢ وعن أسيد بن ظهير قال «كان أحدنا اذا استغني عن أرضه أو افتقر اليه أعطاها بالنصف والثلث والرابع ويشترط ثلاث جداول والقصاره وما يسقى الرابع وكان يعمل فيها عملا شديدا ويصيب منها منفعة فأتانا رافع بن خديج فقال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن أمر كان لكم نافعا وطاعة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خير لكم نهاكم عن الحقل» رواه أحمد وابن ماجه. والقصاره بقية الحب في السنبيل بعدما يداس * *

الحديث أخرجه أيضا أبو داود والنسائي بدون كلام أسيد بن ظهير ورجال اسناد الحديث رجال الصحيح. قوله «والقصاره» قال في القاموس والقصاره بالضم وانقصرى بالكسر والقصر والقصرة محركتين وانقصرى كبشرى ما يبقى في المنخل بعد الاتخال أو ما يخرج من القث بعد الدوسة الاولى وانقصرة العليا من الحبة اه. قوله «عن

الحقل » بفتح الحاء المهملة واسكان القاف أصله كما قال الجوهرى الحقل الزرع اذا تشعب ورقه قبل أن تغلظ سوقه فالحقل القراح الطيب يعني من الارض الصالحة للزراعة والحقل مواضع الزراعة كما أن المزارع مواضعها. وقد بين البخارى الحقل الذى نهى عنها صلى الله عليه وآله وسلم من رواية رافع قال فيه « ماتصنعون بمحافلهم قالوا تؤاجرها على الربع وعلى الاوسق من التمر والشعير قال لا تفعلوا » (والحديث) يدل على عدم جواز مطلق المزارعة ولكنه ينبغى أن يقيد بما فى أوله من كلام أسيد من ضم الاشتراط المقتضى للفساد وعلى فرض عدم تقييده بذلك فيحمل على كراهة التزيب لما أسلفنا *

٣ وعن جابر قال « كنا نخابر على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فنصيب من القصرى ومن كذا ومن كذا فقال النبى صلى الله عليه وآله وسلم من كان له أرض فليزرعها أو ليحرقها أخاه وإلا فليدعها » رواه أحمد ومسلم والقصرى القسارة *

قوله « والقصرى » قد سبق ضبطه وتفسيره قوله « فليزرعها » بفتح التحتية والراء اى بنفسه: قوله « أو ليحرقها » بضم التحتية وكسر الراء اى يجعلها مزرعة لآخيه بلا عوض وذلك بان يعيره اياها ويشهد لهذا المعنى الرواية الآتية بلفظ « لان يمنح أحدكم أخاه » اى يجعلها منحة له والمنحة العارية وفيه دليل على المنع من مؤاجرة الارض مطلقا لقوله « والا فليدعها » ولكن ينبغى أن يحمل هذا المطلق على المقيد بما سلف فى حديث رافع أو يكون الامر للندب فقط لما أسلفنا ولما سياتى وقد كره بعض العلماء تعطيل الأرض عن الزراعة لان فيه تضييع المال وقد نهى صلى الله عليه وآله وسلم عن اضياع المال وقدم فى هذا الحديث زراعة الارض من المالك بنفسه لما فى ذلك من الفضيلة فان الاشتغال بالعمل فيها والاستغناء عن الناس بما يحصل من القرب العظيمة مع ما فى ذلك من الاشتغال عن الناس والتزعم عن مخالطتهم التى هي لاسيما فى مثل هذا الزمان سم قاتل وشغل عن الرب جل جلاله شاغل اذا لم يمكن فى الاقبال على الزراعة تثبط عن شئ من الامور الواجبة كالجهاد وقد أورد البخارى فى صحيحه حديثا فى فضل الزرع والغرس وترجم عليه باب فضل الزرع والغرس ورواه مسلم من حديث أنس *

٤ وعن سعد بن أبي وقاص « ان اصحاب المزارع في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانوا يكرون مزارعهم بما يكون على السواقي وما سعد بالماء مما حول الثبت فجاءوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاختصموا في بعض ذلك بينهم أن يكروا بذلك وقال أكرؤا بالذهب والفضة » رواه أحمد وأبو داود والنسائي وما ورد من النهي المطلق عن الخابرة والمزارعة يحمل على ما فيه مفسدة كما بيته هذه الاحاديث أو يحمل على اجتنابها ندبا واستعجا بافقد جاء ما يدل على ذلك. فروى عمرو بن دينار قال قلت لطاوس لو تركت الخابرة فأنهم يزعمون أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عنها فقال ان أعلمهم يعني ابن عباس أخبرني « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ينه عنها وقال لان يمنح أحدكم أخاه خيرا له من أن يأخذ عليها خراجا معلوما » رواه أحمد والبخاري وابن ماجه وأبو داود * ٥ وعن ابن عباس « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يحرم المزارعة ولكن أمر أن يرفق ببعضهم ببعض » رواه الترمذي وصححه * ٦ وعن أبي هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من كانت له أرض فليزرعها أو ليجرثها أخاه فان ابني فليمسك أرضه » اخرجاه وبالإجماع تجوز الاجارة ولا تجب الاعارة فلم انه اراد النذب ☆

حديث سعد سكت عنه ابو داود والمنذري . قال في الفتح ورجاله ثقات الا ان محمد بن عكرمة الخزومي لم يرو عنه الا ابراهيم بن سعد . قوله « وما سعد » بفتح السين وكسر العين المهملتين قيل معناه بما جاء من الماء سيجا لا يحتاج الى ساقية وقيل معناه ما جاء من الماء من غير طلب . وقال الازهرى والسعيد النهر مأخوذ من هذا وسواعد النهر التي تنصب اليه مأخوذة من هذا وفي رواية ما صمد بالصاد بدل السين أي ما ارتفع من الثبت بالماء دون ما سفل منه: قوله « بالذهب والفضة » فيه رد على طاوس حيث كره اجارة الارض بالذهب والفضة كما روى عنه مسلم والنسائي عن طريق حماد بن زيد عن عمرو ابن دينار قال كان طاوس يكره أن يؤاجر أرضه بالذهب والفضة ولا يرى بالثلث والربع بأسا فقال له مجاهدا ذهب الى ابن رافع بن خديج فاسمع حديثه عن أبيه فقال لو أعلم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عنه لم أفعله ولكن حدثني من هو أعلم منه ابن عباس فذكر الحديث الذي ذكره المصنف. وللنسائي أيضا

من طريق عبد الكريم عن مجاهد قال أخذت بيد طاوس فأدخلته الى ابن رافع
ابن خديج فحدثه عن أبيه « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن كراه الأرض
فأبى طاوس وقال سمعت ابن عباس لا يرى بذلك بأساً » وهذه الرواية عن طاوس
تدل على انه كان لا يمنع من كراه الأرض مطلقاً وقد حكى صاحب الفتح عنه أنه
يمنع مطلقاً كما قدمنا . واستدل بهذا الحديث من جواز كراه الأرض بالذهب والفضة
وقد تقدم ذكرهم وألحقوا بهما غيرها من الاشياء المعلومه لانهم رأوا ان محل النهي
فيما لم يكن معلوماً ولا مضموناً وفي هذا الحديث أيضاً رد على من منع من كراه
الأرض مطلقاً كما تقدم . قوله « وما ورد من النهي » الخ مثل حديث جابر عند أبي داود
بلفظ « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من لم يذر الخبارة فليؤذن
بحرب من الله ورسوله » وحديث زيد بن ثابت عند أبي داود قال « نهى رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم عن الخبارة » وقد تقدم . ومثل حديث جابر أيضاً عند مسلم
وأبي داود وابن ماجه بلفظ « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الخبارة
والمزانة والخبارة » الحديث . ومثل حديث ثابت بن الضحاك عنده سلم « ان رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن المزارعة » وحديث رافع عند أبي داود « ان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن كراه الأرض » وأصله في الصحيحين ونحو
هذه الأحاديث الواردة بالنهي على الإطلاق وقد ذكر المصنف في هذا الباب طرفاً
منها وأوردنا بعضها من ذلك فيما سلف وكلام المصنف هذا كلام حسن ولا بد
من المصير اليه للجمع بين الأحاديث المختلفة وهو الذي رجحناه فيما سلف . قوله
« لم ينه عنها » هذا لا يناقض رواية من روى النهي عنه صلى الله عليه وآله وسلم لان
المثبت مقدم على النافي ومن علم حجة على من لم يعلم ولكن قوله « لان يمنع احدكم
أخاه خيره » الخ يصلح جملة قرينة لصرف النهي عن التحريم الى الكراهة كما
سلف . وقوله « يمنع » بفتح التحتية وسكون الميم وفتح النون بعدها جاء مهملة
وبجوز كسر النون والمراد بجعلها منيحة أي عطية وعارية كما تقدم وهكذا يدل
على ان النهي ليس على حقيقته ما في الرواية الثانية عن ابن عباس من ان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم لم يحرم المزارعة ولكن أمر أن يرفق بعضهم ببعض : قوله « فليزرعها
أو ليحرقها » قد تقدم الكلام على هذا بقوله « فليمسك أرضه » قد قدمنا ان بعض
(م ٣ — ج ٦ نيل الاوطار)

العلماء كره تعطيل الارض عن الزراعة لما ورد من النهي عن إضاعة المال وهذه الرواية والتي سلفت في حديث جابر يدلان على جواز ترك الارض بغير زراعة وقد جمع بين الرواية الفاضية بالنهي عن ذلك وبين ما هنا بحمل النهي عن الإضاعة على إضاعة عين المال أو المنفعة التي لا يخلفها منفعة والارض اذا تركت بغير زرع لم تعطل منفعتها فلما قد ثبت من الحطب والحشيش وسائر الكلا ما ينفع في الرعي وغيره وعلي تقدير أن لا يحصل ذلك فقد يكون التأخير للزرع عن الارض اصلاحاً لها فتخلف في السنة التي تليها ما لعلها في سنة الترك وهذا كله ان حمل النهي على عمومها فاما لو حمل على ما كان مألوفاً لهم من الكراة فيجزء مما يخرج منها ولا سيما اذا كان غير معلوم فلا يستلزم ذلك تعطيل الانتفاع بها في الزراعة بل يكرهها بالذهب أو الفضة كما تقرر ذلك . قوله « وبالإجماع تجوز الاجارة » الخ استدلل المصنف رحمه الله بهذا على ما ذكره من الذنب لان العارية اذا لم تكن واجبة بالإجماع من غير فرق بين المزارعة وغيرها لم يجب على الانسان أن يزرع أرضه بنفسه أو يديرها أو يعطلها بل يجوز له أمر رابع وهو الاجارة لأنها جائزة بالإجماع والعارية لا تجب بالإجماع فلا تجب عليه واذا انتفى الوجوب بقي الذنب *

ابواب الاجارة

﴿ باب ما يجوز الاستئجار عليه من النفع المباح ﴾

١ عن عائشة في حديث الهجرة قالت « واستأجر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبو بكر رجلاً من بني الديل هادياً خريتنا والخريتين الماهريين بالهداية وهو علي دين كفار قريش وأمناء فدفعنا اليه راحلتيهما وأعداه غار ثور بعد ثلاث ليال فانهما براحتيهما صبيحة ليال ثلاث فارتحلا » رواه أحمد والبخاري *
قوله « واستأجر » الواو ثابتة في نفس الحديث الطويل لان هذه القصة معطوفة على قصة قبلها وقد ساقها البخاري مستوفاة في الهجرة . قوله « الديل »

بالكسر للدال حتى من عبد القيس ذكره صاحب انقاموس في مادة دول و ذكر
في مادة دأل أنه يطلق علي قبائل وانه يأتي بفتح الدال وبضمها وكعب : قوله
« خريتا » بكسر المعجمة وتشديد الراء بعدها تخنانية ساكنة ثم مثناة فوقانية .
وقوله « الماهر بالهداية » مدرج من قول الزهرى : قوله « وأمناء » بفتح الهزرة وكسر
الميم الخففة ضد الخيانة : قوله « غارثور » هو الغار المذكور في التنزيل وثور جبل
بمكة وليس هو الجبل الذي في المدينة المذكور في الحديث الصحيح ان المدينة حرام
ما بين عير الى ثور وقد سبق الاختلاف فيه في كتاب الحج (والحديث) فيه دليل
على جواز استئجار المسلم للكافر على هداية الطريق اذا آمن اليه وقد ذكر البخارى هذا
الحديث في كتاب الاجارة وترجم عليه باب استئجار المشركين عند الضرورة
واذا لم يوجد أهل الاسلام فكانه أراد الجمع بين هذا وبين قوله صلى الله عليه
 وآله وسلم « أنا لا أتمين بمشرك » أخرجه مسلم وأصحاب السنن قال ابن بطال
الفقهاء يميزون استئجارهم يعني المشركين عند الضرورة وغيرها لما في ذلك
من الذلة لهم وانما الممتنع أن يؤجر المسلم نفسه من المشرك لما فيه
من الاذلال اه *

٢ وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « قال ما بعث الله
نبيا الا رعى الغنم فقال أصحابه وأنت قال نعم كنت أرها على قراريط لاهل مكة »
رواه أحمد والبخارى وابن ماجه . وقال سويد بن سعيد يعني كل شاة بقيراط وقال ابراهيم
الحربى قراريط اسم موضع *

قوله « علي قراريط » في رواية ابن ماجه كنت أرها لاهل مكة بالقراريط وكذا
رواه الاسماعيلي وقد صوب ابن الجوزي وابن ناصر التفسير الذي ذكره ابراهيم
الحربى لكن رجح تفسير سويد بأن أهل مكة لا يعرفون بها مكانا يقال له قراريط
وقد روى النسائي من حديث نضر بن حزن بفتح المهملة وسكون الزاي بعدها نون قال
« انتخر أهل الابل والغنم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث موسى وهو
راعى غنم وبعث داود وهو راعى غنم وبعثت وأنا راعى غنم أهلى بحيان » وزعم
بعضهم ان في هذه الرواية ردا لتأويل سويد بن سعيد لانه ما كان يرعى بالاجرة
لاهله فيتمين أنه أراد المكان فغير تارة بحيان وتارة بقراريط وتعقب بأنه لا مانع

من الجمع وانه كان يرعى لاهله بغير أجرة وانغيرهم بأجرة وهم المراد بقوله «أهل مكة». ويؤيد تفسير سويد قوله على قراريط فان الجنى يعلى يدل على ما قاله ولا ينافي ذلك جعلها بمعنى الباء التي للسببية وأما جعلها بمعنى الباء التي للظرفية فبعيد. قال العلماء الحكمة في الهام رعى الغنم قبل الذبوة أن يحصل لهم الثمرن برعيها على ما سيكلفونه من القيام بأمر أمتهم لان في مخالطتها ما يحصل الحلم والشفقة لانهم اذا صبروا على رعيها وجمعها بعد تفريقها في الرعى ونقلها من مسرح الى مسرح ودفع عدوها من سبع وغيره كالسارق وعلموا اختلاف طباعها وشدة تفرقها مع ضعفها واحتمياجها الى المعاهدة ألفوا من ذلك الصبر على الامة وعرفوا اختلاف طباعها وتفاوت عقولها فاجبروا كسرهما ورفقوا بضعيفها وأحسنوا التعاهد لها فيكون تحملهم لمشقة ذلك أسهل مما لو كفوا القيام به من أول وهلة لما يحصل لهم من التدرج بذلك وخصت الغنم بذلك لكونها أضعف من غيرها ولان تفرقها أكثر من تفرق الابل والبقر لا مكان ضبط الابل والبقر بالربط دونها ﴿ وفي الحديث ﴾ دليل على جواز الاجارة على رعي الغنم ويلحق بها في الجواز غيرها من الحيوانات :

٣ وعن سويد بن قيس قال « جابت أنا ومخرمة العبدى بزمان هجر فأتيناه مكة فجاءنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عشي فمأونا سراويل فبعناهم ونم رجل يزن بالاجر فقال له زن وأرجع » رواه الحنابلة وصححه الترمذي وفيه دليل على ان من وكل رجلا في اعطاء شيء لا آخر ولم يقدر جاز ويحمل على ما يتعارفه الناس في مثله وبشهادة لذلك حديث جابر في بيعه جملة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا بلال اقضه وزده فاعطاه أربعة دنانير وزاده قيراطا » رواه البخاري ومسلم * وعن رافع بن رفاع قال « سأنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن كسب الامة الا ما عملت بيديها وقال هكذا باصابعه نحو الخبز والفزل والنفس » رواه أحمد وأبو داود :

حديث سويد بن قيس سكت عنه أبو داود والمنذري وأخرج نحوه أبو داود والنسائي وابن ماجه عن أبي صفوان بن عمير وقد تقدم في كتاب اللباس وحديث رافع بن رفاع اسناده ثقات ولكنهم قل أبو التماسم الدمشقي الحافظ في الاشراف عقب هذا الحديث رافع هذا غير معروف وقال غيره هو مجهول وقد أخرجه أبو داود

وغيره من حديث أبي هريرة لكن بدون قوله «الاما عملت بيديها» الخ: قوله «ومخرمة»
بفتح الميم وسكون المعجمة وفتح الراء وهو حليف بني عبدشمس: قوله «بزا»
بفتح الباء الموحدة بعدها زاي مشددة وهو الثياب وهجر بفتح الهاء والجيم وهي
مدينة قرب البحرين بينها وبينها عشر مراحل. قوله «سراويل» معرب جاء على
لفظ الجمع وهو واحد أشبه مالا ينصرف: قوله «بالاجر» أي بالاجرة وفيه
دليل على جواز الاستئجار على الوزن لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر الوزان
ان يزن ثمن السراويل. قال أصحاب الشافعي واجرة وزان الثمن على المشتري كما
ان اجرة وزان السلعة اذا احتيج اليه على البائع: قوله «وأرحح» بفتح الهمزة وكسر
الجيم أي أعطه راجحاً وفي حديث جابر الذي بعده دليل على استحباب ترجيح
المشتري في وزن الثمن ويقاس عليه ترجيح البائع في وزن المبيع أو كيله وفيهما
أيضاً دليل على جواز هبة المشاع وذلك لان مقدار الرجحان هبة منه للبائع وهو
غير متميز من الثمن وفيها أيضاً جواز التوكيل في الهبة المجهولة وبحمل على ما يتعارفه
الناس كما قال المصنف وقد ذكر ههنا طرفاً من حديث جابر وقد تقدم طرف منه
في المبيع: قوله «عن كسب الامة» الكسب في الاصل مصدر تقول كسبت المال
أكسبه كسباً والمراد به ههنا المكسوب وفي الموطأ عن عثمان انه خطب فقال لا تكلفوا
الامة غير ذات الصنعة فانكم متى ما كلفتموها ذلك كسبت بفرجها ولا تكلفوا الصغير
الكسب فانه اذا لم يجد مرق. وفي حديث «انه صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن
كسب الامة مخافة أن تبغى» وقد كانت الجاهلية تجعل عليهم ضرائب فيوقعون ذلك
في الزنا وربما اكرهوه عليه فلما جاء الاسلام نهى عن ذلك ونزل قول الله
تعالى (ولا تكرر هوافتيانكم على البغاء) الآية: قوله «وقال هكذا باصابعه» يعني الثلاث
والخبر بفتح الخاء وسكون الباء بعدها زاي يعني عجن المعجين وخبره والغزل غزل
الصوف والقطن والكتان والشعر وقد روى الطبراني في الاوسط عن عائشة قالت
«قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تنزلوهن الغرف ولا تملوهن الكتابة
وعلموهن الغزل وسورة النور» وفي اسناده محمد بن ابراهيم الشامي قال
الدارقطني كذاب. وأخرج الطبراني أيضاً عن هند بنت المهلب بن أبي صفرة
وهي امرأة الحجاج بن يوسف ان زياد بن عبد الله القرشي دخل عليها ويدها

مفزل تفزل به فقال لها تفزلين وأنت امرأة أمير فقالت سمعت أمي تحدث عن جدي قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول أطولكن طاقة أعظمكن أجرا » والمراد بالطاقة طاقة الفزل من الكتان أو القطن وفي اسناده يزيد بن مروان الحلال قال ابن معين كذاب . قوله « والنفش » بفتح النون وسكون الفاء . بعدها شين معجمة والمراد به نفش الصوف والشعر وندف القطن والصوف ونحو ذلك . وفي رواية النقش بالقاف وهو التطريز *

باب ما جاء في كسب الحجام

١ عن أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن كسب الحجام ومهر البغي وعن الكلب » رواه أحمد * ٢ وعن رافع بن خديج « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كسب الحجام خبيث ومهر البغي خبيث وعن الكلب خبيث » رواه أحمد وأبوداود والترمذي وصححه والنسائي ولفظه « شر المكاسب عن الكلب وكسب الحجام ومهر البغي » * ٣ وعن محبصة بن مسعود انه كان له غلام حجام فزجره النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن كسبه فقال الا أطعمه أيتامالي قال لا قال أفلا أتصدق به قال لا فرخص له أن يملفه ناضحه . رواه أحمد . وفي لفظ « أنه استأذن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في اجارة الحجام فنهاه عنها ولم يزل يسأله فيها حتى قال اعلفه ناضحك او اطعمه رفيقك » رواه أحمد وأبوداود والترمذي وقال حديث حسن *

حديث أبي هريرة قال في مجمع الزوائد رجال أحمد رجال الصحيح . وأخرجه ايضا الطبراني في الاوسط وأخرجه ايضا الحازمي في الناسخ والمنسوخ بلفظه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من السحت مهر البغي وأجرة الحجام وبشهادته ما أخرجه الحازمي أيضا عن أبي مسعود عقبة بن عمرو قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن كسب الحجام » وحديث رافع أخرجه أيضا مسلم . وحديث محبصة أخرجه أيضا مالك وابن ماجه قال في الفتح ورجالها ثقات وأخرج نحوه أحمد في مسنده من حديث جابر ولفظه « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

سئل عن كسب الحجام فقال أطمعه ناضحك». وقال في مجمع الزوائد انه أخرج حديث محيصة المذكور اهل السنن الثلاث باختصار والطبراني في الاوسط قال في مجمع الزوائد ايضا ورجال احمد رجال الصحيح. وقال في حديث جابر الذي ذكرناه ان رجاله رجال الصحيح. قوله «البنى» بفتح الموحدة وكسر المعجمة وتشديد الياء فعيل بمعنى فاعلة او مفعولة وهي الزانية. ومنه قوله تعالى (ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء) اى على الزنا وأصل البنى الطلب غير انه أكثر ما يستعمل في طلب الفساد والزنا والمراد ما تسكتسبه الأمة بالفجور لا بالصنائع الجائزة وقد قدمنا في اول كتاب البيع انه مجمع على تحريم مهر البنى. قوله «ومن الكلب» قد تقدم الكلام عليه في اول البيع وقد استدلل باحاديث الباب من قال بتحريم كسب الحجام وهو بعض اصحاب الحديث كما في البحر لان النهى حقيقة في التحريم والحديث حرام ويؤيد هذا تسمية ذلك سحنا كما في حديث ابى هريرة الذى ذكرناه وذهب الجمهور من العترة وغيرهم الى انه حلال واحتجوا بحديث انس وابن عباس الا تبين وحملوا النهى على التنزيه لان في كسب الحجام دناءة والله يحب معالى الامور ولان الحجامة من الاشياء التى يحب المسلم على المسلم للاطاعة له عند الاحتياج اليها ويؤيد هذا اذنه على الله عليه وآله وسلم لما سأل عن الجرعة للحجامة ان يطعم منها ناضجه ورققه ولو كانت حراما لما جاز الانتفاع بها بحال. ومن اهل هذا القول من زعم ان النهى منسوخ وجنح الى ذلك الطحاوى وقد عرفت ان صحة النسخ متوقفة على العلم بتأخر النسخ وعدم امكان الجمع بوجه والاول غير ممكن هذا والثاني ممكن بحمل النهى على كراهة التنزيه بقرينة اذنه صلى الله عليه وآله وسلم بالانتفاع بها في بعض المنافع وباعطائه صلى الله عليه وآله وسلم الاجر لمن حججه ولو كان حراما لما مكنته منه ويمكن أن يحمل النهى عن كسب الحجام على ما يكتسبه من بيع الدم فقد كانوا في الجاهلية يأكلونه ولا يبعد ان يشتروه للاكل فيكون ثمنه حراما ولكن الجمع بهذا الوجه بعيد فيتمين المصير الى الجمع بالوجه الاول ويبقى الاشكال في صحة اطلاق اسم الخبث والسحت على المكروه تنزيها. قال فى القاموس الخبث ضد الطيب وقال السحت بالضم وبضمين الحرام او ما خبت من المكاسب فلزم عنه العار انتهى وهذا يدل على جواز اطلاق اسم الخبث والسحت على المكاسب الدنية وان لم تكن.

محرمه والحجامة كذلك فيزول الاشكال. وجمع ابن العربي بين الاحاديث بأن محل الجواز اذا كانت الاجرة على عمل معلوم ومحل الزجر على ما اذا كانت على عمل مجهول. وحكى صاحب الفتح عن أحمد وجماعة الفرق بين الحر والعبد فكرهوا للحر الاحتراف بالحجامة وقالوا يحرم عليه الاتفاق على نفسه منها ويجوز له الاتفاق على الرقيق والدواب منها وأباحوها للعبد مطلقا وعمدتهم حديث محبصة لانه أذن له صلى الله عليه وآله وسلم ان يملأ منه ناضحه. والناضح اسم للبعير والبقرة التي ينضح عليها من البئر أو النهر ورواية الموطأ وأطعمه نضاحك بضم النون وتشديد الضاد جمع ناضح. قال ابن حبيب النضاح الذين يستقون التخييل واحده ناضح من الغلمان ومن الابل وإنما يفترقون في الجمع فجمع الابل نواضح والغلمان نضاح * ٣ وعن أنس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم احتجم حجمة أبو طيبة وأعطاه صاعين من طعام وكلم مواليه تخففوا عنه » متفق عليه ☆ وفي لفظ. « دعا غلامنا حجمة فأعطاه أجره صاعا أو صاعين وكلم مواليه أن يخففوا عنه من ضربته » رواه أحمد والبخاري * ٤ وعن ابن عباس « قال احتجم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأعطى الحجام أجره ولو كان سحنا لم يعطه » رواه أحمد والبخاري ومسلم. ولفظه « حجم النبي صلى الله عليه وآله وسلم عبد لبني يياضة فأعطاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم أجره وكلم سيده تخفف عنه من ضربته ولو كان سحنا لم يعطه النبي صلى الله عليه وآله وسلم » ❦ *

قوله « أبو طيبة » بفتح الطاء المهملة وسكون التحتية بعدها موحدة واسمه نافع : قوله « وأعطاه صاعين من طعام » في الرواية الأخرى صاعا أو صاعين . وفي رواية أبي داود « فأمر له بصاع من تمر » وفي رواية لمسلم « فأمر له بصاع أو مد أو مدين » على الشك : قوله « وكلم مواليه » في رواية أبي داود « فأمر أهله » والمراد بمواليه ساداته وجمع لكونه كان مملوكا لجماعة كما يدل على ذلك رواية مسلم « حجم النبي عبد لبني يياضة ». قوله « تخففوا عنه » في الكلام حذف والتقدير كلم مواليه أن يخففوا عنه تخففوا عنه كما في الرواية الأخرى . ولفظ أبي داود « فأمر أهله أن يخففوا عنه من خراجه » وفيه جواز الشفاعة للعبد الى مواليه في تخفيف الخراج عنه : قوله « ولو كان سحنا » قد تقدم ضبطه وتفسير معناه في

شرح الأحاديث التي قبل هذا . وفي رواية للبخاري « ولو علم كراهة لم يعطه »
يعني كراهة تحريم . وفي رواية له أيضا « ولو كان حراما لم يعطه » وذلك ظاهر
في الجواز : قوله « من ضربته » الضريبة تطلق على أمور منها غلة العبد كما في
القاموس وهي بفتح المعجمة فعيلة بمعنى مفعولة وجمعها ضرائب . ويقال لها خراج
وغلة وأجر ﴿ والحديثان ﴾ يدلان على أن أجرة الحجامة حلال وقد قدمنا
الخلافا في ذلك وما هو الحق *

باب ما جاء في الأجرة على القرب

١ عن عبد الرحمن بن شبل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « اقرؤا
القرآن ولا تغلوا فيه ولا تحفوا عنه ولا تأكلوا به ولا تستكثروا به » رواه أحمد *
٢ وعن عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « اقرؤا القرآن
واسألوا الله به فان من بعدكم قوما يقرؤن القرآن يسألون به الناس » رواه أحمد
والترمذي * ٣ وعن أبي بن كعب قال « علمت رجلا القرآن فأهدى لي قوسا فذكرت
ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال أن أخذتها أخذت قوسا من نار فرددتها »
رواه ابن ماجه . ولا يبي داود وابن ماجه نحو ذلك من حديث عبادة بن الصامت
« قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعثمان بن أبي العاص لا تتخذ مؤذنا يأخذ علي
أذانه أجرا » *

أما حديث عبد الرحمن بن شبل فقال في مجمع الزوائد رجال أحمد ثقات .
وأخرجه أيضا البزار وبشهاد له أحاديث . منها حديث عمران بن حصين وأبي بن
كعب المذكور ان الباب . ومنها حديث جابر عند أبي داود قال « خرج علينا رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم ونحن نقرأ القرآن وفيه الاعرابي والعجمي فقال اقرؤا فكل حسن
وسيجي أقوام يقيمونه كما يقام القدح يتعجلونه ولا يتأجلونه » ومنها حديث سهل
ابن سعد عند أبي داود أيضا وفيه « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اقرؤه قبل أن
يقرأه قوم يقيمونه كما يقام السهم يتعجل أجره ولا يتأجله » وأما حديث عمران بن
حصين فقال الترمذي بعد اخراجه هذا حديث حسن ليس اسناده بذلك . وأما
حديث أبي ابن كعب فأخرجه أيضا البيهقي والرويان في مسنده قال البيهقي وابن
(٤ — ج ٦ نيل الاوطار)

عبد البر هو منقطع يعني بين عطية الكلاعي وأبي بن كعب. وكذلك قال المزني.
وتعقبهم الحافظ بان عطية ولد في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأعله ابن
القطان بالجهل بحال عبد الرحمن بن سلم الراوي عن عطية وله طرق عن أبي قال
ابن القطان لا يثبت منها شيء قال الحافظ وفيما قال نظر وذكر المزني في الاطراف له
طرقا. منها ان الذي أقرأه أبي هو الطفيل بن عمرو وبشده له ما أخرجه الطبراني
في الاوسط عن الطفيل بن عمرو الدوسي قال «أقرأني أبي بن كعب القرآن
فأهديت اليه قوسا فغدا الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد تقلدها فقال النبي
صلى الله عليه وآله وسلم تقلدها من جهنم قلت يا رسول الله انا ربما حضر طعامهم
فاكلنا فقال أما ما عمل لك فانما تأكله بخلافك وأما ما عمل لغيرك فحضرته فاكلت منه
فلا بأس» وما أخرجه الاثرم في سننه عن أبي قال «كنت أختاف الى رجل
مسن قد أصابته علة قد احتبس في بيته أقرئ القرآن فيؤتى بطعام لا آكل منه
بالمدينة فحاك في نفسي شيء فذكرته للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان كان
ذلك الطعام طعامه وطعام أهله فكل منه وان كان يحقك فلا تأكله» وأما حديث
عبادة الذي أشار اليه المصنف فلفظه «قال علمت ناسا من أهل الصفة الكتاب
والقرآن فأهدي الى رجل منهم قوسا نقلت ليست بمال وأرمني عليها في سبيل
الله عز وجل لا آتين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلا سأله فأنيته فقلت يا رسول
الله انه رجل أهدي الى قوسا بمن كنت أعلمه الكتاب والقرآن وليست بمال
وأرمني عليها في سبيل الله فقال ان كنت تحب أن تطوق طوقا من نارفا قبلها»
وفي اسناده المغيرة بن زياد أبو هاشم الموصلي وقد رفته وكيع ويحيى بن معين
وتكلم فيه جماعة. وقال الامام أحمد ضعيف الحديث حدث بأحاديث مناكير وكل
حديث رفته فهو منكر. وقال أبو زرعة لرازي لا يحتج بحديثه واسكنه قد روي عن
عبادة من طريق أخرى عند أبي داود بإفظ. «فقلت ما تري فيها يا رسول الله
فقال جرة بين كسيفك تقلدها أو تعلقها» وفي هذه الطريق بقية بن الوليد وقد
تكلم فيه جماعة ووثقه الجمهور اذا روي عن الثقات. وقد أورد الحافظ حديث
عبادة هكذا في كتاب النفقات من التلخيص وتكلم عليه فيراجع (وفي الباب)
عن معاذ عند الحاكم والبرار بنحو حديث أبي وعن أبي الدرداء عند الدارمي باسناد

على شرط مسلم بنحوه أيضا . وأما حديث عثمان ابن أبي العاص فقد تقدم الكلام عليه في الأذان . وقد استدل بأحاديث الباب من قال أنها لا تحمل الاجرة على تعليم القرآن وهو أحمد بن حنبل وأصحابه وأبو حنيفة والهادوية وبه قال عطاء والضحاك ابن قيس والزهرى واسحق وعبد الله بن شقيق وظاهره عدم الفرق بين أخذها علي تعليم من كان صغيرا أو كبيرا وقالت الهادوية أنها يحرم أخذها على تعليم الكبير لاجل وجوب تعليمه القدر الواجب وهو غير متعين ولا يحرم علي تعليم الصغير لعدم الوجوب عليه وذهب الجمهور الى أنها تحمل الاجرة علي تعليم القرآن وأجابوا عن أحاديث الباب بأجوبة . منها ان حديث أبي عبيدة قضيتان في عين فيجتمعا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم علم أنها فعلا ذلك خالصا لله فكره أخذ العوض عنه . وأما من علم القرآن على أنه لله وأن يأخذ من المتعلم مادفعه اليه بغير سؤال ولا استشراف نفس فلا بأس به . وأما حديث عمران بن حصين فليس فيه الا تحريم السؤال بالقرآن وهو غير اتخاذ الاجر علي تعليمه وأما حديث عبد الرحمن بن شبل فهو أخص من محل النزاع لان المنع من التأكل بالقرآن لا يستلزم المنع من قبول مادفعه المتعلم بطيبة من نفسه . وأما حديث عثمان بن أبي العاص فالقياس للتعليم عليه فاسد الاعتبار لما سيأتي هذا غاية ما يمكن ان يجاب به عن أحاديث الباب ولكنه لا يخفي أن ملاحظة مجموع ما تنقضى به يفيد ظن عدم الجواز وينتهض للاستدلال به علي المطلوب وان كان في كل طريق من طرق هذه الاحاديث مقال فبعضها يقوى بعضا ويؤيد ذلك أن الواجبات إنما تفعل لوجوبها والمحرمات إنما تترك لتحريمها فمن أخذ على شيء من ذلك أجرا فهو من الآكلين لأموال الغير بالباطل لان الاخلاص شرط ومن أخذ الأجرة غير مخلص والنبلغ لاحكام الشرعية واجب علي كل فرد من الافراد قبل قيام غيره به . ومن جملة ما أجاب به المجوزون دعوي النسخ بحديث ابن عباس الآتي وسيأتي الجواب عن ذلك واستدلوا علي الجواز أيضا بما أخرجه الشيخان وغيرهما عن سهل بن سعد « ان النبي صلى الله عليه وسلم جاءته امرأة فقالت يا رسول الله اني قد وهبت نفسي لك فقامت قياما طويلا فقام رجل فقال يا رسول الله زوجنيها ان لم يكن لك بها حاجة فقال صلى الله عليه وآله وآله وسلم هل عندك من شيء تصدقها اياه فقال ما عندي الا ازارى هذه فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان أعطيتها ازارك جلست لا ازارك فاتمس شيئا فقال

ما أجد شيئاً فقال التمس ولو خائفاً من حديد فالتمس فلم يجد شيئاً فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم هل معك من القرآن شيء فقال نعم سورة كذا وسورة كذا يسميها فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد زوجتكما بما معك من القرآن وفي رواية «قد ملكتكم بما معك من القرآن» ولمسلم «زوجتكما تعلمان من القرآن» وفي رواية لابي داود «علمها عنترين آية» وهي امرأتك «ولاحمد» قد انكحتكما على ما معك من القرآن «وقد أجاب المانعون من الجواز عن هذا الحديث باجوبة منها انه زوجها به بغير صداق إكراماً له لحفظه ذلك المقدار من القرآن ولم يجعل التعليم صداقاً وهذا مردود برواية مسلم وأبي داود المذكورة ومنها أن هذا يختص بتلك المرأة وذلك الرجل ولا يجوز لغيرهما وبديل على ذلك ما أخرجه سعيد بن منصور عن أبي النعمان الأزدي «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم زوج امرأة على سورة من القرآن ثم قال لا يكون لاحد بمك مهر» ومنها انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يسم لها مهر ولم يعطها صداقاً وأوصى لها بذلك عند موته ويؤيده ما أخرجه ابوداود من حديث عتبة بن طاهر «انه صلى الله عليه وآله وسلم زوج رجلاً امرأة ولم يفرض لها مهر» ولم يعطها شيئاً فأوصى لها عند موته بسهمه من خير فباعته بمائة ألف . ومنها أنها قضية فعل لا ظاهر لها . ومن جملة ما احتجوا به على الجواز حديث عمر بن الخطاب المتقدم في الزكاة «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له ما أتاك من هذا المال من غير مسألة ولا اشراف نفس فخذ» الحديث وبحجاب عنه بأنه عموم مخصوص بأحاديث الباب *

٤ وعن ابن عباس «أن نفرًا من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم مروا بجماء فيهم لديغ أو سليم فعرض لهم رجل من أهل الماء فقال هل فيكم من راق فان في الماء رجلاً لديغاً أو سليماً فانطلق رجل منهم فقرأ بفاتحة الكتاب على شاء بخاء بالشاء الى أصحابه فكرهوا ذلك وقالوا أخذت على كتاب الله أجراً حتى قدموا المدينة فقالوا يا رسول الله أخذ على كتاب الله أجراً فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان أحق ما أخذتم عليه أجراً كتاب الله» رواه البخاري ٥ وعن أبي سعيد قال «انطلق نفر من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم في سفرة سافروها حتى نزلوا على حي من أحياء العرب فاستضافوهم فأبوا أن يضيفوهم فلدغ سيد ذلك

الحكي فسموا له بكل شيء لا ينفعه شيء فقال بعضهم لو أنتم هؤلاء الرهط الذين نزلوا عليهم أن يكون عندهم بعض شيء فاتوهم فقالوا يا أيها الرهط ان سيدنا لدغ وسعيناله بكل شيء لا ينفعه فهل عند أحد منكم من شيء قال بعضهم انى والله لارقي ولكن والله لقد استخففناكم فلم تضيفونا فما أنابراق لكم حتى نجعلوا لنا جعلا فصالحوهم على قطع من غنم فانطلق يتفل عليه ويقرأ الحمد لله رب العالمين فكأنما نشط من عقال فانطلق يمشي ومابه قلبة قال فأوفوهم جملهم الذى صالحوهم عاياه فقال بعضهم اقتسموا فقال الذى رقى لانفعلوها حتى تأتي النبي صلى الله عليه وآله وسلم فنذكر له الذى كان فننظر الذى يأمرنا ففقدوا علي النبي صلى الله عليه وآله وسلم فنذكر واه ذلك فقال وما يدريك أنها رقية ثم قال قد أصبتم اقتسموا واضربوا لي معكم سهما وضحك النبي صلى الله عليه وآله وسلم « رواه الجماعة الا النسائي وهذا لفظ البخاري وهو أنهم »

قوله « فيهم لدغ » اللدغ بالدال المهملة والغين المعجمة هو اللسع وزنا ومعنى واللدغ اللسع وأما اللدغ بالذال المعجمة والعين المهملة فهو الاحراق الخفيف واللدغ المذكور فى الحديث هو ضرب ذات الحمة من حية أو عقرب أو غيرها وأكثر ما يستعمل فى العقرب وقد صرح الامش في روايته بالعقرب. قوله « أو سليم » هو اللدغ أيضا قوله « ان أحق ما أخذتم عليه أجرنا كتاب الله » استدل به الجمهور على جواز أخذ الاجرة على تعليم القرآن واجيب عن ذلك بان المراد بالاجر هنا الثواب ويرد بان سياق القصة يأتى بذلك وادعى بعضهم نسخه بالاحاديث السابقة وتمقب بان النسخ لا يثبت بمجرد الاحتمال وبان الاحاديث القاضية بالمنع وقائع أعيان محتملة للتأويل لتوافق الاحاديث الصحيحة كحديثى الباب وبأنها مما لا تقوم به الحجة فلا تقوى على معارضة ما فى الصحيح وقد عرفت مما سلف أنها انتقض الاحتجاج بها على المطلوب والجمع ممكن اما بحمل الاجر المذكور ههنا على الثواب كما سلف وفيه ما تقدم أو المراد أخذ الاجرة على الرقية فقط كما يشعر به السياق فيكون مخصصا للأحاديث القاضية بالمنع أو بحمل الاجر هنا على عمومها فيشمل الأجر على الرقية والتلاوة والتعليم ويخص أخذها على التعليم بالاحاديث المتقدمة ويجوز ما عداه وهذا أظهر وجوه الجمع فينبغي المصير اليه . قوله « فاستضافوهم » أى

طلبوا منهم الضيافة . وفي رواية للترمذي أنهم ثلاثون رجلا : قوله « فلم يضيفوهم »
 بالتشديد للاكثر وبكسر الضاد المعجمة مخففا . قوله « فسمعوا له بكل شيء » أي
 مما جرت العادة أن يتداوى به من الدغمة . قوله « أنى والله لارقى » ضبطه صاحب
 الفتح بكسر القاف والرقية كلام يستشفى به من كل طارض . قال في القاموس
 والرقية بالضم الموضة الجمع رقى ورقاه رقيا ورقيا ورقية نفت في عودته . قوله
 « جملا » بضم الجيم وسكون المهملة ما يعطي على عمل . قوله « على قطع » قال ابن
 التين هو الطائفة من الغنم وتعقب بأن القطيع هو الشيء المنقطع من غنم كان أو
 من غيرها : قال بعضهم الغالب استعماله فيما بين العشرة والاربعة . وفي رواية للبخاري
 « انا نعطيكم ثلاثين شاة » وهو مناسب لعدد الرهط المذكور سابقا فكانهم جعلوا
 لكل رجل شاة : قوله « يتفل » بضم الفاء وكسرها وهو نفخ معه قليل بزاق وقد
 سبق تحقيقه في الصلاة قال ابن أبي جرة محل النفل في الرقية يكون بعد القراءة لتحصل
 بركة القراءة في الجوارح التي يمر عليها الريق . قوله « ويقرأ الحمد لله رب العالمين »
 في رواية « أنه قرأها سبع مرات » وفي أخرى « ثلاث مرات » والزيادة أرجح
 قوله « نشط » بضم النون وكسر المعجمة من الثلاثي كذا لجميع الرواة : قال الخطابي
 وهو لغة والمشهور نشط اذا نكد وأنشط اذا حل واصله الانشطة بضم الهمزة
 والمهملة بينهما نون ساكنة وهي الحبل والقال بكسر المهملة بعدها قاف هو الحبل
 الذي يشد به ذراع البهيمة . قوله « وما به قلبه » بفتح القاف واللام أي علة وسميت
 العلة قلبه لان الذي تصيبه بقلب من جنب الى جنب ايلم موضع الداء . قاله ابن
 الاعرابي . ومنه قول الشاعر * وقد برئت فما بالصدر من قلبه * وحكي عن ابن
 الاعرابي أن القلب داء مأخوذ من القلاب يأخذ البعير فيؤلمه قلبه فيموت من يومه
 قوله « فقال الذي رقى » بفتح القاف : قوله « وما يدريك أنها رقية » قال الداودي
 معناه وما أدراك وقد روي كذلك ولمله هو المحفوظ لان ابن عيينة قال اذا قال
 وما يدريك فلم يعام واذا قال وما أدراك فقد علم وتعقبه ابن التين بان ابن عيينة
 انما قال ذلك فيما وقع في القرآن والا فلا فرق بينهما في اللغة في نفى الدراية وهي
 كلمة يقال عند التعجب من الشيء وتستعمل في تعظيم الشيء أيضا وهو لائق هنا كما
 قال الحافظ . وفي رواية بمد قوله « وما يدريك أنها رقية قلت القبي في روعي » والمدار قطني

« قلت يا رسول الله شيء القبي في روعي » وذلك ظاهر في انه لم يكن عنده علم متقدم بمشروعية الرقى بالفاتحة : قوله « ثم قال قد أصبتم » يحتمل ان يكون صوب فعلهم في الرقية ويحتمل ان يكون ذلك في توقفهم عن التصرف في الجمل حتى استأذنوه ويحتمل ما هو أعم من ذلك : قوله « واضربوا لي معكم سهما » أي اجملوا منه نصيبا وكأنه صلى الله عليه وآله وسلم أراد المبالغة في تأنيبهم كما وقع في قصة الحمار الوحشي وغير ذلك (وفي الحديث) دلائل على جواز الرقية بكتاب الله تعالى ويلتحق به ما كان بالذكور والدعاء المأثور وكذا غير المأثور مما لا يخالف ما في المأثور : وأما الرقى بغير ذلك فليس في الاحاديث ما يثبت ولا ما ينفيه الا ماسياتي في حديث خارجة. وفي حديث ابى سعيد مشروعية الضيافة الى اهل البوادي والنزول على مياه العرب وطلب ما عندهم على سبيل القرى أو الشراء وفيه مقابلة من امتنع من المكرمة بنظير صنعه وفيه الاشتراك في العطية وجواز طلب الهدية ممن يعلم رغبته في ذلك واجابته اليه *

٦ وعن خارجة بن الصلت عن عمه « انه أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم اقبل راجعا من عنده فر على قوم عندهم رجل يحنون موثق بالحديد فقال أهله انا قد حدثنا ان صاحبكم هذا قد جاء بخير فهل عندك شيء تداويه وقال فرقيته بفاتحة الكتاب ثلاثة أيام كل يوم مرتين فبرأ فأعطوني مائتي شاة فأثبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاخبرته فقال خذها فلعمري من أكل برقية باطل فقد أكل برقية حق » رواه أحمد وأبو داود * وقد صح « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم زوج امرأة رجلا على أن يملأها شورا من القرآن ومن ذهب الى الرخصة لهذه الاحاديث حمل حديث ابى وعبادة على ان انتم عليهم كان قد تمين عليهما وحمل فيما سواهما من الامر والنهي على التدب والكراهة * »

حديث خارجة أخرجه ايضا النسائي وسكت عنه أبو داود والمنذرى ورجال اسناده رجال الصحيح الا خارجة المذكور وقد وثقه ابن حبان . وأخرجه ايضا ابن حبان والحاكم وصححه . وحديث تزويج المرأة قد ذكرناه في اول الباب . قوله « عن عمه » هو علفة بن صحار بضم الصاد وتخفيف الحاء المملة التميمي الصحابي وقال خايضة هو عبد الله بن عثير بكسر العين المهملة وسكون المنة بعدها

متناة تحتية مفتوحة ثم راء مهملة. وقيل اسمه ثلاثة ويقال سحر بالسين والاول
 أكثر: قوله « ثلاثة أيام » لفظ أبي داود ثلاثة أيام غدوة وعشية كلا ختمها جمع
 برفقه ثم تفل: قوله « فلعمرى » أقسم بحياة نفسه كما أقسم الله بحياته والعمر والعمر
 بفتح العين وضمها واحد الا أنهم خصوا القسم بالمفتوح لا يثار الاخف وذلك لان
 الحلف كثير الدور على ألسنتهم ولذلك حذفوا الخبر وتقديره لعمر ك ما أقسم كما
 حذفوا الفعل في قولك بالله: قوله « برقية باطل » أى برقية كلام باطل فحذف
 المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه والرقى الباطلة المذمومة هي التى كلامها كفر وألتي
 لا يعرف معناها كالمطالاسم المجهولة المعنى: قوله « على أن يعلمها سورا من القرآن »
 قد تقدم الجواب عن الاستدلال بهذا الحديث ونحقيق ما هو الحق والأحاديث
 المذكورة فى هذا الباب تدل على انه يجوز للانسان ان يسترقى وبحمل الحديث
 الوارد فى الذين يدخلون الجنة بغير حساب وهم الذين لا يرقون ولا يسترقون على
 بيان الافضية واستحباب التوكل والاذن لبيان الجواز ويمكن أن يجمع بحمل الأحاديث
 الدالة على ترك الرقية على قوم كانوا يعتقدون نفعها وتأثيرها بطبعها كما كانت الجاهلية
 يزعمون فى أشياء كثيرة *

باب النهى أن يكون النفع والاجر مجهولا

وجواز استئجار الاجير بطعامه وكسوته

١ عن أبي سعيد قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن استئجار
 الاجير حتى يبين له أجره وعن النجاشي واللمس وانقاء الحجر » رواه أحمد * ٢ وعن
 أبي سعيد أيضا قال « نهى عن عسب الفحل وعن قفيز الطحان » رواه الدارقطني
 وفسر قوم قفيز الطحان بطحن الطعام بجزء منه مطحونا لما فيه من استحقاق طحن
 قدر الاجرة لكل واحد منهما على الآخر وذلك متناقض. وقيل لا بأس بذلك مع
 العلم بقدره وإنما المنهى عنه طحن الصبرة لا يعلم كيلها بقفيز منها وان شرط حبالان
 ماعداه مجهول فهو كبيعها الا قفيزا منها * ٣ وعن عتبة بن النذر « فقال كنا عند

النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقراً طس حتى بلغ قصة موسى عليه السلام فقال ان موسى أجر نفسه ثمان سنين أو عشر سنين على عفة فرجه وطعام بطنه » رواه أحمد وابن ماجه *

حديث أبي سعيد الأول قال في مجمع الزوائد رجال أحمد رجال الصحيح الا ان ابراهيم النخعي لم يسمع من أبي سعيد فيما احسب اهـ وأخرجه أيضا البيهقي وعبد الرزاق واسحق في مسنده وأبو داود في المراسيل والنسائي في الزرعة غير مرفوع ولفظ بعضهم » من استأجر أجيراً فليسم له أجرته » وحديثه الثاني أخرجه أيضا البيهقي وفي اسناده هشام أبو كليب قال ابن القطان لا يعرف . وكذا قال الذهبي وزاد وحديثه منكر . وقال مغلطي هو ثقة وأورده ابن حبان في اثقات . وحديث عتبة بن النضر بضم النون وتشديد المهملة في اسناده مسلمة بن علي الحسني وهو متروك وقيل اسمه مسلم والاول أصح : قوله » حتى يبين له أجره » فيه دليل لمن قال انه يجب تعيين قدر الاجرة وهم المعترة والشافعي وأبو يوسف ومحمد وقال مالك وأحمد بن حنبل وابن شبرمة لا يجب للعرف واستحسان المسلمين . قال في البحر قلنا لا نسلم بل الاجماع على خلافه اهـ ويؤيد القول الاول القياس على ثمن المبيع : قوله » وعن النجش » الى آخر الحديث قد تقدم الكلام على ذلك في البيع والقائه الحجر هو بيع الحصة الذي تقدم تفسيره واذا أخذ النهي عن النجش على عمومته صح الاستدلال به على عدم جواز الاستئجار عليه ولكنه يبعد ذلك عطف اللبس والقائه الحجر عليه . قوله » هي عن عصب الفحل » قد سبق ضبطه وتفسيره في البيع والمراد به الكرامة كما قال الجوهري يقال عسبت الرجل أي أعطيته الكرامة وقيل ماء الفحل نفسه لقول زهير

ولو لا عسبه لتركتموه * وشعر منيحة خل معار

وقد ذهب الشافعية والحنفية والمعترة الى انه لا يجوز تأجير الفحل للضراب . وقال مالك وابن أبي هريرة يصح كالاطارة وهو قياس فاسد الاعتبار . قوله » وعن قفيز الطحان » حكى الحافظ في التلخيص عن ابن المبارك أحد رواة الحديث بان صورته ان يقال للطحان طحن بكذا وكذا وزيادة قفيز من نفس الطحين وقد استدل بهذا الحديث أبو حنيفة والشافعي ومالك والليث والناصر على انه لا يجوز أن تكون الاجرة (م • — ج ٦ نيل الاوطار)

بعض الممول بعد العمل. وقالت الهادوية والامام يحيى والازني انه يصح بمقدار منه معلوم وأجابوا عن الحديث بان مقدار الففيز مجهول أو انه كان الاستئجار على طحن صبرة بقفيز منها بعد طحنها وهو فاسد عندهم: قوله «وطعام بطنه» فيه متمسك لمن قال بجواز الاستئجار بالنفقة ومثلها الكسوة وهو أبو حنيفة والامام يحيى. وقال الشافعي وأبو يوسف ومحمد والهادوية والمنصور بالله لا يصح للاجمالة *

﴿باب الاستئجار على العمل مياومة أو مشاهرة أو معاومة أو معاودة﴾

١ عن علي رضي الله عنه قال «جعت مرة جوعا شديدا فخرجت لطلب العمل في عوالي المدينة فإذا أنا بامرأة قد جمعت مدرا فظننتها تريد بله فقاطعتها كل ذنوب على تمر فددت ستة عشر ذنوبا حتى مجلت يداي ثم أتيتها فعدت لي ست عشرة تمر فأنيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاخبرته فأكل معي منها» رواه احمد * ٢ وعن أنس «لما قدم المهاجرون من مكة المدينة قدموا وليس بأيديهم شيء فكانت الأنصار أهل الأرض والعقار فقاسمهم الأنصار على أن أعطوهم نصف ثمار أموالهم كل عام ويكفوهم العمل والمأونة» أخرجاه قال البخاري وقال ابن عمر أعطى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبى بكر وصدر من خلافة عمر ولم يذكر أن أبا بكر وعمر جددا الاجارة بعد ما قبض النبي صلى الله عليه وآله وسلم *

حديث علي عليه السلام جود الحافظ اسناده وأخرجه ابن ماجه بسند صحيحه ابن السكن . وأخرج البيهقي وابن ماجه من حديث ابن عباس بلفظ «ان عليا عليه السلام أجر نفسه من يهودي يسقي له كل دلو بتمر وعندهما ان عدد التمر سبعة عشر» وفي اسناده حشش راويه عن عكرمة وهو ضعيف: قوله «ذنوبا» هو الدلو مطلقا أو التي فيها ماء أو الممتئة أو التي هي غير ممتئة أفاد معنى ذلك في القاموس . وقد قدمنا تحقيقه في أول هذا الشرح: قوله «مجلت» بكسر الجيم أي غلظت وتنفطت وافتح الجيم غلظت فقط. قال في القاموس مجلت بده كنصر . وفرح مجلا ومجولا نفطت من العمل فرنت كما مجلت وقدمنا مجلاها العمل أو المجل

أن يكون بين الجلد واللحم ماء أو الحلة جلدة رقيقة يجتمع فيها ماء من أثر العمل .
 وحديث على عليه السلام فيه بيان ما كانت الصحابة عليه من الحاجة وشدة
 الفاقة والصبر على الجوع وبذل الأنفس واتعابها في تحصيل القوام من العيش
 للمعفف عن السؤال وتحمل المتن وإن تأجير النفس لا يعد دناءة وإن كان المستأجر
 غير شريف أو كافرا والأجير من أشرف الناس وعظائمهم . وأورده المصنف للاستدلال
 به على جواز الاجارة معاددة يعني أن يفعل الاجير عددا معلوما من العمل بعدد
 معلوم من الاجرة وإن لم يبين في الابتداء مقدار جميع العمل والاجرة . وحديث
 أنس فيه دليل على جواز اجارة الارض بنصف الثمرة الخارجة منها في كل عام
 وكذلك حديث ابن عمر وقد تقدم بسط الكلام على اجارة الارض وما يصح منها
 وما لا يصح في المزارعة *

(* باب ما يذكر في عقد الاجارة بلفظ البيع *)

١ عن سعيد بن ميناء عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 « قال من كان له فضل أرض فليزرعها أو ابزرعها أخاه ولا تبيموها قبل لسميد مالا
 تبيموها يعني الكراء قال نعم » رواه احمد ومسلم .
 قد تقدم الكلام على ما اشتمل عليه الحديث في المزارعة وأعاده المصنف ههنا
 للاستدلال به على صحة اطلاق لفظ البيع على الاجارة وهو مجاز من باب اطلاق
 الحكم على الشيء وهو لما هو من الأشياء التابعة له كاطلاق البيع هنا على
 الارض وهو لمنفعتها *

(* باب الأجير على عمل متى يستحق الأجرة وحكم سرابة عمله *)

١ عن أبي هريرة « قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقول الله
 عز وجل ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة ومن كنت خصمه خصمته رجل أعطى بي
 ثم غدر ورجل باع حرا وأكل ثمنه ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يوفه

أجره» رواه أحمد والبخاري* ٢ وعن أبي هريرة في حديث له عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «انه يفر لامته في آخر ليلة من رمضان قيل يا رسول الله أهى ليلة القدر قال لا ولكن العامل انما يوفى أجره اذا قضى عمله» رواه أحمد* ٣ وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «من تطبب ولم يعلم منه طب فهو ضامن» رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه* ٤

حديث أبي هريرة الثاني أخرجه ايضا البزار وفي اسناده هشام بن زياد أبو المقدم وهو ضعيف. وحديث عمرو بن شعيب قال أبو داود بعد إخراج هذا لم يروه الا الوليد بن مسلم لا يدرى هو صحيح أم لا. وأخرجه النسائي مسندا ومنقطعا. (وفي الباب) عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز قال حدثني بعض الوفد الذين قدموا على أبي قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أيما طبيب تطبب على قوم لا يعرف له تطبب قبل ذلك فاعنت فهو ضامن» أخرجه أبو داود وفي اسناده مجهول لا يعلم هل له صحبة أم لا: قوله «ثلاثة انا خصمهم» قال ابن التين هو سبحانه وتعالى خصم لجميع الظالمين الا انه أراد التشديد على هؤلاء بالتصريح والخصم يطلق على الواحد والاثنين وعلى اكثر من ذلك. وقال الهروي الواحد بكسر أوله قال الفراء الاول قول الفصحاء ويجوز في الاثنين خصمان وفي الثلاثة خصوم. وقوله «ومن كنت خصمه خصمته» هذه الزيادة ليست في صحيح البخاري ولكنه أخرجهما أحمد وابن حبان وابن خزيمة والاسماعيلي. قوله «أعطى بي ثم غدر» المفعول محذوف والتقدير أعطى بعينه بي أي عاهد وحالف بالله ثم لم يف: قوله «باع حرا وأكل ثمنه» خص الا كل لانه اعظم مقصود. وفي رواية لابي داود ورجل اعتبد محرره وهو اعم من الاول في الفعل واخص منه في المفعول. قال الخطابي اعتبار الحر يقع بامرین أن يعتقه ثم يكتنم ذلك أو يمجده والثاني ان يستخدمه كرها بعد العتق والاول أشدهما قال في الفتح والاول أشد لان فيه مع كتم الفعل أو مجده العمل بمقتضى ذلك من البيع وأكل الثمن فمن ثم كان الوعيد عليه أشد. قال المهلب وأما كان ائمه شديدا لان المسلمين اكفاء بالحرية فمن باع حرا فقدمه التصرف فيما أباح الله له والزمه الذي أنقذه الله منه. وقال ابن الجوزي الحر عبد الله فيمن جني عليه فخصمه سيده قال ابن المنذر

لم يختلفوا في أن من باع حراً أنه لا قطع عليه يعني إذا لم يسرقه من حرز مثله إلا ما يروى عن علي عليه السلام أنه تقطع يد من باع حراً قال وكان في جواز بيع الحر خلاف قديم ثم ارتفع فروى عن علي رضي الله عنه أنه قال من أقر على نفسه بأنه عبد فهو عبد. وروى ابن أبي شيبة من طريق قتادة أن رجلاً باع نفسه فقضى عمر بأنه عبد وجعل ثمنه في سبيل الله. ومن طريق زرارة ابن أوفى أحد التابعين أنه باع حراً في دين ونقل ابن حزم أن الحر كان يباع في الدين حتى نزلت (وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة) ونقل عن الشافعي مثل ذلك ولا يثبت أكثر أصحابه. وقد استقر الاجماع على المنع. قوله « ولم يوفه أجره » هو في معنى من باع حراً وأكل ثمنه لأنه استوفى منفعتة بغير عوض فكأنه أكلها ولأنه استخدمه بغير أجره فكأنه استعبده. قوله « إنما يوفى أجره إذا قضى عمله » فيه دليل على أن الاجرة تستحق بالعمل وأما الملك فعند العترة وأبي حنيفة وأصحابه إنما ملك بالعقد فقتبها أحكام الملك. وعند الشافعي وأصحابه أنها تستحق بالعقد وهذا في الصحيحة وأما الفاسدة يقال في البحر لا تجب بالعقد اجماعاً وتجب بالاستيفاء اجماعاً: قوله « فهو ضامن » فيه دليل على أن متعاطي الطب يضمن ما حصل من الجذابة بسبب علاجه وأما من علم منه أنه طبيب فلا ضمان عليه وهو من يعرف العلة ودواها وله مشايخ في هذه الصناعة شهدوا له بالحقق فيها وأجازوا له المباشرة *

(كتاب الوديعة والعارية)

١ عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا ضمان علي مؤمن » رواه الدار قطني *
 الحديث قال الحافظ في اسناده ضعف وأخرجه الدار قطني من طريق أخري عنه بلفظ « ليس على المستعير غير المغل ضمان ولا على المستودع غير المغل ضمان » وقال إنما نروى هذا عن شريح غير مرفوع. قال الحافظ وفي اسناده ضعيفان. قوله « الوديعة » هي في اللغة مأخوذة من السكون يقال ودع الشيء يدع إذا سكن فكأنها ساكنة عند المودع وقيل مأخوذة من الدعة وهي خفض العيش لأنهم اغير مبتدله بالانتفاع. وفي الشرع العيين التي يضمها مالها عند آخر ليحفظها وهي

مشروعة اجماعا . والعارية بتشديد الياء قال في النهاية كأنها منسوبة الى العارلات طلبها طار ويجمع على عوارى مشددا . وفي الشرع اباحة منافع العين بغير عوض وهي أيضا مشروعة اجماعا . قوله « لاضمان على مؤتمن » فيه دليل على أنه لاضمان على من كان أمينا على عين من الايمان كالوديع والمستمير أما الوديع فلا يضمن قيل اجماعا الا اجنبية منه على العين . وقد حكى في البحر الاجماع على ذلك وتأول ما حكى عن الحسن البصري أن الوديع لا يضمن الا بشرط الضمان بان ذلك محمول على ضمان التفريط لا الجناية المتمددة والوجه في تضمينه الجناية انه صار بها خائنا والخائن ضامن لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « ولا على المستودع غير المغل ضمان » والمغل هو الخائن وهكذا يضمن الوديع اذا وقع منه تعد في حفظ العين لانه نوع من الحيانة واما العارية فذهبت العترة والخفية والمالكية الى انها غير مضمونة على المستعير اذا لم يحصل منه تعد . وقال ابن عباس وأبو هريرة وعطاء والشافعي وأحمد واسحق وعزاه صاحب الفتح الى الجمهور انها اذا تلفت في يد المستعير ضمنها الا فيما اذا كان ذلك على الوجه المأذون فيه . وعن حسن البصري والنخعي والأوزاعي وشريح والخنفية انها غير مضمونة . وان شرط الضمان وعند العترة وقنادة والغنبري انه اذا شرط الضمان كانت مضمونة وحكي في البحر عن مالك والبقى ان غير الحيوان مضمون او الحيوان غير مضمون واستدل من قال انه لاضمان على غير المتعدى بما تقدم من قوله صلى الله عليه وآله وسلم « ليس على المستعير غير المغل ضمان » وبقوله « لاضمان على مؤتمن » وبما أخرجه ابن ماجه عن ابن عمرو بلفظ « من اودع ودية فلا ضمان عليه » وفي اسناده المتنى ابن الصباح وهو متروك ونابغه ابن طهية فيما ذكره البيهقي . وبما أخرجه ابو داود وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان من حديث أبي امامة انه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول في حجة الوداع العارية مؤداة والزعيم غارم وتعقب بأن التصريح بضمان الزعيم لا يدل على عدم ضمان المستمير . واستدل من قال بالضمان بحديث سمرة الآتي وبقوله تعالى (ان الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى أهلها) ولا يخفى ان الامر بتأدية الامانة لا يستلزم ضمانها اذا تلفت . واستدل من فرق بين الحيوان وغيره بحديث صفوان الآتي ولا يخفى ان دلالة على ان غير الحيوان مضمون لا يستفاد منها ان حكم الحيوان بخلافه *

٢ وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « قال أد الأمانة الى من ائتمنتك ولا تخن من خانك » رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن ~~صحيح~~ الحديث أخرجه أيضا الحاكم وصححه وفي اسناده طلق بن غنام عن شريك واستشهد له الحاكم بحديث أبي التياح عن أنس. وفي اسناده أيوب بن سويد يختلف فيه وقد تفرد به كما قال الطبراني وقد استنكر حديث الباب أبو حاتم الرازي. وأخرجه أيضا البيهقي ومالك (وفي الباب) عن أبي بن كعب عند ابن الجوزي في الملل المتناهية وفي اسناده من لا يعرف. وأخرجه أيضا الدارقطني وعن أبي امامة عند البيهقي والطبراني بسند ضعيف. وعن أنس عند الدارقطني والطبراني والبيهقي وأبي نعيم. وعن رجل من الصحابة عند أحمد وأبي داود والبيهقي وفي اسناده مجهول آخر غير الصحابي لأن يوسف بن ماهك رواه عن فلان عن آخر وقد صححه ابن السكن. وعن الحسن مرسلًا عند البيهقي. قال الشافعي هذا الحديث ليس بثابت. وقال ابن الجوزي لا يصح من جميع طرقه. وقال أحمد هذا حديث باطل لا أعرفه من وجه يصح ولا يخفى ان وروده بهذه الطرق المتعددة مع تصحيح امامين من الأئمة المعبرين لبعضها وتحسين امام ثالث منهم بما يصير به الحديث منتهضا للاحتجاج. قوله « ولا تخن من خانك » فيه دليل على أنه لا يجوز مكافأة الخائن بمثل فعله فيكون مخصصا لعموم قوله تعالى (وجزاء سيئة سيئة مثلها) وقوله تعالى (وإن عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به) وقوله تعالى (ومن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) ~~والحاصل~~ أن الأدلة ائتمانية بتحريم مال الآدمي ودمه وعرضه عمومها مخصص بهذه الآيات. وحديث الباب مخصص لهذه الآيات فيحرم من مال الآدمي وعرضه ودمه ما لم يكن علي طريق الجحازة فلها حلال الا الخيانة لأنها لا تحل ولكن الخيانة انما تكون في الأمانة كما يشعر بذلك كلام القاموس فلا يصح الاستدلال بهذا الحديث على انه لا يجوز لمن تمذر عليه استيفاء حقه حبس حق خصمه على العموم كما فعله صاحب البحر وغيره انما يصح الاستدلال به على انه لا يجوز للانسان اذا تعذر عليه استيفاء حقه أن يحبس عنده ودبعة لخصمه أو عارية مع ان الخيانة انما تكون على جهة الخديعة والخفية وليس محل النزاع من ذلك وما يؤيد الجواز اذنه صلى الله عليه وآله وسلم

لامرأة أبي سفيان ان تأخذ لها ولولدها من مال زوجها ما يكفيها كما في الحديث الصحيح. وقد اختلف في مسألة الحبس المذكورة فذهب الهادي الى انه لا يجوز مطلقا لا من الجنس ولا من غيره. قال المؤيد بالله ان قول الهادي مسبوق بالاجماع وقال الشافعي والمنصور بالله يجوز من الجنس وغيره. وقال أبو حنيفة والمؤيد بالله يجوز من الجنس فقط. وقال الامام يحيى يجوز من الجنس ثم من غيره لتعذره دينيا. قال في البحر بعد حكاية الخلاف قلت الا قرب اشتراط الحاكم حيث يمكن للخبر يعني حديث الباب فان تعذر جازا الحبس وغيره لثلاث تضييع الحقوق وظواهر الآي ٣ وعن الحسن عن سمرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « قال تلي اليد ما أخذت حتى تؤديه » رواه الخمسة الا النسائي زاد أبو داود والترمذي قال قتادة ثم نسي الحسن فقال هو أمينك لا ضمان عليه يعني العارية *

الحديث صحيحه الحاكم وسامع الحسن من سمرة فيه خلاف مشهور قد تقدم وفيه دليل تلي انه يجب على الانسان رد ما أخذته يده من مال غيره باعارة أو اجارة أو غيرهما حتى يرده الي ما لكه وبه استدل من قال بان الوديع والمستعير ضامنان وقد تقدم الخلاف في ذلك وهو صالح للاحتجاج به تلي التضمين لأن المأخوذ اذا كان على اليد لا أخذه حتى ترده فالمراد انه في ضمانها كما يشعر لفظ علي من غير فرق بين مأخوذ ومأخوذ. وقال المقلبي في المنازح يحتجون بهذا الحديث في مواضع على التضمين ولا أراه صريحا لان اليد الامينة ايضا عليها ما أخذت حتى ترد والا فليست بامينة

ومستخبر عن سر ليلى تركته • بعمياء من ليلى بغير يقين

يقولون خبرنا فانت امينها * وما انا ان خبرتهم بامين

انما كلامنا هل يضمونها لو تلفت بغير جناية وليس الفرق بين المضمون وغير المضمون الا هذا. وأما الحفظ فمشارك وهو الذي تفيد على فملي هذا لم ينس الحسن كما زعم قتادة حين قال هو أمينك لا ضمان عليه بعد رواية الحديث اه ولا يخفى عليك ما في هذا الكلام من قلة الجدوى وعدم الفائدة وبيان ذلك أن قوله لان اليد الامينة عليها ما أخذت حتى ترد والا فليست بامينة يقتضي الملازمة بين عدم الرد وعدم الامانة فيكون تلف الوديمة والعارية بأي وجه من الوجوه قبل الرد مقتضيا لخروج الامين

عن كونه أمينا وهو ممنوع فان المقتضى لذلك انما هو التلف بخيانة أو جناية ولا نزاع في ان ذلك موجب للضمان انما النزاع في تلف لا يصير به الامين خارجا عن كونه أمينا كالتلف بأمر لا يطاق دفعه أو بسبب سهو أو نسيان أو بأفقه مساوية أو سرقة أو ضياع بلا تفريط فانه يوجد التلف في هذه الأمور مع بقاء الامانة. وظاهر الحديث يقتضى الضمان وقد عارضه ما أسلفنا. وقال في ضوء النهار ان الحديث انما يدل على وجوب تأدية غير التالف والضمان عبارة عن غرامة التالف اه ولا يخفى ان قوله في الحديث « على اليد ما أخذت » من المقتضى الذي يتوقف فهم المراد منه على مقدوره هو اما الضمان أو الحفظ أو التأدية فيكون معنى الحديث على اليد ضمان ما أخذت أو حفظ ما أخذت أو تأدية ما أخذت ولا يصح ههنا تقدير التأدية لانه قد جعل قوله حتى تؤديه غاية لها والشيء لا يكون غاية لنفسه. وأما الضمان والحفظ فكل واحد منهما صالح للتقدير ولا يقدران معالما تقرر من أن المقتضى لا عموم له فن قدر الضمان أوجبه على الوديع والمستعير ومن قدر الحفظ أوجبه عليهما ولم يوجب الضمان اذا وقع التلف مع الحفظ. المعتبر بهذا تعرف ان قوله انما يدل الحديث على وجوب التأدية لغير التالف ليس على ما ينبغي وأما مخالفه رأى الحسن لروايته فقد تقرر في الاصول ان العمل بالرواية لا بالرأي *

٤ وعن صفوان بن أمية « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم استعار منه يوم حنين أدرا فقال أغصبا يا محمد قال بل عارية مضمونة قال فضا ع بعضها فعرض عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يضمها له فقال أنا اليوم في الاسلام أرغب » رواه أحمد وأبو داود * ٥ وعن أنس بن مالك قال « كان فزع بالمدينة فاستعار النبي صلى الله عليه وآله وسلم فرسا من أبي طلحة يقال له المندوب فركبه فلما رجع قال ما رأينا من شيء وان وجدناه لبحرا » متفق عليه * ٦

حديث صفوان أخرجه أيضا النسائي والحاكم وأورد له شاهدا من حديث ابن عباس ولفظه « بل عارية مؤداة » وفي رواية لابن داود « ان الادراع كانت ما بين الثلاثين الى الاربعين » ورواه البيهقي عن أمية بن صفوان مرسلين ان الادراع كانت ثمانين ورواه الحاكم من حديث جابر وذكر أنها مائة درع « وأعل ابن حزم وابن القطان طرق هذا الحديث . قال ابن حزم أحسن ما فيها حديث يعلى (٦ — ج ٦ نيل الاوطار)

ابن أمية وقد تقدم في كتاب الوكالة: قوله «أغصبا» معمول لفعل مقدر هو مدخول
 الهززة أى أتأخذها غصبا لا تردها على فاجاب صلى الله عليه وآله وسلم بقوله بل
 عارية مضمونة فمن اعتدل بهذا الحديث على أن العارية مضمونة جعل لفظ مضمونة
 صفة كاشفة لحقيقة العارية أى أن شأن العارية الضمان ومن قال أن العارية غير
 مضمونة جعل لفظ مضمونة صفة مخصصة أى أستعيرها منك عارية متصفة بانها
 مضمونة لا عارية مطلقة عن الضمان: قوله «فعرض عليه أن يضمها» فيه دليل على
 أن الضياع من أسباب الضمان لا على أن مطلق الضياع تفريط وأنه بوجوب
 الضمان على كل حال لاحتمال أن يكون تلف ذلك البعض وقع فيه تفريط .
 قوله «فزع» أي خوف من عدو وأبو طلحة المذكور هو زيد بن سهل زوج أم أنس
 قوله «يقال له المندوب» قيل سمي بذلك من الذنب وهو الرهن عند السباق . وقيل
 لندب كان في جسمه وهو أثر الجرح: قوله «وان وجدناه لبحرا» قال الخطابي ان
 هي النافية واللام بمعنى الا أي ما وجدناه الا بحرا . قال ابن التين هذا مذهب
 الكوفيين وعند البصريين ان ان مخففة من الثقيلة واللام زائدة قال الاصمعي يقال
 للفرس بحر اذا كان واسع الجرى أو لان جريه لا ينفد كما لا ينفد البحر وبؤيده
 ما وقع في رواية للبخاري بلفظ «فكان بعد ذلك لا يجاري» *

٦ وعن ابن مسعود قال «كنا نمد الماعون على عهد رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم عارية الدلو والقدر» رواه أبو داود *
 الحديث سكت عنه أبو داود وحسنه المنذرى . وروى عن ابن مسعود وابن
 عباس أنهما فسرا قوله تعالى (ويعنون الماعون) انه متاع البيت الذي يتعاطاه الناس
 بينهم من الفاس والدلو والحبل والقدر وما أشبه ذلك . وعن عائشة الماعون الماء
 والنار والملح وقيل الماعون الزكاة قال الشاعر

قوم على الأسلام لما يمنعون * ماعونهم ويضيعوا التهليلا

قال في الكشف وقد يكون منع هذه الاشياء محظورا في الشريعة اذا استعيرت عن
 اضطرار وقبيحا في المروءة في غير حال الضرورة . وأخرج أبو داود والنسائي عن
 يهيسة بضم الموحدة وفتح الهاء وسكون الياء التحية بدهاسين مهمة الفزارية عن
 أبيها قالت «استأذن أبى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فدخل بيته وبين قتيصه فجعل

يقبله ويلتزم ثم قال يا رسول الله مالشي الذي لا يحل منعه قال الماء قال يا نبي الله مالشي الذي لا يحل منعه قال الملح قال يا نبي الله مالشي الذي لا يحل منعه قال ان تفعل الخير خير لك وسياأتي حديث بهيسة هذا في باب اقطاع المعادن من كتاب احياء الموات. وروى ابن أبي حاتم عن قرة بن دعموص النميري « انهم وفدوا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا يا رسول الله ما نعهد اليك ان لا تمنعوا الماعون قالوا يا رسول الله وما الماعون قال في الحجر والحديد وفي الماء قالوا فاي الحديد قال قدوركم النحاس وحديد الفاس الذي تمتنون به قالوا وما الحجر قال قدوركم الحجارة » وهذا حديث غريب. وروى عن عكرمة « ان رأس الماعون زكاة المال وأدناه المتخل والدلو والابرة » وروى ابن أبي حاتم ان الماعون العواري وأصل الماعون من الممن وهو الشيء القليل فسميت الزكاة ماعونا لأنها قليل من كثير وكذلك الصدقة وغيرها وهذه التفاسير ترجع كلها الى شيء واحد وهو المعاونة بمال أو منفعة ولهذا قال محمد ابن كعب الماعون المعروف. وفي الحديث « كل معروف صدقة » .

٣ وعن عائشة « انها قالت وعليها درع قطري ثمن خمسة دراهم كان لي ممن درع على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فما كانت امرأة تقين بالمدينة الا أرسلت الى تستعيره » رواه أحمد والبخاري .

قوله « درع » الدرع قيص المرأة وهو مذكر . قال الجوهري ودرع الحديد مؤنثة وحكى أبو عبيدة انه أيضا يذكر ويؤنث. قوله « قطري » بكسر القاف وسكون المهملة بعدها راء وفي رواية المستملى والمرخمى بضم القاف وسكون المهملة وآخره نون والقطري نسبة الى القطر وهي ثياب من غليظ القطن وغيره . وقيل من القطن خاصة تعرف بالفطرية فيها حمرة قال الازهرى الثياب القطرية منسوبة الى قطر قرية من البحرين فكسروا القاف للنسبة وخففوا . قوله « ثمن خمسة دراهم » بنصب ثمن بتقدير فعل وخمسة بالخفض على الاضافة أو برفع ثمن وخمسة على حذف الضمير والتقدير ثمنه خمسة . وروى بضم أوله وتشديد الميم على لفظ الماضي ونصب خمسة على نزع الخافض أى قوم بخمسة دراهم . قوله « تقين » بالقاف والتحتانية المشددة أى تزين من قان الشيء قيانه أى أصلحه والقينة يقال للماشطة والامغنية . وحكى ابن التين انه روى تقنن بالقاف أى تعرض وتجل على زوجها . قال في الفتح ولم يضبط

ما بعد الفاء قال ورأيت به بخط بعض الحفاظ بمثناة فوقانية . قال ابن الجوزي ارادت
عائشة أنهم كانوا أولا في حال ضيق فكان الشيء المحتقر عندهم اذذاك عظيم القدر
وفي الحديث ان عارية الثياب للعرس أمر معمول به مرغ فيه وانه لا يعد من التشبع*
٤ وعن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « قال مامن صاحب ابل
ولا بقر ولا غنم لا يؤدي حقها الا اقمدها يوم القيامة بقاع قرقر تطؤه ذات الظلف
بظلفها وتتطحه ذات القرن ليس فيها يؤمئذ جماء ولا مكسورة القرن قلنا يا رسول
الله وما حقها قال اطراق فخلها واعارة دلوها ومنحتها وحلبها علي الماء وحمل عليها
في سبيل الله » رواه أحمد ومسلم *

الحديث قد سبق شرح بعض ألفاظه في أول كتاب الزكاة: قوله « اطراق
فخلها » أي عارية الفحل لمن أراد أن يستعيره من مالكه ليطلق به على ماشيته:
قوله « واعارة دلوها » أي من حقوق الماشية ان يعير صاحبها الدلو الذي يسقيها
به اذا طلبه منه 'من يحتاج اليه: قوله « ومنحتها بالمزونة والمهمة والمنحة في الاصل
العطية قال أبو عبيدة المنحة عند العرب علي وجهين. أحدهما ان يعطي الرجل صاحبه
فيكون له والآخر ان يعطيه ناقة أو شاة ينفع بحلبها ووبرها زمانهم يرددها والمراد
بها هنا عارية ذوات الالبان ليؤخذ لبنها ثم ترد لصاحبها: قال الفزاز قيل لا تكون
المنيحة الا ناقة أو شاة والاول أعرف: قوله « وحلبها علي الماء » بالخاء المهمة في
جميع الروايات وأشار الداودي الى انه روي بالجيم وقال أراد انها تساق الى
موضع سقيها وتعقب بأنه لو كان كذلك لقال وحلبها الى الماء لاعلى الماء وانما المراد
حلبها هناك لنفع من يحضر من المساكين . قوله « حمل اياها » الخ أي من حقها
ان يذلها المالك لمن أراد ان يستعيرها لينتفع بها في الغزو *

كتاب إحياء الموات

١ عن جابر « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من احيا ارضا ميتة فهي له »
رواه أحمد والترمذي وصححه* وفي لفظ « من احاط حائطاً على أرض فهي له » رواه أحمد
وأبو داود . ولاحمد مثله من رواية حمزة* وعن سعيد بن زيد قال « قال رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم من أحياء أرض الميتة فهي له وليس لعرق ظالم حق» رواه أحمد وأبو داود والترمذي * وعن عائشة قالت «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من عمر أرض ليست لأحد فهو أحق بها» رواه أحمد والبخاري * وعن أسمر بن مضر بن قال «أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فبايعته فقال من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم فهو له قال فخرج الناس يتعادون يتخاطون» رواه أبو داود *

حديث جابر أخرجه بنحوه النسائي وابن حبان. وحديث سمرة أخرجه أيضا أبو داود والطبراني والبيهقي وصححه ابن الجارود وهو من رواية الحسن عنه وفي سماعه منه خلاف ولفظه من أحاط حائطا على أرض فهي له. وحديث سعيد أخرجه أيضا النسائي وحسنه الترمذي وأعله بالارسال فقال وروى مراسلا ورجح الدارقطني إرساله أيضا. وقد اختلف مع ترجيح الإرسال من هو الصحابي الذي روى من طريقه فقيل جابر وقيل عائشة. وقيل عبد الله بن عمر ورجح الحفاظ الأول وقد اختلف فيه على هشام بن عروة اختلافا كثيرا. ورواه أبو داود الطيالسي من حديث عائشة وفي إسناده زمعة وهو ضعيف ورواه ابن أبي شيبة واسحق بن راهويه في مسنديهما من حديث كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن عن جده وعلقه البخاري وحديث أسمر بن مضر بن صححه الضياء في المختارة وقال البغوي لأعلم بهذا الإسناد غير هذا الحديث. قوله «من أحياء أرض الميتة» الأرض الميتة هي التي لم تعمر شبت عمارتها بالحياة وتعطيلها بالموت والاحياء أن يعمد شخص إلى أرض لم يتقدم ملك عليها لأحد فيحجها بالسقي أو الزرع أو الغرس أو البناء فتصير بذلك ملكا كما يدل عليه أحاديث الباب وبه قال الجمهور وظاهر الأحاديث المذكورة أنه يجوز لأحياء سواء كان بأذن الإمام أو بغير إذنه. وقال أبو حنيفة لا بد من إذن الإمام وعن مالك يحتاج إلى إذن الإمام فيما قرب مما لأهل القرية إليه حاجة من مرعى ونحوه وبمثلها قالت الهادوية. قوله «من أحاط حائطا» فيه أن التحويط على الأرض من جملة ما يستحق به ملكها والمقدار المعتبر ما يسمى حائطا في اللغة: قوله «وليس لعرق ظالم حق» قال في الفتح رواية الأكثر بتووين عرق وظالم نعمت له وهو راجع إلى صاحب العرق أي ليس لعرق ظالم أو إلى العرق أي ليس لعرق ذي ظالم. ويروى بالاضافة ويكون الظالم صاحب العرق ويكون المراد

بالعرق الارض وبالأول جزم مالك والشافعي والأزهري وابن فارس وغيرهم
وبالتم الخطابي فغلط رواية الأضافة. وقال ربيعة العرق الظالم يكون ظاهرا ويكون
باطنا فالباطن ما احتفره الرجل من الآبار. واستخرجه من المعادن والظاهر ما بناه
أو غرسه. وقال غيره العرق الظالم من غرس أو زرع أو بني أو حفر في أرض غيره
بغير حق ولا شبهة : قوله « من عمر أرضا » بفتح العين وبخفيف الميم ووقع في
البخاري من أمر بزيادة الهمزة في أوله وخطيء راويها . وقال ابن بطل يمكن أن
يكون اعتمر فسقطت التاء من النسخة وقال غيره قد سمع فيه الراعي يقال أعمر الله
بك منزلك. ووقع في رواية أبي ذر من عمر بضم الهمزة أي أعمره غيره. قال الحافظ
وكان المراد بالغير الامام . قوله « يتعادون » يتخاطون المعادة الاسراع بالسير
والمراد بقوله يتخاطون يعملون على الأرض علامات بالخطوط وهي تسمى الخطوط
واحدها خطة بكسر الحاء وأصل الفعل يتخاططون فاذهمت الطاء في الطاء والتقييد
بالمسلم في حديث أسمر بشعر بأن المراد بقوله في حديث عائشة « ليست لاحد » أي من
المسلمين فلا حكم لتقديم الكافر أما اذا كان حريا فظاهر وأما الذي ففيه خلاف معروف *

* (باب النهي عن منع فضل الماء) *

١ عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « لا تمنعوا
فضل الماء لتمنعوا به الكلال » متفق عليه . ولمسلم « لا يباع فضل الماء لبيع به
الكلال » . وللبخاري « لا تمنعوا فضل الماء لتمنعوا به فضل الكلال » * ٢ وعن
عائشة قالت « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يمنع نفع البئر »
رواه أحمد وابن ماجه * ٣ وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم « قال من منع فضل مائه أو فضل كائه منعه الله عز وجل فضله
يوم القيامة » رواه أحمد * ٣ وعن عبادة بن الصامت « أن رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم قضى بين أهل المدينة في النخل أن لا يمنع نفع بئر وقضى بين أهل البادية
أن لا يمنع فضل ماء ليمنع به الكلال » رواه عبد الله بن أحمد في المسند *
حديث عمرو بن شعيب في اسناده محمد بن راشد الخزاعي وهو ثقة وقد ضعفه
بعضهم لكن حديث أبي هريرة يشهد لصحة الأحاديث المذكورة بعده ومما

يشهد لصحتها حديث جابر عند مسلم « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهي عن بيع فضل الماء » وحديث اياس بن عبد عند اهل السنن بنحوه وصححه الترمذي وقال ابو الفتح القشيري هو على شرطهما ولكن حديث عمرو بن شعيب في اسناده ايث بن ابي سليم وقد رواه الطبراني في الصغير من حديث الاعمش عن عمرو بن شعيب ورواه في الكبير من حديث واثلة بلفظ آخر واسناده ضعيف وحديث عائشة رواه ابن ماجه من طريق عبد الله بن اسماعيل وهو ابن ابي خالد السكوني قال ابو حاتم مجهول وكذا قال في التقريب قوله « فضل الماء » المراد به ما زاد على الحاجة ويؤيد ذلك ما أخرجه أحمد من حديث أبي هريرة بلفظ « ولا يمنع فضل ماء بعد أن يستغنى عنه » قال في الفتح وهو محمول عند الجمهور على ماء البئر المحفورة في الارض المملوكة. وكذلك في الموات اذا كان لقصد الملك والصحيح عند الشافعية ونص عليه في القديم وحرمة ان الحافر يملك ماءها وأما البئر المحفورة في الموات لقصد الارتفاق لا الملك فان الحافر لا يملك ماءها بل يكون أحق به الى أن يرتحل. وفي الصورتين يجب عليه بذل ما يفضل عن حاجته والمراد حاجة نفسه وعياله وزرعه وماشيتة هذا هو الصحيح عند الشافعية وخص المالكية هذا الحكم بالموات وقالوا في البئر التي لا يملك لا يجب عايه بذل فضلها وأما الماء المحرز في الاناء فلا يجب بذل فضله لغير المضطر على الصحيح اهـ . قال في البحر والماء على ضرب . حق اجماعا كالأنهار غير المستخرجة والسيول. وملك اجماعا كما محرز في الجرار ونحوها. ويختلف فيه كما الأبار والعيون والقنا المحفورة في الملك اهـ والقنا هي بفتح القاف الكظامة التي تحت الأرض وسيأتي ذكر الخلاف في ذلك. قال ابن بطال لا خلاف بين العلماء ان صاحب الحق أحق بمائه حتى يروى. قال الحافظ وما نقاه من الخلاف هو على القول بان الماء يملك فكان الذين يذهبون الى أنه يملك وهم الجمهور هم الذين لا خلاف عندهم في ذلك وقد استدل بتوجه النهي الى الفضل على جواز بيع الماء الذي لا فضل فيه وقد تقدم الكلام على ذلك في البيع . قوله « ليمنع به الكلاء » بفتح الكاف واللام بعدها همزة مقصورة وهو النبات رطبه ويابسه والمعنى أن يكون حول البئر كلاء ليس عنده ماء غيره ولا يمكن أصحاب المواشي رعيه الا اذا مكثوا من سقي بها منهم من تلك البئر لئلا يتضرروا بالمعطش بعد الرعي فيستلزم منهم من

الماء منعهم من الرعى والى هذا التفسير ذهب الجمهور وعلى هذا يختص البذل بمن له ماشية ويباحق به الرعاة اذا احتاجوا الى الشرب لانه اذا منعهم من الشرب امتنعوا من الرعى هناك ويحتمل ان يقال يمكنهم حمل الماء لانفسهم لقلة ما يحتاجون اليه منه بخلاف البهائم والصحيح الاول ويلتحق بذلك الزرع عندما لك والصحيح عند الشافعية وبه قات الحنفية الاختصاص بالماشية وفرق الشافعي فيما حكاه المزني عنه بين المواشى والزرع بان الماشية ذات ارواح يخشى من عطشها موتها بخلاف الزرع وبهذا اجاب النووي وغيره واستدل لما لك بحديث جابر المتقدم لاطلاقه وعدم تقييده وتعقب بانه يحمل على المقيد وعلى هذا لو لم يكن هناك كلاً يرعى فلا منع من المنع لا تنقأ العلة . قال الخطابي والنهي عند الجمهور للتنزيه وهو محتاج الى دليل يصرف النهي عن معناه الحقيقي وهو التحريم . قال في الفتح وظاهر الحديث وجوب بذله مجاناً وبه قال الجمهور وقيل لصاحبه طلب القيمة من المحتاج اليه كما في طعام المضطر وتعقب بانه يلزم منه جواز البيع حالة امتناع المحتاج من بذل القيمة ورد بمنع الملازمة فيجوز ان يقال يجب عليه البذل وثبت له القيمة في ذمة المبدول له فيكون له اخذ القيمة منه متى أمكن ولكن لا يخفى ان رواية لا يباع فضل الماء ورواية النهي عن بيع فضل الماء يدلان على تحريم البيع ولو جاز له اخذ الموضع لجاز له البيع . قوله « نفع البشر » أى الماء الفاضل فيها عن حاجة صاحبها . وفيه دليل على أنه لا يجوز منع فضل الماء السكان في البشر كما لا يجوز منع فضل ماء النهر وانه لا فرق بينهما والنفع بفتح النون وسكون القاف بعدها عين مهملة *

❦ (باب الناس شركاء في ثلاث وشرب الأرض العليا

قبل السفلى اذا قل الماء أو اختلفوا فيه) ❦

١ ❦ عن أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يمنع الماء والنار والسكران » . رواه ابن ماجه * ٢ وعن أبي خراش عن بعض اصحاب النبي

صلى الله عليه وآله وسلم « قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المسلمون شركاء في ثلاثة في الماء والكلأ والنار » رواه أحمد وأبو داود ورواه ابن ماجه من حديث بن عباس وزاد فيه « ومنه حرام »

حديث أبي هريرة قال الحافظ اسناده صحيح وحديث بعض الصحابة رواه أبو نعيم في الصحابة في ترجمة أبي خراش ولم يذكر الرجل وقد سئل أبو حاتم عنه فقال أبو خراش لم يدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الحافظ وهو كما قال فقد سماه أبو داود في روايته حبان بن زيد وهو الشرعي تابعي معروف قال الحافظ في بلوغ المرام ورجاله ثقات. وحديث ابن عباس فيه عبد الله بن خراش وهو متروك وقد صححه ابن السكن (وفي الباب) عن ابن عمر عند الخطيب وزاد والملح وفيه عبد الحكيم بن ميسرة ورواه الطبراني بسند حسن عن زيد بن جبير عن ابن عمر وله عنده طريق أخرى وعن بهيسة عن أبيها عند أبي داود وقد تقدم لفظه في شرح حديث ابن مسعود من كتاب الوديعه والعارية وسيأتي في باب اقطاع المادن . وعن عائشة عند ابن ماجه « أنها قالت يا رسول الله ما الشيء الذي لا يحل منه قال المالح والماء والنار » الحديث . واسناده ضعيف كما قال الحافظ . وعن أنس عند الطبراني في الصغير بالفظ « خصلتان لا يحل منعها الماء والنار » قال أبو حاتم في العمل هذا حديث منكر . وعن عبد الله بن سرجس عند العقيلي في الضعفاء نحو حديث بهيسة : قوله « الماء » فيه دليل على ان الناس شركاء في جميع أنواع الماء من غير فرق بين الحرز وغيره وقد تقدم في الباب الاول ان الماء الحرز في الجرار ونحوها ملك اجماعا ومن لازم الملك الاختصاص وعدم الاشتراك بين غير منحصرين كما يقتضي به الحديث فان صح هذا الاجماع كان مخصصا لاحاديث الباب . وأما ماء الأنهار فقد تقدم أنه حق بالاجماع واختلف في ماء الآبار والعيون والسكخانم فعند الشافعية والحنفية وأبي العباس وأبي طالب أنه حق لأملاك واستدلوا بأحاديث الباب . وقال الامام يحيى والمؤيد بالله في احد قوايه وبعض أصحاب الشافعي انه ملك وقاسوه على الماء الحرز في الجرار ونحوها ورد بأنه بالسيول أشبه منه بماء الجرة ونحوها قال في البحر فصل ومن احتقر بشرأ أو هراقه أو حق بمائه اجماعا وان بعدت منه أرضه وتوسط غيرها اختلف في ماء البرك ف قيل حق وقيل ملك : قوله « والنار » قيل المراد بها الشجر الذي يحطبه الناس (م ٧ — ج ٦ نيل الاوطار)

وقيل المراد بها الاستصحاب منها والاستثناء بضوئها. وقيل المراد بها الحجارة التي توري النار اذا كانت في موات الارض واذا كان المراد بها الضوء فلا خلاف انه لا يختص به صاحبه وكذلك اذا كان المراد بها الحجارة المذكورة وان كان المراد بها الشجر فالخلاف فيه كالخلاف في الحطب وسيأتي قوله «والسكلا» قد تقدم تفسيره في الباب الذي قبل هذا وهو أعم من الخلا والحشيش لان الخلا تختص بالرطب من النبات والحشيش تختص باليابس والسكلا يعمهما قيل المراد بالسكلا هنا هو الذي يكون في المواضع المباحة كالأودية والجبال والاراضي التي لا مال لك لها. وأما ما كان قد أحرز بعد قطعه فلا شركة فيه بالاجماع كما قيل. وأما الثابت في الارض المملوكة والمتحجرة ففيه خلاف فقل مباح مطلقا واليه ذهب الهاديون وقيل تابع للارض فيكون حكمه حكمها واليه ذهب المؤيد بالله (واعلم) ان احاديث الباب تنتمض بمجموعها فتدل على الاشتراك في الامور الثلاثة مطلقا ولا يخرج شيء من ذلك إلا بدليل يخص به عمومها الا بما هو أعم منها مطلقا كالا حاديث القاضية بأنه لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبة من نفسه» لانها مع كونها انما تصلح للاحتجاج بها بعد ثبوت الملك وثبوته في الامور الثلاثة محل النزاع.

٣ وعن عبادة «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى في شرب النخل من السبيل ان الأعلى يشرب قبل الاسفل ويترك الماء الى الكعابين ثم يرسل الماء الى الاسفل الذي يليه وكذلك حتى تنقضي الحوائط أو يفي الماء» رواه ابن ماجه وعبد الله ابن احمد ٤ وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى في سيل مهزور أن يسلك حتى يبلغ الكعابين ثم يرسل الأعلى على الاسفل» رواه أبو داود وابن ماجه ☆

حدث عبادة أخرجه أيضا البيهقي والطبراني وفيه انقطاع وحدث عمرو ابن شعيب في اسناده عبد الرحمن بن الحارث الخزومي المدني تكلم فيه الامام أحمد وقال الحافظ في الفتح ان اسناده هذا الحديث حسن ورواه الحاكم في المستدرک من حديث عائشة انه قضى صلى الله عليه وآله وسلم في سيل مهزور ان الأعلى يرسل الى الاسفل ويحبس قدر الكعابين وأعله الدار فطني بالوقف وصححه الحاكم ورواه ابن ماجه وأبو داود من حديث ثعلبة بن أبي مالك ورواه عبد الرزاق في مصنفه عن أبي

حاتم القرظي عن أبيه عن جده أنه سمع كبراءهم يذكرون « ان رجلا من قريش كان له سهم في بني قريظة فخاصم الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مهزور السيل الذي يسمون ماءه ففضى بينهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الماء الى الكعبين لا يجبس الاعلى الا سفل » قوله « مهزور » بفتح الميم وسكون الهاء بعدها زاي مضمومة ثم واو ساكنة ثم راء وهو وادي بني قريظة بالحجاز . قال البكري في المعجم هو واد من أودية المدينة . وقيل موضع سوق المدينة وكان قد تصدق به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على المسلمين فاقطعه عثمان الحرث بن الحكم أخامروان وأقطع مروان فذكر وقال ابن الاثير والمندري اما مهزور بتقديم الراء على الزاي فموضع سوق المدينة ﴿ وأحاديث الباب ﴾ تدل على ان الاعلى تستحق أرضه الشرب بالسيل والغيل وماء البشر قبل الارض التي تحتها وان الاعلى يمسك الماء حتى يبلغ الى الكعبين أى كعبى رجل الانسان السكانيين عند مفصل الساق والقدم ثم يرسله بعد ذلك . وقال في البحر ان الماء اذا كان قليلا فحده أن يعم أرض الاعلى الى الكعبين في النخيل والي الشراك في الزرع لقضائه صلى الله عليه وآله وسلم بذلك في خبر عبادة يعنى المذكور في الباب قال وأما قوله صلى الله عليه وآله وسلم للزير « اسق أرضك حتى يبلغ الجدر » فقيل عقوبة لخصمه وقيل بل هو المستحق وكان أمره صلى الله عليه وآله وسلم بالفضل فان كانت الأرض بعضها مطمئن فلا يبلغ في بعضها الكعبين الا وهو في المطمئن الى الركبتين قدم المطمئن الى الكعبين ثم حبسه وسقى باقيها . وقال أبو طالب العبدة بالكفاية للاعلى اه وهو المختار عند الهادوية . قال ابن التين الجمهور على ان الحكم أن يمسك الى الكعبين وخصه ابن كنانة بالنخل والشجر قال وأما الزرع فالى الشراك وقال الطبري الاراضى مختلفة فيمسك لكل أرض ما يكفيها وسيأتى بقية الكلام على هذه المسئلة في شرح حديث الزير ان شاء الله تعالى وقد أورده المصنف رحمه الله في باب النهى عن الحكم في حال الغضب من كتاب الاقضية *



باب الحمى لدواب بيت المال

١- عن ابن عمر «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم حمى النقيع للخييل خيل المسلمين» رواه أحمد. والنقيع بالنون موضع معروف * ٢ وعن الصعب بن جثامة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم حمى النقيع وقال لاحمى الا لله ولرسوله» رواه أحمد وأبو داود والبخاري منه «لاحمى الا لله ولرسوله وقال بلغنا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم حمى النقيع وان عمر حمى شرف والربذة» * ٣ وعن أسلم مولى عمر «ان عمر استعمل مولى له يدعي هنيا على الحمى فقال يا هنى اضمم جناحك على المسلمين واتق دعوة المظلوم فان دعوة المظلوم مستجابة وأدخل رب الصريمة ورب الغنيمة واياى ونعم ابن عوف ونعم ابن عفان فانهما ان تهلك ماشيتهما يرجعان الى نخل وزرع ورب الصريمة ورب الغنيمة ان تهلك ماشيتهما يا تني يذنية يقول يا أمير المؤمنين افتاركهم أنا لا بالاك فالماء والكلا أسبر على من الذهب والورق وايم الله انهم لبرون انى قد ظلمتهم انها لبلادهم قاتلوا عليها في الجاهلية وأسلموا عليها في الاسلام والذي نفسي بيده لولا المال الذى أحمل عليه فى سبيل الله ما حميت عايم من بلادهم شيئا» رواه البخارى *

حدث ابن عمر أخرجه أيضا ابن حبان وحديث الصغب أخرجه أيضا الحاكم قال البيهقي ان قوله حمى النقيع من قول الزهري وروى الحديث النسائي فذكر الموصول فقط اعنى قوله «لاحمى الا لله ولرسوله» ويؤيد ما قاله البيهقي ان أبا داود أخرجه من حديث ابن وهب عن يونس عن الزهري فذكره وقال فى آخره قال ابن شهاب وبلغني أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حمى النقيع وقد وهم الحاكم فزعم ان حديث لاحمى الا لله متفق عليه وهو من افراد البخارى وتبع الحاكم فى وهمه ابو الفتح القشيري فى الامام وابن الرفعة فى المطلب. وأثر عمر أخرجه أيضا الشافعي عن الدراوردي عن زيد بن أسلم عن أبيه مثله. وأخرجه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري مرسلا . قوله «حمى النقيع» أصل الحمى عند العرب ان الرئيس منهم كان اذا نزل منزلا مخصبا استعوى كلبا على مكان عال فالى حيث انتهى صوته حمام

من كل جانب فلا يرعى فيه غيره ويرعى هو مع غيره فيما سواه والحمى هو المكان
 المحمى . وهو خلاف المباح ومعناه أن يمنع من الاحياء في ذلك الموات ليتوفر فيه
 السكلا وترعاه مواش مخصوصة ويمنع غيرها والنقيع هو بالنون كما ذكر المصنف وحكى
 الخطابي ان بعضهم صحفه فقال بالموحدة وهو على عشرين فرسخا من المدينة وقدره
 ميل في ثمانية أميال ذكر ذلك ابن وهب في موطئه وأصل النقيع كل موضع يستنقع
 فيه الماء وهذا النقيع المذكور في هذا الحديث غير نقيع الخضعات الذي جمع فيه اسمدين
 زارة بالمدينة على المشهور كما قال الحافظ . وقال ابن الجوزي ان بعضهم قال انهما واحد
 قال والاول اصح : قوله « لا حمى الا لله ورسوله » قال الشافعي يحتمل معنى الحديث شيئين
 أحدهما ليس لاحد أن يحمى المسلمين الا ما سماه النبي صلى الله عليه وآله وسلم .
 والآخر معناه الا على مثل ما سماه عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم . فعلى الاول
 ليس لاحد من الولاة بعده أن يحمى وعلي الثاني يختص الحمى بمن قام مقام رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم وهو الخليفة خاصة . قال في الفتح وأخذ أصحاب الشافعي
 من هذا إن له في المسألة قولين والراجح عندهم الثاني والاول أقرب الى ظاهر
 اللفظ اه ومن أصحاب الشافعي من الحق بالخليفة ولاه الاقاليم . قال الحافظ ومحل
 الجواز مطلقا أن لا يضر بكافة المسلمين اه وظاهر قوله في الحديث الاول للخيل
 خيل المسلمين أنه لا يجوز للامام على فرض الحاقه بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم
 أن يحمى لنفسه والى ذلك ذهب مالك والشافعية والحنفية والهادوية قالوا
 بل يحمى خيل المسلمين وسائر انعامهم ولا سيما انعام من ضعف منهم عن الاتجاع كما
 فعله عمر في الاثر المذكور . وقد ظن بعضهم أن بين الاحاديث الفاضية بالمنع من الحمى
 والاحاديث الفاضية بجواز الاحياء معارضة ومنشأ هذا الظن عدم الفرق بينهما
 وهو فاسد فان الحمى أخص من الاحياء مطلقا . قال ابن الجوزي ليس بين الحديثين
 معارضة فالحمى المنهى عنه ما يحمى من الموات الكثيرة العشب لنفسه خاصة كفعل
 الجاهلية والاحياء المباح مالا منفعة للمسلمين فيه شاملة فافتراقا قال وانما تعد أرض
 الحمى مواتا لكونها لم يتقدم فيها ملك لاحد لكونها تشبه العامة لما فيها من
 المنفعة العامة . قوله « وان عمر حمى شرف » لفظ البخاري الشرف بالتمريف قال
 في الفتح والشرف بفتح المعجمة والراء بعدها فاء في المشهور . وذكر عياض أنه عند

البخارى بفتح المهملة وكسر الراء. وقال في موطأ ابن وهب بفتح المهملة والراء قال وكذا رواه بعض رواة البخاري أو أصلحه وهو الصواب. وأما سرف فهو موضع بقرب مكة ولا يدخله الالف واللام : قوله «والربذة» بفتح الراء والموحدة بعدها ذال معجمة موضع معروف بين مكة والمدينة. وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح أن عمر حمي الربذة لنعم الصدقة : قوله «هنيئا» بضم الهاء وفتح النون وتشديد النحنية : قوله «الصرجة» تصغير صرمة وهي ما بين العشرين الى الثلاثين من الابل أو من العشر الى الأربعين منها *

باب ما جاء في اقطاع المعادن

١ عن ابن عباس قال أقطع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بلال بن الحرث المزني معادن القبلية جلسيها وغوريها وحيث يصلح الزرع من قدس ولم يعطه حق مسلم « رواه احمد وأبو داود وروياه أيضا من حديث عمرو بن عوف المزني * ٢ وعن أبيض بن حمال «أنه وفد الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم استقطعه الملح فقطع له فلما أن ولي قال رجل أتدرى ما أقطعت له إنما أقطعت الماء العدقال فانزعه منه قال وسأله عما يحمي من الأراك فقال ما لم تنله خفاف الابل « رواه الترمذي وأبو داود. وفي رواية له «اخفاف الابل» قال محمد بن الحسن الخزومي يعني أن الابل تأكل منتهي رؤسها ويحمي ما فوقه * ٣ وعن بهيسة قالت استأذن أبي النبي صلى الله عليه وآله وسلم فجعل يدنو منه ويلتزمه ثم قال يابني الله ما الشيء الذي لا يحل منعه قال الماء قال يابني الله ما الشيء الذي لا يحل منعه قال الملح قال يابني الله ما الشيء الذي لا يحل منه قال ان تفعل الخير خير لك « رواه احمد وأبو داود

حديث ابن عباس في اسناده أبو أويس عبد الله بن عبد الله أخرجه له مسلم في الشواهد وضعفه غير واحد. قال أبو عمر هو غريب من حديث ابن عباس ليس يرويه عن أبي أويس غير ثور. وحديث عمرو بن عوف الذي أشار اليه المصنف في اسناده ابن ابنه كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده وقد تقدم أنه لا يحتج

بحديثه . وحديث أبيض بن حمال أخرجه أيضا ابن ماجه والنسائي وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان وضعفه ابن القطان ولعل وجه التضعيف كونه في اسناده السبائي المازني قال ابن عدى أحاديثه مظلمة منكورة . وحديث هيمسة أعله عبد الحق والقطان بأنها لا تعرف وتعقب بأنه ذكرها ابن حبان وغيره في الصحابة ولحديثه شواهد قد تقدمت في كتاب الوديمة والعارية عند الكلام علي حديث ابن مسعود في الماعون : قوله « القبليّة » منسوبة الى قبل بفتح القاف والموحدة وهي ناحية من ساحل البحر بينها وبين المدينة خمسة أيام . وفي رواية لابي داود معادن القبليّة وهي من ناحية الفرع وقد تقدم مثل هذا التفسير في باب ما جاء في الزرع والمعدن من كتاب الزكاة لان حديث اقطاع بلال تقدم هناك بلفظ غير ما هنا . وقال في القاموس والقبل محرّكة نشر من الارض يستقبلك أو رأس كل أكمة أو جبل أو مجتمع رمل والحجة الواضحة اه قوله « جلسيها » بفتح الجيم وسكون اللام وكسر السين المهملة بعدها ياء النسب والجلس كل مرتفع من الارض ويطلق على أرض نجد كما في القاموس . قوله « وغوريها » بفتح الغين المعجمة وسكون الواو وكسر الراء نسبة الي غور قال في القاموس ان الغور يطلق على ما بين ذات عرق الى البحر وكل ما انحدر مغربا عن نهاية وموضع منخفض بين القدس وحوران مسيرة ثلاثة أيام في عرض فرسخين وموضع في ديار بني سليم وماء لبني العدوية اه والمراد ههنا المواضع المرتفعة والمنخفضة من معادن القبليّة . قوله « من قدس » بضم القاف وسكون الدال المهملة بعدها سين مهملة وهو جبل عظيم بنجد كما في القاموس . وقيل الموضع المرتفع الذي يصلح للزرع كما في النهاية . قوله « العد » بكسر العين المهملة وتشديد الدال المهملة أيضا قال في القاموس الماء الذي له مادة لا تنقطع كماه العين اه وجمعه أعداد وقيل العد ما يجمع ويمد ورده الازهرى ورجع الاول (وأحاديث) الباب تدل على أنه يجوز للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ولن بعده من الأئمة اقطاع الممادن والمراد بالاقطاع جعل بعض الاراضي الموات مختصة ببعض الاشخاص سواء كان ذلك معدنا أو أرضا لما سيأتى فيصير ذلك البعض أولى به من غيره ولا يمكن بشرط أن يكون من الموات التي لا يختص بها أحد وهذا أمر متفق عليه . وقال في الفتح حكى عياض ان الاقطاع تسوينغ الامام .

من مال الله شيئا لمن يراه أهلا لذلك وأكثر ما يستعمل في الارض وهو أن يخرج منها لمن يراه ما يحوزه إما بأن يملكه إياه فيعمره وإما بأن يجعل له غلته مدة. قال السبكي والثاني هو الذي يسمى في زماننا هذا اقطاعا ولم أر أحدا من أصحابنا ذكره وتخرجه على طريق فقهى مشكل قال والذي يظهر أنه يحصل للمقطع بذلك اختصاص كاختصاص المتحجر ولكن لا يملك الرقبة بذلك وبهذا جزم الطبري وادعى الأذرعى نفى الخلاف في جواز تخصيص الامام ببعض الجند بغلة أرضه اذا كان مستحقا لذلك هكذا في الفتح. وحكي صاحب الفتح أيضا عن ابن التين انه إنما يسمى اقطاعا اذا كان من أرض أو عقار وإنما يقطع من الفيء ولا يقطع من حق مسلم ولا معاهد قال وقد يكون الاقطاع تمليكاً وغير تمليك وعلى الثاني يحمل اقطاعه صلى الله عليه وآله وسلم الدور بالمدينة. قال الحافظ كأنه يشير الى ما أخرجه الشافعي مرسلا ووصله الطبري ان النبي صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة أقطع الدور يعني أنزل المهاجرين في دور الأنصار برضاهم: قوله «قال محمد ابن الحسن» الخ ذكر الخطابي وجها آخر فقال إنما يحمي من الاراك ما بعد عن حضرة العمارة فلا تبلغه الابل الرائحة اذا أرسلت في الرعي اه وحديث بهيسة يدل على أنه لا يحل منع الماء والملح وقد تقدم الكلام في الماء وأما الملح فظاهر الحديث عدم الفرق بين ما كان في معدنه أو قد انفصل عنه ولا فرق بين جميع أنواعه الصالحة للاتفااع بها *

(باب اقطاع الاراضي)

- ١ عن أسماء بنت أبي بكر في حديث ذكرته قالت «كنت أتقل النوي من أرض الزبير التي أقطعها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على رأسى وهو منى علي ثلثي فرسخ» متفق عليه. وهو حجة في سفر المرأة اليسير بغير محرم *
- ٢ وعن ابن عمر قال «أقطع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الزبير حضر فرسه وأجرى الفرس حتى قام ثم رمى بسوطه فقال اقطموه حيث بلغ السوط» رواه أحمد وأبو داود * ٣ وعن عمرو بن حريث قال «خط لى رسول الله صلى الله عليه

وآله وسلم دارا بالمدينة بقوس وقال ازيدك « رواه ابو داود * ٤ وعن وائل بن حجر « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قطعه أرضا بحضرموت وبعت معاوية ليقطعها اياه « رواه الترمذى وصححه * ٥ وعن عروة بن الزبير « ان عبدالرحمن ابن عوف قال اقطعني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعمر بن الخطاب ارض كذا وكذا فذهب الزبير الى آل عمر فاشتري نصيبه منهم فاتي عثمان بن عفان فقال ان عبد الرحمن بن عوف زعم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قطعه وعمر ابن الخطاب ارض كذا وكذا واني اشتريت نصيب آل عمر فقال عثمان عبدالرحمن جاز الشهاده له وعليه « رواه احمد * ٦ وعن انس قال « دعا النبي صلى الله عليه وآله وسلم الأنصار ليقطع لهم البحرين فقالوا يا رسول الله ان فعلت فاكتب لآخواننا من قريش بمنلها فلم يكن ذلك عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال انكم سترون بعدي أثره فاصبروا حتى تنقوني « رواه أحمد والبخاري * »

حديث ابن عمر في اسناده عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب وفيه مقال وهو أخو عبيد الله بن عمر العمري وحديث عمرو بن حريث سكت عنه أبو داود والمنذرى وحسن اسناده الحافظ . ولفظ أبي داود « ازيدك ازيدك » مرتين . وحديث وائل بن حجر أخرجه أيضا أبو داود والبيهقي وابن حبان والطبراني . وحديث عروة بن الزبير لم أجده لغير أحمد ولم أجده في باب الاقطاع من مجمع الزوائد مع انه يذكر كل حديث لأحمد خارج عن الاممات الست . قوله « من أرض الزبير » الخ يمكن أن تكون هذه الأرض هي المذكورة في حديث ابن عمر المذكور بعده . وفي البخاري في آخر كتاب الخمس من حديث أسماء « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أقطع الزبير أرضا من أموال بني النضير » وفي سنن أبي داود عن أسماء « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أقطع الزبير نخلا » قوله « حضر فرسه » بضم الحاء المهملة واسكان الضاد المعجمة وهو العدو . قوله « وبعت معاوية » أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم : قوله « ليقطع لهم البحرين » قال الخطابي يحتمل أنه أراد الموت منها ليملكوه بالاحياء ويحتمل أنه أراد العامر منها المكن في حقه من الخمس لانه كان ترك أرضها فلم يقسمها وتعقب بأنها فتحت صلحا وضربت علي أهل الجزيرة فيحتمل أن يكون المراد أنه أراد ان ينقصهم بتناول جزبته واره جزم اسماعيل القاضي . ووجهه (م ٨ — ج ٦ نيل الاوطار)

ابن بطال بأن أرض الصالح لا تقسم فلا تملك. قال في الفتح والذي يظهر لي انه صلى الله عليه وآله وسلم أراد ان يخص الانصار بما يحصل من البحرين أما الناجزيون عرض ذلك عليهم فهو الجزية لانهم كانوا صالحوا عليها وأما بذلك اذا وقعت الفتوح فخراج الارض أيضا وقد وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم ذلك في عدة أراض بعد فتحها وقبل فتحها. منها اقطاعه لجميع الداري بيت ابراهيم فلما فتحت في عهد عمر نجز ذلك لجميع واستمر في أيدي ذريته من أبنائه رقية ويدهم كتاب من النبي صلى الله عليه وآله وسلم بذلك وقصته مشهورة ذكرها ابن سعد وأبو عبيد في كتاب الاموال وغيرها. قوله «فلم يكن عنده ذلك» يعني بسبب قلة الفتوح وأغرب ابن بطال فقال معناه انه لم يرد فعل ذلك لانه أقطع المهاجرين أرض بني النضير قوله «أثره» بفتح الهمزة والمثناة على المشهور وأشار صلى الله عليه وآله وسلم بذلك الى ما وقع من استئثار الملوك من قريش على الانصار بالاموال والتفضيل بالاعطاء وغير ذلك فهو من أعلام نبوته وفيه ما كانت فيه الانصار من الايثار على أنفسهم كما وصفهم بذلك فقال (يؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة) وأحاديث الباب فيها دليل على انه يجوز للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن بعده من الأئمة اقطاع الاراضي وتخصيص بعض دون بعض بذلك اذا كان فيه مصلحة وقد ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم في الاقطاع غير أحاديث هذا الباب والباب الذي قبله. منها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أقطع صخر بن أبي العيلة البجلي الأحمسي ماء ابني سليم لما هربوا عن الاسلام وتركوا ذلك الماء ثم رده اليهم في قصة طويلة مذكورة في سنن أبي داود. ومنها ما أخرجه أبو داود عن سبرة بن معبد الجهمي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نزل في موضع المسجد تحت دومة فقام ثلاثا ثم خرج الى تبوك وان جهينة لحقوه بالرحبة فقال لهم من أهل ذي المروة فقالوا بنو رفاعه من جهينة فقال قد أقطعنا ابني رفاعه فاقسموها فمنهم من باع ومنهم من أمسك فعمل. ومنها عند أبي داود عن قيلة بنت مخزومة قالت «قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتقدم صاحبي يعني حريث بن حسان وافد بكر بن وائل فبايعه على الاسلام عليه وعلى قومه ثم قال يا رسول الله اكتب بيننا وبين بني نعيم بالدهناء أن لا يجاوزها الينا منهم أحد الا مسافر أو مجاور فقال اكتب له يا غلام بالدهناء فلما رأيته قد أمر

له بها شخص بي وهي وطني وداري فقلت يا رسول الله انه لم يسألك السوية من الارض اذ سألك انما هذه الدهناء عندك مقيد الجمل ومرعى الغنم ونساء بني تميم وابناؤها وراء ذلك فقال أمسك يا غلام صدقت المسكينة المسلم أخو المسلم يسعها الماء والشجر وبية ماوانان على الفتان « يعني الشيطان وأخرجه أيضا الترمذي مختصرا ومنه ما أخرجه البيهقي والطبراني « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما قدم المدينة أقطع الدور وأقطع ابن مسعود فممن أقطع « واسناده قوى *

(باب الجلوس في الطرقات المتسعة للبيع وغيره)

١- عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « إياكم والجلوس في الطرقات فقالوا يا رسول الله مالنا من مجالسنا بد نتحدث فيها فقال اذا أبيتم الا المجلس فاعطوا الطريق حقها قالوا وما حق الطريق يا رسول الله قال غض البصر وكف الاذي ورد السلام والامر بالمعروف والنهي عن المنكر متفق عليه * وعن الزبير بن العوام « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لان يحمل أحدكم حبالا فيحتطب ثم يجيء فيضعه في السوق فيبيعه ثم يستغنى به فينفقه على نفسه خير له من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه « رواه أحمد *

حديث الزبير أخرجه البخاري أيضا بنحو ما هنا وقد اتفق الشيخان على مثل معناه من حديث أبي هريرة وقد تقدم في باب ما جاء في الفقير والمسكين والمسئلة من أبواب الزكاة : قوله « إياكم والجلوس » بالنصب على التحذير : قوله « ما لنا من مجالسنا بد » فيه دليل على أن التحذير للارشاد لا للوجوب اذ لو كان للوجوب لم يراجعوه كما قال القاضي عياض وفيه متمسك لمن يقول ان سد الذرائع بطريق الاولى لا على الحتم لانه نهى أولا عن الجلوس حسما للمادة فلما قالوا مالنا من مجالسنا بد ذكر لهم المقاصد الاصلية للمنع فعرف ان النهي الاول للارشاد الى الاصح ويؤخذ منه ان دفع المفسدة اولي من جلب المصلحة لئلا يترك الجلوس مع ما فيه من الأجر لمن عمل بحق الطريق وذلك ان الاحتياط في طلب السلامة أكد من الطمع في الزيادة . قال الحافظ ويحتمل أنهم رجوا وقوع النسخ تخفيفا

لما شكوا من شدة الحاجة الى ذلك يعني فلا يكون قولهم المذكور دليلا على ان التحذير الذي في قوة الأمر للإرشاد قال ويؤيده ان في مرسل يحيى بن يعمر وظن القوم انها عزيمة : قوله « اذا أيتم الا المجلس » في رواية للبخاري « فاذا ايتم الى المجلس » قوله « غض البصر » الخ زاد أبو داود في حديث أبي هريرة « وإرشاد السبيل وتشميت العاطس اذا حمد » وزاد الطبراني من حديث عمر « واغائة الملهوف » وزاد البزار من حديث ابن عباس « وأعينوا على المحولة » وزاد الطبراني من حديث سهل بن حنيف « وذكر الله كثيرا » وزاد الطبراني أيضا من حديث وحشي بن حرب « واهدوا الأغبياء وأعينوا المظلوم » وجاء في حديث أبي طلحة من الزيادة « وحسن الكلام » وقد نظم الحافظ هذه الآداب فقال

جمعت آداب من رام الجلوس على الطريق من قول خير الخاق انسانا
افش السلام وأحسن في الكلام وشمّت عاطما وسلاما رد احسانا
في الحمل عاون ومظلوما أعن واغث * لهفان واهد سبيلا واهد حيرانا
بالعرف مروانه عن نكر وكف أذي * وغض طرفا وأكث ذكر مولانا

والعلة في التحذير من الجلوس على الطرق ما فيه من التعرض للفتنة بالنظر الى من يحرم النظر اليه وللحقوق لله وللمسلمين التي لا تلزم غير الجالس في ذلك المحل . وقد أشار في حديث الباب بنص النظر الى السلامة من التعرض للفتنة بمن يمر من النساء وغيرهن وبكف الأذى الى السلامة من الاحتقار والغبية وبرد السلام الى اكرام الماروب بالمر بالمروء والنهي عن المنكر الى استعمال جميع ما يشرع وترك جميع ما لا يشرع . وعلى هذا النمط بقية الآداب التي أشرنا اليها ولكل منها شاهد صحيح أو حسن . وقد استوفى ذلك الحافظ في الفتح في كتاب الاستئذان . وحديث الزبير قد سبق شرح ما شتمل عليه في كتاب الزكاة وذكره المصنف ههنا لقوله فيه فيضه في السوق فيبيعه فان فيه دليلا على جواز الجلوس في السوق للبيع ولا تخلو غالب الاسواق من كثرة الطرق فيه *



باب من وجد دابة قد سبها أهلها رغبة عنها

١ عن عبيد الله بن حميد بن عبد الرحمن الحميري عن الشعبي «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من وجد دابة قد عجز عنها أهلها ان يعلفوها فسيبوها فاخذها فاحياها فهي له. قال عبيد الله فقلت له عن هذا فقال عن غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم رواه ابو داود والدارقطني * ٢ وعن الشعبي يرفع الحديث الي النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « من ترك دابة بمهلكة فاحياها رجل فهي لمن احياها » رواه ابو داود *

الحديث الاول في اسناده عبيد الله بن حميد وقد وثق. وحكى ابن أبي حاتم عن يحيى بن معين انه سئل عنه فقال لا أعرفه يعني لا اعرف تحقيق امره وأما جهالة الصحابة الذين أبهمهم الشعبي فغير قاذحة في الحديث لان مجهولهم مقبول على ما هو الحق وقد حققنا ذلك في رسالة مستقلة. والشعبي قد لقي جماعة من الصحابة حكى الذهبي انه سمع من ثمانية وأربعين من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وحكى منصور بن عبد الرحمن عن الشعبي انه قال أدركت خمسمائة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقولون علي وطلحة والزبير في الجنة والحديث الثاني مع ارساله فيه عبيد الله بن حميد المذكور: قوله « فسيبوها » وكذلك قوله « من ترك دابة » يؤخذ من الاطلاق انه يجوز لما لك الدابة التسبيب في الصحراء اذا عجز عن القيامها وقد ذهبت العترة والشافعي واصحابه الي انه يجب على مالك الدابة ان يعلفها او يبيعها او يسيبها في مرتع فان تمرد اجبر. وقال ابو حنيفة واصحابه بل يؤمر استصلاحها لا حتما كالشجر واجيب بان ذات الروح تفارق الشجر. والاولى اذا كانت الدابة بما يؤكل لحمه أن يذبحها مالِكها ويطعمها المحتاجين. قال ابن رسلان: وأما الدابة التي عجزت عن الاستعمال لزم من ونحوه فلا يجوز لصاحبها تسبيبها بل يجب عليه نفقتها: قوله « فاحياها » يعني بسقيها وعلفها وخدمتها وهو من باب المجاز كقوله تعالى (ومن احياها فكمنا أحيا الناس جميعاً). قوله « فهي له » أخذ بظاهره أحمد والليث والحسن واسحق فقالوا من ترك دابة بمهلكة فأخذها انسان فأطعمها

وسقاها وخدمها الى أن قويت على المشى والحمل وعلى الركوب ملكها الا أن يكون مالكم تركها للرغبة عنها بل يرجع اليها أو ضلت عنه والى مثل ذلك ذهب الهاديون وقال مالك هي لملكها الاول ويفرم ما أنفق عليها الآخذ. وقال الشافعي وغيره : ان ملك صاحبها لم يزل عنها بالجور وسبيلها سبيل اللقطة فإذا جاء ربها وجب على واجدها ردها عليه ولا يضمن ما أنفق عليها لانه لم يأذن فيه : قوله « بمهلكة » بضم الميم وفتح اللام اسم لمكان الاهلاك وهي قراءة الجمهور في قوله تعالى (ما شهدنا مهلك أهله) وقرأ حفص بفتح الميم وكسر اللام *

كتاب الغصب والضمانات

(باب النهي عن جده وهزله)

١ عن السائب بن يزيد عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « لا يأخذن أحدكم متاع أخيه جاداً ولا لاعباً وإذا أخذ أحدكم عصا أخيه فليردها عليه » رواه أحمد وأبو داود والترمذي * ٢ وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيب نفسه » رواه الدارقطني. وعمومه حجة في الساحة الغصب يبنى عليها والعين تتغير صفاتها أنها لا تملك * ٣ وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال حدثنا أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنهم كانوا يسبرون مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فنام رجل منهم فانطلق بعضهم الى جبل معه فأخذه ففزع فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم « لا يحل لمسلم أن يروع مسلماً » رواه أبو داود * *

حديث السائب حسنه الترمذي. وقال غريب لا نعرفه الا من حديث ابن أبي ذئب اه وقد سكت عنه أبو داود والمنذرى ، وأخرجه أيضا البيهقي وقال اسناده حسن وحديث أنس في اسناده الحارث بن محمد الفهري وهو مجهول ، وله طريق أخرى عند الدارقطني أيضا عن حميد عن أنس وفي اسنادها داود بن الزبرقان وهو متروك . ورواه أحمد والدارقطني من حديث أبي حرة الرقاشي عن عمه وفي اسناده

علي بن زيد بن جدمان وفيه ضعف ، وأخرجه الحاكم من حديث ابن عباس من طريق عكرمة ، وأخرجه الدارقطني من حديث ابن عباس أيضاً من طريق مقسم وفي اسناده العزمي وهو ضعيف ، ورواه البيهقي وابن حبان والحاكم في صحيحيهما من حديث أبي حميد الساعدي بلفظ « لا يحل لامرئ أن يأخذ عصا أخيه بغير طيب نفس منه » قال البيهقي وحديث أبي حميد أصح ما في الباب ، وحديث ابن أبي ليلى سكت عنه أبو داود والمنذري واسناده لا بأس به : قوله « متاع أخيه » المتاع على ما في القاموس المنفعة والسلمة وما تمت به من الحوائج الجمع أتمته : قوله « ولا لاعبا » فيه دليل على عدم جواز أخذ متاع الانسان على جهة المزح والمزل . قوله « لا يحل مال امرئ مسلم » الخ هذا أمر مصرح به في القرآن الكريم قال الله تعالى (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) ولا شك ان من أكل مال مسلم بغير طيبة نفسه آكل له بالباطل ومصرح به في عدة احاديث . منها حديث « أئما أموالكم ودماؤكم عليكم حرام » وقد تقدم . وجمع عليه عند كافة المسلمين ومتوافق على معناه العقل والشرع وقد خصص هذا العموم بأشياء منها أخذ الزكاة كرهاً والشفعة واطعام المضطر والقريب المسمر والزوجة وقضاء الدين وكثير من الحقوق المالية . قوله « لا يحل لمسلم أن يروع مسلماً » فيه دليل على أنه لا يجوز ترويع المسلم ولو بما صورته صورة المزح *


باب اثبات غصب العقار

١ عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « من ظلم شبراً من الأرض طوقه الله من سبع أرضين » متفق عليه * ٢ وعن سعيد بن زيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « من أخذ شبراً من الأرض ظلماً فإنه يطوقه يوم القيامة من سبع أرضين » متفق عليه . وفي لفظ لآحمد « من سرق » * ٣ وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « من اقتطع شبراً من الأرض بغير حقه طوقه الله يوم القيامة من سبع أرضين » رواه أحمد * ٤ وعن ابن عمر قال قال

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « من أخذ من الأرض شيئاً بغير حقه خسف به يوم القيامة الى سبع أرضين » رواه أحمد والبخاري *.

حديث أبي هريرة هو في صحيح مسلم . وفي الباب عن يعلى بن مرة عند أبي حنبل . في صحيحه وابن أبي شيبة في مسنده وأبي يعلى . وعن المسور بن مخرمة عند العقيلي في تاريخ الضعفاء وعن شداد بن أوس عن الطبراني في الكبير وعن سعد ابن أبي وقاص عند الترمذي . وعن أبي مالك الأشعري عند ابن أبي شيبة بإسناد حسن . وعن الحكم بن الحارث السلمي عن الطبراني وأبي يعلى . وعن أبي شريح الخزاعي عند الطبراني أيضاً . وعن ابن مسعود عنده أيضاً وأحمد . وعن ابن عباس عند الطبراني أيضاً : قوله « من ظلم شبراً » في رواية للبخاري « قيد شبر » بكسر القاف وسكون التحتانية أي قدر شبر وكان ذكر الشبر إشارة الى استواء القليل والكثير في الوعيد كذا في الفتح : قوله « يطوقه » بضم أوله على البناء المجهول : قوله « من سبع أرضين » بفتح الراء ويجوز أسكانها . قال الخطابي له وجهان . أحدهما ان معناه انه يكلف نقل ما ظلم منها في القيامة الى المحشر ويكون كالطوق في عنقه لأنه طوق حقيقة . الثاني ان معناه انه يعاقب بالخسف الى سبع أرضين أي فتكون كل أرض في تلك الحالة طوقاً في عنقه اهـ ويؤيد الوجه الثاني حديث ابن عمر المذكور وقيل معناه كالاول لكن بعد أن ينقل جميعه بحمل كله في عنقه ويعظم قدر عنقه حتى يسع ذلك كما ورد في غلط جلد الكافر ونحو ذلك . ويؤيده حديث يعلى بن مرة المشار اليه سابقاً بلفظ « إنما رجل ظلم شبراً من الأرض كلفه الله أن يحفره حتى يبلغ آخر مبلغ سبع أرضين ثم يطوقه يوم القيامة حتى يقضى بين الناس » وحديث الحكم السلمي المشار اليه أيضاً قال الحافظ وإسناده حسن ولفظه « من أخذ من طريق المسلمين شبراً جاء يوم القيامة بحمله من سبع أرضين » . قال في الفتح ويحتمل أن يكون المراد بقوله يطوقه يكلف أن يجعله طوقاً ولا يستطيع ذلك فيعذب به كما جاء في حق « من كذب في منامه كاف أن يعقد شميرة » ويحتمل أن يكون التطويق تطويق الاثم والمراد به أن الظالم المذكور لازم له في عنقه لزوم الاثم . ومنه قوله تعالى (ألزمناء طائره في عنقه) ويحتمل أن تتنوع هذه الصفات لصاحب هذه المصيبة أو تنقسم بين من تلبس بها فيكون بعضهم معذباً ببعض وبعضهم بالبعض الآخر بحسب

قوة المفسدة وضعفها هذا جملة ما ذكر من الوجوه في تفسير الحديث : قوله « من اقتطع » فيه استعارة شبه من أخذ ملك غيره ووصله الى ملك نفسه بمن اقتطع قطعة من شيء يجري فيه القطع الحقيقي . وأحاديث الباب تدل على تغليظ عقوبة الظلم والغصب وان ذلك من الكبائر وتدل على أن تخوم الأرض ملك فيكون للمالك منع من رام أن يحفر تحتها حفرة . قال في الفتح ان الحديث يدل على أن من ملك أرضا ملك أسفلها الى منتهى الأرض وله أن يمنع من حفر تحتها سربا أو بئرا بغير رضاه وأن من ملك ظاهر الأرض ملك باطنها بما فيه من حجارة وأبنية ومعادن وغير ذلك وان له أن ينزل بالحفر ما شاء ما لم يضر بمن يجارره . وفيه أن الأرضين السبع متراكمة لم يفتق بعضها من بعض لأنها لو فتقت لا كتوف في حق هذا الغاصب بتطويق التي غصبها لانفصالها عما تحتها أشار الى ذلك الداودي وفيه أن الأرضين السبع أطباق كالسموات وهو ظاهر قوله تعالى (ومن الأرض مثلهن) خلافا لمن قال إن المراد بقوله « سبع أرضين » سبعة أقاليم لأنه لو كان كذلك لم يطوق الغاصب شبرا من اقليم آخر قاله ابن التين وهو والذي قبله مبنى على أن العقوبة متعلقة بما كان سببها وإلا فنع قطع النظر عن ذلك لا تلازم بين ما ذكره اه *

٥ وعن الأشعث بن قيس « أن رجلا من كندة ورجلا من حضرموت اختصما الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في أرض باليمن فقال الحضرمي يا رسول الله أرضي اغتصبها هذا وأبوه فقال الكندي يا رسول الله أرضي ورثتها من أبي فقال الحضرمي يا رسول الله استخلفه أنه ما يعلم أنها أرضي وأرض والدي اغتصبها أبوه فتهيا الكندي لليمن فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه لا يقطع عبدا ورجل يمينه ما لا لا لقي الله يوم يلقاه وهو أجزم فقال الكندي هي أرضه وأرض والده » رواه احمد 

الحديث رواه ايضا الطبراني في الاوسط وفي اسناده محمد بن سلام المسبحي له غرائب وبقية رجاله رجال الصحيح . وللأشعث أيضا حديث آخر أخرجه الطبراني في الكبير وال الأوسط واسناده ضعيف وقصة الحضرمي والكندي سيأتي ذكرها في باب اختلاف المنكر من كتاب الاقضية من حديث وائل بن حجر عند مسلم في صحيحه والترمذي وصححه بنحو ما هنا وله يأتى الكلام عليه هناك إن شاء الله . قل في التلخيص والحضرمي هو وائل بن حجر والكندي هو امرؤ القيس بن عابس واسمه ربيعة اه وفيه نظر فإنه سيأتي عن وائل بن حجر في (م ٩ — ج ٦ نيل الاوطار)

كتاب الأفضية بلفظ «جاء رجل من حضرموت ورجل من كندة الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم» الخ وهذا يشعر بان الحضرمي غير وائل وأيضا قال في البدر المنير اسم الحضرمي ربيعة بن عبدان وكذا جاء مبينا في احدي روايتي صحيح مسلم وعبدان بكسر المهملة وبعدها موحدة (والحديث) فيه دليل على أنها اذا طلبت يمين العلم وجبت وعلى أنه يستحب للقاضي أن يعظ من رام الحلف. قوله «انه لا يقطع عبد» الخ لفظ الصحيحين من حديث الاشعث «من حلف على يمين يقطع به امال امرى مسلم هو فيها فاجر لقي الله وهو عليه غضبان» وسيأتى في كتاب الأفضية *

(باب تملك زرع الغاصب بنفقته وقلع غرسه)

١ عن رافع بن خديج «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من زرع في أرض قوم بغير إذنه فليس له من الزرع شيء» وله نفقته» رواه الحنابلة الا النسائي وقال البخاري هو حديث حسن * ٢ وعن عروة بن الزبير «ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من أحيا أرضا فهي له وليس لمرق ظالم حق قال واقد أخبرني الذي حدثني هذا الحديث ان رجلين اختصما الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غرس أحدهما نخلا في أرض الآخر فقضى لصاحب الأرض بأرضه وأمر صاحب النخل أن يخرج نخله منها قال فلقد رأيتها وأنها لتضرب أصولها بالفؤس وأنها لتدخل عم» رواه أبو داود والدارقطني *

حديث رافع ضعفه الخطابي ونقل عن البخاري تضعيفه وهو خلاف ما نقله الترمذي عن البخاري من تحسينه. وضعفه أيضا البيهقي وهو من طريق عطاء بن أبي رباح عن رافع قال أبو زرعة لم يسمع عطاء من رافع وكان موسى بن هرون يضيف هذا الحديث ويقول لم يروه غير شريك ولا رواه عن عطاء غير أبي اسحق ولكن قد تابعه قيس بن الربيع وهو مسمي الحفظ. وقد أخرج هذا الحديث أيضا البيهقي والطبراني وابن أبي شبة والطيالسي وابن ماجه وأبو يعلى. وحكى ابن المنذر عن أحمد بن حنبل انه قال ان ابا اسحق زاد في هذا الحديث زرع بغير اذنهم وليس غيره يذكر هذا الحرف. وحديث عروة سكت عنه أبو داود والمنذرى وحسن الحافظ

في بلوغ المرام اسناده . وفي رواية لابي داود فقال رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأكثر ظني أنه أبو سعيد الخدري فانا رأيت الرجل يضرب في أصول النخل . وأول حديث عروة هذا قد تقدم في أول كتاب الاحياء من حديث سعيد بن زيد . وأخرج أبو داود من حديث جعفر بن محمد بن علي عن أبيه الباقر عن سمرة بن جندب أنه كانت له عضد من نخل في حائط رجل من الانصار قال ومع الرجل أهله قال وكان سمرة يدخل الى نخله فيتأذى به الرجل ويشق عليه فطلب اليه أن يناقله فأبى فأبى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر ذلك له فطلب اليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يبيعه فأبى فطلب اليه أن يناقله فأبى قال فبيعه لي ولك كذا وكذا أمرا رغبه فيه فأبى فقال أنت مضار فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للملأ نصارى اذهب فاقلم نخله . وفي سماع الباقر من سمرة بن جندب نظر فقد نقل من مولده و وفاة سمرة ما يتعذر معه سماعه . قوله « فليس له من الزرع شيء » فيه دليل على أن من غصب أرضا وزرعها كان الزرع للمالك للأرض وللغاصب ما غرمه في الزرع يسلمه له مالك الأرض قال الترمذي والعمل على هذا الحديث عند بعض أهل العلم وهو قول أحمد وإسحاق . قال ابن رسلان وقد استدلل به كما قال الترمذي أحمد على أن من زرع بذرا في أرض غيره واسترجعها صاحبها فلا يخلو أمان يسترجعها مالكها ويأخذها بعد حصاد الزرع أو يسترجعها والزرع قائم قبل أن يحصد فإن أخذها مستحقها بعد حصاد الزرع فإن الزرع لغاصب الأرض لا يعلم فيها خلافا وذلك لأنه بناء ماله وعليه أجرة الأرض الى وقت التسليم وضمان نقص الأرض وتسوية حفرها وإن أخذ الأرض صاحبها من الغاصب والزرع قائم فيها لم يملك إجبار الغاصب على قلمه وخير المالك بين أن يدفع اليه نفقته ويكون الزرع له أو يترك الزرع للغاصب وبهذا قال أبو عبيد . وقال الشافعي وأكثر الفقهاء أن صاحب الأرض يملك إجبار الغاصب على قلمه واستدلوا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم « ليس لعرق ظالم حق » ويكون الزرع للمالك البذر عندهم على كل حال وعليه كراء الأرض (ومن جملة) ما استدلل به الاولون ما أخرجه أحمد وأبو داود والطبراني وغيرهم « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأي زرعاً في أرض ظهير فاعجبه فقال ما أحسن زرع ظهير فقالوا إنه ليس اظهير ولكن لفلان قال فخذوا زرعكم وردوا عليه نفقته » فدل

علي أن الزرع تابع للأرض ولا يخفى أن حديث رافع بن خديج أخص من قوله صلى الله عليه وآله وسلم « ليس لعرق ظالم حق » مطلقا فيبني العام على الخاص وهذا على فرض أن قوله « ليس لعرق ظالم حق » يدل على أن الزرع لرب البذر فيكون الراجح ما ذهب إليه أهل القول الأول من أن الزرع لصاحب الأرض إذا استرجع أرضه والزرع فيها وأما إذا استرجعها بعد حصاد الزرع فظاهر الحديث أنه أيضا لرب الأرض ولكنه إذا صح الإجماع على أنه للغاصب كان مخصصا لهذه الصورة وقد روى عن مالك وأكثر علماء المدينة مثل ما قاله الأولون وفي البحران ما لكا والقاسم بقولان الزرع لرب الأرض واحتج لما ذهب إليه الجمهور من أن الزرع للغاصب بقوله صلى الله عليه وآله وسلم « الزرع للزارع وإن كان غاصبا » ولم أقف على هذا الحديث فينظر فيه. وقال ابن رسلان أن حديث ليس لعرق ظالم حق ورد في الغرس الذي له عرق مستطيل في الأرض وحديث رافع ورد في الزرع فيجمع بين الحدين ويعمل بكل واحد منهما في موضعه ولكن ما ذكرناه من الجمع أرجح لأن بناء العام على الخاص أولى من المصير إلى قصر العام على السبب من غير ضرورة والمراد بقوله وله نفقته ما أنفقته الغاصب على الزرع من المؤنة في الحرث والسقي وقيمة البذر وغير ذلك. وقيل المراد بالنفقة قيمة الزرع فتقدر قيمته ويسلمها المالك والظاهر الأول. قوله « وليس لعرق ظالم حق » قد تقدم ضبطه وتفسيره في أول كتاب الأحياء. قوله « وأمر صاحب النخل » الخ فيه دليل على أنه يجوز الحكم على من غرس في أرض غيره غروسا بغير إذنه بقطعها. قال ابن رشد في النهاية أجمع العلماء على أن من غرس نخلا أو ثمرا وبالجملة نباتا في غير أرضه أنه يؤمر بالقلع ثم قال إلا ما روى عن مالك في المشهور أن من زرع فله زرعه وكان علي الزارع كراه الأرض. وقد روى عنه ما يشبهه قول الجمهور ثم قال وفرق قوم بين الزرع والتمار إلى آخر كلامه: قوله « عم » بضم المهملة وتشديد الميم جمع عميمة وهي الطويلة. وفي القاموس ما يدل على أنه يجوز فتح أوله لأنه قال بعد تفسيره بالنخل الطويل ويضم ☆

باب ما جاء فيمن غصب شاة فذبحها وشواها أو طبخها

١ عن عاصم بن كليب «أن رجلاً من الأنصار أخبره قال خرجنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلما رجع استقبله داعي امرأة فجاء وجيء بالطعام فوضع يده ثم وضع القوم فاكلوا فنظر أبونا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يلك لقمعة في فيه ثم قال أجد لحم شاة أخذت بغير إذن أهلها فقالت المرأة يا رسول الله اني ارسلت الى البقيع يشتري لي شاة فلم أجد فارسلت الى جاري قد اشترى شاة ان ارسل بها الى بئمنها فلم يوجد فارسلت الي امرأته فارسلت اليها فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «أطعميه الأسارى» رواه أحمد وأبو داود والدارقطني. وفي لفظ له «ثم قال : اني لأجد لحم شاة ذبحت بغير إذن أهلها فقالت : يا رسول الله أخى وأنا من أعز الناس عليه ولو كان خيراً منها لم بغير علي وعلى أن أرضيه بأفضل منها فأبى أن يأكل منها وأمر بالطعام للأسارى»

الحديث في اسناده عاصم بن كليب قال على بن المديني لا يحتج به اذا انفرد . وقال الإمام أحمد لا بأس به ، وقال أبو حاتم الرازي صالح . وقد أخرج له مسلم . وأما جهالة الرجل الصحابي فغير قاذفة . قررناه غير مرة من أن مجهول الصحابة مقبول لان عموم الأدلة الفاضية بأنهم خير الخليفة من جميع الوجوه أقل أحوالها أن تثبت لهم بها هذه المزية أعني قبول مجاهيلهم لاندراجهم تحت عمومها . ومن تولى الله ورسوله تعديله قالوا يجب عمله على العدالة حتى ينكشف خلافها ولا انكشاف في المجهول . قوله « يلك » قال في القاموس اللوك أهون المضع أو مضع صلب : قوله « لقمعة » بضم اللام وسكون القاف ويجوز فتح اللام . قال في القاموس اللقمعة وتفتح ما يهباً للقم : قوله « فلم يوجد » بضم أوله وسكون الواو وكسر الجيم أي لم يعطني ما طلبته وفي القاموس أوجده أغناه وفلاناً مطلوبه أظفره به . والحديث في نفسه دليل على مشروعية اجابة الداعي وان كان امرأة والمدعو رجلاً أجنبياً اذا لم يعارض ذلك مفسدة مساوية أو راجحة وفيه معجزة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ظاهرة لعدم اساغته لذلك اللحم واخباره بما هو الواقع من أخذها بغير إذن أهلها

وفيه تجنب ما كان من المأكولات حراما أو مشتبها وعدم الانكال على تجويز اذن مالكة بعد أكله . وفيه أيضا أنه يجوز صرف ما كان كذلك الى من يأكله كالأساوي ومن كان على صفتهم . وقد أورد المصنف هذا الحديث للاستدلال به على حكم من غصب شاة فذبحها وشواها أو طبخها كما وقع في الترجمة ، وقد اختلف العلماء في ذلك فحكي في البحر عن القاسمية وأبي حنيفة أن المالك بخير بين طلب القيمة وبين أخذ العين كما هي وعدم لزوم الأرض لأن الغاصب لم يستهلك ما ينفرد بالتقويم . وحكى عن المؤيد بالله والناصر والشافعي ومالك أنه يأخذ العين مع الأرض كما لو قطع الاذن ونحوها وعن محمد أنه بخير بين القيمة أو العين مع الأرض *

* (باب ما جاء في ضمان المتلف بجنسه) *

١ عن أنس قال « أهدت بعض أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم إليه طعاما في قصعة فضربت عائشة القصعة بيدها فألفت ما فيها فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم طعام بطعام وإناء بإناء » رواه الترمذي وصححه وهو بمنه لسائر الجماعة الا مسلما * ٢ وعن عائشة أنها قالت « ما رأيت صائفة طعاما مثل صفية أهدت الي النبي صلى الله عليه وآله وسلم إناء من طعام فما ملكت نفسي أن كسرتة فقلت يا رسول الله ما كفارته : قال إناء كأناء وطعام كطعام » رواه أحمد وأبو داود والنسائي *

الحديث الاول لفظه في البخاري « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان عند بعض نسائه فأرسلت إحدى أمهات المؤمنين مع خادم لها بقصعة فيها طعام فضربت بيدها فكسرت القصعة فضمها وجعل فيها الطعام وقال كلوا ودفع القصعة الصحيحة للرسول وحبس المكسورة » هذا احد الفاظ البخاري وله الفاظ آخر وليس فيه تسمية الضاربة وهي عائشة كما وقع في رواية الترمذي التي ذكرها المصنف . والحديث الثاني في اسناده ائمت بن خليفة ابو حسان . ويقال فليت الامرى قال الامام احمد ما أرى به بأسا . وقال ابو حاتم الرازي شيخ . وقال الخطابي في اسناد الحديث مقال وقال في الفتح ان اسناده حسن : قوله « بعض أزواج النبي » هي زينب بنت جحش كما رواه ابن حزم في المحلى عن أنس ووقع قريب من ذلك لعائشة مع ام سلمة كما روى

النسائي عنها « أنها أتت إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بطعام في صحفة فجاءت عائشة منزرة بكساء ومعها فمر ففاقت به الصحفة » الحديث . والرواية المذكورة في الباب عن عائشة تشر بأنهم قد وقع لها مثل ذلك مع صفية وقد روى الدارقطني عن أنس من طريق عمران بن خالد نحو ذلك قال عمران أكرظني أنها حفصة يعني التي كسرت عائشة صحفتها قال في الفتح ولم يصب عمران في ظنه أنها حفصة بل هي أم سامة ثم قال نعم وقعت القصة لحفصة أيضا وذلك فيما رواه ابن أبي شيبه وابن ماجه من طريق رجل من بني سوأة غير مسمى عن عائشة قال « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع أصحابه فصنعت له طعاما وصنعت له حفصة طعاما فسبقتني فقلت للجارية انطلقى فأكفي قصتها فأكفأها فأنكسرت وانتشر الطعام فجعله على النطع فاكلوه ثم بحث بقصتي إلى حفصة فقال خذوا ظرفا مكان ظرفكم » وبقية رجاله ثقات . قال الحافظ ونحصر من ذلك ان المراد بمن أنهم في حديث الباب هي زينب لحيى الحديث من مخرجه وهو حميد عن أنس وما عدا ذلك فقصص أخرى لا تليق بمن تحقق أن يقول في مثل هذا قيل الرسالة فلانة وقيل فلانة من غير تحرير : قوله « انا باء » فيه دليل على أن القيمي يضمن بمثله ولا يضمن بالقيمة الا عند عدم المثل ويؤيده ما في رواية البخاري المتقدمة بلفظ « ودفع القصصة الصحيحة للرسول » وبه احتج الشافعي والكوفيون وقال مالك ان القيمي يضمن بقيمته مطلقا في رواية عنه كالمذهب الاول . وفي رواية عنه أخرى ما صنعه الادمي فالمثل وأما الحيوان فالقيمة . وعنه أيضا ما كان مكبلا أو موزونا فالقيمة والا فالمثل قال في الفتح وهو المشهور عندهم وقد ذهب إلى ما قاله مالك من ضمان القيمي بقيمته مطلقا جماعة من أهل العلم منهم الهاديون ولا خلاف في أن المتلى يضمن بمثله وأجاب القائلون بالقول الثاني عن حديث الباب وما في معناه بما حكاه البيهقي من أن القصصتين كانتا للنبي صلى الله عليه وآله وسلم في بيتي زوجتيه . فمقاب الكاسرة بمجمل القصصة المكسورة في بيتها وجعل الصحيحة في بيت صاحبتها ولم يكن هناك تضمين وتعقب بما وقع في رواية لابن أبي حاتم بلفظ « من كسر شيئا فهو له وعليه مثله » وبهذا يرد على من زعم أنها واقعة عين لا عموم فيها ومن جملة ما أجابوا به عن حديث الباب وما في معناه بأنه يحتمل أن يكون في ذلك أن زمان كانت العقوبة فيه بالمال فمقاب الكاسرة باعطاء قصتها للآخرى وتعقب بأن التصريح بقوله « انا باء » يبعد ذلك : قوله « طعام بطعام » قيل ان الحكم بذلك من باب

المعونة والا صلاح دون بت الحكم بوجوب المثل فيه لانه ليس له مثل معلوم . قال الحافظ وفي طرق الحديث ما يدل على ان الطعامين كانا مختلفين : قوله « فامسكت نفسي أن كسرتة » لفظ أبي داود « فأخذني أفكل » بفتح الهزة واسكان الفاء وفتح الكاف ثم لام وزنه أفعل والمعنى أخذتني رعدة الا فكل وهي الرعدة من برد أو خوف والمراد هنا أنها لما رأت حسن الطعام غارت وأخذتها مثل الرعدة *

باب جناية البهيمة

١ قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم « العجاء جرحها جبار » * ٢ وعن أبي هريرة « ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الرجل جبار » رواه ابو داود * ٣ وعن حرام بن محيصة ان ناقة البراء بن عازب دخلت حائطا فافسدت فيه فقتل نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم ان على أهل الحوائط حفظها بالنهار وان ما أفسدت المواشي بالليل ضامن على أهلها » رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه * وعن الثعالب بن بشير قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من وقف دابة في سبيل من سبل المسلمين أو في سوق من أسواقهم فإوطأت يده أو رجل فهو ضامن » رواه الدارقطني وهذا عند بعضهم فيما اذا وقفها في طريق ضيق أو حيث تضرب المار *

حديث العجاء جرحها جبار أخرجه الجماعة من حديث أبي هريرة وقد تقدم في باب ما جاء في الركاز والمعدن من كتاب الزكاة . وحديث أبي هريرة أخرجه أيضا النسائي . وقال الدارقطني لم يروه غير سفيان بن حسين وخالفه الحافظ عن الزهري منهم مالك وابن عيينة ويونس ومعمروا بن جريج وعقيل وليث بن سعد وغيرهم كلهم روه عن الزهري فقالوا العجاء والبئر جبار والمعدن جبار ولم يذكرها الرجل وهو الصواب . وقال الخطابي قد تكلم الناس في هذا الحديث وقيل انه غير محفوظ وسفيان بن حسين معروف بسوء الحفظ وقد روى آدم بن أبي اياس عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « الرجل جبار » قال الدارقطني تفرد به آدم بن اياس عن شعبة وسفيان بن حسين المذكور قد استشهد به البخاري وأخرج له مسلم في المقدمة ولم يحتج به واحد منهما وتكلم فيه غير واحد . وحديث حرام بن محيصة أخرجه أيضا مالك في الموطأ

والشافعي والنسائي والدارقطني وابن حبان وصححه الحاكم والبيهقي. قال الشافعي
أخذنا به لثبوته واتصاله ومعرفة رجاله. قال الحافظ ومداره علي الزهري واختلف عليه
ف قيل عن الزهري عن ابن محينة. ورواه معن بن عيسى عن مالك ف زاد فيه عن جده محينة
ورواه معمر عن الزهري عن جرام عن أبيه ولم يتابع عليه. ورواه الاوزاعي واسماعيل بن
أمية وعبد الله بن عيسى كلهم عن الزهري عن جرام عن البراء قال عبد الحق وحرام لم يسمع
من البراء وسبقه الى ذلك ابن حزم ورواه النسائي من طريق محمد بن أبي حفصة عن
الزهري عن سعيد بن المسيب عن البراء ورواه ابن عيينة عن الزهري عن جرام وسعيد
ابن المسيب عن البراء. ورواه ابن جرير عن الزهري أخبرني أبو اسامة بن سهل ان
ناقة البراء. ورواه ابن أبي ذئب عن الزهري قال بلغني ان ناقة البراء. وحديث النعمان
قال في الجامع الكبير واه البيهقي وضعفه: قوله «جبار» بضم الجيم أي هدر قال في القاموس
هو الهدر والباطل وظاهره ان جنابة البهائم غير مضمونة ولكن المراد اذا فعلت
ذلك بنفسها ولم تكن عقورا ولا فرط مالها في حفظها حيث يجب عليه الحفظ
وذلك في الليل كما يدل عليه حديث حرام بن محينة وكذلك في أسواق المسلمين
وطرقهم ومجامعهم كما يدل عليه حديث النعمان بن بشير: قوله «الرجل» بكسر
الراء وسكون الجيم يعني انه لا ضمان فيما جنته الدابة برجلها ولكن بشرط أن
لا يكون ذلك بسبب من مالها كتمويقها في الأسواق والطرق والمجامع وطرقها
في تلك الأماكن كما يدل علي ذلك حديث النعمان وبشرط أن لا يكون ذلك في الاوقات
التي يجب على المالك حفظها فيها كالليل وهذا الحديث وان كان فيه مقال
المتقدم ولكنه يشهد له ما في الحديث المتفق عليه من قوله صلى الله عليه وآله وسلم
«جرحها جبار» فان عمومها يقتضي عدم الفرق بين جنابتها برجلها أو بغيرها والكلام
في ذلك مبسوط في الكتب الفقهية: قوله «ضامن علي أهلها» أي مضمون علي
أهلها. وفي حديث البراء «وان حفظ الماشية بالليل علي أهلها وان علي أهل الماشية
ما أصابت ماشيتهم بالليل» وقد استدل بذلك من قال انه لا يضمن مالك البهيمة
ما جنته بالنيار ويضمن ما جنته بالليل وهو مالك والشافعي والهادوية. وذهب أبو
حنيفة وأصحابه الي أنه لا ضمان علي أهل الماشية مطلقا واحتجوا بقوله صلى
الله عليه وآله وسلم «جرحها جبار» ولا شك انه عموم مخصوص بحديث
(م ١٠ — ج ٦ نيل الاوطار)

حرام بن محيصة والنعمان بن بشير . قال الطحاوي الا ان تحقيق مذهب أبي حنيفة انه لا ضمان اذا ارسلها مع حافظ وأما اذا ارسلها من دون حافظ ضمن انتهى ولا دليل على هذا التفصيل . وذهب الليث وبعض المالكية إلى انه يضمن مالهما ما جتته ايلا أو نهارا وهو اهدار للدليل العام والخاص وروى عن عمر انه لا يضمن ما أنلفته مما لا يقدر على حفظه ويضمن ما أمكنه حفظه وهو أيضا تفصيل لا دليل عليه ولا يشك على المذهب الاول قول الله تعالى (اذ نفشت فيه غنم القوم) في قصة داود وسليمان علي القول بأن شرع من قبلنا يلزمنا لان النفس انما يكون بالليل كما حزم بذلك الشعبي وشريح ومسروق روى ذلك البيهقي عنهم *

(باب دفع الصائل وان أدى الى قتله وان المصول عليه يقتل شهيدا)

١- عن أبي هريرة قال « جاء رجل فقال يا رسول الله أرأيت ان جاء رجل يريد أخذ مالي قال فلا تعطه مالك قل أرأيت ان قاتلني قال قاتله قال أرأيت ان قتلني قال قاتل شهيد قال أرأيت ان قتلته قال هو في النار » رواه مسلم وأحمد وفي لفظه « يا رسول الله أرأيت ان عدى علي مالي قال انشد الله قال فان أبوا علي قال انشد الله قال فان أبوا علي قال قاتل فان قتلته ففى الجنة وان قتلته ففى النار » فيه من الفقه انه يدفع بالأسهل فالأسهل ٢- وعن عبد الله بن عمرو « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من قتل دون ماله فهو شهيد » متفق عليه . وفي لفظ « من ارى ماله بغير حق فقاتل فقتل فهو شهيد » رواه أبو داود والنسائي والترمذي وصححه * ٣- وعن سعيد بن زيد قال « سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول من قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل دون دمه فهو شهيد ومن قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون أهله فهو شهيد » رواه أبو داود والترمذي وصححه *

حديث سعيد بن زيد أخرجه أيضا بقية أهل السنن وابن حبان والحاكم وقد أخرج أحمد والنسائي وأبو داود والبيهقي وابن حبان من حديث أبي هريرة من رواية قتادة عن أنس بن أنس عن بشير بن نهيك عنه باللفظ « ولا فصاص ولا دية » وفي رواية البيهقي من حديث

ابن عمر « ما كان عليك فيه شيء » وقد تعقب الحافظ في صلاة الخوف من التلخيص من زعم أن حديث ابن عمرو بن العاص متفق عليه وقال انه من أفراد البخاري وفي هذا التعقب نظر فان الحديث في صحيح مسلم وفيه قصة وقد اعترف الحافظ في الفتح في كتاب المظالم والنصب بان مسلما أخرج هذا الحديث من طريق ابن عمرو وذكر القصة (وأحاديث) الباب فيها دليل على أنها تجوز مقاتلة من أراد أخذ مال انسان من غير فرق بين القليل والكثير اذا كان الأخذ بغير حق وهو مذهب الجمهور كما حكاه النووي والحافظ في الفتح . وقال بعض العلماء ان المقاتلة واجبة . وقال بعض المالكية لا تجوز اذا طلب الشيء الخفيف ولعل متمسك من قال بالوجوب ما في حديث أبي هريرة من الامر بالمقاتلة والنهي عن تسليم المال إلى من رام غصبه واما القائل بعدم الجواز في الشيء الخفيف فعموم أحاديث الباب يرد عليه ولكنه ينبغي تقديم الأخف فالأخف فلا يعدل المدافع إلى القتل مع امكان الدفع بدونه ويدل على ذلك امره صلى الله عليه وآله وسلم بإنشاد الله قبل المقاتلة وكما تدل الاحاديث المذكورة على جواز المقاتلة لمن أراد اخذ المال تدل على جواز المقاتلة لمن اراد إراقة الدم والفتنة في الدين والاهل . وحكى ابن المنذر عن الشافعي انه قال من أراد ماله أو نفسه أو حريمه فله المقاتلة وليس عليه عقل ولادية ولا كفارة . قال ابن المنذر والذي عليه اهل العلم ان للرجل ان يدفع عما ذكر اذا اريد ظلما بغير تفصيل الا ان كل من يحفظ عنه من علماء الحديث كالجميعين على استثناء السلطان للآثار الواردة بالامر بالصبر على جوره وترك القيام عليه انتهى . ويدل على عدم لزوم القود والدية في قتل من كان على الصفة المذكورة ما ذكرنا من حديث أبي هريرة وحمل الاوزاعي احاديث الباب على الحالة التي للناس فيها امام وأما حالة الفرقة والاختلاف فليست مسلم المبني على نفسه او ماله ولا يقاتل احدا قال في الفتح ويرد عليه حديث أبي هريرة عند مسلم يعني حديث الباب وأحاديث الباب مصرحة بان انقتول دون ماله ونفسه وأهله ودينه شهيد ومقاتله اذا قتل في النار لان الاول محق والثاني مبطل : قوله « دون ماله » قال القرطبي دون في اصلها ظرف مكان بمعنى تحت وتستعمل للخلفية على الجزر ووجهه

ان الذي يقاتل عن ماله غالبا انما يحمله خلفه أو تحته ثم يقاتل عليه اهـ ولكنه
يشكل على هذا قوله في حديث سعيد بن زيد دون دينه دون دمه *

(باب في ان الدفع لا يلزم المصول عليه ولا يلزم الغير مع القدرة)

١ عن عبد الله بن عمر قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما يمنع
أحدكم اذا جاء من يريد قتله أن يكون مثل ابني آدم القاتل في النار والمقتول في
الجنة» رواه أحمد * ٢ وعن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «أنه قال
أفي الفتنة كسروا فيها فسيكم وقطعوا أوتاركم واضربوا بسيوفكم الحجارة فان دخل
على أحدكم بيته فليكن كخير ابني آدم» رواه الخمسة الا النسائي * ٣ وعن سعد بن
بى وقاص «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال انما ستكون فتنة انقاد فيها
خير من القائم والقائم خير من الماشي والماشي خير من الساعي قل رأيت ان دخل
على بيتي فبسط يده الى ليقتلني قال كن كبن آدم» رواه أحمد وأبو داود والترمذي
٤ وعن سهل بن حنيف عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أذل عنده مؤمن
فلم ينصره وهو يقدر على أن ينصره أذله الله عز وجل على رؤس الخلائق يوم
القيامة» رواه أحمد *

حديث ابن عمر أورده الحفاظ في التلخيص وسكت عنه وأخرج نحوه أبو داود ومن
حديثه بافظ «سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من مشى الى رجل من
أمتي ليقتله فليقل هكذا أي فليعد رقبته فالقاتل في النار والمقتول في الجنة» وحديث
أبي موسى أخرجه أيضا ابن حبان وصححه القشيري في الاقتراح على شرط الشيخين
وقال الترمذي حسن غريب اهـ وفي اسناده عبد الرحمن بن ثروان تكلم فيه بعضهم ووثقه
يحيى بن معين واحتج به البخاري وحديث سعد بن أبي وقاص حسنه الترمذي وسكت عنه
أبو داود والمنذري والحافظ في التلخيص ورجال اسناده ثقات الا حسين بن عبد
الرحمن الاشجعي وقد وثقه ابن حبان. وحديث سهل بن حنيف أخرجه أيضا الطبراني
وفي اسناده ابن لهيعة وبقية رجاله ثقات يشهد لصحته حديث البراء بن عازب عند
البخاري وغيره وفيه الأمر بسبع والنهي عن سبع ومن السبع المأمور بها نصر المظلوم

وحديث أبي موسى عند البخاري وغيره بلفظ «المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا» وحديث «انصر أخاك ظالما أو مظلوما» أخرجه البخاري وغيره **وفي الباب** عن أبي بكر بنحو حديث سعد عند أبي داود وعن أبي هريرة بنحوه أيضا عند البخاري ومسلم. وعند ابن مسعود بنحوه عند أبي داود. وعن خريم بن فاتك بنحوه أيضا عند أبي داود. وعن أبي ذر عند أبي داود والترمذي بلفظ «قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا أبا ذر قلت لبيك وسعديك قال كيف أنت إذا رأيت أحجار الزيت قد غرقت بالدم قلت ما أخرج الله لي ورسوله قال عليك بمن أنت منه قلت يا رسول الله أفلا آخذ سيفي فاضمه على عاتقي قال شاركت القوم اذن قلت فما تأمرني قال تلزم بيتك قلت فإن دخل على بيتي قال فإن خشيت أن يبهرك شمع السيف فالحق ثوبك على وجهك ببوء بأعنتك وأتبعه» وعن المقداد بن الأسود عند أبي داود قال «أيهم الله لقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ثلاثا إن السعيد لمن جنب الفتن ولمن ابتلى فصر فواها» معني قوله فواها التلويح * وعن أبي بكر غير الحديث الاول عند الشيخين وأبي داود والنسائي قال «سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول إذا تواجه المسلمان بسيفيهما فاقمائل والمقتول في النار قال يا رسول الله هذا القائل فما بال المقتول قال انه اراد قتل صاحبه» وعن خالد بن عرفطة عند أحمد والحاكم والطبراني وابن فانع بلفظ «ستكون بعمى فتنة واختلاف فان استطعت أن تكون عبد الله المقتول لا القاتل فافعل» وفي اسناده علي بن زبد بن جدهان وهو ضعيف وقد أخرجه الطبراني من حديث حذيفة ومن حديث خباب. وعن أبي واقد وخرشة أشار الي ذلك الترمذي: قوله «كسروا فيها قسيكم» قيل المراد الكسر حقيقة ليسد عن نفسه باب هذا القتال وقيل هو مجاز والمراد ترك القتال: ويؤيد الاول واضربوا بسيفكم الحجارة قال النووي والاول أصح. قوله «القاعد فيها خير من القائم» الخ معناه بيان عظم خطر الفتنة والحث على تجنبها والحرب منها ومن التسبب في شيء من أسبابها فإن شرها وفتنها يكون على حسب التعلق بها. قوله «كن كابن آدم» يعني الذي قال لآخيه لما أراد قتله (لئن بسطت الي يدك انتقتلني ما أنا باسط يدي اليك لا قتلك) كما حكى الله ذلك في كتابه **والاحاديث** المذكورة في الباب تدل على مشروعية ترك

المقاتلة وعدم وجوب المدافعة عن النفس والمال وقد اختلف العلماء في ذلك فقات طائفة لا يقاتل في فتن المسلمين وان دخلوا عليه بيته وطلبوا قتله ولا تجوز له المدافعة عن نفسه لان الطاب متأول وهذا مذهب ابي بكر الصحابي وغيره وقال ابن عمر وعمران بن الحصين وغيرهما لا يدخل فيها لكن ان قصد دفع عن نفسه. قال النووي فهذان المذهبان متفقان على ترك الدخول في جميع فتن المسلمين. قال القرطبي اختلف السلف في ذلك فذهب سعد ابن ابي وقاص وعبد الله بن عمر ومحمد بن مسلمة وغيرهم الي أنه يجب الكف عن المقاتلة فمنهم من قال يجب عليه ان يلزم بيته وقالت طائفة يجب عليه النحول عن بلد الفتنة أصلاً. ومنهم من قال يترك المقاتلة حتى لو أراد قتله لم يدفعه عن نفسه. ومنهم من قال يدافع عن نفسه وعن ماله وعن أهله وهو معذور أن يقتل أو قتل وذهب جمهور الصحابة والتابعين الى وجوب نصر الحق وقتال الباغين وكذا قال النووي وزاد انه مذهب عامة علماء الاسلام واستدلوا بقوله تعالى (فقاتلوا التي تبغى حتى تفيء الي امر الله) قال النووي وهذا هو الصحيح وتناول الاحاديث على من لم يظهر له الحق أو على طائفتين ظالمتين لا تأويل لواحدة منهما قال ولو كان كما قال الاولون لظهر الفساد واستطال اهل البغي والمبطلون اهـ . وقال بعضهم بالتفصيل وهو أنه اذا كان القتال بين طائفتين لا إمام لهم فالقتال ممنوع يومئذ وتنزل الاحاديث على هذا وهو قول الاوزاعي كما تقدم وقال الطبري انكار المنكر واجب على من يقدر عليه فمن أعان الحق أصاب ومن أعان الخطيئ أخطأ وان أشكل الامر فهي الحالة التي ورد النهي عن القتال فيها وذهب البعض الي أن الأحاديث وردت في حق ناس مخصوصين وان النهي مخصوص بمن خوطب بذلك وقيل ان النهي أعما هو في آخر الزمان حيث يحصل التحقق ان المقاتلة إنما هي في طلب الملك وقد اتى هذا في حديث ابن مسعود فاخرج أبو داود عنه انه قال له وابصة بن معبد ومتى ذلك يا ابن مسعود فقال تلك أيام الهرج وهو حيث لا يأمن الرجل جليسه ويؤيد مذهب اليه الجمهور قول الله تعالى (من اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) وقوله تعالى (وجزاء سيئة سيئة مثلها) ونحو ذلك من الآيات والاحاديث وتؤيده ايضا الآيات والاحاديث الواردة في وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وسيأتي للمقام زيادة تحقيق في باب ما جاء في توبة القاتل من كتاب القصاص. وحديث سهل بن حنيف وما

ورد في معناه يدل على أنه يجب نصر المظلوم ودفع من أراد اذلاله بوجه من الوجوه وهذا مما لا أعلم فيه خلافاً وهو مندرج تحت أدلة النهي عن المنكر *

* باب ما جاء في كسر أواني الخمر *

١ عن أنس عن أبي طاححة « أنه قال يا رسول الله أني اشتريت خمرأ لايتام في حجرى فقال أهرق الخمر واكسر الدنان » رواه الترمذى والدارقطنى
 * ٢ وعن ابن عمر قال « أمرني النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان آتيه بمدينة وهى الشفرة فاتيته بها فارسل بها فارفعت ثم اعطانيها وقال اغد علي بها ففعلت فخرج بأصحابه الى اسواق المدينة وفيها زقاق الخمر قد جابت من الشام فاخذ المدينة مني فشق ما كان من تلك الزقاق بحضرته ثم أعطانيها وأمر الذين كانوا معه ان يعضوا معى ويماونوني وأمرنى ان آتي الاسواق كلها فلا أجد فيها زق خمر إلا شققته ففعلت فلم أترك في أسواقها زقا الا شققته » رواه أحمد * ٣ وعن عبد الله ابن أبي الهذيل قال « كان عبد الله يحلف بالله ان التى أمر بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين حرمت الخمر أن تكسر دنانه وان تكفأ لمن التمر والذبيب » رواه الدارقطنى *

حديث أنس عن ابى طاححة رجال اسنده ثقات وأصله في صحيح مسلم وأخرجه أحمد وأبو داود والترمذى من حديث أنس قال الترمذى وهو أصح . وحديث ابن عمر اشار اليه الترمذى وذكره الحافظ في الفتح وعزاه الى احمد كما فعل المصنف ولم يتكلم عليه وقال في مجمع الزوائد انه رواه أحمد باسنادين في احدهما أبو بكر بن ابى مريم وقد اختلط وفي الآخر أبو طعمة وقد وثقه محمد بن عبد الله بن عمار الموصلى وبقية رجاله ثقات . وحديث عبد الله رواه الدارقطنى من طريق شيخه العباس بن العباس بن المفيرة الجوهري باسناد رجاله ثقات وقد اشار اليه الترمذى ايضا (وفي الباب) عن جابر وعائشة وابى سعيد (وأحاديث الباب) تدل على جواز اهرق الخمر وكسر دنانها وشق ازقاقها وان كان مالكمها غير مكلف وقد ترجم البخارى في صحيحه لهذا فقال باب هل تكسر الدنان التى فيها خمر وتخرق الزقاق قال فى الفتح لم يثبت الحكم لان المعتمد فيه التفصيل فان كان الاوعية بحيث يراق ما فيها فاذا غسلت طهرت وانتفع بها لم يحز اتلافها والا جاز ثم ذكر

انه اشار البخاري بالترجمة الى حديث أبي طلحة وابن عمر وقال ان الحديثين ان ثبتا فانما أمر بكسر الدنان وشق الزقاق عقوبة لاصحابها والا فالانتفاع بها بعد تطهيرها يمكن كما دل عليه حديث سلمة المذكور في البخاري وغيره في غسل القدور التي طبخت فيها الحمر واذنه صلى الله عليه وآله وسلم بذلك بعد أمره بكسرها قال ابن الجوزي أراد التغليظ عليهم في طبخهم ما نهى عن أكله فله رأي اذا عانهم اقتصر على غسل الأواني وفيه رد على من زعم ان دنان الحمر لا سبيل الى تطهيرها لما يداخلها من الحمر فان الذي دخل القدور من الماء الذي طبخت به الحمر نظيره وقد أذن صلى الله عليه وآله وسلم في غسلها فدل على امكان تطهيرها *

* (كتاب الشفعة) *

١ عن جابر « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالشفعة في كل ما لم يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة » رواه أحمد والبخاري. وفي لفظ « انما جعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم الشفعة » الحديث. رواه أحمد والبخاري وأبو داود وابن ماجه : وفي لفظ « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة » رواه الترمذي وصححه ٢ وعن أبي هريرة « قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قسمت الدار وحدت فلا شفعة فيها » رواه أبو داود وابن ماجه بمعناه * ٣ وعن جابر « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالشفعة في كل شركة لم تقسم ربعة او حائط لا يحل له ان يبيع حتى يؤذن شريكه فان شاء أخذوا وشاء ترك فان باعه ولم يؤذنه فهو أحق به » رواه مسلم والنسائي وأبو داود *

حديث أبي هريرة رجال اسنده ثقات . قوله « قضى بالشفعة » قال في الفتح الشفعة بضم المعجمة وسكون الفاء وغلط من حرکها وهي مأخوذة لغة من الشفع وهو الزوج وقيل من الزيادة. وقيل من الاعانة. وفي الشرع انتقال حصة شريك الى شريك كانت انتقلت الى اجنبي بمنل العوض المسمى ولم يختلف العلماء في مشروعيتها الا ما نقل عن أبي بكر الاصم من انكارها اه. قوله « في كل ما لم يقسم »

ظاهر هذا العموم ثبوت الشفعة في جميع الأشياء وأنه لا فرق بين الحيوان والجماد والمنقول وغيره. وقد ذهب إلى ذلك العترة ومالك وأبو حنيفة وأصحابه وسيأتي تفصيل الخلاف في ذلك : قوله « فإذا وقعت الحدود » أي حصلت قسمة الحدود في المبيع وانضحت بالقسمة مواضعها : قوله « وصرفت » بضم الصاد وتخفيف الراء المكسورة وقيل بتشديدها أي بينت مصارفها وكأنه من التصريف والتصرف . قال ابن مالك معناه خلصت وبانت وهو مشتق من الصرف بكسر المهملة وهو الخالص من كل شيء سمي بذلك لأنه صرف عنه الخلط فعلى هذا صرف مخفف الراء وعلى الأول أي التصريف والتصرف مشدد . قوله « فلا شفعة » استدل به من قال ان الشفعة لا تثبت إلا بالخلطة لا بالجوار وقد حكى في البحر هذا القول عن علي وعمر وعثمان وسعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وعمر بن عبد العزيز وربيعة ومالك والشافعي والأوزاعي وأحمد وأسحق وعبيد الله بن الحسن والامامية وحكى في البحر أيضا عن العترة وأبي حنيفة وأصحابه والثوري وابن أبي ليلى وابن سيرين ثبوت الشفعة بالجوار وأجابوا عن حديث جابر بما قاله أبو حاتم ان قوله « إذا وقعت الحدود » الخ مدرج من قوله ورد ذلك بان الأصل ان كل ما ذكر في الحديث فهو منه حتى يثبت الادراج بدليل وورود ذلك في حديث غيره مشعر بعدم الادراج كما في حديث أبي هريرة المذكور في الباب واستدل في ضوء النهار على الادراج بعدم اخراج مسلم لتلك الزيادة وبحجاب عنه بأنه قد يقتصر بعض الائمة على ذكر بعض الحديث والحكم للزيادة لاسيما وقد أخرجها مثل البخاري على ان معنى هذه الزيادة التي ادعي أهل القول الثاني ادراجها هو معنى قوله في كل ما لم يقسم ولا تفاوت الا بكون دلالة أحدهما على هذا المعنى بالمنطوق والآخر بالمفهوم (احتج) أهل القول الثاني بالأحاديث الواردة في اثبات الشفعة بالجوار كحديث سمرة والشريد ابن سويد وأبي رافع وجابر وستأتي . وأما الاحاديث الفاضية بثبوت الشفعة لمطلق الشريك كما في حديث جابر المذكور من قوله في كل شركة وكما في حديث عبادة بن الصامت الآتي فلا تصلح للاحتجاج بها على ثبوت الشفعة المجار اذ لا شركة بعد القسمة وقد أجاب أهل القول الاول عن الاحاديث الفاضية بثبوت الشفعة للمجار بان المراد بها الجار الخاص وهو الشريك الخاط لان كل شيء قارب شيئا

(م ١١ — ج ٦ نيل الاوطار)

يقال له جار كما قيل لامرأة الرجل جارة لما بينهما من المخالطة وبهذا يندفع ما قيل انه ليس في اللغة ما يقتضي تسمية الشريك جارا . قال ابن المنير ظاهر حديث أبي رافع الآتي أنه كان يملك بيتين من جملة دار سعد لاشقة شائعا من منزل سعد ويدل علي ذلك ما ذكره عمر بن شبة ان سعدا كان اتخذ دارين بالبلاط متقابلتين بينهما عشرة أذرع وكانت التي عن يمين المسجد منهما لابي رافع فاشترها سعد منه ثم ساق الحديث الآتي فافتضى كلامه ان سعدا كان جارا لابي رافع قبل أن يشتري منه داره لاشريكا كذا قال الحافظ . وقال ايضا إنه ذكر بعض الحنفية أنه يلزم الشافعية القائلين بحمل اللفظ على حقيقة مجازه ان يقولوا بشفعة الجار لان الجار حقيقة في المجاور مجاز في الشريك . وأجيب بان محل ذلك عند التجرد وقد قامت القرينة هنا على الجواز فاعتبر الجمع بين حديثي جابر وأبي رافع فحديث جابر صريح في اختصاص الشفعة بالشريك وحديث أبي رافع مصروف الظاهر اتفاقا لانه يقتضي أن يكون الجار أحق من كل أحد حتى من الشريك والذين قالوا بشفعة الجوار قد مو الشريك مطلقا ثم المشارك في الشرب ثم المشارك في الطريق ثم الجار على من ليس بمجاور وأجيب بان المفضل عليه مقدر أي الجار أحق من المشتري الذي لا جوار له . قال في القاموس الجار المجاور والذي أجرته من أن يظلم الجير والمستجير والشريك في التجارة وزوج المرأة وما قرب من المنازل والمقاسم والحليف والناصر اهـ (والحاصل) ان الجار المذكور في الاحاديث الآتية ان كان يطلق علي الشريك في الشيء والمجاور له بغير شركة كانت مقتضية عمومها لثبوت الشفعة لهما جميعا وحديث جابر وأبي هريرة المذكوران يدلان على عدم ثبوت الشفعة للجار الذي لا شركة له فيخصان عموم أحاديث الجار واسكنه بشكل على هذا حديث الشريد بن سويد فان قوله ليس لاحد فيها شرك ولا قسم الا الجوار مشعر بثبوت الشفعة لجرد الجوار وكذلك حديث سمرة لقوله فيه «جار الدار أحق بالدار» فان ظاهره ان الجوار المذكور جوار لا شركة فيه ويجاب بان هذين الحديثين لا يصاحبان ما في الصحيح علي انه يمكن الجمع بما في حديث جابر الآتي بلفظ «اذا كان طريقهما واحدا» فانه يدل علي ان الجوار لا يكون مقتضيا للشفعة الا مع اتحاد الطريق لا بمجرد ولا عذر لمن قال بحمل المطلق على المقيد من هذا ان قال بصحة هذا الحديث وقد قال به هذا أعني

ثبوت الشفعة للجار مع اتحاد الطريق بعض الشافعية ويؤيده أن شرعية
الشفعة إنما هي لدفع الضرر وهو إنما يحصل في الاغلب مع المخالطة في
الشيء المملوك أو في طريقه ولا ضرر على جار لم يشارك في أصل ولا طريق الا نادرا
واعتبار هذا النادر يستلزم ثبوت الشفعة للجار مع عدم الملاصقة لان حصول
الضرر له قد يقع في نادر الحالات كحجب الشمس والاطلاع على المورث ونحوهما
من الروائع الكريهة التي يتأذى بها ورفع الاصوات وسماع بعض المنكرات ولا قائل
بثبوت الشفعة لمن كان كذلك والضرر النادر غير معتبر لان الشارع علق الأحكام
بالأموال الغالبة فعلي فرض ان الجار اذ لا يطلق الا على من كان ملاصقا غير مشارك
ينبغي تقييد الجوار باتحاد الطريق ومقتضاه ان لا تثبت الشفعة بمجرد الجوار وهو
الحق وقد زعم صاحب المنار ان الاحاديث تقتضي ثبوت الشفعة للجار والشريك
ولا منافاة بينهما. ووجه حديث جابر بتوجيه بارد والصواب ما حررناه. قوله « في
كل شركة » في مسلم وسنن أبي داود في كل شرك وهو بكسر الشين المعجمة واسكان
الراء من أشركته في البيع اذا جعلته لك شريكا ثم خفف المصدر بكسر الاول
وسكون الثاني فيقال شرك وشركة كما يقال كام وكلمة. قوله « ربعة » بفتح الراء
وسكون الموحدة تأنيث ربع وهو المنزل الذي يرتبكون فيه في الربيع ثم سمي به
الدار والمسكن: قوله « لا يحل له ان يبيع » الخ ظاهره انه يجب على الشريك اذا أراد
البيع ان يؤذن شريكه وقد حكى مثل ذلك القرطبي عن بعض مشايخه وقال في شرح
الارشاد الحديث يقتضي أنه يحرم البيع قبل المرض على الشريك. قال ابن الرفعة
ولم اظفر به عن أحد من أصحابنا ولا يحيد عنه وقد قال الشافعي اذا صح الحديث
فاضربوا بقولي عرض الحائط. وقال الزركشي انه صرح به الفارقي. قال الاذري
لانه الذي يقتضيه نص الشافعي وحمله الجمهور من الشافعية وغيرهم على الذنب وكرهه
ترك الاعلام قالوا لانه يصدق على المكروه أنه ليس بحلال وهذا إنما يتم اذا كان
اسم الحلال مختصا بما كان مباحا أو مندوبا أو واجبا وهو ممنوع فان المكروه من
أقسام الحلال كما تقرر في الاصول: قوله « فان بائه ولم يؤذنه فهو أحق به » فيه
دليل على ثبوت الشفعة للشريك الذي لم يؤذنه شريكه بالبيع وأما اذا أعلمه الشريك
بالبيع فأذن فيه فباع ثم أراد الشريك ان يأخذه بالشفعة فقال مالك والشافعي

وأبو حنيفة والمادوية وابن أبي ليلى والبقى وجمهور أهل العلم ان له ان يأخذه بالشفعة ولا يكون مجرد الاذن مبطلا لها. وقال الثوري والحكم وأبو عبيد وطائفة من أهل الحديث ليس له أن يأخذه بالشفعة بعد وقوع الاذن منه بالبيع وعن أحمد روايتان كالمذهبين ودليل الآخريين مفهوم الشرط فانه يقتضي عدم ثبوت الشفعة مع الايدان من البائع * ودليل الاولين الأحاديث الواردة في شفعة الشريك والجار من غير تقييد وهي منطوقات لا يقاومها ذلك المفهوم وبجواب بان المفهوم المذكور صالح لتقييد تلك المطلقات عند من عمل بمفهوم الشرط من أهل العلم والترجيح انما يصار اليه عند تعذر الجمع وقد امكن ههنا بحمل المطلق على التقييد *

٤ وعن عبادة بن الصامت « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالشفعة بين الشركاء في الأرضين والدور » رواه عبد الله بن أحمد في المسند ويحتاج بمجموعه من أثبتها للشريك فيما تضره القسمة * ٥ وعن سمرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « جار الدار أحق بالدار من غيره » رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه * ٦ وعن الشريد بن سويد قال « قلت يا رسول الله أرض ليس لاحد فيها شرك ولا قسم الا الجوار فقال الجار أحق بسبقه ما كان » رواه أحمد والنسائي وابن ماجه ولا بن ماجه مختصر « الشريك أحق بسبقه ما كان » * حديث عبادة أخرجه أيضا الطبراني في الكبير وهو من رواية اسحق عن عبادة ولم يدركه وتشهد لصحته الأحاديث الواردة في ثبوت الشفعة فيما هو أعم من الأرض والدار كحديث جابر المتقدم وكحديث ابن عباس عند البيهقي مرفوعا بلفظ « الشفعة في كل شيء » ورجاله ثقات الا انه اعل بالارسل . واخرج الطحاوي له شاهدا من حديث جابر باسناد لا بأس برواته كما قال الحافظ ويشهد لحديث عبادة أيضا الأحاديث الواردة بثبوت الشفعة في خصوص الأرض كحديث شريد بن سويد المذكور في خصوص الدار كحديث سمرة المذكور أيضا وهكذا تشهد له الأحاديث القاضية بثبوت الشفعة للجار على العموم وحديث سمرة أخرجه أيضا البيهقي والطبراني والضياء وفي سماع الحسن عن سمرة مقال معروف قد تقدم التنبيه عليه ولكنه أخرج هذا الحديث أبو بكر ابن أبي خيثمة في تاريخه والطحاوي وأبو يعلى والطبراني في الاوسط والضياء عن أنس وأخرجه ابن سعد عن الشريد بن سويد بلفظ حديث سمرة المذكور وحديث الشريد بن

سويد أخرجه أيضا عبد الرزاق والطحاوي والدارقطني والبيهقي قال في المعالم ان حديث الجار أحق بسبقه لم يروه أحد غير عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن جابر وتكلم شعبة في عبد الملك من أجل هذا الحديث قال وقد تكلم الناس في اسناد هذا الحديث واضطراب الرواة فيه فقال بعضهم عن عمرو بن الشريد عن أبي رافع وقال بعضهم عن أبيه عن أبي رافع وأرسله بعضهم والأحاديث التي جاءت في تقيضه أسانيد لها جياذ ليس في شيء منها اضطراب فوله «جار الدار أحق» قال في شرح السنة هذه اللفظة تستعمل فيمن لا يكون غيره أحق منه والشريك بهذه الصفة أحق من غيره وليس غيره أحق منه وقد استدلل بهذا القائلون بثبوت الشفعة للجار وأجاب المانعون بأنه محمول على تعهده بالاحسان والبر بسبب قرب داره كذا قال الشافعي ولا يخفى بعده ولا كنه ينبغي أن يقيد بما سيأتي من اتحاد الطريق ومقتضاه عدم ثبوت الشفعة بمجرد الجوار فوله «أحق بسبقه» بفتح السين المهملة والقاف وبعدها باء موحدة ويقال بالصاد المهملة بدل السين المهملة ويجوز فتح القاف واسكانها وهو القرب والمجاورة وقد استدلل بهذا الحديث القائلون بثبوت شفعة الجار وأجاب المانعون بما سلف قال البغوي ليس في هذا الحديث ذكر الشفعة فيحتمل أن يكون المراد به الشفعة ويحتمل أن يكون أحق بالبر والمعونة اهـ ولا يخفى بعد هذا الحمل لاسيما بدقوله «ليس لاحد فيها شرك» والاولى الجواب بحمل هذا المطلق على المقيد الآتي من حديث جابر (لا يقال) ان نفى الشرك فيها يدل على عدم اتحاد الطريق فلا يصح تقييده بحديث جابر الآتي لانا نقول انما نفى الشرك عن الارض لا عن طريقها ولو سلم عدم صحة التقييد باتحاد الطريق فاحاديث إثبات الشفعة بالجوار مخصصة بما سلف ولو فرض عدم صحة التخصيص لتصریح بنفى الشركة فهي مع ما فيها من المقال لا تنتهض لمعارضة الأحاديث الماضية بنفى شفعة الجار الذي ليس بمشارك كما تقدم *

٧ وعن عمرو بن الشريد قال «وقفت على سعد بن أبي وقاص فجاء المنصور ابن مخزومة ثم جاء أبو رافع مولى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا سعد اتبع مني يتي في دارك فقال سعد والله ما أتباعها فقال المنصور والله لتبتاعها فقال سعد والله ما أزيدك على أربعة آلاف منجمة أو مقطعة قل أبو رافع لقد أعطيت بها خمسمائة

دينار ولولا أنني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول الجار أحق بسبقه ما أعطيتكما بأربعة آلاف وأنا أعطي بها خمسمائة دينار فاعطاها إياه «
رواه البخاري

قوله « اتبع بتي » بلفظ النثية أى البيتين السكائين في دارك . قوله « فقال المسور » في رواية أن أبا رافع سأل المسوران يساعده على ذلك . قوله « منجمة أو مقطعة » شك من الراوى والمراد مؤجلة على أقساط معلومة . قوله « أربعة آلاف » في رواية للبخارى في كتاب ترك الحيل من صحيحه أربع مائة مثقال وهو يدل على أن المثقال اذ ذاك كان بعشرة دراهم والحديث فيه مشروعية العرض على الشريك وقد تقدم الكلام على ذلك وفيه أيضا ثبوت الشفعة بالجوار وقد سلف بيانه . قال المصنف رحمه الله ومعنى الخبر والله أعلم إنما هو الحث على عرض المبيع قبل البيع على الجار وتقديمه على غيره من الزبون كما فهمه الراوى فإنه أعرف بما سمع اه الزبن الدفع ويطلق على بيع المزبنة وقد تقدم وعلى بيع المجهول بالمجهول من جنسه وعلى بيع الغائبة في الجنس الذى لا يجوز فيه الغبن أفاد معنى ذلك في القاموس *

٨ وعن عبد الملك ابن أبي سليمان عن عطاء عن جابر « قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم الجار أحق بشفعة جاره ينتظر بها وإن كان غائبا إذا كان طريقهما واحدا » رواه الحسة إلا النسائي *

الحديث حسنه الترمذى قال ولا نعلم احداً روي هذا الحديث غير عبد الملك ابن أبي سليمان عن عطاء عن جابر وقد تكلم شعبة في عبد الملك من أجل هذا الحديث وعبد الملك هو ثقة مأمون عند أهل الحديث اه وقال الشافعى نخاف أن لا يكون محفوظا وقال الترمذى سألت محمد بن اسماعيل عن هذا الحديث فقال لا أعلم احدا رواه عن عطاء غير عبد الملك تفرد به ويروى عن جابر خلاف هذا اه قال المصنف رحمه الله تعالى وعبد الملك هذا ثقة مأمون ولكن قد أنكر عليه هذا الحديث قال شعبة سها فيه عبد الملك فان روي حديثا مثله طرحت حديثه ثم ترك شعبة التحديث عنه وقال احمد هذا الحديث مكبر وقال ابن معين لم يروه غير عبد الملك وقد أنكره عليه قلت ويقوى ضعفه رواية جابر الصحيحة المشهورة

المذكورة في أول الباب اه ولا يخفى انه لم يكن في شيء من كلام هؤلاء الحفاظ ما يقدح
بمنه وقد احتج مسلم في صحيحه بحديث عبد الملك بن أبي سليمان وأخرج له أحاديث
واستشهد به البخاري وام يخرج له هذا الحديث . قوله « ينتظر بها » مبني المفعول
قال ابن رسلان يحتمل انتظار الصبي بالشفعة حتى يبلغ وقد أخرج الطبراني في الصغير
والاوسط عن جابر أيضا قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصبي على شفعة حتى
يدرك فاذا أدرك فان شاء أخذ وان شاء ترك وفي اسناده عبد الله بن بزيع : قوله « وان
كان غائبا » فيه دليل على ان شفعة الغائب لا تبطل وان تراخى وظاهره انه لا يجب
عليه السير متى بلغه للطلب أو البعث برسول كما قال مالك وعند الهادوية انه يجب
عليه ذلك اذا كان مسافة غيبته ثلاثة أيام فما دونها وان كانت المسافة فوق ذلك لم
يجب . قوله « اذا كان طريقهما واحدا » فيه دليل على ان الجوار بمجرد لا تثبت
به الشفعة بل لا بد معه من اتحاد الطريق ويؤيد هذا الاعتبار قوله في حديث جابر
وأبي هريرة المتقدمين فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة . وقد أسلفنا
الكلام على الشفعة بمجرد الجوار *

﴿قاعدة﴾ * من الاحاديث الواردة في الشفعة حديث ابن عمر عند ابن ماجه
والبخاري بلفظ « لاشفعة لغائب ولا لصغير والشفعة كحل عقال » وفي اسناده محمد بن عبد
الرحمن بن البيهقي وله من اكبر كثيره . وقال الحفاظ ان اسناده ضعيف جدا وضعفه
ابن عدي وقال ابن حبان لا أصل له . وقال أبو زرعة منكر . وقال البيهقي ليس بثابت
وروى هذا الحديث ابن حزم عن ابن عمر أيضا بلفظ « الشفعة كحل العقال فان قيدها
مكانه ثبت حقه والا فاللوم عليه » وذكره عبد الحق في الاحكام عنه وتعقبه ابن القطان
بأنه لم يروه في الحلي ولم يره في غير الحلي . وأخرج عبد الرزاق من قول شريح انما الشفعة
لمن واثبها وذكره قاسم بن ثابت في دلائله ورواه الفاضل أبو الطيب وابن الصباغ
والمأوردى بالاسناد بلفظ « الشفعة لمن واثبها » أي بادر اليها وروى الشفعة كدشط عقال *

كتاب اللقطة

١- عن جابر قال « رخص لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في العصا

والسوط والحبل واشباهه يلتقطه الرجل ينتفع به «رواه أحمد وأبو داود» وعن أنس «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مر بتمر في الطريق فقال لولا أني أخاف أن تكون من الصدقة لأكلتها» أخرجه . وفيه إباحة المحقرات في الحال * حديث جابر في أسناده المقيمة بن زياد قال المنذرى تكلم فيه غير واحد وفي الترمذي صدوق له أو هام وفي الخلاصة وثقه وكيع وابن معين وابن عدي وغيرهم وقال أبو حاتم شيوخ لا يحتج به . قوله «اللفظة» بضم اللام وفتح القاف على المشهور لا يعرف المحدثون غيره كما قال الأزهرى وقال عياض لا يجوز غيره . وقال الخليل هي بسكون القاف وأما بالفتح فهو كثير الالتقاط قال الأزهرى هذا الذي قاله هو القياس ولكن الذي سمع من العرب واجمع عليه أهل اللغة والحديث الفتح وقال الزمخشري في الفائق بفتح القاف والعامية تسكنها قال في الفتح وفيها لغتان أيضا لفاطة بضم اللام ولفظة بفتحهما: قوله «واشباهه» بمعنى كل شيء يسير: قوله «ينتفع به» فيه دليل على جواز الانتفاع بما يوجد في الطرقات من المحقرات ولا يحتاج إلى تعريف وقيل أنه يجب التعريف بها ثلاثة أيام لما أخرجه أحمد والطبراني والبيهقي والجوزجاني واللفظ لأحمد من حديث يعلى بن مرة مرفوعا من المنقط لفظة يسيرة حبلا أودرها أو شبه ذلك فليعرفها ثلاثة أيام فإن كان فوق ذلك فليعرفه ستة أيام زاد الطبراني فإن جاء صاحبها والا فليصدق بها وفي أسناده عمر بن عبد الله بن يعلى وقد صرح جماعة بضعفه ولكنه قد أخرج له ابن خزيمة متابعة وروى عنه جماعات وزعم ابن حزم أنه مجهول وزعم هو وابن القطان أن يعلى وحكيمة التي روت هذا الحديث عن يعلى مجهولان. قال الحافظ. وهو عجب منها لأن يعلى صحابي معروف الصحيحة قال ابن رسلان ينبغي أن يكون هذا الحديث معمولا به لأن رجال أسناده ثقات وليس فيه معارضة للأحاديث الصحيحة بتعريف سنة لأن التعريف سنة هو الأصل المحكوم به عزيمة وتعريف الثلاث رخصة تبسيرا للمنقط لأن المنقط اليسير يشق عليه التعريف سنة مشقة عظيمة بحيث يؤدي إلى أن أحدا لا يلتقط اليسير. والرخصة لا تعارض الرزمة بل لا تكون إلا مع بقاء حكم الأصل كما هو مقرر في الأصول ويؤيد تعريف الثلاث ما رواه عبد الرزاق عن أبي سعيد أن عليا جاء إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بدينار وجده في السوق فقال النبي صلى الله عليه

وآله وسلم عرفه ثلاثا ففعل فلم يجد أحدا يعرفه فقال كله اه وينبغي أيضا أن يقيد مطلق الانتفاع المذكور في حديث الباب بالتعريف بالثلاث المذكور فلا يجوز لزم لم ينقطع أن ينتفع بالحقير إلا بعد التعريف به ثلاثا حملا للمطلق على المقيد وهذا إذا لم يكن ذلك الشيء الحقير مأكولا فإن كان مأكولا جاز أكله ولم يجب التعريف به أصلا كالتمر ونحوها لحديث أنس المذكور لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قديين أنه لم يمنعه من أكل التمرة إلا خشية أن تكون من الصدقة ولولا ذلك لأكلها وقدروي ابن أبي شيبه عن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنها وجدت ثمرة فأكلتها وقالت لا يحب الله الفساد. قال في الفتح يعني أنها لو تركتها فلم تؤخذ فتؤكل لفسدت قال وجواز الأكل هو المجزوم به عند الأكثرين ويمكن أن يقال إنه يقيد حديث التمرة بحديث التعريف ثلاثا كما قيد به حديث الانتفاع ولكنها لم تجز للمسلمين عادة بمثل ذلك وأيضا الظاهر من قوله صلى الله عليه وآله وسلم لاكلتها أى في الحال ويبعد كل البعد أن يريد صلى الله عليه وآله وسلم لاكلتها بعد التعريف بها ثلاثا وقد اختلف أهل العلم في مقدار التعريف بالحقير فحكى في البحر عن زيد بن علي والناصر والقاسمية والشافعية أنه يعرف به سنة كالكثير وحكى عن المؤيد بالله والامام يحيى وأصحاب أبي حنيفة أنه يعرف به ثلاثة أيام **«واحتج»** الأولون بقوله صلى الله عليه وآله وسلم **«عرفها سنة»** قالوا ولم يفصل واحتج الآخرون بحديث يعلى بن مرة وحديث علي وجعلوها مخصصة لمعوم حديث التعريف سنة وهو الصواب لما سلف قال الامام المهدي قلت الأقوي تخصيصه بأمر للخرج اه يعني تخصيص حديث السنة بحديث التعريف ثلاثا *

٣ وعن عياض بن حمار قال **«قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من وجد لقطة فليشهد ذوي عدل أو ليحفظ عفاصها ووكاها فان جاء صاحبها فلا يكتسب فهو أحق بها وان لم يجيء صاحبها فهو مال الله يؤتيه من يشاء»** رواه أحمد وابن ماجه **«وعن زيد بن خالد»** ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يأوى الضالة الا ضال مال يعرفها **«رواه أحمد ومسلم»** **«وعن زيد بن خالد»** قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن اللقطة الذهب والورق فقال أعرف ووكاها وعفاصها ثم عرفها سنة فان لم تعرف فاستنفقها ولكن ودبعة عندك فان جاء طالبها يوما من (م ١٢ — ج ٦ نيل الاوطار)

الدهر فأدھا اليه وسأله عن ضالة الابل فقال مالك ولھا دعھا فان معها حذاءھا
وسقاءھا ترد الماء وتأكل الشجر حتى یجدها ربا وسأله عن الشاة فقال خذھا قائما
ھی لك أو لاخیک أو للذئب متفق علیه. ولم یقل فیہ احمد الذهب أو الورق.
وهو صریح فی التقاط الغنم: وفي رواية «فان جاء صاحبها فمرف عفاصها وعددها
ووكاءھا فاعطھا اياه والا فھی لك» رواه مسلم. وهو دلیل علی دخوله فی ملكه
وان لم یقصده ^{بها} وعن أبي بن كعب فی حدیث اللقطة «ان النبی صلی الله علیه
وآله وسلم قال عرفھا فان جاء أحد یخبرك بھما ووعائھا ووكائھا فاعطھا اياه والا
فاستمتع بها» مختصر من حدیث احمد ومسلم والترمذی. وهو دلیل وجوب
الدفع بالصفة ~~بها~~

حدیث عیاض بن حمار أخرجه أيضا أبو داود والنسائی وابن حبان ولفظه
«ثم لا یکتّم ولا یغیب فان جاء صاحبها فهو أحق بها والا فهو مال الله یؤتیہ من
یشاء» وفي لفظ للبيهقي «ثم لا یکتّم ولا یعرف» ورواه الطبرانی وله طرق ^(وفي الباب)
عن مالك بن عمیر عی آیه أخرجه أبو موسى المديني فی الذیل: قوله «فلیشهد» ظاهر
الامر يدل علی وجوب الاشهاد وهو احد قولی الشافعی وبه قال أبو حنیفة. وفي
كيفية الاشهاد قولان أحدهما یشهد انه وجد نقطة ولا یسلم بالعفاص ولا غیره
لثلاث یتوصل بذلك السكاذب الی أخذھا. والثانی یشهد علی صفاتها كلها حتی اذا مات
لم یتصرف فیھا الوارث وأشار بعض الشافعية الی التوسط بین الوجهین فقال
لا یستوعب الصفات ولكن یذكر بعضها قال النووی وهو الاصح والثانی من قولی
الشافعی انه لا یجب الاشهاد وبه قال مالك وأحمد وغیرهما قالوا وإنما یتحجب
احتیاطا لان النبی صلی الله علیه وآله وسلم لم یأمر به فی حدیث زید بن خالد ولو
كان واجبا لبینه. قوله «عفاصھا» بكسر العین المهملة وتخفیف الفاء وبعد الالف صاد
مهملة وهو الوعاء الذي تكون فیہ النفقة جلدا كان أو غیره وقيل له العفاص أخذھا
من العفص وهو التی لان الوعاء یتنی علی ما فیہم وقد وقع فی زوائد المسند لعبد
الله بن احمد فی حدیث أبي «وخرقتها» بدل عفاصھا والعفاص أيضا الجلد الذي یكون
علی رأس الفارورة وأما الذي یدخل فم الفارورة من جلدا وغیره فهو الصمام بكسر
الصاد المهملة فحیث یذكر العفاص مع الوعاء فالمراد الثاني وحيث یذكر العفاص مع

الوكاء فالمراد به الاول كذا في الفتح . والوكاء بكسر الواو والمد الخيط الذي يشده به الوعاء التي تكون فيه النفقة يقال أوكيته ايكاؤه فهو موكأ ومن قال الوكا بالقصر فهو وهم : قوله « فلا يكتنم » أي لا يجوز كتم اللقطة اذا جاء لها صاحبها وذكر من اوصافها ما يغلب الظن بصدقه . قوله « يؤتية من يشاء » استدل به من قال أن الملتقط يملك اللقطة بعد أن يعرف بها حولا وهو أبو حنيفة لكن بشرط أن يكون فقيرا وبه قالت الهادوية واستدلوا على اشتراط الفقر بقوله في هذا الحديث فهو مال الله قالوا وما يضاف الى الله انما يتملكه من يستحق الصدقة وذهب الجمهور الى أنه يجوز له أن يصرفها في نفسه بعد التعريف سواء كان غنيا أو فقيرا لاطلاق الأدلة الشاملة للغنى والفقر كقوله « فاستمتع بها » وفي لفظ . فهي كسبيل مالك . وفي لفظ فاستنفقها وفي لفظ « فهي لك » وأجابوا عن دعوى أن الاضافة تدل على الصرف الى الفقير بان ذلك لا دليل عليه فان الاشياء كلها تضاف الى الله قال الله تعالى (وآتوهم من مال الله الذي آتاكم) قوله « لا يأوي الضالة » الخ في نسخة يؤوى وهو مضارع آوى بالمد والمراد بالضال من ليس بمهتد لان حق الضالة أن يعرف بها فاذا أخذها من دون تعريف كان ضالا وسيأتي بقية الكلام على هذا في آخر الباب . قوله « أعرف عفاصها ووكاءها » الغرض من هذه المعرفة معرفة الآلات التي تحفظ فيها اللقطة ويلحق بما ذكر حفظ الجنس والصفة والقدر وهو السكيل فيما يكال والوزن فيما يوزن والزرع فيما يزرع وقد اختلفت الروايات في بعضها معرفة العفاص والوكاء قبل التعريف كما في الرواية المذكورة في الباب . وفي بعضها التعريف مقدم على معرفة ذلك كما في رواية للبخاري بلفظ « عرفها سنة ثم عرف عفاصها ووكاءها » قال النووي يجمع بين الروايتين بان يكون مأمورا بالمعرفة في حالتين فيعرف العلامات وقت الالتقاط حتى يعلم صدق واصفها اذا وصفها ثم يعرفها مرة أخرى بعد تعريفها سنة اذا أراد أن يتملكها ليعلم قدرها ووصفتها اذا جاء صاحبها بعد ذلك فردها اليه . قال الحافظ ويحتمل أن تكون ثم في الروايتين بمعنى الواو فلا تقتضي ترتيبا فلا تقتضي تخالفا يحتاج الى الجمع ويقويه كون الخرج واحدا والقصة واحدة وانما يحسن الجمع بما تقدم لو كان الخرج مختلفا أو تعددت القصة وليس الغرض الا أن يقع التعرف والتعريف مع قطع النظر عن أيهما يسبق . قال واختلاف العلماء في هذه المعرفة

على قولين أظهرهما الوجوب لظاهر الأمر وقيل يستحب. وقال بعضهم يجب عند
الانقطاع ويستحب بعده. قوله « ثم عرفها » بتشديد الراء وكسرهما أي اذكرها
للناس. قال في المتح قال العلماء محل ذلك الحافل كابواب المساجد والاسواق ونحو
ذلك يقول من ضاعت له نفقة ونحو ذلك من العبارات ولا يذكر شيئا من الصفات.
قوله « سنة » الظاهر أن تكون متوالية ولكن على وجه لا يكون على جهة
الاستيعاب فلا يلزمه التعريف بالليل ولا استيعاب الايام بل على المعتاد فيعرف في
الابتداء كل يوم مرتين في طرفي النهار ثم في كل يوم مرة ثم في كل أسبوع مرة ثم
في كل شهر ولا يشترط أن يعرفها بنفسه بل يجوز له توكيل غيره ويعرفها في مكان
وجودها وفي غيره. كذا قال العلماء وظاهره أيضا وجوب التعريف لأن الأمر
يقضي الوجوب ولا سيما وقد سمي صلى الله عليه وآله وسلم من لم يعرفها ضالا كما
تقدم وفي وجوب المبادرة الى التعريف خلاف مبناه هل الأمر يقتضي الفور أم لا
وظاهره أيضا أنه لا يجب التعريف بعد السنة وبه قال الجمهور وادعى في البحر
الاجماع على ذلك. ووقع في رواية من حديث أبي عبد البخاري وغيره بلفظ « وجدت
صرة فيها مائة دينار فأتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقل عرفها حولا فعرفها
فلم أجد من يعرفها ثم أتيت ثانيا فقال عرفها حولا فلم أجد ثم أتيت ثالثا فقال
احفظ وعاءها وعددها ووكاها فان جاء صاحبها والا فاستمتع بها فاستمعت فلقيته
بعد بمكة فقل لا أدري ثلاثة أحوال أو حولا واحدا » كذا في البخاري
وذكر البخاري الحديث في موضع آخر من صحيحه فزاد « ثم أتيت الرابعة فقال أعرف
وعاءها » الخ قال في الفتح القائل فلقيته بعد بمكة هو شعبة والذي لا أدري هو شيخه
سلمة بن كهيل وهو الراوي لهذا الحديث عن سويد عن أبي بن كعب قال شعبة فسمعت
بعد عشر سنين يقول عرفها عاما واحدا وقد بين أبو داود الطيالسي في مسنده القائل
فلقيته والقائل لا أدري فقال في آخر الحديث قال شعبة فلقيت سلمة بعد ذلك فقال
لا أدري ثلاثة أحوال أو حولا واحدا. وبهذا يتبين بطلان ما قاله ابن بطال أن الذي
شك هو أبي بن كعب والقائل هو سويد بن غفلة وقد رواه عن شعبة عن سلمة بن كهيل بغير
شك جماعة وفيه ثلاثة أحوال الأحاد بن سلمة فان في حديثه عامين أو ثلاثة وجمع بعضهم
بين حديث أبي هذا وحديث زيد بن خالد المذکور فيه سنة فقط بأن حديث أبي محمول على

مزيد الورع عن التصرف في اللقطة والمبالغة في التعفف عنها. وحديث زيد على ما لا بد منه
 وجزم ابن حزم وابن الجوزي بان الزيادة في حديث أبي غلطة. قال ابن الجوزي والذي
 يظهر لي ان سلة اخطأ فيها ثم ثبت واستمر على طم واحد ولا يؤخذ الا بما لم
 يشك فيه لا بما يشك فيه راويه. وقال أيضا يحتمل أن يكون صلى الله عليه وآله وسلم
 عرف أن تعريفها لم يقع على الوجه الذي ينبغي فأمر ثانياً بإعادة التعريف كما قال
 للمسيء صلاته «ارجع فصل فانك لم تصل» قال الحافظ ولا يخفى بعد هذا على مثل
 أبي مع كونه من فقهاء الصحابة وفضلائهم قال المنذري لم يقل أحد من أئمة الفتوى
 ان اللقطة تعرف ثلاثة أعوام الا شريح عن عمر وقد حكاه الماوردي عن شواذ
 من الفقهاء وحكى ابن المنذر عن عمر أربعة أقوال يعرف بها ثلاثة أحوال. عاماً واحداً.
 ثلاثة أشهر. ثلاثة أيام. وزاد ابن حزم عن عمر قولاً خامساً وهو أربعة أشهر قال
 في الفتح ويحمل ذلك على عظم اللقطة وحقارتها: قوله «فان لم تعرف فاستنفقها» الخ
 قال يحيى بن سعيد الانصارى لأدري هذا في الحديث أم هو شيء من عند زيد
 مولى المنبث يعني الراوى عن زيد بن خالد كما حكى ذلك البخاري عن يحيى قال في
 الفتح شك يحيى بن سعيد هل قوله «ولكن ودبعة عنده مرفوع أم لا» وهو القدر
 المشار اليه بهذا دون ما قبله اثبت ما قبله في أكثر الروايات وخلوها عن ذكر
 الودبعة وقد جزم يحيى بن سعيد برفعه مرة أخرى كما في صحيح مسلم بالفظ «فاستنفقها
 ولكن ودبعة عنده» وكذلك جزم برفعه خالد بن مخلد عن سليمان عن ربيعة عنده مسلم
 وقد اشار البخاري الى رجحان رفعها فترجم باب اذا جاء صاحب اللقطة ردها
 عليه لأنها ودبعة عنده والمراد بكونها ودبعة انه يجب ردها فتجوز بذكر الودبعة
 عن وجوب رد بدلها بعد الاستنفاق لانها ودبعة حقيقة يجب أن تبقى عندها لان
 المأذون في استنفاقه لا يبقى عنده كذا قال ابن دقيق العيد قال ويحتمل أن تكون
 الواو في قوله ولكن ودبعة بمعنى أو أي اما ان تستنفقها وتغرم بدلها واما ان تتركها
 عندك على سبيل الودبعة حتى يحبس صاحبها فتعطيه اياه ويستفاد من تسميتها
 ودبعة أنها لو تلفت لم يكن عليه ضمانها قال في الفتح وهو اختيار البخاري تبعاً لمعجم
 من السلف: قوله «فان معها حذامها وسقاهها» الحذاء بكسر المهملة بعد هاذال
 معجمة مع المد أي خفها والمراد بالسقاء جوفها وقيل عنقها وأشار بذلك الى

استفنائها عن الحفظ لها بماركب في طباعها من الجلادة على العطش وتناول الماء كقول
 بغير تعب اطول عنقها فلا تحتاج الى ملتقط : قوله « لك أولاخيك أولالذنب » فيه
 اشارة إلى جواز أخذها كأنه قال هي ضعيفة لعدم الاستقلال معرضة للهلاك
 مترددة بين أن تأخذها انت أو أخوك قال الحافظ والمراد به ما هو أعم من صاحبها
 أو من ملتقط آخر. والمراد بالذنب جنس ما يأكل الشاة من السباع وفيها حث على
 أخذها لانه اذا علم انها اذا لم تؤخذ بقيت للذنب كان ذلك أدعى له الى أخذها
 وفيه رد على ماروي عن احمد في رواية ان الشاة لا تلتقط وتمسك به مالك في انه
 يملكها بالآخذ ولا تلزمه غرامة ولو جاء صاحبها واحتج على ذلك بان النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم سوى بين الذنب والملتقط والذنب لا غرامة عليه فكذلك الملتقط
 وأجيب بان اللام ليست للتمليك لان الذنب لا يملك وقد أجمعوا على انه لو جاء
 صاحبها قبل أن يأكلها الملتقط كان له أخذها فدل على انها باقية على ملك صاحبها
 ولا فرق بين قوله في اللقطة شأنك بها أو خذها وبين قوله هي لك أولاخيك أو
 للذنب بل الاول أشبه بالتمليك لانه لم يشرك معه ذنباً ولا غيره : قوله « فان جاء
 أحد يخبرك » الخ فيه دليل على انه يجوز للملتقط ان يرد اللقطة الى من وصفها
 بالعلامات المذكورة من دون اقامة البينة وبه قال المؤيد بالله والامام محبي وبعض
 أصحاب الشافعي وأبو بكر الرازي الحنفي قالوا لانه يجوز العمل بالظن لاعتماده
 في أكثر الشريعة اذ لا تفيد البينة الا الظن وبه قال مالك واحمد وحكي في البحر
 عن القاسمية والحنفية والشافعية ان اللقطة لا ترد للواصف وان ظن الملتقط صدقه
 اذ هو مدع فلا تقبل. وحكي في الفتح عن أبي حنيفة والشافعي انه يجوز له الرد
 الى الواصف ان وقع في نفسه صدقه ولا يجبر على ذلك الا ببينة قال الخطابي ان
 صحت هذه اللفظة يعني قوله فان جاء صاحبها يخبرك الخ لم يجز مخالفتها وهي فائدة
 قوله اعرف عفاصها الى آخره والا فلا احتياط مع من لم ير الرد الا بالبينة قال
 ويتأولون قوله اعرف عفاصها على أنه أمره بذلك امثالاً لخلط بماله أو لتكون الدعوى
 خيها معلومة وذکر غيره من فوائد ذلك أيضاً أن يعرف صدق المدين من كذبه وان
 فيها تنبيه على حفظ المال وغيره وهو الوعاء لأن العادة جرت بانماه اذا اخذت
 بالنفقة وانه اذا نبه على حفظ الوعاء كان فيه تنبيه على حفظ النفقة من باب الاولى

قال الحافظ قد صحت هذه الزيادة فتمين المصير اليها اه وهذا هو الحق فتد اللفظة لمن وصفها بالصفات التي اعتبرها الشارع وأما اذا ذكر صاحب اللفظة بعض الاوصاف دون بعض كأن يذكر العفاص دون الوكاه أو العفاص دون العدد فقد اختلف في ذلك فقل لا شيء له الا معرفة جميع الاوصاف المذكورة وقل تدفع اليه اذا جاء ببعضها وظاهر الحديث الاول وظاهره أيضا ان مجرد الوصف يكفي ولا يحتاج الى اليمين وهذا اذا كانت اللفظة لها عفاص ووكة وعدد فان كان لها البعض من ذلك فالظاهر انه يكفي ذكره وان لم يكن لها شيء من ذلك فلا بد من ذكر أوصاف مختصة بها تقوم مقام وصفها بالامور التي اعتبرها الشارع. قوله «والا فاستمتع بها» الامر فيه للاباحة وكذا في قوله «فاستفقها» وقد اختلف العلماء فيما اذا تصرف الملتقط في اللفظة بعد تعريفها سنة ثم جاء صاحبها هل يضمنها له أم لا فذهب الجمهور الى وجوب الرد ان كانت العين موجودة أو البديل ان كانت استهلك وخالف في ذلك الكرايبي صاحب الشافعي ووافقه صاحب البخاري وداود بن علي امام الظاهرية لكن وافق داود الجمهور اذا كانت العين قائمة ومن أدلة قول الجمهور ما تقدم بلفظ «ولكن ودبعة عندك فان جاء طالبها» الخ وكذلك قوله «فان جاء صاحبها فلا تكتم فهو أحق بها» الخ وفي رواية للبخاري من حديث زيد بن خالد «فاعرف عفاصها ووكةا ثم كلمها فان جاء صاحبها فادها» اليه أي بدلها لان العين لا تبقى بعد أكلها وفي رواية لابن داود «فان جاء باغيها فادها اليه والا فاعرف عفاصها ووكةا ثم كلمها فان جاء باغيها فادها اليه» فامر بادائها اليه قبل الاذن في أكلها وبعده. وفي رواية لابن داود أيضا «فان جاء صاحبها فدفعها اليه والا عرفت وكاهها وعفاصها ثم اقبضها في مالك فان جاء صاحبها فادفعها اليه» والمراد بقوله اقبضها في مالك اجعلها من جملة مالك وهو بالقاف وكسر الباء من الاقباض. قال ابن رشد اتفق فقهاء الامصار مالك والشافعي والاوزاعي وأبو حنيفة والشافعي ان له ان يتصرف فيها ثم قال مالك والشافعي له ان يملكها وقال أبو حنيفة ليس له الا ان يتصدق بها. وروى مثل قوله عن علي وابن عباس وجماعة من التابعين وقال الاوزاعي ان كان مالا كثيرا جعله في بيت المال وروى مثل قول مالك والشافعي عن عمر وابن مسعود وابن عمر وكلهم متفق على انه ان أكلها ضمنها لصاحبها الا أهل الظاهر اه. قال في البحر مسئلة ولا يضمن الملتقط اجماعا الا لتفريط أوجباية اذ هو أمين حيث لم يأخذ افرض نفسه فان جني أو فرط فالأكثر يضمن

وداود والكرائيسى لا يضمن لقوله صلى الله عليه وآله وسلم فان جاء صاحبها الخبر ولم
 يذكر وجوب البذل قلنا أمر عليا عليه السلام بغرامة الدينار في الخبر المشهور
 وخبركم بحول تلى من أبس من معرقة صاحبها اه وحديث على الذي أشار اليه
 أخرجه أبو داود عن بلال بن يحيى الميمسي عنه انه «التقط ديناراً فاشترى به دقيقاً
 فعرفه صاحب الدقيق فرد عليه الدينار فاخذه على ففقط منه قيراطين فاشترى
 به لحماً قال المنذري في سماع بلال بن يحيى من على نظر. وقال الحافظ اسناده حسن
 ورواه أيضاً أبو داود عن أبي سعيد الخدري ان علي بن أبي طالب وجد ديناراً
 فأتى به فاطمة فسألت عنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال هو رزق الله
 فاكل منه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأكل كل على وفاطمة فلما كان بعد ذلك
 أتته امرأة تنشد الدينار فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا علي أدا الدينار وفي
 إسناده رجل مجهول وأخرجه أبو داود أيضاً من وجه آخر عن أبي سعيد وذكره
 مطولا وفي اسناده موسى بن يعقوب الزمعي وثقه ابن معين وقال ابن عدى لا بأس به
 وقال النسائي ليس بالقوي وروى هذا الحديث الشافعي عن الدرا وردي عن
 شريك بن أبي نمر عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد وزاد انه أمره ان يعرفه
 ورواه عبد الرزاق من هذا الوجه وزاد فجعل أجل الدينار وشبهه ثلاثة أيام
 وفي اسناده الزيادة أبو بكر بن أبي سبرة وهو ضعيف جداً وقد اعل البيهقي
 هذه الروايات لا ضرابها ولمعارضتها لاحاديث اشترط السنة في التعريف قال
 ويحتمل ان يكون انما اباح له الاكل قبل التعريف للاضطرار. وعن عبد الرحمن
 ابن عثمان قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن لقطة الحاج. رواه أحمد
 ومسلم وقد سبق قوله في بلد مكة ولا تحل لقطتها إلا لمعرفة واحتج بهما من قال
 لا تملك لقطة الحرم بحال بل تعرف أبدا. الحديث الثاني قد سبق في باب صيد
 الحرم وشجره من كتاب الحج: قوله «نهى عن لقطة الحاج» هذا النهي تأوله الجمهور
 بان المراد به النهي عن التقاط ذلك للملك وأما للانشاد به فلا بأس ويدل على
 ذلك قوله في الحديث الآخر «ولا تحل لقطتها الا لمعرفة وفي لفظ آخر «ولا تحل
 ساقطتها الا لمنشد» قوله «الا لمعرفة» قد استشكل تخصيص لقطة الحاج بمثل هذا مع
 ان التعريف لا بد منه في كل لقطة من غير فرق بين لقطة الحاج وغيره واجيب
 عن هذا الاشكال بان المعنى ان لقطة الحاج لا تحل إلا لمن يريد التعريف فقط من

دون تملك فاما من أراد ان يعرفها ثم يملكها فلا. وقد ذهب الجمهور الى ان لقطة مكة لا تلتقط لامتلاك بل للتعريف خاصة. قال في الفتح وإنما اختصت بذلك عندهم لا مكان إيصالها الى أربابها لانها ان كانت للملكي فظاهر وان كانت للآفاقي فلا يخلو أفاق غالبا من وارد اليها فاذا عرفها واجدها في كل عام سهل التوصل الي معرفة صاحبها قال ابن بطال وقال أكثر المالكية وبعض الشافعية هي كغيرها من البلاد وإنما تخص مكة بالمباغة في التعريف لان الحاج يرجع الي بلده وقد لا يعود فاحتاج الملتقط لها الي المباغة في التعريف واحتج ابن المنير لمذهبه بظاهر الاستثناء لانه نفى الحل واستثنى المشد فدل على ان الحل ثابت للمشد لان الاستثناء من النفي اثبات قال ويلزم على هذا ان مكة وغيرها سواء والسياق يقتضي تخصيصها قال الحافظ والجواب ان التخصيص اذا وافق الغالب لم يكن له مفهوم والغالب ان لقطة مكة يأس ملتقطها من صاحبها وصاحبها من وجدانها لتفرق الخلق في الآفاق البعيدة فربما داخل الملتقط الطمع في تملكها من أول وهلة ولا يعرفها فنهى الشارع عن ذلك وأمر ان لا يأخذها الا من عرفها. وقال اسحق بن راهويه معنى قوله في الحديث «الامشدد» أي من سمع ناشدا يقول من رأى كذا فحينئذ يجوز لواجد اللقطة ان يرفعها ليردها على صاحبها وهو أضيق من قول الجمهور لانه قيد بحالة للمعرف دون حالة ويرد عليه قوله الا للمعرف والحديث يفسر بعضه بعضا. وقد حكى في البحر عن العترة وأبي حنيفة وأصحابه واحد قولي الشافعي انه لا فرق بين لقطة الحرم وغيره واحتج لهم بان الأدلة لم تفصل *

٧ وعن منذر بن جرير «قال كنت مع أبي جرير بالبوازيغ في السواد فراحت البقر فرأى بقرة أنكرها فقال ما هذه البقرة قالوا بقرة لحقت بالبقر فامر بها فطردت حتى توارت ثم قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا يأوى الضالة الاضال» رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه ولما لك في الموطاعن ابن شهاب قال «كانت ضوال الابل في زمن عمر بن الخطاب ابلا مؤبلة تتناج لا يمسكها أحد حتى اذا كانت غنمان أمر بمعرفتها ثم تباع فاذا جاء صاحبها أعطي ثمنها» ☆

حديث منذر أخرجه أيضا النسائي وأبو يلى والطبراني في الكبير والضياء في المختارة ويشهد له في صحيح مسلم من حديث زيد بن خالد بلفظ «لا يأوى الضالة الاضال» (١٣ - ج ٦ نيل الاوطار)

وقد تقدم قوله «عن منذر بن جرير» يعني ابن عبد الله البجلي. وقد أخرج لمندّر مسلم في الزكاة والعلم من صحيحه. قوله «بالبوازيج» بفتح الباء الموحدة وبعد الألف زاي معجمة بعدها نحية ثم جيم كذا ضبطه البكري في معجم البلدان ثم قال كذا اتفقت الروايات فيه عند أبي داود قال ولا أعلم هذا الاسم ورد إلا في هذا الحديث وصوابه عندي الموازيج بالميم وهو المحفوظ قال والموازيج من ديار هذيل وهي متصلة بنواحي المدينة. وقال ابن السمعاني بوازيج بالباء الموحدة وبعدها الألف زاي بلدة قديمة فوق بغداد خرج منها جماعة من العلماء قديما وحديثا. وقال المنذري بوازيج الأنبار فتحها جرير بن عبد الله وبها قوم من مواليه وليست بوازيج الملك التي بين تكريت واربيل. قوله «لا يأوى الضالة» الخ قد تقدم ضبطه وتفسيره والمراد بالضالة هنا ما يحمي نفسه من الأبل والبقر ويقدر على الأبعاد في طلب المرعي والماء بخلاف الغنم فالحيوان الممتنع من صفار السباع لا يجوز التقاطه سواء كان لكبر جنته كالابل والخيول والبقر أو يمنع نفسه بطيرانه كالطيور المملوكة أو بنابه كالفهود ولا يجوز لغير الإمام ونائبه أخذها ويمكن أن يقيد مطلق هذا الحديث بما تقدم في حديث زيد بن خالد لقوله فيه ما لم يعرفها ويكون وصف الذي يأوى الضالة بالضلال مقيدا بعدم التمرير وأما التقاط الأبل ونحوها فقد استفيد المنع منه من قوله صلى الله عليه وآله وسلم «مالك ولها دعها». قوله «مؤبلة» كمعظمة أي كثيرة متخذة لقنية. وفي هذا الأثر جواز التقاط الأبل للإمام وجواز بيعها وإذا جاء مالكها دفع إليه الإمام منها ٥

(كتاب الهبة والهدية)

باب افتقارها إلى القبول والقبض وأنه على ما يتعارفه الناس

١ عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «قال لو دعتني إلى كراع أو ذراع لاجبت ولو أهدى إلى ذراع أو كراع لقبلت» رواه البخاري * ٢ وعن أنس قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لو أهدى إلى كراع لقبلت ولو دعتني عليه لاجبت» رواه أحمد والترمذي وصححه *

في الباب عن أم حكيم الخزاعية عند الطبراني قالت «قلت يا رسول الله تذكره رد اللطف قال ما أقبحه لو أهدى إلى كراع لقبلت» قال في القاموس اللطف بالتحريك اليسير من الطعام: قوله «كتاب الهبة» بكسر الهاء وتخفيف الباء الموحدة قال في الفتح تطلق بالمعنى الاعم على أنواع الأبرار وهو هبة الدين بمن هو عليه والصدقة وهي هبة ما يتمحض به طلب ثواب الآخرة والهبة وهي ما يلزم به المراهون له عوضه ومن خصها بالحياة أخرج الوصية وهي تكون أيضا بالأنواع الثلاثة وتطلق الهبة بالمعنى الأخص على ما لا يقصد له بدل وعليه ينطبق قول من عرف الهبة بأنها عليك بلا عوض اه: قوله «والهدية» بفتح الهاء وكسر الدال المهملة بعدها ياء مشددة ثم تأنيث قال في القاموس الهدية كمنية ما تحف به: قوله «إلى كراع» هو مادون الكعب من الدابة. وقيل هو اسم مكان قال الحافظ ولا يثبت ويرده حديث أنس وحديث أم حكيم المذكوران وخص الكراع والذراع بالذكر ليجمع بين الحقير والخطير لأن الذراع كانت أحب إليه من غيرها والكراع لا قيمة له وفي المثل اعط العبد كراعا يطلب ذراعا هكذا في الفتح والظاهر أن مراده صلى الله عليه وآله وسلم الحض على إجابة الدعوة ولو كانت إلى شيء حقير كالكرراع والذراع وعلى قبول الهدية ولو كانت شيئا حقيرا من كراع أو ذراع وليس المراد الجمع بين حقير وخطير فإن الذراع لا يعد على الأفراد خطيرا ولم تجر عادة بالدعوة إليه ولا بأهدائه قال الكلام من باب الجمع بين حقيرين وكون أحدهما أحقر من الآخر لا يقدح في ذلك ومحبته صلى الله عليه وآله وسلم للذراع لا تستلزم أن تكون في نفسه خطيرة ولا سيما في خصوص هذا المقام ولو كان ذلك مرادا له صلى الله عليه وآله وسلم لقابل الكراع الذي هو أحقر ما يهدي ويدعي إليه بأخطر ما يهدي ويدعي إليه كالأشاة وما فوقها ولا شك أن مراده صلى الله عليه وآله وسلم الترغيب في إجابة الدعوة وقبول الهدية وإن كانت إلى أمر حقير وفي شيء يسير. وقد ترجم البخاري لهذا الحديث فقال باب القليل من الهدية وفي الحديثين المذكورين دليل على اعتبار القبول لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لقبلت وسيأتي الخلاف في ذلك *

٣ وعن خالد بن عدي «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من جاءه من أخيه معروف من غير إشراف ولا مسألة فليقبله ولا يردده فانما هو رزق ساقه الله إليه» رواه أحمد * ٤ وعن عبد الله بن بسر قال «كانت أختي ربما تبغيني بالشيء إلى

النبي صلى الله عليه وآله وسلم تطرفه إياه فيقبله مني. وفي لفظ « كانت تبعثني الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالهدية فيقبلها » رواها أحمد وهو دليل على قبول الهدية برسالة الصبي لان عبد الله بن بسر كان كذلك مدة حياة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم * ٥ وعن أم كلثوم بنت أبي سلمة قالت « لما تزوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم أم سلمة قال لها اني قد أهديت الى النجاشي حلة وأواقي من مسك ولا أري النجاشي الا قدمات ولا أري هديتي الا مردودة فان ردت نلى فهي لك قالت وكان كما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وردت عليه هديته فأعطى كل امرأة من نسائه أوقية مسك وأعطى أم سلمة بقية المسك والحلة » رواه أحمد * ٦

حديث خالد بن عدي قد تقدم في باب ما جاء في الفقير والمسكين من كتاب الزكاة وأطاعه المصنف ههنا للاستدلال به على أن الهدية تفتقر الى القبول لقوله فيه فليقبله. وحديث عبد الله بن بسر أخرجه أيضا الطبراني في الكبير قال في مجمع الزوائد ورجالهما يعني أحمد والطبراني رجال الصحيح وله حديث آخر أخرجه الطبراني في الكبير وفي اسناده الحكم بن الوليد ذكره ابن عدي في الكامل وذكر له هذا الحديث وقال لا أعرف هذا عن عبد الله بن بسر الا عن الحكم هكذا هذامعني كلامه قال في مجمع الزوائد وبقية رجاله ثقات. وحديث أم كلثوم أخرجه أيضا الطبراني وفي اسناده مسلم بن خالد الزنجي وثقه ابن معين وغيره وضعفه جماعة. وفي اسناده أيضا أم موسى بنت عقة قال في مجمع الزوائد لا أعرفها وبقية رجاله رجال الصحيح. قوله في حديث خالد فليقبله فيه الامر بقبول الهدية والهبة ونحوهما من الاخ في الدين لاختيه والنهي عن الرد لما في ذلك من جلب الوحشة وتنافر الخواطر فان التهادي من الاسباب المؤثرة للمحبة لما أخرجه البخاري في الادب المفرد والبيهقي وابن طاهر في مسند الشهاب من حديث محمد بن بكير عن ضمام بن اسماعيل عن موسى بن وردان عن أبي هريرة عنه صلى الله عليه وآله وسلم « تهادوا تحابوا » قال الحافظ واسناده حسن وقد اختلف فيه على ضمام فقيل عنه عن أبي قبيل عن عبد الله بن عمر أورده ابن طاهر ورواه في مسند الشهاب من حديث عائشة بلفظ « تهادوا تزدادوا حبا » وفي اسناده محمد بن سليمان قال ابن طاهر لا أعرفه وأورده ايضا من وجه آخر عن أم حكيم بنت وداع الخزاعية وقال اسناده غريب وليس بحجة وروى مالك في الموطا عن عطاء

الخراساني رفعه «تصافحوا بذهب الغل وتهادوا تحابوا وتذهب الشحناء» وفي الاوسط للطبراني من حديث عائشة «تهادوا تحابوا وهاجروا تورثوا اولادكم مجدا واقلوا الكرام عنراتهم» قال الحافظ وفي اسناده نظر وأخرج في الشهاب عن عائشة «تهادوا فان الهدية تذهب الضغائن» ومداره على محمد بن عبد النور عن ابي يوسف الاعشي عن هشام عن ابيه عنها والراوي له عن محمد هو أحمد بن الحسن المقرئ قال الدارقطني ليس بثقة وقال ابن طاهر لا أصل له عن هشام ورواه ابن حبان في الضعفاء من طريق بكر بن بكار عن عائذ بن شريح عن أنس بلفظ «تهادوا فان الهدية قلت أو كثرت تذهب السخيمة» وضعفه بإئذ قال ابن طاهر تفرد به عائذ وقد رواه عنه جماعة قال ورواه كوثري بن حكيم عن مكحول عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رسلا وكوثري متروك وروى الترمذي من حديث أبي هريرة «تهادوا فان الهدية تذهب وحر الصدر» وفي اسناده بومه ثمر المدني تفرد به وهو ضعيف ورواه ابن طاهر في أحاديث الشهاب من طريق عصمة بن مالك بلفظ «الهدية تذهب بالسمع والبصر» ورواه ابن حبان في الضعفاء من حديث ابن عمر بلفظ «تهادوا فان الهدية تذهب الغل» رواه محمد ابن غزغزة وقال لا يجوز الاحتجاج به وقال فيه البخاري منكر الحديث وروى أبو موسى المديني في الذيل في ترجمة زعبل بالزاي والعين المهملة والباء الموحدة رفعه «تزاوروا وتهادوا فان الزبارة تثبت الوداد والهدية تذهب السخيمة» قال الحافظ وهو مرسل وليس لزعبل صحبة : قوله «فإنما هو رزق ساقه الله اليه» فيه دليل على أن الاشياء الواصلة الى العباد على أيدي بعضهم هي من الارزاق الالهية لمن وصلت اليه وإنما جعلها الله جارية على أيدي العباد لاثابة من جعلها على يده فالحمود على جميع ما كان من هذا القبيل هو الله تعالى : قوله «تطرفه اياه» بالطاء المهملة والراء بعدها فاء . قال في القاموس الطرفة بالضم الاسم من الطريف والطارف والمطرف المال المستحدث . قال والغريب من الثمر وغيره . قوله «فيقبلها» فيه دليل على اعتبار القبول ولاجل ذلك ذكره المصنف وكذلك حديث أم كلثوم فيه دليل أيضا على اعتبار القبول لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما قبض الهدية التي بعث بها الي النجاشي بعد رجوعها دل ذلك على ان الهدية لا تملك بمجرد الاهداء بل لا بد من القبول ولو كانت تملك بمجرد ذلك لما قبضها صلى الله عليه وآله وسلم لأنها قد صارت ملكا

للتجاشي عند بعثته صلى الله عليه وآله وسلم بها فاذا مات بعد ذلك وقبل وصولها اليه صارت لورثته والى اعتبار القبول في الهبة ذهب الشافعي ومالك والناصر والهادوية والمؤيد بالله في أحد قولييه وذهب بعض الحنفية والمؤيد بالله في أحد قولييه الى أن الإيجاب كاف وقد تمسك بحديث أم كلثوم أحمد واسحق فقالا في الهدية التي مات من أهديت اليه قبل وصولها أن كان حاملها رسول المهدي رجعت اليه وأن كان حاملها رسول المهدي اليه فهي لورثته وذهب الجمهور الى أن الهدية لا تنتقل الى المهدي اليه الا بان يقبضها هو أو وكيله. وقال الحسن أيها مات فهي لورثة المهدي له اذا قبضها الرسول. قال ابن بطال وقول مالك كقول الحسن. وروى البخاري عن أبي عبيدة تفصيلا بين أن تكون الهدية قد انفصلت أم لا معبرا منه الى أن قبض الرسول يقوم مقام قبض المهدي اليه. وحديث أم كلثوم هذا أخرجه أيضا الطبراني والحاكم وحسن صاحب الفتح اسناده: قوله «ولا أرى التجاشي الا قدماء» قد سبق في صلاة الجنائز ما يدل على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعلم أصحابه بموت التجاشي على جهة الجزم وصلى هو وهم عليه وتقدم انه رفع له نعشه حتى شاهده وكل ذلك يخالف ما وقع من تظننه صلى الله عليه وآله وسلم في هذه الرواية *

٦ وعن أنس قال «أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمال من البحرين فقال انثروه في المسجد وكان أكثر مال أتى به النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذ جاءه العباس فقال يا رسول الله أعطني فأتى فاديت نفسي وعقيل قال خذ خفي في ثوبه ثم ذهب يقله فلم يستطع فقال مر بعضهم برفعه الى قال لا قال ارفعه أنت على قال لا فنثر منه ثم ذهب يقله فلم يرفعه قال مر بعضهم برفعه على قال لا قال ارفعه أنت على قال لا فنثر منه ثم احتمله على كاهله ثم انطلق فما زال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتبعه بصره حتى خفي علينا عجبنا من حرصه فما قام النبي صلى الله عليه وآله وسلم ونم منها درهم» رواه البخاري وهو دليل على جواز التفضيل في ذوي القربى وغيرهم وترك تخميس الفيه وأنه متى كان في الغنيمة ذو رحم لبعض الغانمين لم يمتنع عليه * ٧ وعن عائشة «أن أبا بكر الصديق كان نعلها جاد عشرين وسقا من ماله بالغبابة فلما حضرته الوفاة قال يا بنية اني كنت نعلتك جاد عشرين وسقا ولو كنت جدته واحترته كان لك وأنا هو اليوم مال وارث فاقتسموه على كتاب الله» رواه مالك في الموطأ *

حديث عائشة رواء مالك من طريق ابن شهاب عن عروة عن عائشة. وروى البيهقي من طريق ابن وهب عن مالك وغيره عن ابن شهاب. وعن حنظلة بن أبي سفيان عن القاسم ابن محمد نحوه: قوله «مال من البحرين» روى ابن أبي شيبة من طريق حميد بن هلال مرسل لأنه كان مائة ألف وأنه أرسل به العلاء بن الحضرمي من خراج البحرين قال وهو أول خراج حمل إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وروى البخاري في المغازي من حديث عمرو بن عوف أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صالح أهل البحرين وأمر عليهم العلاء بن الحضرمي وبث أبا عبيدة بن الجراح اليهم فقدم أبو عبيدة مال فسمعت الانصار بقدمه الحديث. فيستفاد منه تعيين الاتي بالمال لكن في كتاب الردة للواقدي أن رسول العلاء بن الحضرمي بالمال هو العلاء بن حارثة الثقفي فلعله كان رفيق أبي عبيدة. وأما حديث جابر «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له لو قد جاء مال البحرين أعطيتك» وفيه «فلم يقدم مال البحرين حتى مات النبي صلى الله عليه وآله وسلم» الحديث فهو صحيح والمراد به أنه لم يقدم في السنة التي مات فيها النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأنه كان مال خراج أو جزية فكان يقدم في كل سنة: قوله «انثروه» أي صبوه: قوله «وقاديت ثقيلًا» أي ابن أبي طالب وكان أسرم مع عمه العباس في غزوة بدر ويقال إنه أسرم معهما الحرث بن نوفل بن الحرث بن عبد المطلب وأن العباس افتداه أيضا وقد ذكر بن اسحق كيفية ذلك. قوله «خشي» بمهملة ثم مثناة مفتوحة والضمير في ثوبه يعود على العباس. قوله «بقله» بضم أوله من الاقلال وهو الرفع والحمل. قوله «مر بهم» بضم الميم وسكون الراء وفي رواية أوامر بالهمز: قوله «يرفع» بالجزم لأنه جواب الامر ويجوز الرفع أي فهو يرفعه والكاهل بين الكتفين: قوله «بقمه» بضم أوله من الاتباع. قوله «وتم منها درهم» بفتح المثناة أي هناك وفي هذا الحديث بيان كرم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعدم التفاته إلى المال قل أو كثر وإن الامام ينبغي له أن يفرق مال المصالح في مستحقها وأنه يجوز للامام أن يضع في المسجد ما يشترك فيه المسلمون من صدقة ونحوها. واستدل به ابن بطال على جواز اعطاء بعض الاضاف من الزكاة. قال الحافظ ولادلالة فيه لأن المال لم يكن من الزكاة وعلى تقدير كونه منها فالعباس ليس من أهل الزكاة (فان قيل) إنما أعطاه من سهم الفارمين كما أشار إليه الكرمانى فقد تعقب ولكن الحق أن المال المذكور كان من

الخراج أو الجزية وهما من مال المصالح انتهى . قوله « لم يعتق عليه » يريد ان العباس وعقيل قد كان غنمهما النبي صلى الله عليه وآله وسلم والمسلمون وهما رحمان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ولعل رضى الله عنه ولم يعتقا وسيأتى ما يدل على ان هذا مراد المصنف رحمه الله في كتاب العتق في باب ما جاء فيمن ملك ذارحم محرر ولا يظهر لذكر هذا الحديث في هذا الموضع وجه مناسبة فان المصنف ترجم لاقتقار الهبة الى القبول والقبض وانه على ما يتعارفه الناس فان أراد أن قبض العباس قام مقام القبول فغير ظاهر لان تقدم سؤاله يقوم مقامه على ان المال المذكور في الحديث لم يكن للنبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى يكون الدفع منه الى العباس والى غيره من باب الهبة بل هو من مال الخراج أو الجزية كما عرفت والنبي صلى الله عليه وآله وسلم إنما تولى قسمته بين مصارفه . قوله « جاد عشرين وسقاه بحميم وبمدا لالف دال مهملة مشددة أى أعطاه ما لا يجده عشرين وسقا والمراد انه يحصل من عمرته ذلك والجدر صرام النخل وهذا الأثر يدل على ان الهبة إنما ملك بالقبض لقوله « لو كنت جدته واحترته كان لك » وذلك لان قبض النمرة يكون بالجداد وقبض الارض بالحرق . وقد نقل ابن بطال اتفاق العلماء ان القبض فى الهبة هو غاية القبول قال الحافظ . وغفل عن مذهب الشافعى فان الشافعية يشترطون القبول فى الهبة دون الهدية *

باب ما جاء في قبول هدايا الكفار والاهداء لهم

١ عن علي رضى الله عنه قال « اهدي كسرى لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسام فقبل منه وأهدى له قيصر فقبل واهدت له الملوك فقبل منها » رواه أحمد والترمذى * ٢ وفي حديث عن بلال التؤذنى قال « انطلقت حتى أتته يعني النبي صلى الله عليه وآله وسلم واذا أربع ركائب مناخات عليهن أحماهن فاستأذنت فقال لى أبشر فقد جاءك الله بقضائك قال ألم تر الركائب المناخات الأربع فقلت بلى فقال ان لك رقابهن وما عليهن فان عليهن كسوة وطعاما اهداهن الى عظيم فدك فاقبضهن واقض دينك ففعلت » مختصر لابي داود .

حديث على اخرج به أيضا البزار وأورده في التلخيص ولم يتكلم عليه ولم


يذكره صاحب مجمع الزوائد في باب هدايا الكفار وقد حسنه الترمذى وفي اسناده نويرة بن أبي فاختة وهو ضعيف. وحديث بلال سكت عنه أبو داود والمنذرى. ورجال اسناده ثقات وهو حديث طويل أورده أبو داود في باب الامام يقبل هدايا المشركين من كتاب الحراج وفيه «ان بلالا كان يتولى نفقة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان اذا أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم انسان مسلما عاريا يأمر بلالا أن يستقرض له البرد حتى لزمته ديون ففضاها عنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بال أربع الركائب وما عليها» (وفي الباب) عن عبد الرحمن بن عاقمة الثقفي عند النسائي قال لما قدم وفد ثقيف قدموا معهم بهدية فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أهديت أم صدقة فان كانت هدية فأعنا يتتبع بها وجه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقضاء الحاجة وان كانت صدقة فأعنا يتتبع بها وجه الله قالوا الا بل هدية فقبلها منهم . وعن أنس عند الشيخين «ان أكيذر دومة أهدى لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جبة سندس . ولابي داود ان ملك الروم «أهدى الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم مستنقة سندس لبسها» الحديث . والمستنقة بضم الفوقانية وفتحها الفروة الطويلة الكمين وجمعها مساتق . وعن أنس أيضا عند أبي داود ان ملك ذي يزن أهدى الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حلة أخذها بثلاثة وثلاثين بعيرا فقبلها . وعن علي أيضا عند الشيخين ان أكيذر دومة الجندل أهدى الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثوب حرير فأعطاه عليه فقال شقة فخرا بين الفواطم . وعن أبي حميد الساعدي عند البخاري قال غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تبوك وأهدى ابن العلماء للنبي صلى الله عليه وآله وسلم بردا وكتب له ببحرهم وجاء الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رسول صاحب بيلة بكتاب وأهدى اليه بقلعة بيضاء . الحديث . وفي مسلم أهدى فروة الجذامي الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقلعة بيضاء وركبها يوم حنين . وعن بريدة عند ابراهيم الحاربي وابن خزيمة وابن أبي عاصم ان أمير القبط أهدى الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جاريتين وبقلة فكان يركب البقلة بالمدينة وأخذ إحدى الجاريتين لنفسه فولدت له ابراهيم ووهب الاخرى لحسان وفي كتاب الهدايا لابراهيم الحاربي أهدى يوحنا ابن روبة الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقلعة بيضاء . وعن أنس أيضا

عند البخاري وغيره ان يهودية أنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بشاة مسمومة فأكل منها الحديث . والأحاديث المذكورة في الباب تدل على جواز قبول الهدية من الكافر وبما وضها حديث عياض بن حمار الآتي وسياتي الجمع بينها وبينه *

٣ وعن أسماء بنت أبي بكر « قالت أتتني أمي رغبة في عهد قريش وهي مشركة فسألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم أصلها قال نعم » متفق عليه زاد البخاري . قال ابن عيينة « فأنزل الله فيها لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوك في الدين » ومعني رغبة أي طامعة تسألني شيئاً * { وعن عامر بن عبد الله بن الزبير « قال قدمت قتيبة ابنة عبد العزي بن سعد على ابنتها أسماء بهدايا ضباب واقط وسمن وهي مشركة فابت أسماء ان تقبل هديتها وتدخلها بيتها فسألت عائشة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأنزل الله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوك في الدين الى آخر الآية فأمرها ان تقبل هديتها وأن تدخلها بيتها » رواه احمد *

حديث عامر بن عبد الله بن الزبير ذكره المصنف هكذا مرسلًا ولم يقل عن أبيه وقد أخرجه ابن سعد وأبو داود والطحاوي والحاكم من حديث عبد الله بن الزبير وأخرجه أيضا الطبراني كاحمد وفي اسنادها مصعب بن ثابت ضعفه أحمد وغيره ووثقه ابن حبان : قوله « أتتني أمي » في رواية للبخاري في الادب مع ابنها وذكر الزبير ان أم ابنها المذكور الحرث بن مدرك بن عبيد بن عمر بن محروم : قوله « رغبة » اختلف في تفسيره فقل ما ذكره المصنف من أنها رغبة في شيء تأخذه من بنتها وهي علي شركها وقيل رغبة في الاسلام وتعقب بان الرغبة لو كانت في الاسلام لم يحتاج الى الاستئذان . وقيل معناه رغبة عن ديني وقيل رغبة في القرب مني ومجاورتى ووقع في رواية لابي داود رغبة بالميم أي كرامة للاسلام ولم تقدم مهاجرة . قوله « قال نعم » فيه دليل على جواز هدية للقريب الكافر والآية المذكورة تدل على جواز الهدية للكافر مطلقا من القريب وغيره ولا منافاة ما بين ذلك وما بين قوله تعالى (لا تجددوا ما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله) الآية فانها عاممة في حق من قاتل ومن لم يقاتل والآية المذكورة خاصة بمن لم يقاتل وأيضا البر والصلة والاحسان لا تستلزم التحاب

والتواد المنهى عنه ومن الأدلة القاضية بالجواز قوله تعالى (وان جاهدك على ان
تشركني ما ليس لك به علم فلا تطهما وصاحبهما في الدنيا معروفا) ومنه أيضا حديث
ابن عمر عند البخاري وغيره أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كسا عمر حلة
فأرسل بها إلى أخيه من أهل مكة قبل أن يسلم : قوله « قال ابن عيينة » الخ لا ينافي
هذا ما رواه ابن أبي حاتم عن السدي أنها نزلت في ناس من المشركين كانوا الين
جانبا للمسلمين وأحسن أخلاقا من سائر الكفار لان السبب خاص واللفظ عام
فيتناول كل من كان في معني والده اسماء كذا قال الحافظ ولا يخفى ما فيه لان محل
الخلافا تبيين سبب النزول وعموم اللفظ لا يرفع وقيل إن هذه الآية منسوخة
بالامر بقتل المشركين حيث وجدوا : قوله « قتيلة » بضم الفاف وفتح الفوقية وسكون
التحتية مصغرا ووقع عند الزبيري بن بكار أن اسمها قتيلة بفتح القاف وسكون التحتية
وضبطه ابن ما كولا بسكون الفوقية : قوله « ضباب واقط » في رواية غير احمد
زيب وسمن وقرظ . ووقع في نسخة من هذا الكتاب قرظ مكان اقط . قوله
« فأمرها أن تقبل هديتها » الخ فيه دليل على جواز قبول هدية المشرك كما دلت على
ذلك الأحاديث السابقة وعلى جواز إنزاله منازل المسلمين *

٥ وعن عياض بن حمار « أنه أهدي للنبي صلى الله عليه وآله وسلم هدية
أو ناقة فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أسلمت قال لا قال اني نهيت عن زبد
المشركين » رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه  *

الحديث صحيحه أيضا ابن خزيمة. وفي الباب عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك
عند موسى بن عقبة في المغازي أن عامر بن مالك الذي يدعى ملاعب الاسنة قدم على
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو مشرك فاهدي له فقال اني لا أقبل هدية
مشرك. الحديث قال في الفتح رجاله ثقات الا أنه مرسل وقد وصله بعضهم ولا يصح.
قوله « زبد المشركين » بفتح الزاي وسكون الموحد بعد دال. قال في الفتح
هو الرغد انتهى يقال زبده يزبد بالكسر وأما يزبد بالضم فهو اطعام الزبد قال
الخطابي يشبه ان يكون هذا الحديث منسوخا لانه صلى الله عليه وآله وسلم قد قبل
هدية غير واحد من المشركين وقيل إنما ردها ليغيظه فيحمله ذلك على الاسلام
وقيل ردها لان للهدية موصفا من القلب ولا يجوز أن يعيل اليه بقلبه فردها قطعا
لسبب الميل وليس ذلك منافضا لقبول هدية النجاشي واكيدر دومة والمقوقس

لأنهم أهل كتاب كذا في النهاية وجمع الطبري بين الأحاديث فقال الامتناع فيما أهدي له خاصة وانقبول فيما أهدي للمسلمين وفيه نظر لأن من جملة أدلة الجواز السابقة ما وقعت الهدية فيه له صلى الله عليه وآله وسلم خاصة وجمع غيره بأن الامتناع في حق من يريد بهديته التودد والمواالة والقبول في حق من يرجى بذلك تأنيسه وتأليفه على الاسلام قال الحافظ وهذا أقوى من الذي قبله وقيل يتمتع ذلك لغيره من الأمراء ويجوز له خاصة. وقال بعضهم أن أحاديث الجواز منسوخة بحديث الباب عكس ما تقدم عن الخطابي ولا يخفى أن النسخ لا يثبت بمجرد الاحتمال وكذا الاختصاص وقد أورد البخاري في صحيحه حديثاً استنبط منه جواز قبول هدية الوثني ذكره في باب قبول الهدية من المشركين من كتاب الهبة والهدية. قال الحافظ في الفتح وفيه فساد قول من حمل رد الهدية على الوثني دون الكتابي وذلك لأن الواهب المذكور في ذلك الحديث وثني *

* باب الثواب على الهدية والهبة *

١ عن عائشة قالت « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقبل الهدية ويشب عليها » رواه احمد والبخاري وأبو داود والترمذي : ٢ وعن ابن عباس أن أعرابياً وهب النبي صلى الله عليه وآله وسلم هبة فأنابه عليها قال رضيت قل لا فزاده قال أرضيت قل لا فزاده قل أرضيت قل نعم فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لقد هممت ألا أنهب هبة إلا من قرشي أو أنصاري أو ثقفى ، رواه احمد : *
حديث ابن عباس أخرجه أيضاً ابن حبان في صحيحه. وقل في مجمع الزوائد رجال احمد رجال الصحيح وأخرجه أبو داود والنسائي من حديث أبي هريرة بنحوه وطوله الترمذي ورواه من وجه آخر وبين أن الثواب كان ست بكرات وكذا رواه الحاكم وصححه على شرط مسلم : قوله « ويشب عليها » أي يعطى المهدى دلها والمراد بالثواب المجازات واقفه ما يساوي قيمة الهدية وافظ ابن أبي شيبة ويشب ما هو خير منها وقد أعل حديث عائشة المذكور بالارسال قال البخاري لم يذكر وكيع ومخاض عن هشام عن أبيه عن عائشة وفيه إشارة إلى أن عيسى بن يونس تفرد بوصله عن هشام وقال

الترمذي والبخاري لا يعرفه الا من حديث عيسى بن يونس وقال ابو داود وتفرد بوصله عيسى بن يونس وهو عند الناس مرسل انتهى . وقد استدل بعض المالكية بهذا الحديث على وجوب المكافاة على الهدية اذا اطلق المهدى وكان ممن مثله بطلب الثواب كالفقير للفني بخلاف ما يذهب اليه الاعلى الادنى . ووجه الدلالة منه مواظبته صلى الله عليه وآله وسلم ومن حيث المعنى ان الذى أهدى قصد أن يعطى أكثر مما أهدى فلا أقل ان يعوض بنظيره ربه وبه قال الشافعى في القديم والهادوية وبجواب بان مجرد الفعل لا يدل على الوجوب ولو وقعت المواهبة كما تقرر فى الأصول وذهبت الحنفية والشافعية فى الجديد ان الهبة لثواب باطلة لا تتعقد لانها بيع مجهول ولان موضع الهبة التبرع بقوله «الا من قرشى» الخ لفظ أبي داود «وايم الله لا أقبل هدية بعد يومي هذا من أحد الا أن يكون مهاجريا أو قرشيا أو أنصاريا أو روميا أو ثفانيا» وسبب همه صلى الله عليه وآله وسلم بذلك ما رواه الترمذي من حديث أبي هريرة قال «أهدى رجل من فزارة الى النبى صلى الله عليه وآله وسلم ناقة من ابله فموضه منها بعض المروض فتسخطه فسمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول على المنبر ان رجلا من العرب يهدى أحدهم الهدية فاعوضه عنها بقدر ما عنده فيظل بسخط على» الحديث وقد كان بعض اهل العلم والفضل يتمتع هو وأصحابه من قبول الهدية من أحد اصلا لا من صدق ولا من قريب ولا غيرها وذلك لفساد النيات فى هذا الزمان حكى ذلك ابن رسلان *

باب التعديل بين الاولاد فى العطية والنهي

أن يرجع أحد فى عطيته الا الوالد

- ١- عن النعمان بن بشير قال «قال النبى صلى الله عليه وآله وسلم اعدلوا بين أبنائكم اعدلوا بين أبنائكم اعدلوا بين أبنائكم» رواه أحمد وأبو داود والنسائي *
- ٢- وعن جابر قال «قالت امرأة بشيرا نحل ابني غلاما وأشهدلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان ابنة فلان سأنتفى ان انحل ابنها غلامي فقال له اخوة قال نعم قال فكلمهم أعطت مثل ما أعطيته قال

لا قال فليس يصلح هذا وانى لا أشهد الا على حق » رواه أحمد ومسلم وأبو داود ورواه أحمد من حديث النعمان بن بشير وقال فيه « لا تشهدنى على جور ان لبنيك عليك من الحق ان تعدل بينهم » ٣٠ وعن النعمان بن بشير « أن أباه أتى به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال اني نحت ابني هذا غلاما كان لى فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أكل ولدك نحلته مثل هذا فقال لا فقال فارجه » متفق عليه ولفظ مسلم قال « تصدق على أبى ببعض ماله فقالت أمي عمرة بنت ربيعة لأرضي حتى تشهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فانطلق أبى اليه يشهده علي صدقي فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أفعلت هذا بولدك كلهم قال لا فقال اتقوا الله واعدلوا في أولادكم فرجع أبى في تلك الصدقة » وللبخاري مثله لكن ذكره بلفظ العطية لا بلفظ الصدقة ❦

حديث النعمان بن بشير الاول سكت عنه أبو داود والمذنبى ورجال اسناده ثقات الا المفضل بن المهلب بن أبي صفرة وهو صدوق ❦ (وفي الباب) عن ابن عباس عند الطبراني والبيهقى وسعيد بن منصور بلفظ « سووا بين أولادكم في العطية ولو كنت مفضلا أحداً لفضلت النساء » وفي اسناده سعيد بن يوسف وهو ضعيف وذكر ابن عدى في الكامل انه لم ير له أنكر من هذا وقد حسن الحافظ في الفتح اسناده : قوله « اعدلوا بين أولادكم » فمسك به من أوجب التسوية بين الأولاد في العطية وبه صرح البخاري وهو قول طاوس والثوري وأحمد واسحق وبعض المالكية قل في الفتح والمشهور عن هؤلاء انها باطلة وعن أحمد تصح ويجب أن يرجع عنه يجوز التفاضل ان كان له سبب كأن يحتاج الولد لماتته أو دينه أو نحو ذلك دون الباقي . وقال أبو يوسف تحب التسوية ان قصد بالتفضيل الاضرار وذهب الجمهور الى أن التسوية مستحبة فان فضل بمضا صح وكره وحملوا الامر على التدب وكذلك حملوا النهي الثابت في رواية لمسلم بلفظ « أيسرك أن يكونوا لك في البر سواء قال بلى قال فلا اذن » على التنزيه وأجابوا عن حديث النعمان باجوبة عشرة ذكرها في فتح الباري وسنورها ههنا مختصرة مع زيادات مفيدة فقال أحدها ان الموهوب للنعمان كان جميع مال والده حكاه ابن عبد البر وتمتبه بان كبراً من طرق الحديث مصرحة بالهضبة كما في حديث الباب ان الموهوب كان غلاما وكفى لفظ مسلم المذكور قال

« تصدق على أبي يعض ماله » الجواب الثاني ان العطية المذكورة لم تتجزأ وإنما جاء
بشير يستشير النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك فاشار عليه بأن لا يفعل فترك
حكاه الطبري ويحاجب عنه بأن أمره صلى الله عليه وآله وسلم له بالارتجاع يشعر بالتنجيز
وكذلك قول عمره لا أرضى حتى تشهد الح. الجواب الثالث ان النعمان كان كبيرا ولم
يمكن قبض الموهوب فجز لا يبيح الرجوع ذكره الطحاوي. قال الحافظ وهو خلاف
ما في أكثر طرق الحديث خصوصا قوله ارجعه فانه يدل على تقدم وقوع القبض
والذي تظاهرت عليه الروايات انه كان صغيرا وكان أبوه قابضه لصغره فأمره برد
العطية المذكورة بعدما كانت في حكم المقبوض. الرابع ان قوله ارجعه دليل الصحة ولو لم
تصح الهبة لم يصح الرجوع وإنما أمره بالرجوع لان للوالد أن يرجع فيما وهب لولده
وان كان الا فضل خلاف ذلك لكن استحباب التسوية يرجع على ذلك فلذلك أمره به
قال في الفتح وفي الاحتجاج بذلك نظر والذي يظهر ان معنى قوله ارجعه أي
لا تمس الهبة المذكورة ولا يلزم من ذلك تقدم صحة الهبة. الخامس ان قوله
أشهد على هذا غيري اذن بالاشهاد على ذلك وإنما امتنع من ذلك لكونه الامام
وكانه قال لا أشهد لان الامام ليس من شأنه أن يشهد وإنما من شأنه أن يحكم حكاه
الطحاوي وارتضاء ابن القصار وتعقب بانه لا يلزم من كون الامام ليس من شأنه
أن يشهد أن يمتنع من تحمل الشهادة ولا من أدائها اذا تمتعت عليه والاذن المذكور
مراد به التوييح لما تدل عليه بقية الفاظ الحديث. قال الحافظ وبذلك صرح الجمهور
في هذا الموضع وقال ابن حبان قوله أشهد صيغة أمر والمراد به نفى الجواز وهي
كقوله لعائشة « اشترطي لهم الولاء » اه ويؤيد هذا تسميته صلى الله عليه وآله وسلم
لذلك جورا كما في الرواية المذكورة في الباب. السادس التمسك بقوله ألا سويت
بينهم على ان المراد بالامر الاستحباب والنهي التنزيه قال الحافظ وهذا جيد
لولا ورود تلك الالفاظ الزائدة على هذه اللفظة ولا سيما رواية سويت بينهم. السابع
قالوا المحفوظ في حديث النعمان « قاربوا بين اولادكم » لاسووا وتعقب بانكم لا توجبون
المقاربة كما لا توجبون التسوية. الثامن في التشبيه الواقع بينهم في التسوية بينهم
بالتسوية منهم في البر قرينة تدل على ان الامر للتدب ورد بان اطلاق الجور على
عدم التسوية والنهي عن التفضيل يدلان على الوجوب فلا تصلح تلك القرينة لصرفهما

وان صلحت اصرف الأمر . التاسع ما تقدم عن أبي بكر من نحلته لعائشة . وقوله لها فلو كنت احترثته كما تقدم في أول كتاب الهبة وكذلك مارواه الطحاوي عن عمر أنه نحل ابنه عاصم . سائر ولده ولو كان التفضيل غير جائز لما وقع من الخليفتين . قال في الفتح وقد أجاب عروة عن قصة عائشة بان اخوتها كانوا راضين وبجواب . مثل ذلك عن قصة عاصم اه على انه لاحجة في فعلهما لاسيما اذا عارض المرفوع . العاشر ان الاجماع انعقد على جواز عطية الرجل ماله لغير ولده فاذا جاز له ان يخرج جميع ولده من ماله لتمليك الغير جاز له ان يخرج بعض أولاده بالتمليك لبعضهم ذكره ابن عبد البر . قال الحافظ . ولا يخفى ضعفه لانه قياس مع وجود النص اه فالحق ان التسوية واجبة وان التفضيل محرم واختلف الموجبون في كيفية التسوية فقال محمد بن الحسن وأحمد واسحق وبعض الشافعية والمالكية العدل ان يعطي الذكور حظين كالميراث واحتجوا بان ذلك حظه من المال لو مات عنه الواهب وقال غيرهم لافرق بين الذكر والانثى وظاهر الامر بالتسوية معهم ويؤيده حديث ابن عباس المتقدم . قوله « وعن النعمان بن بشير أن أباه » الخ قد روى هذا الحديث عن النعمان عدد كثير من التابعين منهم عروة بن الزبير عند مسلم والنسائي وأبي داود وابو الضحى عند النسائي وابن حبان وأحمد والطحاوي والمفضل بن المهلب عند أحمد وأبي داود والنسائي وعبد الله بن عتبة بن مسعود عند أحمد وعون بن عبد الله عند أبي عوانة والشعبي عند الشيخين وأبي داود وأحمد والنسائي وابن ماجه وابن حبان وغيرهم وقد رواه النسائي من مسند بشير والدة النعمان فشد بذلك : قوله « نحلته ابني هذا » بفتح النون والحاء المهملة أى اعطيت والنحلة بكسر النون وسكون المهملة العطية بغير عوض . قوله « غلاما » في رواية لابن حبان والطبراني عن الشعبي أن النعمان خطب بالكوفة فقال ان والدي بشير بن سعد أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان عمرة بنت ربيعة نفسى بغلام واني سميت النعمان وانها أبت أن تربيته حتى جعلت له حديقة من أفضل مال هولى وانها قالت أشهد على ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفيه قوله لا أشهد على جوهر جمع ابن حبان بين الروايتين بالمثل على واقعتين احدهما عند ولادة النعمان وكانت العطية حديقة والاخرى بعد أن كبر النعمان وكانت العطية عبدا قال في الفتح وهو جمع لا بأس به الا أنه يعكر

عليه انه يبعد أن ينسى بشير بن سعد مع جلالاته الحكم في المسئلة حتى يعود الي النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيستشهد به على العطية الثانية بعد ان قال له في الاولي لا أشهد على جور وجوز ابن حبان ان يكون بشير ظن نسخ الحكم وقال غيره بمحتمل ان يكون حمل الامر الاول على كراهة التنزيه أو ظن انه لا يلزم من الامتناع في الحديقة الامتناع في العبدلان فمن الحديقة في الاغلب أكثر من ثمن العبد قال الحافظ ثم ظهر وجه آخر من الجمع يسلم من هذا الخدش ولا يحتاج الى جوابه وهو أن عمرة المامتنعت من تربته الا أن يهب له شيئا يخصه به وهبه الحديقة المذكورة تطيبا لحاظرها ثم بدله فارتجمها لانه لم يقبضها منه غيره فعاودته عمرة في ذلك فطلما سنة أو سنتين ثم طابت نفسه أن يهب له بدل الحديقة غلاما ورضيت عمرة بذلك الا أنها خشيت ان يرتجمه أيضا فقالت له أشهد على ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تريد بذلك تثبيت العطية وان تأمن رجوعه فيها ويكون مجيئه للاشهاد الي النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرة واحدة وهي الاخيرة وغاية ما فيه ان بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ غيره أو كان النعمان يقص بعض القصة تارة وبعضها أخرى فسمع كل ما رواه فاقصر عليه اه ولا يخفي ما في هذا الجمع من التكلف وقد وقع في رواية عند ابن حبان عن النعمان قال سألت أمي أبي بعض الموهبة لي من ماله زاد مسلم والنسائي من هذا الوجه فالتوى بها سنة أي مطلقا وفي رواية لابن حبان أيضا بدحولين ويجمع بينهما بان المدة كانت سنة وشيئا خبير الكسر نارة وألغاه أخرى. وفي رواية له قال فأخذ بيدي وأنا غلام ولمسلم انطلق بي أبي يحملني الي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويجمع بينهما بأنه أخذ بيده فشي معه بعض الطريق وحمله في بعضها لصغر سنه: قوله «فقال ارجعه» لفظ مسلم أردده وله أيضا والنسائي فرجع فرد عطيته. ولمسلم أيضا فرد تلك الصدقة زاد في رواية لابن حبان لا تشهدني على جور ومثله لمسلم وقد تقدم لابن حبان أيضا والطبراني مثل ذلك وذكر هذا اللفظ البخاري تعليقا في الشهادات. وفي رواية لابن حبان من طريق أخرى لا تشهدني اذن فاني لا أشهد على جور. وله في طريق أخرى أيضا فاني لا أشهد على جور أشهد على هذا غيري وله والنسائي من طريق أخرى فأشهد على هذا غيري ولعبد الرزاق عن طاوس مرسلا لا أشهد الا علي الحق لا أشهد بهذه. وللنسائي فكره

(م ١٥ — ج ٦ نيل الاوطار)

أن يشهد له . وفي رواية لمسلم اعدلوا بين أولادكم في النحل كما تحبون أن يعدلوا بينكم في البر . ولا أحمد أيسرك أن يكونوا اليك في البر سواء قال بلى قال فلا اذن . ولابي داود ان لهم عليك من الحق أن تعدل بينهم كما لك عليهم من الحق أن يبروك . وللنسائي ألا سويت بينهم . وله ولابن حبان سو بينهم . قال الحافظ واختلاف الالفاظ في هذه القصة الواحدة يرجع الى معني واحد . قوله « أفعلت هذا بولدك كلهم » قال مسلم أما معمر ويونس فقالا أكل بنيك . وأما الليث وابن عبينة فقالا أكل ولدك قال الحافظ ولا منافاة بينهما لان لفظ الولد يشمل الذكور والاناث وأما لفظ البنين فان كانوا ذكورا فظاهر وان كانوا اناثا وذكرورا فعلى سبيل التغليب *

٤ وعن ابن عباس « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال المائد في هبته كالمائد يعود في قيئه » متفق عليه وزاد أحمد والبخاري « ليس لنا مثل السوء » ولا أحمد في رواية قال قتادة ولا أعلم القى الا حراما . وعن طاوس ان ابن عمر وابن عباس رفعاه الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « لا يحل للرجل أن يعطى العطية فيرجع فيها الا الوالد فيما يعطى ولده ومثل الرجل يعطى العطية ثم يرجع فيها كمثل الكلب أكل حتى اذا شبع قاه ثم رجع في قيئه » رواه الخمسة وصححه الترمذي *

حديث طاوس أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم وصححاه : قوله « المائد في هبته » الخ استدل بالحديث على تحريم الرجوع في الهبة لان القى حرام فالمشبه به مثله ووقع في رواية أخرى للبخاري وغيره كالكلب يرجع في قيئه وهي تدل على عدم التحريم لان الكلب غير متعبد بالقى . ليس حراما عليه وهكذا قوله في حديث طاوس المذكور كمثل الكلب الخ وتعقب بان ذلك للمبالغة في الزجر كقوله صلى الله عليه وآله وسلم فيمن لعب بالنردشير « فكأنما غمس يده في لحم خنزير » وأيضاً الرواية الدالة على التحريم غير منافية للرواية الدالة على الكراهة على تسليم دلالتها على الكراهة فقط لان الدال على التحريم قد دل على الكراهة وزيادة وقد قدمنا في باب نهى المتصدق ان يشتري ما تصدق به من كتاب الزكاة عن القرطبي ان التحريم هو الظاهر من سياق الحديث وقدّمنا أيضاً أن الاكثر حملوه على التفسير خاصة لكون القى مما يستقذر

وأيذا القول، بالتحريم قوله ليس لنا مثل السوء وكذلك قوله لا يحل الرجل. قال في الفتح
والي القول بتحريم الرجوع في الهبة بعد أن تقبض ذهب جمهور العلماء إلا هبة الوالد ولده
وستأتي نود هبت الحنفية والهادوية الى حل الرجوع في الهبة دون الصدقة الا اذا
حصل مانع من الرجوع كالهبة لذى رحم ونحو ذلك مما هو مذكور في كتب الفقه من
الموانع. قال الطحاوي ان قوله لا يحل لا يستلزم التحريم قال وهو كقوله لا تحل الصدقة
لنفي وانما معناه لا يحل له من حيث يحل لغيره من ذوى الحاجة وأراد بذلك التغليظ في
الكراهة قال الطبري يخص من عموم هذا الحديث من وهب بشرط الثواب ومن كان
والدا والموهوب له ولده والهبة لم تقبض والتي ردها الميراث الى الواهب اثبت الاخبار
باستثناء كل ذلك وأما ما عدا ذلك كافني. يشيب الفقير ونحو من يصل رحمه فلا رجوع
قال وما لا رجوع فيه مطلقا الصدقة برادها ثواب الآخرة قال في الفتح اتفقوا على
أنه لا يجوز الرجوع في الصدقة بعد القبض اه وقد أخرج مالك عن عمر أنه قال من
وهب هبة يرجو ثوابها نهى رد على صاحبها ما لم يشب منها. ورواه البيهقي عن ابن عمر
مرفوعا وصححه الحاكم قال الحافظ والحفوظ من رواية ابن عمر عن عمر ورواه عبد الله
ابن موسى مرفوعا قبل وهو وهم. قال الحافظ صححه الحاكم وابن حزم ورواه ابن حزم
أيضا عن أبي هريرة مرفوعا بلفظ الواهب أحق بهبته ما لم يشب منها. وأخرجه أيضا ابن
ماجه والدارقطني ورواه الحاكم بن حديث الحسن عن سمرة مرفوعا بلفظ «اذا كانت
الهبة لذى رحم محرم لم يرجع». ورواه الدارقطني من حديث ابن عباس قال الحافظ
وشده ضعيف. قال ابن الجوزي أحاديث ابن عمر وأبي هريرة وسمرة ضعيفة وليس منها
ما يصح. وأخرج الطبراني في الكبير عن ابن عباس مرفوعا من وهب هبة فهو أحق بها
حتى يثاب عليها فان رجع في هبته فهو كالذي بقي ويأكل منه فان صحت هذه الأحاديث
كانت مخصصة لعموم حديث الباب فيجوز الرجوع في الهبة قبل الاثابة عليها
ومفهوم حديث سمرة يدل على جواز الرجوع في الهبة لغير ذى الرحم قوله «الا الوالد فيما
يعطي ولده» استدلل به على أن الاب أن يرجع فيما وهب لابنه واليه ذهب الجمهور وقال
أحمد لا يحل الواهب أن يرجع في هبته مطلقا وحكاة في البحر عن أبي حنيفة والناصر
والمؤيد بالله تحريجا له. وحكى في الفتح عن الكوفيين أنه لا يجوز للاب الرجوع اذا كان
الابن الموهوب له صغيرا أو كبيرا وقبضها وهذا التفصيل لا دليل عليه واحتج المانعون

مطلقا بحديث ابن عباس المذكور في الباب ويرد عليهم الحديث المذكور بعمده المقترن
بمخصه. ويؤيد ما ذهب اليه الجمهور الأحاديث الآتية في الباب الذي بعد هذا
المصرحة بان الولد وما ملك لآبيه فليس رجوعه في الحقيقة رجوعا وعلى تقدير كونه
رجوعا فربما اقتضته مصاحبة التأديب ونحو ذلك. واختلف في الأم هل حكمها حكم
الأب في الرجوع أم لا فذهب أكثر الفقهاء إلى الأول كما قال صاحب الفتح واحتجوا بان
لفظ الوالد يشملها وحكي في البحر عن الأحكام والتأيد بالله وأبي طالب والامام يحيى
أنه لا يجوز لها الرجوع إذ رجوع الأب يخالف لقياس فلا يقاس عليه والمالكية فرقوا
بين الأب والام فقالوا للام أن ترجع إذا كان الأب حيا دون ما إذا مات وقيدوا رجوع
الأب بما إذا كان الابن الموهوب له لم يستحدث ديناً أو ينكح وبذلك قال اسحق والحق
أنه يجوز للأب الرجوع في بنته لولده مطلقا وكذلك الام أنصح أن لفظ الوالد يشملها
لغة أوثرعاً لأنه خاص وحديث المنع من الرجوع عام فيبقى العام على الخاص. قال في
المصباح الوالد الأب وجمعه بالواو والنون والوالدة الام وجمعها بالاف والتاء والوالدان
الأب والام لتغليبهما وحديث سمرة المتقدم بلفظ «إذا كانت الهبة لذي رحم محرم
لم يرجع» مخصص بحديث الباب لأن الرحم علي فرض شموله الابن أعم من هذا
الحديث مطلقا وقد قيل أن الرحم غلب على غير الولد فهو حقيقة عرفية لغوية
فيما عداه فإن صح ذلك فلا تعارض *

باب ما جاء في أخذ الوالد من مال ولده

١ عن عائشة قالت «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن أطيب
ما أكلتم من كسبكم وإن أولادكم من كسبكم» رواه الخمسة وفي لفظ «ولد الرجل
من أطيب كسبه فكلوا من أموالهم هنيئاً» رواه أحمد * ٢ وعن جابر «أن رجلاً
قال يا رسول الله إن لي مالا وولداً وإن أبي يريد أن يحتاج مالي فقال أنت ومالك
لايك» رواه ابن ماجه * ٣ وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده «أن أعرابياً
أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال إن أبي يريد أن يحتاج مالي فقال أنت ومالك
لوالدك إن أطيب ما أكلتم من كسبكم وإن أولادكم من كسبكم فكلوه هنيئاً» رواه

أحمد وأبو داود وقال فيه « ان رجلا أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان لي مالا وولدا وان والدي » الحديث *

حديث عائشة أخرجه أيضا ابن حبان في صحيحه والحاكم ولفظ أحمد أخرجه أيضا الحاكم وصححه أبو حاتم وأبو زرعة وأعله ابن القطان بأنه عن عمارة عن عمته وثارة عن أمه وكتماها لا يعرفان. وزعم الحاكم في موضع من مستدركه بعد أن أخرجه من طريق حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة بلفظ « أموالهم لكم اذا احتجتم اليها » أن الشيخين أخرجاه باللفظ الاول الذي فيه الامر بالأكل من أموال الأولاد وروى في ذلك فانهما لم يخرجاه. وقال أبو داود زيادة « اذا احتجتم اليها منكرة » ونقل عن ابن المبارك عن سفيان قال حدثني به حماد وروى فيه. وحديث جابر قال ابن القطان اسناده صحيح. وقال المنذرى رجاله ثقات. وقال الدارقطني تفرد به عيسى بن يونس بن أبي اسحق وطريق أخرى عند الطبراني في الصغير والبيهقي في الدلائل فيها قصة مطولة. وحديث عمرو بن شعيب أخرجه أيضا ابن خزيمة وابن الجارود (وفي الباب) عن حمزة عند البزار وعن عمر عند البزار أيضا. وعن ابن مسعود عند الطبراني. وعن ابن عمر عند أبي يعلى وبمجموع هذه الطرق ينتهض الاحتجاج فيدل على ان الرجل مشارك لولده في ماله فيجوز له الاكل منه سواء أذن الولد أو لم يأذن ويجوز له أيضا أن يتصرف به كما يتصرف بماله ما لم يكن ذلك على وجه السرف والفساد وقد حكى في البحر الاجماع علي انه يجب على الولد المومر مؤنة الأبوين المعسرين: قوله « يريد أن يحتاج » بالجيم بعدها فوقية وبعد الالف حاء مهملة وهو الاستئصال كالأجاجة ومنه الجأحة لشدة الحاجة للمال كذا في القاموس: قوله « انت ومالك لا ييك » قال ابن رسلان اللام للإباحة لا لتمليك فان مال الولد له وزكاته عليه وهو موروث عنه *

باب العمري والرقبي

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « العمري ميراث لاهلها أو قال جائزة » متفق عليه * وعن يزيد بن ثابت قال « قال رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم من عمر عمرى فهي لمعمره بحياه ومماته لا ترقبوا من أرقب شيئا فهو سبيل الميراث » رواه أحمد وأبو داود والنسائي . وفي لفظ « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قل الرقبى جائزة » رواه النسائي . وفي لفظ « جعل الرقبى للذى أرقبها » رواه أحمد والنسائي . وفي لفظ « جعل الرقبى للوارث » رواه أحمد *
 ٣ وعن ابن عباس قال « قل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العمرى جائزة لمن أعرها والرقبى جائزة لمن أرقبها » رواه أحمد والنسائي * وعن ابن عمر قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا نعمر ولا ترقبوا من أعر شيئا وأرقبه فهو له حياته ومماته » رواه أحمد والنسائي * ٥ وعن جابر قال « قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالعمرى أن وهبت له » متفق عليه . وفي لفظ « قال أسكوا عليكم أموالكم ولا تفسدوها من أعر عمرى فهي للذى أعر حيا وميتا ولعقبه » رواه أحمد ومسلم * وفي رواية قال « العمرى جائزة لأهلها والرقبى جائزة لأهلها » رواه الخمسة * وفي رواية « من أعر رجلا عمرى له ولعقبه فقد قطع قوله حقه فيها وهي لمن أعر وعقبه » رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه * وفي رواية « قال أبنا رجل أعر عمرى له ولعقبه فلها الذى يعطاها لا ترجع الى الذى أعطاها لانه أعطى عطاء وقعت فيه الموارث » رواه أبو داود والنسائي والترمذى وصححه * وفي لفظ عن جابر « أنما العمرى التى أجازها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يقول هي لك ولعقبك فأما إذا قال هي لك ما عشت فلها ترجع الى صاحبها » رواه أحمد ومسلم وأبو داود * وفي رواية « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالعمرى أن يهب الرجل للرجل ولعقبه الهبة ويستثنى أن حدث بك حدث ولعقبك فهي الى والى عقبى أهلها من أعطىها ولعقبه » رواه النسائي * ٥ وعن جابر أيضا « أن رجلا من الأنصار أعطي أمه حديقة من نخيل حياتها فمات فجاء اخوته فقالوا نحن فيه شرع سواء قال فأبى فاختصموا الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقسمها بينهم ميراثا » رواه أحمد *
 حديث زيد بن ثابت أخرجه أيضا ابن ماجه وابن حبان وحديث ابن عباس قال

الحافظ . في الفتح اسناده صحيح وحديث ابن عمر هو من طريق ابن جريج عن عطاء عن حبيب بن أبي ثابت عنه وقد اختلف في سماع حبيب من ابن عمر فصرح

به النسائي ورجال اسناده ثقات . وحديث جابر الآخر أخرجه ابوداود وسكت عنه هو والمنذرى . وقال ابن رسلان في شرح السنن ما لفظه هذا الحديث رواه احمد ورجاله رجال الصحيح اه وبشهد لصحته احاديث الباب المصرحة بان المعمر والمرقب يكون أولي بالعين في حياته وورثته من بعده (وفي الباب) عن سمرة عند احمد وابى داود والترمذى وهو من سماع الحسن عنه وفيه مقال كما تقدم : قوله «العمرى» بضم العين المهمة وسكون الميم مع القصر . قال في الفتح وحكى ضم الميم مع ضم أوله وحكى فتح أوله مع السكون وهي مأخوذة من العمر وهو الحياة سميت بذلك لأنهم كانوا في الجاهلية يعطى الرجل الرجل الدار ويقول له أعمرتك اياها أي أحييتك مدة عمرك وحياتك ف قيل لها عمرى لذلك . والرقبي بوزن العمرى مأخوذة من المراقبة لان كلا منهما يرقب الآخر متى يموت اترجع اليه وكذا ورثته يقومون مقامه هذا أصلها لغة . قال في الفتح ذهب الجمهور الى أن العمرى اذا وقعت كانت ملكا للآخر ولا ترجع الى الاول الا اذا صرح باشتراط ذلك والى أنها صحيحة جائزة وحكى الطبري عن بعض الناس والماوردي عن داود وطائفة وصاحب البحر عن قوم من الفقهاء أنها غير مشروعة ثم اختلف الفائلون بصحتها الى ما يتوجه التملك فالجمهور انه يتوجه الى الرقبة كسائر الهبات حتى لو كان المعمر عبد افاعتقه الموهوب له نفذ بخلاف الواهب وقيل يتوجه الى المنفعة دون الرقبة وهو قول مالك والشافعي في القديم وهل يملك بها مملك المارية أو الوقف روايتان عند المالكية وعند الحنفية التملك في العمرى يتوجه الى الرقبة وفي الرقبى الى المنفعة وعنهم أنها باطلة وقد حصل من مجموع الروايات ثلاثة أحوال . الاول ان يقول أعمرتكما ويطلق فهذا تصريح بأنها للموهوب له وحكمها حكم المؤبد لا ترجع الى الواهب وبذلك قالت الهادوية والحنفية والناصر ومالك لان المطلقة عندهم حكمها حكم المؤبد وهو أحد قولي الشافعي والجمهور وله قول آخر انها تكون عارية ترجع بعد الموت الى المالك وقد قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بان المطلقة للمعمر ولورثته من بعده كما في احاديث الباب . الحال الثاني أن يقول هي لك ماعشت فاذا مت رجعت الى فهذه عارية مؤقتة ترجع الى المعير عند موت المعمر وبه قال اكثر العلماء ورجحه جماعة من الشافعية والاصح عند اكثرهم لا ترجع الى الواهب واحتجوا بأنه شرط فاسد فيلغى واحتجوا بحديث جابر الاخير فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم حكم على الانصاري الذي

أعطى أمه الحديقة حياتها أن لا ترجع اليه بل تكون لورثتها . ويؤيد هذا الحديث
الرواية التي قبله ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى في العمري مع الاستثناء بانها لمن
أعطىها ويعارض ذلك ما في حديث جابر أيضا المذكور في الباب بلفظ: «فاما اذا قلت هي
لك ما عشت فانها ترجع الى صاحبها» ولكنه قال معمر كان الزهري يفتي به ولم
يذكر التعليل وبين من طريق ابن أبي ذئب عن الزهري ان التعليل من قول أبي
سلمة. قال الحافظ وقد أوضحته في كتاب المدرج **(والحاصل)** ان الروايات المطلقة
في أحاديث الباب تدل على ان العمري والرقبي تكون للعمري ولمرقب ولعقبه سواء
كانت مقيدة بمدة العمر أو مطلقة أو مؤبدة ويؤيد ذلك الروايتان المتقدمتان
في دليل من قال ان المقيدة بمدة الحياة لها حكم المؤبدة وهذه الرواية تقاضية بالفرق
بين التقييد بمدة الحياة وبين الاطلاق والتأييد معلولة بالادراج فلا تقتضى التقييد
المطلقات ولا لمعارضة ما يخالفها . الحال الثالث أن يقول هي لك ولعقبك من بعدك
أو يأنى بلفظ يشعر بالتأييد فهذه حكمها حكم الهبة عند الجمهور وروى عن مالك
أنه يكون حكمها حكم الواقف اذا انقضى العمر وعقبه رجعت الى الواهب وأحاديث
الباب اقتصية بانها ملك للموهوب له ولعقبه ترد عليه . قوله «فهي للعمري» بضم
الميم الاولى وفتح الثانية سم مفعول من أعمر . قوله «حياته وممته» بفتح الميم
أى مدة حياته وبعد موته . قوله «لا تعمرو» الخ . قال القرطبي لا يصح
حمل هذا الهمي على التحريم لصحة الأحاديث المصرحة بالجواز . وقيل ان
النهى يتوجه الى النفي الجاهلي لان الجاهلية كانت تستعملها كما تقدم . وقيل النهى
يتوجه الى الحكم ولا ينافي الصحة وفيه نظر لأن معنى انتهى حقيقة التحريم المستلزم
للفساد المرادف للبطلان الا أن يحمل على الكراهة بقوله صلى الله عليه وآله وسلم
العمري جائزة : قوله «من أعمر» بضم الهمزة وكذا قوله وأرقبه : قوله «ولعقبه» بكسر
القاف وسكونها للتخفيف والمراد ورثته الذين يأتون بعده : قوله «حديقة» هي البستان
يكون عليه الحائط فميلة بمعنى مفهولة لان الحائط أحاط بها أى أحاط ثم توسعوا
حتى أطلقوا الحديقة على البستان وان كان بغير حائط : قوله «شرع» بفتح
الشين المعجمة والراء أى سواء . ذكر معنى ذلك في القاموس *

﴿ باب ما جاء في تصرف المرأة في مالها ومال زوجها ﴾

١ - عن عائشة رضي الله عنها قالت « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا انفقت المرأة من طعام زوجها غير مفسدة كان لها أجرها بما انفقت ولزوجها أجره بما كسب والباقي من مال ذلك لا ينقص بعضهم من أجر بعض شيئا » رواه الجماعة * ٢ - وعن أبي هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا انفقت المرأة من كسب زوجها عن غير أمره فله نصف أجره » متفق عليه * ورواه أبو داود وروى أيضا عن أبي هريرة موقوفا « في المرأة تصدق من بيت زوجها قال لا الأمن قوتها والأجر بينهما ولا يحل أن تصدق من مال زوجها إلا بأذنه » * ٣ - وعن أسماء بنت أبي بكر أنها « قالت يا رسول الله ليس لي شيء إلا ما أدخل علي الزبير فهل علي جناح أن أَرْضِخَ بما يدخل علي فقال اَرْضِخِي ما استطعت ولا توعِي فيوَعِي الله عليك » متفق عليه * وفي لفظ عنها « أنها سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم إن الزبير رجل شديد وبأتيني المسكين فأصدق عليه من بيته بغير أذنه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اَرْضِخِي ولا توعِي فيوَعِي الله عليك » رواه أحمد *

أثر أبي هريرة الموقوف عليه سكت عنه أبو داود والمنذرى واسناده لا بأس به. ومحمد بن سوار قد وثقه ابن حبان وقال بغرب ﴿ وفي الباب ﴾ عن أبي أمامة عند الترمذي وحسنه قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تنفق المرأة من بيت زوجها إلا بأذنه قيل يا رسول الله ولا الطعام قال ذلك أفضل أموالنا » قوله « إذا انفقت المرأة » إلخ قال ابن العربي اختلف السلف فيما إذا تصدقت المرأة من بيت زوجها فمنهم من أجاز له السكن في الشيء اليسير الذي لا يؤبه له ولا يظهر به التقصان ومنهم من حمله علي ما إذا باذن الزوج ولو بطريق الاجمال وهو اختيار البخاري وأما التقييد بغير الفساد فتفق عليه. ومنهم من قال المراد بنفقة المرأة والعبد والخازن النفقة على عيال صاحب المال في مصالحه وليس ذلك بأن تنفقوا على الغرباء بغير إذن. ومنهم من فرق بين المرأة فقال المرأة لها حق في مال الزوج والنظر (١٦ - ج ٦ نيل الاوطار)

في بيتها فجاز لها ان تتصدق بخلاف الخادم فليس له تصرف في متاع مولاه فيشترط
الاذن فيه . قال الحافظ وهو متعقب بأن المرأة ان استوفت حقها فنصدقت منه
فقد تخصصت به وان تصدقت من غير حقها رجعت المسئلة كما كانت قوله « وللاخازن »
في رواية للبخاري من حديث ابي موسى التقييد بكون الخازن مسلما فأخرج
الكافر لكونه لانية له وبكونه أمينا فأخرج الحائض لانه مأزور وتكون نفسه
بذلك طيبة لك لا لعدم النية فيفقد الأجر وهي قيود لا بد منها : قوله « مثل
ذلك » ظاهره يقتضي تساويهم في الأجر ويحتمل أن يكون المراد بالمثل حصول
الأجر في الجملة وان كان أجر الكاسب اوفر لكن قوله في حديث أبي هريرة
قوله نصف أجره يشمر بالتساوي : قوله « لا ينقص بعضهم » الخ المراد عدم المساهمة
والمزاوجة في الأجر ويحتمل أن يراد مساواة بعضهم بعضا . قوله « عن غير أمره »
ظاهر هذه الرواية انه يجوز للمرأة أن تنفق من بيت زوجها بغير إذنه ويكون
لها اوله نصف أجره على اختلاف النسختين كما سيأتي وكذلك ظاهر رواية أحمد
المذكورة في حديث أسماء ولكن ليس فيها تعرض لمقدار الأجر ويمكن أن
يقال يحمل المطلق على المقيد ولا يعارض ذلك قول أبي هريرة المذكور في الباب
لان أقوال الصحابة ليست بحجة ولا سيما اذا عارضت المرفوع وإنما يعارضه حديث
أبي أمامة الذي ذكرناه فان ظاهره نهى المرأة عن الاتفاق من مال الزوج إلا باذن
والنهي حقيقة في التحريم والمحرم لا يستحق قاعله عليه ثوابا ويمكن ان يقال ان
النهي للكرهية فقط والقربة العارضة الي ذلك حديث أبي هريرة وحديث أسماء
وكرهية التنزيه لا تنافي الجواز ولا تستلزم عدم استحقاق الثواب . قال في الفتح
والأولى أن يحمل يعني حديث أبي هريرة على « إذا أنفقت من الذي يخصها اذا تصدقت
به بغير استئذانه فانه يصدق كونه من كسبه فيؤجر عليه وكونه بغير أمره ويحتمل أن
يكون اذن لها بطريق الاجمال لكن انتهى ما كان بطريق التفصيل قال ولا بد من الحمل
على أحدهذين المعنيين والاحتياط كان من ماله بغير إذنه لا اجمالا ولا تفصيلا فهي مأزورة
بذلك لا مأجورة وقد ورد فيه حديث ابن عمر عند الطيالسي وغيره . قوله « فله نصف
أجره » هكذا في رواية للبخاري . وفي رواية أخرى « فله نصف أجره » وعلى
النسخة الاولى يكون للرجل الذي تصدقت امرأته من كسبه بغير إذنه نصف أجره

علي تقدير وقوع الاذن منه لها وعلى النسخة الثانية يكون للمرأة المتصدقة بغير اذن زوجها نصف أجرها على تقدير اذنه لها. قال في الفتح أو المعنى بالنصف ان أجره وأجرها اذا جمعا كان لها النصف من ذلك فلا بكل منهما أجر كامل وهما اثنتان فكأنهما نصفان : قوله « ان ارضخ » بالصاد والخاء المعجمتين قال في القاموس رضح له أعطاه عطاء غير كثير. قوله « ولا نوعي فيوعى الله عليك » بالنصب لكونه جواب النهي والمعنى لا تجمعي في الوعاء وتبخلي بالنفقة فتجازي بمثل ذلك :

٤ وعن سعد قال « لما بايع النبي صلى الله عليه وآله وسلم النساء قالت امرأة جليلة كأنها من نساء مضر يا بني الله انا كل على آباءنا وأبنائنا » قال أبو داود وأرى فيه « وأزواجنا فما يحل لنا من أموالهم قال الرطب تأكله وتهدينه » رواه أبو داود . وقال الرطب الخبز والبقل والرطب ٥ وعن جابر قال شهدت العبد مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فبدأ بالصلاة قبل الخطبة بلا أذان ولا إقامة ثم قام متوكفا على بلال فأمر بتقوى الله وحث على طاعته ووعظ الناس وذكرهم ثم مضى حتى أتى النساء فوعظهن وذكرهن وقال تصدقن فان أكثركن حطب جهنم فقامت امرأة من سطة النساء سفهاء الخدين فقالت لم يا رسول الله قال لا تكن تكثرن الشكاة وتكفرن العشير قالت فجعلن يتصدقن من حطبهن يلتقين في ثوب بلال من أقراطهن وخواتيمهن متفق عليه *

حديث سعد سكت عنه أبو داود والمنذري ورجال اسناده رجال الصحيح إلا محمد بن سوار وقد وثقه ابن حبان وقال يغرب : قوله « قال الرطب » بفتح الراء وسكون الطاء المهملة والرطب المذكور آخر ا بضم الراء وفتح الطاء . قال في القاموس الرطب ضد اليابس ثم قال وبضمة وبضمين الرعى الأخضر من البقل والشجر قال ونمر رطيب مرطب وارطب النخل حان أو ان رطبه (وفي الحديث) دليل على أنه يجوز المرأة أن تأكل من مال ابنها وأبيها وزوجها بغير اذنهم وتهادى ولكن ذلك مختص بالامور المأكولة التي لا تدخر فلا يجوز لها أن تهادى بالثياب والدرهم والدنانير والحبوب وغير ذلك وقوله « إناكل » بكسر الهمزة وتشديد النون وكل بفتح الكاف وتشديد اللام خبر ان أى نحن عيال عليهم ليس لنا من الاموال ما ننتفع به : قوله « فقامت امرأة » قال الحافظ لم أقف على تسمية هذه

المرأة إلا أنه يختلج في خاطري أنها أسماء بنت يزيد بن السكن التي تعرف بخطبة النساء فأنها روت أصل هذه القصة في حديث أخرجه البيهقي والطبراني وغيرهما بلفظ « خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى النساء وأنا معهن فقال يا معشر النساء انكن أكنر حطب جهنم فناديت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكنت عليه جريئة ولم يا رسول الله قال صلى الله عليه وآله وسلم لا نكن تكفرن اللعن وتكفرن العشير » فلا يبعد أن تكون هي التي أجابته فان القصة واحدة : قوله « من سطة النساء » أي من خيارهن والسفماء التي في خدنها غيرة وسواد والعشير المراد به ههنا الزوج (والحديث) فيه نوائد منها ما ذكره المصنف ههنا لاجله وهو جواز صدقة المرأة من مالها من غير توقف على إذن زوجها أو على مقدار معين من مالها كالثلث. ووجه الدلالة من القصة ترك الاستفصال عن ذلك كله. قال القرطبي ولا يقال في هذا أن أزواجهن كانوا حضورا لان ذلك لم ينقل ولو نقل فليس فيه تسليم أزواجهن لهن ذلك فان من ثبت له حق فالأصل بقاؤه حتى يصرح باسقاطه ولم ينقل أن اقوم صرحوا بذلك وسيأتي الخلاف في ذلك قريبا. ومنها أن الصدقة من دوافع العذاب لانه أمرهن بالصدقة ثم علم بانهن أكثر أهل النار لما يقع منهن من كفران النعم وغير ذلك ومنها بذل النصيحة والاغلاظ بها لمن احتجج الى ذلك في حقه. ومنها جواز طلب الصدقة من الأغنياء المحتاجين ولو كان الطالب غير محتاج. ومنها مشروعيه وعظ النساء وتعليمهن أحكام الاسلام وتذكيرهن بما يجب عليهن وحثهن على الصدقة وتخصيصهن بذلك في مجلس منفرد ومحل ذلك كله اذا أمنت الفتنة والمفسدة *

٦- وعن عبدالله بن عمرو « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يجوز لامرأة عطية إلا بأذن زوجها » رواه احمد والنسائي وأبو داود. وفي لفظ « لا يجوز للمرأة أمر في مالها اذا ملك زوجها عصمتها » رواه الخمسة إلا الترمذي * الحديث سكت عنه أبو داود والمنذري وقد أخرجه البيهقي والحاكم في المستدرک وفي اساده عمر بن شعيب عن أبيه عن جده وحديثه من قيم الحسن وقد صحح له الترمذي أحاديث ومن دون عمر بن شعيب هم رجال الصحيح عند أبي داود (وفي الباب) عن خيرة امرأة كعب بن مالك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

نحوه . قوله «أمر» أى عطية من العطايا ولعله عدل عن العطية الى الأمر لما بين لفظ المرأة والأمر من الجنس الذى هو نوع من أنواع البلاغة . وقد استدل بهذا الحديث على أنه لا يجوز للمرأة أن تعطى عطية من مالها بغير إذن زوجها ولو كانت رشيدة وقد اختلف فى ذلك فقال الميث لا يجوز لها ذلك مطلقا لافى الثلث ولا فيما دونه الا فى الشيء التافه . وقال طاوس ومالك انه يجوز لها ان تعطى مالها بغير إذن فى الثلث لا فيما فوقه فلا يجوز إلا بإذنه وذهب الجمهور الى أنه يجوز لها مطلقا من غير إذن من الزوج اذا لم تكن سفیهة فان كانت سفیهة لم يجز . قال فى الفتح وأداة الجمهور من الكتاب والسنة كثيرة انتهى . وقد استدل البخارى فى صحيحه على جواز ذلك بالحديث ذكرها فى باب هبة المرأة لغير زوجها من كتاب الهبة ومن جملة أدلة الجمهور حديث جابر المذكور قبل هذا وحملوا حديث الباب على ما اذا كانت سفیهة غير رشيدة وحمل مالك أدلة الجمهور على الشيء اليسير وجعل حده الثلث فما دونه ومن جملة أدلة الجمهور الأحاديث المتقدمة فى أول الباب القاضية بأنه يجوز لها التصديق من مال زوجها بغير إذنه واذا جاز لها ذلك فى ماله بغير إذنه فبالأولى الجواز فى مالها والأولى أن يقال يتعين الأخذ بعموم حديث عبد الله ابن عمرو وما ورد من الواقعات الخائفة له تكون مقصورة على موارد أو مخصصة لمثل من وقعت له من هذا العموم وأما مجرد الاحتمالات فليست مما تقوم به الحجة *

باب ما جاء فى تبرع العبد

١ عن عمير مولى أبى اللحم قال «كنت مملوكا فسألت النبى صلى الله عليه وآله وسلم أتصدق من مالى مولاي بشيء قال نعم والاجر بينكما» رواه مسلم * ٢ وعنه قال «أمرنى مولاي أن أقدر لحما فجاءنى مسكين فاطعمته منه فضربنى فأتيته رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكرت له ذلك فدعاه فقال لم ضربته فقال يعطى طعامي من غير أن آمره فقال لاجر بينكما» رواه أحمد ومسلم والنسائى * ٣ وعن سلمان الفارسى قال «أتيت النبى صلى الله عليه وآله وسلم بطعام وأنا مملوك فقلت هذه صدقة فأمر أصحابه فاكلوا ولم يأكل ثم أتيت به بطعام فقلت هذه هدية أهديتها

لك أكرمك بها فاني رأيتك لاتأكل الصدقة فأمر أصحابه فأكلوا وأكل معهم
رواه أحمد * وعن سلمان قال «كنت استأذنت مولاى في ذلك فطيب لي فاحتطبت
حطباً فبعته فاشتريت ذلك الطعام» رواه أحمد *

حديث سلمان الاول في اسناده ابن اسحق وبقية رجاله رجال الصحيح
وحديث سلمان الثاني في اسناده أبو مرة سلمة بن معاوية : قال في مجمع الزوائد
ولم أجد من رجه انتهى . ويشهد لصحة معناه ما في صحيح البخارى من حديث
عائشة قالت «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسام اذا أتني بطعام يسأل أهديته أم
صدقة فان قيل صدقة قال لأصحابه أكلوا وان قيل هدية ضرب بيده فأكل معهم»
والاحاديث في هذا الباب كثيرة: قوله «قال نعم والاجر بينكما» فيه دليل على انه
يجوز للعبد أن يتصدق من مال مولاه وانه يكون شريكاً للمولى فى الاجر وقد يوب
البخاري في صحيحه لذلك فقال باب من أمر خادمه بالصدقة ولم يناول بنفسه .
وقال أبو موسى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو أحد المتصدقين ثم أورد حديث
عائشة قالت «قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا أنفقت المرأة من طعام بيتها غير
مفسدة كان لها أجرها بما أنفقت ولزوجها أجره بما كسب والخازن مثل ذلك لا ينقص
بعضهم أجر بعض» قال ابن رشيد نية معنى البخارى بالترجمة على ان هذا الحديث يفسر
له ان كلاً من الخازن والخادم والمرأة أمين ليس له أن يتصرف الا باذن المالك لصاً أو
عرفاً اجمالاً أو تفصيلاً انتهى . ولكن الرواية الاخرى من الحديث مشعرة بان يكتب
للعبد أجر الصدقة وإن كان بغير إذن سيده لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم حكم
بان الاجر بينهما بعد ان قال له سيد العبد انه يعطى طعامه من غير أمره : قوله
«ان أقدر لهما» . بفتح الهزة وسكون القاف وكسر الدال المهملة أى اجعله فى القدر
والقدير والقادر ما يطبخ فى القدر ويطلق أيضاً على القسمة قال فى اقاموس قدر
الرزق قسمه وقال أيضاً قدرته أقدره قدارة هيأت ووقت وآنى اللحم المذكور هو
بالمدة فاعل من الالباء وقد قدمنا فى هذا الشرح التنبيه على ذلك وانما أعدناه
ههنا لكثرة التباسه *

﴿كتاب الوقف (١)﴾

١ ﴿عن أبي هريرة «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا مات الانسان انقطع عمله الا من ثلاثة أشياء صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعوله» (٢) رواه الجماعة الا البخاري وابن ماجه * ٢ وعن ابن عمر «ان عمر أصاب أرضا من أرض خيبر فقال يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أصبت أرضا بخير لم أصب مالا قط أنفس عندي منه فما تأمرني فقال ان شئت حبست أصلها وتصدق بها فتصدق بها عمر على أن لا تباع ولا توهب ولا تورث في الفقراء وذوي القربى والرقاب والضياف وابن السبيل لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف ولا يطعم غير متمول» (٣) وفي لفظ «غير متأنل مالا» رواه الجماعة . وفي حديث عمرو بن دينار قال في صدقة عمر «ليس علي الولي جناح ان يأكل ويؤكل صديقا له غير متأنل» قال «وكان ابن عمر هو ولي صدقة عمر ويهدى الناس من أهل مكة كان ينزل عليهم» أخرجه البخاري . وفيه من الفقه ان من وقف شيئا على صنف من الناس وولده منهم دخل فيه * ٣ وعن عثمان «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قدم المدينة

(١) هو في اللغة الحبس . يقال وقفت كذا بدون الف على اللغة الفصحى أى حبسته . وفي الشريعة حبس الملك في سبيل الله تعالى للفقراء وأبناء السبيل يصرف عليهم منافعه ويبقى أصله على ملك الواقف . وألفاظه وقفت وحبست وسبلت وأبدت هذه صرائح الفاظه وأما كنيته تصدقت واحتلف في حرمت فليل صريح وقيل غير صريح .

(٢) اراد المصنف لهذا الحديث في الوقف لأن العلماء فسروا الصدقة الجارية بالوقف . وقوله «أو علم ينتفع به» المراد به العلم الأخرى فيخرج ما لا ينتفع به كعلم النجوم من حيث أحكام السعادة وضدها ويدخل في العلم النافع تأليف ونشر علم السنة الصحيحة وفقنا الله وإياك الى العمل بما فيها

(٣) وفي الحديث فوائد . منها ثبوت صحة أصل الوقف قال النووي وهذا مذهبنا ومذهب الجماهير ويدل عليه أيضا إجماع المسلمين على صحة وقف المساجد والسقايات اهـ ومنها فضيلة الانفاق مما يحب : ومنها ذكر فضيلة ظاهرة لعمر رضى الله تعالى عنه .

وليس بها ماء يستعذب غير بئر رومة فقال من يشتري بئر رومة فيجعل فيها دلوه
مع دلاء المسلمين بخير له منها في الجنة فاشتريتها من صلب مالي » رواه النسائي
والترمذي . وقال حديث حسن وفيه جواز انتفاع الواقف بوقفه العام *
حديث عثمان أخرجه البخاري أيضا تعليقا : قوله « الا من ثلاثة أشياء » فيه
دليل على أن ثواب هذه الثلاثة لا ينقطع بالموت قال العلماء معنى الحديث ان عمل
الميت ينقطع بموته وينقطع تجدد الثواب له إلا في هذه الاشياء الثلاثة لكونه كاسبها
قان الولد من كسبه وكذا ما يخلفه من العلم كالتصنيف والتعليم وكذا الصدقة الجارية
وهي الوقف وفيه الارشاد الى فضيلة الصدقة الجارية والعلم الذي يبقى بعد موت
صاحبه والتزوج الذي هو سبب حدوث الاولاد وهذا الحديث قد قدمنا الكلام عليه
وعلى ماورد مورده في باب وصول ثواب القراءة المهداة الى الموتى من كتاب الجنائز .
قوله « أرضا بنير » هي المسماة بنمير كما في رواية للبخاري وأحمد ونمير بفتح المثلثة
والميم وقيل بسكون الميم وبعدها عين معجمة . قوله « أنفيس منه » النفيس الجيد قال
الداودي سمي نفيسا لانه يأخذ بالنفس قوله « وتصدق بها » أي بنفعتها وفي رواية للبخاري
« حبس أصلها وسبل نمرها » وفي أخرى له « تصدق بنمره وحبس أصله » : قوله « ولا
يورث » زاد الدارقطني « حبس مادامت السموات والارض » في رواية للبيهقي تصدق
بنمره وحبس أصله لا يباع ولا يورث . قال الحافظ وهذا ظاهر ان الشرط من كلام النبي
صلى الله عليه وآله وسلم بخلاف بقية الروايات فان الشرط فيها ظاهر انه من كلام
عمر . وفي البخاري بلفظ « فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم تصدق بأصله لا يباع
ولا يوهب ولا يورث ولكن ينفق نمره » وفي البخاري أيضا في المزارعة قال النبي
صلى الله عليه وآله وسلم لعمر « تصدق بأصله لا يباع ولا يوهب ولكن ينفق
نمره فتصدق به » فهذا صريح ان الشرط من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ولا منافاة لانه يمكن الجمع بان عمر شرط ذلك الشرط بعد أن أمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم
به فن الرواة من رفعه الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومنهم من وقفه على عمر لوقوعه
منه امثالا للامر الواقع منه صلى الله عليه وآله وسلم به . قوله « وذوى القربى »
قال في الفتح يحتمل أن يكون المراد بهم من ذكر في الخمس ويحتمل أن يكون المراد
ومنها مشاورة أهل الفضل والصلاح في الامور وطرق الخير : ومنها فضيلة صلة
الارحام والوقف عليهم : والله أعلم

المراد بهم قربى الواقف وبهذا جزم القرطبي . قوله « والضيف » هو من نزل بقوم يريد
القرى : قوله « ان يأكل منها بالمعروف » قيل المعروف هنا هو ما ذكر في ولى اليتيم وقد تقدم
الكلام على ذلك فى باب ما يحل لولى اليتيم من كتاب التفليس . قال القرطبي جرت
العادة بأن العامل يأكل من ثمرة الوقف حتى لو اشترط الواقف ان العامل لا يأكل لاستعجب
ذلك منه والمراد بالمعروف القدر الذى جرت به العادة وقيل القدر الذى يدفع الشهوة
وقيل المراد أن يأخذ منه بقدر عمله والاول أولى كذا فى الفتح : قوله « غير متمول »
أي غير متخذ منها مالا أى ملكا . قال الحافظ والمراد أنه لا يملك شيئا من رقبها :
قوله « غير متأثر بمئة » ثم مثلثة بينهما همزة وهو أخذ أصل المال حتى كأنه عنده
قديم وأثله كل شيء أصله . قوله « قال فى صدقة عمر » أي فى روايته لها عن ابن
عمر كما جزم بذلك المزي فى الاطراف ورواه الاسماعيلي من طريق ابن أبي عمر
عن سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن عمر . قوله « وكان ابن عمر » هو موصول
الاسناد كما فى رواية الاسماعيلي . قوله « لناس » بين الاسماعيلي أنهم آل عبد الله
ابن خالد بن أسيد بن أبي العاص وانما كان ابن عمر يهدى منه أخذا بالشرط المذكور
وهو ويؤكل صديقا له ويحتمل ان يكون انما أطعمهم من نصيبه الذى جعل له ان
يأكل منه بالمعروف فكان يؤخره ليهدي لأصحابه منه . قال فى الفتح وحديث
عمر هذا أصل فى مشروعية الوقف وقد روى أحمد عن ابن عمر قال أول صدقة
أى موقوفة كانت فى الاسلام صدقة عمر . وروى عمر بن شبة عن عمرو بن سعد بن
معاذ قال « سألتنا عن أول حبس فى الاسلام فقال المهاجرون صدقة عمر وقال
الأنصار صدقة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » وفى إسناده الوافدى . وفى
مغازى الوافدى ان أول صدقة موقوفة كانت فى الاسلام أراضى مخيريق بالمعجمة
مصنرا التى أوصى بها الى النبی صلى الله عليه وآله وسلم فوقفها وقد ذهب الى جواز
الوقف وازومه جمهور العلماء . قال الترمذى لانهم بين الصحابة والمتقدمين من أهل العلم
خلافًا فى جواز وقف الأراضين وجاء عن شريح أنه أنكر الحبس وقال أبو حنيفة
لا يلزم وخالفه جميع أصحابه إلا الزفر . وقد حكى الطحاوى عن أبي يوسف أنه
قال لو بلغ أباحنيفة لقال به . واحتج الطحاوى لأبي حنيفة بأن قوله صلى الله
عليه وآله وسلم حبس أصلها لا يستلزم التأيد بل يحتمل أن يكون أراد مدة
(م ١٧ — ج ٦ نيل الاوطار)

اختياره قال في الفتح ولا يخفى ضعف هذا التأويل ولا يفهم من قوله وقفت وحبست إلا التأييد حتى يصرح بالشرط عند من يذهب اليه وكأنه لم يقف على الرواية التي فيها تحبيس مادامت السموات والأرض. قال القرطبي راد الوقف مخالف للاجماع فلا يلتفت اليه انتهى. وما يؤيد هذا ما ذهب اليه الجمهور حديث «أما خالد فقد حبس أذراعه وأعتده في سبيل الله» وهو متفق عليه وقد تقدم في الزكاة ومن ذلك حديث أبي هريرة المذكور في أول الباب فإن قوله «صدقة جارية» يشعر بأن الوقف يلزم ولا يجوز نقضه ولو جاز النقص لكان الوقف صدقة منقطعة وقد وصفه في الحديث بعدم الانقطاع. ومن ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم «لا يباع ولا يوهب ولا يورث» كما تقدم فإن هذا منه صلى الله عليه وآله وسلم بيان لمساهية التحبيس التي أمر بها عمر وذلك يستلزم لزوم الوقف وعدم جواز نقضه وإلا لما كان تحبيسا والمفروض أنه تحبيس ومن ذلك حديث أبي قتادة عند النسائي وابن ماجه وابن حبان مرفوعا «خير ما خلفه الرجل بعده ثلاث ولد صالح يدعوله وصدقة تجرى يبلغه أجرها وعلم يعمل به من بعده» والجري يستلزم عدم جواز النقص من الغير ومن ذلك وقف أبي طلحة الآتي. وقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم له «أرى أن تجعلها في الأقربين» وما روى من حديث أنس عند الجماعة أن حسان باع نصيبه منه فمك كونه فله ليس بحجة قد روي أنه أنكر عليه ومن ذلك وقف جماعة من الصحابة منهم علي وأبو بكر والزبير. وسعيد وعمرو بن العاص. وحكيم بن حزام وأنس وزيد بن ثابت روى ذلك كله البيهقي ومنه أيضا وقف عثمان لبشر رومة كما في حديث الباب **(واحتج)** لابي حنيفة ومن معه بما أخرجه البيهقي في الشعب من حديث ابن عباس «إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لما نزلت آية الفرائض لا حبس بمسورة النساء» ويحجب عنه بأن في إسناده ابن أبي عمير ولا يحتج بمثله ويحجب أيضا بأن المراد بالحبس المذكور توقيف المال عن وارثه وعدم إطلاقه الي يده وقد أشار الى مثل ذلك في النهاية. وقال في البحر أراد حبس الجاهلية للسائبة والوصيلة والحامس فلما قلنا في آية الميراث منع الوقف لا فراقهما انتهى. وأيضا لو فرض أن المراد بحديث ابن عباس الحبس الشامل للوقف لكونه نكرة في سياق النفي لكان تخصيصا بالأحاديث المذكورة في الباب واحتج لهم أيضا على عدم لزوم حكم الوقف بما رواه الطحاوي

وابن عبد البر عن الزهري «أن عمر قال لولا أني ذكرت صدقتي لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لرددتها وهو يشعر بأن الوقف لا يمنع الرجوع عنه وأن الذي منع عمر من الرجوع كونه ذكره للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكره أن يفارقه على أمر ثم يخالفه إلى غيره ويحجب عنه بأنه لا حجة في أقوال الصحابة وأفعالهم إلا إذا وقع الاجتماع منهم ولم يقع ههنا وأيضاً هذا الأمر منقطع لأن الزهري لم يدرك عمر فالحق أن الوقف من القرابات التي لا يجوز نقضها بعد فعلها لا للواقف ولا لغيره وقد حكى في البحر عن محمد وابن أبي ليلى أن الوقف لا ينفذ إلا بعد القبض والا فلا واقف الرجوع لأنه صدقة ومن شرطها القبض ويحجب بانه بعد النجيس قد تعذر الرجوع والحقه بالصدقة الحاق مع الفارق: قوله «من يشتري بئر رومة» بضم الراء وسكون الواو. وفي رواية للبخاري في الصحابة من طريق بشر بن بشر الأسلمي عن أبيه أنها كانت لأرجل من بني غفار عين يقال لها رومة وكان يبيع منها القربة بعد فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم تبيعنيها بعين في الجنة فقال يا رسول الله ليس لي ولا لعمالي غيرها فبلغ ذلك عثمان فاشتراها بخمسة وثلاثين ألف درهم ثم أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال أتجعل لي ما جعلت له قال نعم قال قد جعلتها للمسلمين. ولانسانى من طريق الاحنف عن عثمان قال اجعلها سقاية المسلمين وأجرها لك وزاد أيضاً في رواية من هذه الطريق أن عثمان قال ذلك وهو محصور وصدقه جماعة منهم على ابن أبي طالب عليه السلام وطلحة والزبير وسعد بن أبي وقاص: قوله «فيجعل فيها دلوه مع دلاء المسلمين» فيه دليل على أنه يجوز للواقف أن يجعل لنفسه نصيباً من الوقف ويؤيده جعل عمر لمن ولي وقفه أن يأكل منه بالمعروف وظاهره عدم الفرق بين أن يكون هو الناظر أو غيره. قال في الفتح وبسبب من منه صحة الوقف على النفس وهو قول ابن أبي ليلى وأب يوسف وأحمد في الأرجح عنه وقال به ابن شعبان من المالكية وجهورهم على المنع إلا إذا استثنى لنفسه شيئاً يسيراً بحيث لا يتم أنه قصد حرمان ورثته. ومن الشافعية ابن مريج وطائفة وصنف فيه محمد بن عبد الله الأنصاري شيخ البخاري جزءاً ضخماً استدلل له بقصة عمر هذه وقصة ركب البدنة وبحديث أنس في أنه صلى الله عليه وآله وسلم أعتق صفيه وجعل عتقها صداقها. ووجه الاستدلال به أنه أخرجها عن ملكه

باعتق وردها اليه بالشرط اه وقد حكى في البحر جواز الوقف على النفس عن العترة وابن شبرمة والزييري وابن الصباغ وعن الشافعي ومحمد والناصر أنه لا يصح الوقف على النفس قالوا لانه تملك فلا يصح أن يملكه لنفسه من نفسه كالبيع والهبة ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم «سبل الثمرة» وتسبيل الثمرة تملكها للغير . وقال في الفتح وتعقب بأن امتناع ذلك غير مستحيل ومنعه تملكه لنفسه انما هو لعدم الفائدة والفائدة في الوقف حاصلة لان استحقاقه اياه مملوكا غير استحقاقه اياه وقفا اه . ويؤيد صحة الوقف على النفس حديث الرجل الذي «قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم عندي دينار فقال تصدق به على نفسك» أخرجه أبو داود والنسائي وايضا المقصود من الوقف تحصيل القرية وهي حاصلة بالصرف الى النفس *

باب وقف المشاع والمنقول

١ عن ابن عمر قال «قال عمر للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ان المائة سهم التي لي بخير لم أصب مالا قط اعجب الي منها قد اردت ان اتصدق بها فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم احبس أصلها وسبل ثمرتها» رواه النسائي وابن ماجه ☆ و٢ وعن أبي هريرة قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من احتبس فرسا في سبيل الله ايمانا واحتسابا فان شعبه وروثه وبوله في ميزانه يوم القيامة حسنة» رواه احمد والبخاري * و٣ وعن ابن عباس قال أراد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحج فقالت امرأة لزوجها احجني مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ما عندي ما أحجك عليه قالت احجني على جملك فلان قال ذلك حبيب في سبيل الله فأتني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسأله فقال أما انك لو أحججتها عليه كان في سبيل الله» رواه أبو داود ☆ وقد صح أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال في حق خالد «قد احتبس أذراعه واعتاده في سبيل الله» *

حديث ابن عمر أخرجه أيضا الشافعي ورجال اسناده ثقات وهو متفق عليه من حديث أبي هريرة كما تقدم وله طرق عند الشيخين . وحديث ابن عباس

أخرجه أيضا ابن خزيمة في صحيحه وأخرجه أيضا البخاري والنسائي مختصرا
وسكت عنه أبو داود والمنذري ورجال أسناده ثقات وقد تقدم نحوه من حديث
أم معقل الأسدية في باب الصرف في سبيل الله وابن السبيل من كتاب الزكاة .
وحديث تجيس خالده لادراعه واعتاده قد تقدم أيضا في باب إيجاء في تعجيل الزكاة
من كتاب الزكاة : قوله « ان المائة السهم » الخ استدلل المصنف بهذا الحديث على صحة
وقف المشاع وقد حكى صحة ذلك في البحر عن الهادي والقاسم والناصر والشافعي
وأبي يوسف ومالك واحتج لهم بأن عمر وقف مائة سهم بخير ولم تكن مقسومة . وحكى
في البحر أيضا عن الإمام يحيى ومحمد بن أبي بصير وقف المشاع لأن من شرطه التعيين
وحكى أيضا عن المؤيد بالله أنه يصح فيما قسمته مائة لاني غيره لتأديته إلى منع
القسمة أو بيع الوقف . وعن أبي طالب يصح فيما قسمته أفراس كالارض المستوية
والأفلا . وأوضح ما احتج به من منع من وقف المشاع أن كل جزء من المشترك
محكوم عليه بالملوكة للشرعيين فيلزم مع وقف أحد الشرعيين أن يحكم عليه
بمحكمين مختلفين متضادين مثل صحة البيع بالنسبة إلى كونه مملوكا وعدم الصحة
بالنسبة إلى كونه موقوفا فيتصف كل جزء بالصحة وعدمها ويتصف بذلك الجملة
وأجاب صاحب المنار عن هذا بأنه نظير العتق المشاع وقد صح ذلك هناك كحديث
السنه الأبعد كما صح هنا وإذا صح من جهة الشارع بطل هذا الاستدلال . وقد استدلل
البخاري على صحة وقف المشاع بحديث أنس في قصة بناء المسجد وإن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال « ثامنوني حائطكم فقالوا لا نطلب ثمنا إلا إلى الله عز وجل »
وهذا ظاهر في جواز وقف المشاع ولو كان غير جائز لانكر عليه النبي صلى الله عليه
وآله وسلم قولهم هذا وبين لهم الحكم . وحكى ابن المنير عن مالك أنه لا يجوز وقف
المشاع إذا كان الواقف واحدا لأنه يدخل الضرر على شريكه : قوله « من احتبس
فرسه الخ فيه دليل على أنه يجوز وقف الحيوان وإليه ذهب المعتز والشافعي والجمهور .
وقال أبو حنيفة لا يصح إعدام دوامه . وقال محمد لا يصح في الخيل فقط أذهى معروضة
لتلف . وحديث الباب يرد عليهما . وبؤيد الصحة حديث عمر بن الخطاب المتقدم
في باب من يشتري ما تصدق به من كتاب الزكاة فإن فيه أن عمر حمل
على فرس في سبيل الله وأطلع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وقرره ونهاه

عن شرائه برخص وقد ترجم عليه البخاري في كتاب الوقف باب وقف الدواب والكراع والعروض والصامت ومن أدلة الصحة حديث ابن عباس المذکور وحديث تجيبس خالد يدل على جواز وقف المنقولات وقد تقدم الكلام عليه *

باب من وقف أو تصدق على أقربائه أو وصى لهم من يدخل فيه

١- عن أنس « أن أباطلحة قال يا رسول الله إن الله يقول إن تناولوا البر حتى تنفقوا مما تحبون وإن أحب أموالي إلى بيرحاء وإنها صدقة لله أرجو برها وذخرها عند الله فضعها يا رسول الله حيث أراك الله فقال بئخ بئخ ذلك مال رابح مرتين وقد سمعت أرى أن تجعلها في الأقربين فقال أبو طلحة أفعل يا رسول الله فقسمها أبو طلحة في أقاربه وبني عمه متفق عليه * وفي رواية « لما نزلت هذه الآية إن تناولوا البر قال أبو طلحة يا رسول الله أرى ربنا يسألنا من أموالنا فاشهدك أني جعلت أرضي بيرحاء لله تعالى أحملها في قرابتك قال فجعلها في حسان بن ثابت وأبي بن كعب » رواه أحمد ومسلم : وللبخاري معناه وقال فيه « اجعلها لفقراء قرابتك » قال محمد بن عبد الله الأنصاري أبو طلحة زيد بن سهل بن الأسود بن حرام بن عمرو بن زيد بن زيد بن زبدي بن عدي بن عمرو بن مالك بن النجار وحسان بن ثابت بن المنذر بن حرام بن مجشم بن عبد الله بن النجار وهو الأب الثالث وأبي بن كعب بن قيس بن عتيك بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار فعمرو ويجمع حسانا وأباطلحة وإيا وبين أبي وابي طلحة ستة أبناء * وعن أبي هريرة قال « لما نزلت هذه الآية وأنذر عشيرتكم الأقربين دعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قريشا فاجتمعوا فعمم وخص فقال يا بني كعب بن أوى أنقذوا أنفسكم من النار يا بني مرة بن كعب أنقذوا أنفسكم من النار يا بني عبد مناف أنقذوا أنفسكم من النار يا بني هاشم أنقذوا أنفسكم من النار يا بني عبد المطلب أنقذوا أنفسكم من النار يا فاطمة أنقذي نفسك من النار فاني لا أملك لكم من الله شيئا غير أن لكم رحما سابغا لها بيلا لها » متفق عليه وأفظه لمسلم *

قوله « بيرحاء » بفتح الموحدة وسكون النحوية وفتح الراء وبالمهمل والمد وجاء في ضبطه أوجه كثيرة جمعها ابن الأثير في النهاية فقال ويروي بفتح الباء

وكسرها وفتح الراء وضمها وبالماء والتقصير فهذه ثمان لغات. وفي رواية حماد بن سلمة بريحا بفتح أوله وكسر الراء وتقديمها على التختانية وهي عند مسلم ورجح هذه صاحب الفائق وقال هي وزن فعيلة من البراح وهي الأرض الظاهرة المنكشفة وعند أبي داود باريحا وهي بأشباع الموحدة والباقي مثله ووهم من ضبطه بكسر الموحدة وفتح الهمزة فان أربحا من الأرض المقدسة. قال الباجي أفصحها بفتح الباء الموحدة وسكون الباء وفتح الراء مقصورا وكذا حزم به الصغاني. وقال الباجي أيضا أدركت أهل العلم ومنهم أبو ذر يفتحون الراء في كل حال قال الصوري وكذا الباء الموحدة: قوله « بنخ بنخ » كلاهما بفتح الموحدة وسكون الممجمة وقد ينون مع التثنية أو التخفيف بالكسر وبالرفع لغات. قال في الفتح وإذا كررت فالاختيار ان تكون الأولى وتسكن الثانية وقد يسكنان جميعا كما قال الشاعر بنخ بنخ لوالده وللمولود ومعناها تفخيم الأمر والاعجاب به: قوله « رايح » شك القعبي هل هو بالتختانية أو بالموحدة ورواه البخاري عنه بالشك: قوله « في الاقربين » اختلف العلماء في الاقارب فقال أبو حنيفة القرابة كل ذي رحم محرم من قبل الأب أو الأم وليكن يبدأ بقرابة الأب قبل الأم. وقال أبو يوسف ومحمد من جمعهم أب منذ الهجرة من قبل أب أو أم من غير تفصيل زاد زفر ويقدم من قرب وهو رواية عن أبي حنيفة وأقل من يدفع له ثلاثة وعند محمد اثنان وعند أبي يوسف واحد ولا يصرف الا غنياء عندهم الا ان شرط ذلك. وقالت الشافعية القريب من اجتمع في النسب سواء قرب أم بعد مسلما كان أو كافرا غنيا أو فقيرا ذكرا أو أنثى وارثا أو غير وارث محرما أو غير محرم واختلفوا في الأصول والفروع على وجهين وقالوا ان وجد جمع محصورون أكثر من ثلاثة استوعبوا. وقيل يقتصر على ثلاثة وان كانوا غير محصورين فنقل الطحاوي الاتفاق على البطالان. قال الحافظ وفيه نظر لان عند الشافعية وجها بالجواز ويصرف منهم الثلاثة ولا يجب التسوية وقال أحمد في القرابة كالشافعي الا انه أخرج الكافر وفي رواية عنه القرابة كل من جمعه والموصى الاب الرابع الى ما هو أسفل منه. وقال مالك يختص بالعصبة سواء كان يرثه أولا ويبدأ بفقرانهم حتى يفتوا ثم يعطى الا غنياء هكذا في الفتح. وحكى في البحر عن مالك ان ذلك يختص بالوارث وعند الهادوية ان القرابة والاقارب ان

ولده جدا أبوى الواقف واحتجوا بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم جعل سهم ذوي القربى لبني هاشم وهاشم جد أبيه عبد الله وهذا ظاهر في جد الأب وأما جد الأم فلا بل هو يدل علي خلاف المدعى من هذه الحثية اذ لم يصرف النبي صلى الله عليه وآله وسلم الي من ينسب الي جد أمه وأجاب صاحب شرح الآثار ان خروج من ينسب الي جد الأم هنا مخصص من عموم الآية وعموم يصح تخصيصه فلا يلزم اذا خص ههنا ان يخرجوا حيث لم يخص . وقد استدل أيضا على خروج من ينسب الي جد الأم بانهم ليسوا بقرابة لان القرابة العشيرة والعصبة وليس من كان من قبل الأم بعصبة ولا عشيرة وان كانوا أرحاما وأصهارا ولهذا قال في البحر وقرايتي وأقاربي أودو وأرحامي لمن ولده جد أبيه ما تناسلوا لصرفه صلى الله عليه وآله وسلم سهم ذوي القربى في الهاشميين والمطلبين وعلى اعطاء المطلبين بعدم الفرقة لا القرب وهو الظاهر كما وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم انتصريح بذلك لما سأله بعض بني عبد شمس عن تخصيص المطلبين بالاعطاء دونهم فقال أنهم لم يفارقوني في جاهلية ولا اسلام . ولو كان الصرف اليهم لقرايتي فقط لكان حكمهم وحكم بني عبد شمس واحدا لانهم متحدون في القرب اليه صلى الله عليه وآله وسلم : قوله « أفعل » بضم اللام على انه قول أبي طلحة : قوله « فقسمها أبو طلحة » فيه تعيين أحد الاحتمالين في لفظ أفعل فانه احتمل أن يكون فاعله أبو طلحة كما تقدم واحتمل أن يكون صيغة أمر وانتهى هذا الاحتمال الثاني بهذه الرواية وذكر ابن عبد البر ان اسماعيل القاضي رواه عن الثعنبي عن مالك فقال في روايته فقسمها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أقاربه وبني عمه أي في أقارب أبي طلحة وبني عمه . قال ابن عبد البر اضافة القسم الي النبي صلى الله عليه وآله وسلم وان كان شائما في لسان العرب على معنى انه الأمر به لكن أكثر الرواة لم يقولوا ذلك والصواب رواية من قال فقسمها أبو طلحة . قوله « في أقاربه وبني عمه » في الرواية الثانية فجعلها في حسان بن ثابت وأبي بن كعب وقد تمسك به من قال أقل من يعطى من الأقارب اذا لم يكونوا منحصرين اثنين وفيه نظر لانه وقع في رواية للبخاري فجعلها أبو طلحة في ذوى رحمه وكان منهم حسان وأبي بن كعب فدل ذلك على انه اعطي غيرهما معهم وفي مرسل أبي بكر بن حزم فردده على


أقاربه أبي بن كعب وحسان بن ثابت وأخيه أواب بن أخيه شداد بن أوس ونييط بن جابر فتقاوموه فباع حسان حصته من معاوية بمائة ألف درهم . قوله « ابن حرام » بالمهملتين : قوله « ابن زيد مناة » هو بالاضافة : قوله « وبين أبي وأبي طلحة ستة آباء » قال في الفتح هو ملبس مشكل وشرع الدمياطي في بيانه ويفنى عن ذلك ما وقع في رواية المستملي حيث قال عقب ذلك وأبي بن كعب هو ابن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار فعمرو بن مالك بجمع حسناً وأبا طلحة وأبياً هـ وفي قصة أبي طلحة هذه فوائد منها ان الوقف لا يحتاج في انعقاده الى قبول الموقوف عليه ~~و~~ واستدل ~~به~~ به الجمهور على ان من أوصى أن يفرق ثلث ماله حيث أرى الله الوصى أنها تصح وصيته ويفرقه الوصى في سبيل الخير ولا يأكل منه شيئاً ولا يعطي منه وارثاً للميت وخالف في ذلك أبو ثور . وفيه جواز التصدق من الحى في غير مرض الموت بأكثر من ثلث ماله لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يستفصل أبا طلحة عن قدر ما تصدق به . وقال لسعد بن أبي وقاص في مرضه الثلث كثير . وفيه تقديم الاقرب من الاقارب على غيرهم . وفيه جواز اضافة حب المال الى الرجل الفاضل العالم ولا نقص عليه في ذلك . وقد أخبر الله تعالى عن الانسان انه يحب الخير لشديد والخير هنا المال اتفاقاً كما قال صاحب الفتح . وفيه التمسك بالعموم لان أبا طلحة فهم من قوله تعالى (لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون) تناول ذلك لجميع أفرادهم فلم يقف حتى يرد عليه البيان عن شيء بعينه بل بادر الى اتفاق ما يحبه فأقره النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك . وفيه جواز تولى المتصدق لقسم صدقته . وفيه جواز أخذ الغني من صدقة التطوع اذا حصلت له بغير مسئلة واستدل به على مشروعية الحبس والوقف . قال الحافظ ولا حجة فيه لاحتمال أن تكون صدقة أبي طلحة صدقة تملك قال وهو ظاهر سياق الما جشون عن اسحق يعني في رواية البخارى وفيه أنه لا يجب الاستيعاب لان بني حرام الذي اجتمع فيه أبو طلحة وحسان كانوا بالمدينة كثيراً : قوله « فعم وخص » أى جاء بالامام أولاً فنادى بني كعب ثم خص بعض البطون فنادى بني مرة بن كعب وهم بطن من بني كعب ثم كذلك . وفيه دليل على ان جميع من ناداهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يطلق عليهم لفظ الاقرين لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم

(م ١٨ — ج ٦ نيل الاوطار)

فعل ذلك ممثلاً لقوله تعالى (وأندرعشيرتك الاقربين) واستدل به أبضاً على دخول النساء في الاقارب لعموم اللفظ ولذكركه صلى الله عليه وآله وسلم فاطمة . وفي رواية للبخاري من حديث أبي هريرة هذا أيضاً أنه صلى الله عليه وآله وسلم ذكر عمته صفية . واستدل به أيضاً على دخول الفروع وعلى عدم التخصيص بمن يرث ولا بمن كان مسلماً . قال في الفتح ويحتمل أن يكون لفظ الاقربين صفة لازمة للعشيرة والمراد بعشيرته قوم وهم قريش . وقد روى ابن مردويه من حديث عدي بن حاتم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذكر قريشاً فقال وأندرعشيرتك الاقربين يعني قومه وعلى هذا فيكون قد أمر بانذار قومه فلا يختص بالاقرب منهم دون الأبعد فلا حجة فيه في مسألة الوقف لان صورتهم اما اذا وقف على قرابته أو على أقرب الناس اليه مثلاً والآية تتعلق بانذار العشيرة : وقال ابن المنبر لعله كان هناك قرينة فهم بها صلى الله عليه وآله وسلم تعميم الانذار ولذلك عمهم ا هـ ويحتمل أن يكون أولاً خص اتباعاً لظاهر القرابة ثم عم لما عنده من الدليل على التعميم لكونه أرسل الى الناس كافة : قوله « سأبداها ببلاها » بكسر الباء قال في القاموس بل رحمه بلا وبلا لا بالكسر وصلها وكقطام اسم لصلة الرحم ا هـ *

﴿باب ان الوقف على الولد يدخل فيه ولد الولد بالقربة لا بالاطلاق﴾

١ عن أنس قال « بلغ صفية ان حفصة قالت بنت يهودى تبكت فدخل عليها النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهي تبكي وقالت قالت لي حفصة انت ابنة يهودى فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم انك لابنة نبي وان عمك لنبي وانك لتحت نبي فهم تفتخر عليك ثم قال اتقي الله يا حفصة » رواه أحمد والترمذي وصححه * ٢ وعن أبي بكرة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صعد المنبر فقال ان ابني هذا سيد يصلح الله على يديه بين فئتين عظيمتين من المسلمين يعني الحسن بن علي » رواه أحمد والبخاري والترمذي * ٣ وفي حديث عن أسامة بن زيد « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لملي وأما أنت يا علي فختني وأبو ولدي » رواه أحمد * ٤ وعن أسامة بن زيد « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال وحسن وحسين على

وركيه هذان ابناي وابنا ابنتي اللهم اني احبهما فاحبهما واحب من يحبهما»
رواه الترمذى. وقال حديث حسن غريب * ٥ وقال البراء عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم «أنا النبي لا كذب * أنا ابن عبد المطلب» وهو في حديث متفق
عليه * ٦ وعن زيد بن أرقم قال «سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول اللهم
اغفر للأَنْصار ولا بناء الأَنْصار ولا بناء أبناء الأَنْصار» رواه أحمد والبخارى.
وفي لفظ «اغفر للأَنْصار ولذراري الأَنْصار ولذراري ذراريهم» رواه
الترمذى وصححه  *

حديث أنس أخرجه أيضا النسائي. وحديث أسامة بن زيد الأول قد ورد في
معني المقصود منه أحاديث. منها عن عمر بن الخطاب رفعه عند الطبراني بلفظ «كل
ولد أم فان عصبتهم لا ييهم ما خلا ولد فاطمة فاني أنا أبوهم وعصبتهم». وعن ابن عباس
عند الخطيب بنحوه. وعن جابر عند الطبراني في الكبير بنحوه أيضا قال السخاوي
في رسالته الموسومة بالاسعاف بالجواب على مسألة الاشراف بعد أن ساق حديث
جابر بلفظ «ان الله جعل ذرية كل نبي في صلبه وان الله جعل ذريتي في صلب علي ابن
أبي طالب» ما لفظه وقد كنت سئلت عن هذا الحديث وبسطت الكلام عليه وبينت
انه صالح للحجة وبالله التوفيق اه وفي الميزان في حرف العين منه في ترجمة عبد
الرحمن بن محمد الحاسب ما لفظه لا يدري من ذا وخبره مكذب وروي الخطيب
من طريق عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد عن أبيه عن خزيمة بن حازم حدثني
المنصور يعني الدوانيقي حدثني أبي عن أبيه علي عن جده قال «كنت أنا وأبي
العباس عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذ دخل على فقال النبي صلى الله عليه
وآله وسلم الله أشد حبا لهذا مني ان الله جعل ذرية كل نبي من صلبه وجعل ذريتي في
صلب علي» اه وذكر في الميزان أيضا في ترجمة عثمان بن أبي شيبة أحاديث
عنه من جملتها حديث «لكل بني أب عصة ينتمون اليه الا ولد فاطمة أنا وعصبتهم»
ثم حكى عن العقيلي بعد أن ساق هذا الحديث وغيره أنه قال عبد الله بن أحمد بن
حنبل أنكر أبي هذه الأحاديث أنكرها جدا وقال هذه موضوعة مع أحاديث من
هذا النحو. قال الذهبي بعد ذلك قلت عثمان بن أبي شيبة لا يحتاج الى متابع
ولا ينكر له أن يفرد بأحاديث لسعة ما روي وقد يغلط. وقد اعتمده الشيخان في

صحيحهما اه وحديث أسامة الآخر أخرج نحوه الترمذى أيضا من حديث البراء بدون قوله هذان ابناى ولفظه « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أبصر حسنا وحسينا فقال اللهم انى أحبهما فأحبهما » وأخرجه أيضا الشيخان من حديثه بلفظ « رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والحسن على عاتقه يقول اللهم انى أحبه فأحبه » : قوله « انك لابنة نبي » أما قال لها ذلك لأنها من ذرية هرون وعمها موسى وبنو قريظة من ذرية هرون فسمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هرون أباً لها وبينها وبينه آباء ممددون وكذلك جعل الحسن ابناً له وهو ابن ابنته وكذلك الحسين كما فى سائر الأحاديث ووصف نفسه بأنه ابن عبد المطلب وهو جده وجعل لابناء الانصار وأبنائهم حكم الانصار وذلك كله يدل على ان حكم أولاد الأولاد حكم الأولاد فمن وقف على أولاده دخل فى ذلك أولاد الأولاد ما تناسلوا وكذلك أولاد البنات . وفى ذلك خلاف وما يؤيد القول بدخول أولاد البنات ما أخرجه البخارى ومسلم وأبو داود والنسائى والترمذى عن أبى موسى الأشعرى قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ابن اخت انقوم منهم » وللا حاديث المذكورة فى الباب فوائد خارجة عن مقصود المصنف من ذكرها فى هذا الباب والتعرض لذلك يستدعى بسطاً طويلاً فالتصريح على بيان المطلوب منها ههنا *

باب ما يصنع بفاضل مال الكعبة

١ عن أبى وائل قال « جلست الى شبة فى هذا المسجد فقال جلس الى عمر فى مجلسك هذا فقال لقد هممت أن لا أدع فيها صفراء ولا يضاء الا قسمتها بين المسلمين قلت ما أنت بفاعل قال لم قلت لم يفعله صاحبك فقال هما المرآن يقتدى بهما ، رواه أحمد والبخارى * ٢ وعن عائشة قالت « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لولا أن قومك حديثو عهد بجاهلية أو قال بكفر لانفقت كنز الكعبة فى سبيل الله ولجملت بابها بالارض ولا دخلت فيها من الحجر » رواه مسلم *

قوله «جاست الى شيبه» هو ابن عثمان بن طلحة بن عبد العزيز بن عثمان بن عبد الله بن عبد الدار بن قصي العبدري الحنظلي بفتح المهملة والجيم ثم موحدة نسبة الى حجابة الكعبة. قوله «فيها» أي في الكعبة والمراد بالذهب والفضة الفضة قال القرطبي غلط من ظن ان المراد بذلك حلية الكعبة وإنما أراد الكنز الذي بها وهو ما كان يهدي اليها فيدخر ما يزيد عن الحاجة وأما الحلي فحجبة عليها كالقناديل فلا يجوز صرفها في غيرها. وقال ابن الجوزي كانوا في الجاهلية يهدون الى الكعبة المال تعظيما لها فيجتمع فيها. قوله «ها المرآن» تنبيه مرة بفتح الميم ويجوز ضمها والراسا كنه على كل حال بعدها همزة أي الرجلان قوله يقتدي بهما في رواية للبخاري اقتدى بهما قال ابن بطال أراد عمر ذلك لكثرة اتفاقه في منافع المسلمين ثم لما ذكر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يتعرض له أمسك وإنما ترك ذلك لان ما جعل في الكعبة وسبل لها يجري مجرى الاوقاف فلا يجوز تغييره عن وجهه وفي ذلك تعظيم للاسلام وتهييب للمدو. قال في الفتح أما التعليل الأول فليس بظاهر من الحديث بل يحتمل أن يكون تركه صلى الله عليه وآله وسلم لذلك رعاية لقلوب قريش كما ترك بناء الكعبة على قواعد ابراهيم ثم أيد هذا الاحتمال بحديث عائشة المذكور في الباب ثم قال فهذا هو التعليل المعتمد اه والمصير الى هذا الاحتمال لا بد منه لنصه صلى الله عليه وآله وسلم عليه فلا يلتفت الى الاحتمالات المخالفة له وعلى هذا فانفاقه جائز كما جاز لابن الزبير بناء البيت على قواعد ابراهيم لزال السبب الذي لاجله ترك بناءه صلى الله عليه وآله وسلم. واستدل النقي السبكي بحديث أبي وائل هذا على جواز تحلية الكعبة بالذهب والفضة وتعليق قناديلها فيها وفي مسجد المدينة فقال هذا الحديث عمدة في مال الكعبة وهو ما يهدي اليها أو يندرها قال وأما قول الشافعي لا يجوز تحلية الكعبة بالذهب والفضة ولا تعليق قناديلها فيها ثم حكى وجهين في ذلك أحدهما الجواز تعظيما كما في المصحف والآخرة المنع اذ لم يقل أحد من السلف به فهذا مشكل لان الكعبة من التعظيم ما ليس لبقية المساجد بدليل تجوز سترها بالحرير والديباج وفي جواز ستر المساجد بذلك خلاف ثم تمسك للجواز بما وقع في أيام الوليد بن عبد الملك من تذهيبه سقف المسجد النبوي قال ولم ينكر ذلك عمر ابن عبد العزيز ولا أزاله في خلافته ثم استدلل للجواز بان تحرير استعمال الذهب والفضة

انما هو فيما يتعلق بالآثان الممعدة للآكل والشرب ونحوهما قال وليس في تحلية المساجد بالقناديل الذهب شيء من ذلك وبحجاب عنه بان حديث أبي وائل لا يصلح الاستدلال به علي جواز تحلية الكعبة وتعليق القناديل من الذهب والفضة كما زعم لانه إن أراد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اطلع على ذلك وقرره فقد عرفت الحامل له صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وإن أراد وقوع الاجماع من الصحابة أو ممن بعدهم عليه فمنوع وإن أراد غير ذلك فما هو . وأما القياس على ستر الكعبة بالحريز والديباج فقد تعقب بان تجوز ذلك قام الاجماع عليه وأما التحلية بالذهب والفضة فلم ينقل عن فعل من يقتدى به كما قال في الفتح وفعل الوليد وركعة عمر بن عبد العزيز لا حجة فيهما نعم القول بالتحريم يحتاج الى دليل ولا سيما مع ما قدمنا من اختصاص تحريم استعمال آنية الذهب والفضة بالآكل والشرب ولكن لا أقل من الكراهة فإن وضع الأموال التي ينتفع بها أهل الحاجات في المواضع التي لا ينفع الوضع فيها آجلاً ولا عاجلاً مما لا يشك في كراهته *

(كتاب الوصايا)

باب الحث على الوصية والنهي عن الحيف فيها

وفضيلة التنجيز حال الحياة

١ عن ابن عمر « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ما حق امرئ مسلم بيت ليلتين وله شيء يريد أن يوصي فيه الا ووصيته مكتوبة عند رأسه » رواه الجماعة واحتج به من يعمل بالخط إذا عرف *

قوله « كتاب الوصايا » قال في الفتح الوصايا جمع وصية كالهدايا وتطلق على فعل الموصي وعلى ما يوصي به من مال أو غيره من عهد ونحوه فتكون بمعنى المصدر وهو الإيصاء وتكون بمعنى المفعول وهو الاسم . وهي في الشرع عهد خاص مضاف الى ما بعد الموت قال الأزهري الوصية من وصيت الشيء بالتخفيف أصبه اذا وصلتته وسميت وصية لان الميت

يصل بها ما كان في حياته بعد مماته ويقال وصية بالتشديد ووصاة بالتخفيف بغير همز وتطلق شرعا أيضا على ما يقع به الزجر عن المنهيات والحث على المأمورات: قوله « ما حق » ما نافية بمعنى ليس والخبر ما بعد إلا. وروى الشافعي عن سفيان بلفظ « ما حق امرى يؤمن بالوصية » الحديث أي يؤمن بأنها حق كما حكاه ابن عبد البر عن ابن عينة ورواه ابن عبد البر والطحاوي بلفظ « لا يحل لامرئ مسلم له مال » وقال الشافعي معنى الحديث ما الحزم والاحتياط للمسلم إلا أن تكون وصيته مكتوبة عنده وكذا قال الخطابي: قوله « مسلم » قال في الفتح هـ - إذا الوصف خرج مخرج العالب فلا مفهوم له أو ذكر لتسهيل لتقع المبادرة إلى الامتنال لما يشعر به من نفى الاسلام عن تارك ذلك ووصية الكافر جائزة في الجملة وحكى ابن المنذر فيه الاجماع: قوله يبيت صفة لمسلم كما جزم به الطيبى. قوله « ليلتين » في رواية للبيهقى وأبو عوانة ليلة أو ليلتين. ولمسلم والنسائي ثلاث ليل. قال الحافظ وكان ذكر الليلتين والثلاث لرفع الحرج لتزاحم اشغال المرء التي يحتاج إلى ذكرها ففسح له هذا القدر ليتذكر ما يحتاج إليه واختلاف الروايات فيه دال على انه للتقريب لا للتجديد والمعنى لا يمضى عليه زمان وان كان قليلا أو وصيته مكتوبة وفيه إشارة إلى اغتفار الزمن اليسير وكان الثلاث غاية التأخير ولذلك قال ابن عمر لم أبت ليلة منذ سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ذلك إلا ووصيتى عندي. قال الطيبى في تخصيص الليلتين والثلاث بالذكر تسامح في ارادة المبالغة أى لا ينبغي أن يبيت زمنا ما وقد ساءلناه في الليلتين والثلاث فلا ينبغي له أن يتجاوز ذلك. قال العلماء لا يندب أن يكتب جميع الاشياء المحقرة ولا ما جرت العادة بالخروج منه والوفاء به عن قرب. (وقد استدل) بهذا الحديث مع قوله تعالى (كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت) الآية على وجوب الوصية وبه قال جماعة من السلف منهم عطاء والزهرى وأبو مجازين وطاحنة بن مصرف في آخرين وحكاها البيهقى عن الشافعي في القديم وبه قال إسحاق وداود وأبو عوانة الاسفرائنى وابن جرير. قال في الفتح وآخرون وذهب الجمهور إلى انها مندوبة وليست بواجبة ونسب ابن عبد البر انقول بعدم الوجوب إلى الاجماع وهى مجازفة لما عرفت. واجاب الجمهور عن الآية بأنها منسوخة كما في البخارى عن ابن عباس قال « كان المال للولد وكانت الوصية للوالدين فنسخ الله من

ذلك ما أحب فجعل لكل واحد من الآبوين السدس . وأجاب القائلون بالوجوب بان الذى نسخ الوصية للوالدين والاقارب الذين يرثون وأما من لا يرث فليس في الآية ولا في تفسير ابن عباس ما يقتضي النسخ في حقه واجاب من قال بعدم الوجوب عن الحديث بان قوله «ماحق» الخ للحزم والاحتياط لانه قد يفجؤه الموت وهو على غير وصية . وقيل الحق لغة الشئ الثابت ويطلق شرعا على ما ثبت به الحكم وهو أعم من أن يكون واجبا أو مندوبا وقد يطلق على المباح قليلا قاله القرطبي . وأيضا تفويض الامر الى ارادة الموصي يدل على عدم الوجوب ولكنه يبيح الاشكال في الرواية المتقدمة بلفظ «لا يحل لامرئ مسلم» وقد قيل انه يحتمل ان رواها اذكرها بالمعنى وأراد بنفي الحل ثبوت الجواز بالمعنى الأعم الذى يدخل تحته الواجب والمندوب والمباح وقد اختلف القائلون بالوجوب فقال أكثرهم تجب الوصية في الجملة وقال طاوس وقتادة وجابر بن زيد في آخرين تجب للقرابة الذين لا يرثون خاصة . وقال أبو ثور وجوب الوصية في الآية والحديث يختص بمن عليه حق شرعى يخشى أن يضيع على صاحبه ان لم يوص به كالوديمة والدين ونحوها قال ويدل على ذلك تقييده بقوله «له شيء يريد أن يوصي فيه» قال في الفتح وحاصله يرجع الى قول الجمهور ان الوصية غير واجبة بعينها وإنما الواجب بعينه الخروج من الحقوق الواجبة للغير سواء كان بتنجز أو وصية ومحل وجوب الوصية أعماهو اذا كان عاجزا عن تنجزه ولم يعلم بذلك غيره ممن يثبت الحق بشهادته فاما اذا كان قادرا أو علمها غيره فلا وجوب قال وعرف من مجموع ما ذكرنا ان الوصية قد تكون واجبة وقد تكون مندوبة فيمن رجا منها كثرة الاجر ومكرهه في عكسه ومباحة فيمن استوى الامر ان فيه ومحرمة فيما اذا كان فيها اضرار كما ثبت عن ابن عباس «الاضرار في الوصية من الكبائر» رواه سعيد بن منصور . موقوفا باسناد صحيح ورواه النسائي مرفوعا ورجاله ثقات . وقد استدلل من قال بعدم وجوب الوصية بما ثبت في البخارى وغيره عن عائشة أنها انكرت أن يكون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أوصى وقالت متى أوصى وقد مات بين سحري ونحري وكذلك ما ثبت أيضا في البخارى عن ابن أبي أوفى انه قال «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يوص» وأخرج أحمد وابن ماجه قال الحافظ . بسند قوى عن ابن عباس في اثناء حديث فيه أمر النبي

صلى الله عليه وآله وسلم أبا بكران يصلى بالناس قال في آخره مات رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم ولم يوص قالوا ولو كانت الوصية واجبة لما تركها رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم وأجيب بأن المراد بنفي الوصية منه صلى الله عليه وآله وسلم
نفي الوصية بالخلافة لا مطلقا بدليل أنه قد ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم
الوصية بعدة أمور كأمره صلى الله عليه وآله وسلم في مرضه لعائشة بانفاق الذهبية
كما ثبت من حديثها عند أحمد وابن سعد وابن خزيمة. وفي المنأزي لابن اسحق عن
عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال لم يوص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند موته الا
بثلاث اكل من الدارين والرهاويين والاشعريين بجاد مائة وسق من خيبر وان
لا يترك في جزيرة العرب دينان وأن ينفذ بعث أسامة . وفي صحيح مسلم عن ابن
عباس وأوصي بثلاث ان يجيزوا الوفد بنحو ما كنت أحيزهم. الحديث . وأخرج
أحمد والنسائي وابن سعد عن أنس « كانت غايه وصية رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم حين حضره الموت الصلاة وما ملكت أيمانكم » وله شاهد من حديث علي عند
أبي داود وابن ماجه. ومن حديث أم سلمة عند النسائي بسند جيد والاحاديث
في هذا الباب كثيرة أورد منها صاحب الفتح في كتاب الوصايا شرط الصالحا وقد
جمعت في ذلك رسالة مستقلة . واستدلوا أيضا علي توجيه نفي من نفي الوصية مطلقا
الى الخلافة بما في البخارى عن عمر « قال مات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم
يستخلف » وبما أخرجه أحمد والبيهقي عن علي « انه لما ظهر يوم الجمل قال يا أيها
الناس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يعهد اليها في هذه الامارة شيئا »
الحديث. قال القرطبي كانت الشيعة قد وضعوا احاديث في أن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم أوصي بالخلافة لعلي فرد ذلك جماعة من الصحابة وكذا من بعدهم فن ذلك
ما استدلوا به عائشة يعني الحديث المتقدم ومن ذلك ان عليا لم يدع ذلك لنفسه ولا
بعد أن ولي الخلافة ولا ذكره لاحد من الصحابة يوم السقيفة وهو لا ينتقصون عليا
من حيث قصدوا تعظيمه لأنهم نسبوه مع شجاعته العظمى وصلابته الى المداينة
والنقييد والاعراض عن طلب حقه مع قدرته على ذلك اه ولا يخفى ان نفي عائشة
للوصية حال الموت لا يستلزم نفيها في جميع الاوقات فاذا أقام البرهان الصحيح
من يدعي الوصاية في شيء معين قبل . قوله « مكتوبة عند رأسه » استدل بهذا علي
(م ١٩ — ج ٦ نيل الاوطار)

جواز الاعتماد على الكتابة والخط ولولم يقتن ذلك بالشهادة وخص محمد بن نصر من الشافعية ذلك بالوصية لثبوت الخبر فيها دون غيرها من الأحكام . قال الحافظ وأجاب الجمهور بأن الكتابة ذكرت لما فيها من ضبط المشهود به قالوا ومعنى قوله «وصيته مكتوبة عنده» أى بشرطها . وقال المحب الطبري اضرار الاشهاد فيه بعد وأجيب بأنهم استدلوا على اشتراط الاشهاد بأمر خارج كقوله تعالى (شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية) فإنه يدل على اعتبار الاشهاد في الوصية وقال القرطبي ذكر الكتابة مبالغة في زيادة التوثيق والا فالوصية المشهود بها متفق عليها ولولم تكن مكتوبة اهـ وقد استوفينا الأدلة على جواز العمل بالخط في الاعتراضات التي كتبناها على رسالة الجلال في الهلال فليراجع ذلك فإنه مفيد .

٢ وعن أبي هريرة « قال جاء رجل فقال يا رسول الله أى الصدقة أفضل أو أعظم أجرا قال اما وايبك لتفتان أن تصدق وأنت شحيح صحيح تخشى الفقر وتأمل البقاء ولا تعمل حتى اذا بلغت الحلقوم قلت لفلان كذا ولفلان كذا وقد كان لفلان » ورواه الجماعة الا الترمذي * .

قوله « أى الصدقة أفضل أو أعظم » في رواية للبخاري أفضل وفي أخرى له أعظم . قوله « لتفتان » بفتح اللام وضم الفوقية وسكون الفاء وبعدها فوقية أيضا ثم همزة مفتوحة ثم نون مشددة وهو من الفتيا وفي نسخة « لتفتان » بضم التاء وفتح النون بعدها باء موحدة ثم همزة مفتوحة ثم نون مشددة من النبأ . قوله « أن تصدق » بتخفيف الصاد على حذف احدى التامين وأصله أن تصدق والتشديد على الادغام : قوله « شحيح » قال صاحب المنتهي الشح بخل مع حرص . وقال صاحب المحكم الشح مثلك الشين والضم أولى . وقال صاحب الجامع كان الفتح في المصدر والضم في الاسم قال الخطابي فيه ان المرض يقصر يد المالك عن بعض ملكه وان سخاوته بالمال في مرضه لا تنجوه عنه سمة البخل فلذلك شرط صحة البدن في الشح بالمال لانه في الحالتين يجد للمال وقعا في قلبه لما يأمله من البقاء فيحذر معه الفقر . قال ابن بطال وغيره لما كان الشح غالبا في الصحة فالسماح فيه بالصدقة أصدق في النية وأعظم للأجر بخلاف من يشس من الحياة ورأى مصير المال لغيره : قوله « وتأمل » بضم الميم أى تطمع . قوله « ولا تعمل » بالاسكان على انه نهى وبالرفع على انه نفى ويجوز النصب . قوله « حتى اذا

بلغت الخلقوم « اي قاربت بلوغه اذ لو بلغت حقيقة لم يصح شيء من تصرفاته والخلقوم مجرى النفس. قاله أبو عبيدة . قوله « قلت لفلان كذا » الخ قال في الفتح الظاهر ان هذا المذكور على سبيل المثال. وقال الخطابي فلان الاول والثاني الموصي له وفلان الاخير الوارث لانه ان شاء ابطله وان شاء اجازته . وقال غيره يحتمل أن يكون المراد بالجميع من يوصي له وانما أدخل كان في الثالث اشارة الى تقدير القدر له بذلك . وقال الكرماني يحتمل أن يكون الاول للوارث والثاني للموروث والثالث الموصي له . قال الحافظ ويحتمل أن يكون بعضها وصية وبعضها اقرارا (والحديث يدل) علي أن تنجز وفاء الدين والتصدق في حال الصحة أفضل منه حال المرض لانه في حال الصحة يصعب عليه اخراج المال غالبا لما يخوفه به الشيطان ويزين له من امكان طول العمر والحاجة الى المال كما قال تعالى (الشيطان يعدكم الفقر ويأمركم بالفحشاء) وفي معنى الحديث قوله تعالى (وأنفقوا مما رزقناكم من قبل أن يأتي أحدكم الموت) الآية . وفي معناه أيضا ما أخرج الترمذي بإسناد حسن وصححه ابن حبان عن أبي الدرداء مرفوعا . قال « مثل الذي يعتق ويتصدق عند موته مثل الذي يهدي اذا شبع » وأخرج أبو داود وصححه ابن حبان من حديث أبي سعيد مرفوعا « لأن يتصدق الرجل في حياته وصحته بدرهم خير له من أن يتصدق عند موته بمائة » *

٣ وعن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « ان الرجل يعمل أو المرأة بطاعة الله ستين سنة ثم يحضرها الموت فيضاران في الوصية فيجب لهما النار ثم قرأ أبو هريرة من بعد وصية يوصي بها أو دين غير مضار وصية من الله الي قوله وذلك الفوز العظيم » رواه أبو داود والترمذي . ولاحمد وابن ماجه معناه وقالوا فيه « سبعين سنة » *

الحديث حسنه الترمذي وفي اسناده شهر بن حوشب وقد تكلم فيه غير واحد من الأئمة . ووثقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وافظ احمد وابن ماجه الذي أشار اليه المصنف ان الرجل يعمل بعمل أهل الخير سبعين سنة فاذا أوصي خاف في وصيته فيختم له بشر عمله فيدخل النار وان الرجل يعمل بعمل أهل الشر سبعين سنة فيموت على ما عمل فيدخل الجنة » وفيه وعيد شديد وزجر بليغ وهديد لان

مجرد المضارة في الوصية اذا كانت من موجبات النار بعد العبادة الطويلة في السنين المتعددة فلا شك انها من أشد الذنوب التي لا يقع في مضيعةها الا من سبقت له الشقاوة وقراءة أبي هريرة للآية لتأييد معنى الحديث وتقويته لان الله سبحانه قد قيد ما شرعه من الوصية بعدم الضرار فتكون الوصية المشتملة على الضرار مخالفة لما شرعه الله تعالى وما كان كذلك فهو معصية . وقد تقدم قريبا عن ابن عباس مرفوعا وموقوفا باسناد صحيح ان وصية الضرار من الكبائر وذلك مما يؤيد معنى الحديث فما أحق وصية الضرار بالابطال من غير فرق بين الثلث وما دونه وما فوقه وقد جمعت في ذلك رسالة مشتملة على فوائد لا يستغني عنها *

﴿ باب ما جاء في كراهة مجاوزة الثلث والايصاء للوارث ﴾

١ عن ابن عباس قال «لوان الناس غضوا من الثلث الى الربع فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الثلث والثلث كثير» متفق عليه * ٢ وعن سعد بن ابي وقاص «انه قال جاءني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعودني من وجع اشتد بي فقلت يا رسول الله اني قد بلغ بي من الوجع ما تري وأنا ذومال ولا يرثني الا ابنة لي أفأصدق بثلثي مالي قال لا قلت فالشطر يا رسول الله قال لا قلت فالثالث قال الثلث والثلث كثير أو كبير انك ان تذر ورتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس» رواه الجماعة * وفي رواية أكثرهم «جاءني يعودني في حجة الوداع» وفي لفظ «عادني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مرضي فقال أوصيت قلت نعم قال بكم قلت بما لي كله في سبيل الله قال فما تركت لولدك قلت هم أغنياء قل أوص بالعشر فما زال يقول وأقول حتى قال أوص بالثلث والثلث كثير أو كبير» رواه النسائي وأحمد بمعناه الا أنه قال «قلت نعم جعلت مالي كله في الفقراء والمساكين وابن السبيل» وهو دليل على نسخ وجوب الوصية للأقربين * ٣ وعن أبي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «ان الله تصدق عليكم بثلث أموالكم عند وفاتكم زيادة في حسناتكم ليجعلها لكم زيادة في أعمالكم» رواه الدارقطني *

حديث أبي الدرداء أخرجه أيضا أحمد وأخرجه أيضا البيهقي وابن ماجه
والبخاري من حديث أبي هريرة بلفظ «ان الله تصدق عليكم عند موتكم بثلاث أموالكم
زيادة لكم في أعمالكم» قال الحافظ واسناده ضعيف وأخرجه أيضا الدارقطني
والبيهقي من حديث أبي أمامة بلفظ «ان الله تصدق عليكم بثلاث أموالكم عند
وفاتكم زيادة في حسناتكم ليجعل لكم زكاة في أموالكم» وفي اسناده اسماعيل بن
عياش وشيخه عتبة بن حميد وهما ضعيفان. ورواه المصنف في الضعفاء عن أبي بكر
الصديق وفي اسناده حفص بن عمرو بن ميمون وهو متروك وعن خالد بن عبد
الله السلمي عن ابن عاصم وابن السكن وابن قانع وأبي نعيم والطبراني وهو
مختلف في صحبته رواه عنه ابنه الحرث وهو مجهول وقد ذكر الحافظ في التلخيص
حديث أبي الدرداء ولم يتكلم عليه : قوله « غصوا » بمجمتين أى نقصوا ولو لانعني
فلا يحتاج الى جواب أو شرطية والجواب محذوف ووقع التصريح بالجواب في رواية
ابن أبي عمر في مسنده عن سفيان بلفظ « كان أحب اليّ » وأخرجه الاسماعيلي
من طريقه ومن طريق أحمد بن عبدة عن سفيان . وأخرجه من طريق العباس بن
الوايد عن سفيان بلفظ « كان أحب الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » . قوله
« الى الربع » زاده أحمد في الوصية وكذا ذكر هذه الزيادة الحميدي . قوله « فان
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » هو كالتعليل لما اختاره من النقصان عن الثلث
وكانه أخذ ذلك من وصفه صلى الله عليه وآله وسلم للثلاث بالكثرة . قوله
« والثلاث كثير » في رواية مسلم « كثير أو كبير » بالشك هل هو بالوحدة أو
المثلية والمراد أنه كثير بالنسبة الى ما دونه وفيه دليل على جواز الوصية بالثلاث
وعلى أن الاولى أن ينقص عنه ولا يزيد عليه قال الحافظ وهو ما يتدره الفهم ويحتمل
أن يكون لبيان أن التصديق بالثلاث هو الأكمل أى كبير أجره ويحتمل أن يكون
معناه كثير غير قليل قال الشافعي وهذا أولى معانيه يعني أن الكثرة أمر نسبي
وعلى الاول عول ابن عباس كما تقدم والمعروف من مذهب الشافعي استحباب
النقص عن الثلاث وفي شرح مسلم للتووى ان كان الورثة فقراء استحب ان ينقص
منه وان كانوا أغنياء فلا وقد استدلل بذلك على أنها لا تجوز الوصية بأزيد من
الثلث . قال في الفتح واستقر الاجماع على منع الوصية بأزيد من الثلث لكن

اختلف فيمن ليس له وارث خاص فذهب الجمهور الى منعه من الزيادة على الثلث وجوز له الزيادة الحنفية واسحق وشريك وأحمد في رواية وهو قول علي وابن مسعود واحتجوا بأن الوصية مطلقة في الآية فقيدها السنة لمن له وارث فبقى من لا وارث له على الاطلاق. وحكاها في البحر عن المعتزلة . قوله « قال الثلث والثلث كثير أو كبير » يعني بالثلثة أو الموحدة وهو شك من الراوى. قال الحافظ والحفوظ في أكثر الروايات بالثلثة قال الثلث بالنصب على الاغراء أو بفعل مضمر نحو عين الثلث وبالرفع على انه خبر مبتدا محذوف أو مبتدا خبره محذوف . قوله « انك ان تذر » بفتح ان على التعليل وبكسر ها على الشرطية قال النووي هما صحيحان وقال القرطبي لا معنى للشرط ههنا لانه يصير لا جواب له ويبقى خير لا رافع له. وقال ابن الجوزى سمعناه من رواة الحديث بالكسر وأنكره ابن الخشاب وقال لا يجوز الكسر لانه لا جواب له لخلو لفظ خبر عن الفاء وغيرها مما اشترط في الجواب وتعقب بأنه لا مانع من تقديرها كما قال ابن مالك . قوله « ورثتك » قال ابن المنير إنما عبر له صلى الله عليه وآله وسلم بلفظ الورثة ولم يقل ببتك مع أنه لم يكن له يومئذ الا ابنة واحدة لكون الوارث حينئذ لم يتحقق لان سعدا إنما قال ذلك بناء على موته في ذلك المرض وبقائها بعده حتى ترثه وكان من الجائز ان تموت هي قبله فأجابه صلى الله عليه وآله وسلم بكلام كلي مطابق لكل حالة وهو قوله ورثتك ولم يخص بنتا من غيرها . وقال الفاكهي شارح العمدة إنما عبر صلى الله عليه وآله وسلم بالورثة لانه اطلع على أن سعدا سيعيش ويحصل له أولاد غير البنت المذكورة فانه ولد له بعد ذلك أربعة بنين ادهم عامر ومصعب ومحمد وعمر وزاد بعضهم ابراهيم ويحيى واسحق وزاد ابن سعد عبد الله وعبد الرحمن وعمر أو عمران وصالحا وعثمان واسحق الاصفر وعمر الاصفر وعميرا مصفرا وذكر له من البنات ثنتي عشرة بنتا. قال الحافظ ما معناه انه قد كان لسعد وقت الوصية ورثة غير ابنته وهم أولاد أخيه عتبة بن أبي وقاص منهم هاشم بن عتبة وقد كان موجودا اذ ذاك . قوله « عائلة » أى فقراء وهو جمع عائل وهو الفقير والفعل منه عال يهيل اذا افتقر : قوله « يتكففون الناس » أى يسألونهم بأكفهم يقال تكفف الناص واستكف اذا بسط كفه للسؤال أو سأل ما يكف عنه الجوع أو سأل كفا فاما من طعام

قال ابن عبد البر وفي هذا الحديث تقييد مطلق القرآن بالسنة لانه سبحانه قال (من بعد وصية يوصي بها اودين) فاطلق وقيدت السنة الوصية بالثلاث قال في الفتح وفيه ان خطاب الشارع للواحد يعم من كان بصفته من المكلفين لطباق العلماء على الاحتجاج بحديث سعد هذا وان كان الخطاب انما وقع له بصيغة الافراد ولقد اُبعد من قال ان ذلك يختص بسعد ومن كان في مثل حاله ممن يخلف وارثا ضعيفا أو كان ما يخلفه قليلا . وفي حديث أبي الدرداء وماورد في معناه دليل على ان الاذن لنا بالتصرف في ثلث اموالنا في اواخر اعمارنا من الالطاف الالهية بنا والتكثير لعمالنا الصالحة وهو من الادلة الدالة على اشتراط القرابة في الوصية *

٤ وعن عمرو بن خارجة « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم خطب على ناقته وأنا تحت جرائها وهي تقصع بجريتها وان لغامها يسيل بين كتفي فسمعتة يقول ان الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث » رواه الحنسة الا أبا داود وصححه الترمذی * ٥ وعن أبي أمامة قال « سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث » رواه الحنسة الا النسائي * ٦ وعن ابن عباس قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تجوز وصية لوارث الا ان يشاء الورثة » * ٧ وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا وصية لوارث الا أن يجيز الورثة » رواهما الدارقطني *

حدث عمرو بن خارجة أخرجه أيضا الدارقطني والبيهقي. وحديث أبي أمامة حسنه الترمذی والحافظ وفي إسناده اسمعيل بن عياش وقد قوي حديثه اذا روى عن الشاميين جماعة من الائمة منهم احمد والبخاري وهذا من روايته عن الشاميين لانه رواه عن شر حبيب بن مسلم وهو شامي ثقة وصرح في روايته بالتحديث. وحديث ابن عباس حسنه في التلخيص وقال في الفتح رجاله ثقات لكنه معول فقد قيل ان عطاء الذي رواه عن ابن عباس هو الخراساني وهو لم يسمع من ابن عباس. وأخرج نحوه البخاري من طريق عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس موقوفا. قال الحافظ الا انه في تفسير واخبار بما كان من الحكم قبل نزول القرآن فيكون في حكم المرفوع. وأخرجه أيضا أبو داود في المراسيل عن مرسل عطاء.

الخراساني ووصله يونس بن راشد عن عطاء عن عكرمة عن ابن عباس قال الحافظ
 والمعروف المرسل. وحديث عمرو بن شعيب قال في التلخيص اسناده واه (وفي الباب)
 عن أنس عند ابن ماجه. وعن جابر عند الدارقطني وصوب ارساله وعن علي عنده
 أيضا واسناده ضعيف وهو عند ابن أبي شبة وعن مجاهد مرسل عند الشافعي قال في
 الفتح ولا يخلو اسناد كل منها من مقال لكن مجموعها يقتضي ان للحديث أصلاً بل
 جنح الشافعي في الام الي ان هذا المتن متواتر فقال وجدنا أهل الفتيا ومن
 حفظنا عنهم من أهل العلم بالمغازي من قريش وغيرهم لا يختلفون في ان النبي صلي
 الله عليه وآله وسلم قال عام الفتح لا وصية لوارث ويأثرونه عن حفظوه فيه ممن
 لقوه من أهل العلم فكان نقل كافة عن كافة فهو أقوى من نقل واحد وقد نازع الفخر
 الرازي في كون هذا الحديث متواتراً قال وعلى تقدير تسليم ذلك فالمشهور من
 مذهب الشافعي ان القرآن لا ينسخ بالسنة قال الحافظ لكن الحجة في هذا اجماع
 العلماء على مقتضاه كما صرح به الشافعي وغيره قال والمراد بعدم صحة وصية الوارث
 عدم اللزوم لان الأكثر على أنها موقوفة على اجازة الورثة. وقيل أنها لا تصح
 الوصية لوارث أصلاً وهو الظاهر لان النفي اما أن يتوجه الي الذات والمراد
 لا وصية شرعية واما الي ما هو أقرب الي الذات وهو الصحة ولا يصح أن يتوجه
 ههنا الي الكمال الذي هو أبعد المجازين. وحديث ابن عباس المذكور وان دل على
 صحة الوصية لبعض الورثة مع رضا البعض الآخر فهو لا يدل على ان النفي غير
 متوجه الي الصحة بل هو متوجه اليها واذا رضى الوارث كانت صحيحة كما هو
 شأن بناء العام على الخاص وهكذا حديث عمرو بن شعيب. وحكي صاحب البحر
 عن الهادي والناصر وأبي طالب وأبي العباس أنها تجوز الوصية للوارث واستدلوا بقوله
 تعالى (كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيراً الوصية للوالدين والاقرين)
 قالوا ونسخ الوجوب لا يستلزم نسخ الجواز وأجاب الجمهور عن ذلك بان الجواز أيضاً
 منسوخ كما صرح بذلك حديث ابن عباس المذكور في الباب وقد اختلف في
 تعيين ناسخ آية الوصية للوالدين والاقرين فقل آية الفرائض وقيل الأحاديث
 المذكورة في الباب وقيل دل اجماع على ذلك وان لم يتعين دليله هكذا في الفتح. وقد
 قيل ان الآية مخصوصة لان الاقرين أعم من أن يكونوا وارثين أم لا فكانت

الوصية واجبة لجميعهم وخص منها الوارث بآية الفرائض وباحاديث الباب وبقي
حق من لا يرث من الأقربين من الوصية على حاله قاله طاوس وغيره: قوله وأنا تحت
«جرانها» بكسر الجيم قال في القاموس جران البعير بالكسر مقدم عنقه من مذبحه
إلى منحره: قوله «وهي تقصع بجرانها» الجرة بكسر الجيم وتشديد الراء. قال في
القاموس الجرة بالكسر هيئة الجر وما يفيض به البعير فيأكله ثانية وقد اجتر
واجر واللقمة يتعمل بها البعير إلى وقت علفه والقصع البلع. قال في القاموس قصع
كنع ابتلع جرع الماء والذاقة بجرانها ردتها إلى جوفها أو مضغتها أو هو بعد الدسع
وقبل المضغ أو هو أن تملأ بها قفا أو شدة المضغ اه: قوله «وان لغامها» بضم
اللام بعدها غين معجمة وبعد الألف ميم هو اللعاب. قال في القاموس لغم الجمل
كنع رمى بلاما به لزيد. قال والملاغم ما حول الفم: قوله «الا أن يشاء الورثة» في
ذلك رد على المزني وداود والسبكي حيث قالوا أنها لا تصح الوصية بأزاد على الثلث
ولو أجاز الورثة واحتجوا بالأحاديث الآتية في الباب الذي بعد هذا ولكن في
هذا الحديث. وحديث عمرو بن شعيب المذكور بعده زيادة يتعين القول بها. قال
الحافظ أن صحت هذه الزيادة فهي حجة واضحة واحتجوا من جهة المعنى بأن
المنع إنما كان في الأصل لحق الورثة فإذا أجازوه لم يمتنع واختالفوا بعد ذلك في وقت
الإجازة فالجمهور على أنهم إن أجازوا في حياة الموصي كان لهم الرجوع متى شاؤوا وإن
أجازوا بعد نفذ. وفصل المالكية في الحياة بين مرض الموت وغيره فألحقوا مرض
الموت بما بعده واستثنى بعضهم ما إذا كان الحيز في عائلة الموصي وخشى من امتناعه
انقطاع معرفته عنه لو عاش فإن لمثل هذا الرجوع. وقال الزهري ورييعة ليس
لهم الرجوع مطلقاً واتفقوا على اعتبار كون الموصي له وارث يوم الموت حتى
لو أوصى لآخيه الوارث حيث لا يكون للموصي ابن ثم ولد له ابن قبل موته
صحت الوصية للآخ المذكور ولو أوصى لآخيه وله ابن فمات الابن قبل موت
الموصي فهي وصية لوارث *



﴿ باب في أن تبرعات المريض من الثلث ﴾

١- عن أبي زيد الأنصاري « أن رجلاً أعتق ستة أعبد عند موته ليس له مال غيرهم فأقرع بينهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاعتق اثنين وأرق أربعة » رواه أحمد وأبو داود بمناه وقال فيه « لو شهدته قبل أن يدفن لم يدفن في مقابر المسلمين » * ٢ وعن عمران بن حصين « أن رجلاً أعتق ستة مملوكين له عند موته لم يكن له مال غيرهم فدعا بهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فجزأهم أثلاثاً ثم أقرع بينهم فاعتق اثنين وأرق أربعة وقال له قولاً شديداً رواه الجماعة إلا البخاري وفي لفظ « أن رجلاً أعتق عند موته ستة رجلاً فجاء ورثته من الأعراب فآخروا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بما صنع قال أو فعل ذلك لو علمنا أن شاء الله ما صلينا عليه فأقرع بينهم فاعتق منهم اثنين وأرق أربعة » رواه أحمد واحتج بموه من سوى بين متقدم العطايا ومتأخرها لأنه لم يستفصل هل أعتقهم بكلمة أو بكلمات ☆

حديث أبي زيد أخرجه أيضاً النسائي وسكت عنه أبو داود والنسائي ورجال أسنده رجال الصحيح: قوله « أعتق ستة أعبد عند موته » قال القرطبي ظاهره أنه نجز عتقهم في مرضه قوله « فأقرع بينهم » هذا نص في اعتبار القرعة شرعاً وهو حجة مالك والشافعي وأحمد والجمهور على أبي حنيفة حيث يقول القرعة من القمار وحكم الجاهلية ويعتق من كل واحد من العبيد ثلثه يستعفي في باقيه ولا يقرع بينهم وبمثل ذلك قالت الهادوية: قوله « فاعتق اثنين وأرق أربعة » في هذا أيضاً حجة على أبي حنيفة ومن معه حيث يقولون يعتقون جميعاً قال ابن عبد البر في هذا القول ضروب من الخطأ والاضطراب. قال ابن رسلان وفيه ضرر كبير لأن الورثة لا يحصل لهم شيء في الحال أصلاً وقد لا يحصل من السماية شيء أو يحصل في الشهر خمسة دراهم أو أقل وفيه ضرر على العبيد لأنهم السماية من غير اختيارهم قوله « لو شهدته قبل أن يدفن » الخ هذا تفسير للقول الشديد الذي أبهم في الرواية الأخرى وفيه تغليظ شديد وذم متبائع وذلك لأن الله سبحانه لم يأذن للمريض بالنصرف إلا في الثلث فإذا

تصرف في أكثر منه كان مخالفا لحكم الله تعالى ومشاهرا لمن وهب غير ماله : قوله «جزأهم» بتشديد الزاي وتخفيفها اثنان مشهورتان أي قسمهم وظاهره انه اعتبر عدد اشخاصهم دون قيمتهم وأما فعل ذلك لتساوهم في القيمة والعدد . قال ابن رسلان فلو اختلفت قيمتهم لم يكن بد من تعديلهم بالقيمة مخافة أن يكون ثلثهم في العدد أكثر من ثلث المثلث في القيمة: قوله «رجلة» بفتح الراء وسكون الجيم جمع رجل: قوله «ما صلينا عليه» هذا أيضا من تفسير القول الشديد بالمبهم في الرواية المقدمة (والحديثان) يدلان على ان تصرفات المريض إنما تنفذ من الثلث ولو كانت منجزة في الحال ولم تضاف الى بعد الموت وقد قدمنا حكاية الاجماع على المنع من الوصية بازيد من الثلث لمن كان له وارث والتنجيز حال المرض الخوف حكمه حكم الوصية. واختلفوا هل يعتبر ثلث التركة حال الوصية أو حال الموت وهما وجهان للشافعية أصحابهما الثاني وبه قال أبو حنيفة وأحمد والهادوية وهو قول على رضي الله عنه وجماعة من التابعين وقال بالأول مالك وأكثر العراقيين والنخعي وعمر بن عبد العزيز وعمسكوا بان الوصية عقد والمعقود تعتبر باولها وبانه لو نذر أن يتصدق بثلث ماله اعتبر ذلك حال النذر اتفاقا واجيب بان الوصية ليست عقدا من كل وجه ولذلك لا يعتبر فيها الفورية ولا القبول وبالفارق بين النذر والوصية بانها يصح الرجوع فيها والنذر يلزم ونمرة هذا الخلاف تظهر فيما لو حدث له مال بعد الوصية واختلفوا أيضا هل يحسب الثلث من جميع المال أو ينقيد بما علمه الموصي دون ما خفي عليه أو تجدد له ولم يعلم به وبالأول قال الجمهور وبالثاني قال مالك . وحجة الجمهور انه لا يشترط ان يستحضر مقدار المال حال الوصية اتفاقا ولو كان عالما بمجنسه فلو كان العلم به شرطا لما جاز ذلك .

﴿ باب وصية الحربى اذا أسلم وورثته هل يجب تنفيذها ﴾

١ عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « ان العاص بن وائل أوصى أن يعق عنه مائة رقبة فاعتق ابنه هشام خمسين رقبة فاراد ابنه عمرو أن يعق عنه الحسين الباقية فقال يا رسول الله ان ابني أوصى بعق مائة رقبة وان هشاما أعتق

عنه خمسين رقبة وبقيت خمسون رقبة أفأعتق عنه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لو كان مسلما فاعتقتم عنه أو تصدقتم عنه أو حججتم عنه بلغه ذلك «رواه أبو داود» *
الحديث سكت عنه أبو داود وأشار المنذرى الى الاختلاف في حديث عمرو بن شعيب وقد قدمنا غير مرة أن حديثه عن أبيه عن جده من قسم الحسن. وقد صحح له الترمذى بهذا الاسناد عدة أحاديث والحديث يدل على أن الكافر اذا أوصى بقربة من القرب لم يلحقه ذلك لان الكفر مانع وهكذا لا يلحقه ما فعله قرابته المسلمون من القرب كالصدقة والحج والعتق من غير وصية منه ولا فرق بين أن يكون الفاعل لذلك ولدا أو غيره وليس في هذا الحديث ما يدل على عدم صحة وصية الكافر اذا لا ملازمة بين عدم قبول ما أوصى به من القرب وعدم صحة الوصية مطلقا نعم فيه دليل انه لا يجب على قريب الكافر من المسلمين تنفيذ وصيته بالقرب. قال في البحر مسئله ولا تصح يعني الوصية من كافر في موصية كالسلاح لاهل الحرب. وبناء البيع في خطط المسلمين. وتصح بالمباح اذا ما منع اه *

*) باب الايشاء بما يدخله النيابة من خلافة وعتاقة ومحكمة

في نسب وغيره) ☆

١) عن ابن عمر قال «حضرت أبي حين أصيب فأتوا عليه وقالوا جزاك الله خيرا فقال راغب وراهب قالوا استخلف فقال أنحمل أمركم حيا وميتا لوددت أن حظي منها الكفاف لا على ولا لى فان استخلف فقد استخلف من هو خير مني يعني أبا بكر وان اترككم فقد ترككم من هو خير مني يعني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال عبد الله فعرفت أنه حين ذكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غير مستخلف متفق عليه * ٢ وعن عائشة «ان عبد بن زمعة وسعد بن أبي وقاص اختصما إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ابن أمة زمعة فقال سعد يا رسول الله فأوصاني أخى إذا قدمت ان أنظر ابن أمة زمعة فأقبضه فانه ابني وقال ابن زمعة

أخي وابن أمة أبي ولد علي فراس أبي فراس صلى الله عليه وآله وسلم شهماينا بعتبة فقال هو لك يا عبد بن زمعة الولد للفراس واحتجبي منه يا سودة » رواه البخاري * ٢ وعن الشريد بن سويد المتقفي « ان امه اوصت ان يعتق عنها رقبة مؤمنة فسأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فقال عندي جارية سوداء فقال أنت بها فدعا بها فجاءت فقال لها من ربك قالت الله قال من انا قالت أنت رسول الله قال اعتقها فانها مؤمنة » رواه احمد والنسائي * ٣

حديث الشريد رواه النسائي من طريق موسى بن سعيد وهو صدوق لا بأس به وبقية رجاله ثقات. وقد أخرجه أيضا أبو داود وابن حبان: قوله « فقد استخلف من هو خيرا مني » استدلل بهذا المصنف على جواز الوصية بالخلافة وقد ذهبت الاشعرية والمعتزلة الى أن طريقها المقدر والاختيار في جميع الازمان وذهبت المعتزلة الى أن طريقها الدعوة ولا كلام في هذا محل آخر . قوله « انه حين ذكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غير مستخلف » يعني أنه سيقتردي برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ترك الاستخلاف ويدع الاقتداء بأبي بكر وان كان الكل عنده جائزا ولكن الاقتداء برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الترك أولى من الاقتداء بأبي بكر في الفعل . قوله « وعن عائشة أن عبد بن زمعة » سيأتي الكلام على هذا الحديث في باب أن الولد للفراس ان شاء الله لان المصنف رحمه الله سيذكره هنالك وهو الموضع الذي يليق به وانما ذكره هنا للاستدلال به على جواز الايصاء بالنيابة في دعوى النسب والحاكمة. ووجه ذلك أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ينكر على سعد بن أبي وقاص دعواه بوصاية أخيه في ذلك ولو كانت النيابة بالوصية في مثله غير جائزة لا نكر عليه . قوله « وعن الشريد بن سويد » الخ استدلل به المصنف على جواز النيابة في العتق بالوصية ووجهه أنه أخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بذلك ولم يبين له أن مثل ذلك لا يجوز ولو كان غير جائز لم يقرر من عدم جواز تأخر البيان عن وقت الحاجة. قوله « فقال لها من ربك » الخ قد اكتفى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمعرفة الله والرسول في كون تلك الرقبة مؤمنة وقد ثبت مثل ذلك في عدة أحاديث . منها حديث معاوية بن الحكم السلمي عند مسلم وغيره ومنها عن رجل من الانصار عند احمد. ومنها عن أبي

هريرة عند أبي داود . وعن حاطب عند أبي أحمد الفسالي في كتاب السنة . وعن
ابن عباس عند الطبراني وغير ذلك *

باب وصية من لا يعيش مثله

١ عن عمرو بن ميمون قال « رأيت عمر بن الخطاب رضي الله عنه قبل أن يصاب
بأيام بالمدينة وقف على حذيفة بن اليمان وعثمان بن حنيف قال كيف فليمنما أنخافا
أن تكونا قد حملتما الأرض ما لا تطيق قال حملناها أمرا هي له مطيقة وما فيها كثير
فضل قال انظرا أن تكونا حملتما الأرض ما لا تطيق قال قالا لا فقال عمر لئن
سلمني الله لادعن أرامل أهل المراق لا يحتجن إلي رجل بهدي أبدا قال فما أنت
عليه رابعة حتى أصيب قال اني لقاتم ما بيني وبينه الا عبد الله بن عباس غداة
أصيب وكان اذا مر بين الصفيين قال استووا حتى اذا لم يرفيهن خللا تقدم وكبر
وربما قرأ سورة يوسف أو النحل أو نحو ذلك في الركعة الاولى حتى يجتمع
الناس فما هو إلا أن كبر فسمعه يقول قتلني أو أكلني الكلب حين طعنه فطار
العلاج بسكين ذات طرفين لا يمر على أحد يمينا ولا شمالا الا طعنه حتى طعن
ثلاثة عشر رجلا مات منهم تسعة فلما رأى ذلك رجل من المسلمين طرح عليه
برنسا فلما ظن العلاج أنه مأخوذ نحر نفسه وتناول عمر يد عبد الرحمن بن عوف
فقدمه فن بلى عمر فقد رأى الذي أرى وأما نواحي المسجد فأنهم لا يدرون غير
أنهم قد فقدوا صوت عمر وهو يقول سبحان الله سبحان الله فعلى بهم عبد الرحمن
صلاة خفيفة فلما انصرفوا قال يا ابن عباس انظر من قتلني فجال ساعة ثم جاء فقال
غلام المغيرة فقال للصنع قال نعم قال قتله الله لقد أمرت به مرفقا الحمد لله الذي لم
يجعل منبى بين رجل يدعي الاسلام قد كنت أنت وأبوك تحبان أن تكثر العلوج
بالمدينة وكان العباس أكثرهم رقيقا فقال إن شئت فعلت أي ان شئت قتلنا قال
كذبت بعد ما تكلموا بلسانكم وصلوا قبلتكم وحجوا حجكم فاحتمل إلى بيته فانطلقا
معه وكان الناس لم تصبهم مصيبه قبل يومئذ فقال يقول أخاف عليه فأني بذبيذ فتمربه
خارج من جوفه ثم أتى بلبن فتمربه فخرج من جرحه فملعوا أنه ميت فدخلنا عليه وجاء الناس

يتنون عليه وجاء رجل شاب فقال أبشر يا امير المؤمنين بيشري الله لك من صحبة
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقدم في الاسلام ما قد علمت ثم وليت فعدلت
 ثم شهادة فقال وددت ذلك كفافا لا تلى ولا لى فلما أدبر اذا ازاره عيس الارض
 فقال ردوا على الغلام قال يا ابن اخي ارفع ثوبك فانه أبقي لثوبك واتقى لربك
 يا عبد الله بن عمر انظر ما على من الدين فحسبوه فوجدوه ستة وثمانين الفا ونحوه
 قال ان وفي له مال آل عمر فاده من أموالهم والافسل في بني عدي بن كعب فان لم تف
 أموالهم فسل في قريش ولا تعدهم الى غيرهم فأدعني هذا المال انطلق الى عائشة
 أم المؤمنين فقل يقرأ عليكم عمر السلام ولا تقل أمير المؤمنين فاني لست اليوم
 للمؤمنين أمير وقل يستأذن عمر بن الخطاب ان يدفن مع صاحبيه فسلم واستأذن ثم
 دخل عليها فوجدها قاعدة تبكي فقال يقرأ عمر بن الخطاب عليكم السلام ويستأذن
 أن يدفن مع صاحبيه فقالت كنت أريده لنفسى ولاؤثرنه به اليوم على نفسى فلما
 أقبل قيل هذا عبد الله بن عمر قد جاء قل ارفعوني فاسنده رجل اليه فقال مالديك
 قال الذي تحب يا أمير المؤمنين أذنت قال الحمد لله ما كان شيء أهم الى من ذلك فاذا
 قبضت فاحملوني ثم سلم فقل يستأذن عمر بن الخطاب فان أذنت لي فادخلوني وان
 ردتني فردوني الى مقابر المسلمين وجاءت أم المؤمنين حفصة والنساء تسير تتبعها فلما
 رأيناها قننا فوالت عليه فبكت عنده ساعة واستأذن الرجال فوالت داخلهم فسمعنا
 بكاءها من الداخل فقالوا أوص يا أمير المؤمنين استخلف فقال ما أجدر أحق بهذا
 الأمر من هؤلاء النفر أو الرهط الذين توفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 عنهم وهو عنهم راض فسمع عليا وعثمان والزبير وطلحة وسعدا وعبد الرحمن وقال
 يشهدكم عبد الله بن عمر وليس له من الأمر شيء كهيئة التعزية له فان أصابت الامر
 سعدا فهو ذاك والا فليستعن به أيكم ما أمر فاني لم أعز له من عجز ولا خيانة وقال
 أوصى الخليفة من بعدى بالمهاجرين الأولين أن يعرف لهم حقهم ويحفظ لهم حرماتهم
 وأوصيه بالانصار خيرا الذين تبوءوا الدار والايمان من قبلهم أن يقبل من محسنهم
 وأن يعفى عن مسيئتهم وأوصيه بأهل الامصار خيرا فهم ردة الاسلام وجباة المال
 وغيظ العدو وان لا يؤخذ منهم الا فضلهم عن رضاهم وأوصيه بالاعراب خيرا
 فانهم أصل العرب ومادة الاسلام أن يؤخذ من حواشي أموالهم ويرد في فقراتهم

وأوصيه بذمة الله وذمة رسوله أن يوفى لهم بمهدهم وان يقاتل من ورائهم ولا يكلفوا الا طاقتهم فلما قبض خرجنا به فانطلقنا نمشي فسلم عبد الله بن عمر فقال يستأذن عمر بن الخطاب قالت أدخلوه فأدخل فوضع هذا لك مع صاحبيه فلما فرغ من دفنه اجتمع هؤلاء الرهط فقال عبد الرحمن اجعلوا امركم إلى ثلاثة منكم فقال الزبير قد جعلت أمري الى علي فقال طلحة قد جعلت أمري الى عثمان وقال سعد قد جعلت أمري الى عبد الرحمن بن عوف فقال عبد الرحمن بن عوف أيكما تبرا من هذا الأمر فتجمله اليه والله عليه والاسلام لينظرن أفضلهم في نفسه فأسكت الشيخان فقال عبد الرحمن أنتجملونه الى والله على أن لا ألوعن أفضلكم قالانعم فأخذ بيد أحدهم فقال لك من قرابة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والقدم في الاسلام ما قد علمت فالله عليك لئن امرتك لتعدلن ولئن أمرت عثمان لتسمعن ولتطيعن ثم خلا بالآخر فقال له مثل ذلك فلما أخذ الميثاق قال ارفع يدك يا عثمان فبايعه وبايعه على وولج أهل الدار فبايعوه» رواه البخاري وقد تمسك به من رأى للوصي والوكيل ان بوكلا

قوله «عن عمرو بن ميمون» هو الأودي وهذا الحديث بطوله رواه عن عمرو ابن ميمون جماعة : قوله « قبل أن يصاب بأيام » أي أربعة كما بين فيما بعد : قوله « بالمدينة » أي بعد أن صدر من الحج . قوله « أن تكونا حملتا الأرض ما لا تطيق » الأرض المشار اليها هي أرض السواد وكان عمر بهنهما يضربان عليها الخراج وعلي أهلها الجزية كما بين ذلك ابو عبيد في كتاب الأموال من رواية عمرو بن ميمون المذكور والمراد بقوله انظرا اي في التحميل او هو كناية عن الحذر لانه يستلزم النظر : قوله « قال حملناها امراهي له مطيعة » في رواية ابن ابي شيبة عن محمد بن فضيل عن حصين بهذا الاسناد فقال حذيفة لو شئت لاضعت أرضي اي جعلت خراجها ضعفين وقال عثمان بن حنيف لقد حملت أرضي امراهي له مطيعة وفي رواية له ان عمر قال لعثمان ابن حنيف لئن زدت على كل رأس درهمين وعلى كل جرب درهما وقفزا من طعام لا طاقوا ذلك قال نعم : قوله « اني لغائم » اي في الصف تنتظر صلاة الصبح . قوله « قتلني او أكلني الكلب حين طعنه » في رواية أخرى « فعرض له ابو لؤلؤة غلام المفيرة بن شعبة فناجى عمر غير بعيد ثم طعنه ثلاث طعنات فرأيت عمر قائلا بيده هكذا يقول دونكم الكلب فقد قتلني »

واسم أبي لؤلؤة فيروز وروى ابن سعد بأسناد صحيح إلى الزهري قال «كان عمر لا يأذن لسبي قد احتلم في دخول المدينة حتى كتب المغيرة بن شعبة وهو على الكوفة يذكر له غلاما عنده صنعا ويستأذنه أن يدخله المدينة ويقول إن عنده أعمالا تنفع الناس أنه حداد تقاش نجار فاذن له فضرب عليه المغيرة كل شهر مائة فشكا إلى عمر شدة الحراج فقال له عمر ما خراجك بكثير في جنب ما تعمل فانصرف ساخطا فلبث عمر ليالي فر به العبد فقال له ألم أحدث أنك تقول لو أشاء لصنمت رحا تطحن بالريح فالتفت إليه عابسا فقال له لا صنعت لك رحا يتحدث الناس بها فأقبل عمر على من معه فقال تواعدني العبد فلبث ليالي ثم اشتمل علي خنجر ذي رأسين نصابه وسطه فكن في زاوية من زوايا المسجد في الغلس حتى خرج عمر يوقظ الناس الصلاة وكان عمر يفعل ذلك فلما دنا منه عمر وثب عليه فقطعه ثلاث طعنات أحدها من تحت السرة قد خرقت الصفاق وهي التي قتله . قوله «حتى طعن ثلاثة عشر رجلا» في رواية ابن اسحق اثني عشر رجلا معه وهو ثلاث عشر وزاد ابن اسحق من رواية ابراهيم التيمي عن عمر وبن ميمون وعلى عمر أزار أصفر قد رفعه على صدره فلما طعن قال وكان أمرا لله قدرا مقدورا . قوله «مات منهم تسعة» أي وعاش الباقيون . قال الحافظ وقفت من أسماهم على كليب بن البكير الليثي : قوله «فلما رأى ذلك رجل من المسلمين طرح عليه برنسا» وقع في ذيل الاستيعاب لابن فتحون من طريق سعيد بن يحيى الأموي قال حدثنا أبي حدثني من سمع حصين بن عبد الرحمن في هذه القصة قال فلما رأي ذلك رجلا من المهاجرين يقال له خطاب التيمي البربوعي فذكر الحديث . وروى ابن سعد بأسناد ضعيف منقطع قال فأخذ أبا لؤلؤة رهط من قريش منهم عبد الله بن عوف وهاشم بن عتبة الزهريان ورجل من بني نعيم وطرح عليه عبد الله بن عوف خيصة كانت عليه . قال الحافظ فان ثبت هذا حمل على أن الكل اشتركوا في ذلك . قوله «نقدمه» أي للصلاة بالناس . قوله «فصلى بهم عبد الرحمن صلاة خفيفة» في رواية ابن اسحق بانصر سورنين في القرآن إنا أعطيناك الكوثر وإذا جاء نصر الله والفتح . زاد في رواية ابن شهاب ثم غلب على عمر الزحف فغشي عليه فاحتلمته في رهط حتى أدخلته بيته فلم يزل في غشيته حتى أسفر فنظر في وجوهنا فقال أصلى الناس فقلت نعم قال (م ٢١ — ج ٦ نيل الاوطار)

لا اسلام لمن ترك الصلاة ثم توضأ وصلى . وفي رواية ابن سعد من طريق ابن
عمر قال فتوضأ وصلى الصبح فقرأ في الأولي والمصروفي الثانية قل يا أيها الكافرون
قال وتساند الى وجرحه يثعب دما فاني لأضع اصبعي الوسطى فما تسد الفتق . قوله
« فلما انصرفوا قال يان عباس انظر من قتلني » في رواية ابن اسحق فقال عمر
يا عبد الله بن عباس أخرج فناد في الناس عن ملا منكم كان هذا فقالوا معاذ الله ما علمنا
ولا اطلعنا . وزاد مبارك بن فضالة فظن عمر ان له ذنباً الى الناس لا يعلمه فدعا
ابن عباس وكان يحبه وبدنيه فقال أحب أن تعلم عن ملا من الناس كان هذا فخرج
لا يمر بملاً من الناس الا وهم يبكون فكأما فقدوا أبكار أولادهم . قال ابن عباس
فرايت البشر في وجهه . قوله « الصنع » بفتح المهملة والنون وفي رواية ابن فضيل
عن حصين عند ابن أبي شبة وابن سعد الصنع بتخفيف النون قال أهل اللغة رجل
صنع اليد واللسان وامرأة صناع . وحكى أبو يزيد الصنع والصنع بعمان معاً على الرجل
والمرأة : قوله « لم يحمل ميتي » بكسر الميم وسكون النحائية بعدها منناة فوقية
أى قتلني . وفي رواية الكشميهني ميتي بفتح الميم وكسر النون وتشديد النحائية .
قوله « رجل يدعى الاسلام » في رواية ابن شهاب فقال الحمد لله الذي لم يحمل
قاتلي يحاجني عند الله لسجدة سجدها له فقط وفي رواية مبارك بن فضالة يحاجني
يقول لا اله الا الله . وفي حديث جابر فقال عمر لا تمجلوا على الذي قتلني فقبل انه قد
قتل نفسه فاسترجع عمر فقبل له انه أبو أوأوة فقال الله أكبر . قوله « قد كنت
أنت وأبوك تحبان ان تكثر العلوج بالمدينة » في رواية ابن سعد فقال عمر هذا
من عمل أصحابك كنت أريد أن لا يدخلها علاج من السبي فغلبتموني . وروى
عمر بن شبة من طريق ابن سيرين قال بلغني ان العباس قال لعمر لما قال لا
تدخلوا علينا من السبي الا الوصيف ان عمل أهل المدينة شديد لا يستقيم
الا بالعلوج . قوله « ان شئت فعلت » الخ قال ابن التين إنما قال له ذلك لعله
بان عمر لا يأمره بقتلهم . قوله « كذبت » الخ هو على ما ألف من شدة عمر
في الدين لانه فهم من ابن عباس ان مراده ان شئت قتلناهم فاجابه بذلك وأهل
الحجاز يقولون كذبت في موضع أخطأت ولعل ابن عباس إنما أراد قتل من لم يسلم منهم .
قوله « فاتي ببيذ فشربه » زاد في حديث أبي رافع لينظر ما قدر جرحه . قوله « فخرج

من جرحه» هذه رواية الكشميهني وهي الصواب ورواية غيره نخرج من جوفه وفي رواية أبي رافع فخرج النبيذ فلم ير أن يبيذ هو أم دم. وفي رواية أيضا فقال لا بأس عليك يا أمير المؤمنين فقال ان يكن القتل بأسا فقد قتلت والمراد بالنبيذ المذكور تمرات نبذن في ماء أي نقت فيه كانوا يصنعون ذلك لاستعذاب الماء وسيأتي الكلام عليه : قوله « وجاء رجل شاب » في رواية للبخاري في الجنائز وولج عليه شاب من الأنصار وفي انكار عمر على الشاب المذكور استرسال ازاره مع ما هو فيه من مكابدة الموت أعظم دليل على صلابته في الدين ومراعاته لمصالح المسلمين . قوله « وقدم » بفتح انقاف وكسر ها فالاول بمعنى الفضل والثاني بمعنى السبق . قوله « ثم شهادة » بالرفع عطف على ما قد علمت لانه مبتدأ وخبره لك انتقدم ويجوز عطفه على صحبة فيكون مجرورا ويجوز النصب على انه مفعول مطلق المحذوف وفي رواية جرير ثم الشهادة بعد هذا كله : قوله « لا على ولا لي » أي سواء بسواء : قوله « ائني لثوبك » بالنون ثم الغاف للاكثر والموحدة بدل النون المكشمية في قوله « خبوه فوجدوه ستة وثلاثين الفا » ونحوه في حديث جابر ثم قال يا عبد الله اقسمت عليك بحق الله وحق عمر اذا مت فدفنتني أن لا تغسل رأسك حتى تبيع من ربيع آل عمر بثلاثين الفا فتضعها في بيت مال المسلمين فسأله عبد الرحمن ابن عوف فقال انفقتهما في حبج حججتهما وفي نوايب كانت تنوبني وعرف بهذا جهة دين عمر . ووقع في أخبار المدينة لمحمد بن الحسن بن زبالة ان دين عمر كان ستة وعشرين الفا وبه جزم عياض قال الحافظ والاول هو المعتمد : قوله « فان وفي له مال آل عمر » كأنه يريد نفسه ومثله يقع في كلامهم كثيرا ويحتمل أن يريد رهطه : قوله « والافضل في بني عدى بن كعب » هو البطن الذي هو منهم وقريش قبيلته قوله « لا تعدهم » بسكون العين أي لا تتجاوزهم وقد أنكر نافع مولي بن عمر ان يكون على عمر دين فروي عمر بن شبة في كتاب المدينة بأسناد صحيح ان نافعا قال من أين يكون على عمر دين وقد باع رجل من ورثته ميراثه بمائة الف اه قال في الفتح وهذا لا ينفي ان يكون عند موته عليه دين فقد يكون الشخص كثير المال ولا يستلزم نفى الدين عنه فلعل نافعا أنكر ان يكون دينه لم يقض : قوله « فاني لست اليوم للمؤمنين امير » قال ابن التين انما قال ذلك عندما أيقن بالموت

أشار بذلك الى عائشة حتى لا تحاييه لكونه امير المؤمنين وأشار ابن التين ايضا الى انه اراد أن تعلم أن سؤالها بطريق الطلب لا بطريق الأمر : قوله « ولا تؤثر » استدل بذلك على أنها كانت تملك البيت وفيه نظر بل الواقع أنها كانت تملك منفعة بالسكنى فيه والاسكان ولا يورث عنها وحكم أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم كالمستدات لأنهن لا يتزوجن بعده صلى الله عليه وآله وسلم . قوله « ارفموني » أي من الارض كأنه كان مضطجعا فأمرهم أن يرفعوه : قوله « فاسنده » وجل اليه « قال الحافظ في الفتح لم أقف علي اسمه ويحتمل انه ابن عباس . قوله « فان اذنت لي فأدخلوني » ذكر ابن سعد عن معن بن عيسى عن مالك أن عمر كان يخشى أن تكون أذنت في حياضه حياء منه وان ترجع عن ذلك بعد موته فاراد ان لا يكرهها على ذلك . قوله « فولجت عليه » أي دخلت على عمر في رواية الكشميهني فبكت . وفي رواية غيره فمكثت وذكر ابن سعد باسناد صحيح عن المقدم بن معد يكره أنها قالت يا صاحب رسول الله يا صهر رسول الله يا أمير المؤمنين فقال عمر لا صبر لي على ما أسمع أخرج عليك بما لي من الحق عليك ان تندبينني بعد مجلسك هذا فاما عيناك فلن املكهما . قوله « فولجت داخلا لهم » أي مدخلا كان في الدار . قوله « أوص يا أمير المؤمنين استخلف » في البخاري في كتاب الاحكام منه ان الذي قال ذلك هو عبد الله بن عمر . قوله « من هؤلاء النفر او الرهط » شك من الراوي . قوله « فسمى عليلا » الخ قد استشكل اقتصاره على هؤلاء الستة من العشرة المبشرين بالجنة واجيب بانه أحدهم وكذلك أبو بكر ومنهم أبو عبيدة وقد مات قبله واما سعيد بن زيد فلما كان ابن ابن عم عمر لم يسمه فيهم مباينة في التبري من الامر وصرح المدائني باسانيده ان عمر عد سعيد ابن زيد فيمن توفي النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو عنهم راض الا انه استثناه من أهل الشورى لقربته منه وقال لا أرب لي في أموركم فارغب فيها لاحد من أهلي . قوله « يشهدكم عبد الله بن عمر » الخ في رواية للطبري فقال له رجل استخلف عبد الله بن عمر قال والله ما اردت الله بهذه وأخرج نحوه ابن سعد باسناد صحيح من مرسل النخعي واظله « فقال عمر قاتلك الله والله ما اردت الله بهذا استخلف من لم يحسن ان يطلق امرأته » قوله « كهيئة التمزية له » أي

لابن عمر لانه لما أخرجه من أهل الشورى في الخلافة أراد جبر خاطره بان جعله من
 أهل المشاورة وزعم الكرماني أن هذا من كلام الراوي لامن كلام عمر : قوله
 « الامر » بكسر الهمزة ولا كشميهني الامارة زاد المدارثني وما أظن أن يلي هذا الامر
 الا علي أو عثمان فان ولي عثمان فرجل فيه لين وان ولي علي فستختلف عليه
 الناس . قوله « بالمهاجرين الأولين » هم من صلى لقبليتين . وقيل من شهد بيعة
 الرضوان قوله « الذين تبوءوا » أى سكنوا المدينة قبل الهجرة وادعي بعضهم أن
 الايمان المذكور هنا من أسماء المدينة وهو بعيد . قال الحافظ والزاجح أنه ضمن
 تبوءوا هنا معنى لزموا أو عامل نصبه محذوف تقديره واعتقدوا أو ان الايمان
 اشد ثبوته في قلوبهم كأنه أحاط بهم فكانهم نزلوه : قوله « فهم رده الاسلام »
 أي عون الاسلام الذي يدفع عنه وغيط العدو أى يفيظون العدو بكثرة قوتهم .
 قوله « الا فضاهم » أي الا ما فضل عنهم . قوله « من حواشي أموالهم » أي ما
 ليس بختار والمراد بذهبة الله أهل الذمة والمراد بالقتال من ورائهم أي إذا قصدهم
 عدو : قوله « فانطلقنا » في رواية الكشميهني فانقلبنا أي رجعنا : قوله « فوضع
 هناك مع صاحبيه » قد اختلف في صفة التقيور الثلاثة المكربة فالأكثر علي أن
 قبر أبي بكر وراء قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقبر عمر وراء قبر أبي بكر
 وقيل أن قبره صلى الله عليه وآله وسلم تقدم الى القبلة وقبر أبي بكر حذاء منكبيه
 وقبر عمر حذاء منكبي أبي بكر . وقيل قبر أبي بكر عند رحلى رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم وقبر عمر عند رحلى أبي بكر . وقيل غير ذلك . قوله « اجعلوا أمركم الى ثلاثة
 منكم » أي في الاختيار ليقول الاختلاف كذا قال ابن التين وصرح ابن المدائني في
 روايته بخلاف ذلك . قوله « والله عليه والاسلام » بالرفع فيهما والخبر محذوف أي
 عليه رقيب أو نحو ذلك . قوله « أفضلهم في نفسه » أي في معتقده زاد المدائني في
 رواية فقال عثمان أنا أول من رضى وقال على أعطنى موثقا لنؤثرن الحق ولا نخسن
 ذا رحم فقال نعم . قوله « فأصكت » بضم الهمزة وكسر الكاف كأن مسكننا أسكنهما
 ويجوز فتح الهمزة والكاف أو هو بمعنى سكت والمراد بالشيخين علي وعثمان .
 قوله « فأخذ بيد أحدهما » هو علي والمراد بالآخر في قوله ثم خلا بالآخر هو
 عثمان كما يدل علي ذلك سياق الكلام . قوله « والقدم » بكسر القاف وفتحها كما

تقدم زاد المداثني أن عبد الرحمن قال لعلى أرأيت لو صرف هذا الامر عنك فلم
تخض من كنت تري أحق بها من هؤلاء الرهط قال عثمان ثم قال لعثمان كذلك
فقال على وزاد أيضا أن سعدا أشار على عبد الرحمن بعثمان وأنه دار تلك الليالي
كلها على الصحابة ومن وافي المدينة من أشرف الناس لا يخلو برجل منهم الا
أمره بعثمان وفي هذا الاثر دليل على أنه يجوز جعل أمر الخلافة شورى بين
جماعة من أهل الفضل والعلم والصلاح كما يجوز الاستخلاف وعقد أهل الحل والعقد
قال النووي وغيره اجمعوا على انعقاد الخلافة بالاستخلاف وعلى انعقادها بعقد
أهل الحل والعقد لانسان حيث لا يكون هناك استخلاف غيره وعلى جواز جعل الخلافة
شورى بين عدد محصور أو غيره وأجمعوا على أنه يجب نصب خليفة وعلى أن
وجوبه بالشرع لا بالعقل وخالف بعضهم كالاصم وبعض الخوارج فقالوا لا يجب
نصب الخليفة وخالف بعض المعتزلة فقالوا يجب بالعقل لا بالشرع وهما باطلان
وللكلام موضع غير هذا *

باب أن ولي الميث يقضى دينه اذا علم صحته

١ عن سعد الأطلول أن أخاه مات وترك ثلثمائة درهم وترك عيالا قال
فأردت أن أنفثها على عياله فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان أخاك محتبس
بدينه فاقض عنه فقال يا رسول الله قد أدبت عنه الا دينارين ادعتها امرأة ولبس
لها يئنة قال فاعطها قائما بحقة » رواه احمد وابن ماجه *

الحديث امثاله في سنن ابن ماجه هكذا حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة قال
حدثنا عفان قال حدثنا حماد بن سلمة قال اخبرني عبد الملك أبو جعفر عن أبيه
نضرة عن سعد الأطلول فذكره وعبد الملك هو أبو جعفر ولا يعرف اسم أبيه. وقيل
أنه ابن أبي نضرة وقد وثقه ابن حبان ومن عداه من رجال الاسناد فهم رجال الصحيح
وأخرجه أيضا ابن سعد وعبد بن حميد وابن قانع والباوردى والطبرانى في الكبير والضياء
في المختارة وهو في مسند احمد بهذا الاسناد فانه قال حدثنا عفان فذكره وفيه دليل
على تقديم اخراج الدين على ما يحتاج اليه من نفقة أولاد الميث ونحوها ولا أعلم في ذلك

خلافاً وهكذا يقدم الدين على الوصية. قال في الفتح ولم يختلف العلماء في ان الدين يقدم على الوصية الا في صورة واحدة وهي ما لو أوصى لشخص بالف مثلاً وصدقه الوارث وحكم به ثم ادعى آخر أن له في ذمة الميت ديناً يستغرق موجوده وصدقه الوارث ففي وجهه للشافعية انها تقدم الوصية على الدين في هذه الصورة الخاصة وأما تقديم الوصية على الدين في قوله تعالى (من بعد وصية يوصي بها أو دين) فقد قيل في ذلك ان الآية ليس فيها صيغة ترتيب بل المراد أن الموارث انما تقع بعد قضاء الدين وانفاذ الوصية وأتى بأو اللاباحة وهي كقولك جالس زيدا أو عمرا أي لك بحالسة كل واحد منهما اجتماعاً أو افتراقاً. وانما قدمت للمعنى اقتضى الاهتمام بتقديمها واختلاف في تعيين ذلك المعنى وحاصل ما ذكره أهل العلم من مقتضيات التقديم ستة أمور. أحدها الخفة والنقل كريمة ومضر فضر أشرف من ربيعة لكن لفظ ربيعة لما كان أخف قدم في الذكر وهذا يرجع الى اللفظ. ثانيها بحسب الزمان كعاد ونمود. ثالثها بحسب الطبع كثلاث ورباع رابعها بحسب الرتبة كالصلاة والزكاة لان الصلاة حق البدن والزكاة حق المال فالبدن مقدم على المال. خامسها تقديم السبب على المسبب كقوله تعالى (عزبز حكيم). وقال بعض السلف عز فلما عز حكم. سادسها بالشرف والفضل كقوله تعالى (من النبيين والصديقين) واذا تقرر ذلك فقد ذكر السبيل ان تقديم الوصية في الذكر على الدين لان الوصية انما تقع على سبيل البر والصلة بخلاف الدين فانه انما يقع غالباً بعد الميت بنوع تفريط فوقت البداءة بالوصية لكونها أفضل. وقال غيره قدمت الوصية لانها شيء يؤخذ بغير عوض والدين يؤخذ بعوض فكان اخراج الوصية أشق على الوارث من اخراج الدين وكان ادائها مظنة لتفريط بخلاف الدين فان الوارث مطمئن باخراجه فقدمت الوصية لذلك وأيضاً فهي حظ فقير ومسكين غالباً والدين حظ غريم يطلبه بقوة وله مقال كما صح عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه قال «ان لصاحب الدين مقالا» وأيضاً فالوصية ينشئها الموصى من قبل نفسه فقدمت تحريضاً على العمل بها بخلاف الدين. قال الزين بن المنير تقديم الوصية في الذكر على الدين لا يقتضى تقديمها في المعنى لانهما معا قد ذكرا في سياق البعدية لكن الميراث يلي الوصية ولا يلي الدين في اللفظ بل هو بعد بعده فيلزم أن الدين يقدم في الاداء باعتبار القبلية فيقدم الدين على الوصية.

وباعتبار البعدية فتقدم الوصية على الدين اه وقد أخرج أحمد والترمذي وغيرهما من طريق الحرث الاعور عن علي عليه سلام الله ورضوانه قال نفي محمد ان الدين قبل الوصية وأنتم تقرءون الوصية قبل الدين والحديث وان كان اسناده ضعيفا لكنه معتضد بالاتفاق الذي سلف. قال الترمذي ان العمل عليه عند أهل العلم : قوله «قد أدبت عنه» فيه دليل على أنه يجوز للوصي أن يستقل بنفسه في قضاء ديون الميت لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ينكر عايه ذلك * قال في البحر مسئلة وللوصي استيفاء ديون الميت وايضاؤها اجماعا لنيابته عنه اه: قوله «فانها محقة» لعله صلى الله عليه وآله وسلم حكم بعلمه أو بوحي *

(كتاب الفرائض)

١ عن أبي هريرة قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تعلموا الفرائض وعلموها فانها نصف العلم وهو ينسي وهو أول شيء ينزع من أمتي» رواه ابن ماجه والدارقطني * ٢ وعن عبد الله بن عمرو «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال العلم ثلاثة وما سوى ذلك فضل آية محكمة أو سنة قائمة أو فريضة عادلة» رواه أبو داود وابن ماجه * ٣ وعن الأحوص عن ابن مسعود قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تعلموا القرآن وعلموه الناس وتعلموا الفرائض وعلموها فاني امرؤ مقبوض والعلم مرفوع ويوشك ان يختلف اثنان في الفريضة والمسئلة فلا يجدان أحدا يخبرهما» ذكره أحمد بن حنبل في رواية ابنه عبد الله * ٤ وعن أنس قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أرحم أمتي بامتى أبو بكر وأشدّها في دين الله عمر وأصدقها حياء عثمان وأعلمها بالحلال والحرام معاذ بن جبل وأقرؤها لكتاب الله عز وجل أبي وأعلمها بالفرائض زيد بن ثابت ولكل أمة أمين وأمين هذه الامة أبو عبيدة بن الجراح» رواه أحمد وابن ماجه والترمذي والنسائي *

حديث أبي هريرة أخرجه أيضا الحاكم ومداراه على حفص بن عمر بن أبي العطف وهو متروك وحديث عبد الله بن عمرو في إسناده عبد الرحمن بن زياد بن أنعم

الافريقي وقد تكلم فيه غير واحد وفيه أيضا عبد الرحمن بن رافع التتوخي قاضي
افريقية وقد غمزه البخاري وابن أبي حاتم. وحديث ابن مسعود أخرجه أيضا
النسائي والحاكم والدارمي والدارقطني من رواية عوف عن سليمان بن جابر عنه وفيه
انقطاع بين عوف وسليمان ورواه النضر بن شميل وشريك وغيرهما متصلا. وأخرجه
أيضا الطبراني في الأوسط وفي أسناده محمد بن عقبة السدوسي وثقه ابن حبان
وضعه أبو حاتم وفيه أيضا سعيد بن أبي بن كعب وقد ذكره ابن حبان في الثقات
وأخرجه أيضا أبو يعلى والبخاري وفي أسنادهما من لا يعرف. وأخرج نحوه الطبراني
في الأوسط عن أبي بكر والترمذي عن أبي هريرة. وحديث أنس صحيح الترمذي
والحاكم وابن حبان وقد أعل بالارسال وسماع أبي قلابة من أنس صحيح إلا أنه
قيل لم يسمع منه هذا. وقد ذكر الدارقطني الاختلاف على أبي قلابة في العلل
درجج هو والبيهقي والخطيب في المدرج أن الموصول منه ذكر أبي عبيدة والباقي
مرسل. ودرجج ابن المواق وغيره رواية الموصول وله طريق أخرى عن أنس
أخرجها الترمذي (وفي الباب) عن جابر عند الطبراني في الصغير بأسناد ضعيف.
وعن أبي سعيد عند العقيلي في الضعفاء. وعن ابن عمر عند ابن عدي وفي أسناده
كثير وهو متروك. قوله «الفرائض» جمع فريضة كحداث جمع حديقة وهي مأخوذة
من الفرض وهو القطع يقال فرضت لفلان كذا أي قطعت له شيئا من المال وقيل
هي من فرض القوس وهو الحز الذي في طرفه حيث يوضع الوتر ليثبت فيه
ويلزمه ولا يزول كذا قال الخطابي. وقيل الثاني خاص بفرائض الله تعالى وهي
ما ألزم به عباده لمناسبة لزوم لما كان الوتر يلزم محله: قوله «فانه نصف العلم» قال
ابن الصلاح لفظ النصف ههنا عبارة عن القسم الواحد وإن لم يتساويا. وقال ابن
عبينه إنما قيل له نصف العلم لأنه يبتلي به الناس كلهم وفيه الترغيب في تعلم الفرائض
وتعليمها والتحريض على حفظها لأنها لما كانت تسمى وكانت أول ما ينزع من العلم
كان الاعتناء بحفظها أهم ومعرفة ذلك أقوم. قوله «وما سوى ذلك فضل» فيه
دليل على أن العلم النافع الذي ينبغي تعلمه وتعليمه هو الثلاثة المذكورة وما عداها
ففضل لأنس إليه حاجة. قوله «فلا يجردان أحدا بخبرها» فيه الترغيب في طلب
العلم خصوصا علم الفرائض لما سلف من أنه ينسى وأول ما ينزع: قوله «وعن
(٢٢٢م—٦٦٦ نيل الاوطار)

أنس «الح فيه دليل على فضيلة كل واحد من الصحابة المذكورين وان زيد بن ثابت أعلمهم بالفرائض فيكون الرجوع اليه عند الاختلاف فيها أولى من الرجوع الي غيره ويكون قوله فيها مقدما على أقوال سائر الصحابة ولهذا اعتمده الشافعي في الفرائض ☆

(باب البداءة بذوى الفروض واعطاء العصبية ما بقي)

١- عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «ألقوا الفرائض باهلها فما بقي فهو لأولى رجل ذكر» متفق عليه *
قوله «ألقوا الفرائض باهلها» الفرائض الأنصبا المقدرة وأهلها المستحقون لها بالنسب . قوله «فما بقي» أى ما فضل بعد اعطاء ذوى الفروض المقدرة وفروضهم وقوله «لأولى» أفعل تفضيل من الولي بمعنى القرب أى لأقرب رجل من الميت . قال الخطابي المعنى أقرب رجل من العصبية . وقال ابن بطال المراد ان الرجال من العصبية بعد أهل الفروض اذا كان فيهم من هو أقرب الى الميت استحق دون من هو أبعد فان استووا اشتركوا . وقال ابن التين المراد به العم مع العمة وابن الاخ مع بنت الاخ وابن العم مع بنت العم فان الذكور يرثون دون الاناث وخرج من ذلك الاخ مع الأخت لابوين أو لأب فانهم يشتركون بنسب قوله تعالى (وان كانوا اخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين) وكذلك الاخوة لام فانهم يشتركون هم والاخوات لام لقوله تعالى (فلكل واحد منها السدس فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث) . قوله «رجل ذكر» هكذا في جميع الروايات ووقع عند صاحب النهاية والفزالي وغيرهما من أهل الفقه فلا ولي عصبية ذكر واعترض ذلك ابن الجوزي والمنذرى بأن لفظة العصبية ليست محفظة . وقال ابن الصلاح فيها بعد عن الصحة من حيث اللغة فضلا عن الرواية لان العصبية في اللغة اسم للجمع لا للواحد وتعقب ذلك الحافظ فقال ان العصبية اسم جنس يقع على الواحد فأكثر ووصف الرجل بأنه ذكر زيادة في البيان . وقال ابن التين انه لتأكيد وتعقبه القرطبي بان العرب تعتبر حصول فائدة في التأكيد ولا فائدة هنا وبؤيد ذلك ما

صرح به أئمة المماني من أن التأكيد لا بد له من فائدة وهي إمدادهم توهم التجوز أو السهو أو عدم الشمول وقيل إن الرجل قد يطلق على مجرد النجدة والقوة في الأمر فيحتاج إلى ذكر ذكر وقيل قد يراد برجل معنى الشخص فيعم الذكر والانثى وقال ابن العربي فائدته هي أن الإحاطة بالميراث جميعها إنما تكون للذكر لا للانثى وأما البنت المفردة فأخذها المال جميعه بسببين الفرد والرد. وقيل احترز به عن الحثي. وقيل إنه قد يطلق الرجل على الانثى تغليبا كما في حديث من وجد متاعه عند رجل وحديث «أيما رجل ترك مالا» وقال السهيلي إن ذكر صفة نقوله أولى لا لقوله رجل وأطال الكلام في تقوية ذلك وتضميف ما عداه وتبعية الكرماني وقيل غير ذلك (والحديث) يدل على أن الباقي بعد استيفاء أهل الفروض المقدرة لفروضهم يكون لأقرب العصبات من الرجال ولا يشاركه من هو أبعد منه وقد حكى النووي الإجماع على ذلك وقد استدل به ابن عباس ومن وافقه على أن الميت إذا ترك بنتا وأختا وأخا يكون للبنت النصف والباقي للأخ ولا شيء للأخت ☆

٢- وعن جابر قال «جاءت امرأة سعد بن الربيع إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بابنتيها من سعد فقالت يا رسول الله هاتان ابنتا سعد بن الربيع قتل أبوهما معك في أحد شهيدا وأن عمهما أخذ مالهما فلم يدع لهما مالا ولا ينكحان إلا بمال فقال يقضى الله في ذلك فنزلت آية الميراث فأرسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى عمهما فقال أعط ابنتي سعد الثلثين وأمهما الثمن وما بقي فهو لك» رواه الحمصه إلا النسائي ❦

الحديث حسنه الترمذي وأخرجه أيضا الحاكم وفي إسناده عبد الله بن محمد ابن عقيل بن أبي طالب الهاشمي ولا يعرف إلا من حديثه كما قال الترمذي وقد اختلف الأئمة فيه. قال الترمذي هو صدوق سمعت محمدا يقول كان أحمد واسحق والحديد يحتجون بحديثه وروى هذا الحديث أبو داود بلفظ «فقال يا رسول الله هاتان بنتا ثابت بن قيس قتل معك يوم أحد» قال أبو داود أخطأ فيه بشروهما بنتا سعد بن الربيع وثابت بن قيس قتل يوم اليمامة : قوله «ولا ينكحان إلا بمال» يعني أن الأزواج لا يرغبون في نكاحهن إلا إذا كان معهن مال وكان ذلك معروفا في العرب: قوله «فنزلت آية الميراث» أي قوله تعالى (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فإن كن نساء فوق اثنتين) الآية (والحديث) فيه دليل على أن للبنتين

الثلاثين واليه ذهب الاكثر. وقال ابن عباس بل للثلاث فصاعدا لقوله تعالى (فوق اثنتين) وحديث الباب نص في محل النزاع ويؤيده أن الله سبحانه جعل للاختين الثلاثين والبنتان أقرب الى الميت منهما *

٣ وعن زيد بن ثابت « أنه سئل عن زوج وأخت لا بوين فأعطي الزوج النصف والاخت النصف وقال حضرت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضي بذلك » رواه أحمد * وعن أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما من مؤمن الا أنا أولى به في الدنيا والآخرة واقرأوا إن شئتم النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم فأيا مؤمن مات وترك مالا فليرثه عصبته من كانوا ومن ترك ديناً أو ضياعاً فليأتني فأنا مولاه » متفق عليه *

الحديث الاول في اسناده أبو بكر بن أبي مريم وقد اختلفت بقية رجاله رجال الصحيح وفيه دليل على أن الزوج يستحق النصف والاخت النصف من مال الميت الذي لم يترك غيرهما وذلك مصرح به في القرآن الكريم أما الزوج فقال الله تعالى (ولكم نصف ما ترك أزواجكم) الآية . وأما الاخت فقال الله تعالى (إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك) : قوله « فليرثه عصبته » في لفظ البخاري « فلورثته » وفي رواية مسلم « فهو لورثته » وفي لفظ له « فالى العصبه » : قوله « ومن ترك ديناً أو ضياعاً » الضياع بفتح المعجمة بعدها تحتانية قال الخطابي هو وصف لمن خلفه الميت بلفظ المصدر أي ترك ذوى ضياع أى لا شيء لهم : قوله « فليأتني » في لفظ آخر « فليأتني » وقد اختلف هل كان رسول الله يقضى دين المديونين من مال المصالح أو من خالص مال نفسه وقد تقدم في كتاب الحوالة حديث جابر بلفظ « فلما فتح على رسوله » وفي لفظ « فلما فتح الله عليه » وفي ذلك اشعار بأنه كان يقضى من مال المصالح واختلفوا هل كان القضاء واجباً عليه صلى الله عليه وآله وسلم أم لا وقد تقدم بقية الكلام على الحديث في كتاب الحوالة *

(باب سقوط ولد الأب بالاخوة من الأبوين) *

١ عن علي رضي الله عنه قال « انكم تقرؤون هذه الآية من بعد وصية

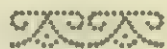
بوصى بها أو دين وإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالدين قبل الوصية وإن أعيان بنى الأم يتوارثون دون بنى العلات الرجل يرث أخاه لايه وأمه دون أخيه لايه» رواه أحمد والترمذي وابن ماجه. والبخارى منه تعليقا «قضى بالدين قبل الوصية» * ❦

الحديث أخرجه أيضا الحاكم وفي أسناده الحرث الأعور وهو ضعيف وقد قال الترمذي إنه لا يعرفه إلا من حديثه لكن العمل عليه وكان عالما بالفرائض وقد قال النسائي لا بأس به : قوله «قضى بالدين قبل الوصية» قد تقدم الكلام على هذا في آخر كتاب الوصايا : قوله «وإن أعيان بنى الأم» الأعيان من الأخوة هم الأخوة من أب وأم. قال في القاموس في مادة عين وواحد الأعيان للأخوة من أب وأم وهذه الأخوة تسمى المعاينة انتهى : قوله «دون بنى العلات» هم أولاد الأمهات المتفرقة من أب واحد. قال في القاموس والعلّة الضرة وبنو العلات بنو أمهات شتى من رجل انتهى. ويقال للأخوة لام فقط أخياف بالخاء المعجمة والياء التحتية وبعد الألف فاء (والحديث) يدل على أنه تقدم الأخوة لأب وأم على الأخوة لأب ولا أعلم في ذلك خلافا * ❦


❦ باب الأخوات مع البنات عصبية ❦

١ ❦ عن هزيل بن شرحبيل قال «سئل أبو موسى عن ابنة وابنة ابن وأخت فقال للابنة النصف وللأخت النصف وأنت ابن مسعود فسئل ابن مسعود وأخبر بقول أبي موسى فقال لقد ضللت إذا وما أنا من المهتدين أقضى فيها بما قضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم للبنات النصف ولا ابنة الابن السدس تسكئة الثلثين وما بقي فللأخت» رواه الجماعة إلا مسلما والنسائي . وزاد أحمد والبخارى «فأنتينا أبا موسى فأخبرناه بقول ابن مسعود فقال لا تسألوني مادام هذا الخبر فيكم» *
٢ وعن الأسود «أن معاذ بن جبل ورث أختا وابنة جعل لكل واحدة منهما النصف وهو باليمن ونبي الله صلى الله عليه وآله وسلم يومئذ حي» رواه أبو داود والبخارى بمعناه * ❦

قوله « هزيل » قال النووي هو بالزاي اجماعا انتهى . ووقع في كلام كثير من الفقهاء هذيل بالذال المعجمة قال الحافظ وهو تحريف : قوله « مثل ابو موسى » هذا لفظ البخاري ولفظ غيره جاء رجل الى أبي موسى الأشعري وسلمان بن ربيعة فسألهما عن ابنة وابنة ابن وأخت لاب وأم فقالا لابنة النصف والاخت لاب وأم النصف ولم يورثا ابنة الابن شيئا . وبقية الحديث كلفظ البخاري وفيه دليل على ان الاخت مع البنت عصبية تأخذ الباقي بعد فرضها ان يكن معها ابنة ابن كما في حديث معاذ وتأخذ الباقي بعد فرضها وفرض بنت الابن كما في حديث هزيل وهذا مجمع عليه . وقد رجع أبو موسى الى ما رواه ابن مسعود وكانت هذه الواقعة في أيام عثمان لان أبا موسى كان وقت السؤال أميرا على الكوفة وسلمان بن ربيعة قاضياها وإمارة أبي موسى على الكوفة كانت في ولاية عثمان . قال ابن بطال يؤخذ من هذه القصة أن للعالم ان يجتهد اذا ظن أن لاص في المسئلة ولا يترك الجواب الى أن يبحث عن ذلك وأن الحجة عند التنازع هي السنة فيجب الرجوع اليها قال ولا خلاف بين الفقهاء فيما رواه ابن مسعود . قال ابن عبد البر لم يخالف في ذلك إلا أبو موسى وسلمان بن ربيعة الباهلي . وقد رجع أبو موسى عن ذلك ولعل سلمان أيضا رجع عن ذلك كأبي موسى انتهى . وقد اختلف في صحة سلمان المذكور . قوله « لقد ضللت اذا » أي اذا وقعت مني المتابعة لها وترك ما وردت به السنة : قوله « هذا الخبر » بفتح المهملة وبكسر ها أيضا وسكون الموحدة ورجح الجوهري الكسر للمهملة وانما سمي خبرا لتجبره الكلام وتحسينه قاله أبو عبيد الهروي . وقيل سمي باسم الخبر الذي يكتب به . قال في الفتح وهو بالفتح في رواية جميع الحديثين وأنكر أبو الهيثم الكسر وقال الراغب يسمى العالم خبرا لما يبقى من أثر علومه : وقوله « ونبي الله يومئذ حي » فيه إشارة الى أن معاذ لا يقضي بمثل هذا القضاء في حياته صلى الله عليه وآله وسلم إلا لدليل يعرفه ولو لم يكن لديه دليل لم يجعل بالقضية *



(باب ما جاء في ميراث الجدة والجد)

١ - عن قبيصة بن ذؤيب قال « جاءت الجدة الى أبي بكر فسألته ميراثها فقال مالك في كتاب الله شيء وما علمت لك في سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيئا فأرجعي حتى أسأل الناس فسأل الناس فقال المغيرة بن شعبه حضرت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اعطاها السدس فقال هل معك غيرك فقام محمد بن مسلمة الانصاري فقال مثل ما قال المغيرة بن شعبه فأنفذها لها أبو بكر قال ثم جاءت الجدة الاخرى الى عمر فسألته ميراثها فقال مالك في كتاب الله شيء ولكن هو ذاك السدس فان اجتمعتما فهو بينكما وايكما خلت به فهو لها » رواه الخمسة الا النسائي وصححه الترمذي * ٢ ومن عبادة ابن الصامت « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى للجديتين من الميراث بالسدس بينهما » رواه عبد الله بن احمد في المسند * ٣ وعن بريدة « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم جعل للجدة السدس اذا لم يكن دونها أم » رواه أبو داود * ٤ وعن عبد الرحمن بن يزيد « قال أعطى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث جدات السدس ثنتين من قبل الاب وواحدة من قبل الام » رواه الدارقطني هكذا مرسل * ٥ وعن القاسم بن محمد قال « جاءت الجدتان الى أبي بكر الصديق فاراد أن يجعل السدس للتي من قبل الام فقال له رجل من الانصار اما انك تترك التي لو ماتت وهو حي كان لها ميراث فجعل السدس بينهما » رواه مالك في الموطأ 

حديث قبيصة أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم قال الحافظ واسناده صحيح ثقة رجاله الا ان صورته مرسل فان قبيصة لا يصح سماعة من الصديق ولا يمكن شهوده القصة قاله ابن عبد البر. وقد اختلف في مولده والصحيح أنه ولد عام الفتح فيبعد شهوده القصة وقد أعلاه عبد الحق تيمالا بن حزم بالاقتطاع. وقال الدارقطني في العلل بعد ان ذكر الاختلاف فيه على الزهري يشبه أن يكون الصواب قول مالك ومن تابعه * وحديث عبادة بن الصامت أخرجه أيضا أبو القاسم بن منده في مستخرج والطبراني في الكبير باسناد منقطع لان اسحق

ابن يحيى لم يسمع من عبادة* وحديث بريدة أخرجه أيضا النسائي وفي اسناده عبيد الله التكي وهو مختلف فيه وصححه ابن السكن وابن خزيمة وابن الجارود وقواه ابن عدي* وحديث عبد الرحمن بن يزيد هو مرسل كما ذكر المصنف ورواه أبو داود في المراسيل بسند آخر عن ابراهيم النخعي . ورواه الدارقطني والبيهقي من مرسل الحسن ايضا . وأخرج نحوه الدارقطني من طريق أبي الزناد عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه انه كان يورث ثلاث جدات اذا استوين ثنتان من قبل الاب وواحدة من قبل الام . ورواه البيهقي من طرق عن زيد بن ثابت . وروى الدارقطني من حديث قتادة عن سعيد بن المسيب عن زيد بلفظ حديث عبد الرحمن المذكور وحديث القاسم بن محمد رواه مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم وهو منقطع لان القاسم لم يدرك جده ابا بكر . ورواه الدارقطني من طريق ابن عينة وفي الباب عن معقل بن يسار عن أبي القاسم بن منده وقد ذكر القاضي حسين ان الجدة التي جاءت الي الصديق أم الام وان التي جاءت الي عمر أم الاب . وفي رواية ابن ماجه ما يدل له والاحاديث المذكورة في الباب تدل على ان فرض الجدة الواحدة السدس وكذلك فرض الجدتين والثلاث وقد نقل محمد بن نصر من اصحاب الشافعي اتفاق الصحابة والتابعين على ذلك حكى ذلك عنه البيهقي* قال في البحر مسئله فرضهن يعني الجدات السدس وان كثرن اذا استوين وتستوي أم الام وأم الاب لافضل بينهما فان اختلفن سقط الابد بالاقرب ولا يسقطهن الا الامهات والاب يسقط الجدات من جهته والام من الطرفين وكل جدة ادرجت ابا بين امين واما بين ابوين فهي ساقطة . مثال الاول أم أبي الام فيبينها وبين الميت أب . ومثال الثاني أم أبي أم الاب انتهى . ولاهل الفرائض في الجدات كلام طويل ومسائل متعددة فمن أحب الوقوف على تحقيق ذلك فليرجع الي كتب الفن *

٦ وعن عمران بن حصين « أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان ابني مات فإني من ميراثه قال لك السدس فلما أدبر دعاه قال لك سدس آخر فلما أدبر دعاه فقال ان السدس الآخر طعمة » رواه احمد وأبو داود والترمذي وصححه *

٧ وعن الحسن « أن عمر سأل عن فريضة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الجد فقام معقل بن يسار المزني فقال قضى فيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال

ماذا قال السدس قال مع من قال لا أدري قال لا دريت فما تغني اذن» رواه احمد *
 حديث عمران بن حصين هو من رواية الحسن البصري عنه وقد قال
 علي بن المديني وأبو حاتم الرازي وغيرهما أنه لم يسمع منه . وحديث معقل بن
 يسار أخرجه أيضا أبو داود والنسائي وابن ماجه ولكنه منقطع لان الحسن
 البصري لم يدرك السماع من عمر فانه ولد في سنة احدى وعشرين وقتل عمر في
 سنة ثلاث وعشرين . وقيل سنة أربع وعشرين وذكر أبو حاتم الرازي انه لم يصح
 للحسن سماع من معقل بن يسار وقد أخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما حديث
 الحسن عن معقل * وحديث عمران يدل علي ان الجد يستحق ما فرض له رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم قال قتادة لا ندرى مع أي شيء ورثه قال وأقل ما يرثه
 الجد السدس قبل وصورة هذه المسئلة انه ترك الميث بنتين وهذا السائل فللبنتين
 الثلثان والباقي ثلث دفع صلى الله عليه وآله وسلم منه الي الجد سدسا بالفرض لكونه
 جدا ولم يدفع اليه السدس الا آخر الذي يستحقه بالتعصيب اثلا يظن ان فرضه
 الثلث وتركه حتى ولي أي ذهب فدعاه وقال لك سدس آخر ثم أخبره ان هذا السدس
 قطعة أي زائد على السهم المفروض وما زاد على المفروض فليس بل لازم كالفرض
 (وقد اختلف الصحابة في الجد اختلافا طويلا فنفى البخاري تعليقا يروى عن علي
 وعمر وزيد بن ثابت وابن مسعود في الجد قضايا مختلفة . وقد ذكر البيهقي في
 ذلك آثارا كثيرة وروى الخطابي في الغريب باسناد صحيح عن محمد بن سيرين
 قال سألت عبيدة عن الجد فقال ما يمنع بالجد لقد حفظت فيه عن عمر مائة قضية
 يخالف بعضها بعضها ثم أنكر الخطابي هذا انكارا شديدا وسبقه الي ذلك ابن قتيبة .
 قال الحافظ هو محمول على المباينة كما حكى ذلك البزار وجعله ابن عباس كالأب
 كما رواه البيهقي عنه وعن غيره وروى أيضا من طريق الشعبي قال كان من
 رأى أبي بكر وعمر ان الجد أولى من الاخ وكان عمر يكره الكلام فيه وروى
 البيهقي أيضا علي انه شبه الجد بالبحر والنهر الكبير والأب بالخليج المأخوذ منه
 والميث واخوته كالساقيتين الممتدين من الخليج والساقية الي الساقية أقرب منها
 الي البحر الا ترى اذا سدت احدهما اخذت الاخرى ماءها ولم يرجع الي البحر
 وشبهه زيد بن ثابت الا نصارى بساق الشجرة وأصلها والأب كفهن منها والاخوة
 (م ٢٣ — ج ٦ نيل الاوطار)

كنفصين تفرعا من ذلك النصف وأحد الفصين الى الآخر أقرب منه الى أصل
 الشجرة الا ترى انه اذا قطع أحدهما امتص الآخر ما كان يمتص المقطوع ولا
 يرجع الى الساق هكذا رواه البيهقي . ورواه الحاكم بغير هذا السياق وأخرجه ابن حزم
 في الاحكام من طريق اسمعيل القاضي عن اسماعيل بن أبي أويس عن أبي الزناد عن أبيه
 عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه فذكر قصة زيد بن ثابت قال في البحر مسألة
 على وابن مسعود وزيد بن ثابت والاكثر ولا يسقط الاخوة الجد بل يقاسمهم
 بخلاف الاب وان اختلفوا في كيفية المقاسمة أبو بكر وعائشة وابن الزبير ومعاذ
 والحسن البصري وبشر بن غياث بل يسقط الاخوة كالأب اذ سماه الله أبا فقال
 (ملة ايكم ابراهيم) لنا قوله تعالى في الاب (وهو يرثها ان لم يكن لها ولد) وهذا عام لا
 يخرج منه الا ما خصه دليل ولولا الاجماع لما سقط مع الأب لهذه الآية وان
 الاخوة كالبنين بدليل تعصيبهم اخوانهم فوجب أن لا يسقط مع الجد وأما تسمية
 الجد ابا فمجاز فلا يلزمنا قال فرع اختلف في كيفية المقاسمة فقال على وابن أبي
 لبلى والحسن بن زياد والامامية يقاسمهم ما لم تنقصه المقاسمة عن السدس فان
 نقصته رد الى السدس وعن على انه يقاسم الى التسع روته الامامية قلنا روايتنا
 أشهر إذ راوها زيد بن على عن أبيه عن جده وقال ابن مسعود وزيد بن على
 والشافعي وأبو يوسف ومحمد والناصر ومالك بل يقاسمهم الى الثلث فان نقصته
 المقاسمة عنه رد اليه ثم استدل لهم بحديث عمر ان بن حصين المذكور وقال الناصر
 ان الجد يقاسم الاخوة أبدا وقد روى ابن حزم عن قوم من السلف ان الاخوة
 يسقطون الجد وقد قيل ان المثل الذي ذكره على والمثل الذي ذكره ابن مسعود
 يستلزمان أن يكون الاخوة أولى من الاب ولا قائل به والاب مزاييا منها النص
 على ميراثه في القرآن وتعصيه لاخته واجيب عن الاولى بان الجد مثله فيها لانه
 أب وهو منصوص على ميراثه في القرآن ورد بان ذلك مجاز لا حقيقة وأجيب بان
 الاصل في الاطلاق الحقيقة وايضا للجد مزاييا. منها انه يرث مع الاولاد. ومنها انه
 يسقط الاخوة لآم اتفاقا ✽

(باب ما جاء في ذوي الأرحام والمولى من أسفل

ومن أسلم على يد رجل وغير ذلك)

١ عن المقدم بن مدد يكره عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «من ترك مالا فلورثته وأنا وارث من لا وارث له أعقل عنه وأرث والخال وارث من لا وارث له يعقل عنه ويرثه» رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه * ٢ وعن أبي أمامة ابن سهل «ان رجلا رمى رجلا بسهم فقتله وليس له وارث الا خال فكتب في ذلك أبو عبيدة بن الجراح الى عمر فكتب عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الله ورسوله مولى من لا مولى له والخال وارث من لا وارث له» رواه أحمد وابن ماجه وللترمذى منه المرفوع وقال حديث حسن * ٣

حديث المقدم أخرجه أيضا النسائي والحاكم وابن حبان وصححه وحسنه أبو زرعة الرازى وأعله البيهقى بالاضطرار وثقه عن يحيى بن معين أنه كان يقول ليس فيه حديث قوى * وحديث عمر ذكره في التلخيص ولم يتكلم عليه وقد حسنه الترمذى كما ذكره المصنف ورواه عن بندار عن أبي أحمد الزيرى عن سفیان عن عبد الرحمن بن الحرث عن حكيم بن حكيم بن عباد بن حنيفة عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف قال كتب عمر بن الخطاب فذكره في الباب عن عائشة عند الترمذى والنسائي والدارقطنى من رواية طاوس عنها قالت «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الخال وارث من لا وارث له» قال الترمذى حسن غريب وأعله النسائي بالاضطرار ورجح الدارقطنى والبيهقى وقفه قال الترمذى وقد أرسله بعضهم ولم يذكر فيه عائشة . وقال البزار أحسن اسناد فيه حديث أبي أمامة بن سهل وأخرجه عبد الرزاق عن رجل من أهل المدينة والعقيلي وابن عساكر عن أبي الدرداء وابن النجار عن أبي هريرة كلها مرفوعة وقد استدلل بمحدثي الباب وما في معناه على ان الخال من جملة الورثة. قال الترمذى واختلف أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فورث بعضهم الخال والخاله والعمة والي هذا الحديث ذهب أكثر أهل العلم في توريث ذوى

الارحام واما زيد بن ثابت فلم يورثهم وجعل الميراث في بيت المال اه وقد حكى صاحب البحر القول بتورث ذوى الارحام عن علي وابن مسعود وابي الدرداء والشعبي ومسروق ومحمد بن الحنفية والنخعي والثوري والحسن بن صالح وابي نعيم ويحيى بن آدم والقاسم بن سلام والعروة وابي حنيفة واسحق والحسن ابن زياد قالوا اذا لم يكن معهم أحد من المصبة وذوي السهام والى ذلك ذهب فقهاء العراق والكوفة والبصرة وغيرهم وحكى في البحر أيضا عن زيد بن ثابت والزهرى ومكحول والقاسم بن ابراهيم والامام يحيى ومالك والشافعي انه لا ميراث لهم وبه قال فقهاء الحجاز احتج الأولون بالاحاديث المتقدمة وبحديث عائشة الآتى وبعموم قوله تعالى (واولوا الارحام بعضهم أولى ببعض) وقوله تعالى (للرجال نصيب مما ترك الوالدان والاقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والاقربون) وافظ الرجال والنساء والاقرين يشملهم والدليل على مدعي التخصيص . وأجاب الآخرون عن ذلك فقالوا عمومات الكتاب محتملة وبعضها منسوخ والاحاديث فيها ما تقدم من المقال وبحجاب عن ذلك بان دعوى الاحتمال ان كانت لاجل العموم فليس ذلك بما يقدح في الدليل والاستلزام ابطال الاستدلال بكل دليل عام وهو باطل وان كانت لامر آخر فها هو . وأما الاعتذار عن أحاديث الباب بما فيها من المقال فقد عرفت من صحيحها من الآفة ومن حسننها ولا شك في انتهاض مجموعها للاستدلال إن لم ينتهض الافراد (ومن جملة) ما استدلوأ به على ابطال ميراث ذوى الارحام حديث ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم « قال سألت الله عز وجل عن ميراث العممة والخاله فساارني ان لا ميراث لهما » أخرجه أبو داود في المراسيل والدارقطني من طريق الدراوردي عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار مرسلأ وأخرجه النسائي من مرسل زيد بن أسلم وبحجاب بان المرسل لا تقوم به الحججة قالوا وصله الحاكم في المستدرك من حديث أبي سعيد والطبراني وبحجاب بان اسناد الحاكم ضعيف واسناد الطبراني فيه محمد بن الحرث الخزومي . قالوا وصله أيضا الطبراني من حديث أبي هريرة . وبحجاب بانه ضعفه بمسعدة ابن الياسم الباهلي قالوا وصله الحاكم أيضا من حديث ابن عمر وصححه . وبحجاب بان في اسناده عبدالله بن جعفر المدني وهو ضعيف قالوا روى له الحاكم شاهدا من حديث ثوريك بن عبد الله ابن أبي عمر عن الحرث بن عبد مرفوعا . وبحجاب

بان في اسناده سليمان بن داود الشاذكوني وهو متروك قالوا أخرجه الدار قطني من وجه آخر عن شريك . وبجوابه مرسل وكل هذه الطرق لا تقوم بها حجة وعلى فرض صلاحيتها للاحتجاج فهي واردة في الحالة والعمدة فغايتها انه لا ميراث لهما وذلك لا يستلزم ابطال ميراث ذوى الارحام على أنه قد قيل ان المراد بقوله لا ميراث لهما أي مقدور وما يؤيد ثبوت ميراث ذوى الارحام ما سيأتي في باب ميراث ابن الملاغنة من جعله صلى الله عليه وآله وسلم ميراثه لورثته من بعدهم ارحام له لا غير ومن المؤيدات لميراث ذوى الارحام ما أخرجه أبو داود من حديث أبي موسى انه صلى الله عليه وآله وسلم قال « ابن أخت القوم منهم » وأخرجه النسائي من حديث أنس بلفظ « من أنفسهم » قال المنذري في مختصر السنن وقد أخرج البخاري ومسلم والنسائي والترمذي قوله صلى الله عليه وآله وسلم « ابن أخت القوم منهم » مختصرا ومطولا . ومن الأجوبة المتسفة قول ابن العربي ان المراد بالخال السلطان وأما ما يقال من أن قوله صلى الله عليه وآله وسلم « الخال وارث من لا وارث له » يدل على انه غير وارث فيجواب عنه بأن المراد من لا وارث له سواء ونظير هذا التركيب كثير في كلام العرب على أن محل النزاع هو اثبات الميراث له وقد أثبت له صلى الله عليه وآله وسلم وهو المطلوب *

٣ وعن ابن عباس « أن رجلا مات على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يترك وارثا الا عبدا هو أعنته فاعطاه ميراثه » * ٤ وعن قبيصة عن نعيم الداري قال « سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما السنة في الرجل من أهل الشرك يسلم على يد رجل من المسلمين فقال هو أولى الناس بحياه ومماته » وهو مرسل قبيصة لم يلق نعيم الداري * ٥ وعن عائشة « ان مولي للنبي صلى الله عليه وآله وسلم خر من عذق نخلة فأتى به النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال هل له من نسيب ادرحم قالوا لا قال اعطوا ميراثه بعض أهل قريته » رواه ابن الحنفية عن النسائي * ٦ وعن بريدة قال « توفي رجل من الأزد فلم يدع وارثا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ادفعوه الي أكبر خزاعة » رواه أحمد وأبو داود * ٧ وعن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخى بين أصحابه وكانوا

يتوارثون بذلك حتى نزلت وأدلووا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله
فتوارثوا بالنسب ، رواه الدارقطني *

حديث ابن عباس الأول حسنه الترمذي وهو من رواية عوسجة عن ابن
عباس . قال البخاري عوسجة مولى ابن عباس الماشي روي عنه ابن دينار ولم
يصح . وقال أبو حاتم ليس بالمشهور . وقال النسائي عوسجة ليس بالمشهور ولا
نعم لم أحدا يروي عنه غير عمرو . وقال أبو زرعة الرازي ثقة . وحديث نعيم قال
الترمذي لا نعرفه إلا من حديث عبد الله بن موهب ويقال ابن وهب عن نعيم
الداري وقد أدخل بعضهم بين عبد الله بن موهب ونيمة الداري قبيلة بن ذؤيب
وهو عندي ليس بمتمم اه وقال الشافعي في هذا الحديث ليس بثابت إنما يرويه عبد
العزیز بن عمر عن ابن وهب عن نعيم الداري وابن وهب ليس بالمرؤف عندنا ولا
نعلمه لقي نعيمًا . ومثل هذا لا يثبت عندنا ولا عندك من قبل أنه مجهول ولا أعلمه
متصلا . وقال الخطابي ضعف أحمد بن حنبل حديث نعيم الداري هذا وقال عبد
العزیز راويه ليس من أهل الحفظ والاتقان وقال البخاري في الصحيح واختلفوا
في صحة هذا الخبر . وقال أبو مسهر عبد العزیز بن عمر بن عبد العزیز ضعيف الحديث
وقد احتج به عبد العزیز المذكور البخاري في صحيحه وأخرج له هو ومسلم وقال
يحيى بن معين عبد العزیز بن عمر بن عبد العزیز ثقة . وقال ابن عمار ثقة ليس بين
الناس فيه اختلاف . وحديث عائشة حسنه الترمذي وقد عزا المنذرى في مختصر
السنن حديث عائشة هذا والحديثين اللذين قبله الى النسائي فينظر في قول المصنف
رواهن الخمسة الا النسائي * وحديث بريدة أخرجه أيضا النسائي مسندا ومرسلا
وقال جبريل بن أحمري ليس بالقوى والحديث منكر اه وقال الموصلي فيه نظر .
وقال أبو زرعة الرازي شيخ . وقال يحيى بن معين كوفي ثقة . ولفظ أبي داود عن
بريدة قال أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال ان عندى ميراث رجل من
الأزد ولست أجد أزديا أدفعه اليه قال فاذهب فالتمس أزديا فالتمس أزديا حولا قال
فأتاه بعد الحول فقال يا رسول الله لم أجد أزديا أدفعه اليه قال فانطلق فانظر أول
خزاعي تلقاه فادفعه اليه فلما ولى قال على بالرجل فلما جاء قال انظرا أكبر خزاعة
فادفعه اليه . وفي لفظ له آخر قال مات رجل من خزاعة فأتى النبي صلى الله عليه وآله

وسلم بميراثه فقال « التمسوا له وارثا أو ذا رحم فلم يجدوا له وارثا فقال انظروا أكبر رجل من خزاعة » وحديث ابن عباس الثاني أخرجه أيضا أبو داود بلفظ « كان الرجل يحالف الرجل ليس بينهما نسب فيرث أحدهما من الآخر فمنع ذلك الانتقال فقالوا أولوا الارحام بعضهم أولي ببعض » وفي اسناده على بن الحسين بن واقد وفيه مقال . وأخرج نحوه ابن سعد عن عروة بن الزبير وفيه فصارت الموارث بعدل الأرحام والقرابة وانقطعت تلك الموارث بالمؤاخاة ذكره الاسيوطي في أسباب النزول . ومعناه في الدر المنثور : قوله « فأعطاء ميراثه » قيل إن ذلك من باب الصرف لا من باب التورث : قوله « هو أولى الناس بمحبياته ومماته » فيه دليل على أن من أسلم على يد رجل من المسلمين ومات ولا وارث له غيره كان له ميراثه . وقال الناصر والشافعي ومالك والاوزاعي لا وارث له بل يصرف الميراث إلى بيت المال دونه وقالت الحنفية والقاسمية وزيد بن علي واسحق أنه يرث إلا أن الحنفية والمؤيد بالله يشترطون في إرثه المحالفة : قوله « هل له من نسيب أو رحم » فيه دليل على تورث ذوى الأرحام وقد تقدم الكلام على ذلك . قوله « أعطوا ميراثه بمضى أهل قريته » فيه دليل على جواز صرف ميراث من لا وارث له معلوم إلى واحد من أهل بلده وظاهر قوله ادفعوه إلى أكبر خزاعة أن ذلك من باب التورث لأن الرجل إذا كان مجتمع هو وقبيلته في جد معلوم ولم يعلم له وارث منهم على التعيين فأكرم سنا أقربهم إليه نسبا لأن كبر السن مظنة لعلو الدرجة . قوله « وكانوا يتوارثون بذلك » قال في البحر أراد بالآية أن العصبات وذوى السهام أولى بالميراث من الحلفاء والمدعين قال أبو عبيد نسخت ميراثها وقوله تعالى (الآن نفعكم ولو إلى أوليائكم معروفا) أي إلى حلفائكم . وقال جابر بن زيد ومقاتل ابن محمد وعطاء بل إلى قرابتهم المشركون فجاز الوصية لهم للآية قال المهدى وهو ظاهر البطلان لقوله تعالى (لا تأخذوا عدوى وعدوكم أولياء) فكيف سام أولياء المؤمنين اهـ ☆



﴿باب ميراث ابن الملاعنة والزانية منها﴾

وميراثهم منهم وانقطاعهم من الأب ﴿﴾

١- في حديث المتلاعنين الذي يرويه سهل بن سعد « قال وكانت حاملا وكان ابنها ينسب الى أمه فجرت السنة انه يرثها وتورث منه ما فرض الله » أخرجاه * ٢ وعن ابن عباس « قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا مساءة في الاسلام من ساعي في الجاهلية فقد ألحقته بمصبتهم ومن ادعى ولدا من غير رشدة فلا يرث ولا يورث » رواه احمد وأبو داود * ٣ وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ايما رجل عاهر بحرة أو أمة فالولد ولد زنا لا يرث ولا يورث » رواه الترمذي * ٤ وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « انه جعل ميراث ابن الملاعنة لأمه ولورثتها من بعدها » رواه أبو داود * ٥

حديث ابن عباس في إسناده رجل مجهول في سنن أبي داود وأخرج أبو داود ايضا من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى ان كل مستلحق ولد زنا لاهل أمة من كانوا حرة أو أمة » وذلك فيما استلحق في أول الاسلام وفي إسناده محمد بن راشد المكحولي الشامي وفيه مقال ودونقه أحمد وابن معين والنسائي وقال دحيم يذكر بالقدر وحديث عمرو بن شعيب الأول في إسناده أبو محمد عيسى بن موسى القرشي الدمشقي قال البيهقي ليس بمشهور وحديث عمرو بن شعيب الثاني في إسناده ابن لهيعة وفيه مقال معروف قال الترمذي وروى يونس هذا الحديث عن الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نحوه . وروي مالك عن الزهري عن أبي سلمة وسعيد بن المسيب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسلا (وفي الباب) عن وائلة بن الأسقع عند أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال المرأة تحوز ثلاثة موارث عتيقها ولقيطها وولدها »

الذى لاغت عنه » قال الترمذي حسن غريب لا نعرفه الا من حديث محمد بن حرب اه وفي اسناده عمر بن ربيعة التغلبي قال البخاري فيه نظر وسئل عنه ابو حاتم الرازي فقال صالح الحديث قيل تقوم به الحجة فقال لا ولكن صالح وقال الخطابي هذا الحديث غير ثابت عند أهل النقل . وقال البيهقي لم يثبت البخاري ولا مسلم هذا الحديث لجهالة بعض رواته اه . وقد صححه الحاكم واحاديث الباب تدل على انه لا يرث ابن الملائنة من الملاعن له ولا من قرابته شيئا وكذلك لا يرثون منه . وكذلك ولد الزنا وهو مجمع على ذلك ويكون ميراثه لامه ولقرابتها كما يدل على ذلك حديث عمرو بن شعيب المذكور وتكون عصبته عصبه أمه . وقد روى نحوه ذلك عن علي وابن عباس فيكون للأُم سهمها ثم لعصبتها على الترتيب وهذا حيث لم يكن غير الام وقرابتها من ابن للعت أو زوجة فان كان له ابن أو زوجة أعطي كل واحد ما يستحقه كما في سائر الموارث : قوله « لا مساعة في الاسلام » المساعة الزنا وكان الاصمعي يجعلها في الاماء دون الحرائر لأنهن كن يسمين لمواليهن فيكنسبن لضرائب كانت عليهن يقال ساءت الامة اذ فجرت وساءها فلان اذ فجرها كذا في النهاية ☆

✽ (باب ميراث الحمل) ✽

١- عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « اذا استهل المولود ورث » رواه أبو داود * ٢ وعن سعيد بن المسيب عن جابر بن عبد الله والمسور ابن مخرمة قال افاض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يرث الصبي حتى يستهل » ذكره أحمد بن حنبل في رواية ابنه عبد الله * ✽

حديث أبي هريرة في اسناده محمد بن اسحق وفيه مقال معروف وقد روى عن ابن حبان تصحيح الحديث * وحديث جابر أخرجه أيضا الترمذي والنسائي وابن ماجه والبيهقي بلفظ « اذا استهل سقط صلى الله عليه وورث » وفي اسناده اسماعيل ابن مسلم وهو ضعيف قال الترمذي وروي مرفوعا والموقوف أصح وبه جزم النسائي . وقال الدار قطني في الملل لا يصح رفعه . قوله « اذا استهل » قال ابن الاثير استهل (م ٢٤ - ج ٦ نيل الاوطار)

المولود اذا بكى عند ولادته وهو كناية عن ولادته حيا وان لم يستهل بل وجدت منه اشارة تدل على حياته وقد تقدم الكلام على الاستهلال في كتاب الجنائز (والحديثان) يدلان على أن المولود اذا وقع منه الاستهلال أو ما يقوم مقامه ثم مات ورثه قرابته وورث هو منهم وذلك مما لا خلاف فيه . وقد اختلف في الأمر الذي تعلم به حياة المولود فاهل الفرائض قالوا بالصوت أو الحركة وهو قول الكرخي وروى عن علي وزفر والشافعي . وروى عن ابن عباس وجابر بن عبد الله وشريح والنخعي ومالك وأهل المدينة انه لا يرث ما لم يستهل صارخا . وفي شرح الابانة الاستهلال عند الهادي والفريقين الحركة أو الصوت وعند الناصر ومالك ورواية عن أبي حنيفة وأبي طالب الصوت فقط ويكفي عند الهادي . خبر عدلة بالاستهلال وعند مالك والهادي لابد من عدلتين وعند الشافعي أربع *

باب الميراث بالولاء



١ صح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال « الولاء لمن أعنت » . وللبخاري في رواية « الولاء لمن أعطي الورق وولى النعمة » * ٢ وعن قتادة عن سلمى بنت حمزة « ان مولاهما مات وترك ابنته فورث النبي صلى الله عليه وآله وسلم ابنته النصف وورث يعلى النصف وكان ابن سلمى » رواه أحمد * ٣ وعن جابر ابن زيد عن ابن عباس « ان مولى حمزة توفي وترك ابنته وابنة حمزة فاعطى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ابنته النصف وابنة حمزة النصف » رواه الدارقطني . واحتج أحمد بهذا الخبر في رواية أبي طالب وذهب اليه وكذلك روى عن ابراهيم النخعي ويحيى بن آدم واسحق بن راهويه ان المولى كان لحمزة . وقد روي أنه كان لبنت حمزة فروى محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن الحكم عن عبد الله بن شداد عن بنت حمزة وهي أخت ابن شداد لأمه « قالت مات مولاي وترك ابنته فقسم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ماله بيني وبين ابنته فجعل لي النصف ولها النصف » رواه ابن ماجه . وابن أبي ليلى فيه ضعف فان صح هذا لم يقدح في الرواية الأولى فان

من المحتمل تعدد الواقعة ومن المحتمل أنه أضاف مولي الوالد الى الولد بناء على القول بانتقاله اليه أو توريثه به * ❦ *

الحديث الذي أشار اليه المصنف بقوله صح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد تقدم في باب من اشترى عبدا بشرط أن يعتقه من كتاب البيع وتقدم أيضا في باب من شرط الولاء أو شرطا فاسدا من كتاب البيع أيضا وسيأتي أيضا في باب المكاتب . وحديث قتادة ذكره الحافظ في التلخيص وسكت عنه . وقال في مجمع الزوائد رجال أحمد ثقات إلا أن قتادة لم يسمع من سلمي بنت حمزة قال وأخرجه بإسناد رجال بعضها رجال الصحيح . وحديث جابر بن زيد ذكره أيضا في التلخيص وسكت عنه * وحديث محمد بن عبد الرحمن رواه النسائي من حديث ابنة حمزة أيضا وفي استناده ابن أبي ليلى المذكور وهو القاضي وهو ضعيف كما قال المصنف وأعل الحديث النسائي بالارسال وصحح هو والدارقطني الطريق المرسل وأخرجه أيضا الحاكم وصرح بأن اسمها أمامة وهو يخالف ما في حديث أحمد المذكور في الباب من التصريح بأن اسمها سلمي . وفي مصنف ابن أبي شيبة أنها فاطمة قال البيهقي انفق الرواة على أن ابنة حمزة هي المعتقة وقال إن قول إبراهيم النخعي إنه مولي حمزة غلط والاولى الجمع بين الروایتين بمثل ما ذكره المصنف رحمه الله وحديث ابنة حمزة فيه علي فرض أنها هي المعتقة دليل على أن المولى الاسفل اذا مات وترك أحدا من ذوى سهامه ومعتقه كان لذوي السهام من قرابته مقدار ميراثهم المفروض والباقي للمعتق ولا فرق بين أن يكون ذكرا أو أنثى ويؤيد ذلك عموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم «الولاء لمن أعتق» والولاء لمن أعطى . الورق وولى النعمة » وقد وقع الخلاف فيمن ترك ذوى أرحامه ومعتقه فروى عن عمر بن الخطاب وابن مسعود وابن عباس وزيد بن علي والناصر أن مولى العتاق لا يرث إلا بعد ذوى أرحام الميت وذهب غيرهم الى أنه يقدم على ذوى أرحام الميت ويأخذ الباقي بعد ذوى السهام ويسقط مع العصباء والرواية المذكورة عن قتادة تدل على أن العتيق اذا مات وترك ذوى سهامه وعصبته مولاة كان لذوى السهام فرضهم والباقي لعصبته المولى . ورواية ابن عباس المذكورة تدل على أن العتيق اذا مات وترك ذوى سهامه وذوى سهام مولاة كان لذوى سهامه نصيبهم والباقي لذوى سهام مولاة والذي جزم

به جماعة من أهل الفرائض أن ذوى سهام الميت يسقطون ذوى سهام المتفق ويدل على ذلك ما أخرجه ابن أبي شيبة من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «ميراث الولاء للأكبر من الذكور ولا ترث النساء من الولاء الأولاء من اعتقن أو اعتقه من اعتقن» وأخرج البيهقي عن علي وعمر وزيد بن ثابت أنهم كانوا لا يورثون النساء من الولاء الأولاء من اعتقن *

(باب النهي عن بيع الولاء وهبته وما جاء في السائبة)

١  عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «أنه نهى عن بيع الولاء وهبته» رواه الجماعة * ٢ وعن ثعلبي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «من وإلى قوما بغير إذن مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه يوم القيامة صرفا ولا عدلا» متفق عليه. وليس للمسلم فيه بغير إذن مواليه لكن له مثله بهذه الزيادة من حديث أبي هريرة * ٣ وعن هزيل بن شرحبيل قال «جاء رجل إلى عبد الله فقال أني اعتقت عبدا لي وجعلته سائبة فمات وترك مالا ولم بدع وارثا فقال عبد الله ان أهل الاسلام لا يسيبون وإنما كان أهل الجاهلية يسيبون وأنت ولي نعمته ولك ميراثه وإن تأمت ونحرجت في شيء فنحن نقبله ونجمله في بيت المال» رواه البرقاني ثعلبي شرط الصحيح. وللبخاري منه «ان أهل الاسلام لا يسيبون وان أهل الجاهلية كانوا يسيبون»  *

في الباب عن عبد الله بن عمر عند الحاكم وابن حبان وصححه والبيهقي وأعله قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الولاء لحمة كلحمة النسب لا يباع ولا يوهب» : قوله «نهى عن بيع الولاء وعن هبته» فيه دليل على أنه لا يصح بيع الولاء ولا هبته لأنه أمر معنوي كالنسب فلا يتأتى انتقاله قال ابن بطال أجمع العلماء على أنه لا يجوز تحويل النسب وحكم الولاء حكمه لحمة «الولاء لحمة كلحمة النسب» وحكى في البحر عن مالك أنه يجوز بيع الولاء . وقال ابن بطال وغيره جاء عن عثمان جواز بيع الولاء وكذا عن عروة وجاء عن ميمونة جواز هبته قال الحافظ قد أنكر ذلك ابن مسعود في زمن عثمان فأخرج عبد الرزاق عنه أنه كان يقول

أبيح أحدكم نسبه. ومن طريق على الولاء شعبة من النسب. ومن طريق جابر أنه أنكر بيع الولاء وهبته. ومن طريق ابن عمر وابن عباس أنهما كانا يسكران ذلك وسنده صحيح ويفني عن ذلك كله حديث ابن عمر المذكور في الكتاب وحديثه الثاني الذي ذكرناه فإنه حديث صحيح وقد جمع أبو نعيم طرقه فرواه عن نحو من خمسين رجلا من أصحاب عبد الله بن دينار عنه. ورواه أبو جعفر الطبري في تهذيبه والطبراني في الكبير وأبو نعيم أيضا من حديث عبد الله بن أبي آوفي فلا وجه لما قاله البيهقي من أنه يروي بأسانيد كلها ضعيفة : قوله « صرنا قولا عدلا » الصرف التوبة . وقيل النافلة والعدل الفدية وقيل الفريضة (والحديث) يدل على أنه يحرم على المولي أن يوالي غير مواليه لأن الاعن لمن فعل ذلك من الأدلة المتضاربة بأنه من الذنوب الشديدة . قوله « وجملته سائبة » قال في القاموس السائبة المهمة والعبد يعتق على أن لا ولاء له انتهى . وقد كان أهل الجاهلية يفعلون ذلك ثم هدمه الاسلام *

باب الولاء هل يورث او يورث به

١ عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال « تزوج رثاب بن حذيفة ابن سعيد بن سهم أم وائل بنت معمر الجمحية فولدت له ثلاثة فتوفيت أمهم فوثرها بنوها رباعها وولاء مواليتها فخرج بهم عمرو بن العاص معه إلى الشام فأتوا في طاعون عمواس فوثرهم عمرو وكان عصبتهم فلما رجع عمرو وجاء بنو معمر بن حبيب يخاصمونهم في ولاء أختهم إلى عمر بن الخطاب فقال أفضي بينكم بما سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ما أحرز الوالد أو الولد فهو لعصبتيه من كان ففضي لنا به وكتب لنا كتابا فيه شهادة عبد الرحمن بن عوف وزيد بن ثابت » رواه ابن ماجه وأبو داود بمناه . ولاحمد وسطه من قوله « فلما رجع عمرو وجاء بنو معمر إلى قوله ففضي لنا به » قال أحمد في رواية ابنه صالح حديث عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما أحرز الوالد أو الولد فهو لعصبتيه من كان هكذا يرويه عمرو بن شعيب. وقد روى عن عمر وعثمان وعلي وزيد وابن مسعود أنهم

قالوا الولاء للكبر فهذا الذي نذهب اليه وهو قول أكثر الناس فيما بلغنا *
الحديث أخرجه أيضا النسائي مسندا ومرسلا وصححه ابن المديني وابن عبد البر
وزاد أبو داود بهـد قوله وزيد بن ثابت ورجل آخر فلما استخلف عبد الملك
اختصموا الى هشام بن اسمعيل أو الى اسمعيل بن هشام فرفعهم الى عبد الملك
فقال هذا من القضاء الذي ما كنت أراه قال فقضى لنا بكتاب عمر بن الخطاب
فنحن فيه الى الساعة * وأثر عمر وعثمان وعلى وزيد وابن مسعود أخرجه أيضا
عبد الرزاق والبيهقي وسعيد بن منصور : قوله «رياب» بكسر الراء المهملة وبعدها
ياء مثناة تحتيه وبعدها الالف باء موحدة وذكره صاحب القاموس في مادة المهموز
قوله «عمواس» هي قرية بين الرملة وبيت المقدس . قوله «انهم قالوا الولاء للكبر» الخ
أراد أحمد بن حنبل ان مذهب الجمهور يقتضي أن ولاء عتقاء أم وائل بنت معمر يكون
لاخوتها دون بنيتها كما هو مذهب الجمهور ذكر معنى ذلك في نهاية الجتهد . وحديث
عمر وفعله يقتضي تقديم البنين ثم رده الى الاخوة بعدهم وهو مذهب شريح وجماعة
وحجتهم ظاهر خبر عمر لان البنين عصبتها ولما كان عمرو بن العاص ليس بعصبة
لها رد الولاء الى اخوتها لانهم عصبتها وفي ذلك دلالة على أن الولاء لا يورث وإلا
لكان عمرو أحق به منهم . قال في البحر مسألة الاكثر ولا يورث يعني الولاء
بل تختص العصبات للخبر العترة والفريقان ولا يعصب فيه ذكر أتى فيختص به
ذكور أولاد المعتق وأخوته اذ قد ثبت ان الاعمام لا يعصبون لضعفهم والولاء ضعيف
قلم يقع فيه تعصيب بحال شريح وطاوس بل يورث ويعصبون لقوله صلى الله عليه
 وآله وسلم كلمة النسب قلت مخصص بالقياس . وقوله صلى الله عليه وآله وسلم
«لا يورث» انتهى ومراده بالقياس القياس على عدم تعصيب الاعمام لآخواتهم . ومعنى
كون الولاء للكبر انها لا تجرى فيه قواعد الميراث وانما يختص بآرثه الكبر من
أولاد المعتق أو غيرهم فاذا خلف رجل ولدين وقد كان اعتق عبدا مات احد
الولدين وخلف ولدا ثم مات العتيق اختص بولائه ابن المعتق دون ابنه وكذلك
لو اعتق رجل عبدا ثم مات وترك أخوين ثم مات أحدهما وترك ابنا ثم مات المعتق
فآرثه لاخى المعتق دون ابن أخيه . ووجه الاستدلال بما روي عن هؤلاء الصحابة
انهم لا يخالفون التورث الا توقيفا *

(باب ميراث المعتق بعضه)

١- عن ابن عباس « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال المكاتب يعتق بقدر ما أدى ويقام عليه الحد بقدر ما عتق منه ويورث بقدر ما عتق منه » رواه النسائي وكذلك أبو داود والترمذي . وقال حديث حسن ولفظهما « اذا اصاب المكاتب حدا او ميراثا ورث بحساب ما عتق منه » والدارقطني مثلهما وزاد « واقيم عليه الحد بحساب ما عتق منه » وقال أحمد في رواية محمد بن الحكم اذا كان العبد نصفه حرا ونصفه عبدا ورث بقدر الحرية كذلك روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم *

الحديث رجال اسنده ثقات كما قال الحافظ في الفتح لكنه اختلف في ارساله ووصله وقد اختلف في حكم المكاتب اذا ادى بعض مال الكتابة فذهب أبو طالب والمؤيد بالله الى انه اذا سلم شيئا من مال الكتابة صار لقدره حكم الحرية فيما يتبع من الاحكام حيا وميتا كالوصية والميراث والحد والأش وفيما لا يتبع كالنكاح والرجم والوطء بالملك له حكم العبد . وقال أبو حنيفة والشافعي انه لا يثبت له شيء من احكام الاحرار بل حكمه حكم العبد حتى يستكمل الحرية وحكام الحافظ في الفتح عن الجمهور . وحكى في البحر عن عمر وابن عباس وزيد بن ثابت وعائشة وأم سلمة والحسن البصري وسعيد بن المسيب والزهرى والثوري والعترة وابي حنيفة والشافعي ومالك ان المكاتب لا يعتق حتى يوفى ولو سلم الاكثر واحتجوا بما أخرجه أبو داود والنسائي والحاكم وصححه من طرق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا « المكاتب قن ما بقى عليه درهم » ورواه النسائي وابن حبان من وجه آخر من حديثه بلفظ « ومن كان مكاتبا على مائة درهم فقضاها الا أوقية فهو عبد » وروى عن علي ان المكاتب إذا أدى الشطر عتق ويطالب بالباقي وروى عنه أيضا انه يعتق منه بقدر ما ادى وعن ابن مسعود لو كاتبه على مائتين وقيمتها مائة فادى المائة عتق وعن عطاء اذا أدى ثلاثة أرباع كتابته عتق . وعن شريح إذا أدى ثلثا عتق وما بقى اداه في الحرية * وحديث الباب يدل على ما قاله

المؤيد بالله وأبو طالب ويؤيده ما أخرجه النسائي عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «يؤدي المكاتب بحصة ما أدى دية حر وما بقي دية عبد» قال البيهقي قال أبو عيسى فيما بلغني عنه سألت البخاري عن هذا الحديث قال روى بعضهم هذا الحديث عن أيوب عن عكرمة عن علي قال البيهقي فاختلف عن عكرمة فيه وروى عنه مراسلا ورواه حماد بن زيد واسماعيل بن إبراهيم عن أيوب عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مراسلا وجعله اسماعيل من قول عكرمة وروى موقوفا عن علي أخرجه البيهقي من طرق مرفوعة . وفي المسئلة مذهب آخر وهو أن المكاتب يعتق بنفس الكتابة ورجح هذا المذهب بأن حكم الكتابة حكم البيع لأن المكاتب يشتري نفسه من السيد ورجح مذهب الجمهور بأنه أحوط لأن ملك السيد لا يزول إلا بعد تسليم ما قد رضي به من المال وإذا لم يمكن الجمع بين الحديثين المذكورين فالحديث الذي تمسك به الجمهور أرجح من حديث الباب وسأتي حديث عمرو بن شعيب في باب المكاتب من كتاب العتق *

✽ باب امتناع الارث باختلاف الدين وحكم

من أسلم على ميراث قبل أن يقسم ✽

١ - عن أسامة بن زيد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم» رواه الجماعة إلا مسله والنسائي . وفي رواية «قال يا رسول الله أنزل غدا في دارك بمكة قال وهل ترك لنا عقيل من رباع أو دور وكان عقيل ورث أبا طالب هو وطالب ولم يرث جعفر ولا علي شيئا لأنهما كانا مسلمين وكان عقيل وطالب كافرين» أخرجه * ٢ وعن عبد الله بن عمرو «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يرث أهل ماتين شتى» رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه . ولترمذى مثله من حديث جابر * ٣ وعن جابر «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يرث المسلم النصراني إلا أن يكون عبده أو أمته» رواه الدارقطني ورواه من طريق آخر موقوفا على جابر وقال موقوف

وهو محفوظ ☆ وعن ابن عباس قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كل قسم قسم في الجاهلية فهو على ما قسم وكل قسم أدركه الإسلام فانه على ما قسم الإسلام » رواه أبو داود وابن ماجه ❦

حديث أسامة بن زيد هو بالمفظ الاول في مسلم لا كما زعم المصنف قال الحافظ واغرب ابن تيمية في المنتقى قاضي ان مسلما لم يخرج له وكذا ابن الاثير في الجامع ادعى ان النسائي لم يخرج له وحديث عبد الله بن عمرو أخرجه ايضا الدارقطني وابن السكن وسند ابى داود فيه الي عمرو بن شعيب صحيح . وحديث جابر الاول استقر به الترمذي وفي اسناده ابن ابى ليلى ولفظه « لا يوارث اهل ملتين » وحديث ابن عباس سكت عنه أبو داود والمتذري وأخرجه ايضا أبو يعلى والضياء في المختارة ❦ وفي الباب ❦ عن ابن عمر عند ابن حبان بنحو حديث عمرو بن شعيب . وعن أبي هريرة عند البزار بلفظ « لا يرث ملة من ملة وفيه عمر بن راشد تفرد به وهو ابن الحديث واحاديث الباب تدل على انه لا يرث المسلم من الكافر ولا الكافر من المسلم قال في البحر اجماع واختلاف في ميراث المرتد فقيل يكون للمسلمين قال في البحر قيل اجماعا إذ هي كموته الأكثر ولا يرث المسلم من الذمي معاذ ومعاوية والناصر والامامية بل يرث لنا « لا توارث بين اهل ملتين » قالوا قال صلى الله عليه وآله وسلم « الإسلام يعلو ولا يعلى » قلنا فنقول بموجبه والارث ممنوع بما روينا قال صلى الله عليه وآله وسلم نرثهم ولا يرثونا قلنا لعلة أراد المرتدين جمعا بين الاخبار ثم قال مسألة الهادي وأبو يوسف ومحمد ويرث المرتد ورثته المسلمون الشافعي لا بل لبيت المال أبو حنيفة ما كسبه قبل الرد فلورثته المسلمين وبعدها لبيت المال لنا قتل على عليه السلام المستورد المعجلى حين ارتد وجعل ميراثه لورثته المسلمين ولم يفصل . قالوا لا يرث المسلم الكافر قلنا مخصوص بعمل على قالوا غنم أموال أهل الردة قلنا كان لهم منعة فصاروا حريين اهـ كلام البحر . وقوله صلى الله عليه وآله وسلم « الإسلام يعلو » هو حديث أخرجه أبو داود والحاكم وصححه . وأما قوله نرث أهل الكتاب ولا يرثونا فليس من قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما زعم في البحر بل هو من قول معاوية كما روى ذلك ابن أبي شيبه وقد قال بقول معاوية ومن معه عبد الله بن مغفل ومسروق وسعيد بن المسيب وابراهيم النخعي ولكنه اجتهد مصادم عموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم

عليه وآله وسلم «لا يرث المسلم الكافر» وما في معناه. ومصادم أيضا لنص حديث جابر المذكور في الباب ولتقريره صلى الله عليه وآله وسلم لما فعله عقيل **(والحاصل)** أن أحاديث الباب قاضية بأنه لا يرث المسلم من الكافر من غير فرق بين أن يكون حربيا أو ذميا أو مرتدا فلا يقبل التخصيص إلا بدليل. وظاهر قوله «لا يتوارث أهل ملتين» أنه أهل ملة كفرية، من أهل ملة كفرية أخرى وبه قال الأوزاعي ومالك وأحمد والهادوية وحمل الجمهور على أن المراد بأحدي الملتين الإسلام وبالأخرى الكفر ولا يخفى بعد ذلك. وفي ميراث المرتد أقوال أخر غير ما سلف والظاهر ما قدمنا *

﴿باب أن القاتل لا يرث وأن دية المقتول لجميع ورثته من زوجة وغيرها﴾

١- عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «لا يرث القاتل شيئا» رواه أبو داود * ٢ وعن عمر قال «سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول ليس لقاتل ميراث» رواه مالك في الموطأ وأحمد وابن ماجه * ٣ وعن سعيد بن المسيب «أن عمر قال الدية للعاقلة لا ترث المرأة من دية زوجها حتى أخبره الضحاك بن سفيان التميمي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كتب إلى أن أورث امرأة أشيم الضبابي من دية زوجها» رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه. ورواه مالك من رواية ابن شهاب عن عمر وزاد قال ابن شهاب وكان قتلهم أشيم خطأ * ٤ وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى أن القاتل ميراث بين ورثة القاتل على فرائضهم» رواه الحنفية إلا الترمذي * ٥ وعن قرة بن دعموص قال أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنا وعمي فقلت يا رسول الله عند هذا دية أبي فمره يعطونها وكان قتل في الجاهلية فقال أعطه دية أبيه فقلت هل لامي فيها حق قال نعم وكانت دية مائة من الإبل * رواه البخاري في تاريخه ☆

حديث عمرو بن شعيب أخرجه أيضا النسائي وأعله والدارقطني وقواه ابن عبد البر. وحديث عمر أخرجه أيضا الشافعي وعبد الرزاق والبيهقي وهو منقطع

قال البيهقي ورواه محمد بن راشد عن سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا قال الحافظ وكذا أخرجه النسائي من وجه آخر عن عمرو قال انه خطأ وأخرجه ابن ماجه والدارقطني من وجه آخر عن عمر أيضا (وفي الباب) عن ابن عباس عند الدار قطني بلفظ «لا يرث القاتل شيئا» وفي اسناده كثير بن مسلم وهو ضعيف . وعن ابن عباس أيضا حديث آخر عند البيهقي بلفظ «من قتل قتيلا فانه لا يرثه وان لم يكن له وارث غيره» وفي لفظ «وان كان والده أو ولده» وفي اسناده عمرو بن برق وهو ضعيف وعن أبي هريرة عند الترمذي وابن ماجه بلفظ «القاتل لا يرث» وفي اسناده اسحق بن عبدالله بن أبي فروة تركه أحمد وغيره وأخرجه النسائي في السنن الكبرى وقال اسحق متروك وعن عمر بن شبة بن أبي كثير الاشجعي عند الطبراني في قصة وانه قتل امرأته خطأ فقال صلى الله عليه وآله وسلم «اعقلها ولا ترثها» وعن عدى الجذامي نحوه أخرجه الخطابي وحديث سعيد بن المسيب أخرجه أيضا النسائي وقال الترمذي حسن صحيح زاد أبو داود بعد قوله من دبة زوجها فرجع عمرو وفي رواية «وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم استعمله على الاعراب» وحديث عمرو بن شعيب هو حديث طويل ساقه أبو داود بطوله في باب ديات الأعضاء وفي اسناده محمد بن راشد الدمشقي المكحول وقد اختلف فيه فتسكلم فيه غير واحد ووثقه غير واحد * وحديث قرة ابن دعووس يشهد له حديث الضحالك المذكور * وحديث عمرو بن شعيب : قوله «لا يرث القاتل شيئا» استدل به من قال بان القاتل لا يرث سواء كان ان يقتل عمدا أو خطأ واليه ذهب الشافعي وأبو حنيفة وأصحابه وأكثر أهل العلم قالوا ولا يرث من المال ولا من الدية . وقال مالك والنخعي والهادوية ان قاتل الخطأ يرث من المال دون الدية ولا يخفى ان التخصيص لا يقبل الا بدليل . وحديث عمر بن شبة بن أبي كثير الاشجعي نص في محل النزاع فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له ولا ترثها . وكذلك حديث عدى الجذامي الذي أشرنا اليه ولفظه في سنن البيهقي «ان عديا كانت له امرأتان اقتلتا فرمي احدهما فمات فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اتاه فذكر له ذلك فقال له اعقلها ولا ترثها» وأخرج البيهقي أيضا «ان رجلا رمي بحجر فاصاب أمه فماتت من ذلك فاراد نصيبه من ميراثها فقال له أخوته لا حق لك فارتفعوا الي علي رضي الله عنه فقال له حقق من ميراثها الحجر

أوغرمه الدية ولم يعطه من ميراثها شيئا. وأخرج أيضا عن جابر بن زيد أنه قال «أيما رجل قتل رجلا أو امرأة عمدا أو خطأ فلا ميراث له منهما وإما امرأة قتل رجلا أو امرأة عمدا أو خطأ فلا ميراث لها منهما» وقال قضي بذلك عمر بن الخطاب وعلى وشريح وغيرهم من قضاة المسلمين. وقد ساق البيهقي في الباب آثارا عن عمر وابن عباس وغيرهما تفيد كلها أنه لا ميراث للقاتل مطلقا : قوله «أشيم» بفتح الهمزة وسكون الشين المعجمة وفتح الياء المثناة من تحت : قوله «من دية زوجها» فيه دليل على أن الزوجة ترث من دية زوجها كما ترث من ماله وكذلك يدل على ذلك حديث عمرو بن شعيب المذكور لعموم قوله فيه «بين ورثة القاتل» والزوجة من جملتهم. وكذلك قوله في حديث قررة المذكور «هل لامي فيها حق قال نعم» ❦

(باب في أن الأنبياء لا يورثون)

١ ❦ عن أبي بكر الصديق عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «لا نورث ما تركناه صدقة» ❦ ٢ * وعن عمر أنه قال لعثمان وعبد الرحمن بن عوف والزبير وسعد وعلى والعباس «أنشدكم الله الذي بأذنه تقوم السماء والأرض أتعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا نورث ما تركناه صدقة قالوا نعم» ❦ ٣ * وعن عائشة «أن أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين توفي أردن أن يبعثن عثمان إلى أبي بكر يسألنه ميراثهن فقالت عائشة اليس قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا نورث ما تركناه صدقة» ❦ ٤ * وعن أبي هريرة قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقسم ورثتي دينارا ما تركت بعد نفقة نسائي ومؤنة عاملي فهو صدقة» متفق عليهن. وفي لفظ لا أحد «لا يقسم ورثتي دينارا ولا درهما» ❦ ٥ * وعن أبي هريرة «أن فاطمة رضي الله عنها قالت لأبي بكر من يرثك إذا مت قال ولدي وأهلي قالت فما لنا لا نرث النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول أن النبي لا يورث ولكن أعول من كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعول وانفق على من كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينفق» ❦ ٦ * رواه أحمد والترمذي وصححه ❦

قوله « لا نورث » بالنون وهو الذي توارث عليه أهل الحديث في القديم والحديث كما قال الحافظ في الفتح وما تركناه في موضع الرفع بالابتداء وصدقة خبره وقدزعم بعض الرافضة أن لا نورث بالياء النحائية وصدقة بالنصب على الحال وما تركناه في محل رفع على النية والتقدير لا يورث الذي تركناه حال كونه صدقة وهذا خلاف ما جاءت به الرواية ونقله الحافظ وما ذلك بأول تحريف من أهل تلك النحلة ويوضح بطلانه ما في حديث أبي هريرة المذكور في الباب بلفظ « فهو صدقة » وقوله « لا تقسم ورثتي ديناراً » وقوله « أن النبي لا يورث » وما ينادى على بطلانه أيضاً أن أبا بكر احتج بهذا الكلام على فاطمة رضي الله عنهما فيما التمسته منه من الذي خلفه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الأراضى وهما من أفصح الفصحاء وأعلمهم بمدلولات الألفاظ فلو كان اللفظ كما تقرأه الرافضة لم يكن فيما احتج به أبو بكر حجة ولا كان جوابه مطابقاً لسؤالها : قوله « أنشدكم الله » أي أسألكم رافعا نشدني أي صوتي وقد قدمنا الكلام على هذا التركيب ومعناه : قوله « ومونة عاملي » اختلف في المراد به نقيض هو الخليفة بعده . قال الحافظ وهذا هو المعتمد . وقيل يريد بذلك العامل على النخل وبه جزم الطبري وابن بطال وأبعد من قال المراد بعامله حافر قبره وقال ابن دحية في الخصائص المراد بعامله خادمه وقيل العامل على الصدقة . وقيل العامل فيها كالأجير ونبه بقوله دينار بالآدنى على الأعلى وظاهر الأحاديث المذكورة في الباب أن الأنبياء لا يورثون وأن جميع ما تركوه من الأموال صدقة ولا يعارض ذلك قوله تعالى (وورث سليمان داود) فإن المراد بالوراثة المذكورة وراثة العلم لا المال كما صرح بذلك جماعة من أئمة التفسير وقد استشكل ما وقع في الباب عن عمر أنه قال لعثمان وعبد الرحمن والزبير وسعد وعلي والعباس « أتعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا نورث ما تركناه صدقة فقالوا نعم » ووجه الاستشكال أن أصل القصة صريح في أن العباس وعلياً قد علما بأنه صلى الله عليه وآله وسلم قال « لا نورث » فإن كانا سمعاه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكيف يطلبانه من أبي بكر وإن كانا سمعاه من أبي بكر أو في زمنه بحيث أفاد عندهما العلم بذلك فكيف يطلبانه بعد ذلك من عمر وأجيب بحمل ذلك على أنهما اعتقدا أن عموم لا نورث مخصوص ببعض ما يخلفه دون

بعض ولذلك نسب عمر الى علي وعباس انهما كانا يعتقدان ظلم من خالفهما كما وقع في صحيح البخاري وغيره. وأما مخاصمتها بعد ذلك عند عمر فقال اسماعيل القاضي فيما رواه الدارقطني من طريقه لم يكن في الميراث انما تنازعا في ولاية الصدقة وفي صرفها كيف تصرف كذا قال لكن في رواية النسائي وعمر بن شبة من طريق أبي البخري ما يدل على انهما أرادا أن يقسم بينهما على سبيل الميراث ولفظه في آخره «ثم جئتما في الآن تخاصمان يقول هذا أريد نصيبى من ابن أخى ويقول هذا أريد نصيبى من امرأتى والله لا أقضى بينكما الا بذلك» أى الا بما تقدم من تسليمها لهما على سبيل الولاية. وكذا وقع عند النسائي من طريق عكرمة بن خالد عن مالك بن أوس نحوه وفي السنن لابن داود وغيره أرادا أن عمر يقسمها بينهما لينفرد كل منهما بنظر ما يتولاه فامتنع عمر من ذلك وأراد أن لا يقع عليهما اسم القسمة ولذلك أقسم على ذلك وعلى هذا اقتصر أكثر شراح الحديث واستحسنوه وفيه من النظر ما تقدم. وأعجب من ذلك حزم ابن الجوزي ثم الشيخ محي الدين بأن عليا وعباسا لم يطلبوا من عمر الا ذلك مع أن السياق في صحيح البخاري صريح في أنهما جاءا مرتين في طلب شيء واحد لكن العذر لابن الجوزي والنووي انهما شرحا اللفظ الوارد في مسلم دون اللفظ الوارد في البخاري. وأما ما ثبت في الصحيح من قول عمر جئني يا عباس تسألني نصيبك من ابن أخيك فائما عبر بذلك لبيان قسمة الميراث كيف يقسم بينهم لو كان هناك ميراث لا أنه أراد الفرض منهما هذا الكلام وزاد الامامى عن ابن شهاب عند عمر بن شبة ما لفظه «فاصلحا امركما والالم يرجع والله اليكما» قوله ولكن أعول من كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول الخ فيه دليل على انه يتوجه على الخليفة القائم بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يعول من كان الرسول صلوات الله عليه وآله وسلم يعوله وينفق على من كان الرسول بنفق عليه ☆



(كتاب العتق)

باب الحث عليه

١- عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « من اعتق رقبة مسلمة أعتق الله بكل عضو منه عضوا من النار حتى فرجه بفرجه » متفق عليه ☆ ٢ وعن سالم بن أبي الجعد عن أبي امامة وغيره من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعني عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « أيما امرئ مسلم اعتق امرأ مسلما كان فكاه من النار يحزى كل عضو منه عضوا منه وأيما امرئ مسلم أعتق امرأتين مسلمتين كانتا فكاه من النار يحزى كل عضو منهما عضوا منه » رواه الترمذي وصححه. ولاحد وأبي داود معناه من رواية كعب بن مرة أميرة بن كعب السلمي وزاد فيه « وأيما امرأة مسلمة أعتقت امرأة مسلمة كانت فكاه من النار يحزى بكل عضو من أعضائها عضوا من أعضائها » *

حديث كعب بن مرة أخرجه أيضا النسائي وابن ماجه واسناده صحيح وفي الباب عن عمر بن عبسة عند أبي داود والترمذي . وعن أبي موسى عند أحمد والنسائي. وعن عقبة بن عامر عند الحاكم وعن وائلة عند الحاكم أيضا. وعن مالك ابن الحارث عنده أيضا : قوله « كتاب العتق » بكسر العين المهملة وسكون الفوقية وهو زوال الملك وثبوت الحرية. قال في الفتح يقال عتق عتقا بكسر أوله ويفتح وعتاقا وعتاقة. قال الازهرى هو مشتق من قولهم عتق الفرس اذا سبق وعتق الفرخ اذا طار لان الرقيق بخلص بالعتق ويذهب حيث شاء . قوله « مسلمة » هذا مقيد لباقى الروايات المطلقة فلا يستحق الثواب المذكور الا من أعتق رقبة مسلمة. ووقع في حديث عمر بن عبسة « من أعتق رقبة مؤمنة » وهو أخص من قيد الاسلام ولاخلاف ان معتق الرقبة الكافر مثاب على العتق ولكنه ليس ككتاب الرقبة المؤمنة : قوله « حتى فرجه بفرجه » استشكله ابن العربي فقال الفرغ لا يتعلق به ذنب يوجب النار الا الزنا فان حمل على ما يتعاطاه من الصفات كالمفاخذة.

لم يشكك عتقه من النار بالعتق والا فالزنا كبيرة لانكفر الا بالتوبة قال فيحتمل
أن يكون المراد ان العتق يرجح عند الموازنة بحيث يكون مرجحا لحسنات المعتق
ترجيحا يوازي سيئة الزنا اه قال الحافظ ولا اختصاص لذلك بالفرج بل يأتي
في غيره من الاعضاء كاليد في النصب مثلا : قوله «أيما امرئ مسلم» فيه دليل
على ان هذا الأجر مختص بمن كان من المعتقين مسلما فلا أجر المكافر في عتقه الا
اذا انتهى أمره الى الاسلام فسيأتي قوله «فكأكه» بفتح الفاء وكسر هاءه أي كاتنا خلاصه
قوله «يحزى» بضم الياء وفتح الزاي غير مهموز (وأحاديث الباب) فيها دلائل على ان العتق
من القرب لموجبة للسلامة من النار وان عتق الذكرا أفضل من عتق الانثى وقد ذهب
البعض الى تفضيل عتق الانثى على الذكرا واستدل على ذلك بان عتقها يستلزم حرية
ولدها سواء تزوجها حر أو عبد وبجرد هذه المناسبة لا يصلح لمعارضة ما وقع التصريح
به في الاحاديث من فكك المعتق إما رجل أو امرأتين وأيضا عتق الانثى ربما أنفى في
الغالب الى ضياعها لعدم قدرتها على التكسب بخلاف الذكرا قال في الفتح وفي قوله أعتق
الله بكل عضو عضوا منه اشارة الى أنه ينبغي أن لا يكون في الرقبة نقصان
لتحصيل الاستيعاب وأشار الخطابي الى انه يقتدر البعض المجبور بمنفعته كالخصي
مثلا واستنكره النووي وغيره وقال لا يشك أن في عتق الخصي وكل ناقص فضيلة
لكن الكامل أولى *

٣ وعن أبي ذر قال «قلت يا رسول الله أي الاعمال أفضل قال الايمان
بالله والجهاد في سبيل الله قال قلت أي الرقاب أفضل قال أنفسها عند أهلها وأكثرها
نمنا» وعن ميمونة بنت الحارث «أنا اعتقت وليدة لها ولم تستأذن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم فلما كان يومها الذي يدور عليها فيه قالت أشعرت يا رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم فاني أعتقت وليدتي قال أو فعلت قالت نعم قال أما انك لو اعطيتها
أخوالك كان أعظم لاجرك» متفق عليهما. وفي الثاني دليل على جواز تبرع المرأة
بدون اذن زوجها وان صلة الرحم أفضل من العتق * ٥ وعن حكيم بن حزام
قال «قلت يا رسول الله أرايت أمورا كنت أنحث بها في الجاهلية من صدقة وعتاق
وصلة رحم هل لي فيها من اجر قال أسلمت على ما سلف لك من خير» متفق
عليه. وقد احتج به على ان الحربى ينفذ عتقه ومتى نفذ فله ولاؤه بالحبر *

قوله « الايمان بالله والجهاد » قال النووي ذكر في هذا الحديث الجهاد بعد الايمان ولم يذكر الحج وذكر العتق وفي حديث ابن مسعود بالصلاة ثم البر ثم الجهاد وفي حديث آخر ذكر السلامة من اليد واللسان. قال العلماء اختلاف الاجوبة في ذلك باختلاف الاحوال واحتياج المخاطبين وذكر ما لا يعلمه السائل والسامعون وترك ما علموه. قال في الفتح ويمكن أن يقال أن لفظة من مرادة كما يقال فلان أعقل الناس والمراد من أعقلهم ومنه حديث «خيركم خيركم لاهله» ومن المعلوم انه لا يصير بذلك خير الناس اه قوله «أنفسها عند أهلها» أي اغبطاظمهم بها أشد فان عتق مثل ذلك ما يقع غالبا الا خالصا وهو كقوله تعالى (لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون) . قوله «وأكثرها ثمنا» في رواية للبخاري أعلاها ثمنا بالعين المهمة وهي رواية النسائي أيضا ولكن مشبهني بالعين المعجمة وكذا النسفي قال ابن قرقول معناها متقارب ورواية مسلم كما هنا قال النووي محله والله اعلم فبمن أراد ان يعتق رقبة واحدة امالو كان مع شخص ألف درهم مثلا فأراد أن يشتري بها رقبة يمتقها فوجد رقبة نفيسة ورقبتين مفضولتين فالرقبتان أفضل قال وهذا بخلاف الاضحية فان الواحدة السمينة فيها أفضل لان المطلوب هنا فك الرقبة وهناك طيب اللحم. قال الحافظ والذي يظهر ان ذلك يختلف باختلاف الاشخاص فرب شخص واحد اذا عتق انتفع بالعتق أضعاف ما يحصل من النفع لعتق أكثر عددا منه ورب محتاج الى كثرة اللحم لفرقته على المحاويج الذين ينتفعون به أكثر مما ينتفع به هو بطيب اللحم فالضابط ان مهما كان أكثر نفعا كان أفضل سواء قل أو كثر . واحتج به لما لك في أن عتق الرقبة الكافرة إذا كانت أعلى ثمنا من المسلمة أفضل وخالفه أصنع وغيره وقالوا المراد بقوله أعلى ثمنا من المسلمين وقد تقدم تقييده بذلك . قوله «أشعرت» بفتح الشين المعجمة والعين المهمة وهو من الشعور. قوله وفي الثاني دليل على جواز تبرع المرأة الخ قد قدمنا الكلام على ذلك في باب ما جاء في تصرف المرأة في مالها ومال زوجها من كتاب الهبة . قوله «أسلمت على ما سلف لك من خير» فيه دليل على ان ما فعله الكافر حال كفره من القرب يكتب له اذا أسلم فيكون هذا الحديث مخصصا لحديث الاسلام يجب ما قبله وقد تقدم في أوائل كتاب الصلاة وجب ذنوب الكافر بالاسلام أيضا مشروط بان يحسن في الاسلام لما أخرجه مسلم (٢٦ م — ج ٦ نيل الاوطار)

في صحيحه من حديث عبد الله بن مسعود قال « قلنا يا رسول الله أتؤاخذ بما عملناه في الجاهلية قال من أحسن في الاسلام لم يؤاخذ بما عمل في الجاهلية ومن أساء في الاسلام أو أخذ بالاول والآخر » * وحديث حكيم المذكور يدل على أنه يصح العتق من الكافر في حال كفره ويثاب عليه إذا أسلم بعد ذلك وكذلك الصدقة وصلة الرحم *

(باب من أعتق عبدا وشرط عليه خدمة)

١ عن سفينة أبي عبد الرحمن قال « أعتقتني أم سلمة وشرطت علي أن أخدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما عاش » رواه أحمد وابن ماجه ☆ وفي لفظ « كنت مملوكا لام سلمة فقالت أعتقتك وأشرتط عليك أن تخدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما عشت فقلت لولم تشرطى علي ما فارقت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما عشت فاعتقتني وأشرتطت علي » رواه أبو داود ☆

الحديث أخرجه أيضا النسائي وقال لا بأس بأسناده . وأخرجه أيضا الحاكم وفي اسناده سعيد بن جهمان أبو حفص الأسلمي وثقه يحيى بن معين وأبو داود السجستاني . وقال أبو حاتم الرازي شيخ يكتب حديثه ولا يحتج به . وقد استدلل بهذا الحديث علي صحة العتق المعلق على شرط . قال ابن رشد ولم يختلفوا ان العبد اذا أعتقه سيده على أن يخدمه سنين انه لا يتم عتقه الا بخدمته . قال ابن رسلان وقد اختلفوا في هذا فكان ابن سيرين يثبت الشرط في مثل هذا وسئل عنه أحمد فقال يشتري هذه الخدمة من صاحبه الذي اشترط له قيل له يشتري بالدرهم قال نعم اه . وقال الخطابي هذا وعد عبر عنه باسم الشرط ولا يلزم الوفاء به وأكثر الفقهاء لا يصححون ايقاع الشرط بعد العتق لانه شرط لا يلاقي ملكا ومنافع الحر لا يملكها غيره الا في اجارة أو مافي معناها . قال في البحر مسئلة ومن قال أخدم أولادي في ضيعتهم عشر سنين فاذا مضت فانت حر عتق باستكمال ذلك أجماعا لحصول الشرط والوقت قل قلت ولو خدمهم في غير تلك الضيعة اذ القصد الخدمة لا مكانها وكذلك لو فرق السنين عليهم لم يضر . قال الامام يحيى وللسيد فيه قبل الوفاء كل تصرف اجماعا . قال في البحر في دعوى الاجماع نظر قال الامام يحيى وتلزمه الخدمة اجماعا اذ قد وهبها السيد لهم قال الهادي ويعتق بمضي المدة وان لم يخدم

اذ علق بمضيها حيث قال فاذا مضت قال واذا مات الاولاد قبل الخدمة ومضى
السنين بطل العتق لبطلان شرطه وقيل ان كان لهم اولاد عتق بخدمتهم اذ يعصم
اللفظ لا غيرهم من الورثة *

(باب ما جاء فيمن يملك ذا رحم محرم)

٩ عن أبي هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
لا يحزى ولد عن والده الا ان يجده مملوكا فيشتريه فيعتقه » رواه الجماعة الا
البخارى ☆ وعن الحسن بن سمره « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
من ملك ذارحم محرم فهو حر » رواه الخمسة الا النسائي ☆ وفي لفظ لاحد
« فهو عتق » ولا يبي داود عن عمر بن الخطاب موقوفا مثل حديث سمره. وروى
أنس « أن رجلا من الأنصار استأذنوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا يا رسول الله
إذن لنا فلتترك لابن أختنا عباس فداء فقال لا تدعوا منه درهما » رواه
البخارى وهو يدل على انه اذا كان في الغنمية ذو رحم لبعض الغانمين ولم
يتعين له لم يعتق عليه لان العباس ذو رحم محرم من النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ومن على رضي الله عنه *

حديث سمره قال أبو داود والترمذي لم يروا الاحمد بن سلمة عن قتادة عن
الحسن . ورواه شعبة عن قتادة عن الحسن مرسلا وشعبة أحفظ من حماد ولكن
الرفع من الثقة زيادة لولا ما في سماع الحسن بن سمره من المقال . وقال علي بن
المديني هو حديث منكر. وقال البخارى لا يصح. وأثر عمر أخرجه أيضا النسائي
وهو من رواية قتادة عنه ولم يسمع منه فان مولده بعد موت عمر بنيف وثلاثين
سنة (وفي الباب) عن ابن عمر مرفوعا عند النسائي والترمذي وابن ماجه والحاكم قال
« قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ملك ذارحم محرم فهو حر » *
وهو من رواية ضمرة عن الثوري عن عبد الله بن دينار عنه. قال النسائي حديث
منكر ولا نعلم أحدا رواه عن سفيان غير ضمرة . وقال الترمذي لم يتابع ضمرة
ابن ربيعة على هذا الحديث وهو خطأ عند أهل الحديث. وقال البيهقي انه وهم فاحش

وقال الطبراني وهم فيه ضمرة والمحفوظ بهذا الاسناد حديث النهي عن بيع الولاء وعن هبته. وقدرد الحاكم هذا وقال انه روى من طريق ضمرة الحديثين بالاسناد الواحد وضمرة هذا وثقه يحيى بن معين وغيره ولم يخرج له الشيخان وقد صحح حديثه هذا ابن حزم وعبد الحق وابن القطان: قوله « لا يجزى » بفتح أوله أي لا يكافئه بماله من الحقوق عليه إلا بأن يشتره ببعثته وظاهره انه لا يمتنع بمجرد الشراء بل لابد من العتق وبه قالت الظاهرية وخالفهم غيرهم فقالوا انه يعتق بنفس الشراء. قوله « ذارحم » بفتح الراء وكسر الحاء وأصله موضع تكون الولد ثم استعمل للقراية فيقع على كل من بينك وبينه نسب يوجب تحريم النكاح: قوله « محرم » بفتح الميم وسكون الحاء المهملة وفتح الراء الخفيفة ويقال محرم بضم الميم وفتح الحاء وتشديد الراء المفتوحة. والمحرم من لا يحل نكاحه من الأfarب كالأب والأخ والعم ومن في معنهم. قال ابن الأثير الذي ذهب إليه أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين وإليه ذهب أبو حنيفة وأصحابه وأحمد إن من ملك ذارحم محرم عتق عليه ذكر أو أنثى. وذهب الشافعي وغيره من الأئمة والصحابة والتابعين إلى انه يعتق عليه الأولاد والآباء والأهات ولا يعتق عليه غيرهم من قرابته. وذهب مالك إلى انه يعتق عليه الولد والوالدان خوة ولا يعتق غيرهم. قال البيهقي وافقنا أبو حنيفة في بني الأعمام انهم لا يعتقون بحق الملك واستدل الشافعي ومن وافقه بأن غير الوالدين والأولاد قرابة لا يتعاق بها رد الشهادة ولا تجب بها النفقة مع اختلاف الدين فاشبه قرابة ابن العم وبأنه لا يصعب فلا يعتق عليه بالقرابة كابن العم وبأنه لو استحق العتق عليه بالقرابة لمع من يعمه اذا اشتراه وهو مكاتب كالوالد والولد ولا يخفى ان نصب مثل هذه الأقيسة في مقابلة حديث سمرة. وحديث ابن عمر لا يلتفت إليه منصف والاعتذار عنهما بما فيهما من المقال المتقدم سافط لانهما يتعاضدان فيصالحان للاحتجاج. وحكى في الفتح عن داود الظاهري انه لا يعتق أحد على أحد. قوله « لابن اختنا » بالمشاة من فوق والمراد انهم أخوال أبيه عبد المطلب فان أم العباس هي تيلة بالنون والفوقية مصغرا بنت جنان بالجيم والنون وليست من الأنصار وإنما أرادوا بذلك أن أم عبد المطلب منهم لأنها سلمى بنت عمرو بن أحيحة بمهملتين مصغرا وهي من

بني النجار. ومثله ما وقع في حديث الهجرة انه صلى الله عليه وآله وسلم نزل على
أخواله بني النجار وأخواله حنيفة أنما هم بنو زهرة وبنو النجار هم أخوال جده
عبد المطلب. وقد استدلل بحديث أنس هذا من قال انه لا يعتق ذو الرحم على رحمه
وقد ترجم عليه البخاري فقال باب اذا أمر أخو الرجل او عمه هل يفادي
قال في الفتح قيل انه أشار بهذه الترجمة الي تضيف ماورد فيمن ملك
ذارحم محرم ☆

(باب أن من مثل بعده عتق عليه)

١ عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن
عمرو « أن زبعا أبا روح وجد غلامه مع جارية له فجدع أنفه وجبه فأتى النبي
صلى الله عليه وآله وسلم فقال من فعل هذا بك قال زبعا فدعاه النبي صلى الله
عليه وآله وسلم فقال ما حملك على هذا فقال كان من أمره كذا وكذا فقال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم اذهب فانت حر فقال يا رسول الله فمولى من أنا فقال مولى الله ورسوله
فاوصى به المسلمين فلما قبض جاء الى أبي بكر فقال وصية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فقال نعم نجرى عليك النفقة وعلى عيالك فأجراه عليه حتى قبض فلما استخلف عمر جاءه
فقال وصية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال نعم أين تريد قال مصر قال
فكتب عمر الى صاحب مصر أن يعطيه أرضا يأكلها » رواه احمد ☆ وفي رواية أبي
حمزة الصيرفي حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « قال جاء رجل الى النبي
صلى الله عليه وآله وسلم صارخا فقال له مالك قال سيدى رأتى أقبل جارية له
فجب هذا كبرى فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم على بالرجل فطلب فلم يقدروا عليه
فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذهب فانت حر » رواه أبو داود وابن
ماجه وزاد « قال على من نصرني يا رسول الله قال تقول أرايت أن استرقني مولاى
فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على كل مؤمن أو مسلم وروى أن رجلا أتعد
أمة له في مقل حارفا حرق عجزها فأعتقها عمر وأوجهه ضربا » حكاه أحمد في رواية
ابن منصور قال وكذلك أقول ☆

حديث عمرو بن شعيب سكت عنه ابو داود وقال المنذري في اسناده عمرو
ابن شعيب وقد تقدم اختلاف الأئمة في حديثه وفي اسناده الحجاج بن أرتاة
وهو ثقة لكنه مدلس وبقية رجال أحمد ثقات وأخرجه أيضا الطبراني . وأثر
عمر أخرجه مالك في الموطأ بلفظ « أن وليدة أنت عمر وقد ضربها سيدها بنار
فأصابها بها فاعتقها عليه » وأخرجه أيضا الحاكم في المستدرک وفي الباب عن ابن
عمر عند مسلم وأبي داود قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول
من لطم مملوكه أو ضربه فكفارته أن يعتقه » وعن سويد بن مقرن عند مسلم وأبي
داود والترمذي قال « كنا بني مقرن على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس
لنا الا خادمة واحدة فلطمها أحدنا فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال
أعتقوها » وفي رواية « أنه قيل للنبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه لا خادم لبني
مقرن غيرها قال فليستخدموها فإذا استغنوا عنها فليخلوا سبيلها » وعن سمرة
ابن جندب وأبي هريرة ذكرهما ابن الاثير في الجامع ويض لهما وكلاهما بلفظ « من
مثل بعبد عتق عليه » وعن أبي مسعود البدرى عند مسلم وغيره وفيه « كنت
أضرب غلاما بالصوت فسمعت صوتا من خلفي الى أن قال فإذا رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم يقول ان الله أقدر عليك منك علي هذا الغلام » وفيه « قلت يا رسول الله هو
حر لوجه الله فقال لو لم تفعل للفحتك النار أو لمستك النار » (والأحاديث) تدل على أن
المثلة من أسباب العتق وقد اختلف هل يقع العتق بمجرد لها أم لا فحكى في البحر
عن علي والهنادي والمؤيد بالله والفريقين أنه لا يعتق بمجرد لها بل يؤمر السيد
بالعتق فان تمرد فالحاكم . وقال مالك والليث وداود والاوزاعي بل يعتق بمجرد لها .
وحكى في البحر أيضا عن الأكثر أن من مثل بعبد غيره لم يعتق . وعن الاوزاعي
أنه يعتق ويضمن القيمة للمالك . قال النووي في شرح مسلم عند الكلام على حديث
سويد بن مقرن المتقدم أنه أجمع العلماء أن ذلك العتق ليس واجبا وإنما هو مندوب
رجاء الكفارة وإزالة إثم اللطم وذكر من أدلتهم على عدم الوجوب لإذنه صلى
الله عليه وآله وسلم لهم بان يستخدموها ورد بان إذنه صلى الله عليه وآله وسلم لهم
باستخدامها لا يدل على عدم الوجوب بل الأمر قد أقاد الوجوب والاذن
بالاستخدام دل على كونه وجوبا متراخيا الى وقت الاستغناء عنها ولذا أمرهم عند

الاستغناء بالتخليه لما . ونقل النووي أيضا عن القاضي عياض أنه أجمع العلماء على أنه لا يجب اعتاق بشيء مما يفعله المولى من مثل هذا الأمر الخفيف يعني اللطم المذكور في حديث سويد بن مقرن قال واختلفوا فيما كثر من ذلك وشنع من ضرب مبرح لسير موجب أو تحريق بنار أو قطع عضو أو افساده أو نحو ذلك فذهب مالك والأوزاعي والليث إلى عتق العبد بذلك ويكون ولاؤه له وبما قبله السلطان على فعله وقال سائر العلماء لا يعتق عليه اه وبهذا يبين ان الاجماع الذي أطلقه النووي مقيد بمثل ما ذكره القاضي عياض (واعلم) أن ظاهر حديث ابن عمر الذي ذكرناه يقتضي ان اللطم والضرب يقتضيان العتق من غير فرق بين القليل والكثير والمشروع وغيره ولم يقل بذلك أحد من العلماء وقد دلت الأدلة على أنه يجوز للسيد أن يضرب عبده للتأديب ولكن لا يجاوز به عشرة أسواط ومن ذلك حديث إذا ضرب أحدكم خادمه فليجنب الوجه « فأفاد أنه يباح ضربه في غيره ومن ذلك الاذن لسيد الأمة بحدها فلا بد من تقييد مطلق الضرب الوارد في حديث ابن عمر هذا بما ورد من الضرب المأذون به فيكون الموجب للعتق هو ما عداه *

باب من أعتق شركاله في عبد

١- عن ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وآله سلم قال من أعتق شركاله في عبد وكان له مال يبلغ من العبد قوم العبد عليه قيمة عدل فأعطى شركاه حصصهم وعتق عليه العبد والا فقد عتق عليه ما عتق « رواه الجماعة والدارقطني. وزاد « ورق ما بقي » وفي رواية متفق عليها « من أعتق عبدا بينه وبين آخر قوم عليه في ماله قيمة عدل لا وكس ولا شطط ثم عتق عليه في ماله ان كان موسرا » وفي رواية « من أعتق عبدا بين اثنين فان كان موسرا قوم عليه ثم يعتق » رواه أحمد والبخاري. وفي رواية « من أعتق شركاله في مملوك وجب عليه أن يعتق كله ان كان له مال قدر ثمنه يقام قيمة عدل ويعطى شركاه حصصهم ويخلى سبيل المعتق » رواه البخاري. وفي رواية « من أعتق نصيبه في مملوك أو شركاله في عبد وكان له من مال ما يبلغ قيمته بقيمة العدل فهو عتق » رواه أحمد والبخاري وفي رواية « من أعتق شركاله في عبد عتق ما بقي في ماله اذا كان له مال يبلغ من العبد » رواه مسلم وأبو داود ٢٥١ وعن ابن عمر أنه كان يفتي

في البعد أو الأمانة يكون بين شركاء فيعتق أحدهم نصيبه منه يقول قد وجب عليه عتقه اذا كان الذي أعتق من المال ما يبلغ يقوم من ماله قيمة العدل وبدفع الى الشركاء انصباؤهم ويخلي سبيل المعتقد يخبر بذلك ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «رواه البخاري * ٣» وعن أبي المليح عن أبيه «ان رجلا من قومنا أعتق شقيقه من مملوكه فرفع ذلك الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فجعل خلاصه عليه في ماله وقال ليس لله عز وجل شريك» رواه أحمد. وفي لفظ «هو حر كله ليس لله شريك» رواه أحمد ولا يابى داود معناه * وعن اسمعيل بن أمية عن أبيه عن جده «قال كان لهم غلام يقال له طهمان أو ذكوان فاعتق جده نصفه فجاء العبد الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم تعتق في عتقك وترق في رقك قال فكان يخدم سيده حتى مات» رواه أحمد * ٥ وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «أنه قال من أعتق شقيقه من مملوكه فعليه خلاصه في ماله فان لم يكن له مال قوم المملوك قيمة عدل ثم استسمى في نصيب الذي لم يعتق غير مشقوق عليه» رواه الجماعة الا النسائي * ١٠

حدث أبي المليح أخرجه أيضا النسائي وابن ماجه وقال النسائي أرسله سعيد بن أبي عروبة وساقه عنه مرسلًا وقال هشام وسعيد أثبت من هام في قتادة وحديثهما أولى بالصواب وأبو المليح اسمه طمرويق قال عمر ويقال زيد وهو ثقة محتج بحديثه في الصحيحين وأبو اسامة بن عمير هذلي بصري له صحة ولا يعلم ان أحدا روى عنه غير ابنه أبي المليح وقوى الحفاظ في الفتح اسناد حديث أبي المليح قال وأخرجه أحمد باسناد حسن من حديث سمرة «ان رجلا أعتق شقيقه من مملوك فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو حر كله وليس لله شريك» وحديث اسمعيل بن أمية قال في مجمع الزوائد هو مرسل ورجاله ثقات . وأخرجه الطبراني ويشهد له ما في حديث ابن عمر المذكور بلفظ. «والا فقد عتق عليه ما عتق» وما أخرجه أبو داود والنسائي باسناد حسن عن ابن التائب بالناء الفوقانية عن أبيه «ان رجلا أعتق نصيبه من مملوك فلم يضمنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم. وحديث أبي هريرة قال أبو داود ورواه روح بن عبادة عن سعيد بن أبي عروبة لم يذكر السعاية ورواه يحيى بن سعيد وابن أبي عدي عن سعيد بن أبي عروبة لم يذكر

فيه السعاية . ورواه يزيد بن زريع عن سعيد فذكر فيه السعاية وقال البخاري
رواه سعيد عن قتادة فلم يذكر فيه السعاية . وقال الخطابي اضطرب سعيد بن أبي
عروبة في السعاية مرة يذكرها ومرة لا يذكرها فدل على أنها ليست من متن الحديث
عنده وإنما هي من كلام قتادة وتفسيره على ما ذكره همام وبينه قال وبدل على ذلك
حديث ابن عمر يعني الذي فيه والاقصد عتق عليه ما عتق . وقال الترمذي روى شعبة
هذا الحديث عن قتادة ولم يذكر فيه السعاية . وقال النسائي أثبت أصحاب قتادة
شعبة وهمام على خلاف سعيد بن أبي عروبة وصوب روايتهما قال وقد بلغني
أن همام روى هذا الحديث عن قتادة فجعل قوله وان لم يكن مال الخ من قول قتادة وقال
عبد الرحمن بن مهدي أحاديث همام عن قتادة أصح من حديث غيره لأنه كتبه
املاء . قال أبو بكر النيسابوري ما أحسن ما رواه همام وضبطه فصل قول قتادة وقال
ابن عبد البر الذين لم يذكروا السعاية أثبت ممن ذكرها . وقال أبو محمد الاصيلي
وأبو الحسن بن القصار وغيرهما من أسقط السعاية أولى ممن ذكرها . وقال البيهقي
قد اجتمع ههنا شعبة مع فضل حفظه وعلمه بما سمع من قتادة وما لم يسمع وهشام
مع فضل حفظه وهمام مع صحة كتابه وزيادة مرته بما ليس من الحديث على
خلاف سعيد بن أبي عروبة ومن تابعه في إدراج السعاية في الحديث . وذكر أبو
بكر الخطيب أن أبا عبد الرحمن بن يزيد أنقروى قال رواه همام وزاد فيه ذكر
الاستسعاء وجعله من قول قتادة وميزه من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم . قال
ابن العربي اتفقوا على أن ذكر الاستسعاء ليس من قول النبي صلى الله عليه وآله
وسلم وإنما هو من قول قتادة وقد ضعف أحمد رواية سعيد بن أبي عروبة ولكنه
قد تابع سعيدا على ذكر الاستسعاء جماعة كما ذكر ذلك البخاري . ومنهم جرير بن
حازم ومنهم حجاج بن حجاج عن قتادة . ومنهم أحمد بن حفص أحد شيوخ
البخاري عن أبيه عن إبراهيم بن طهمان عن حجاج وفيها ذكر السعاية . ورواه
عن قتادة أيضا حجاج بن أرطاة كما رواه الطحاوي . ورواه أيضا عن قتادة أبان
كما في سنن أبي داود ورواه أيضا موسى بن خلف عن قتادة كما ذكر ذلك الخطيب
ورواه أيضا شعبة عن قتادة كما في صحيح مسلم والنسائي . وقد رجح رواية سعيد
للسعاية ورفها جماعة . منهم ابن دقيق العيد قالوا لأن سعيد بن أبي عروبة أعرِف
(٢٧٦ — ٦٦٦ نيل الاوطار)

بحديث قتادة لكثرة ملازمته له وكثرة أخذه عنه وان كان همام وهشام أحفظ منه لكنه لم يناف ماروياه وانما اقتصرنا من الحديث على بعضه وليس المجلس متحدا حتى يتوقف في زيادة سعيد ولهذا صحح صاحبنا الصحيحين كون الجميع مرفوعا قال في الفتح وأما ما أعل به حديث سعيد من كونه اختلط أو تفرد به فردود لانه في الصحيحين وغيرهما من رواية من سمع منه قبل الاختلاط كيزيد بن زريع ووافقه عليه أربعة وآخرون معهم لا يطيل بذكرهم وهمام هو الذي انفرد بالتفضيل وهو الذي خالف الجميع في القدر المتفق علي رفعه فانه جعله واقعة عين وهم جعلوه حكما عاما فدل على أنه لم يضبطه كما ينبغي. والعجب ممن طعن في رفع الاستسعاء بكون همام جعله من قول قتادة ولم يطمئن فيما يدل على ترك الاستسعاء وهو قوله في حديث ابن عمر «ولا فقد عتق منه مائة» بكون أيوب جعله من قول نافع وميزه كما صنع همام سواء فلم يجعلوه مدرجا كما جعلوا حديث همام مدرجا مع كون يحيى بن سعيد وافق أيوب في ذلك وهمام لم يوافقه أحد وقد جزم بكون حديث نافع مدرجا محمد بن وضاح وآخرون والذي يظهر ان الحديثين صحيحان مرفوعان وفاقا لصاحبنا الصحيح. قال ابن المواق والانصاف ان لا يوهم الجماعة بقول واحد مع احتمال أن يكون سمع قتادة يفتى به فليس بين حديثه به مرة وفتياه أخرى منافاة. ويؤيده ان البيهقي أخرج عن قتادة انه أنفى به وبما يؤيد الرفع في حديث ابن عمر أعني قوله «والا فقد عتق عليه مائة» ان الذي رفعه مالك وهو أحفظ لحديث نافع من أيوب وقد تابعه عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب كما قال البيهقي ولا شك ان الرفع زيادة معتبرة لا يليق اهمالها كما تقرر في الاصول وعلم الاصطلاح وما ذهب اليه بعض أهل الحديث من الاعلال لطريق الرفع بالوقف في طريق أخرى لا ينبغي التعويل عليه وليس له مستند ولا سيما بعد الاجماع على قبول الزيادة التي لم تقع منافاة مع تعدد مجالس السماع فالواجب قبول الزيادتين المذكورتين في حديث ابن عمر وحديث أبي هريرة وظاهرهما التعارض والجمع ممكن لا كما قال الاسماعيلي وقد جمع البيهقي بين الحديثين بأن معناه ان المعسر اذا اعتق حصته ام يسر العتق في حصته شريكه بل تبقى حصته شريكه على حالها وهي الرق ثم يستسعي العبد في عتق بقية فيحصل عن الجزء الذي لشريك سيده

ويدفعه اليه ويمتق وجملوه في ذلك كما كاتب وهو الذي جزم به البخارى قال
الحافظ والذي يظهر انه في ذلك باختياره لقوله «غير مشقوق عليه» فلو كان ذلك
على سبيل اللزوم بأن يكلف العبد الاكتساب والطلب حتى يحصل ذلك
لحصل له غاية المشقة وهي لا تنال في الكتابة بذلك عند الجمهور لانها غير واجبة
فهذه مثلاً . قال البيهقي لا يبقى بين الحديثين بعد هذا الجمع معارضة أصلاً قال
الحافظ وهو كما قال الا انه يلزم منه ان يبقى الرق في حصة الشريك اذا لم يختر
العبد الاستسعاء فيعارضه حديث أبي الملبح الذي ذكره المصنف قال ويمكن حمله
على ما اذا كان المعتق غنياً أو على ما اذا كان جميعه له فاعتق بعضه واستدل على ذلك
بحديث ابن النلب الذي تقدم ثم قل وهو محمول على المعسر والالتعاضاً وجمع بعضهم
بطريق أخرى فقال أبو عبد الملك المراد بالاستسعاء ان العبد يستمر في حصة الذي لم
يمتق رقيقاً فيسعى في خدمته بقدر ماله فيه من الرق قال ومضى قوله «غير مشقوق
عليه» أى من جهة سيده المذكور فلا يكلفه من الخدمة فوق حصة الرق ويؤيد هذا
حديث اسمعيل بن أمية الذي ذكره المصنف ولكنه يرد عليه ما وقع في رواية
للنسائي وأبي داود بلفظ «واستسمى في قيمته لصاحبه» واحتج من أبطل السعاية
بحديث الرجل الذي أعتق ستة مما ملك عند موته فجزأهم رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم ثلاثة أجزاء ثم أقرع بينهم فاعتق اثنين وأرق أربعة وقد تقدم في باب
تبرعات المريض من كتاب الوصايا ووجه الدلالة منه ان الاستسعاء لو كان مشروعاً
لنجز من كل واحد منهم عتق ثلاثة واستسمى في بقية قيمته لورثة الميت وأجاب
من أثبت السعاية بأنها واقعة عين فيحتمل أن تكون قبل مشروعية السعاية ويحتمل
أن تكون السعاية مشروعة في غير هذه الصورة . وقد أخرج عبد الرزاق بإسناد
رجال ثقاة «ان رجلاً من بني عذرة أعرق مملوكاً له عند موته وليس له مال غيره
فاعتق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثة وأمره أن يسعى في الثلاثين» واحتجوا
أيضاً بما أخرجه النسائي عن ابن عمر من حديث وفيه «وليس على العبد شيء» وأجيب
بان ذلك مختص بصورة اليسار لقوله في هذا الحديث «وله وفاء» والسعاية إنما هي
في صورة الاعسار . وقد ذهب الى الاخذ بالسعاية اذا كان المعتق معسراً ابو حنيفة
وصاحبه والاوزاعي والثوري واسحق وأحمد في رواية واليه ذهب الهادي

وآخرون ثم اختلفوا فقال الأكثر يعتق جميعه في الحال ويستسمي العبد في تحصيل قيمة نصيب الشريك وزاد ابن أبي ايلي فقال ثم يرجع العبد على المعتق الاول بما دفعه الى الشريك . وقال أبو حنيفة وحده يتخير بين السعاية وبين عتق نصيبه وهذا يدل على انه لا يعتق عنده ابتداء الا بالنصيب الاول فقط وعن عطاء يتخير الشريك بين ذلك وبين إبقاء حصته في الرق وخالف الجميع زفر فقال يعتق كله وتقوم حصة الشريك فتؤخذ ان كان المعتق موسرا وتبقى في ذمته ان كان معسرا وقد حكى في البحر عن الفريقين من الحنفية والشافعية مثل قول زفر فينظر في صحة ذلك وحكى أيضا عن الشافعي انه يبقي نصيب شريك المعسر رقيقا وعن الناصر انه يسمى العبد مطلقا . وعن أبي حنيفة يسعى عن المعسر ولا يرجع عليه والموسر يتخير شريكه بين تضمينه أو السعاية أو اعتاق نصيبه بغير مر . وعن عثمان البتي انه لا شيء على المعتق الا أن تكون جارية تراد للوطء فبضمن ما أدخل على شريكه فيها من الضرر . وعن ابن شبرمة ان القيمة في بيت المال وعن محمد بن اسحق ان هذا الحكم للعبيد دون الاماء . قوله «قيمة عدل» بفتح العين أى لازيادة فيه ولا نقص : قوله «لاوكس» بفتح الواو وسكون الكاف بعد هاسين مهملة أى لا نقص والشطط بشين معجمة ثم طاء مهملة مكررة وهو الجور بالزيادة على القيمة من قولهم شطني فلان اذا شق عليك وظلمك حقك . قوله «أو شركا له في مملوك» الشريك بكسر الشين المعجمة وسكون الراء الحصة والنصيب . قال ابن دقيق العيد هو في الاصل مصدر : قوله «شقصا» بكسر الشين المعجمة وسكون القاف . وفي الرواية الثانية شقيصا بفتح الشين وكسر القاف والشقص والشقيص مثل النصف والنصيف وهو القليل من كل شيء وقيل هو النصيب قليلا كان أو كثيرا ☆

(باب التدبير)

١ عن جابر «ان رجلا أعنت غلاما له عن دبر فاحتاج فاخذته النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال من يشتريه مني فاشتره نعيم بن عبد الله بكذا وكذا فدفعه اليه متفق عليه . وفي لفظ قال أعنت رجل من الانصار غلاما له عن دبر وكان محتاجا وكان عليه دين فباعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بثمانمائة درهم فاعطاه.

فقال افض دينك وانفق على عيالك » رواه النسائي ☆ ٢ وعن محمد بن قيس بن
الاحنف عن أبيه عن جده » انه اعتق غلاما له عن دبر وكان به فادی بعضا وبقي
بعض ومات مولاه فأتوا ابن مسعود فقال ما أخذفوله وما بقي فلاشيء لكم » رواه
البحاري في تاريخه *

حديث جابر أخرجه أيضا الأربعة وابن حبان والبيهقي من طرق كثيرة
بالفاظ متنوعة. وفي الباب عن ابن عمر مرفوعا وموقوفا عند البيهقي بلفظ « المدبر
من التثنية » ورواه الشافعي والحفاظ يقفونه على ابن عمر. ورواه الدارقطني مرفوعا
بلفظ « المدبر لا يباع ولا يوهب وهو حر من التثنية » وفي اسناده عبيدة بن حسان
وهو منكر الحديث. وقال الدارقطني في الملل الاصح وقفه وقال العقيلي لا يعرف الا
بعل بن ظبيان وهو منكر الحديث. وقال أبو زرعة الموقوف اصح. وقال ابن القطان
المرفوع ضعيف. وقال البيهقي الصحيح موقوف. وقد روى نحوه عن علي موقوفا عليه. وعن
أبي قلابة مرسل « ان رجلا اعتق عبدا له عن در فجعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم من
التثنية » وروى الشافعي والحاكم عن عائشة انها باعت مدبرة سحرها: قوله « ان رجلا » في مسلم
انه أبو مذكور الانصاري والغلام اسمه يعقوب. ولفظ أبي داود « ان رجلا يقال له أبو
مذكور اعتق غلاما يقال له يعقوب اه وهو يعقوب القبطي كما في رواية مسلم
وابن أبي شيبة : قوله « عن دبر » بضم الدال والموحدة وهو المتق في دبر الحياة
كان يقول السيد لبيده أنت حر بعد موتي أو اذا مت فأنت حر وسمى السيد مدبرا
بصفة اسم الفاعل لانه دبر امر دنياه باستخدامه ذلك المدبر واسترقاقه ودبر أمر
آخرته باعتاقه وتحصيل أجر العتق : قوله « فاشترى نعيم بن عبد الله » في رواية
للبخاري نعيم بن النحام بالنون والحاء المهملة المشددة وهو لقب والد نعيم وقيل انه لقب لنعيم
وظاهر الرواية خلاف ذلك (والحديث) يدل على جواز بيع المدبر مطلقا من غير تقييد
بالفسق والضرورة واليه ذهب الشافعي وأهل الحديث ونقله البيهقي في المعرفة
عن أكثر الفقهاء. وحكى النووي عن الجمهور أنه لا يجوز بيع المدبر مطلقا والحديث
بردعائهم. وروى عن الحنفية والمالكية أنه لا يجوز بيع المدبر تدبرا مطلقا لا
المدبر تدبرا مقيدا نحو ان يقول ان مت من مرضي هذا فقلان حر فانه يجوز
بيعه لانه كالوصية فيجوز الرجوع فيه كما يجوز الرجوع فيها. وقال أحمد يمتنع بيع

المدبرة دون المدير . وقال الليث يجوز بيعه ان شرط على المشتري عتقه . وقال ابن سيرين لا يجوز بيعه الا من نفسه . وقال مالك وأصحابه لا يجوز بيعه الا اذا كان على السيد دين فيباع له . قال النووي وهذا الحديث صريح أظهار في الرد عليهم لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنما باعه لينفقه سيده على نفسه ولعله لم يقف على رواية النسائي التي ذكرها المصنف نعم لا وجه لقصر جواز البيع على حاجة قضاء الدين بل يجوز البيع لها ولغيرها من الحاجات والرواية المذكورة قد تضمنت أن الرجل المذكور كان محتاجا للبيع لما عليه من الدين ومن نفقة أولاده . وقد ذهب الى جواز البيع لمطلق الحاجة عطاء والهادي والقاسم والمؤيد بالله وأبو طالب كما حكى ذلك عنهم في البحر واليه مال ابن دقيق العيد فقال من منع البيع مطلقا كان الحديث حجة عليه لان المنع الكلي يناقضه الجواز الجزئي ومن أجاز به في بعض الصور فله أن يقول قلت بالحديث في الصورة التي ورد فيها فلا يلزمه القول به في غير ذلك من الصور وأجاب من أجاز مطلقا بأن قوله في الحديث وكان محتاجا لا مدخل له في الحكم وإنما ذكر لبيان السبب في المبادرة لبيعه ليبين للسيد جواز البيع ولا يخفى أن في الحديث إيماء الى المقضى لجواز البيع بقوله فاحتاج وبقوله أقض دينك وأتفق علي عيالك (لا يقال) الاصل جواز البيع والمنع منه يحتاج الى دليل ولا يصلح لذلك حديث الباب لان غايته ان البيع فيه وقع للحاجة ولا دليل على اعتبارها في غيره بل مجرد ذلك الاصل كاف في الجواز لانا نقول قد عارض ذلك الاصل ايقاع العتق المعلق فصار الدليل بعده على مدعي الجواز ولم يرد الدليل الا في صورة الحاجة فيبقى ما عداها على أصل المنع . وأما ما ذهب اليه الهادي من جواز بيع المدير للفسق كما يجوز للضرورة فليس على ذلك دليل الا ما تقدم عن عائشة من بيعها للمدبرة التي سحرتها وهو مع كونه أخص من الدعوى لا يصلح للاحتجاج به لما قررناه غير مرة من أن قول الصحابي وفعله ليس بحجة (واعلم) أنها قد اتفقت طرق هذا الحديث على أن البيع وقع في حياة السيد الا ما أخرجه الترمذي بلفظ « أن رجلا من الانصار دبر غلاما له فأتى » وكذلك رواه الاثمة احمد واسحق وابن المديني والحميدي وابن أبي شيبة عن ابن عيينة ووجه البيهقي الرواية المذكورة بان أصلها أن رجلا من الانصار أعتق مملوكه إن حدث به حدث فأتى

فدعا به النبي صلى الله عليه وآله وسلم فباعه من نعيم كذ لك رواء مطر الوراق
عن عمر. وقال البيهقي ففوله فمات من بقية الشرط أى إقامات من ذلك الحدث
وليس إخبارا عن أن المدبر مات فحذف من رواية ابن عيينة قوله إن حدث
به حدث فوق الغلط بسبب ذلك اهـ (وقد استدلل بحديث الباب
وما فى معناه على مشروعية التدبير وذلك لما لا خلاف فيه وإنما الخلاف هل ينفذ
من رأس المال أو من الثلث فذهب الفريقان من الشافعية والحنفية ومالك والعترة
وهو مروى عن علي وعمر أنه ينفذ من الثلث واستدلوا بما قدمنا من قوله صلى الله
عليه وآله وسلم وهو حر من الثلث وذهب ابن مسعود والحسن البصري وابن المسيب
والنخعي وداود ومسروق الى أنه ينفذ من رأس المال قياسا على الهبة وسائر الأشياء التى
يخرجها الانسان من ماله فى حال حياته واعتذروا عن الحديث الذى احتج به الاولون بما
فيه من المغال المتقدم ولكنه معتضد بالقياس على الوصية ولا شك أنه بالوصية أشبه منه
بالهبة لما بينه وبين الوصية من المشابهة التامة قوله «ما أخذ فهو له وما بقي فلا شئ لكم»
استدل به القاضي زيد والهادوية على ان الكتابة لا يبطل بها التدبير ويعتق
العبد عندهم بالأسبق منهما وقال المنصور بالله لا تصح الكتابة بعد التدبير لأنها
يبيع فلا تصح الا حيث يصح البيع ورد بان ذلك تعجيل للعتق مشروط *

*(باب المكاتب) *

١- عن عائشة « ان بريرة جاءت تستعينها فى كتابتها ولم تكن قضت
من كتابتها شيئا فقالت لها عائشة ارجعى الى أهلك فان أحبوا ان اقضى عنك
كتابتك ويكون ولاؤك لى فعلت فذكرت بريرة ذلك لاهلها فأبوا وقالوا ان شئت
ان تحتسب عليك فلتفعل ويكون لنا ولاؤك فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ابتاعى فاعتقنى فأما
الولاء لمن أعتق ثم قام فقال ما بال اناس يشترطون شروطا ليست فى كتاب الله
تعالى من اشترط شرطاً ليس فى كتاب الله فليس له وان شرطه مائة مرة شرط
الله أحق وأوثق متفق عليه . وفى رواية قالت « جاءت بريرة فقالت انى كاتبته
أهلى على تسع أواق فى كل عام أوقية » الحديث متفق عليه *

قوله « باب المكاف » بفتح الفوقانية من تقع له الكتابة وبكسرهما من تقع منه . والكتابة بكسر الكاف وفتحها قال الراغب اشتقاقها من كتب بمعنى أوجب ومنه قوله تعالى (كتب عليكم الصيام) أو بمعنى جمع وضم ومنه كتب الخط . قال الحافظ وعلى الأول تكون مأخوذة من معنى الالتزام وعلى الثاني تكون مأخوذة من الخط لوجوده عند عقدها غالبا . قال الروياني الكتابة اسلامية ولم تكن تعرف في الجاهلية . وقال ابن التين كانت الكتابة متعارفة قبل الاسلام فآقرها النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقال ابن خزيمة وقد كانوا يكتبون في الجاهلية بالمدينة . قوله « ان بريرة » قد تقدم ضبط هذا الاسم وبيان اشتقاقه في باب من اشترى عبدا بشرط ان يعتقه من كتاب البيع وتقدم أيضا طرف من شرح هذا الحديث في باب ان من شرط الولاة أو شرط شرطاً فاسداً من كتاب البيع أيضا : قوله « فان أحبوا » الخ ظاهره ان عائشة طلبت أن يكون الولاة لها اذا بذات جميع مال الكتابة ولم يقع ذلك اذ لو وقع لكان اللوم على عائشة بطلبها ولاء من اعتقه غيرها . وقد رواه أبو اسامة بلفظ يزيل الاشكال فقال « ان أعدها لهم عدة واحدة واعتقك ويكون ولاؤك لي فعلت » وكذلك رواه وهيب عن هشام فعرف بذلك أنها أرادت ان تشتريها شراء صحيحاً ثم تعتقها اذ العتق فرع ثبوت الملك ويؤيده قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم « ابتاعني فاعتقني » والمراد بالآهل هنا في قول عائشة ارجمى الى أهلک السادة والأهل في الأصل الآل وفي الشرع من تلزم نفقته : قوله « ان شامت ان تحتسب » هو من الحسبة بكسر الحاء المهملة أي تحتسب الأجر عند الله ولا يكون لها ولاء . قوله « فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » في رواية للبخاري فسمع بذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم فإني وفي أخرى له فسمع بذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو بلفظه . قوله « ابتاعني فاعتقني » هو كقوله في حديث ابن عمر لا يمنعك ذلك . قوله « على تسع اواق » في رواية معلقة للبخاري « خمس اواق نجمت عليها في خمس سنين » ولكن المشهور رواية التسع وقد جزم الاسماعيلي بان رواية الخمس غلط ويمكن الجمع بان التسع أصل والخمس كانت بقيت عليها وبهذا جزم القرطبي والحب الطبري ويعكر عليه ما في تلك الرواية بلفظ « ولم تكن قضت من كتابتها شيئا » وأجيب

بأنها كانت حصلت الأربع الأواق قبل ان تستعين ثم جاءتها وقد بقي عليها خمس .
وقال القرطبي يجاب بان الخمس هي التي كانت استحققت عليها بحلول نجمها من جملة
التسع الأواق المذكورة ويؤيده ما وقع في رواية للبخاري ذكرها في أبواب
المساجد بلفظ « فقال أهلها ان شئت أعطيت ما يبقى » وقد قدمنا بقية الكلام على هذا
الحديث في ذلك الباب من كتاب البيع فليرجع اليه وله فوائد أخر خارجة عن
المقصود . قال ابن بطال أكثر الناس من تخريج الوجوه في حديث بريرة حتى بلغوها نحو
مائة وجه . وقال النووي صنف فيه ابن خزيمة وابن جرير تصنيفين كبيرين أكثرنا
فيهما من استنباط الفوائد ☆

٢ وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « ان النبي صلى الله عليه وآله
وسلم قال ايما عبد كوتب بمائة أوقية فاداه الا عشر أوقيات فهو رقيق » رواه
الحمسة الا النسائي . وفي لفظ « المكاتب عبد ما بقي عليه من مكاتبته درهم » رواه
أبو داود * ٣ وعن أم سلمة « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا كان
لاحد اكن مكاتب وكان عنده ما يؤدى فلتحتجب منه » رواه الحمسة الا النسائي
وصححه الترمذي ويحمل الأمر بالاحتجاب على الندب * ٤ وعن ابن عباس عن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « يؤدى المكاتب بحصة ما أدى دية الحر وما بقي
دية العبد » رواه الحمسة الا ابن ماجه ☆ ٥ وعن علي عليه السلام عن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قال « يؤدى المكاتب بقدر ما أدى » رواه أحمد * ٦

حديث عمرو بن شعيب باللفظ الأول أخرجه أيضاً الحاكم وصححه وقال
الترمذي غريب . قال الشافعي لم أجد أحداً روى هذا عن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم الا عمراً ولم أر من رضى من أهل العلم يشبهه وعلى هذا فتيا المفتين . وأخرجه
باللفظ الثاني أيضاً النسائي والحاكم وابن حبان وحسن الحافظ اسناده في بلوغ
المرام وهو من رواية اسماعيل بن عياش وفيه مقال . وقال النسائي هو حديث منكر
وهو عندي خطأ ١ هـ وفي اسناده أيضاً عطاء الخراساني عن عمرو بن شعيب ولم
يسمع عنه كما قال ابن حزم . وحديث أم سلمة قال الشافعي لم أر أحداً ممن رضى
من أهل العلم يثبت واحداً من هذين الحديثين . قال البيهقي أراد هذا وحديث
عمرو بن شعيب يعني الذي قبله ١ هـ وهو من رواية الزهري عن نبهان مولى أم
(٢٨٢ — ج ٦ نيل الأوطار)

سلمة عنها. وقد صرح معمر بسماع الزهري من نيهان. وقد أخرجه ابن خزيمة عن نيهان من طريق أخري. وحديث ابن عباس سكت عنه أبو داود والمذري وهو عند النسائي مسند ومرسل ورجال اسناده عند أبي داود ثقات. وحديث علي عليه السلام أخرجه أيضا أبو داود لانه قال في السنن بعد اخراجه لحديث ابن عباس ما لفظه ورواه يعني حديث ابن عباس وهيب عن أيوب عن عكرمة عن علي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجعله اسماعيل بن علي بن عكرمة وأخرجه البيهقي من طرق: قوله «فهو رقيق» أي تجرى عليه أحكام الرق وفيه دليل على جواز بيع المكاتب لانه رق مملوك وكل مملوك يجوز بيعه وهبته والوصية به وهو القديم من مذهب الشافعي وبه قال أحمد وابن المنذر قال بيعت بريرة بمسلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهي مكاتبه ولم ينكر ذلك ففيه آيين بيان ان بيعه جائز قال ولا أعلم خبرا يمارضه قال ولا أعلم دليلا على عجزها وقال الشافعي في الجديد ومالك وأصحاب الرأي انه لا يجوز بيعه وبه قالت العترة قالوا لانه قد أخرج عن ملكه بدليل تحريم الوطء والاستخدام وتأول الشافعي حديث بريرة على انها كانت قد عجزت وكان بيعها فسخا لكتابتها وهذا التأويل يحتاج الى دليل: قوله «فلتحتجب منه» ظاهر الأمر الوجوب اذا كان مع المكاتب من المال ما يفي بما عليه من مال الكتابة لانه قد صار حرا وان لم يكن قد سلمه الي مولاه وقيل انه محمول على النذب قال الشافعي يجوز أن يكون أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أم سلمة بالاحتجاب من مكاتبها اذا كان عنده ما يؤدى لتعظيم أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيكون ذلك مختصا بهن ثم قال ومع هذا فاحتجاب المرأة ممن يجوز له أن يراها واسع وقد أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم سودة ان تحتجب من رجل قضى انه اخوها ذلك بشبه أن يكون للاحتياط وان الاحتجاب ممن له أن يراها مباح اهـ والقرينة القاضية بحمل هذا الأمر على النذب حديث عمرو بن شعيب المذکور فانه يقتضي أن حكم المكاتب قبل تسليم جميع مال الكتابة حكم العبد والعبد يجوز له النظر الى سيده كما هو مذهب أكثر السلف لقوله تعالى (أوما ملكك ايمان) وذهب جماعة من أهل العلم منهم الهادوية الى أنه لا يجوز للعبد النظر الى سيده. ومن متسكاتهم لذلك ما روي عن سعيد بن المسيب أنه قال

لا نفرنكم آية النور فالمراد بها الاماء قال في البحر وخصهن بالذكور لثوهم مخالفتهم
للحرائر في قوله تعالى «أونسائهن» اه وقد تمسك بحديث عمرو بن شعيب جمهور
أهل العلم من الصحابة وغيرهم فقالوا حكم المكاتب قبل تسليم جميع مال الكتابة
حكم العبد في جميع الأحكام من الارث والارث والدية والحد وغير ذلك وتمسك
من قال بأنه يعتق من المكاتب بقدر ما أدى من مال الكتابة وتبعض الأحكام
التي يمكن تبعضها في حقه بحديث ابن عباس وحديث علي المذكورين وقد قدمنا في باب
ميراث المعتق بعضه من كتاب الفرائض اقوالا في المكاتب الذي قد أدى بعض مال
كتابته: قوله «يؤدي المكاتب» بضم أوله وفتح الدال المهملة مبنيا للهجهول أى يؤدي
الجاني عليه من دينه أو أرشه لما كان منه حرا بحساب دية الحر وأرشه ولما كان منه عبدا
بحساب دية العبد وأرشه *

٦ وعن موسى بن أنس «أن سيرين سأل أنس بن مالك المكاتبه وكان
كثير المال فابى فانطلق الى عمر فقال كاتبه فابي فضر به عمر بالدرة وتلا عمر
فكاتبهم ان علمهم فيهم خيرا» أخرجه البخارى ٧ وعن أبي سعيد المقبرى
قال «اشتراني امرأة من بني ايث بسوق ذى الحجاز بسبعائة درهم ثم قدمت فكاتبته
على أربعين الف درهم فاذهبت اليها عامة المال ثم حملت ما بقى اليها فقلت هذا
مالك فاقبضيه فقالت لا والله حتى آخذه منك شهرا بشهر وسنة بسنة فخرجت به
الى عمر بن الخطاب فذكرت ذلك له فقال عمر ارفعه الى بيت المال ثم بعت اليها
هذا مالك في بيت المال وقد عتق أبو سعيد فان شئت فخذى شهرا بشهر وسنة بسنة
قال فارسلت فاخذته» رواه الدارقطني *

حديث أبي سعيد المقبرى هو من رواية ابنه سعيد بن أبي سعيد وأخرجه أيضا
البيهقى وأورده صاحب التلخيص وسكت عنه: قوله «ان سيرين» هو والد محمد
ابن سيرين الفقيه المشهور وكنيته أبو عمرة وكان من سبى عين التمر اشتراه
أنس في خلافة أبي بكر دروي عن عمر وغيره وذكره ابن حبان في ثقات التابعين
وموسى بن أنس الراوي عنه لم يدرك وقت سؤال سيرين الكتابة من أنس -
وقد رواه عبد الرزاق والطبرانى من وجه آخر متصل من طريق سعيد بن أبي
عروبة عن قتادة عن أنس قال ارادنى سيرين على المكاتبه فاييت فانى عمر بن

الخطاب فذكر نحوه. وقد استدل بالآية المذكورة من قال بوجود الكتابة وقد نقله ابن حزم عن مسروق والضحاك وزاد القرطبي مهماعكرومة وهو قول للشافعي وبه قالت الظاهرية واختاره ابن جرير الطبري وحكا في البحر عن عطاء وعمر و ابن دينار. وقال اسحق بن راهويه انها واجبة اذا طلبها العبد وذهبت العترة والشافعية والخنفية وجمهور العلماء الى عدم الوجوب وأجابوا عن الآية باجوبة منها ما قاله أبو سعيد الاصطخري ان القرينة الصارفة للامر المذكور آخر الآية أعني قوله تعالى (ان علمتم فيهم خيرا) فانه وكل الاجتهاد في ذلك الى المولي ومقتضاه انه اذا رأى عدمه لم يجبر عليه فدل على انه غير واجب. وقال غيره الكتابة عقد غرر فكان الأصل ان لا تجوز فلما وقع الاذن فيها كان أمراً بعدم منع والأمر بعدم المنع للإباحة ولا يرد على هذا كونها مستحبة لان استحبابها ثبت بادلة أخرى قال القرطبي لما ثبت ان رقبة العبد وكسبه ملك لسيد دل على ان الامر بالكتابة غير واجب لان قوله خذ كسبي واعتقني يصير بمنزلة اعتقني بلا شيء وذلك غير واجب اتفاقاً. وأجاب عن الآية في البحر بان القياس على المعاوضات صرفها عن الظاهر كالتخصيص ورد بان القياس المذكور فاسد الاعتبار لانه في مقابلة النص وبجواب بان المراد بالقياس المذكور هو الاصل المعلوم من الاصول المقررة وهو صالح لا صرف لا القياس الذي هو الحاق أصل بفرع حتى يرد بما ذكر واستدل بفعل عمر المذكور في قصة أبي سعيد المقبري من لم يشترط التنجيم في الكتابة وهم أبو حنيفة ومالك والناصر والمؤيد بالله. وذهب الشافعي والهادي وأبو العباس وأبو طالب الى اشتراط التأجيل والتنجيم واستدلوا على ذلك بان الكتابة مشتقة من الضم وهو ضم بعض النجوم الى بعض وأقل ما يحصل به الضم نجمان واحتجوا أيضاً بما رواه ابن ابي شيبة عن علي بلفظ « اذا تتابع علي المكاتب نجمان فلم يؤد نجومه رد الى الرق » ولا يخفى ان مثل هذا لا ينتهض للاحتجاج به على الاشتراط اما أولاً فلانه قول صحابي واما ثانياً فليس فيه ما يشعر بان ذلك على جهة الحتم والتأجيل في الاصل انا جعل لاجل الرفق بالعبد لا بالسيد فاذا قدر العبد على التمجيل وتسليم المال دفعة فكيف يمنع من ذلك. والحاصل ان التنجيم جائز بالاتفاق كما حكى ذلك في الفتح واما كونه شرطاً أو واجباً فلا مستدله :

باب ما جاء في أم الولد

١ عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « من وطئ أمته فولدت له فهي معتقة عن دبر منه » رواه أحمد وابن ماجه . وفي لفظ « أما امرأة ولدت من سيدها فهي معتقة عن دبر منه او قال من بعده » رواه أحمد
٢ وعن ابن عباس قال « ذكرت أم ابراهيم عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أعتقها ولدها » رواه ابن ماجه والدارقطني *

الحديث الأول أخرجه أيضا الحاكم والبيهقي وله طرق وفي اسناده الحسين بن عبد الله الهاشمي وهو ضعيف جدا وقد رجح جماعة وقفه على عمر وفي رواية للدارقطني والبيهقي من حديث ابن عباس أيضا أم الولد حرة وان كان سقطا واسناده ضعيف. قال الحافظ والصحيح انه من قول ابن عمر. والحديث الثاني في اسناده أيضا حسين بن عبد الله الهاشمي وهو ضعيف جدا كما تقدم. قال البيهقي وروي عن ابن عباس من قوله قال وله علة ورواه مسروق عن عكرمة عن عمرو عن خصيف عن عكرمة عن ابن عمر قال فماد الحديث الى عمر وله طرق أخرى رواه البيهقي من حديث ابن لهيعة عن عبيد الله بن جعفر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لام ابراهيم أعتقك ولدك وهو معضل وقال ابن حزم صح هذا بسند رواه ثقات عن ابن عباس ثم ذكره من طريق قاسم بن أصبغ عن محمد بن مصعب عن عبيد الله بن عمر عن عبد الكريم الجزري عن عكرمة عن ابن عباس وتعبه ابن القطان بان قوله عن محمد بن مصعب خطأ وانما هو عن محمد وهو ابن وضاح عن مصعب وهو ابن سعيد المصيصي وفيه ضعف (والحديثان) يدلان على أن الأمة تصير حرة اذا ولدت من سيدها وسيأتي الكلام على ذلك قريبا والخلاف فيه. وأم الولد هي الأمة التي علفت من سيدها بحمل ووضعته متخلقا وادعاه *

٣ وعن أبي سعيد قال « جاء رجل من الانصار فقال يا رسول الله أنا نصيب سبياً فتحب الانثى فكيف تري في العزل فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وانكم لتفعلون ذلكم لا عليكم أن لا تفعلوا ذلكم فانها لبست نسمة كتب الله عز وجل أن تخرج الا وهي خارجة » رواه أحمد والبخاري *

الحديث فيه دليل على جواز العزل عن الاماء وسيذكر المصنف حديث أبي سعيد هذا في باب ما جاء في العزل من كتاب الوليمة والبناء ويأتي شرحه إن شاء الله تعالى هناك فانه الموضع الابق به وفي مطلق العزل خلاف طويل وكذلك في خصوص العزل عن الحرة أو الامة أو أم الولد وسيأتي هناك مبسوطا بمعونة الله ولعل مراد المصنف رحمه الله بإيراد الحديث الاستدلال بقوله فوجب الأمان على منع بيع امهات الاولاد وهو محتمل *

٤ وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه نهى عن بيع امهات الاولاد وقال لا يبعن ولا يوهبن ولا يورثن يستمتع بها السيد مادام حيا واذا مات فهي حرة» رواه الدارقطني ورواه مالك في الموطا والدارقطني من طريق آخر عن ابن عمر عن عمر من قوله وهو أصح * ٥ وعن أبي الزبير عن جابر انه سمعه يقول كنا نبيع سرارينا امهات اولادنا والنبي صلى الله عليه وآله وسلم فيناحي لانرى بذلك بأسا» رواه أحمد وابن ماجه * ٦ وعن عطاء عن جابر قال بعنا امهات الاولاد على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر فلما كان عمر هانا فأتيناه» رواه أبو داود. قال بعض العلماء انما وجه هذا أن يكون ذلك مباحا ثم نهى عنه ولم يظهر النهي لمن باعها ولا علم أبو بكر بمن باع في زمانه لفسر مدته واشتغاله باهم أمور الدين ثم ظهر ذلك زمن عمر فظهر النهي والتمنع وهذا مثل حديث جابر أيضا في المتعة قال «كنا نستمتع بالقبضة من التمر والدقيق الايام على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر حتى هانا عنه عمر في شأن عمرو بن حريث» رواه مسلم وانما وجهه ما سبق لامتناع التسخ بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم * ٧ وعن الخطاب بن صالح عن أمه قالت «حدثني سلامة بنت معقل قالت كنت للعجباب بن عمرو ولي منه غلام فقالت لي امرأته الآن تباعين في دينه فأتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكرت ذلك له فقال من صاحب تركة العجباب بن عمرو قالوا أخوه أبو اليسر كعب بن عمرو فدعاه فقال لا تبيعوها واعتقوها فاذا سمعتم برفيق قد جاءني فأتوني أعوضكم ففعلوا فاختلفوا فيما بينهم بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال قوم أم الولد مملوكة لولا ذلك لم يعوضكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال بعضهم هي حرة قد أعتقها

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ففي «كان الاختلاف» رواه أحمد في مسنده قال الخطابي وليس اسناده بذلك *

حديث ابن عمر أخرجه أيضا البيهقي مرفوعا وموقوفا وقال الصحيح وقفه على عمر وكذا قال عبد الحق . وقال صاحب الامام المعروف فيه الوقف والذي رفعه ثقة قبل ولا يصح مسندا * وحديث جابر الاول أخرجه أيضا الشافعي والبيهقي وحديثه الثاني أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم * وحديث سلامة بنت معقل أخرجه أيضا أبو داود وفي اسناده محمد بن اسحق بن يسار وفيه مقال . وذكر البيهقي انه أحسن شيء روى في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال هذا بعد أن ذكر أحاديث في أسانيد هام قال (وفي الباب) عن أبي سعيد عند الحاكم بنحو حديث جابر الآخر واسناده ضعيف . قال البيهقي وليس في شيء من الطرق ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اطلع علي ذلك يعني بيع أمهات الاولاد وأقرم عليه . وقال الحافظ أنه روى ابن أبي شيبة في مصنفه من طريق أبي سلمة عن جابر ما يدل علي ذلك يعني الاطلاع والتقرير : قوله « قال بعض العلماء » قد روى نحو هذا الكلام عن الخطابي فقال يحتمل أن يكون بيع أمهات الاولاد كان مباحا ثم نهى عنه صلى الله عليه وآله وسلم في آخر حياته ولم يشهر ذلك فلما بلغ ذلك عمر نهاهم : قوله ومثل هذا حديث جابر سيأتي الكلام عليه في النكاح ان شاء الله تعالى : قوله « عن الخطاب بن صالح » هو المدني . مولى الانصار معدود في الثقات توفي سنة ثلاث وأربعين ومائة وسلامة بتخفيف اللام وهي امرأة من قيس عيلان والحباب بضم الحاء المهملة وتخفيف الباء الموحدة وأبو اليسر بفتح التحتية والسين المهملة اسمه كعب بعد في أهل المدينة وهو صحابي أنصاري بدرى عقي . وقد استدل بمحدثي ابن عباس المذكورين في الباب وحديث ابن عمر القائلون بانه لا يجوز بيع أمهات الاولاد وهم الجمهور وقد حكى ابن قدامة اجماع الصحابة علي ذلك ولا يقدح في صحة هذه الحكاية ما روى عن علي وابن عباس وابن الزبير من الجواز لانه قد روى عنهم الرجوع عن مخالفة ما حكى ذلك ابن رسلان في شرح السنن . وأخرج عبد الرزاق عن علي باسناد صحيح أنه رجع عن رأيه الآخر الى قول جمهور الصحابة وأخرج أيضا عن معمر عن أيوب عن ابن سيرين عن عبيدة

السلاماني قال « سمعت عليا يقول اجتمع رأي ورأي عمر في أمهات الاولاد أن لا يبيعن ثم رأيت بعد أن يبيعن قال عبيدة فقلت له فرأيك ورأي عمر في الجماعة أحب الى من رأيك وحدك في الفرقة » وهذا الاسناد معدود في أصح الاسانيد ورواه البيهقي من طريق أيوب. وأخرج نحوه ابن أبي شيبة وروى ابن قدامة في الكافي أن عليا لم يرجع رجوعا صريحا إنما قال لعبيدة وشريح افضوا كما كنتم تقضون فاني أكره الخلاف وهذا واضح في أنه لم يرجع عن اجتهاده وإنما أذن لهم أن يقضوا باجتهادهم الموافق لرأي من تقدم. قال ابن قدامة أيضا وقد روى صالح عن أحمد أنه قال أكره بيعهن وقد باع علي بن أبي طالب قال أبو الخطاب فظاهر هذا أنه يصح مع الكراهة وروى البيهقي من طرق منها عن الثوري عن عبد الله بن دينار قال جاء رجلان الى ابن عمر فقال من أين أقبلتما قالوا من قبل ابن الزبير فاحل لنا أشياء كانت نحرم علينا قال ما أحل لكم قالوا أحل لنا بيع أمهات الاولاد قال أتعرفان أبا حفص عمر فإنه من أن تباع أو تورث يستمتع بها ما كان حيا فإذا مات فهي حرة ومن الفائلين بجواز البيع الناصر والباقر والصادق والامامية وبشر المريسي ومحمد بن المطهر وولده والمزني وداود الظاهري وقتادة. ولكنه إنما يجوز عند الباقر والصادق والامامية بشرط أن يكون يبعها في حياة سيدها فإن مات ولها منه ولد باق عتقت عندهم وقد قيل إن هذا مجمع عليه وقد روى في جامع آل محمد عن القاسم بن ابراهيم أن من أدرك من أهله لم يكونوا يشبثون برواية بيع أمهات الاولاد وقد ادعى بعض المتأخرين الاجماع على تحريم بيع أم الولد مطلقا وهو مجازفة ظاهرة. وادعى بعض أهل العلم أن تحريم بيعهن قطعي وهو فاسد لان القطع بالتحريم ان كان لاجل الادلة القاضية بالتحريم ففيها ما عرفت من المقال السالف وان كان لاجل الاجماع المدعي ففيه ما عرفت وكيف يصح الاحتجاج بمثل ذلك والخلاف ما زال منذ أيام الصحابة الى الآن وقد عمت الفائلون بالجواز بحديثي جابر المذكورين وحديث سلامة وقد عرفت ان حديثي جابر ليس فيهما ما يدل على اطلاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على البيع وتقريره كما تقدم عن البيهقي وأيضا قوله فلا روى بذلك بأسا الرواية فيه بالنون التي للجماعة ولو كانت بالياء النحوية لكان فيه دلالة على التقرير وأما حديث

سلامة فدلالته على عدم الجواز أظهر لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهاهم عن البيع وأمرهم بالاعتاق وتمويضهم عنها ليس فيه دليل على أنه كان يجوز بيعها لاحتمال أنه عوضهم لما رأى من احتياجهم وهذه المسئلة طويلة الذيل . وقد أفردوها ابن كثير بمصنف مستقل . وحكي عن الشافعي فيها أربعة أقوال وذكر أن جملة ما فيها من الأقوال للعلماء ثمانية ولا شك أن الحكم بعق أم الولد مستازم لعدم جواز بيعها فلوصحت الأحاديث القاضية بأنها تصير حرة بالولادة لكانت دليلاً على عدم جواز البيع ولكن فيها ماسلف والاحوط اجتناب البيع لأن أقل أحواله أن يكون من الأمور المشبهة والمؤمنون وقافون عندها كما أخبرنا بذلك الصادق المصدوق صلى الله عليه وآله وسلم والله أعلم *

(كتاب النكاح)

باب الحث عليه وكراهة تركه للقادر عليه

١ عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء » رواه الجماعة *
 ٢ وعن سعد بن أبي وقاص قال « رد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علي عثمان ابن مظعون التبتل ولو أذن له لاختصينا » * ٣ وعن أنس « أن نفرا من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال بعضهم لا أتزوج وقال بعضهم أصلي ولا أنام وقال بعضهم أصوم ولا أفطر فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ما بال أقوام قالوا كذا وكذا لكني أصوم وأفطر وأصلي وأنام وأتزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني » متفق عليهما * ٤ وعن سعيد بن جبير قال « قال لي ابن عباس هل تزوجت قلت لا قال تزوج فإن خير هذه الأمة أكثرها نساء » رواه أحمد والبخاري * ٥ وعن قتادة عن الحسن عن سمرة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن التبتل وقرأ قتادة ولقد أرسلنا رسلاً من قبلك وجعلنا لهم أزواجا وذرية » رواه الترمذي وابن ماجه *

حديث سيرة قال الترمذي انه حسن غريب قال وروى الاثنتان بن عبد الملك هذا الحديث عن الحسن بن سعد بن هشام عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويقال كلا الحديثين صحيح انتهى . وفي سماع الحسن بن سيرة خلاف مشهور قد ذكرناه فيما تقدم وحديث عائشة الذي أشار اليه الترمذي أخرجه أيضا النسائي (وفي الباب) عن ابن عمر عند الديلمي في مسند الفردوس قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حجوا تستغنوا وسافروا تصحوا وتناكحوا تكثروا فاني أباهي بكم الأُمم » وفي إسناده محمد بن الحرث عن محمد بن عبد الرحمن البيهقي وهما ضعيفان . ورواه البيهقي أيضا عن الشافعي انه ذكره بلاغا وزاد في آخره حتى بالسقط . وعن أبي أمامة عند البيهقي بلفظ « تزوجوا فاني مكاثركم بكم الأُمم ولا تكونوا كرهبانية النصارى » وفي إسناده محمد بن ثابت وهو ضعيف . وعن حرمة بن النعمان عند الدارقطني في المؤتلف وابن قانع في الصحابة بلفظ « امرأة ولود أحب الى الله من امرأة حسناء لا تلداني مكاثركم بكم الأُمم يوم القيامة » قال الحافظ وإسناده ضعيف . وعن عائشة أيضا عند ابن ماجه « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال النكاح من سنتي فمن لم يعمل بسنتي فليس مني وتزوجوا فاني مكاثركم بكم الأُمم ومن كان ذا طول فلينكح ومن لم يجد فعليه بالصوم فان الصوم له وجاء » وفي إسناده عيسى بن ميمون وهو ضعيف . وعن عمرو بن العاص عند مسلم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « الدنيا متاع وخير متاعها المرأة الصالحة » وعن أنس عند النسائي والطبراني بإسناد حسن عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « حبيب إلى من الدنيا النساء والطيب وجعلت قرة عيني في الصلاة » وقد تقدم الكلام على هذا الحديث في باب الاكتحال والأدهان والتطيب من كتاب الطهارة . وعن عائشة أيضا عند الحاكم وأبي داود في المراسيل بلفظ « تزوجوا النساء فانن يأتينكم بالمال » وقد اختلف في وصله وإرساله ورجح الدارقطني المرسل على الموصول . وعن أبي هريرة عند الترمذي والحاكم والدارقطني وصححه بلفظ « ثلاثة حق على الله اعانتهم الجاهد في سبيل الله والنالك يريد أن يستغف والمكاتب يريد الأداء » وعن أنس أيضا عند الحاكم بلفظ

« من رزقه الله امرأة سالحة فقد أعانه على شطر دينه فليتيق الله في الشطر الثاني » قال الحافظ وسنده ضعيف . وعنه أيضا « من تزوج امرأة سالحة فقد أعطى نصف العبادة » وفي اسناده زيد العمي وهو ضعيف . وعن ابن عباس عند أبي داود والحاكم بلفظ « ألا أخبركم بخير ما يكثر المرء المرأة السالحة إذا نظر إليها سرته وإذا غاب عنها حفظته وإذا أمرها أطاعته » وعن ثوبان عند الترمذي نحوه ورجاله ثقات إلا أن فيه انقطاعا . وعن أبي نعيم عند البيهقي والبخاري في معجم الصحابة بلفظ « من كان موسرا فلم ينكح فليس منا » قال البيهقي هو مرسل وكذا جزم به أبو داود والدولابي وغيرهما . وعن ابن عباس عند ابن ماجه والحاكم « لم ير للمتحابين مثل التزويج » وعنه أيضا عند أحمد وأبي داود والحاكم وصححه والطبراني « لا ضرورة في الاسلام » وهو من رواية عطاء عن عكرمة . عنه . قال ابن طاهر هو ابن وراز وهو ضعيف . وفي رواية الطبراني ابن أبي الجوار وهو موثق هكذا في التلخيص أنه من رواية عطاء عن عكرمة ولا رواية له ولعله من رواية عمرو بن عطاء بن وراز وهو مجهول من السادسة أو عمرو بن عطاء بن أبي الجوار وهو مقبول من الخامسة وكانه سقط من التلخيص اسم عمرو . والضرورة بفتح الصاد المهمة الذي لم يتزوج والذي لم يحج . وعن عياض بن غنم عنه « خاكم بلفظ « لا تزوجوا عاقراً ولا عجوزاً فاني مكاثركم الأم » واسناده ضعيف . وفيه أيضا عن الصنايح بن الأعسر وسهل بن حنيف وحرمة ابن النعمان ومعاوية بن حيدة أشار الى ذلك الحافظ في الفتح . وفي الباب عن أنس أيضا وعبد الله بن عمرو . ومقل بن يسار . وأبي هريرة أيضاً وجابر وسيأتي ذلك في الباب الذي يمد هذا . قوله « كتاب النكاح » هو في اللغة الضم والتداخل . وفي الشرع عقد بين الزوجين يحل به الوطء وهو حقيقة في العقد مجاز في الوطء وهو الصحيح لقوله تعالى (فانكحوهن باذن أهلن) والوطء لا يجوز بالاذن . وقال أبو حنيفة هو حقيقة في الوطء مجاز في العقد لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « تناكحوا نكاثروا » وقوله « لعن الله ناكح يده » وقال الامام يحيى وبعض أصحاب أبي حنيفة انه مشترك بينهما وبه قال أبو القاسم الزجاجي . وقال الفارسي إنه اذا

قيل نكح فلانة أو بنت فلان فالمراد به العقد وإذا قيل نكح زوجته فالمراد به
 الوطء وبذل على القول الاول ما قيل إنه لم يرد في القرآن الا للعقد كما صرح بذلك
 الزمخشري في كشافه في أوائل سورة النور ولكنه منتقض لقوله تعالى (حتى
 تنكح زوجا غيره) وقال ابو الحسين بن فارس إن النكاح لم يرد في القرآن الا
 للتزويج الا قوله تعالى (وابتلوا اليتامي حتى اذا بلغوا النكاح) فان المراد به الحلم
 قوله «بامعشر الشباب» المعشر جماعة يشملهم وصف ما والشباب جمع شاب قال
 الأزهري لم يجمع فاعل على فعال غيره وأصله الحركة والنشاط . وهو اسم لمن بلغ
 الى أن يكمل ثلاثين هكذا أطلق الشافعية حكى ذلك عنهم صاحب الفتح . وقال
 القرطبي في المفهم يقال له حدث الى ست عشرة سنة ثم شاب الى اثنين وثلاثين
 ثم كهل . قال الزمخشري ان الشباب من لدن البلوغ الى اثنين وثلاثين . وقال
 ابن شاس المالكي في الجواهر الى أربعين : وقال النووي الاصح المختار ان الشباب من
 بلغ ولم يجاوز الثلاثين ثم هو كهل الى أن يجاوز الأربعين ثم هو شيخ . وقال
 الروياني وطائفة من جاوز الثلاثين سمى شيخا زاد ابن قتيبة الى أن يبلغ الخمسين
 وقال أبو اسحق الاسفرايني عن الاصحاب المرجع في ذلك الافة وأما بياض الشعر
 فيختلف باختلاف الأزجة هكذا في الفتح : قوله «الباءة» بالهمز وتاء التأنيث
 ممدودا وفيها لنة أخرى بغير همز ولا مدود قد همز ونعديلا هاء . قال الخطابي المراد
 بالباءة النكاح وأصله الموضع يتبوؤه ويأوى اليه . وقال النووي اختلاف العلماء في المراد
 بالباءة هنا على قولين يرجعان الى معنى واحد أحدهما أن المراد معناها اللغوي
 وهو الجماع فتقديره من استطاع منكم الجماع لقدرته على مؤنه وهي مؤنة النكاح
 فليتزوج ومن لم يستطع الجماع لمجزه عن مؤنه فعليه بالصوم ليدفع شهوته ويقطع
 شرميه كما يقطعه الوجاء . والقول الثاني ان المراد بالباءة مؤنة النكاح سميت
 باسم ما يلازمها وتقديره من استطاع منكم مؤن النكاح فليتزوج ومن لم يستطع
 فليصم قالوا والعاجز عن الجماع لا يحتاج الى الصوم لدفع الشهوة فوجب تأويل الباءة
 على المؤن . وقال القاضي عياض لا يبعد أن تختلف الاستطاعتان فيكون المراد
 بقوله من استطاع الباءة أي بلغ الجماع وقدر عليه فليتزوج ويكون قوله «ومن لم
 يستطع» أي لم يقدر على التزويج وقيل الباءة بالمد القدرة على مؤن النكاح وبالفصر

الوطء . قال الحافظ ولا مانع من الحمل على المعنى الاعم بأن يراد بالبيعة القدرة على الوطء
 ومؤمن التزويج وقد وقع في رواية عند الاسماعيل من طريق أبي عوانة بلفظ « من استطاع
 منكم أن يزوج فليزوج » وفي رواية للنسائي « من كان ذا طول فليتكح » ومثله
 لابن ماجه من حديث عائشة والبخاري من حديث أنس . قوله « أغض للبصر »
 الخ أى أشدغضا وأشد إحصانا له ومنعنا من الوقوع في الفاحشة : قوله « فعليه »
 قيل هذا من اغراء الغائب ولا تكاد العرب تقرأ الا الشاهد تقول عليك زيدا
 ولا تقول عليه زيدا . قال الطبري وجوابه أنه لما كان الضمير للغائب راجعا الي
 لفظة من وهى عبارة عن المخاطبين في قوله « يا معشر الشباب » وبيان لقوله « منكم »
 جاز قوله عليه لانه بمنزلة الخطاب . وأجاب القاضي عياض بان الحديث ليس
 فيه اغراء الغائب بل الخطاب للحاضرين الذين خاطبهم أولا بقوله « من استطاع
 منكم » وقد استحسنته القرطبي والحافظ والارشاد الى الصوم لما فيه من الجوع
 والامتناع عن مثيرات الشهوة ومستدعيات طغيانها : قوله « وجاء » بكسر الواو
 والمد وأصله الغمز ومنه وجأ في عنقه اذا غمزه ووجأ بالسيف اذا طعنه به ووجأ
 اثنيه غمزهما حتى رضهما . وتسمية الصيام وجاء استعارة والعلاقة المشابهة لان
 الصوم لما كان مؤثرا في ضعف شهوة النكاح شبه بالوجاء . وقد استدل بهذا
 الحديث على أن من لم يستطع الجماع فالمطلوب منه ترك التزويج لارشاده صلى الله
 عليه وآله وسلم من كان كذلك الى ما ينافيه ويضعف داعيه . وذهب بعض أهل
 العلم الى أنه مكروه في حقه : قوله « رد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على عثمان
 ابن مظعون التبتل » هو في الاصل الانقطاع والمراد به هنا الانقطاع عن النكاح
 وما يتبعه من الملاذ الى العبادة والمراد بقوله تعالى (وتبتل اليه تبتيلا) انقطع
 اليه انقطاعا وفسره مجاهد بالاخلاص وهو لازم للانقطاع . قوله « ولو أذن له
 لاختصينا » الخصى هو شق الاتنين وانزاع البيضتين . قال الطبري كان الظاهر أن
 يقول ولو أذن له لتبتلنا لكنه عدل عن هذا الظاهر الى قوله لاختصينا لارادة المبالغة
 أى لباغتنا في التبتل حتى يفرض بنا الامر الى الاختصاص ولم يرد به حقيقة الاختصاص لانه حرام
 وقيل بل هو على ظاهره وكان ذلك قبل النهي عن الاختصاص وأصل حديث عثمان
 ابن مظعون أنه قال « يا رسول الله انى رجل يشق على العزوبة فأذن لى في الاختصاص »

قال لا ولكن عليك بالصيام الحديث وفي لفظ آخر « أنه قال يارسول الله أتأذن لي في الاختصاص قال ان الله أبدلنا بالرهبانية الحنيفية السمحة » وأخرج ذلك من طريق عثمان بن مظعون الطبري : قوله « ان قرأ من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم » الخ أصل الحديث « جاء ثلاثة رهط الي بيوت أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسألون عن عبادة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلما أخبروا كأنهم تقالوها فقالوا وأين نحن من النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر فقال بعضهم » الحديث : قوله « لكنني أصوم وأفطر » الخ فيه دليل على أن المشروع هو الاقتصاد في الطاعات لان اتعاب النفس فيها والتشديد عليها يفضي الى ترك الجميع والدين يشروا ان يشاد أحد الدين الاغلبة والشريعة المطهرة مبنية على التيسير وعدم التنفير : قوله « فن رغب عن سنتي فليس مني » المراد بالسنة الطريقة . والرغبة الاعراض . وأراد صلى الله عليه وآله وسلم ان التارك لهدية القويم المائل الى الرهبانية خارج عن الاتباع الى الابتداع وقد أسلفنا الكلام على مثل هذه العبارة في مواطن من هذا الشرح : . قوله « فان خير هذه الامة أكثرها نساء » قيل مراد ابن عباس بخير هذه الامة النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما يدل على ذلك ما وقع عند الطبراني بلفظ « فان خيرنا كان أكثرنا نساء » وعلى هذا فيكون التقييد بهذه الامة لاختراع مثل سليمان فانه كان أكثر نساء . وقيل أراد ابن عباس ان خير أمة محمد من كان أكثرها نساء من غيره ممن يساويه فيما عدا ذلك من الفضائل . قال الحافظ والذي يظهر ان مراد ابن عباس بالخير النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبالأمة أخصاء أصحابه وكأنه أشار الي أن ترك التزويج مرجوح إذ لو كان راجحاً ما أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم غيره : قوله « نهى عن التبتل » قد استدل بهذا النهي . وبقوله في الحديث الاول « فليتزوج » وبقوله « فن رغب عن سنتي » وبسائر ما في أحاديث الباب من الأوامر ونحوها من قال بوجوب النكاح . قال في الفتح وقد قسم العلماء الرجل في التزويج الى أقسام . التائق اليه القادر على مؤنه الخائف على نفسه فهذا يندب له النكاح عند الجميع وزاد الخبالة في رواية أنه يجب وبذلك قال أبو عوانة الاسفرايني من الشافعية وصرح به في صحيحه ونقله المصنعي في شرح مختصر الجويني وجها وهو قول داود وأتباعه انتهى . وبه

قالت الهادوية مع الخشية على النفس من المعصية. قال ابن حزم وفرض علي كل قادر على الوطء ان وجد ما يتزوج به أو يتسري ان يفعل أحدهما فان عجز عن ذلك فليكثر من الصوم وهو قول جماعة من السلف انتهى. والمشهور عن أحمد أنه لا يجب على القادر التائق الا اذا خشي العنت وعلى هذه الرواية اقتصر ابن هبيرة. وقال الماوردي الذي نطق به مذهب مالك انه مندوب وقد يجب عندنا في حق من لا ينكف عن الزنا الا به. وقال القرطبي المستطيع الذي يخاف الضرر على نفسه ودينه من العزوبة لا يرتفع عنه ذلك الا بالتزويج لا يختلف في وجوب التزويج عليه. وحكى ابن دقيق العيد الوجوب على من خاف العنت عن المازري وكذلك حكى عنه التحريم على من يخل بالزوجة في الوطء والاتفاق مع عدم قدرته عليه. والكراهة حيث لا يضر بالزوجة مع عدم التوقان اليه وتزداد الكراهة اذا كان ذلك يفضي الى الاخلال بشيء من الطاعات التي يعتادها والاستحباب فيما اذا حصل به معنى مقصود من كسر شهوة واعفاف نفس وتحصين فرج ونحو ذلك والاباحة فيما اذا اتفقت الدواعي والموانع. وقد ذهبت الهادوية الى مثل هذا التفصيل. ومن العلماء من يجزم بالاستحباب فيمن هذه صفته لما تقدم من الأدلة المقتضية للترغيب في مطلق النكاح. قال القاضي عياض هو مندوب في حق كل من يرجى منه النسل ولو لم يكن له في الوطء شهوة وكذا في حق من له رغبة في نوع من الاستمتاع بالنساء غير الوطء فاما من لا نسل له ولا أرب له في النساء ولا في الاستمتاع فهذا مباح في حقه اذا علمت المرأة بذلك ورضيت. وقد يقال انه مندوب أيضا لعموم «لارهبانية في الاسلام» قال الحافظ لم أراه بهذا اللفظ لكن في حديث سعد بن أبي وقاص عند الطبراني ان الله أبدلنا بالرهبانية الحنيفية السمحة *

﴿ باب صفة المرأة التي يستحب خطبتها ﴾

١- عن أنس «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمر بالبائة وينهى عن التبطل بها شديدا ويقول تزوجوا الودود الولود فاني مكاثر بكم الأنبياء يوم»

القيامة * ٢ وعن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال «انكحوا امهات الاولاد فاني اباهي بكم يوم القيامة» رواهما أحمد * ٣ وعن معقل بن يسار قال «جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال اني أصبت امرأة ذات حسب وجمال وانها لاتد فأتزوجها قال لا ثم أتاه الثانية فنهاه ثم أتاه الثالثة فقال تزوجوا الودود الودود فاني مكاثر بكم» رواه أبو داود والنسائي *

حديث أنس أخرجه أيضا ابن حبان وصححه وذكره في مجمع الزوائد في موضعين فقال في أحدهما رواه أحمد والطبراني في الأوسط من طريق حفص بن عمر عن أنس وقد ذكره ابن أبي حاتم وروى عنه جماعة وبقية رجاله رجال الصحيح وقال في موضع آخر واسناده حسن . وحديث عبد الله بن عمر وأشار اليه الترمذي وقال في مجمع الزوائد وفيه جرير بن عبد الله العامري وقد وثق وهو ضعيف . وحديث معقل أخرجه أيضا ابن حبان وصححه الحاكم (وفي الباب) أحاديث قد تقدمت الإشارة اليها وقد تقدم تفسير التبتل . والودود كثيرة الولد والودود المودودة لما هي عليه من حسن الخلق والتودد الى الزوج وهو فاعول بمعنى مفعول . والمكاثرة يوم القيامة اما تكون بكثرة أمته صلى الله عليه وآله وسلم * وهذه الأحاديث وما في معناها تدل على مشروعية النكاح ومشروعية أن تكون المنكوح ولودا . قال الحافظ في الفتح بعد أن ذكر بعض أحاديث الباب ما انفظه وهذه الأحاديث وان كان في الكثير منها ضعف فجموعها يدل على أن لما يحصل به المقصود من الترغيب في التزويج أصلا لئلا يمتنع في حق من يتأتى منه النسل انتهى . وقد تقدم الكلام على أقسام النكاح *

٤ وعن جابر «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له يا جابر تزوجت بكرا أم ثيبا قال ثيبا فقال هلا تزوجت بكرا تلاعبها وتلاعبك» رواه الجماعة * ٥ وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «تنكح المرأة لأربع لمالها ولحسبها ولجمالها ولدينها فاظفر بذات الدين تربت يداك» رواه الجماعة الا الترمذي * ٦ وعن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «ان المرأة

تسبح على دينها وما لها وجهها فمليك بذات الدين تربت يداك « رواه مسلم
والترمذي وصححه »

: قوله « بكرا » هي التي لم توطأ والنيب هي التي قد وطئت. قوله « تلاعبها
وتلاعبك » زاد البخاري في رواية له في النفقات « وتضاحكها وتضاحكك » وفي
رواية لابي عبيد « تداعبها وتداعبك » بالداك المهملة مكان اللام وفيه دليل على
استحباب نكاح الأبكار الا لقتض لئلا يثبت كمالها قال النبي صلى
الله عليه وآله وسلم لما قال له ذلك « هلك أبي وترك سبع بنات أو تسع بنات فتزوجت
نبيبا كرهت أن أجيشن بمنهن فقال بارك الله لك » هكذا في البخاري في النفقات
وفي رواية له ذكرها في المغازي من صحيحه « كن لي تسع أخوات فكرهت أن أجمع
بالهن جارية خرقاء مثلهن وليكن امرأة تقوم عليهن وتمشطن قال أصبت » قوله
« تسبح المرأة لأربع » أي لأجل أربع . قوله « لحسبها » بفتح الحاء والسين المهملتين
بعدهما باء موحدة أي شرفها والحسب في الأصل الشرف بالآباء وبالآقارب مأخوذ
من الحساب لأنهم كانوا إذا تفاخروا عدوا مناقبهم وما ثر آبائهم وقومهم وحسبوا
فيحكم لمن زاد عدده على غيره موقيل المراد بالحسب هنا الافعال الحسنة وقيل
المال وهو مردود بذكره قبله ويؤخذ منه أن الشرف والنسب يستحب له أن
يتزوج نسبية الا أن تعارض نسبية غير دينة وغير نسبية دينة فتقدم ذات الدين
وهكذا في كل الصفات . وأما ما أخرجه أحمد والنسائي وصححه ابن حبان
والحاكم من حديث بريدة رفته « ان أحساب أهل الدنيا الذي يذهبون إليه المال
فقال الحافظ بحتل أن يكون المراد أنه حسب من لا حسب له فيقوم النسب الشريف
المصاحبة مقام المال لمن لا نسب له ومنه حديث سمرة رفته « الحسب المال
والكرم التقوى » أخرجه أحمد والترمذي وصححه هو والحاكم : قوله « وجهها »
يؤخذ منه استحباب نكاح الجميلة ويلحق بالجمال في الذات الجمال في الصفات :
قوله « فاطفر بذات الدين » فيه دليل على أن اللاتقي بذى الدين والمروءة أن
يكون الدين مطمح نظره في كل شيء لا سيما فيما تطول صحبته كالزوجة وقد وقع
في حديث عبد الله بن عمرو عند ابن ماجه والبرار واليهقي رفته « لا تزوجوا
النساء حسنهن فمسي حسنهن أن يردين ولا تزوجوهن لا موالهن فمسي أموالهن أن

تظنيهن ولكن تزوجوهن على الدين ولامة سوداء ذات دين أفضل » ولهذا قيل إن معنى حديث الباب الاخبار منه صلى الله عليه وآله وسلم بما يفعله الناس في العادة فلهم يقصدون هذه الخصال الاربع وآخرها عندهم ذات الدين فاظفر أيها المسترشد بذات الدين بقوله « تربت يدك » أي لصقت بالتراب وهي كناية عن الفقر . قال الحافظ وهو خبر بمعنى الدعاء لكن لا يراد به حقيقة وبهذا جزم صاحب العمدة وزاد غيره ان صدور ذلك من النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حق مسلم لا يستجاب لشرطه ذلك على ربه . وحكي ابن العربي ان الممني استغفرت ورد بأن المعروف أترب اذا استغفرت وترب اذا افتقر . وقيل معناه ضعف عقلك وقيل افتقرت من العلم وقيل فيه شرط مقدر أي وقع لك ذلك ان لم تفعل ورجحه ابن العربي . وقيل معنى تربت خابت قال القرطبي معنى الحديث ان هذه الخصال الاربع هي التي يرغب في نكاح المرأة لاجلها فهو خبر عما في الوجود من ذلك لا انه وقع الامر به بل ظاهره اباحة النكاح لقصد كل من ذلك قال ولا يظن من هذا الحديث ان هذه الاربع يؤخذ منها الكفاة أي تنحصر فيها فان ذلك لم يقل به أحد فيما علمت وان كانوا اختلفوا في الكفاة ماهي وسبأني الكلام على الكفاة *

باب خطبة المجبرة الى وليها والرشيدة الى نفسها

١ عن عراك عن عروة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خطب عائشة الى أبي بكر فقال له أبو بكر انما أنا اخوك فقال أنت اخي في دين الله وكتابه وهي لي حلال » رواه البخاري هكذا مرسلًا ٢ وعن أم سلمة قالت « لما مات أبو سلمة أرسل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم حاطب بن أبي بلتعة بخطبني له فقات له ان لي بنتا وأنا غيور فقال اما ابنتها فندعو الله أن يشفيها عنها وأدعو الله أن يذهب بالغيرة » مختصر من مسلم *

الحديث الاول فيه دليل على أن خطبة المرأة الصغيرة البكر تكون الى وليها قال ابن بطال وفيه أن النهي عن انكاح البكر حتى تسأمر مخصوص بالمبالغة التي

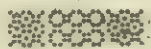
يتصور منها الاذن . وأما الصغيرة فلا اذن لها وسيأتي الكلام على ذلك في باب ما جاء في الاجبار والاستئثار : قوله «وأنا غيور» هذه الصيغة يستوي فيها المذكر والمؤنث فيقول كل واحد منهما أنا غيور والمراد بالصغيرة التي وصفت بها نفسها انها تفار اذا تزوج زوجها امرأة أخرى والنبي صلى الله عليه وآله وسلم قد كان له زوجات قبلها . قال في القاموس واغارا أهله تزوج عليها ففارت انتهى . وفيه دليل على أن المرأة البالغة الثيبة تخاطب الى نفسها وسيأتي الكلام على هذا

باب النهي أن يخاطب الرجل على خطبة أخيه

١ عن عقبه بن عامر «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال المؤمن أخو المؤمن فلا يحل للمؤمن أن يبتاع على بيع أخيه ولا يخاطب على خطبة أخيه حتى يذره» رواه أحمد ومسلم * ٢ وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «لا يخاطب الرجل على خطبة أخيه حتى ينكح أو يترك» رواه البخاري والنسائي * ٣ وعن ابن عمر «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال «لا يخاطب الرجل على خطبة الرجل حتى يترك الخاطب قبله أو يأذن له الخاطب» رواه أحمد والبخاري والنسائي *

قوله «أن يبتاع على بيع أخيه» قد تقدم الكلام على هذا في كتاب البيع قوله «ولا يخاطب» الخ استدل بهذا الحديث على تحريم الخطبة على الخطبة لقوله في أول الحديث «لا يحل» وكذلك استدل بالنهي المذكور في حديث أبي هريرة وحديث ابن عمر وفي لفظ للبخاري «نهي أن يبيع بعضكم على بيع بعض أو يخاطب» وفي لفظ لأحمد من حديث الحسن عن سمرة «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يخاطب الرجل على خطبة أخيه» وقد ذهب الى هذا الجمهور وجزموا بأن النهي للتحريم كما حكى ذلك الحافظ في فتح الباري . وقال الخطابي ان النهي هنا للتأديب وليس بنهي تحريم يبطل العقد عند أكثر الفقهاء . قال الحافظ ولا ملازمة بين كونه للتحريم وبين البطلان عند الجمهور بل هو عندهم للتحريم ولا يبطل العقد وحكي النووي ان النهي فيه للتحريم بالاجماع واكثرهم اختلفوا في شروطه فقالت

الشافعية والحنابلة محل التحريم اذا صرحت الخطوبة بالاجابة أو وليها الذي أذنت له وبذلك قالت الهادوية فلو وقع التصريح باراد فلا تحريم وليس في الاحاديث ما يدل على اعتبار الاجابة. وأما ما احتج به من قول فاطمة بنت قيس للنبي صلى الله عليه وآله وسلم إن معاوية وأبا جهم خطباها فلم ينكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك عليهما بل خطبها لأسامة فليس فيه حجة كما قول النووي لاحتمال أن يكونا خطباها معا أو لم يعلم الثاني بخطبة الاول والنبي صلى الله عليه وآله وسلم أشار بأسامة ولم يخطب كما سيأتي. وعلى تقدير أن يكون ذلك خطبة فإملا كان بعد ظهور رغبتهما. وظاهر حديث فاطمة الآتي قريبا أن أسامة خطبها مع معاوية وأبي جهم قبل مجيئها الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن بعض المالكية لا تمتنع الخطبة الا بعد التراضي علي المصداق ولا دليل على ذلك. وقال داود الظاهري إذا تزوجها الثاني فسخ النكاح قبل الدخول وبعده وللمالكية في ذلك قولان فقال بعضهم يفسخ قبله لا بعده قال في الفتح وحجة الجمهور أن المنهي عنه الخطبة وهي ليست شرطا في صحة النكاح فلا يفسخ النكاح بوقوعها غير صحيحة. قوله «لا يخطب الرجل على خطبة الرجل» ظاهره أنه لا يجوز للرجل أن يخطب على خطبة الفاسق ولا على خطبة الكافر نحو أن يخطب ذمية فلا يجوز لمن يجوز نكاحها أن يخطبها ولكنه يقيد هذا الإطلاق بقوله في حديث أبي هريرة «لا يخطب الرجل على خطبة أخيه» فإنه لا أخوة بين المسلم والكافر. وبقوله في حديث عقبة «المؤمن أخو المؤمن» الخ فإنه يخرج بذلك الفاسق والي المنع من الخطبة على خطبة الكافر والفاسق ذهب الجمهور قالوا والتميز بالأخ خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له وذهب الأوزاعي وجماعة من الشافعية الى أنها تجوز الخطبة على خطبة الكافر وهو الظاهر: قوله «حتى يترك» وفي حديث عقبة حتى يترك في ذلك دليل على أنه يجوز للأخر أن يخطب بعد أن يعلم رغبة الأول عن النكاح وأخرج أبو الشيخ عن حديث أبي هريرة مرفوعا «حتى ينكح أو يدع» قال الحافظ وإسناده صحيح *



باب التعريض بالخطبة في العدة

١ - عن فاطمة بنت قيس « ان زوجها طلقها ثلاثا فلم يجعل لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سكنى ولا نفقة قالت وقال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا حللت فاذا نيتي فاذا نيتي فاذنته فخطبها معاوية وأبو جهم وأسامة بن زيد فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أما معاوية فرجل ترب لا مال له وأما أبو جهم فرجل ضراب للنساء ولكن أسامة فقالت بيدها هكذا أسامة أسامة فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم طاعة الله وطاعة رسوله قالت فزوجته فاغتبطت » رواه الجماعة الا البخاري ☆ ٢ وعن ابن عباس « فيما عرضتم به من خطبة النساء يقول أني أريد التزويج ولوددت أنه يسر لي امرأة صالحة » رواه البخاري ☆ ٣ وعن سكينه بنت حنظلة قالت « استأذن علي بن محمد بن علي ولم تنقض عدتي من مهلكة زوجي فقال قد عرفت قرأيتي من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقرأيتي من علي وموضعي من العرب قلت غفر الله لك يا أبا جعفر انك رجل يؤخذ عنك وتخطبني في عدتي فقال إنما أخبرتك بقرأيتي من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومن علي وقد دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علي أم سلمة وهي متأبئة من أبي سلمة فقال لقد علمت أني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخبرته من خلقه وموضعي من قومي كانت تلك خطبته » رواه الدارقطني * حديث سكينه رواه الدارقطني من طريق عبد الرحمن بن سليمان بن الفيل عن عمته وهي منقطع لان محمد بن علي هو الباقر ولم يدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم : قوله « لا سكنى ولا نفقة » سيأتي الكلام على ذلك : قوله « معاوية » اختلف فيه فقبل هو ابن أبي سفيان وقيل غيره . وفي صحيح مسلم التصريح بأنه هو : قوله « فرجل ضراب » في رواية « لا يضع عصاه عن طائفة » وهو كناية عن كثرة ضربه للنساء كما وقع التصريح بذلك في حديث الباب : قوله « فاغتبطت » الغبطة بكسر الفين المعجمة حسن الحال والمسرّة بالفتح القاموس . قوله « يقول أني أريد التزويج » هو تفسير التعريض المذكور في الآية . قاله

الزخشرى التعريض أن يذكر المتكلم شيئا يدل به على شيء لم يذكره وتعقب
 بأن هذا التعريف لا يخرج الجواز وأجاب سعد الدين بأنه لم يقصد التعريف ثم
 حقق التعريض بأنه ذكر شيء مقصود بلفظ حقيقي أو مجازي أو كنهائي ليدل به
 على شيء آخر لم يذكر في الكلام مثل أن يذكر الحجي للتسليم ومراده التقاضي
 فالسلام مقصود والتقاضي عرض أي أميل إليه الكلام عن عرض أي جانب
 وامتاز عن الكناية فلم يشتمل على جميع أقسامها والحاصل أنها مجتمعان ويفترقان
 فمثل جئت لاسلم عليك كناية وتعريض . ومثل طویل النجاد كناية لاتعريض
 ومثل آذيتني فستعرف خطابا لغير المؤذي تعريض بتهديد المؤذي لا كناية وقد قيل
 في تفسير التعريض المذكور في الآية أن يقول لها اني فيك لراغب ولا يستلزم
 التصريح بالرغبة التصريح بالخطبة . ومن التعريض ما وقع في حديث فاطمة بنت
 قيس عند أبي داود «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لها لا فتوتينا بنفسك» .
 ومنه قول الباقر المذكور في الباب . ومنه قوله صلى الله عليه وآله وسلم لام سلمة
 كما في الحديث المذكور . قال في الفتح واتفق العلماء على أن المراد بهذا الحكم من
 مات عنها زوجها واختلفوا في المدة من الطلاق البائن وكذا من وقف نكاحها . وأما
 الرجعية فقال الشافعي لا يجوز لاحد أن يعرض لها بالخطبة فيها والحاصل أن التصريح
 بالخطبة حرام لجميع المعتدات والتعريض مباح للأولى وحرام في الأخيرة مختلف
 فيه في البائن . واختلف فيمن صرح بالخطبة في العدة لكن لم يقدر إلا بعد انقضائها
 فقال مالك بفارقها دخل أو لم يدخل . وقال الشافعي يصح العقد وان ارتكب النہی
 بالتصريح المذكور لاختلاف الجهة . وقال المهلب علة المنع من التصريح في العدة أن
 ذلك ذريعة الى الموافقة في المدة التي هي محبوسة فيها على ما المبيت أو المطلق وتعقب بأن
 هذه العلة تصلح أن تكون لمنع العقد لا لجرد التصريح الآن يقال التصريح ذريعة الى
 العقد والعقد ذريعة الى الوقاع وقد وقع الاتفاق على أنه اذا وقع العقد في العدة لزم
 التفريق بينهما . واختلفوا هل يحل له بعد ذلك فقال مالك والليث والاوزاعي لا يحل
 نكاحها بعد وقال الباقر بل يحل له اذا انقضت العدة ان يتزوجها اذا شاء *



باب النظر الى المخطوبة

١- في حديث الواهبة المتفق عليه، فسمعت فيها النظر وصوبه * وعن المغيرة بن شعبه أنه خطب امرأة فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم انظر اليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما *
 ورواه الحمسة الأباداود * ٢ وعن أبي هريرة قال «خطب رجل امرأة فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم انظر اليها فإن في أعين الأنصار شيئا» رواه أحمد والنسائي * ٣ وعن جابر «قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول إذا خطب أحدكم للمرأة فقدر أن يرى منها بعض ما يدعو إلى نكاحها فليفعل» رواه أحمد وأبو داود * ٤ وعن موسى بن عبد الله عن أبي حمزة أو حميدة قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا خطب أحدكم امرأة فلا جناح عليه أن ينظر منها إذا كان أمرا ينظر اليها لخطبة وإن كانت لا تعلم» رواه أحمد * ٥ وعن محمد بن مسلمة قال «سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول إذا ألقى الله عز وجل في قلب امرئ خطبة امرأة فلا بأس أن ينظر اليها» رواه أحمد وابن ماجه * ٦

حديث الواهبة نفسها سيأتي في باب جمل تعليم القرآن صداقا ويأتي الكلام عليه هنا لك إن شاء الله . وحديث المغيرة أخرجه أيضا الدارمي وابن حبان وصححه * وحديث أبي هريرة أخرجه أيضا مسلم في صحيحه من حديث أبي حازم عنه ولفظه «كنت عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأتاه رجل فأخبره أنه تزوج امرأة من الأنصار فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنظرت اليها قال لا قال فاذهب فانظر اليها فإن في أعين الأنصار شيئا» وحديث جابر أخرجه أيضا الشافعي وعبد الرزاق والبخاري وصححه. قال الحافظ ورجاله ثقات وفي إسناده محمد بن اسحق وأعله ابن القطان بواقدين عبد الرحمن وقال المعروف بواقدين عمرو. ورواية الحاكم فيها واقدين عمرو وكذا رواية الشافعي وعبد الرزاق. وحديث أبي حميدة أخرجه أيضا الطبراني والبخاري وأورده الحافظ في التلخيص وسكت عنه. وقال في جمع الزوائد رجال أحمد رجال الصحيح . وحديث محمد بن مسلمة أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم وصححه وسكت عنه الحافظ في التلخيص

(وفي الباب) عن أنس عند ابن حبان والدارقطني والحاكم وأبي عوانة وصححه وهو مثل حديث المغيرة. وعنه أيضا عند أحمد والطبراني والحاكم والبيهقي «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث أم سليم إلى امرأة فقال انظري إلى عرقوبها وشمي معاطفها» واستنكره أحمد والمشهور فيه من طريق عمارة عن ثابت عنه. ورواه أبو داود في المراسيل عن موسى بن اسمعيل عن حماد مرسلًا. قال ورواه محمد بن كثير الصنعاني عن حماد موصولًا. وعن محمد بن الحنفية عند عبد الرزاق وسعيد بن منصور «أن عمر خطب إلى علي ابنته أم كلثوم فذكر له صغرها فقال أبعث بها إليك فإن وضيت فهي امرأتك فأرسل بها إليه فكشف عن ساقها فقالت لولا أنك أمير المؤمنين لصككت عينيك» : قوله «أن يؤدم بينكما» أي تحصل الموافقة والملازمة بينكما : قوله «فإن في أعين الأنصار شيئا» قيل غمش وقيل صغر قال في الفتح الثاني وقع في رواية أبي عوانة في مخرجها فهو المعتمد وأحاديث الباب فيها دليل على أنه لا بأس بنظر الرجل إلى المرأة التي يريد أن يتزوجها والامر المذكور في حديث أبي هريرة وحديث المغيرة وحديث جابر للإباحة بقرينة قوله في حديث أبي حميد فلا جناح عليه وفي حديث محمد بن مسلمة فلا بأس وإلى ذلك ذهب جمهور العلماء وحكى القاضي عياض كراهته وهو خطأ مخالف للدلالة المذكورة ولا قول أهل العلم. وقد وقع الخلاف في الموضع الذي يجوز النظر إليه من المخطوبة فذهب الأكثر إلى أنه يجوز إلى الوجه والكفين فقط وقال داود يجوز النظر إلى جميع البدن وقال الأوزاعي بنظر إلى مواضع اللحم وظاهر الأحاديث أنه يجوز له النظر إليها سواء كان ذلك بانها أم لا وروى عن مالك اعتبار الأذن

باب النهي عن الخلوة بالاجنية

والامر بغض النظر والعفو عن نظر الفجأة

١ عن جابر «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يخلون بامرأة ليس معها ذو محرم منها فإن ثالتهما الشيطان»

☆ ٢ وعن عامر بن ربيعة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يخلون رجل بامرأة لا تخل له فان ثالثهما الشيطان الا محرم » رواهما احمد . وقد سبق معناه لابن عباس في حديث متفق عليه * ٣ وعن أبي سعيد « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا ينظر الرجل الى عورة الرجل ولا تنظر المرأة الى عورة المرأة ولا يفضي الرجل الى الرجل في الثوب الواحد ولا المرأة الى المرأة في الثوب الواحد » وعن جرير بن عبد الله قال « سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن نظر الفجأة فقال أصرف بصرك » رواهما أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي . وعن بريدة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعل لا تتبع النظرة النظرة فانما لك الأولى وليست لك الآخرة » رواه أحمد وأبو داود والترمذي . وعن عقبة بن عامر « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اياكم والدخول على النساء فقال رجل من الأنصار يا رسول الله أفرأيت الخمر قال الخمر الموت » رواه أحمد والبخاري والترمذي وصححه . قال ومعنى الخمر يقال هو أخو الزوج كأنه كره أن يخلوها .

حديث جابر وعامر يشهدان حديث ابن عباس الذي أشار اليه المصنف وقد تقدم في باب النهي عن سفر المرأة للحج من كتاب الحج وقد أشار الترمذي الى حديث عامر . وحديث بريدة قال الترمذي حديث غريب لا نعرفه الا من حديث شريك وأخرجه بهذا اللفظ من حديث علي البزار والطبراني في الأوسط قال في مجمع الزوائد ورجال الطبراني ثقات والخلوة بالأجنبية مجمع علي تحريمها لما حكى ذلك الحافظ في الفتح . وعلة التحريم ما في الحديث من كون الشيطان ثالثهما وحضوره بوقعهما في المعصية وأمام وجود المحرم فالخلوة بالأجنبية جائزة لامتناع وقوع المعصية مع حضوره واختلفوا هل يقوم غيره مقامه في ذلك كالنسوة الثقات فقبل مجوز لضعف التهمة . وقيل لا يجوز وهو ظاهر الحديث . وحديث أبي سعيد أخرجه نحوه أحمد والحاكم من حديث جابر وأخرجه أيضا أحمد وابن حبان والحاكم من حديث ابن عباس وأخرجه أيضا الطبراني في الأوسط من حديث أبي موسى . وأخرجه أيضا البزار من حديث سمرة : قوله « لا ينظر الرجل الى عورة الرجل » الخ فيه دليل على أنه محرم على الرجل نظر عورة الرجل وعلى المرأة

خطر عورة المرأة وقد تقدم في كتاب الصلاة بيان العورة من الرجل والعورة
 من المرأة. والمراد هنا العورة المغلظة. قال في البحر فصل بحجب ستر العورة المغلظة
 من غير من له الوطء اجماعا لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « احفظ عورتك » الخبر
 ونحوه انتهى : قوله « ولا يفضي الرجل » الخ فيه دليل على أنه يحرم أن يضطجع
 الرجل مع الرجل أو المرأة مع المرأة في ثوب واحد مع الافضاء ببعض البدن لان
 ذلك مظنة لوقوع المحرم من المباشرة أو مس العورة أو غير ذلك. وحديث يريده فيه دليل
 على ان النظر الواقع فجأة من دون قصد وتعمد لا يوجب اثم الناظر لان التكليف به
 خارج عن الاستطاعة وانما الممنوع منه النظر الواقع على طريقة التعمد أو ترك صرف
 البصر بعد نظر الفجأة وقد استدل بذلك من قال بتحريم النظر الى الأجنبية ولم يحكم
 في البحر الا عن المؤيد بالله وأبي طالب. وحكى في البحر ايضا عن الفقهاء والامام يحيى أنه
 يجوز ولو لشهوة وتمقبه صاحب المنار أن كتب الفقهاء ناطقة بالتحريم قال ففي منهاج
 النور وهو عمدتهم ويحرم نظر رجل بالغ الى عورة حرة أجنبية وكذا وجهها وكفها
 عند خوف فتنة وكذا عند الامتناع على الصحيح ثم قال في نظر الاجنبية الى الأجنبية
 كحولها وفي المنتهي من كتب الحنابلة ولشاهد ومعامل نظر وجه مشهود عليها
 ومن تعامله وكفها لحاجة والحنفية لا يحيزون النظر الى الوجه والكفين مع الشهوة
 ولفظ الكنز ولا ينظر من انتهى . قال الشارح العميني في الشاهد لا يجوز له وقت
 التحمل أن ينظر اليها لشهوة هذا ما تعقب به صاحب المنار قال في بهجة المحافل
 للعامري الشافعي في حوادث السنة الخامسة ما لفظه . وفيها نزول الحجاب وفيه
 مصالح جليلة وعوائد في الاسلام جميلة ولم يكن لاحد بعده النظر الى أجنبية لشهوة
 أو لغير شهوة وعفى عن نظر الفجأة انتهى . وفي شرح السيلقية للامام يحيى في
 شرح الحديث الرابع والعشرين في شرح قوله « يا أيها الذين آمنوا لا ينظروا الى ما
 يبدون من الشهوة » التصريح بتحريم النظر الى النساء الاجانب لشهوة أو لغير شهوة .
 وقال ابن مظفر في البيان إنه يحرم النظر الى الأجنبية مع الشهوة اتفاقا . وقال
 الامام عز الدين في جواب له والصحيح المعمول عليه رواية شرح الازهار وهي
 رواية البحران الامام يحيى ومن معه يجوزون النظر ولومع شهوة انتهى . ومن
 جملة ما استدل به المانعون من النظر مطلقا قوله تعالى (قل للمؤمنين يغضوا من

أبصارهم) وقوله تعالى (فاسألوهن من وراء حجاب) وأجيب بأن ذلك خاص بأزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأنه إنما شرع قطعا لذريعة وقوف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بيته ولا يخفى أن الاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص النسب (ومن جملة) ما استدلوأ به حديث ابن عباس عن البخاري أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أردف الفضل بن العباس يوم النحر خلفه وفيه قصة المرأة الوضيعة الخنعمية فطفق الفضل ينظر اليها فأخذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم بذقن الفضل فحول وجهه عن النظر اليها . وأجيب بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنما فعل ذلك لخافة الفتنة لما أخرجه الترمذي وصححه من حديث علي وفيه فقال العباس لويت عنق ابن عمك لقال رأيت شابا وشابة فلم آمن عليهما الفتنة. وقد استنبط منه ابن انقطاع جواز النظر عند أمن الفتنة حيث لم يأمرها بتغطية وجهها فلو لم يفهم العباس أن النظر جائز ما سأل ولو لم يكن ما فهمه جائزا ما أقره عليه. وهذا الحديث أيضا يصلح للاستدلال به على اختصاص آية الحجاب السابقة بزوجات النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأن قصة الفضل في حجة الوداع وآية الحجاب في فكاك زينب في السنة الخامسة من الهجرة كما تقدم. وأما قوله تعالى (ولا يبدن زينتهن) إلا ما ظهر منها) فروى البيهقي عن ابن عباس أن المراد بما ظهر الوجه والكفان وروى البيهقي أيضا عن عائشة نحوه وكذلك روى الطبراني عنها. وروى الطبراني أيضا عن ابن عباس قال هي الكحل. وروى نحوه ذلك عنه البيهقي. وقال في الكشف الزينة ما تزينت به المرأة من حللى أو كحل أو خضاب فما كان ظاهرا منها كالخاتم والفتحة والكحل والخضاب فلا بأس بأبدائه للأجانب وما خفى منها كالسوار والخلخال والدمليج والقلادة والاكليل والوشاح والقرط فلا تبديه إلا لهؤلاء المذكورين وذكر الزينة دون مواقعها للبالغة في الأمر بالتصون والتستر لأن هذه الزين واقعة على مواضع من الجسد لا يحل النظر اليها غير هؤلاء وهى الذراع والساق والعضد والعنق والرأس والصدر والاذن فهى عن أبداء الزين نفسها ليعلم أن النظر اليها إذا لم يحل لملاستها تلك المواقع بدليل أن النظر اليها غير ملاسها لا يقال في حله كان النظر الى المواقع أنفسها متمكنا في الخطر ثابت القدم في الحرمة شاهدا على أن النساء حقن أن يحتطن في سترها ويتقين الله في

الكشف عنها انتهى ﴿والحاصل﴾ ان المرأة تبدي من مواضع الزينة ما تدعو الحاجة اليه عند زاوله الاشياء والبيع والشراء والشهادة فيكون ذلك مستثنى من عموم النهى عن ابداء مواضع الزينة وهذا على فرض عدم ورود تفسير مرفوع وسيأتي في الباب الذي بعد هذا ما يدل على أن الوجه والكفين مما يستثنى . قوله «الموت الموت» أى الخوف منه أكثر من غيره كما ان الخوف من الموت أكثر من الخوف من غيره قال الترمذى يقال هو اخو الزوج وروى مسلم عن الليث انه قال الخواخو الزوج وما أشبهه من أقارب الزوج ابن العم ونحوه . وقال النووى اتفق أهل اللغة على ان الاسماء اقارب زوج المرأة كإخيه وأخيه وابن أخيه وابن عمه ونحوهم وان الأختان اقارب زوجة الرجل وان الاصهار تقع على النوعين انتهى *

﴿باب أن المرأة عورة الا الوجه والكفين وان عبدها﴾

كمحرمها في نظر ما يبدونها غالباً

١ عن خالد بن دريك عن عائشة «ان أسماء بنت أبي بكر دخلت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعليها ثياب رفاق فأعرض عنها وقال يا أسماء ان المرأة اذا بلغت الحيض لم يصلح لها أن يرى منها الا هذا وهذا وأشار الى وجهه وكفيه» . رواه أبو داود وقال هذا مرسل خالد بن دريك لم يسمع من عائشة * وعن أنس «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى فاطمة بعد قد وهبه لها قال وعلي فاطمة ثوب اذا قمعت به رأسها لم يبلغ رجلها واذا غطت به رجلها لم يباغ رأسها فلما رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما تلقي قال انه ليس عليك بأس انما هو أبوك وغلامك» . رواه أبو داود وبعض ذلك قوله «اذا كان لاحدا كن مكاتب وكان عنده ما يؤدى فلتحتجب منه» *

حديث عائشة في اسناده سعيد بن بشير أبو عبد الرحمن النمري نزيل دمشق مولى بني نصر وقد تكلم فيه غير واحد وذكر الحافظ أبو أحمد الجرجاني

هذا الحديث وقال لأعلم رواه عن قتادة غير سعيد بن بشر وقال مرة فيه عن خالد بن دريك عن أم سلمة بدل عائشة . وحديث أنس أخرجه أيضا البيهقي وابن مردويه وفي أسناده أبو جبيع سالم بن دينار المجبمي البصري . قال ابن معين ثقة . وقال أبو زرعة الرازي بصري لين الحديث والحديث الذي أشار إليه المصنف . وجعله عاضدا لحديث أنس قد تقدم في باب المكاتب من كتاب العتق قوله «دريك» بضم الدال مصغرا وهو ثقة . وقيل بفتح الدال والضم أكثر . قوله «لم يصلح» بفتح الياء وضم اللام : قوله «الاهذا وهذا» فيه دليل لمن قال انه يجوز نظر الأجنبية . قال ابن رسلان وهذا عند أمن الفتنة مما تدعو الشهوة اليه من جماع أو مادونه أما عند خوف الفتنة فظاهر اطلاق الآية والحديث عدم اشتراط الحاجة أو بدل على تقييده بالحاجة اتفاق المسلمين على منع النساء أن يخرجن سافرات الوجوه لاسيما عند كثرة الفساق . وحكي القاضي عياض عن العلماء انه لا يلزمها ستر وجهها في طريقها وعلى الرجال غض البصر للآية وقد تقدم الخلاف في أصل المسئلة : قوله «إذا قنعت» بفتح النون المشددة ستره وغطت . قوله «أما هو أبوك وغلامك» فيه دليل على أنه يجوز للعبد النظر الى سيدته وأنه من محارمها يخلو بها ويسافر معها وينظر منها ما ينظر اليه محرمها والى ذلك ذهبت عائشة وسعيد بن المسيب والشافعي في أحد قولييه وأصحابه وهو قول أكثر السلف . وذهب الجمهور الى أن المملوك كالأجنبي بدليل صحة تزوجها إياه بعد العتق وحمل الشيخ أبو حامد هذا الحديث على أن العبد كان صغيرا لأطلاق لفظ الغلام ولاها الواقعة حال واحتج أهل القول الاول أيضا بحديث الاحتجاب من المكاتب الذي أشار إليه المصنف بقوله تعالى (أو ما ملكت أيمانكم) وقد تقدم ما أجاب به سعيد بن المسيب من أن الآية خاصة بالاماء كما رواه عنه ابن أبي شيبة *

باب في غير أولى الأربة

(١) عن أم سلمة «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان عندها وفي البيت

خنثى فقال لعبد الله بن أبي أمية أخى أم سلمة يا عبد الله ان فتح الله عليكم الطائف
فاني أدلك على ابنة غيلان فانها تقبل بأربع وتدبر بثمان فقال النبي صلى الله
عليه وآله وسلم لا يدخلن هؤلاء عليكم متفق عليه * ٢ وعن عائشة ؓ قالت كان
يدخل على أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم خنثى قالت وكانوا يعدونه من غير
أولي الاربة فدخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوما وهو عند بعض نسائه
وهو ينعت امرأة قال اذا أقبلت أقبلت بأربع واذا أدبرت أدبرت بثمان فقال
النبي صلى الله عليه وآله وسلم أرى هذا يعرف ما همنا لا يدخلن عليكم
هذا فخبوه ، رواه أحمد ومسلم وأبو داود وزاد في رواية له « وأخرجه وكان
بالبيداء يدخل كل جمعة يستطعم » * ٣ وعن الأوزاعي في هذه القصة ف قيل يا رسول
الله انه اذا يموت من الجوع فادن له أن يدخل في كل جمعة مرتين فيسأل ثم
يرجع ، رواه أبو داود ؓ *

قوله « خنثى » بفتح النون وكسر ها والفتح المشهور وهو الذى يلين في
قوله ويتكسر في مشيته ويشقى فيها كالنساء وقد يكون خلقه وقد يكون نصعا من
الفسقة ومن كان ذلك فيه خلقه فالغالب من حاله انه لا أرب له في النساء
ولذلك كان أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعددن هذا الخنثى من غير أولي
الاربة وكن لا يحجبهن إلا ان ظهر منه ما ظهر من هذا الكلام واختلف في اسمه
فقال القصاصي الاشهر ان اسمه هبت بكسر الهاء ثم تحية ساكنة ثم فوقية
وقيل صوابه هنب بالنون والباء الموحدة قاله ابن درستويه وقال ان ما سواه تصحيف
وانه الاحق المعروف وقيل اسمه مانع بالمشاة فرق مولى فاختة الخزومية بنت
عمرو بن عائد. قوله « تقبل بأربع وتدبر بثمان » المراد بالاربع هي المكن جمع عكنة
وهي الطية التي تكون في البطن من كثرة السمن يقال تمكن البطن اذا صار ذلك
فيه ولكل عكنة طرفان فاذا رآهن الرائي من جهة البطن وجدهن أربعا واذا
رآهن من جهة الظهر وجدهن ثمانيا . وقال ابن حبيب عن مالك معناه أن
أعكانها يعطف بعضها على بعض وهي في بطنها أربع طرائق وتبلغ أطرافها الى
خامستها وفي كل جانب أربع. قال الحافظ وتفسير مالك المذكور تبعه فيه الجمهور
وحاصله أنه وصفها بأنها مملوءة البدن بحيث يكون لبطنها عكن وذلك لا يكون الا

للسينة من النساء وجرت عادة الرجال غالبا في الرغبة فيمن تكون بتلك الصفة
وقيل الاربع هي الشيب التي هي البدان والرجلان والتمان السكتان والمتنان
والايتان والساقان ولا يخفي ضعف ذلك لان كل امرأة فيها ما ذكر فلا وجه
لجملة من صفات المدح المقصودة في المقام. قوله « هؤلاء » اشارة الى جميع الخنتين
وروى البيهقي انه كان الخنثون على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله سلم ثلاثة
مانع وهدم وهيت . قوله « من غير أولى الاربة » الاربة والارب الحاجة والشهوة
قبل ويحتمل أنهم التابعون الذين يتبعون الرجل ليصيبوا من طعامه ولا حاجة لهم
الى النساء لكبر أو تخنث أو غنة : قوله « أرى هذا » الخ بفتح الهززة والراء قال
القرطبي هذا يدل على أنهم كانوا يظنون أنه لا يعرف شيئا من أحوال النساء ولا
يخطر له ببال وبشبه أن التخنث فيه خلقة وطبيعة ولم يعرف منه الا ذلك ولهذا
كانوا يعدونه من غير أولى الاربة : قوله « وأخرجه » لفظ البخاري « أخرجوه »
من بيوتكم قال فأخرج فلانا وفلانا » ورواه البيهقي وزاد وأخرج عمر نخشنا . وفي
رواية وأخرج أبو بكر آخر . قال العلماء إخراج الخنث ونفيه كان لثلاثة معان
أحدها أنه كان يظن أنه من غير أولى الاربة ثم لما وقع منه ذلك الكلام
زال الظن . والثاني وصفه النساء ومحاسنهن وعوراتهن بحضرة الرجال وقد نهى أن
يصف المرأة زوجها فكيف اذا وصفها غيره من الرجال لسائرهم الثالث أنه ظهر
له منه أنه كان يطلع من النساء وأجسامهن وعوراتهن على ما لا يطلع عليه كثير
من النساء . قوله « فيسأل ثم يرجع » أي يسأل الناس شيئا ثم يرجع الى البادية
والبيداء بالمد القفر وكل صحراء فهي يبداء كأنها تبعد سالكها أي تكاد تهلكه وفي
ذلك دليل على جواز العقوبة بالاخراج من الوطن لما يخاف من الفساد والفسق
وجواز الاذن بالدخول في بعض الأوقات للحاجة *

(باب في نظر المرأة الى الرجل)

١ عن أم سلمة قالت « كنت عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم وميمونة
فأقبل ابن أم مكتوم حتى دخل عليه وذلك بعد أن أمر بالحجاب فقال رسول الله


صلى الله عليه وآله وسلم احتجبا منه فقلا يا رسول الله أليس أعمى لا يبصرنا ولا يعرفنا
نقوال أقميا وإن أنما ألتما تبصرانه » رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه
٢٠ وعن عائشة قالت « رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يستترني بردائه وأنا
أنظر إلى الحبشة يلعبون في المسجد حتى أكون أنا الذي أسأله فأقذروا وأقذر
الجارية الحديثة السن الحريصة على اللهو » متفق عليه ☆ ولاحد « أن الحبشة كانوا
يلعبون عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في يوم عيد قالت فاطمة من
فوق عاتقه فظأطأ لى منكبيه فجعلت أنظر إليهم من فوق عاتقه حتى
شبعتم ثم انصرفتم »

حديث أم سلمة أخرجه أيضا النسائي وابن حبان وفي أسناده نهبان مولى أم سلمة شيخ الزهري وقد وثق. وفي الباب عن عائشة عند مالك في الموطأ أنها احتجبت من أعمى فقيل لها أنه لا ينظر إليك قالت لكنني أنظر إليه. وقد استدل بحديث أم سلمة هذا من قال أنه يحرم على المرأة نظر الرجل كما يحرم على الرجل نظر المرأة وهو أحد قولي الشافعي وأحمد والهادوية. قال النووي وهو الأصح ولفظه تعالى (وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن) ولأن النساء أحد نوعي الآدميين فحرم عليهن النظر إلى النوع الآخر قياسا على الرجال وبحقيقته أن المعنى المحرم للنظر هو خوف الفتنة وهذا في المرأة أبلغ فأنها أشد شهوة وأقل عقلا فتسارع إليها الفتنة أكثر من الرجل واحتج من قال بالجواز فيما عدا ما بين سرته وركبته بحديث عائشة المذكور في الباب وبحجاب عنه بلها كانت يومئذ غير مكلفة على ما يقتضيه العبارة المذكورة في الباب ويؤيد هذا احتجاجها من الأعمى كما تقدم وقد حزم النووي بأن عائشة كانت صغيرة دون البلوغ أو كان ذلك قبل الحجاب وتعبه الحافظ بأن في بعض طرق الحديث أن ذلك كان بعد قدوم وفد الحبشة وأن قدومهم كان سنة سبع. ولعائشة يومئذ ست عشرة سنة. واحتجوا أيضا بحديث فاطمة بنت قيس المتفق عليه أنه صلى الله عليه وآله وسلم أمرها أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم وقال أنه رجل أعمى تضمين ثيابك عنده ويجب أن لا يمكن ذلك مع غض البصر عنها ولا ملازمة بين الاجتماع في البيت والنظر واحتجوا أيضا بالحديث الصحيح في مضي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى النساء في يوم العيد عند الخطبة

فذكرهن ومعه بلال فأمرهن بالصدقة وقد تقدم وبجواب أيضا بأن ذلك لا يستلزم النظر منهن اليهما لا مكان سماع الموعظة ودفع الصدقة مع غض البصر وقد جمع أبو داود بين الأحاديث فجعل حديث أم سلمة مختصا بازواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وحديث فاطمة وما في معناه لجميع النساء . قال الحافظ في التلخيص قلت وهذا جمع حسن وبه جمع المنذرى في حواشيه واستحسنه شيخنا انتهى . وجمع في الفتح بأن الأمر بالاحتجاب من ابن أم مكتوم لعله لكون الأنهى مظنة أن ينكشف منه شيء ولا يشعر به فلا يستلزم عدم جواز النظر مطلقا . قال ويؤيد الجواز استمرار العمل على جواز خروج النساء إلى المساجد والأسواق والأسفار منتقبات لثلاث يراهن الرجال ولم يؤمر الرجال قط بالانتقاب لثلاث يراهن النساء فدل على مفايرة الحكم بين الطائفتين وبهذا احتج الغزالي . قوله « يلعبون في المسجد » فيه دليل على جواز ذلك في المسجد وحكى ابن التين عن أبي الحسن اللخمى أن اللعب بالحراب في المسجد منسوخ بالقرآن والسنة أما القرآن فقوله تعالى (في بيوت أذن الله أن ترفع) وأما السنة فحديث « جنبوا مساجدكم صيانكم ومجانينكم » وتعب بأن الحديث ضعيف وليس فيه ولا في الآية تصريح بما ادعاه ولا عرف التاريخ فيثبت النسخ . وحكى بعض المالكية عن مالك أن لعبهم كان خارج المسجد وكانت عائشة في المسجد وهذا لا يثبت عن مالك فإنه خلاف ما صرح به في طرق هذا الحديث كذا قال في الفتح . وفي الحديث أيضا جواز النظر إلى اللهو المباح وفيه حسن خلقه مع أهله وكرم معاشرته : قوله « حتى شبت » فيه استمارة الشبع لقضاء الوطر من النظر *

باب لا نكاح إلا بولي

- ١ - عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا نكاح إلا بولي *
 - ٢ - وعن سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إنما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل فنكاحها باطل فنكاحها باطل فان دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها فان اشتجروا فالسلطان
- (٣٢م - ٦ - نيل الاوطار)

ولي من لا ولي له» رواها الخمسة الا النسائي . وروى الثاني أبو داود الطيالسي
ولفظه «لا نكاح الا بولي وأما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل باطل
باطل فان لم يكن لها ولي فالسلطان ولي من لا ولي له» * وعن أبي هريرة قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تزوج المرأة المرأة ولا تزوج المرأة نفسها
فان الزانية هي التي تزوج نفسها» رواه ابن ماجه والدارقطني * وعن عكرمة بن خالد
قال «جمعت الطريق ركبا فجعلت امرأة منهم ثيب أمرها بيد رجل غير ولي فانكحها
فبلغ ذلك عمر فجلد الناكح والمنكح ورد نكاحها» رواه الشافعي والدارقطني *
وعن الشعبي قال «ما كان أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم أشد في
النكاح بغير ولي من على كان يضرب فيه» رواه الدارقطني * 

حديث أبي موسى أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم وصححه وذاكر له الحاكم
طرقا. قال وقد صحت الرواية فيه عن أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم عائشة
وأُم سلمة وزينب بنت جحش ثم سرد تمام ثلاثين صحابيا وقد جمع طرقه الدمياطي
من المتأخرين وقد اختلف في وصله وإرساله فرواه شعبة والثوري عن أبي اسحق
مرسلا ورواه اسرائيل عنه فاسنده وأبو اسحق مشهور بالتمديد وأسنده الحاكم
من طريق علي بن المديني ومن طريق البخاري والذهلي وغيرهم انهم صححو حديث
اسرائيل وحديث عائشة أخرجه أيضا أبو عوانة وابن حبان والحاكم وحسنه الترمذي
وقد أعل بالارسال وتكلم فيه بعضهم من جهة ان ابن جريج قال ثم لقيت الزهري
فسألت عنه فانكره وقد عد أبو القاسم بن منده عدة من رواه عن ابن جريج
فبلغوا عشرين رجلا وذكر ان معمرا وعبيد الله بن زحر تابعا ابن جريج على
روايته اياه عن سليمان بن موسى وان قرة وموسى بن عقبة ومحمد بن اسحق وأيوب
ابن موسى وهشام بن سعد وجماعة تابعوا سليمان بن موسى عن الزهري. قال
ورواه أبو مالك الجنبى ونوح بن دراج ومنديل وجعفر بن برقان وجماعة عن
هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة . وقد أعل ابن حبان وابن عدي وابن عبد البر
والحاكم وغيره الحكاية عن ابن جريج باسكا والزهري وعلى تقدير الصحة لا يلزم من
نسيان الزهري له أن يكون سليمان بن موسى وهم فيه * وحديث أبي هريرة أخرجه أيضا
البيهقي قال ابن كثير الصحيح وقفه على أبي هريرة وقال الحافظ رجاله ثقات وفي

لفظ للدار قطني كذا نقول التي تزوج نفسها هي الزانية. قال الحافظ فتبين ان هذه الزيادة من قول أبي هريرة وكذلك رواها البيهقي موقوفة في طريق رواها مرفوعة في أخرى **(ورد في الباب)** عن ابن عباس عند احمد وابن ماجه والطبراني بلفظ «لا نكاح الا بولي» وفي إسناده الحجاج بن ارطاة وهو ضعيف ومداره عليه قال الحافظ وغلط بعض الرواة فرواه عن ابن المبارك عن خالد الحذاء عن عكرمة والصواب حجاج بدل خالد. وعن أبي بردة عند أبي داود الطيالسي بلفظ حديث ابن عباس. وعن غيرهما كما تقدم في كلام الحاكم. قوله «لا نكاح الا بولي» هذا الذي يتوجه اما الى الذات الشرعية لان الذات الموجودة أعني صورة العقد بدون ولي ليست بشرعية أو يتوجه الى الصحة التي هي أقرب المجازين الى الذات فيكون النكاح بغير ولي باطلا كما هو مصرح بذلك في حديث عائشة المذكور وكما يدل عليه حديث أبي هريرة المذكور لان النهي يدل على انفساد المرادف للبطلان. وقد ذهب الى هذا على وعمر وابن عباس وابن عمر وابن مسعود وأبو هريرة وعائشة والحسن البصري وابن المسيب وابن شبرمة وابن أبي ليلى والعترة وأحمد واسحق والشافعي وجمهور أهل العلم فقالوا لا يصح العقد بدون ولي. قال ابن المنذر انه لا يعرف عن أحد من الصحابة خلاف ذلك. وحكي في البحر عن أبي حنيفة أنه لا يعتبر الولي مطلقاً لحديث ائيب أحق بنفسها من وليها وسيأتي وأجيب بأن المراد اعتبار الرضا منها جميعاً بين الاخبار كذا في البحر. وعن أبي يوسف ومحمد لا ولي الخيار في غير الكف. ونلزمه الاجازة في الكف. وعن مالك يعتبر الولي في الرقبة دون الوضعة وأجيب عن ذلك بأن الادلة لم تفصل وعن الظاهرية أنه يعتبر في البكر فقط وأجيب عنه بمثل ما أجيب به عن الذي قبله. وقال أبو ثور يجوز لها أن تزوج نفسها باذن وليها أخذاً بمفهوم قوله «أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها» وبحجاب عن ذلك بحديث أبي هريرة المذكور والمراد بالولي هو الأقرب من العصبة من النسب ثم من السبب ثم من عصبة وإس لذوي السهام ولا لذوي الارحام ولاية وهذا مذهب الجمهور وروى عن أبي حنيفة ان ذوى الارحام من الاولياء فإذا لم يكن ثم ولي أو كان موجوداً وعضل انتقل الامر الى السلطان لانه ولي من لا ولي له كما أخرجه الطبراني من حديث ابن عباس وفي إسناده الحجاج بن ارطاة *

باب ما جاء في الأجبار والاستثمار

١ عن عائشة «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تزوجها وهي بنت ست سنين وأدخلت عليه وهي بنت تسع سنين ومكثت عنده تسعاً متفق عليه. وفي رواية «تزوجها وهي بنت سبع سنين وزفت اليه وهي بنت تسع سنين» رواه أحمد ومسلم * الحديث أورده المصنف للاستدلال به على أنه يجوز للأب أن يزوج ابنته الصغيرة بغير استئذانها ولعله أخذ ذلك من عدم ذكر الاستئذان وكذلك صنع البخاري قال الحافظ وليس بواضح الدلالة بل يحتمل أن يكون ذلك قبل ورود الأمر باستئذان البكر وهو الظاهر فإن الفصة وقعت بمكة قبل الهجرة. وفي الحديث أيضاً دليل على أنه يجوز للأب أن يزوج ابنته قبل البلوغ. قال المهلب أجمعوا أنه يجوز للأب تزويج ابنته الصغيرة البكر ولو كانت لا يوطأ مثلها إلا أن الطحاوي حكى عن ابن شبرمة منعه فيمن لا توطأ وحكي ابن حزم عن ابن شبرمة مطلقاً أن الأب لا يزوج ابنته الصغيرة حتى تبلغ وتأذن وزعم أن تزوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم عائشة وهي بنت ست سنين كان من خصائصه ويقابله تجوز الحسن والنخعي للأب أن يجير ابنته كبيرة كانت أو صغيرة بكراً كانت أو ثيباً. وفي الحديث أيضاً دليل على أنه يجوز تزويج الصغيرة بالكبير وقد بوب لذلك البخاري وذكر حديث عائشة وحكي في الفتح الإجماع على جواز ذلك. قال ولو كانت في المهد لكن لا يمكن منها حتى تصلح للوطء *

٢ وعن ابن عباس قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الثيب أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها وأذنها صماتها» رواه الجماعة إلا البخاري وفي رواية لأحمد ومسلم وأبي داود والنسائي «والبكر يستأمرها أبوها» وفي رواية لأحمد والنسائي «واليتيمة تستأذن في نفسها» وفي رواية لأبي داود والنسائي «ليس للولي مع الثيب أمر واليتيمة تستأمر وصمتها أقرارها» * ٣ وعن خنساء بنت خدام الأنصارية «إن أباه تزوجها وهي ثيب فكرهت ذلك فأتت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرد نكاحها» أخرجه الجماعة إلا مسلماً * وعن أبي هريرة قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تنكح

الايام حتى تستأمر ولا البكر حتى تستأذن قالوا يا رسول الله وكيف اذنها قال ان تسكت رواه الجماعة * ٥ وعن عائشة « قالت قلت يا رسول الله تستأمر النساء في ابضاعهن قال نعم قلت ان البكر تستأمر فتسكت فقال سكتها اذنها . وفي رواية قالت « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم البكر تستأذن قلت ان البكر تستأذن وتستحي قال اذنها صلتها متفق عليهما * ٦ وعن أبي موسى « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال تستأمر اليتيمة في نفسها فان سكنت فقد أذنت وان أبت لم تنكره » رواه أحمد * ٧ وعن أبي هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تستأمر اليتيمة في نفسها فان سكنت فهو اذنها وان أبت فلا جواز عليها » رواه الحمزة الا ابن ماجه * ٨ وعن ابن عباس « ان جارية بكرا أنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكرت ان أباه زوجها وهي كارهة فخيرها النبي صلى الله عليه وآله وسلم » رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والدارقطني . ورواه الدارقطني أيضا عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مراسلا وذكر انه أصبح * ٩ وعن ابن عمر قال « توفي عثمان بن مظعون وترك ابنة له من خولة بنت حكيم بن أمية بن حارثة بن الاوقص وأوصى الى أخيه قدامة بن مظعون قال عبد الله وها خالاي فخطبت الى قدامة بن مظعون ابنة عثمان بن مظعون فزوجنيها ودخل المغيرة بن شعبه يعني الى أمها فارغبها في المال فخطت اليه وخطت الجارية الى هوى أمها فأبتا حتى ارتفع أمرهما الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال قدامة بن مظعون يا رسول الله ابنة أخي أوصي بها الى فزوجتها ابن عمتها فلم أقصر بها في الصلاح ولا في الكفاة ولو كنتها امرأة وإنما حطت الى هوى أمها قال فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هي يتيمة ولا تنكح الا باذنها قال فانزعت والله مني بعد ان ملكتها فزوجوها المغيرة ابن شعبه » رواه أحمد والدارقطني وهو دليل على ان اليتيمة لا يجبرها وصي ولا غيره * ١٠ وعن ابن عمر « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أمروا النساء في بناتهن » رواه أحمد وأبو داود * ١١

حديث أبي موسى أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم وأبو يعلى والدارقطني والطبراني قال في مجمع الزوائد ورجال أحمد رجال الصحيح * وحديث أبي هريرة أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم وحسنه الترمذي * وحديث ابن عباس أخرجه

أيضا ابن أبي شيبه . قال الحافظ ورجاله ثقات واعل بالارسال وبتفرد جرير بن حازم عن أيوب وبتفرد حسين عن جرير وأجيب بأن أيوب بن سويد رواه عن الثوري عن أيوب موصولا وكذلك رواه معمر بن سليمان الرقي عن زيد بن حباب عن أيوب موصولا وإذا اختلف في وصل الحديث وارساله حكم لمن وصله على طريقة الفقهاء وعن الثاني بأن جريرا تابع عن أيوب كما ترى . وعن الثالث بأن سليمان بن حرب تابع حسين بن محمد عن جرير وانفصل البيهقي عن ذلك بأنه محمول على أنه زوجها من غير كفه . وتوحيث ابن عمر الأول وأورده الحافظ في التلخيص وسكت عنه . قال في مجمع الزوائد ورجال أحمد ثقات * وحديثه الثاني فيه رجل محمول (وفي الباب) عن جابر عند النسائي وعن عائشة غير ما ذكره المصنف عند النسائي أيضا قوله يستأمرها أبوها الاستثمار طلب الأمر والمعنى لا يعقد عليها حتى يطلب الأمر منها : قوله «خنساء بنت خدام» هي بخاء معجمة ثم نون مهملة على وزن حمراء وأبوها بكسر الهمزة المعجمة وتخفيف المهملة كذا في الفتح . قوله «لا تنكح اليم حتى تستأمر ولا البكر حتى تستأذن» عبر لليب بالاستثمار والبكر بالاستئذان فيؤخذ منه فرق بينهما من جهة أن الاستثمار يدل على تأكيد المشاورة وجعل الأمر إلى المستأمرة ولهذا يحتاج الولي إلى صريح اذنها فإذا صرحت بمنعها امتنع اتفاقا والبكر بخلاف ذلك والاذن دائر بين القول والسكوت بخلاف الأمر فإنه صريح في القول هكذا في الفتح ويكر عليه ما في رواية حديث ابن عباس من أن البكر تستأمرها أبوها وأن القيمة تستأمر وصمتها أفرارها . وفي حديث عائشة أن البكر تستأمر الخ وكذلك في حديث أبي موسى وأبي هريرة : قوله «فحطت إليه» أي مالت إليه وأسرعت بفتح الحاء المهملة وتشديد الطاء المهملة أيضا وقد استدلل بأحاديث الباب على اعتبار الرضا من المرأة التي يراد تزويجها وأنه لا بد من صريح الاذن من الثيب وبكفي السكوت من البكر والمراد بالبكر التي أمر الشارع باستئذنها هي البالغة اذ لا معنى لاستئذان الصغيرة لانها لا تدري ما الاذن . قال ابن المنذر يستحب اعلام البكر أن سكوتها اذن لكن لو قالت بعد العقد ما علمت أن صمتي اذن لم يبطل العقد بذلك عند الجمهور وأبطله بعض المالكية . وقال ابن شعبان منهم يقال لها ذلك ثلاثا إن رضيتي فاسكتي

وان كرهني فانطقي. ونقل ابن عبد البر عن مالك ان سكوت البكر اليتيمة قبل
اذنها وتفويضها لا يكون رضا منها بخلاف ما اذا كان بعد تفويضها الى وليها وخص
بعض الشافعية الا كتفاء بسكوت البكر البالغ بالنسبة الى الاب والجد دون غيرها
لانها تستحي منهما أكثر من غيرها والصحيح الذي عليه الجمهور استعمال الحديث
في جميع الابكار وظاهر أحاديث الباب ان البكر البالغة اذا زوجت بغير اذنها لم
يصح العقد واليه ذهب الاوزاعي والثوري والعترة والحنفية وحكاه الترمذي عن
أكثر أهل العلم وذهب مالك والشافعي والليث وابن أبي ليلى وأحمد وإسحق
الى أنه يرضى للأب أن يزوجه بغير استئذان ويرد عليهم ما في أحاديث الباب
من قوله «والبكر يستأمرها أبوها» ويرد عليهم أيضا حديث عبد الله بن بريدة الذي
سيأتي في باب ما جاء في الكفاءة وأما ما احتجوا به من مفهوم قوله صلى الله عليه
وآله وسلم «الثيب أحق بنفسها من وليها» فدل على أن ولي البكر أحق بها منها فيجيب
عنه بأن المفهوم لا ينتهض للمسك به في مقابلة المنطوق وقد أجابوا عن دليل أهل
القول الاول بما قاله الشافعي من أن المؤامرة قد تكون على استطابة النفس ويؤيده
حديث ابن عمر المذكور بلفظ «وآمروا النساء في بنانهن» قال ولا خلاف انه ليس
للأم أمر لكنه على معنى استطابة النفس وقال البيهقي زيادة ذكر الاب في حديث
ابن عباس غير محفوظة قال الشافعي زادها ابن عيينة في حديثه وكان ابن عمر
والقاسم وسالم يزوجون الابكار لا يستأمرن. قال الحافظ وهذا لا يدفع زيادة
الثقة بالحافظ انتهى. وأجاب بعضهم بأن المراد بالبكر المذكورة في حديث ابن عباس
اليتيمة لما وقع في الرواية الاخرى من حديثه واليتيمة تستأمر فيحمل المطلق
على التقييد واجيب بان اليتيمة هي البكر وأيضا الروايات الواردة بلفظ تستأمر
وتستأذن بضم أوله هي تفيد مفاد قوله يستأمرها أبوها وزيادة لانه يدخل فيه
الاب وغيره فلا تعارض بين الروايات ومما يؤيد ما ذهب اليه الاولون حديث ابن عباس
المذكور ان جارية بكرا الخ وأما الثيب فلا بد من رضاها من غير فرق بين أن يكون الذي
زوجها هو الاب أو غيره فقد حكى في البحر الاجماع على اعتبار رضاها وحكى أيضا
الاجماع على انه لا بد من تصريحها بالرضا بنطق أو ما في حكمه والظاهر ان استئذان الثيب
والبكر شرط في صحة العقد لردده صلى الله عليه وآله وسلم لتكاح خنساء بنت خدام كافي

الحديث المذكور وكذلك تخييره صلى الله عليه وآله وسلم للجارية كما في حديث ابن عباس المذكور وكذلك حديث ابن عمر المذكور أيضا وبديل على ذلك أيضا حديث أبي هريرة المذكور لما فيه من النهي . وظاهر قوله الثيب أحق بنفسها انه لا فرق بين الصغيرة والكبيرة وبين من زالت بكارها بوطء حلال أو حرام وخالف في ذلك أبو حنيفة فقال هي كالبركر واحتج بان علة الاكتفاء بسكوت البركر هي الحياء وهو باق فيمن زالت بكارها بزنا لان المسئلة مفروضة فيمن لم تتخذ الزنا ديدنا وعادة وأجيب بان الحديث نص على أن الحياء يتعلق بالبركر وقابلها بالثيب فدل على أن حكمهما مختلف وهذه ثيب لغة وشرعا وأما بقاء حياها كالبركر فممنوع ☆

باب الابن يزوج أمه

١ عن أم سلمة «أنها لما بعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم بخطبها قالت ليس أحد من أوليائي شاهد فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس أحد من أوليائك شاهد ولا غائب بكره ذلك فقالت لا بنها يا عمر قم فزوج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فزوجه» رواه أحمد والنسائي ☆

الحديث قد أعل بان عمر المذكور كان عند تزوجه صلى الله عليه وآله وسلم بامه صغيرا له من العمر سنتان لانه ولد في الحبشة في السنة الثانية من الهجرة وتزوجه صلى الله عليه وآله وسلم بامه كان في السنة الرابعة. قيل وأما رواية قم يا غلام فزوج أمك فلا أصل لها وقد استدل بهذا الحديث من قال بان الولد من جملة الاولياء في النكاح وهم الجمهور. وقال الشافعي ومحمد بن الحسن وروى عن الناصر ان ابن المرأة اذا لم يجمعها وأباه جد فلا ولاية له ورد بان الابن يسمى عصبة اتفاقا وبانه داخل في عموم قوله تعالى (وأنكحوا الايامي منكم) لانه أخطاب للاقارب وأقربهم الأبناء وأجاب عن هذا الرد في ضوء النهار بان ظاهر انكحوا صيغة عقد غير الاقارب وإنما خصصهم الاجماع استنادا الى العادة والمعتاد انما هو غير الابن كيف والابن متأخر عن الزويج في الغالب والمطلق يقيد بالعادة كما عرف في الأصول والعموم لا يشمل النادر ولان نكاح العاقلة خاصة مفوض الى نظرها وإنما الولي وكيل

في الحقيقة ولهذا لو لم يمثل الولي أمرها بالعقد لكف لصح توكيلها غيره والوكالة لا تلزم لمعين ودفع بأن هذا يستلزم أن لا يبقى للولي حق وأنه خلاف الاجماع والتحقيق أنه ليس الي نظر المكلفة الا الرضا ويجاب عن دعوى خروج الابن بالمادة بالمنع ان أراد عدم الوقوع وان أراد الغلبة فلا يضرنا ولا ينفعه ومن جملة ما أجاب به القائلون بأنه لا ولاية للابن ان هذا الحديث لا يصح الاحتجاج به لانه صلى الله عليه وآله وسلم لا يقتقر في نكاحه الى ولي ومن جملة ما يستدل به على عدم ولاية الابن في النكاح قول أم سلمة ليس أحد من أوليائي شاهد مع كون ابنها حاضرا ولم ينكر عليها صلى الله عليه وآله وسلم ذلك *

﴿ باب العضل ﴾

١ عن معقل بن يسار قال « كانت لي أخت نخطب الي فاتاني ابن عم لي فانكحتها إياه ثم طلقها طلاقا له رجعة ثم تركها حتى انقضت عدتها فلما خطبت الي أتاني يخطبها فقلت لا والله لا أنكحها أبدا . قال ففي نزات هذه الآية واذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تمضوهن ان ينكحن أزواجهن الآية . قال فكفرت عن عيني وأنكحتها إياه » رواه البخاري وأبو داود والترمذي وصححه ولم يذكر التفسير . وفيه في رواية للبخاري « وكان رجلا لا بأس به وكانت المرأة تريد أن ترجع اليه » وهو حجة في اعتبار الولي ❦

قوله « كانت لي أخت اسمها جميل » بالضم مصغرا بنت يسار ذكره الطبري وجزم به ابن ما كولا وقيل اسمها ليلى حكاه السهيلي في مبهمات القرآن وتبعه المنذري . وقيل فاطمة ذكره ابن اسحق ويحمل علي التعدد بأن يكون لها اسمان ولقب أو لقبان واسم : قوله « ففي نزات هذه الآية » هذا تصريح بنزول هذه الآية في هذه القصة ولا يمنع ذلك كون ظاهر الخطاب في السياق للأزواج حيث وقع فيها واذا طلقتم النساء لكن قوله فيها نفسها ان ينكحن أزواجهن ظاهر في أن ذلك يتعلق بالاولياء . قوله « فكفرت عن عيني وأنكحتها » في لفظ للبخاري فقلت « الآن افعل يا رسول الله » قوله « وكان رجلا لا بأس به » . قال ابن التين أي كان جيدا وقد غيرته (٣٣ م — ج ٦ نيل الاوطار)

الامة فكنوا به عن لا خير فيه **(والحديث)** يدل على أنه يشترط الولي في النكاح ولو لم يكن شرطا لكان رغوب الرجل في زوجته ورغوبها فيه كافيا وبه يرد القياس الذي احتج به أبو حنيفة على عدم الاشتراط فانه احتج بالقياس على البيع لان المرأة تستقل به بغير اذن وليها فكذلك النكاح وحمل الاحاديث الواردة في اشتراط الولي المتقدمة على الصغيرة وخص بهذا القياس عمومها ولكنه قياس فاسد الاعتبار لحديث معقل هذا وانفصل بعضهم عن هذا الايراد بالتزامهم اشتراط الولي ولكن لا يمنع ذلك تزويجها نفسها ويتوقف النفوذ على اجازة الولي كما في البيع وهو مذهب الاوزاعي وكذلك قال أبو ثور ولكنه يشترط اذن الولي لها في تزويج نفسها وتعقب بأن اذن الولي لا يصح الا لمن ينوب عنه والمرأة لا تنوب عنه في ذلك لان الحق لها ولو اذن لها في انكاح نفسها صارت كمن اذن لها في البيع من نفسها ولا يصح وفي حديث معقل هذا دليل على أن السلطان لا يزوج المرأة الا بعد أن يأمر وليها بالرجوع عن العضل فان أجاب فذاك وان أصر زوجها *

(باب الشهادة في النكاح)

١ عن ابن عباس «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال البغايا اللاتي يشكنن أنفسهن بغير بينة» رواه الترمذي وذكر أنه لم يرفعه غير عبد الأعلى وأنه قد وقفه مرة وان الوقف أصح وهذا لا يقدح لان عبد الأعلى ثقة فيقبل رفعه وزيادته وقد رفع الراوي الحديث وقد يقفه * ٢ وعن عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «لانكاح الابولي وشاهدي عدل» ذكره أحمد بن حنبل في رواية ابنه عبد الله * ٣ وعن عائشة قالت «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لانكاح الابولي وشاهدي عدل فان تشاجروا (١) فالسلطان ولي من لا ولي له»

(١) قوله «فان تشاجروا» الضمير عائد الى الاولياء الدال عليه ذكر الولي والسياق والمراد بالاستتجار منع الاولياء عن العقد عليها وهذا هو العضل وبه تنتقل الولاية الى السلطان ان عضل الاقرب وقيل بل تنتقل الى الاكبر وانتقالها الى السلطان مبنى على منع الاقرب والا بعد وهو محتمل والله أعلم *

رواه الدارقطني . ولما لك في الموطأ عن أبي الزبير المكي « ان عمر بن الخطاب أتى
بنكاح لم يشهد عليه الا رجل وامرأة فقال هذا نكاح السر ولا أجيزه ولو كنت
تقدمت فيه لرجمت » * * *

حديث ابن عباس قال الترمذي هذا حديث غير محفوظ لانهم احدا رفعه
الاماروي عن عبد الأعلى عن سعيد عن قتادة مرفوعا . وروى عن عبد الأعلى عن
سعيد هذا الحديث موقوفا والصحيح ما روى عن ابن عباس « لانكاح الا بيينة »
وهكذا روي غير واحد عن سعيد بن أبي عروبة نحو هذا موقوفا . وحديث عمران
ابن حصين أشار اليه الترمذي وأخرجه الدارقطني والبيهقي في الملل من حديث
الحسن عنه وفي إسناده عبد الله بن محرز وهو متروك . ورواه الشافعي من وجه
آخر عن الحسن مرسلا . وقال هذا وان كان منقطعا فان أكثر أهل العلم يقولون
به . وحديث عائشة أخرجه أيضاً البيهقي من طريق محمد بن احمد بن الحجاج
الرقبي عن عيسى بن يونس عن الزهري عن عروة عن عائشة كذلك وقد توبع
الرقبي عن عيسى . ورواه سعيد بن خالد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان وبزيد بن
سنان ونوح بن دراج وعبد الله بن حكيم عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة
كذلك وقد ضعف ابن معين ذلك كله وأقره البيهقي وقد تقدم في باب لانكاح
الا بولي طرف منه * وفي الباب * عن ابن عباس غير حديثه المذكور عند
الشافعي والبيهقي من طريق ابن خيثم عن سعيد بن جبير عنه موقوفا بلفظ « لانكاح
الا بولي مرشد وشاهدي عدل » وقال البيهقي بعد أن رواه من طريق أخرى عن
أبي خيثم بسنده مرفوعا بلفظ « لانكاح الا باذن ولي مرشد أو سلطان » قال
والحفوظ الموقوف ثم رواه من طريق نوري عن أبي خيثم به ومن طريق عدي
ابن الفضل عن أبي خيثم بسنده مرفوعا بلفظ « لانكاح الا بولي وشاهدي عدل
فان نكحها ولي مسخوط عليه قد كثرها بطل » وعن ابن الفضل ضعيف . وعن
أبي هريرة مرفوعا وموقوفا عند البيهقي بلفظ « لانكاح الا بأربعة خاطب وولي
وشاهدين » وفي إسناده المغيرة بن موسى البصري قال البخاري منكر الحديث .
وعن عائشة غير حديث الباب عند الدارقطني بلفظ « لا بد في النكاح من أربعة
الولي والزوج والشاهدين » وفي إسناده أبو الخصيب نافع بن ميسرة مجهول وروي

هو البيهقي في الخلافات عن ابن عباس موقوفاً وصححه وابن أبي شيبة بنحوه عنه أيضاً . وعن أنس أشار إليه الترمذي وقد استدل بأحاديث الباب من جعل الاشهاد شرطاً وقد حكى ذلك في البحر عن علي وعمر وابن عباس والعروة والشعبي وابن المسيب والأوزاعي والشافعي وأبي حنيفة وأحمد بن حنبل . قال الترمذي والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن بعدهم من التابعين وغيرهم قالوا « لا نكاح إلا بشهود » لم يختلفوا في ذلك من مضى منهم الاقوام من المتأخرين من أهل العلم وإنما اختلف أهل العلم في هذا إذا شهدوا واحد بعد واحد فقال أكثر أهل العلم من الكوفة وغيرهم لا يجوز النكاح حتى يشهد الشاهدان معا عند عقدة النكاح وقد روى بعض أهل المدينة إذا شهد واحد بعد واحد فإنه جائز إذا أعلنوا ذلك وهو قول مالك بن أنس وغيره . وقال بعض أهل العلم يجوز شهادة رجل وامرأتين في النكاح وهو قول أحمد واسحق انتهى كلام الترمذي . وحكى في البحر عن ابن عمر وابن الزبير وعبد الرحمن ابن مهدى وداود أنه لا يفتى بالاشهاد . وحكى أيضاً عن مالك أنه يكفي الاعلان بالنكاح والحق ما ذهب اليه الاولون لأن أحاديث الباب يقوى بعضها بعضاً والنفي في قوله لا نكاح يتوجه الى الصحة وذلك يستلزم أن يكون الاشهاد شرطاً لانه قد استلزم عدمه عدم الصحة وما كان كذلك فهو شرط . واختلفوا في اعتبار العدالة في شهود النكاح فذهبت القاسمية والشافعي الى أنها تعتبر . وذهب زيد ابن علي وأحمد بن عيسى وأبو عبد الله الداعي وأبو حنيفة أنها لا تعتبر والحق القول الأول لتقييد الشهادة المعتبرة في حديث عمران بن حصين وعائشة اللذين ذكرهما المصنف وكذلك حديث ابن عباس الذي ذكرناه بالعدالة ☆

باب ما جاء في الكفاية في النكاح

١ عن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال « جاءت فتاة الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالت ان أبي زوجني ابن أخيه ليرفع بي خسيسته قال فجعل الأمر اليها فقالت قد أجزت ما صنع أبي ولكن أردت ان أعلم النساء ان ليس

الى الآباء من الأمر شيء » رواه ابن ماجه ورواه أحمد والنسائي من حديث ابن بريدة * ٢ عن عائشة وعن عمر قال « لا تمنع تزوج ذوات الأ حساب الامن الا كفاءة » رواه الدارقطني * ٣ وعن أبي حاتم المزني قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أتاكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه الا تفعلوه تكن فتنة في الارض وفساد كبير قالوا يا رسول الله وان كان فيه قال اذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه ثلاث مرات » رواه الترمذي وقال هذا حديث حسن غريب * ٤ وعن عائشة « ان أبا حذيفة بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس وكان ممن شهد بدرا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم نبي سالما وأنكحه ابنة أخيه الوليد بن عتبة ابن ربيعة وهو مولى امرأة من الأنصار » رواه البخاري والنسائي وأبو داود * ٥ وعن حنظلة بن أبي سفيان الجمحي عن أمه قالت « رأيت أخت عبد الرحمن بن عوف تحت بلال » رواه الدارقطني * ٦

حديث عبد الله بن بريدة أخرجه ابن ماجه باسناد رجاله رجال الصحيح فانه قال في سنته حدثنا هنا دين السري حدثنا وكيع عن كهمس بن الحسن عن ابن بريدة عن أبيه وأخرجه النسائي من طريق زياد بن أيوب وهو ثقة عن علي بن غراب وهو صدوق عن كهمس بهذا الاسناد ويشهد له حديث ابن عباس في الجارية البكر التي زوجها أبوها وهي كارهة فخيرها النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكذلك تشهد له الاحاديث الواردة في استئثار النساء على العموم وكذلك حديث خنساء بنت خدام وقد تقدم جميع ذلك في باب ما جاء في الاجبار والاستئثار وانما ذكر المصنف حديث بريدة ههنا لقولها فيه يرفع بي خبيثته فان ذلك مشعر بأنه غير كفو لها. وحديث أبي حاتم المزني ذكر المصنف ان الترمذي حسنه ووافقه المناوي على نقل التحسين عن الترمذي ثم نقل عن البخاري انه لم يسمه محفوظا وعده أبو داود في المراسيل وأعله ابن القطان بالارسال وضعف راويه وأبو حاتم المزني له صحة ولا يعرف له عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم غير هذا الحديث وقد أخرج الترمذي أيضا هذا الحديث من حديث أبي هريرة ولفظه قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا خطب اليكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه الا تفعلوا تكن فتنة في الارض وفساد عريض » وقال قد خولف عبد الحميد بن سليمان في هذا

الحديث ورواه الليث بن سعد عن أبي عجلان عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال البخاري وحديث الليث أشبه ولم يمد حديث عبد الحميد محفوظا (وفي الباب)
عن أبي هريرة عن أبي داود أن أبا هند سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الياقوت
فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يا بني بياضة أنكحوا أبا هند وأنكحوا
إليه « وأخرجه أيضا الحاكم وحسنه الحافظ في التلخيص . وعن علي بن عبد الله الترمذي
« ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قل له ثلاث لا تؤخر الصلاة اذا انت والجنابة
اذا حضرت والايم اذا وجدت لها كفوا » وعن ابن عمر عند الحاكم انه صلى الله
عليه وآله وسلم قال « العرب اكفاء بعضهم لبعض قبيلة لقبيلة وحيلى ورجل
لرجل الا حائك أو حجام » وفي اسناده رجل مجهول وهو الراوى له عن ابن جريج
وقد سأل ابن أبي حاتم اياه عن هذا الحديث فقال هذا كذب لا أصل له وقال في
موضع آخر باطل . ورواه ابن عبد البر في التمهيد من طريق أخرى عنه قال الدار
قطني في الملل لا يصح انتهى . وفي اسناد ابن عبد البر عمران بن أبي الفضل قال
ابن حبان يروى الموضوعات عن الثقات وقال ابن أبي حاتم سألت عنه أبى فقال
منكر وقد حدث به هشام بن عبيد بن الرازى فزاد فيه بعد أو حجام أو دباغ قال
فاجتمع به الدباغون وهما به . وقال ابن عبد البر هذا منكر موضوع وذكره في
الملل المتناهية من طريقين الى ابن عمر في أحدهما على بن عروة وقد رماه ابن
حبان بالوضع وفي الأخرى محمد بن الفضل بن عطية وهو متروك والاولى في ابن عدي
والثانية في الدار قطني وله طريق أخرى عن غير ابن عمر رواها البرزاني مسنده
من حديث معاذ بن جبل رفعه « العرب بعضها لبعض اكفاء » وفيه سليمان بن أبي
الجون قال ابن القطان لا يعرف ثم هو من رواية خالد بن معاذ عن معاذ ولم يسمع منه
وفي المتفق عليه من حديث أبي بصير « خيركم في الجاهلية خيركم في الإسلام اذا فقهوا »
قوله الا من الاكفاء جمع كف وبضم أوله رسكون الفاء بعدها همزة وهو المثل والنظير
قوله « من ترضون دينه وحلقته فيه دليل على اعتبار الكفاءة في الدين والخلق وقد اجزم
بأن اعتبار الكفاءة مختص بالدين مالم ينقل عن عمر وابن مسعود ومن الثابتين
عن محمد بن سيرين وعمر بن عبد العزيز ويدل عليه قوله تعالى (إن أكرمكم عند الله
اتقاكم) واعتبر الكفاءة في التمسك بالجمهور . وقال أبو حنيفة قريش اكفاء بعضهم ببعض

والعرب كذلك وليس أحد من العرب كفؤاً لقريش كما ليس أحد من غير العرب كفؤاً للعرب وهو وجه للشافعية. قال في الفتح والصحيح تقديم بني هاشم والمطلب على غيرهم ومن عدا هؤلاء اكفاء بعضهم لبعض. وقال النورى اذا نكح المولى العربية يفسخ النكاح وبه قال أحمد في رواية وتوسط الشافعي فقال ليس نكاح غير الاكفاء حراماً فأردبه النكاح وإنما هو تقصير بالمرأة والاولياء فاذا رضوا صح ويكون حقاً لهم تركوه فلورضوا الا واحداً فله فسخه قال ولم يثبت في اعتبار الكفاءة بالسب من حديث وأما ما أخرجه البزار من حديث مما ذكره «العرب بعضهم اكفاء بعض والموالى بعضهم اكفاء بعض» فاسناده ضعيف واحتج البيهقي بحديث «ان الله اصطفى بني كنانة من بني اسمعيل» الحديث وهو صحيح أخرجه مسلم لكن في الاحتجاج به لذلك نظر وقد ضم اليه بعضهم حديث قدموا قريشاً ولا تقدموها ونقل ابن المنذر عن البويطى ان الشافعي قال الكفاءة في الدين وهو كذلك في مختصر البويطى قال الرافعي وهو خلاف المشهور قال في الفتح واعتبار الكفاءة في الدين متفق عليه فلا تحل المسلمة لكافر قال الخطابي ان الكفاءة معتبرة في قول أكثر العلماء بربمة أشياء الدين والحرية والنسب والصناعة ومنهم من اعتبر السلامة من العيوب واعتبر بعضهم اليسار وبدل على ذلك ما أخرجه أحمد والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم من حديث بريدة رفعه ان احساب أهل الدنيا الذي يذهبون اليه المال وما أخرجه أحمد والترمذي وصححه هو والحاكم من حديث سمرة رفعه «الحسب المال والكرم التقوي» قال في الفتح يحتمل أن يكون المراد أنه حسب من لا حسب له فيقوم النسب الشريف لصاحبه مقام المال لمن لا نسب له أو ان من شأن أهل الدنيا رفعة من كان كثير المال ولو كان وضيعاً وضعة من كان مقلاً ولو كان رفيع النسب كما هو موجود مشاهد فعلي الاحتمال الاول يمكن أن يؤخذ من الحديث اعتبار الكفاءة بالمال لا على الثاني وقد قدمنا الاشارة الى شيء من هذا في باب صفة المرأة التي تستحب خطبتها. قوله «تبني سالماً» بفتح المنة الفوقية والموحدة وتشديد النون أى اتخذها ابناً وسالم هو ابن معقل مولى أبي حذيفة ولم يكن مولاه وإنما كان يلزمه بل هو مولى امرأة من الانصار كما وقع في حديث الباب وهذا الحديث فيه دليل على ان الكفاءة تغتفر برضا

الاعلى لا مع عدم الرضا فقد خير النبي صلى الله عليه وآله وسلم بريرة لما لم يكن زوجها كفواً لها بعد الحرية وقد قدمنا الخلاف هل كان عبداً أو حراً والراجح انه كان عبداً كما سيأتى فى باب الخيار للأمة اذا عتقت تحت عبد . قال الشافعى أصل الكفاءة فى النكاح حديث بريرة يعنى هذا ومن جملة الأمور الموجبة لرفعة المتصف بها الصنائع المالية وأعلاها على الإطلاق العلم لحديث « العلماء ورثة الأنبياء » أخرجه أحمد وأبو داود والترمذى وابن حبان من حديث أبى الدرداء وضعفه الدارقطنى فى العلل . قال المنذرى وهو مضطرب الاسناد وقد ذكره البخارى فى صحيحه بغير اسناد والقرآن شاهد صدق على ما ذكرنا فمن ذلك قوله تعالى (هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون) وقوله تعالى (يرفع الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات) وقوله تعالى (شهد الله أنه لا اله الا هو والملائكة وأولوا العلم) وغير ذلك من الآيات والاحاديث المتكاثرة منها حديث « خياركم فى الجاهلية » وقد تقدم •

﴿ باب استحباب الخطبة للنكاح وما يدعى به للمتزوج ﴾

١ عن ابن مسعود قال « علمنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التشهد فى الصلاة والتشهد فى الحاجة وذكر تشهد الصلاة قال والتشهد فى الحاجة ان الحمد لله نستعينه ونستغفره ونموذ بالله من شرور انفسنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضل فلا هادى له وأشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله قال ويقرأ ثلاث آيات ففسرها سفيان الثورى واتقوا الله حق تقاته ولا تموتن الا وأنتم مسلمون اتقوا الله الذى تساءلون به والازحام ان الله كان عليكم رقيباً اتقوا الله وقولوا قولا سديداً » الآية رواه الترمذى وصححه • ٢ وعن اسمعيل بن ابراهيم عن رجل من بني سليم قال « خطبت الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمامة بنت عبد المطلب فانكحني من غير أن يتشهد » رواه أبو داود • ٣ وعن أبى هريرة « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا رقا انسانا اذا تزوج قال بارك الله لك وبارك عليك وجمع بينكما فى خير » رواه الحمسة الا النسائى وصححه الترمذى •

« وعن عقيل بن ابى طالب » أنه تزوج امرأة من بني جشم فقالوا بالرفاء والبنين فقال لا تقولوا هكذا ولكن قولوا كما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اللهم بارك لهم وبارك عليهم « رواه النسائي وابن ماجه وأحمد بمناه . وفي رواية له « لا تقولوا ذلك فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد نهانا عن ذلك قولوا بارك الله فيك وبارك لك فيها » ❦

حديث ابن مسعود أخرجه أيضا أبو داود والنسائي والحاكم والبيهقي وهو من رواية أبى عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه ولم يسمع منه . وقد رواه الحاكم من طريق أخرى عن قتادة عن عبد ربه عن أبى عياض عن ابن مسعود وليس فيه الآيات . ورواه أيضا من طريق اسرائيل عن أبى اسحق عن أبى الأحوص وأبى عبيدة أن عبد الله قال فذكر نحوه ورواه البيهقي من حديث واصل الاحدب عن شقيق عن ابن مسعود بتمامه . وفي رواية للبيهقي « اذا أراد أحدكم أن يخطب لحاجة من النكاح أو غيره فليقل الحمد لله نحمده ونستعينه » الخ وروى المصنف عن الترمذى أنه صحيح حديث ابن مسعود والذي رأيناه في نسخة صحيحة منه التحسين فقط وكذلك روى الحافظ عنه في بلوغ المرام والمندري في مختصر السنن التحسين فقط ولكنه قال الترمذى بعد أن ذكر أن الحديث حسن ما لفظه رواه الأعمش عن أبى اسحق عن أبى الأحوص عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكلا الحديثين صحيح لان اسرائيل جمعهما فقال عن أبى اسحق عن أبى الأحوص وأبى عبيدة عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وحديث اسماعيل بن ابراهيم أخرجه أيضا البخارى في تاريخه الكبير وقال اسناده مجهول ووقع عنده في رواية أمامة بنت ربيعة بن الحرث بن عبد المطلب فكأنها نسبت في رواية أبى داود الي جدها انتهى . وأما جهالة الصحابي المذكور فغير قادحة كما قررنا في هذا الشرح غير مرة . وحديث أبى هريرة سكت عنه أبو داود والمندري وقال الترمذى حسن صحيح وصححه أيضا ابن حبان والحاكم . وحديث عقيل أخرجه أيضا أبو يعلى والطبراني وهو من رواية الحسن عن عقيل قال فى الفتح ورجاله ثقات الا أن الحسن لم يسمع من عقيل فيما يقال ❦ (وفي الباب) عن هبار عند الطبراني « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم شهد نكاح رجل

(م ٣٤ - ج ٦ - نيل الاوطار)

فقال على الخير والبركة والالافه والطائر الميمون والسعة والرزق بارك الله
لكم « قوله « ان الحمد لله » جاء في رواية بحذف ان وفي رواية للبيهقي بحذف
ان واثباتها بالشك فقال الحمد لله اوان الحمد لله وفي آخره قال شعبة قلت لابي اسحق
هذه القصة في خطبة النكاح وفي غيرها قال في كل حاجة . ولفظ ان ماجة في
أول هذا الحديث « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتني جوامع الخير وخواتيمه
فعلينا خطبة الصلاة وخطبة الحاجة فذكر خطبة الصلاة ثم خطبة الحاجة . قوله
« وأشهد أن محمدا عبده ورسوله » زاد أبو داود في رواية « ومن يطع الله ورسوله
فقد فاز فوزا عظيما » وفي رواية أخرى بعد قوله « ورسوله أرسله بالحق بشيرا ونذيرا
بين يدي الساعة من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما فإنه لا يضره الا نفسه ولا يضر
الله شيئا » وقد استدل بحديث ابن مسعود هذا على مشروعية الخطبة عند عقد النكاح
وعند كل حاجة قال الترمذي في سننه وقد قال أهل العلم إن النكاح جائز بغير خطبة وهو
قول سفيان الثوري وغيره من أهل العلم انتهى . ويدل على الجواز حديث اسمعيل بن
ابراهيم المذكور فيكون علي هذا الخطبة في النكاح مندوبة : قوله « رفا » قال في
الفتح بفتح الراء وتشديد الفاء مهموز معناه دعائه . وفي القاموس رفاه ترفته وترفيا
قال له بالرفاء والبنين أى بالالتيام وجمع الشمل انتهى . وذلك لان الترفته في الاصل
الالتيام يقال رفا الثوب لآتم خرقه وضم بعضه الي بعض وكانت هذه ترفته الجاهلية
ثم نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك وأرشد الى ما في أحاديث الباب :
قوله « تزوج امرأة من بني جشم » في جامع الأصول عن الحسن أن عليا هو المتزوج
من بني جشم وعزاه الي النسائي واختلف في علة النهي عن الترفته التي كانت تفعلها
الجاهلية ف قيل لانه لا حمد فيها ولا ثناء ولا ذكر لله . وقيل لما فيه من الاشارة الى
بعض البنات لتخصيص البنين بالذكر وإلا فهو دعاء لتزوج بالالتيام والالتياف
فلا كراهة فيه . وقال ابن المنير الذي يظهر أنه صلى الله عليه وآله وسلم كره
اللفظ لما فيه من موافقة الجاهلية لانهم كانوا يقولونه تماؤلا لدعاء فيظهر أنه لو قيل
بصورة الدعاء لم يكره كأن يقول اللهم ألف بينهما وارزقهما بنين صالحين *

باب ماجاء في الزوجين يوكلان واحدا في العقد

١* عن عقبة بن عامر «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لرجل أترضى أن أزوجك فلانة قال نعم وقال المرأة أترضين أن أزوجك فلانا قالت نعم فزوج أحدهما صاحبه فدخل بها ولم يفرض لها صداقا ولم يعطها شيئا وكان ممن شهد الحديبية وكان من شهد الحديبية له سهم بخير فلما حضرته الوفاة قال إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زوجني فلانة ولم أفرض لها صداقا ولم أعطها شيئا وأنا أشهدكم أنني أعطيتها من صداقها سهمي بخير فأخذت سهمه فباعته بمائة ألف» رواه أبو داود وقال عبد الرحمن بن عوف لام حكيم بنت قارظ «أتجملين أمرك الى قالت نعم قال فقد تزوجتك» ذكره البخاري في صحيحه وهو يدل على أن مذهب عبد الرحمن أن من وكل في تزويج أو بيع شيء فله أن يبيع ويزوج من نفسه وأن يتولى ذلك بلفظ واحد *

حديث عقبة بن عامر سكت عنه أبو داود والمناذري وفي اسناده عبد العزيز ابن يحيى صدوق بهم. وأثر عبد الرحمن ذكره البخاري معلقا ووصله ابن سعد من طريق ابن أبي ذئب عن سعيد بن خالد أن أم حكيم بنت قارظ قالت لعبد الرحمن ابن عوف أنه قد خطبني غير واحد فزوجني أيهم رأيت قال وتجملين ذلك الى فقالت نعم قال قد تزوجتك قال ابن أبي ذئب جاز نكاحه. وقد ذكر ابن سعد أم حكيم المذكورة في النساء اللواتي لم يدركن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وروين عن أزواجه وهى بنت قارظ بن خالد بن عبيد حليف بني زهرة. وقد استدلل بحديث عقبة من قال انه يجوز ان يتولى طرفي العقد واحد وهو مروي عن الأوزاعي وربيعة والثوري ومالك وأبي حنيفة وأكثر أصحابه والليث والهادوية وأبي نوري وحكي في البحر عن الناصر والشافعي وزفر انه لا يجوز لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «كل نكاح لا يحضره أربعة» وقد تقدم. وأجيب بانه أراد أو من يقوم مقامهم قال في الفتح وعن مالك لو قالت الثيب لوليها زوجني بمن رأيت فزوجها من نفسه أو من اختار لزمها ذلك ولو لم تعلم عين الزوج. وقال الشافعي يزوجه السلطان

أو ولي آخر مثله أو أبعد منه ووافقه زفر وداود وحجتهم ان الولاية شرط في العقد فلا يكون النكاح منكحاً كما لا يبيع من نفسه وروى البخاري عن المغيرة تعليقاً انه خطب امرأة هو أولى الناس بها فأمر رجلاً فزوجه ووصل هذا الأمر وكيع في مصنفه . ولابيهقي من طريقه عن الثوري عن عبد الملك بن عمران المغيرة بن شعبة أراد أن يتزوج امرأة هو وليها فجعل أمرها إلى رجل المغيرة أولي منه فزوجه . وأخرجه عبد الرزاق عن الثوري وقال فيه فأمر أبعد منه فزوجه . وأخرجه سعيد ابن منصور من طريق الشعبي ولفظه ان المغيرة خطب بنت عمه عروة بن مسعود فأرسل إلى عبدالله بن أبي عقيل فقال زوجنيها فقال ما كنت لأفعل أنت أمير البلد وابن عمها فأرسل المغيرة إلى عثمان بن أبي العاص فزوجها منه . والمغيرة هو ابن شعبة بن مسعود من ولد عوف بن ثقيف فهي بنت عمه وعبدالله بن أبي عقيل هو ابن عمها أيضاً لأن جده هو مسعود المذكور . وأما عثمان بن أبي العاص فهو وإن كان ثقيفياً لكنه لا يجتمع معهم إلا في جدهم إلا على ثقيف لأنه من ولد جشم ابن ثقيف . وقد استدلل محمد بن الحسن على الجواز بأن الله لما عاتب الأولياء في تزويج من كانت من أهل المال والجمال بدون صداقها وعاتبهم على ترك تزويج من كانت قليلة المال والجمال دل على أن الولي يصح منه تزويجها من نفسه إذ لا يماثل أحداً على ترك ما هو حرام عليه *

باب ما جاء في نكاح المتعة وبيان نسخه

١ عن ابن مسعود قال « كنا نفزو مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس معنا نساء فقلنا ألا نختصي فها ما عن ذلك ثم رخص لنا بعد أن تنكح المرأة بالثوب إلى أجل ثم قرأ عبدالله يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم » الآية متفق عليه ٢ وعن أبي جرة قال « سألت ابن عباس عن متعة النساء فرخص فقال له مولى له إنما ذلك في الحال الشديد وفي النساء قلة أو نحوه فقال ابن عباس نعم » رواه البخاري * ٣ وعن محمد بن كعب عن ابن عباس قال « إنما كانت المتعة في أول الإسلام كان الرجل يقدم البلدة ليس له بها معرفة فيتزوج

المرأة بقدر ما يرى انه يقيم فتحفظ له متاعه وتصلح له شأنه حتى نزلات هذه الآية الاعلى أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم قال ابن عباس فكل فرج سواهما حرام « رواه الترمذي * » وعن علي رضي الله عنه « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن نكاح المتعة وعن لحوم الحمر الأهلية زمن خيبر » وفي رواية « نهى عن متعة النساء يوم خيبر وعن لحوم الحمر الأنسية » متفق عليهما * وعن سلمة بن الأكوع قال « رخص لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في متعة النساء عام أو طاس ثلاثة أيام ثم نهى عنها » * ٦ وعن سيرة الجوهري « انه غزا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فتح مكة قال فأقننا بها خمسة عشر فأذن لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في متعة النساء » وذكر الحديث الي أن قال « فلم أخرج حتي حرمها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » وفي رواية « انه كان مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا أيها الناس اني كنت أذنت لكم في الاستمتاع من النساء وان الله قد حرم ذلك الى يوم القيامة فمن كان عنده منهن شيء فليخل سبيله ولا تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً » رواه ابن أحمد ومسلم . وفي لفظ عن سيرة قال « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمتعة عام الفتح حين دخلنا مكة ثم لم نخرج منها حتي نهانا عنها » رواه مسلم . وفي رواية عنه « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع نهى عن نكاح المتعة » رواه أحمد وأبو داود *
حديث ابن عباس الذي رواه المصنف من طريق أبي جرة ونسبه الي البخاري قيل ليس هو في البخاري . قال الحافظ في التلخيص وأغرب المجد بن تيمية يعني المصنف فذكره عن أبي جرة الضمعي انه سأل ابن عباس عن متعة النساء فرخص فيه فقال له مولى له انما ذلك في الحال الشديد وفي النساء قلة فقال نعم رواه البخاري وليس هذا في صحيح البخاري بل استغربه ابن الأثير في جامع الأصول فعزاه الي رزين وحده ثم قال الحافظ قلت قد ذكره المزني في الأطراف في ترجمة أبي جرة عن ابن عباس وعزاه الي البخاري باللفظ الذي ذكره ابن تيمية سواء ثم راجعته من الأصل فوجدته في باب النهي عن نكاح المتعة أخيراً ساقه بهذا الاسناد والمانن فاعلم ذلك . وحديث ابن عباس الثاني الذي رواه المصنف من طريق محمد بن كعب في اسناده موسى بن عبيد الربذي وهو ضعيف . وقد روى الرجوع

عن ابن عباس جماعة منهم محمد بن خلف القاضي المعروف بوكيع في كتابه الفرر
من الاخبار بسنده المتصل بسعيد بن جبير قال قلت لابن عباس ما تقول في المتعة
فقد أكثر الناس فيها حتى قال فيها الشاعر قال وما قال قال قال

قد قلت للشيخ لما طال محبسه * يا صاح هل لك في فتوى ابن عباس

وهل ترى رخصة الاطراف آتية * تكون منواك حتى مصدر الناس

قال وقد قال فيه الشاعر قلت نعم قال فسكرها أو نهى عنها . ورواه الخطابي
أيضا باسناده الى سعيد بن جبير قال قلت لابن عباس قد سارت بفنيك الركباني
وقالت فيها الشعراء قال وما قالوا فذكر البيهقي فقال سبحان الله والله ما بهذا أنقيت
وما هي الا كالميتة لا نحل الا للمضطر . وروي الرجوع أيضا البيهقي وأبو عوانة
في صحيحه قال في الفتح بعد أن ساق عن ابن عباس روايات الرجوع وساق حديث
سهل بن سعد عند الترمذي بلفظ انما رخص النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المتعة
لمزبة كانت بالناس شديدة ثم نهى عنها بعد ذلك ما افظه فهذه اخبار يقوى بعضها
بعضها . وحاصلها أن المتعة انما رخص فيها بسبب الزينة في حال السفر ثم قال
وأخرج البيهقي من حديث أبي ذر باسناد حسن انما كانت المتعة لحربنا وخوفنا
وروى عبد الرزاق في مصنفه أن ابن عباس كان يراها حلالا ويقراها فاستمتم به
منهم . قال وقال ابن عباس في حرف أبي بن كعب الى أجل مسمى قال وكان يقول
يرحم الله عمر ما كانت المتعة الا رحمة رحم الله بها عباده ولولا نهى عمر لما احتيج
الى الزنا أبدا وذكر ابن عبد البر عن عمارة مولى الشريد سألت ابن عباس عن
المتعة اسفاح هي أم نكاح فقال لا نكاح ولا سفاح قلت فما هي قال المتعة كما قال
الله تعالى قلت وهل عليها حيضة قال نعم قلت ويتوارثان قال لا . وقد روي ابن حزم
في المحلى عن جماعة من الصحابة غير ابن عباس فقال وقد ثبت على تحليلها بعد رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم جماعة من السلف منهم من الصحابة اسماء بنت أبي بكر
وجابر بن عبد الله وابن مسعود وابن عباس ومعاوية وعمر بن الخطاب وأبو سعيد
وسلمة ابنا أمية بن خلف . ورواه جابر عن الصحابة مدة رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم ومدة أبي بكر ومدة عمر الى قرب آخر خلافته وروي عنه انما أنكرها
إذا لم يشهد عليها عدلان فقط وقال بها ابن الناجين طائوس وعطاء وسعيد بن جبير

وسائر فقهاء مكة انتهى كلامه . ثم ذكر الحافظ في التلخيص بعد أن نقل هذا الكلام عن ابن حزم من روى من الحديثين حل المتعة عن المذكورين ثم قال ومن المشهورين باباحتها ابن جريج فقيه مكة ولهذا قال الاوزاعي فيما رواه الحاكم في علوم الحديث بترك من قول أهل الحجاز خمس فذكر منها متعة النساء من قول أهل مكة واثنيان النساء في ادبارهن من قول أهل المدينة ومع ذلك فقد روي أبو عوانة في صحيحه عن ابن جريج انه قال لهم بالبصرة اشهدوا اني قد رجعت عنها بعد أن حدثهم فيها ثمانية عشر حديثا انه لا بأس بها . ومن حكى القول بجواز المتعة عن ابن جريج الامام المهدى في البحر وحكاه عن الباقر والصادق والامامية انتهى . وقال ابن المنذر جاء عن الاوائل الرخصة فيها ولا أعلم اليوم أحدا يجيزها الا بعض الرافضة ولا معنى لقول يخالف كتاب الله وسنة رسوله . وقال عياض ثم وقع الاجماع من جميع العلماء على تحريمها الا الروافض وأما ابن عباس فروي عنه أنه أباحها وروى عنه أنه رجع عن ذلك . قال ابن بطال روى أهل مكة واليمن عن ابن عباس اباحة المتعة وروى عنه الرجوع بأسانيد ضعيفة واجازة المتعة عنه أصح وهو مذهب الشيعة قال واجمعوا علي أنه متى وقع الآن أبطل سواء كان قبل الدخول أم بعده إلا قول زفر أنه جعلها كالشروط الفاسدة ويرده قوله صلى الله عليه وآله وسلم «من كان عنده منهن شيء فليدخل سبيله» وقال الخطابي تحريم المتعة كالاجماع الا عن بعض الشيعة ولا يصح على قاعاتهم في الرجوع في الخائفات الى على فقد صح عن علي أنها نسخت ونقل البيهقي عن جعفر بن محمد انه سئل عن المتعة فقال هي الزنا بعينه . وقال ابن دقيق العيد ما حكاه بعض الحنفية عن مالك من الجواز خطأ فقد بالغ المالكية في منع النكاح المؤقت حتى أبطلوا توقيت الحل بسببه فقالوا لو علق علي وقت لا بد من مجيئه وقع الطلاق الا لأنه توقيت للحل فيكون في معنى نكاح المتعة قال عياض واجمعوا على أن شرط البطلان التحريم بالشرط فلو نوى عند العقد أن يفارق بعد مدة صح نكاحه الا الأوزاعي فأبطله واختلفوا هل يحمد نكاح المتعة أو يمذر على قولين . وقال القرطبي الروايات كلها متفقة على أن زمن اباحة المتعة لم يطل وانه حرم ثم أجمع السلف والخلف على تحريمها الا من لا يلتفت اليه من الروافض وحزم جماعة من الأئمة بتفرد

ابن عباس باباحتها ولكن قال ابن عبد البر أصحاب ابن عباس من أهل مكة واليمن على اباحتها ثم اتفق فقهاء الأمصار على تحريمها وقد ذكر الحافظ في فتح الباري بهد ما حكى عن ابن حزم كلامه السالف المتضمن لرواية جواز المتعة عن جماعة من الصحابة ومن بعدهم مناقشات فقال وفي جميع ما أطلقه نظر أما ابن مسعود في آخر كلامه فليراجع . وقال الحازمي في الناسخ والمنسوخ بعد أن ذكر حديث ابن مسعود المذكور في الباب ما لفظه وهذا الحكم كان مباحا ثم وعافى صدر الاسلام وإنما أباحه النبي صلى الله عليه وآله وسلم لهم للسبب الذي ذكره ابن مسعود وإنما ذلك يكون في أسفارهم ولم يبلغنا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أباحه لهم وهم في بيوتهم ولهذا نهى عنه غير مرة ثم أباحه لهم في أوقات مختلفة حتى حرمه عليهم في آخر أيامه صلى الله عليه وآله وسلم وذلك في حجة الوداع وكان تحريم تأييد لا توقيت فلم يبق اليوم في ذلك خلاف بين فقهاء الأمصار وأئمة الامة الا شيئا ذهب اليه بعض الشيعة ويروي أيضا عن ابن جرير جوازه انتهى . اذا تقرر لك معرفة من قال باباحة المتعة فدليلهم على الاباحة ما ثبت من اباحته صلى الله عليه وآله وسلم لها في مواطن متعددة . منها في عمرة القضاء كما أخرجه عبد الرزاق عن الحسن البصري وابن حبان في صحيحه من حديث سبرة . ومنها في خيبر كما في حديث علي المذكور في الباب . ومنها عام الفتح كما في حديث سبرة بن معبد المذكور أيضا . ومنها يوم حنين رواه النسائي من حديث علي . قال الحافظ ولعله تصحيف عن خيبر وذكره الدارقطني عن يحيى بن سعيد بلفظ حنين . ووقع في حديث سلمة المذكور في الباب في عام أوطاس . قال السهيلي هو ، وافق لرواية من روى عام الفتح فانهما كانا في عام واحد . ومنها في تبوك رواه الحازمي والبيهقي عن جابر ولكنه لم يبعها لهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم هنالك فان لفظ حديث جابر عند الحازمي « قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى غزوة تبوك حتى اذا كننا عند الثنية مما يلي الشام جاءتنا نسوة فمتنا بهن يطفن برحالنا فسلنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عنهم فاخبرناهم فغضب وقام فيما خطيبا فحمد الله وأثنى عليه ونهى عن المتعة فتوادعنا يومئذ ولم نعد ولا نمود فيها أبداً فلماذا سميت ثنية الوداع . قال الحافظ وهذا اسناد ضعيف لكن عند ابن حبان من حديث

أب هريرة ما يشهد له وأخرجه البيهقي أيضا وأجيب بما قاله الحافظ في الفتح أنه لا يصح من روايات الاذن بالمتعة شيء غير ذلك الا في غزوة الفتح وذلك لان الاذن في عمرة القضاء لا يصح اكونه من مراسيل الحسن ومراسيله ضعيفة لانه كان يأخذ عن كل أحد وعلى تقدير ثبوته فعله أراد أيام خيبر لانهما كانا في سنة واحدة كما في الفتح وأوطاس فانهما في غزوة واحدة ويبعد كل البعد أن يقع الاذن في غزوة أوطاس بعد أن يقع التصريح في أيام الفتح قبلها فانهما حرمت الي يوم القيامة وأما في غزوة خيبر فطريق توجيه الحديث وان كانت صحيحة ولكنه قد حكى البيهقي عن الحميدي ان سفيان كان يقول ان قوله في الحديث يوم خيبر يتعلق بالحرم الاهلية لا بالمتعة . وذكر السهيلي ان ابن عيينة روي عن الزهري بلفظ نهى عن أكل الحرم الاهلية عام خيبر وعن المتعة بعد ذلك أو في غير ذلك اليوم انتهى . وروي ابن عبد البر ان الحميدي ذكر عن ابن عيينة ان النهي زمن خيبر عن لحوم الحرم الاهلية وأما المتعة فكان في غير يوم خيبر قال ابن عبد البر وعلى هذا أكثر الناس وقال أبو عوانة في صحيحه سمعت أهل العلم يقولون معنى حديث علي أنه نهى يوم خيبر عن لحوم الحرم الاهلية وأما المتعة فسكت عنها وإنما نهى عنها يوم الفتح انتهى . قال في الفتح والحامل لهؤلاء على هذا ما ثبت من الرخصة فيها بعد زمن خيبر كما أشار اليه البيهقي ولكنه يشك على كلام هؤلاء ما في البخاري في الذبائح من طريق مالك بلفظ «نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم خيبر عن متعة النساء وعن لحوم الحرم الاهلية» وهكذا أخرجه مسلم من رواية ابن عيينة . وأما في غزوة حنين فهو تصحيف كما تقدم والأصل خيبر وعلى فرض عدم ذلك التصحيف فيمكن أن يراد ما وقع في غزوة أوطاس اكونها هي وحنين واحدة وأما في غزوة تبوك فلم يقع منه صلى الله عليه وآله وسلم اذن بالاستمتاع كما تقدم وإذا تقرر هذا فالاذن الواقع منه صلى الله عليه وآله وسلم بالمتعة يوم الفتح منسوخ بالنهي عنها المؤبد كما في حديث سبرة الجهنبي وهكذا لو فرض وقوع الاذن منه صلى الله عليه وآله وسلم بها في موطن من المواطن قبل يوم الفتح كانت نهيه عنها يوم الفتح ناسخا له . وأما رواية النهي عنها في حجة الوداع فهو اختلاف على الربيع بن سبرة والرواية عنه بان النهي في يوم الفتح (م ٣٥ - ج ٦ - نيل الاوطار)

أصح وأشهر ويمكن الجمع بأنه صلى الله عليه وآله وسلم أراد إعادة النهي إيشيع ويسمعه من لم يسمعه قبل ذلك ولكنه يعكر على ما في حديث سبرة من التحريم المؤبد ما أخرجه مسلم وغيره عن جابر قال كنا نستمتع بالقبضة من الدقيق والتمر الأيام على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وصدرأ من خلافة عمر حتى نأنا عنها عمر في شأن حديث عمرو بن حريث فإنه يبعد كل البعد أن يجهل جمع من الصحابة النهي المؤبد الصادر عنه صلى الله عليه وآله وسلم في جمع كثير من الناس ثم يستمرون على ذلك حياته صلى الله عليه وآله وسلم وبعد موته حتى ينهائم عنها عمر . وقد أجيب عن حديث جابر هذا بأنهم فعلوا ذلك في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم لم يبلغه النسخ حتى نهى عنها عمر واعتقد أن الناس باقون على ذلك لعدم النازل وكذلك يحمل فعل غيره من الصحابة ولذا ساق لعمر أن ينهى ولهم الموافقة . وهذا الجواب وإن كان لا يخلو عن نقص ولكنه أوجب المصير إليه حديث سبرة الصحيح المصرح بالتحريم المؤبد وعلي كل حال فنحن متعبدون بما بلغنا عن الشارع وقد صح لنا عنه التحريم المؤبد ومخالفة طائفة من الصحابة له غير قاذحة في حجيته ولا قائمة لنا بالمندرة عن العمل به كيف والجمهور من الصحابة قد حفظوا التحريم وعملوا به ورووه لنا حتى قال ابن عمر فيما أخرجه عنه ابن ماجه بإسناد صحيح « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أذن لنا في المتعة ثلاثاً ثم حرمها والله لا أعلم أحداً منع وهو محصن إلا رجسته بالحجارة » وقال أبو هريرة فيما يرويه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « هدم المتعة الطلاق والعدة والميراث » أخرجه الدارقطني وحسنه الحافظ ولا يمنع من كونه حسناً كون في إسناده مؤمل بن اسماعيل لأن الاختلاف فيه لا يخرج حديثه عن حد الحسن إذا انضم إليه من الشواهد ما يقويه كما هو شأن الحسن لغيره وأما ما يقال من أن تحليل المتعة مجمع عليه والمجمع عليه قطعي وتحريمها مختلف فيه والمختلف فيه ظني والظني لا ينسخ القطعي فيجيب عنه أولاً بمنع هذه الدعوى أعني كون القطعي لا ينسخه الظني فما الدليل عليها وبمجرد كونها مذهب الجمهور غير مقنع أن قام في مقام المنع مسائل خصمه عن دليل النقل والسمع بإجماع المسلمين وثانياً بأن النسخ بذلك الظني إنما هو لاستمرار الحل لا لنفس الحل والاستمرار ظني لا قطعي . وأما

قراءة ابن عباس وابن مسعود وأبي بن كعب وسعيد بن جبير (فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى) فليست بقرآن عند مشروطي التواتر ولا سنة لا جل روايتها قرآناً فيكون من قبيل التفسير للآية وليس ذلك بحجة. وأما عند من لم يشترط التواتر فلا مانع من نسخ ظني القرآن بظني السنة كما تقرر في الأصول *

(باب نكاح الحلل)

١ عن ابن مسعود قال « لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحلل والحلل له » رواه أحمد والنسائي والترمذي وصححه والخمسة إلا النسائي من حديث علي بن ربيعة * ٢ وعن عتبة بن غامر قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ألا أخبركم بالتيس المستمار قالوا بلى يا رسول الله قال هو الحلل لعن الله الحلل والحلل له » رواه ابن ماجه *

حدث ابن مسعود صححه ابن القطان وابن دقيق العيد على شرط البخاري وله طريق أخرى أخرجهما عبد الرزاق وطريق ثالثة أخرجهما اسحق في مسنده. وحديث علي صححه ابن السكن وأعله الترمذي فقال روي عن مجالد عن الشعبي عن جابر وهو وهم انتهى. وفي إسناده مجالد وفيه ضعف. وحديث عتبة بن غامر أخرجه أيضاً الحاكم وأعله أبو زرعة وأبو حاتم بالارسال. وحكي الترمذي عن البخاري أنه استنكره. وقال أبو حاتم ذكرته يحيى بن بكير فأنكره إنكاراً شديداً وسياق إسناده في سنن ابن ماجه هكذا حدثنا يحيى بن عثمان بن صالح المصري قال حدثنا أبي قال سمعت أبا عبد الله بن سعد يقول قال لي مشرح بن عاهدان قال عتبة بن عامر فذكره. ويحيى بن عثمان ضعيف. ومشرح قد وثقه ابن معين (وفي الباب) عن ابن عباس عند ابن ماجه وفي إسناده زمعة بن صالح وهو ضعيف وعن أبي هريرة عند أحمد وإسحاق والبيهقي والبخاري وابن أبي حاتم في العلل والترمذي في العلل وحسنه البخاري والأحاديث المذكورة تدل على تحريم التحليل لأن الأمن إنما يكون متى ذنب كبير. قال الحافظ في التلخيص استدلو بهذا الحديث على بطلان النكاح إذا شرط الزوج أنه إذا نكحها بانت منه أو شرط أنه يطلقها

أونحو ذلك وحلوا الحديث على ذلك ولا شك ان اطلاقه يشمل هذه الصورة
 وغيرها لكن روى الحاكم والطبراني في الأوسط عن عمر أنه جاء اليه رجل
 فسأله عن رجل طلق امرأته ثلاثا فتزوجها أخ له عن غير مؤامرة ليحلها لآخيه
 هل تحل للأول قال لا إلا بنكاح رغبة كنا نعد هذا سفاحا على عهد رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم . قال وقال ابن حزم ليس الحديث على عمومته في كل
 محل اذلو كان كذلك لدخل فيه كل واهب وبائع ومزوج فصح انه اراد به بعض
 الحللين وهو من أحل حراما لغيره بلا حجة فتعين أن يكون ذلك فيمن شرط
 ذلك لانهم لم يختلفوا في أن الزوج اذا لم ينو تحليها للأول ونوت هي أنها
 لا تدخل في اللعن فدل على أن المعتبر الشرط انتهى . ومن المجوزين للتحليل بلا
 شرط أبو ثور وبعض الحنفية والمؤيد بالله والهادية وحلوا أحاديث التحريم على
 ما اذا وقع الشرط انه نكاح تحليل قالوا وقد روى عبد الرزاق ان امرأة أرست
 الي رجل فزوجته نفسها ليحلها لزوجها فأمره عمر بن الخطاب أن يقيم معها
 ولا يطلقها وأوعده أن يعاقبه إن طلقها فصحح نكاحه ولم يأمره باستثنائه . وروى
 عبد الرزاق أيضا عن عروة بن الزبير أنه كان لا يرى بأسا بالتحليل اذا لم يعلم أحد
 الزوجين . قال ابن حزم وهو قول سالم بن عبد الله والقاسم بن محمد . قال ابن
 القيم في أعلام الموقعين وصح عن عطاء فيمن نكح امرأة محلا ثم رغب فيها فامسكها
 قال لا بأس بذلك . وقال الشعبي لا بأس بالتحليل اذا لم يأمر به الزوج . وقال الليث عن
 سعد ان تزوجها ثم فارقتها فترجع الي زوجها وقال الشافعي وأبو ثور المحلل الذي يفسد
 نكاحه هو من تزوجها ليحلها ثم يطلقها فأما من لم يشترط ذلك في عقد النكاح فعقده
 صحيح لا داخله فيه سواء شرط عليه ذلك قبل العقد أو لم بشرط نوي ذلك أو لم
 ينوه . قال أبو ثور وهو مأجور . وروى بشر بن الوليد عن أبي يوسف عن أبي
 حنيفة مثل هذا سواء . وروى أيضا عن محمد وأبي يوسف عن أبي حنيفة انه اذا
 نوى الثاني والمرأة التحليل للأول لم تحل له بذلك . وروى الحسن بن زياد عن
 زفر وأبي حنيفة انه ان شرط عليه في نفس العقد انما تزوجها ليحلها للأول فانه
 نكاح صحيح ويطل الشرط وله أن يقيم معها فهذه ثلاث روايات عن أبي حنيفة
 قالوا وقد قال الله تعالى (فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره) وهذا زوج

قد عقد عمر وولى ورضاها وخلوها عن الموانع الشرعية وهو راغب في ردها الى زوجها الاول فيدخل في حديث ابن عباس « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا إناكاح رغبة » وهذا نكاح رغبة في تحليلها المسلم كما أمر الله تعالى بقوله (حتى تنكح زوجا غيره) والنبي صلى الله عليه وآله وسلم إنما شرط في عودها الى الاول مجرد ذوق المسيلة بينهما فالمسيلة حلت له بالنص وأما لعنه صلى الله عليه وآله وسلم للمحلل فلا ريب انه لم يرد كل محلل ومحلل له فان الولي محلل لما كان حراما قبل العقد والحكم المزوج محلل بهذا الاعتبار والبائع أمته محلل المشتري وطأها فان قلنا العام اذا خصص صار مجملا فلا احتجاج بالحديث وان قلنا هو حجة فيما عدا محل التخصيص فذلك مشروط ببيان المراد منه ولستنا ندري المحلل المراد من هذا النص أهو الذي نوى التحليل أو شرطه قبل العقد أو شرطه في صلب العقد أو الذي أحل ما حرمه الله تعالى ورسوله ووجدنا كل من تزوج مطلقة ثلاثا فانه محلل ولو لم يشترط التحليل أو لم ينوه فان الحل حصل بوطئه وعقده ومعلوم قطعا أنه لم يدخل في النص فلم ان النص انما أراد به من أحل الحرام بفعله أو عقده وكل مسلم لا يشك في أنه أهل لعنه وأما من قصد الاحسان الى أخيه المسلم ورغب في جمع شمله بزواجه ولم شتمه وشتم أولاده وعياله فهو محسن وما علي الحسين من سبيل فضلا عن أن يلحقهم لعنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا يخفأك أن هذا كله بمنزل عن السواب بل هو من المجادلة بالباطل البحت ودفعه لا يخفى على عارف

(باب نكاح الشغار)

١ عن نافع عن ابن عمر « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الشغار والشغار أن يزوج الرجل ابنته على أن يزوجه ابنته وليس بينهما صداق » رواه الجماعة لكن الترمذى لم يذكر تفسير الشغار وأبو داود جملة من كلام نافع وهو كذلك في رواية متفق عليها * ٢ وعن ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا شغار في الاسلام » رواه مسلم * ٣ وعن أبي هريرة قال

«نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الشفار والشفار أن يقول الرجل زوجني ابنتك وأزوجك ابنتي أو زوجني أختك وأزوجك أختي» رواه أحمد ومسلم * ٤ وعن عبد الرحمن بن هرمز الأعرج «أن العباس بن عبد الله بن عباس أنكح عبد الرحمن بن الحكم ابنته وأنكحه عبد الرحمن ابنته وقد كانا جملاء صداقا فكتب معاوية بن أبي سفيان إلى مروان بن الحكم يأمره بالتفريق بينهما وقال في كتابه هذا الشفار الذي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم» رواه أحمد وأبو داود * ٥ وعن عمران بن حصين «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا جاب ولا جنب ولا شفار في الإسلام ومن انتهب فليس منا» رواه أحمد والنسائي والترمذي وصححه * ٦

حديث معاوية في إسناده محمد بن اسحق وقد تقدم اختلاف الأئمة في الاحتجاج بحديثه * (وفي الباب) عن أنس عند أحمد والترمذي وصححه والنسائي. وعن جابر عند مسلم وأخرج البيهقي عن جابر أيضا نهى عن الشفار والشفار أن تنكح هذه بهذه بغير صداق بضع هذه صداق هذه وبضع هذه صداق هذه وأخرج عبد الرزاق عن أنس أيضا مرفوعا لا شفار في الإسلام والشفار أن يزوج الرجل الرجل أخته باخته. وأخرج أبو الشيخ من حديث أبي ربحانة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن المشافة والمشافة أن يقول زوج هذا من هذه وهذه من هذا بلا مهر. وأخرج الطبراني عن أبي بن كعب مرفوعا «لا شفار قالوا يا رسول الله وما الشفار قال إنكاح المرأة بالمرأة لا صداق بينهما» قال الحافظ وإسناده وإن كان ضعيفا لكنه يستأنس به في هذا المقام: قوله «الشفار» بمجمتين الأولى مكسورة: قوله «والشفار أن يزوج» الخ قال الشافعي لا أدرى التفسير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو عن ابن عمر أو عن نافع أو عن مالك. هكذا حكى عن الشافعي البيهقي في المعرفة قال الخطيب تفسير الشفار ليس من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإنما هو من قول مالك وهكذا قال غير الخطيب قال القرطبي تفسير الشفار صحيح موافق لما ذكره أهل اللغة فإن كان مرفوعا فهو المقصود وإن كان من قول الصحابي فمقبول أيضا لأنه أعلم بالمقال وأقعد بالحال. وللشفار صورتان أحدهما المذكورة في الأحاديث وهي خلو بضع كل منهما من الصداق والثانية أن يشترط

كل واحد من الوليين على الآخر أن يزوجه وليته فن العلماء من اعتبر الاولى فقط فنهى
دون الثانية وليس المقتضى للبطلان عندهم مجرد ترك ذكر الصداق لان النكاح يصح
بدون تسميته بل المقتضى لذلك جعل البضع صدقا واختلفوا فيما اذا لم يصرح
بذكر البضع فالاصح عندهم الصحة . قال القفال العلة في البطلان التعليل والتوقيف
وكأنه يقول لا ينعقد لك نكاح ابنتي حتى ينعقد لي نكاح ابنتك وقال الخطابي
كان ابن أبي هريرة يشبهه برجل تزوج امرأة ويستثنى عضوا منها وهذا مما لا خلاف
في فساده . قال الحافظ وتقرير ذلك انه يزوج وليته ويستثنى بضعها حيث يحمله
صداقا للآخرى وقال المؤيد بالله وأبواب العلة كون البضع صار ملكا للآخرى .
قال ابن عبد البر أجمع العلماء على ان نكاح الشغار لا يجوز ولكن اختلفوا في
صحته فالجمهور على البطلان . وفي رواية عن مالك يفسخ قبل الدخول لا بعده
وحكاه ابن المنذر عن الاوزاعي وذهب الحنفية الى صحته ووجوب المهر وهو
قول الزهري ومالك والنوري واللبث ورواية عن أحمد واسحق وأبي ثور
هكذا في الفتح قال وهو قوي على مذهب الشافعي لاختلاف الجهة لكن قال
الشافعي النساء محرمات الا ما أحل الله أو ملك يمين فاذا ورد النهي عن نكاح تأكد
التحريم انتهى . وظاهر ما في الأحاديث من النهي والنفي ان الشغار حرام باطل
وهو غير مختص بالبنات والأخوات . قال النووي اجمعوا على ان غير البنات من
الأخوات وبنات الأخ وغيرهن كالبنات في ذلك انتهى . وتفسير الجلب
والجنب قد تقدم في الزكاة ☆

باب الشروط في النكاح وما نهى عنه منها

١ عن عقبة بن عامر قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
أحق الشروط أن يوفى به ما استحللتم به الفروج » ورواه الجماعة * ٢ وعن أبي
هريرة « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يخطب الرجل على خطبة
أخيه أو يبيع على يمينه ولا نسأل المرأة طلاق أختها لتكتفي . ما في صحفتها أو
انائها فأنما رزقها على الله تعالى » متفق عليه * وفي لفظ متفق عليه « نهى أن

تشرط المرأة طلاق أختها * ٣ وعن عبد الله بن عمرو « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يحل أن تنكح امرأة بطلاق أخرى » رواه أحمد * قوله « أحق الشروط أن يوفى به » في رواية للبخاري « أحق ما أوفيتهم من الشروط » وفي أخرى له « أحق الشروط أن توفوا به » قوله « ما استحللتم به الفروج » أي أحق الشروط بالوفاء شروط النكاح لأن أمره أحوط وبابه أضيق . قال الخطابي الشروط في النكاح مختلفة فمنها ما يجب الوفاء به اتفاقا وهو ما أمر الله به من أمساك بمعروف أو تمريج باحسان وعليه حمل بعضهم هذا الحديث ومنها ما لا يوفى به اتفاقا كسؤال المرأة طلاق أختها . ومنها ما اختلف فيه كاشتراط أن لا يتزوج عليها أولا ينسرى أولا ينقلها من منزلها إلى منزلها وعند الشافعية الشروط في النكاح على ضربين منها ما يرجع إلى الصداق فيجب الوفاء به وما يكون خارجا عنه فيختلف الحكم فيه : قوله « نهى أن يخطب الرجل على خطبة أخيه » قد تقدم الكلام على هذا في أول كتاب النكاح : قوله « أو يبيع على يمينه » قد تقدم الكلام عليه في كتاب البيع . قوله « ولا تسأل المرأة طلاق أختها » ظاهر هذا التحريم وهو محمول على ما إذا لم يكن هناك سبب يجوز ذلك لريبة في المرأة لا ينبغي معها أن تستمر في عصمة الزوج ويكون ذلك على سبيل النصيحة المحضة أو لضرر يحصل لها من الزوج أو للزوج منها أو يكون سؤاها ذلك تفويضا للزوج رغبة في ذلك فيكون كالخلع من الجانبين إلى غير ذلك من المقاصد المختلفة . وقال ابن حبيب حمل العلماء هذا النهي على الذنب فلو فعل ذلك لم يفسخ النكاح وتعمقه ابن بطال بأن نفى الحل صريح في التحريم ولكن لا يلزم منه فسخ النكاح وإنما فيه التفليظ على المرأة أن تسأل طلاق الأخرى وتعرض بما قسم الله لها والتصريح بنفي الحل وقع في رواية أحمد المذكورة في الباب ووقع أيضا في رواية للبخاري : قوله « لتكتفي » بفتح المثناة الأولى وسكون الكاف من كفات الأناة إذا قلبته وافرغت ما فيه . وفي رواية للبخاري « لتستفرغ ما في صحتها » وفي رواية له « لتكفأ » وأخرجه أبو نعيم في المستخرج بلفظ « لا يصلح لامرأة أن تشرط طلاق أختها لتكتفي » أناها » وأخرجه الإسماعيلي وقال « لتكتفي » وكذا البيهقي وهو بفتح المثناة وسكون الكاف وبالهزة . وفي رواية للبخاري « لتكتفي » بضم المثناة من أكفاته بمعنى أمته والمراد بقوله ما في صحتها ما يحصل

لها من الزوج وكذلك معني أرائناها . قوله « طلاق أختها » قال الثوري معني هذا الحديث نهى المرأة الأجنبية أن تسأل رجلا طلاق زوجته وإن يزوجه اهي فيصير لها من نفقتها ومعوته ومعاشرته ما كان للمطلة فمبر عن ذلك بقوله لا يكتفي ما في صحفها والمراد باختها غيرها سواء كانت أختها من النسب أو الرضاع أو الدين . وحمل ابن عبيد البر الاخت هنا على الضرة ومن الشروط التي هي من مقتضيات النكاح ومقاصده شرطها عليه العشرة بالمعروف والانفاق والكسوة والسكنى وأن لا يقصر في شيء من حقها من قسمة ونحوها وشرطه عليها أن لا يخرج الاباذنه ولا يئتمه نفسها ولا تنصرف في متاعه الا برضاها . وأما الشروط التي تنافي مقتضى العقد كأن تشرط عليه أن لا يفسم لضرته أو لا ينفق عليها أو لا يتسرى أو يطلق من كانت تحته فلا يجب الوفاء بشيء من ذلك ويصح النكاح . وفي قول للشافعي يبطل النكاح . وقال أحمد وجماعة يجب الوفاء بالشروط مطلقا وقد استشكل ابن دقيق العيد حمل الحديث على الشروط التي هي من مقتضيات النكاح . وقال ذلك الأمور لا تؤثر الشروط في إيجابها وسياق الحديث يقتضي الوفاء بها والشروط التي هي من مقتضى العقد مستوية في وجوب الوفاء بها (واختلاف) أهل العلم في اشتراط المرأة أن لا يخرجها زوجها من بلدها . فحكى الترمذي عن أهل العلم من الصحابة قال ومنهم عمر أنه يلزم قال وبه يقول الشافعي وأحمد وإسحاق . وروي ابن وهب بإسناد جيد أن رجلا تزوج امرأة فشرط أن لا يخرجها من دارها فارتفعوا الى عمر فوضع الشرط وقال المرأة مع زوجها قال أبو عبيد تضادت الروايات عن عمر في هذا . وحكى الترمذي عن علي أنه قال سبق شرط الله شرطها قال وهو قول الثوري وبعض أهل الكوفة قال أبو عبيد وقد قال بقول عمر عمرو بن العاص ومن التابعين طاوس وأبو الشعثاء وهو قول الأوزاعي . وقال الليث والثوري والجمهور بقول علي حتى لو كان صداق مائة مائة مثلا فرضيت بخمسين علي أن لا يخرجها فله إخراجها ولا يلزمه الا المسمى . وقالت الحنفية لها أن ترجع عليه بما نقصت له من الصداق . وقال الشافعي يصح النكاح ويأقو الشرط ويلزمه مهر المثل وعنه يصح وتستحق الكحل كذا في الفتح قال أبو عبيد والذي نأخذ به أنا نأمره بالوفاء بشرطه من غير أن نحكم عليه بذلك . قال وقد أجمعوا على أنها لو اشترطت

عليه أن لا يبطأها لم يجب الوفاء بذلك اشترط فكذلك هذا وما يقوي حمل حديث عقبة على النذب حديث عائشة في قصة بريرة المتقدم بلفظ « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل » وقد تقدم أيضا حديث « المسلمون عند شروطهم الا شرطا أحل حراما أو حرم حلالا » وأخرج الطبراني في الصغير بإسناد حسن عن جابر « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم خطب أم مبشر بنت البراء بن معرور فقالت اني شرطت لزوجي أن لا أنزوج بعده فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن هذا لا يصلح »

باب نكاح الزاني والزانية

١ عن أبي هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الزاني المجلود لا ينكح الا مثله » رواه أحمد وأبو داود * ٢ وعن عبد الله بن عمرو بن العاص « أن رجلا من المسلمين استأذن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في امرأة يقال لها أم مهزول كانت تسافح وتشترط له أن تنفق عليه قال فاستأذن نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم أو ذكر له أمرها فقرأ عليه نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم والزانية لا ينكحها الا زان أو مشرك » رواه أحمد * ٣ وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن مرثد بن أبي مرثد الغنوي كان يحمل الاسارى بمكة وكان بمكة فني يقال لها عناق وكانت صديقه قال فجنث النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلت يا رسول الله أنكح عناقا قال فسكت عني فنزلت والزانية لا ينكحها الا زان أو مشرك فدعاني فقرأها علي وقال لا تنكحها » رواه أبو داود والنسائي والترمذي *

حدثت أبي هريرة قال الحافظ في بلوغ المرام رجاله ثقات . وحديث عبد الله بن عمرو أخرجه أيضا الطبراني في الكبير وال الأوسط . قال في مجمع الزوائد ورجال أحمد ثقات وحديث عمرو بن شعيب حسنه الترمذي (وفي الباب) عن عمرو بن الأحوص أنه شهد حجة الوداع مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فحمد الله وأثنى عليه وذكر ووعظ ثم قال استوصوا في النساء خيرا فأنما هن عندكم عوان

ليس مما يكون ممن شيئا غير ذلك الا أن يأتين بفاحشة معينة فان فعلن فاهجروهن
 في المضاجع واضربوهن ضربا غير مبرح فان أظعنكم فلا تبغوا عليهن سيلا »
 أخرجه ابن ماجه والترمذي وصححه . وعن ابن عباس عند أبي داود والنسائي
 قال « جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان امرأتى لا تمنع بدلا من
 قال غربها قال أخاف أن تبهما نفسي قال فاستمتع بها قال المنذرى ورجال اسناده
 محتج بهم في الصحيحين . وذكر الدارقطني ان الحسن بن واقد تفرد به عن عمارة
 ابن أبي حفصة وان الفضل بن موسى السيناني بكسر المهملة ثم تحتية ثم نونين بينهما
 ألف تفرد به عن الحسن بن واقد وأخرجه النسائي من حديث عبد الله بن عبيد
 ابن عمير عن ابن عباس وبوب عليه في سننه تزويج الزانية . وقال هذا الحديث ليس
 بثابت وذكر أن المرسل فيه أولى بالصواب وقال الامام أحمد لا تمنع بدلا من تعطي من
 ماله قلت فان أبا عبيد يقول من الفجور قال ليس عندنا الا أنها تعطي من ماله ولم يذكر النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم يأمره بما سألها وهي تفجر . وسئل عنه ابن الاعرابي فقال من
 الفجور . وقال الخطابي . من الزانية وانها مطاوعة ان أرادها لا تردده . وعن جابر
 عند البيهقي بنحو حديث ابن عباس : قوله « الزانى المجلود » الخ هذا الوصف
 خرج مخرج الغالب باعتبار من ظهر منه الزنا وفيه دليل على أنه لا يحل للمرأة
 أن تزوج من ظهر منه الزنا كذلك لا يحل للرجل أن يتزوج بمن ظهر منها الزنا
 ويدل على ذلك الآية المذكورة في الكتاب لان في آخرها (وحرم ذلك على
 المؤمنين) فانه صريح في التحريم قال في نهاية الجتهد اختلفوا في قوله تعالى (وحرم
 ذلك على المؤمنين) هل خرج مخرج الذم أو مخرج التحريم وهل الاشارة في
 قوله ذلك الى الزنا أو الى النكاح قال وانما صار الجمهور الى حمل الآية على الذم
 لاعلى التحريم لحديث ابن عباس الذي قدمناه . وقد حكى في البحر عن علي وان
 عباس وابن عمرو جابر وسعيد بن المسيب وعروة والزهرى والعترة ومالك والشافعي
 وربيعة . وأبي ثور أنها لا تحرم المرأة على من ذنى بها لقوله تعالى (وأحل لكم
 ما وراء ذلكم) وقوله صلى الله عليه وسلم « لا يحرم الحلال الحرام » أخرجه ابن ماجه من
 حديث ابن عمر . وحكى عن الحسن البصري انه يحرم على الرجل نكاح من ذنى
 بها واستدل بالآية . وحذاء أيضا عن قتادة وأحمد الا اذا نال الارتفاع سبب التحريم

وأجاب عنه في البحر بأنه أراد بالآية الزاني المشرک واستدل على ذلك بقوله تعالى (أو مشرکة) قال وهي تحرم على الفاسق المسلم بالاجماع. وأراد أيضا الزانية المشرکة بدليل قوله أو مشرک وهو محرم على الفاسقة المسلمة بالاجماع. ولا ينفي ما في هذا الجواب لان حاصله أن المراد المشرک الزاني والمشرکة الزانية وهذا تأويل يفضي الى تعطيل فائدة الآية اذ منع النكاح مع المشرک والزنا حاصل بغير هذه الآية ويستلزم أيضا امتناع عطف المشرک والمشرکة على الزاني والزانية اذ قد ألغى خصوصية الزنا أيضا قد تقرر في الأصول ان الاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب. قال ابن القيم وأما نكاح الزانية فقد صرح الله بتحريمه في سورة النور وأخبر ان من نكحها فهو زان أو مشرک فهو إما أن يلتزم حكمه تعالى ويعتقد وجوبه عليه أولا فإن لم يعتقد فهو مشرک وان التزم واعتقد وجوبه وخالفه فهو زان ثم صرح بتحريمه فقال (وحرم ذلك على المؤمنين) وأما جعل الإشارة في قوله (وحرم ذلك) الى الزنا فضعيف جداً اذ يصير معنى الآية الزاني لا يزني الا بزانية أو مشرکة والزانية لا يزني بها الا زان أو مشرک وهذا مما ينبغي ان يسان عنه القرآن ولا يعارض ذلك حديث عمرو بن الأحوص. وحديث ابن عباس المذكوران فانهما في الاستمرار على نكاح الزوجة الزانية والآية وحديث أبي هريرة في ابتداء النكاح فيجوز للرجل ان يستمر على نكاح من زنت وهي تحته ويحرم عليه أن يتزوج بالزانية وأما ما ذكره النقبلي في المنار من أنه لا يصح أن يراد به لقوله لا ترديد لأمس الزنا بل عدم نفورها عن الرتبة فقصر للفظ المحتمل على أحد المحتملات بغير دليل فالأولى ان ينزل ترك استفصاله صلى الله عليه وآله وسلم عن مراده بقوله لا ترديد لأمس منزلة العموم ولا ريب أن العرب تكسب بمنى هذه العبارة عن عدم العفة عن الزنا. وأيضاً حديث عمرو بن الأحوص من أعظم الأدلة الدالة على جواز إمساك الزانية لقوله فيه «الا أن يأتين بفاحشة مبينة فان فعلن فاهجروهن» الخ فتفسير حديث لا ترديد لأمس بغير الزنا لا يأتي بفائدة باعتبار محل النزاع. وقد حكى صاحب البحر عن الأثر كثر ان من زنت لم يفسخ نكاحها. وحكى أيضاً عن المؤيد بالله انه يجب تطليقها ما لم تنب: قوله «ان مرئد» بفتح الميم وسكون الراء وفتح المثناة بعدها دال مهملة. والغنوى بفتح الغين المهملة

وبعدها نون مفتوحة نسبة الى غنى بفتح الغين وكسر النون وهو غنى بن يعصر
ويقال أعصر بن سعد بن قيس عيلان . وعناق بفتح العين المهملة وبعدها نون وبعد
الالف قاف . قال المنذرى وللعلماء في الآية خمسة أقوال : أحدها أنها منسوخة قاله
سميد بن المسيب وقال الشافعى في الآية القول فيها كما قال سميد أنها منسوخة
وقال غيره الناسخ (واذكروا الأيام منكم) فدخلت الزانية في أيام المسلمين وعلي
هذا أكثر العلماء يقولون من زنى بامرأة فله أن يتزوجها ولغيره أن يتزوجها
والثاني أن النكاح ههنا الوطء والمراد أن الزانى لا يطأوعه على فعله ويشاركه
في مراده الا زانية مثله أو مشركة لا تحرم الزنا ونظام الفائدة في قوله سبحانه (وحرم
ذلك على المؤمنين) يعنى الذين امتثلوا الأوامر واجتنبوا النواهي . الثالث أن الزانى
المجلود لا ينكح إلا زانية مجلودة أو مشركة وكذلك الزانية . الرابع أن هذا
كان في نسوة كان الرجل يتزوج احدها على أن تنفق عليه مما كسبته من الزنا
واحتمل أن الآية نزات في ذلك . الخامس أنه عام في تحريم نكاح الزانية على
المغيف والمغيف ع الزانية انتهى *

باب النهي عن الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها

١ عن أبي هريرة قال « نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن تنكح
المرأة على عمها أو خالتها » رواه الجماعة . وفي رواية « نهى أن يجمع بين المرأة
وعمتها وبين المرأة وخالتها » رواه الجماعة الا ابن ماجه والترمذى . ولاحمد والبخارى
والترمذى من حديث جابر مثل اللفظ الاول . وعن ابن عباس « انه جمع بين امرأة
رجل وابنته من غيرها بعد طلقتين وخلع » * ٣ وعن رجل من أهل مصر « كانت
له صحبة يقال له جبلة أنه جمع بين امرأة رجل وابنته من غيرها » رواه الدارقطني
قال البخاري وجمع عبد الله بن جعفر بين ابنة على وامرأة على * ٤ *

حديث أبي هريرة قال ابن عبد البر أكثر طرقه متواترة عنه وزعم قوم
أنه تفرد به وليس كذلك . وقال البيهقى عن الشافعى إن هذا الحديث لم يرو من
وجه يثبت أهل الحديث الا عن أبي هريرة وروى من وجوه لا يثبتها أهل العلم

بالحديث. قال البيهقي هو كما قال فندجاء من حديث علي وابن مسعود وابن عمرو وابن عباس وعبد الله بن عمرو وأنس وأبي سعيد وثنا أشة وليس فيها شيء على شرط الصحيح وإنما اتفقا على اثبات حديث أبي هريرة. وأخرج البخاري رواية عاصم عن الشعبي عن جابر وبين الاختلاف علي الشعبي فيه قال والحفاظ يرون رواية عاصم خطأ والصواب رواية ابن عون وداود بن أبي هند انتهى : قال الحفاظ وهذا الاختلاف لم يقدح عند البخاري لأن الشعبي أشهر بجابر منه باب هريرة ولا حديث طريق أخرى عن جابر بشرط الصحيح أخرجه النسائي من طريق ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر. وقول من نقل عنهم البيهقي تضعيف حديث جابر معارض بتصحيح الترمذي وابن حبان وغيرهما له وكفي بتخريج البخاري له موصولا قوة. قال ابن عبد البر كان بعض أهل الحديث يزعم أنه لم يرو هذا الحديث غير أبي هريرة يعني من وجهه يصح وكأنه لم يصح حديث الشعبي عن جابر وصحيحه عن أبي هريرة والحديثان جميعاً صحيحان. قال الحفاظ وأما من نقل البيهقي أنهم روه من الصحابة غير هذين فقد ذكر مثل ذلك الترمذي بقوله وفي الباب لكن لم يذكر ابن مسعود ولا ابن عباس ولا أنسا وزاد بدلهم أبا موسى وأبا أمامة وسمرة قال ووقع لي أيضا من حديث أبي الترداء ومن حديث عتاب ابن اسيد ومن حديث سعد بن أبي وقاص ومن حديث زينب امرأة ابن مسعود. قال واحاديثهم موجودة عند ابن أبي شيبة وأحمد وأبي داود والنسائي وابن ماجه وأبي يعلى والبخاري والطبراني وابن حبان وغيرهم ولولا خشية التظويل لأوردتها مفصلة قال لكن في لفظ حديث ابن عباس عند أبي داود أنه كره أن يجمع بين العمة والخالة وبين العمتين والخالتين. وفي رواية عند ابن حبان أنه أن تزوج المرأة على العمة والخالة وقال إنسكن إذا فعلن ذلك قطعن أرحامكن انتهى. وأخرج أبو داود في المراسيل من عيسى بن طلحة قال «نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن أن تنكح المرأة على قرابتها مخافة القطيعة» وأخرجه أيضا ابن أبي شيبة وأخرج الحلال من طريق اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أبيه عن أبي بكر وعمر وعثمان أنهم كانوا يكرهون الجمع بين القرابة مخافة الضغائن (وأحاديث الباب) تدل على تحريم الجمع بين من ذكر في حديث أبي هريرة لأن ذلك هو معنى النهي حقيقة وقد حكاه الترمذي عن عامة أهل العلم وقال لا نعلم

بينهم اختلافاً في ذلك وكذلك حكاه الشافعي عن جميع المفتين . وقال لا اختلاف بينهم في ذلك وقال ابن المنذر لست أعلم في منع ذلك اختلاف اليوم وإنما قال بالجواز فرقة من الخوارج وهكذا حكى الإجماع القرطبي واستثنى الخوارج . قال ولا يعتد بخلافهم لأنهم مرقوا من الدين وهكذا نقل الإجماع ابن عبد البر ولم يستثن . ونقله أيضاً ابن حزم واستثنى عثمان البتي . ونقله أيضاً النووي واستثنى طائفة من الخوارج والشيعة . ونقله ابن دقيق العيد عن جمهور العلماء ولم يعين الخالف وحكاه صاحب البحر عن الأكثر وحكي الخلاف عن البتي وبعض الخوارج والروافض واحتجوا بقوله تعالى (وأحل لكم ما وراء ذلكم) وحملوا النهي المذكور في الباب على الكراهة فقط وحملوا القرينة ما في حديث ابن عباس من التعليل بلفظ « فأنكن إذا فعلتن ذلك قطعن أرحامكن » وقد رواه ابن حبان هكذا بلفظ الخطاب للنساء . وفي رواية ابن عدي بلفظ الخطاب للرجال . والمراد بذلك أنه إذا جمع الرجل بينهما صاراً من نسائه كإرحامه فيقطع بينهما بما ينشأ بين الضرائر من التشاحن فنسب القطع إلى الرجل لأنه السبب وأضيفت إليه الرحم لذلك . وحديث ابن عباس هذا المصرح بالعلة في أسناده أبو حريز بالحاء المهملة ثم الزاي اسمه عبد الله بن حسين وقد ضعفه جماعة ولكنه قد علق له البخاري ووثقه ابن معين وأبو زرعة قال في التلخيص فهو حسن الحديث ويقويه المرسل الذي ذكرنا قالوا ولا شك أن مجرد مخافة القطيعة لا يستلزم حرمة النكاح والالزام حرمة الجمع بين بنات عمين وخالين لوجود علة النهي في ذلك ولا سببا مع التصريح بذلك كما في مرسل عيسى بن طلحة فإنه يعم جميع القرابات واجيب بأن قطيعة الرحم من الكبائر بالاتفاق فما كان مفضيا إليها من الأسباب يكون محرماً وأما الإلزام بتحريم الجمع بين سائر القرابات فيرده الإجماع على خلافه فهو مخصص لمعوم العلة أو لقياسها وأما قوله تعالى (وأحل لكم ما وراء ذلكم) نعموم مخصص بأحد باب: قوله « وجمع عبد الله بن جعفر » هذا وصله البغوي في الجعديات وسعيد بن منصور من وجه آخر وبنت علي هي زينب وأمر أنه هي ليلي بنت مسمود النهلية وفي رواية سعيد بن منصور أن بنت علي هي أم كلثوم بنت فاطمة ولا تعارض بين الروایتين في زينب وأم كلثوم لأنه تزوجهما عبد الله بن جعفر واحدة بعد أخرى مع بقاء ليلي في عصمته وقد وقع

مبيناً عند ابن سعد وحكي البخاري عن ابن سيرين انه قال لا بأس به يعني الجمع بين زوجة الرجل وبنته من غيرها ووصله سعيد بن منصور بسند صحيح والآثر عن الرجل الذي من أهل مصر أخرجه ايضاً ابن أبي شيبة مطولاً من طريق ايوب عن عكرمة بن خالد ان عبد الله بن صفوان تزوج امرأة رجل من ثقف وابنته أي من غيرها. قال ايوب فسئل عن ذلك ابن سيرين فلم ير به بأساً وقال ثبت ان رجلاً كان بمصر اسمه جبلة جمع بين امرأة رجل وبنته من غيرها. وروى البخاري عن الحسن البصري انه كرهه مرة ثم قال لا بأس به ووصله الدارقطني وأخرج ابن أبي شيبة عن عكرمة انه كرهه. وعن سليمان بن يسار ومجاهد والشمي أنهم قالوا لا بأس به واعتبرت الهادوية في الجمع المحرم ان يكون بين من لو كان أحدهما ذكراً حرم على الآخر من الطرفين وزوجة الرجل وابنته من غيرها التحريم انما هو من طرف واحد لانا لو فرضنا البنت رجلاً حرمت عليه امرأة أبيه بخلاف ما لو فرضنا امرأة الاب رجلاً فانه أجنبي عن البنت ضرورة فتحل له. وحكي البخاري عن الحسن بن الحسن بن علي انه جمع بين ابنتي عم قال وكره جابر بن زيد القطيعة وليس فيه تحريم لقوله (وأحل لكم ما وراءكم) وحكي في الفتح عن ابن المنذر انه قال لا أعلم أحداً أبطل هذا النكاح قال وكان يلزم من يقول بدخول القياس في مثل هذا ان يحرمه *

باب العدد المباح للحر والعبد وما خص به النبي

صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك

١ عن فيس بن الحرث قال «أسلمت وعندي ثمان نسوة فأنيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكرت ذلك له فقال اختر منهن اربعاً» رواه أبو داود وابن ماجه * ٢ وعن عمر بن الخطاب قال «ينكح العبد امرأتين ويطلق تطليقتين وتعتمد الإمامة حيثين» رواه الدارقطني * ٣ وعن قتادة عن أنس «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يطوف على نسائه في الليلة الواحدة وله يومئذ تسع نسوة». وفي

رواية « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يدور على نسائه في الساعة الواحدة من الليل والنهار وهن إحدى عشرة قلت لانس وكان يطيفة قال كئنا نتحدث انه أعطى قوة ثلاثين » رواهما أحمد والبخارى *

حديث قيس بن الحرث وفي رواية الحرث بن قيس في اسناده محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وقد ضعفه غير واحد من الأئمة . وقال أبو القاسم البغوي ولا أعلم للحرث بن قيس حديثاً غير هذا . وقال أبو عمر النعماني ليس له إلا حديث واحد ولم يأت من وجه صحيح . وفي معنى هذا الحديث حديث غيلان الثقفى لما أسلم وتحتة عشر نسوة وسيأتي في باب من أسلم وتحتة أختان أو أكثر من أربع ويأتي الكلام عليه هنالك وفي الباب عن نوفل بن معاوية عند الشافعي انه أسلم وتحتة خمس نسوة فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمسك أربعة وفارق الأخرى . وفي اسناده رجل مجهول لان الشافعي قال حدثنا بعض اصحابنا عن أبي الزناد عن عبد المجيد ابن سهل عن عوف بن الحرث عن نوفل بن معاوية قال اسلمت فذكره . وفي الباب أيضاً عن عروة بن مسعود وصفوان بن أمية عند البيهقي وأثر عمر يقويه مارواه البيهقي وابن أبي شيبة من طريق الحكم بن عتيبة انه اجمع الصحابة على انه لا ينكح العبد أكثر من اثنتين . وقال الشافعي بعد ان روي ذلك عن علي وعمر وعبد الرحمن ابن عوف انه لا يعرف لهم من الصحابة مخالف وأخرجه ابن أبي شيبة عن جواهر التابعين عطاء والشعبي والحسن وغيرهم : قوله « اختر منهن أربعاً » استدله الجمهور على تحريم الزيادة على أربع . وذهبت الظاهرية الى انه يحل للرجل أن يتزوج تسعاً ولعل وجهه قوله تعالى (منى وثلاث ورباع) ومجموع ذلك لا باعتبار ما فيه من العدل تسع وحكى ذلك عن ابن الصباغ والعمراني وبعض الشيعة وحكى أيضاً عن القاسم بن ابراهيم وأنكر الامام يحيى الحاكبي عنه وحكاه صاحب البحر عن الظاهرية وقوم مجاهيل وأجابوا عن حديث قيس بن الحرث المذكور بما فيه من المقال المتقدم وأجابوا عن حديث غيلان الثقفى بما سيأتي فيه من المقال وكذلك أجابوا عن حديث نوفل بن معاوية بما قدمنا من كون في اسناده مجهول قالوا ومثل هذا الأصل العظيم لا يكتفي فيه بمثل ذلك ولا سيما وقد ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جمع بين تسع أو إحدى عشرة . وقد قال تعالى (لقد كان لكم في رسول الله

أسوة حسنة) وأما دعوي اختصاصه بالزيادة على الأربع فهو محل النزاع ولم يبق عليه دليل وأما قوله تعالى (مثنى وثلاث ورباع) قالوا وفيه للجمع لا للتخيير وأيضاً لفظ مثنى معدول به عن اثنين اثنين وهو يدل على تناول ما كان متصفاً من الأعداد بصفة الاثنينية وإن كان في غاية الكثرة البالغة إلى ما فوق الألوف فانك تقول جاءني القوم مثنى أي اثنين اثنين وهكذا ثلاث ورباع وهذا معلوم في لغة العرب لا يشك فيه أحد فالآية المذكورة تدل بأصل الوضع على أنه يجوز للإنسان أن يتزوج من النساء اثنتين اثنتين وثلاثاً ثلاثاً وأربعاً وليس من شرط ذلك أن لا تأتي الطائفة الأخرى من العدد إلا بعد مفارقتها للطائفة التي قبلها فانه لا شك انه يصح لغة وعرفاً أن يقول الرجل لألف رجل عنده جاءني هؤلاء اثنين اثنين أو ثلاثة ثلاثة أو أربعة أربعة. فحينئذ الآية تدل على إباحة الزواج بعدد من النساء كثير سواء كانت الواو للجمع أو للتخيير لان خطاب الجماعة بمحكم من الأحكام بمنزلة الخطاب به لكل واحد منهم فكان الله سبحانه قال لكل فرد من الناس انكح ما طاب لك من النساء مثنى وثلاث ورباع ومع هذا فالبراءة الأصلية مستصحية وهي بمجرد ما كانية في الحل حتى يوجد ناقص صحيح ينقل عنها. وقد يجاب بان مجموع الأحاديث المذكورة في الباب لا تقصر عن رتبة الحسن لغيره فتقتضيه مجموعها للاحتجاج وان كان كل واحد منها لا يخلو عن مقال. ويؤيد ذلك كون الأصل في الفروج الحرمة كما صرح به الخطابي فلا يجوز الاقدام على شيء منها الا بدليل وأيضاً هذا الخلاف مسبوق بالاجماع على عدم جواز الزيادة على الأربع كما صرح بذلك في البحر وقال في الفتح اتفق العلماء على أن من خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم الزيادة على أربع نسوة. يجمع بينهما: قوله «ينكح العبد امرأتين» قد تمسك به من قال انه لا يجوز للعبد أن يتزوج فوق اثنتين وهو مروي عن علي وزيد بن علي والناصر والحنفية والشافعية. ولا يخفى ان قول الصحابي لا يكون حجة على من لم يقل بحجتيه نعم لو صح اجماع الصحابة على ذلك كما اسلفنا ان كان دليلاً عند القائلين بحجية الاجماع. والكنه قد روي عن ابي الدرداء ومجاهد وربيعة وأبي نور والقاسم بن محمد وسالم والقاسمية انه يجوز له ان ينكح أربعاً كالحُر حكى ذلك عنهم صاحب البحر. فالأولى الجزم بدخوله تحت قوله تعالى (فانكحوا

ماطاب الحكم من النساء) والحكم له وعليه بما لا حرج عليهم إلا أن يقوم دليل يقتضي المخالفة كما في المواضع المعروفة بالتخالف بين حكميهما: قوله «ويطلق تطليقتين» سيأتي الكلام على هذا في باب ما جاء في طلاق العبد وكذلك يأتي الكلام على عدة الامة قوله «تسع نسوة هن» عائشة وسودة وحفصة وام سلمة وزينب بنت جحش وصفية وجويرية وام حبيبة وميمونة هؤلاء الزوجات اللاتي مات عنهن واختلف في ريحانة هل كانت زوجة أو سربة وهل ماتت في حياته أو بعده ودخل أيضا بخديجة ولم يتزوج عليها حتى ماتت وزينب ام المساكين وماتت في حياته قبل أن يتزوج صفية ومن بعدها قول الحافظ في التلخيص . وأما حديث انس أنه تزوج خمس عشرة امرأة ودخل منهن باحدى عشرة ومات عن تسع فقد قواء الضياء في المختارة . قال وأما من عقد عليها ولم يدخل بها أو خطبها ولم يعقد عليها فضبطنا منهن نحو من ثلاثين امرأة وقد حررت ذلك في كتابي في الصحابة . وقد ذكر الحافظ في الفتح والتلخيص الحكمة في تكثير نسائه صلى الله عليه وآله وسلم فليراجع ذلك *

باب العبد يتزوج بغير إذن سيده

١ عن جابر قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إنما عبد يتزوج بغير إذن سيده فهو عاهر » رواه أحمد وأبو داود والترمذي وقال حديث حسن

الحديث أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم وصححاه وأخرجه أيضا ابن ماجه من حديث ابن عمر . قال الترمذي لا يصح إنما هو عن جابر وأخرجه أيضا أبو داود من حديث العمري عن نافع عن ابن عمر بلفظ «فإنكاحه باطل» وتعقبه بالتضعيف وبتصويب وقفه ورواه ابن ماجه من حديث ابن عمر وفي اسناده مندل بن علي وهو ضعيف وقال احمد بن حنبل هذا حديث منكر وصوب الدارقطني وقفه علي ابن عمر وأخرجه أيضا عبد الرزاق عن ابن عمر موقوفا . وقد استدلل بحديث جابر من قال ان نكاح العبد لا يصح الا باذن سيده وذلك للحكم عليه بانه عاهر والعاهر

الراني والزنا باطل وقال الامام يحيى اراد انه كالماهر وليس بزنا حقيقة لاستناده الى عقد قال في البحر قلت بل زان ان علم التجريم فيحد ولا مهر وقال داود ان نكاح العبد بغير اذن مولاه صحيح لأن النكاح عنده فرض عين وفروض الايمان لا يحتاج الى اذن وهو قياس في مقابلة النص واختلفوا هل ينفذ بالااجازة من السيد أم لا فذهبت العترة والحنفية الى أن عقد العبد بغير اذن مولاه موقوف ينفذ بالااجازة. وقال الناصروالشافعي انه لا ينفذ بالااجازة بل هو باطل والاجازة لانالحق العقود الباطلة. وقال مالك ان العقد نافذ وللسيد نسخه ورد بأنه لا وجه لنفوضه مع قوله صلى الله عليه وآله وسلم باطل كما وقع في رواية من حديث جابر قالت العترة والشافعي ولا يحتاج في بطلانه الى نسخ وخالف في ذلك مالك *

(باب الخيار للامة اذا اعتقت تحت عبد) *

١ عن القاسم عن عائشة « ان بريرة كانت تحت عبد فلما اعتقتها قال لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اختاري فان شئت ان نمكني تحت هذا العبد وان شئت ان تفارقيه » رواه أحمد والدارقطني * ٢ وعن القاسم عن عائشة « ان بريرة خيرها النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان زوجها عبدا » رواه مسلم وأبو داود وابن ماجه * ٣ وعن عروة عن عائشة « ان بريرة أعتقت وكان زوجها عبدا فخيرها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولو كان حرا لم يخيرها » رواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي وصححه * ٤ وعن عروة عن عائشة « ان بريرة أعتقت وهي عند غيث عبد لآل أبي أحمد فخيرها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال ان قربك فلا خيار لك » رواه أبو داود وهو دليل على ان الخيار على التراخي ما لم تطأ * ٥ وعن ابن عباس قال « كان زوج بريرة عبدا أسود يقال له غيث عبداً لبني فلان كأنني أنظر اليه يطوف وراءها في سكك المدينة » رواه البخاري. وفي لفظ. ان زوج بريرة كان عبدا أسود لبني مغيرة يوم أعتقت بريرة والله لكانني به في المدينة ونواحيها وان دعوته تسبل علي لحيته يترضاها لختاره فلم تفعل » رواه الترمذي وصححه وهو صريح ببقاء عبوديته يوم العتق * ٦ وعن ابراهيم عن الاسود

عن عائشة قالت «كان زوج بريرة حرا فلما اعتقت خيرها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاختارت نفسها» رواه الحسنة. قال البخاري قول الاسود منقطع ثم عائشة عممة القاسم وخالة عروة فروايتهما عنها أولى من رواية أجنبي يسمع من وراء حجاب ~~من~~ *
رواية انه كان عبدا ثابتة أيضا من طريق ابن عمر عند الدارقطني والبيهقي
قال كان زوج بريرة عبدا وفي اسناده ابن أبي ليلى وهو ضعيف ومن طريق صفية بنت أبي عبيد عند النسائي والبيهقي باسناد صحيح. وروى ابن سعد في الطبقات عن
عبد الوهاب عن داود بن عطاء بن أبي هند عن طامر الشعبي «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لبريرة لما اعتقت قد عتق بضعك معك فاخترى» ووصل هذا المرسل
الدارقطني من طريق ابن بن صالح عن هشام عن أبيه عن عائشة وهذه الرواية مطلقة ليس فيها ذكر انه كان عبدا أو حرا. وروى شعبة عن عبد الرحمن انه قال
ما ادرى احرام عبد وهذا شك وهو غير قادح في روايات الجزم وكذلك الرواية المطلقة تحمل على الروايات المقيمة ~~والحاصل~~ انه قد ثبت من طريق ابن عباس
وابن عمر وصفية بنت أبي عبيد انه كان عبدا ولم يرو عنهم ما يخالف ذلك وثبت
عن عائشة من طريق القاسم وعروة انه كان عبدا ومن طريق الاسود انه كان حرا
ورواية اثنين أرجح من رواية واحد على فرض صحة الجمع فكيف اذا كانت رواية الواحد معلولة بالانقطاع كما قال البخاري. وروى عن البخاري أيضا انه قال هي من
قول الحكم وقول ابن عباس انه كان عبدا أصح وقال البيهقي وروينا عن القاسم ابن أخيهما وعن عروة ومجاهد وعمره كلهم عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال لها ان شئت ان تتوي تحت العبد. قال المنذرى وروى عن الاسود انه كان عبدا
فاختلف عليه مع ان بعضهم يقول ان لفظ انه كان حرا من قول ابراهيم واذا
تعارضت الرواية عن الاسود فتطرح ويرجع الى رواية الجماعة عن عائشة على اننا
لو فرضنا ان الروايات عن عائشة متعارضة ليس لبعضها مرجح على بعض كان الرجوع
الى رواية غيرها بعد اطراح روايتها وقد روى غيرها انه كان عبدا على طريق الجزم
فلم يبق حينئذ شك في رجحان عبوديته وقال أحمد بن حنبل انما يصح انه كان حرا
عن الاسود وحده وما جاء عن غيره فلا يصح بذلك وصح عن ابن عباس وغيره انه
كان عبدا ورواه علماء المدينة واذا روى علماء المدينة شيئا وعملوا به فهو أصح وقال

الدارقطني قال عمران بن جرير عن عكرمة عن عائشة كان حرا وهو وهم في شيتين في قوله كان حرا وفي قوله عن عائشة وانما هو من رواية عكرمة عن ابن عباس ولم يختلف على ابن عباس انه كان عبدا وكذا جزم الترمذي عن ابن عمر: وقال ابن القيم في الهدى ان حديث عائشة رواه ثلاثة: الاسود وعروة والقاسم. فاما الاسود فلم يختلف عنه انه كان حرا. واما عروة فعنه روايتان صحيحتان متعارضتان احدهما انه كان حرا والثانية انه كان عبدا. واما عبد الرحمن بن القاسم فعنه روايتان صحيحتان احدهما انه كان حرا والثانية الشك انتهى. وقد عرفت مما سلف ما يخالف هذا وعلي فرض صحته فغاية الامر ان الروايات عن عائشة متعارضة فيرجع الى رواية غيرها وقد عرفت انها متفقة على الجزم بكونه عبدا. وقد اختلف اهل العلم فيما اذا كان الزوج حرا هل يثبت لازوجة الخيار أم لا فذهب الجمهور الى انه لا يثبت وجعلوا العلة في الفسخ عدم الكفاة لان المرأة اذا صارت حرة وكان زوجها عبدا لم يكن كفوا لها ويؤيد هذا قول عائشة في حديث الباب ولو كان حرا لم يخيرها ولكنه قد تنقب ذلك بان هذه الزيادة مدرجة من قول عروة كما صرح بذلك النسائي في سننه وبينه أيضا أبو داود في رواية مالك ولوسم انه من قولها فهو اجتهاد وليس بحجة. وذهبت المعتزلة والشعبي والنخعي والثوري والحنفية الى انه يثبت الخيار ولو كان الزوج حرا وتمسكوا أولا بتلك الرواية التي فيها انه كان زوج بريرة حرا وقد عرفت عدم صلاحية ذلك لالتمسك به وما يصلح للتمسك به ما وقع في بعض روايات حديث بريرة « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لها مملكت نفسك فاختاري » فان ظاهر هذا مشعر بان السبب في التخيير هو ملكها لنفسها وذلك بما يستوى فيه الحر والعبد. وقد اجيب عن ذلك بانه يحتمل أن المراد من ذلك انها استقلت بامر النظر في مصالحها من غير اجبار عليها من سيدها كما كانت من قبل يخبرها سيدها على الزوج. ومن جملة ما يصلح للاحتجاج به على عدم الفسخ اذا كان الزوج حرا ما في سنن النسائي « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال بما أمة كانت تحت عبد ففتقت فهي بالخيار ما لم يوطأها زوجها » وفي اسناده حسين بن عمرو ابن أمية الضمري وهو مجهول وأخرج النسائي أيضا عن القاسم بن محمد قال « كان لعائشة غلام وجارية قالت فاردت ان أعتقهما فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم فقال أبدى بالغلام قبل الجارية « قالوا ولم يكن التخيير ممتنعا اذا كان الزوج حرا لم يكن للبداة بعق الغلام فائدة فاذا بدأت به عتقت تحت حر فلا يكون لها اختيار وفي اسناد هذا الحديث عبد الله بن عبد الرحمن وهو ضعيف. قال المقيلى لا يعرف الا به قال ابن حزم لا يصح هذا الحديث ولو صح لم يكن فيه حجة لانه ليس فيه انهما كانا زوجين ولو كانا زوجين يحتمل ان تكون البداوة بالرجل لفضل عتقه على الانثى كما في الحديث الصحيح : قوله « وهى عند مفيت » بضم الميم وكسر المعجمة ثم تحتية ساكنة ثم مثناة . ووقع عند العسكري بفتح المهملة وتشديد التحتية وآخره باء موحدة وحزم ابن ما كولا وغيره بالاول ووقع عند المستغفرى في الصحابة ان اسمه مقسم . قال الحافظ وما اظنه الا نصحيفا : قوله « ان قربك فلا خيار لك » فيه دليل على ان خيار من عتقت على التراخى وانه يبطل اذا مكنت الزوج من نفسها والى ذلك ذهب مالك وأبو حنيفة وأحمد والهادوية وهو قول للشافعى وله قول آخر انه على الفور . وفي رواية عنه انه الى ثلاثا أيام . وقيل بقيامهم من مجلس الحاكم وقيل من مجلسها وهذان القولان للحنفية والقول الاول هو الظاهر لاطلاق التخيير لها الى غاية هي تمكنها من نفسها . ويؤيد ذلك ما أخرجه أحمد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بلفظ « اذا عتقت الامة فهي بالخيار ما لم يطانها ان تشأ فارقت » وان وطئها فلا خيار لها ولا تستطيع فرائه » وفي رواية للدارقطنى « ان وطئتك فلا خيار لك »

باب من أعتق أمة ثم تزوجها

١ عن أب موسى قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا رجل كانت عنده وليدة فعلمها فاحسن تعليمها وأدبها فاحسن تأديبها ثم أعتقها وتزوجها فله أجران واياها رجل من أهل الكتاب آمن بنيه وآمن بي فله أجران واياها رجل مملوك أدى حق مواليه وحق ربه فله أجران » رواه الجماعة الا أبان داود فانما له منه « من أعتق أمته ثم تزوجها كان له أجران » ولاحمد قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أعتق الرجل أمته ثم تزوجها بمهر جديد كان له أجران »

* ٢ وعن أنس «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتق صفيّة وتزوجها فقال له ثابت ما اصدقها قال نفسها أعتقها وتزوجها» رواه الجماعة الا الترمذى وأباداود وفي لفظ «أعتق صفيّة وتزوجها وجعل عتقها صداقها» رواه البخارى . وفي لفظ أعتق صفيّة ثم تزوجها وجعل عتقها صداقها» رواه الدارقطني . وفي لفظ «أعتق صفيّة وجعل عتقها صداقها» رواه أحمد والنسائي وأبو داود والترمذى وصححه . وفي رواية «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اصطفى صفيّة بنت حبي فأنخذها لنفسه وخبرها ان يعتقها وتكون زوجته أو يلحقها بأهلها فاختارت أن يعتقها وتكون زوجته» رواه أحمد وهو دليل على ان من جرى عليه ملك المسلمين من السبى يجوز رده الى الكفار اذا كان على دينه * ❦

حدث أبى موسى فيه دليل على مشروعية تعليم الاماء واحسان تأديبهن ثم اعتاقهن والزوج بهن وان ذلك مما يستحق به فاعله أجربن كما ان من آمن من أهل الكتاب يستحق أجربن بإيمانه بالنبي الذى كان على دينه وأجرا بإيمانه بنبينا صلى الله عليه وآله وسلم وكذلك المملوك الذى يؤدى حق الله وحق مواليه يستحق أجربن وليس فى هذا الحديث ما يدل على انه يصح ان يجعل العتق صداق المعتقة ولكن الذى يدل على ذلك حديث أنس المذكور لقوله فيه «ما اصدقها قال نفسها» وكذلك سائر الالفاظ المذكورة فى بقية الروايات . وقد أخذ بظاهر ذلك من القدماء سعيد بن المسيب وابراهيم النخعي وطاوس والزهرى ومن فقهاء الامصار الثورى وأبو يوسف وأحمد واسحق . وحكام فى البحر عن العترة والأوزاعي والشافعي والحسن بن صالح فقالوا اذا أعتق أمته على أن يجعل عتقها صداقها صح العتق والمهر . وذهب من عدا هؤلاء الى أنه لا يصح أن يكون العتق مهرا ولم يحكم هذا القول فى البحر إلا عن مالك وابن شبرمة . وحكى فى موضع آخر عن أبى حنيفة ومحمد أنها تستحق مهر المثل لأنها قد صارت حرة فلا يستباح وطؤها الا بالمهر . وحكى بعضهم عدم صحة جعل العتق مهرا عن الجمهور وأجابوا عن ظاهر الحديث بأجوبة ذكرها فى فتح البارى . منها انه أعتقها بشرط أن يتزوجها فوجب له عليها قيمتها وكانت معلومة فتزوجها بها ولكن لا يخفى ان ظاهر الروايات انه جعل المهر نفس العتق لا قيمة المعتقة . ومنهم من جعل نفس العتق

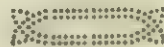
مهر او امكنه، من خصائصه وبجواب عنه بان دعوى الاختصاص تفتقر الى دليل. ومنها ان
معنى قوله أعتقها وتزوجها أنه أعتقها ثم تزوجها ولم يعلم أنه ساق لها صداقا فقال اصدقها
نفسها أي لم يصدقها شيئا فيها أعلم ولم ينف نفس الصداق وبجواب بأنه يريد ان يأتي
الصحابي الجليل بمثل هذه العبارة في مقام التبليغ ويكون مراداً لما ذكرتم
فان هذا لو صح لكان من باب الانغاز والتعمية وقد أيدوا هذا التأويل
البيهقي بما أخرجه البيهقي من حديث أميمة بنت زبينة عن امها ان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم اعتق صفية وخطبها وتزوجها وأمرها بزينة وكان آتي بها
سبية من بني قريظة والنضير. قال الحافظ وهذا لا يقوم به حجة لضعف اسناده
وبما روضه ما أخرجه الطبراني وأبو الشيخ من حديث صفية نفسها قالت « أعتقني
النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجعل عتقي صداقي » قال الحافظ وهذا موافق
لحديث أنس وفيه رد على من قال ان أنسا قال ذلك بناء على ما ظنه. ومنها أنه
يحتمل ان يكون أعتقها بشرط ان ينكحها بغير مهر فلزمها الوفاء بذلك ويكون
خاصا به صلى الله عليه وآله وسلم ولا يخفى ان هذا تعسف لا يلجئ اليه. ومنها
ما قاله ابن الصلاح من ان المتق جل محل المهر وليس بمهر قال وهذا كقولهم
« الجوع زاد من لازادله » وجعل هذا أقرب الوجوه الى لفظ الحديث وتبعه
النووي والحامد لمن خالف الحديث على هذه التأويل ظن مخالفته للقياس قالوا
لان المقد إما أن يقع قبل عتقها وهو محال لتناقض حكم الحرية والرق أو بعده
وذلك غير لازم لها وأجيب بان المقد يكون بعد العتق فاذا وقع منها الامتناع ازمتها
السعاية بقيمتها ولا محذور في ذلك وبالجملة فالدليل قد ورد بهذا مجردا لا يستبعد لا يصلح
لابطال ما صح من الأدلة والأقضية مطرحة في مقابلة النصوص الصحيحة فليس
بإيد المانع برهان. ويؤيد الجواز ما أخرجه الطحاوي عن ابن عمر ان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم جعل عتق جوهرية بنت الحرث المصطلقية صداقها وأخرج نحوه
أبو داود من طريق عائشة وقد نسب القول بالجواز ابن القيم في الهدى الى علي بن
أبي طالب وأنس بن مالك والحسن البصري وأب سلمة قال وهو الصحيح الموافق
للسنة وأقوال الصحابة والقياس وأطال البحث في المقام بما لا مزيد عليه فليراجع
(م ٣٨ — ج ٦ نيل الاوطار)

باب ما يذكرفي رد المنكوحه بالعيب

١ عن جميل بن زيد قال حدثني شيخ من الأنصار ذكر انه كانت له صحبة يقال له كعب بن زيد أو زيد بن كعب « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تزوج امرأة من بني غفار فلما دخل عليها فوضع ثوبه وقعد على الفراش أبصر بكشحوها بياضا فأنحاز عن الفراش ثم قال خذي عليك ثيابك ولم يأخذ مما آتاها شيئا » رواه أحمد ورواه سعيد في سننه * وقال عن زيد بن كعب بن عجرة ولم يشك * ٢ وعن عمر « أنه قال ايما امرأة غر بها رجل بها جنون أو جزام أو برص فلها مهرها بما أصاب منها وصادق الرجل علي من غره » رواه مالك في الموطأ والدارقطني. وفي لفظ « قضى عمر في البرص والجذام والجنونة اذا دخل بها فرق بينهما والصادق لها بمسببه اياها وهو له علي وليها » رواه الدارقطني *

حديث كعب بن زيد أو زيد بن كعب قد اختلف فيه فقل هكذا وقيل إنه من حديث كعب بن عجرة وقيل من حديث ابن عمر وقد أخرجه أيضاً من حديث كعب بن زيد أو زيد بن كعب بن عدى والبيهقي ومن حديث كعب بن عجرة الحاكم في المستدرک. ومن حديث ابن عمر أبو نعيم في الطب والبيهقي. وجميل بن زيد المذكور هو ضعيف وقد اضطرب في هذا الحديث. وأثر عمر أخرجه أيضاً سعيد ابن منصور عن هشيم عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب عنه ورواه الشافعي من طريق مالك وابن أبي شيبة عن أبي ادريس عن يحيى قال الحافظ في بلوغ المرام ورجاله ثقات (وفي الباب) عن علي أخرجه سعيد بن منصور. قوله « امرأة من بني غفار » قيل اسمها الغالية وقيل أسماء بنت النعمان قاله الحاكم يعني الجونية وقال الحافظ الحق انها غيرها (وقد استدلل) بمحدثي الباب على أن البرص والجنون والجذام ميبوب يفسخ بها النكاح ولكن حديث كعب ليس بهربح في الفسخ لان قوله « خذي عليك ثيابك » وفي رواية « الحق باهلك » يمكن ان يكون كناية طلاق: وقد ذهب جمهور أهل العلم من الصحابة فمن بعدهم الى انه يفسخ النكاح بالميبوب وان اختلفوا في تفاصيل ذلك وفي تعيين الميبوب التي يفسخ بها النكاح. وقد روى عن علي وعمر وابن عباس

انها لا ترد النساء الا باربعة عيوب الجنون والجزام والبرص والداء في الفرج وخالف
 الناصر في البرص فلم يجعله عيبا يرد به النكاح والرجل يشارك المرأة في الجنون والجزام
 والبرص وتفسخ المرأة بالجب والعنة. وذهب بعض الشافعية الى ان المرأة ترد بكل عيب
 ترد به الجارية في البيع ورجحه ابن القيم واحتج له في الهدى بالقياس على البيع وقال
 الزهري يفسخ النكاح بكل داء عضال وقال أبو حنيفة وأبو يوسف وهو قول للشافعي ان
 الزوج لا يرد الزوجة بشي لان الطلاق بيده والزوجة لا ترده بشي الا الجب والعنة وزاد
 محمد الجذام والبرص وزادت الهادوية على ما سلف الرق وعدم الكفاءة في الرجل أو المرأة
 والرتق والعقل وانقرن في المرأة والجب والخصاء والنسل في الرجل والكلام مبسوط
 على العيوب التي يثبت بها الرد والمقدار المعتبر منها وتعدادها في الكتب الفقهية
 ومن أمعن النظر لم يجد في الباب ما يصلح الاستدلال به على الفسخ بالمعنى المذكور عند
 الفقهاء. أما حديث كعب فلما أسلفنا من كونه غير صريح في محل النزاع لذلك الاحتمال
 وأما أثر عمر فلما تقرر من أن قول الصحابي ليس بحجة نعم حديث بريرة الذي
 سلف دليل على ثبوت الفسخ للرق اذا عتق وأما غير ذلك فيحتاج الى دليل.
 قوله «وصداق الرجل على من غره» قد ذهب الى هذا مالك وأصحاب الشافعي
 والهادوية فقالوا إنه يرجع الزوج بالمهر على من غره عليه بأن أوهمه أن المرأة
 لا عيب فيها فانكشف أنها معيبة باحد تلك العيوب لكن بشرط أن يعلم بذلك العيب
 لا اذا جهل وذهب أبو حنيفة والشافعي انه لا رجوع للزوج على أحد لانه قد
 لزمه المهر بالميسر. وقال المؤيد بالله وأبو طالب انه يرجع الزوج بالمهر على المرأة
 ولا يخفى أن قول عمر لا يصلح للاحتجاج به وتضمن الغير بلا دليل لا محل فان
 كان الفسخ بعد الوطء فقد استوفى الزوج ما في مقابلة المهر فلا يرجع به على أحد
 وان كان قبل الوطء فالرجوع على المرأة أولى لانه لم يستوف منها في مقابلة
 المهر ولا سيما على أصل الهادوية لان الفسخ بعيب من جهة الزوجة ولا شيء لها
 عندهم فيما كان كذلك *



(ابواب أنكحة الكفار)

باب ذكر أنكحة الكفار وأقرارهم عليها

١ عن عروة «ان عائشة أخبرته ان النكاح في الجاهلية كان على أربعة أنحاء فنكاح منها نكاح الناس اليوم يخطب الرجل الى الرجل وليته أو ابنته فيصدقها ثم ينكحها ونكاح آخر كان الرجل يقول لامرأته اذا طهرت من طمثها أرسلى الى فلان فاستبضعي منه ويعتزلها زوجها ولا يمسها حتى يقين حملها من ذلك الرجل الذي تستبضع منه فاذا تبين حملها أصابها زوجها اذا أحب وانما يفعل ذلك رغبة في نجابة الولد فكان هذا النكاح يسمى نكاح الاستبضاع. ونكاح آخر يجتمع الرهط دون العشرة فيدخلون على المرأة كلهم فيصيبونها فاذا حملت ووضعت ومريال بعد ان تضع حملها أرسلت اليهم فلم يستطع رجل منهم ان يمتنع حتى يجتمعو واعندها فتة ولهم قد عرقم الذي كان من أمرهم وقد ولدت فهو ابنك بافلان فتسمى من أحبت باسمه فيلحق به ولدها لا يستطيع ان يمتنع منه الرجل ونكاح رابع يجتمع الناس الكثير فيدخلون على المرأة لا يمتنع ممن جاءها وهن البغايا ينصبن على ابوابهن الرايات وتكون عليهن فن أرادهن دخل عليهن فاذا حملت احدهن ووضعت جمعوا لها ودعوا لها انقافة ثم ألحقوا ولدها بالذي يرون فالناط به ودعى ابنه لا يمتنع من ذلك فلما بعث الله محمدا صلى الله عليه وعلى آله وسلم بالحق هدم نكاح الجاهلية كله الا نكاح الناس اليوم » رواه البخاري وأبو داود

قوله «أربعة أنحاء» جمع نحو أى ضرب وزنا ومعنى ويطلق النجوا أيضا على الجهة والنوع وعلى العلم المعروف اصطلاحا قال الداودي وغيره بقى عليها أنحاء لم تذكرها الأول نكاح الحدن وهو قوله تعالى (ولا تتخذن أخدان) كانوا يقولون ما استتر فلا بأس به وما ظهر فهو لوم . الثاني نكاح المعتة قد تقدم . الثالث نكاح البدل وقد أخرج الدارقطني من حديث أبي هريرة كان البدل في الجاهلية أن يقول الرجل للرجل انزلى عن امرأتك وأنزل لك عن امرأتي واسناده ضعيف جدا قال

الحافظ والاول لا يرد لانها ارادت ذكر بيان نكاح من لا زوج لها أو من
أذن لها زوجها في ذلك واثاني يحتمل ان لا يرد لأن الممنوع منه كونه
مقدرا بوقت لأن عدم الولي فيه شرط وعدم ورود الثالث أظهر من الجميع انتهى:
قوله «وليته أو ابنته» التخيير للتبويع لا للشك : قوله « فيصدقها » بضم أوله ثم ينكحها
أي بعين صداقها ويسمى مقدارها ثم يعقد عليها : قوله « من طمئنها » بفتح الطاء المهملة
وسكون الميم بعدها مثلثة أي حيضها وكان السر في ذلك ان يسرع علوقها منه :
قوله « فاستبضعي منه » بموحدة بعدها ضاد معجمة أي اطلبي منه المباشرة وهو
الجماع. ووقع في رواية الدارقطني استرضى براء بدل الباء الموحدة قال محمد بن اسحق
الصفاني الأول هو الصواب والمعنى اطلبي الجماع منه لتحمل والمباشرة الجماع
مشتقة من البضع وهو الفرج : قوله « في نجابة الولد » لأنهم كانوا يطلبون ذلك
من أكابرهم ورؤسائهم في الشجاعة أو الكرم أو غير ذلك : قوله « فهو ابنك يا فلان »
هذا اذا كان الولد ذكرا أو تقول هي ابنتك اذا كانت أنثى قال في الفتح لكن يحتمل
ان لا يفعل ذلك الا اذا كان ذكرا لما عرف من كراهتهم في البنت وقد كان منهم من
يقتل ابنته التي يتحقق انها بنته فضلا عن يكون بمنزلة هذه الصفة : قوله « علما » بفتح
اللام أي علامة. وأخرج الفاكهي من طريق ابن أبي مليكة قال تبرز عمر باجساد
فدعا بماء فأتته أم مهزول وهي من البغايا التسع اللاتي كن في الجاهلية فقالت هذا
ماء ولست به في انا لم يدبغ فقال هلم فان الله جعل الماء طهورا. وروي الدارقطني
أيضا من طريق مجاهد قال في قوله تعالى (الزاني لا ينكح الا زانية) هن بغايا كن
في الجاهلية معلومات لهن رايات يعرفن بها. ومن طريق عاصم بن المنذر عن عروة
منه وزاد كرايات البيطار. وقد ساق هشام بن الكلبي في كتاب الثعالب أسامي
صواحب الرايات في الجاهلية فسمى منهن أكثر من عشرة نسوة مشهورات : قوله
« القافة » بفتح فاء جمع قائف وهو الذي يعرف شبه الولد بالوالد بالآثار
الخفية : قوله « فاتاط به » بالثناة الفوقية بعدها طاء مهملة أي استلحقه. واصل
اللوط بفتح اللام المصوق : قوله « الا نكح الناس اليوم » أي الذي بدأت بذكره
وهو ان يخطب الرجل فتزوجه وقد احتج بهذا الحديث على اشتراط الولي وتقب
بان عائشة وهي الراوية كانت تجيز النكاح بغير ولي ويحجب بان فعلها ليس بحجة *

(باب من أسلم وتحتة اختان أو أكثر من أربع)

١ عن الضحاك بن فيروز عن أبيه قال أسلمت وعندى امرأتان اختان فأمرني النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن أطلق أحدهما « رواه الحمسة إلا النسائي . وفي لفظ الترمذى « اخترايتهما شئت » * وعن الزهرى عن سالم عن ابن عمر قال « أسلم غيلان الثقفى وتحتة عشرة نسوة فى الجاهلية فأسلمن معه فأمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يختار منهن اربعا » رواه أحمد وابن ماجه والترمذى وزاد أحمد فى رواية « فلما كان فى عهد عمر طلق نساءه وقسم ماله بين بنيه فبلغ ذلك عمر فقال انى لا ظن الشيطان فيما يسترق من السمع سمع بموتك فقدفه فى نفسك ولما لك لا تمكث إلا قليلا وإيم الله لتراجعن نساءك ولترجعن مالك أولا وورهن منك ولا أمرن بقبرك ان يرجم كما رجم قبراى رغال » قوله « لتراجعن نساءك » دليل على انه كان رجيا وهو يدل على ان الرجعية تراث وانقضت عدتها فى المرض والافتس الطلاق الرجمى لا يقطع ليتخذ حيلة فى المرض *

حديث الضحاك أخرجه أيضا الشافعى وصححه ابن حبان والدارقطنى والبيهقى وحسنه الترمذى وأعله البخارى والعقيلي (وفى الباب) عن أم حبيبة عند الشيخين « أنها عرضت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان ينكح أختها فقال لا تحلى » وحديث ابن عمر أخرجه أيضا الشافعى عن الثقة عن معمر بن الزهرى باسناد المذكور وأخرجه أيضا ابن حبان والحاكم وصححه قال البراز جوده معمر بالبصرة وافسده باليمن فارسه . وحكى الترمذى عن البخارى انه قال هذا الحديث غير محفوظ . قال البخارى وأما حديث الزهرى عن سالم عن أبيه فانما هو ان رجلا من ثقيف طلق نساءه فقال له عمر لتراجعن نساءك أولا رجمنك وحكم ابو حاتم وأبو زرعة بأن المرسل اصح . وحكى الحاكم عن مسلم ان هذا الحديث مما وهم فيه معمر بالبصرة قال فان رواه عنه ثقة خارج البصرة حكما له بالصحة . وقد أخذ ابن حبان والحاكم والبيهقى بظاهر الحكم فاخرجوه من طرق عن معمر من حديث أهل الكوفة وأهل خراسان وأهل اليمامة عنه قال الحافظ ولا يفيد ذلك شيئا فان هؤلاء كلهم إنما سمعوا منه بالبصرة وعلى تقدير انهم سمعوا

منه بغيرها فحديثه الذي حدث به في غير بلده مضطرب لانه كان يحدث في بلده من كتبه على الصحة وأما اذ ارحل فحدث من حفظه بأشياء وم فيها اتفاق على ذلك أهل العلم كابن المديني والبخاري وابن أبي حاتم ويعقوب بن شعبة وغيرهم وحكى الاثر عن أحمد ان هذا الحديث ليس بصحيح والعمل عليه وأعله بتفرد معمر في وصله وتحديثه به في غير بلده. وقال ابن عبد البر طريقة كلها معاودة . وقد أطلال الدار قطن في العمل بخريج طريقه. ورواه ابن عيينة ومالك عن الزهري مرسلًا ورواه عبد الرزاق عن معمر كذلك وقد وافق معمر على وصله بمحر كنيز السقاء عن الزهري ولكنّه ضعيف وكذا وصله يحيى بن سلام عن مالك ويحيى ضعيف وأما الزيادة التي رواها أحمد عن عمر فأخرجها أيضا النسائي والدار قطني قال الحافظ وإسناده ثقات وهذا الموقوف على عمر هو الذي حكى البخاري بصحته (وفي الباب) عن قيس بن الحرث أو الحرث بن قيس وقد تقدم في باب العدد المباح للحر تقدم الكلام في تحريم الزيادة على الأربع هناك فليرجع اليه وحديث الضحاك استدلل به على تحريم الجمع بين الاختين ولا أعرف في ذلك خلافاً وهو نص القرآن قال الله تعالى (وان نجبوا بين الاختين الا ما قد سلف) فاذا أسلم كافر وعنده أختان أجبر على تطليق احدهما وفي ترك استفصاله عن المتقدمة منهما من المتأخرة دليل على انه يحكم لمقود الكفار بالصحة وان لم توافق الاسلام فاذا أسلموا أجربنا عليهم في الأنكحة أحكام المسلمين . وقد ذهب الى هذا مالك والشافعي وأحمد وداد. وذهبت العترة وأبو حنيفة وأبو يوسف والثوري والاوزاعي والزهري واحد قولي الشافعي الى أنه لا يقر من أنكحة الكفار الا ما وافق الاسلام فيقولون اذا أسلم الكافر ونحوه أختان وجب عليه ارسال من تأخر عقدها وكذلك اذا كان تحتها أكثر من خمس أمسك من تقدم العقد عليها منهن وأرسل من تأخر عقدها اذا كانت خامسة أو نحو ذلك واذا وقع العقد على الاختين أو على أكثر من أربع مرة واحدة بطل وأمسك من شاء من الاختين وأرسل من شاء وأمسك أربعاً من الزوجات بختارهن ويرسل الباقيات والظاهر ما قاله الأولون لتركه صلى الله عليه وآله وسلم للاستفصال في حديث الضحاك وحديث غيلان ولما في قوله «أخترا بينهما» وفي قوله «أخترا أربعاً» من الاطلاق قوله «قبر أبي رغال» بكسر

الراء المهمة بعدها غين معجمة. قال في القاموس في فصل الراء من باب اللام وأبو
 رغال ككتاب في سنن أبي داود ودلائل النبوة وغيرها عن ابن عمر سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين خرجنا معه إلى الطائف فررنا بقبر
 فقال هذا قبر أبي رغال وهو أبو ثقيف وكان من ثمود وكان بهذا الحرم يدفع
 عنه فلما خرج منه أصابته النقرة التي أصابت قومه بهذا المكان فدفن فيه الحديث وقول
 الجوهري كان دليلاً للحبشة حين توجهوا إلى مكة فمات في الطريق غير معتد به وكذا قول ابن
 سيده كان عبد الشبيب وكان عشيراً جائراً انتهى. قوله «اتراجعن نساءك» يمكن أن يكون
 المراد بهذه المراجعة المراجعة النغوية أعني إرجاعهن إلى نكاحه وعدم الاعتداد
 بذلك الطلاق الواقع كما ذهب إلى ذلك جماعة من أهل العلم فيمن طلق زوجته
 أو زوجاته مريداً لا بطلان ميراثهن منه أنه لا يقع الطلاق ولا يصح وقد جعل ذلك
 أئمة الأصول قسماً من أقسام المناسبات وجعلوا هذا الصورة مثالا له والمصنف رحمه
 الله لما فهم أن الرجعة هي الاصطلاحية أعني الواقعة بعد طلاق رجعي معتد به
 جعل ذلك الطلاق الواقع منه رجعياً ثم ذكر أن الرجعية تراث وإن انقضت عدتها
 فاردف الاشكال بأشكال *

✽ (باب الزوجين الكافرين يسلم أحدهما قبل الآخر) ✽

١ عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رد ابنته زينب على
 زوجها أبي العاص ابن الربيع بالنكاح الأول لم يحدث شيئاً «رواه أحمد وأبو
 داود * وفي لفظ رد ابنته زينب على أبي العاص زوجها بنكاحها الأول بعد
 سنتين ولم يحدث صداقاً» رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه * وفي لفظ «رد ابنته
 زينب على أبي العاص وكان إسلامها قبل إسلامه بست سنين على النكاح الأول
 ولم يحدث شهادة ولا صداقاً» رواه أحمد وأبو داود. وكذلك الترمذي وقال فيه «لم
 يحدث نكاحاً» وقال هذا حديث لبس بإسناده بأس * ٢ وقد روى بإسناد ضعيف
 عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رد ابنته
 علي أبي العاص بمهر جديد ونكاح جديد» قال الترمذي في إسناده مقال وقال

أحمد هذا حديث ضعيف. والحديث الصحيح الذي روي انه أقرها على النكاح الأول. وقال الدارقطني هذا حديث لا يثبت والصواب حديث ابن عباس «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ردها بالنكاح الأول» * ٣ وعن ابن شهاب «انه بلغه أن ابنة الوليد بن المغيرة كانت تحت صفوان بن أمية فأسلمت يوم الفتح وهرب زوجها صفوان بن أمية من الاسلام فبعث اليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمانا وشهد حنينا والطائف وهو كافر وامراته مسلمة فلم يفرق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بينهما حتى أسلم صفوان واستقرت عنده بذلك النكاح قال ابن شهاب وكان بين اسلام صفوان وبين اسلام زوجته نحو من شهر» مختصر من الموطأ لمالك * ٤ وعن ابن شهاب «ان أم حكيم ابنة الحرث بن هشام أسلمت يوم الفتح بمكة وهرب زوجها عكرمة بن أبي جهل من الاسلام حتى قدم اليها فارتحللت أم حكيم حتى قدمت على زوجها باليمن ودعته الى الاسلام فأسلم وقدم على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فبايعه فثبتنا على نكاحهما ذلك قال ابن شهاب ولم يبلغنا ان امرأة هاجرت الى الله والى رسوله وزوجها كافرا مقيما بدار الكفر الا فرقت هجرتها بينها وبين زوجها الا أن يقدم زوجها مهاجرا قبل أن تنقضي عدتها وانه لم يبلغنا ان امرأة فرق بينها وبين زوجها اذا قدم وهي في عدتها» رواه عنه مالك في الموطأ * ٥

حديث ابن عباس صحيحه الحاكم وقال الخطابي هو أصح من حديث عمرو بن شعيب وكذا قال البخاري. قال ابن كثير في الارشاد هو حديث جيد قوى وهو من رواية ابن اسحق عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس انتهى. الا أن حديث داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس نسخة وقد ضعف امرها علي ابن المديني وغيره من علماء الحديث وابن اسحق فيه مقال معروف. وحديث عمرو بن شعيب أخرجه أيضا ابن ماجه وفي اسناده حجاج بن أرطاة وهو معروف بالتدليس وأيضاً لم يسمعه من عمرو بن شعيب كما قال أبو عبيدوا كما حمله عن العزمي وهو ضعيف وقد ضعف هذا الحديث جماعة من أهل العلم وقد تقدم ذكر بعضهم وحديث ابن شهاب الأول هو مرسل وقد أخرجه ابن سعد في الطبقات وحديثه الثاني مرسل أيضاً وأخرجه ابن سعد في الطبقات أيضاً (وفي الباب) عن ابن عباس عند البخاري قال «كان المشركون

(م ٣٩ - ج ٦ - نيل الاوطار)

على منزلتين من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن المؤمنين كانوا مشركي أهل حرب يقاتلهم
ويقاتلونه ومشركي أهل عهد لا يقاتلهم ولا يقاتلونه وكان إذا هاجرت المرأة من
أهل الحرب لم تخطب حتى تحيض وتطهر فإذا طهرت حل لها النكاح وإن جاء
زوجها قبل أن تنكح ردت إليه « وروى البيهقي عن الشافعي عن جماعة من أهل
العلم من قريش وأهل المغازي وغيرهم عن عدد منهم « أن أبا سفيان أسلم عمر
الظاهران وأمرأته هند بنت عتبة كافرة بمكة ومكة يومئذ دار حرب وكذلك حكيم
ابن حزام ثم أسلم المرأتان بعد ذلك وأقر النبي صلى الله عليه وآله وسلم النكاح »
قوله « بعد سنتين » وفي الرواية الثانية « بست سنين » ووقع في رواية « بعد
ثلاث سنين » وأشار في الفتح إلى الجمع فقال المراد بالست ما بين هجرة زينب
واسلامه وبالسنتين أو الثلاث ما بين نزول قوله تعالى (لا هن حل لهم) وقدمه
مسلمًا فإن بينهما سنتين وأشهرًا قال الترمذي في حديث ابن عباس أنه لا يعرف
وجهه قال الحافظ وأشار بذلك إلى أن ردها إليه بعد ست سنين أو بعد سنتين أو
ثلاث مشكل لاستبعاد أن تبقى في المدة هذه المدة قال ولم يذهب أحد إلى جواز
تقريب المسألة تحت المشرك إذا تأخر إسلامه عن إسلامها حتى انقضت عدتها ومن
نقل الإجماع في ذلك ابن عبد البر وأشار إلى أن بعض أهل الظاهر قال بجوازه
ورده بالإجماع المذكور وتعقب بنبوت الخلاف فيه قديمًا فقد أخرجه ابن أبي شيبة
عن علي وإبراهيم النخعي بطرق قوية وأنتى به حماد شيخ أبي حنيفة . وأجاب
الخطابي عن الاشكال بأن بقاء العدة تلك المدة ممكن وإن لم تجز به عادة في الغالب
ولا سيما إن كان المدة إنما هي سنتان وأشهر فإن الحيض قد يعطى عن ذات الأقراء
لمعارض وبمثل هذا أجاب البيهقي قال الحافظ وهو أولى ما يتمد في ذلك . وقال
السهيلي في شرح السيرة أن حديث عمرو بن شعيب هو الذي عليه العمل وإن
كان حديث ابن عباس أصح إلا أنادًا لكن لم يقل به أحد من الفقهاء لأن الإسلام
قد كان فرق بينهما قال الله تعالى (لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن) ومن جمع
بين الحديثين . قال معني حديث ابن عباس ردها عليه على النكاح الأول في
العساق والحباء ولم يحدث زيادة على ذلك من شرط ولا غيره انتهى . وقد أشار
إلى مثل هذا الجمع ابن عبد البر وقيل إن زينب لما أسلمت وبقي زوجها علي الكافر

لم يفرق النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذ لم يكن قد نزل تحريم نكاح المسلمة على الكافر فلما نزل قوله تعالى (لا هن حل لهم) الآية أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ابنته ان تمتد فوصل أبو العاص مسلماً قبل انقضاء العدة فقررها النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالنكاح الاول فيندفع الاشكال. قال ابن عبد البر وحدث عمرو بن شعيب تعضده الاصول وقد صرح فيه بوقوع عقد جديد والاخذ بالاصريح أولي من الاخذ بالمحتمل ويؤيده مخالفة ابن عباس لما رواه كما حكى ذلك عنه البخاري. قال الحافظ وأحسن المسالك في تقرير الحديثين ترجيح حديث ابن عباس كما رجحه الأئمة وحمله علي تطاول العدة فيما بين نزول آية التحريم واستلام أبي العاص ولا مانع من ذلك وأغرب ابن حزم فقال ان قوله ردها اليه بعد كذا مراده جمع بينهما والا فاسلام أبي العاص كان قبل الحديبية وذلك قبل ان ينزل تحريم المسلمة علي المشرک هكذا زعم. قال الحافظ وهو مخالف لما أطبق عليه اهل المغازي ان اسلامه كان بعد نزول آية التحريم. وقال ابن القيم في الهدى، ما حصله ان اعتبار العدة لم يعرف في شيء من الاحاديث ولا كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسأل المرأة هل انقضت عدتها أم لا ولو كان الاسلام بمجرد فرقة لكانت طلاقاً بآنية ولا رجعة فيها فلا يكون الزوج احق بها اذا اسلم وقد دل حكمه صلى الله عليه وآله وسلم ان النكاح موقوف فان اسلم الزوج قبل انقضاء العدة فهي زوجته وان انقضت عدتها فلها أن تنكح من شاءت وان أحببت انتظرته واذا أسلم كانت زوجته من غير حاجة الى تجديد نكاح قال ولا نعلم أحدا جدد بعد الاسلام نكاحه البتة بل كان الواقع أحد الأمرين اما افتراقهما ونكاحها غيره واما بقاؤهما على النكاح الاول اذا أسلم الزوج واما تنجيز الفرقة أو مراعاة العدة فلم يعلم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى بواحد منهما مع كثرة من أسلم في عهده وهذا كلام في غاية الحسن والمثانة قال وهذا اختيار الخلال وأبي بكر صاحبه وابن المنذر وابن حزم وهو مذهب الحسن وطاوس وعكرمة وقتادة والحكم. قال ابن حزم وهو قول عمر بن الخطاب وجابر بن عبد الله وابن عباس ثم عد الآخرين وقد ذهب الى ان المرأة اذا اسلمت قبل زواجها لم تخطب حتى تحيض وتطهر ابن عباس وعطاء وطاوس والثوري وفقهاء الكوفة ووافقهم أبو ثور واختاره ابن المنذر واليه جنح

البخاري وشرط أهل الكوفة ومن وافقهم ان يعرض على زوجها الاسلام في تلك المدة فيمتنع ان كانا معا في دار الاسلام. وقد روي عن أحمد ان الفرقة تقع بمجرد الاسلام من غير توقف على مضي العدة كسائر أسباب الفرقة من رضاع أو خلع أو طلاق. وقال في البحر مسألة اذا أسلم أحدهما دون الآخر انفسخ النكاح اجماعا ثم قال بعد ذلك مسألة المذهب والشافعي ومالك وأبو يوسف والفرقة باسلام أحدهما ففسخ لا طلاق اذا العلة اختلاف الدين كالردة. وقال أبو العباس وأبو حنيفة ومحمد بل طلاق حيث أسلمت وأبي الزوج اذا امتناعه كالطلاق قلنسا بل كالردة انتهى: قوله «وكان اسلامها» الخ المراد باسلامها هنا هجرتها والا فهي لم تنزل مسلمة منذ بعث الله تعالى كسائر بناته صلى الله عليه وآله وسلم وكانت هجرتها بعد بدر بقليل وبدر في رمضان من السنة الثانية وتحريم المسلمات على الكفار في الحديبية سنة ست في ذي القعدة فيكون مكنتها بعد ذلك نحو من سنتين هكذا قيل وفيه بعض مخالفة لما تقدم *

باب المرأة تسبى وزوجها بدار الشرك

١ عن أبي سعيد «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم حنين بعث جيشا الى أوطاس فأتى عدوا فقاتلهم فظهروا عليهم وأصابوا لهم سبايا فكان ناسا من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم نخرجوا من غشيائهم من أجل أزواجهم من المشركين فانزل الله تعالى في ذلك والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيماكم أي فمنكم حلال اذا انقضت عدتهن» رواه مسلم والنسائي وأبو داود وكذلك أحمد وليس عنده الزيادة في آخره بعد الآية والترمذي مختصرا ولفظه «أصبنا سبايا يوم أوطاس لهن أزواج في قومهن فذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فنزلت (والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيماكم) * ٢ وعن عراب بن سارية «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حرم وطء السبايا حتى يضمن ما في بطونهن» رواه أحمد والترمذي وهو عام في ذوات الأزواج وغيرهن *

حديث العراب بن سارية إسناداه ثقات وقد أخرج الترمذي نحوه من حديث ربيعة بن ثابت «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسقي ماءه

ولغيره» وحسنه الترمذى وأخرجه أيضاً أبو داود وسيأتي في باب استبراء الأمة إذا ملكت من كتاب العدة ولا يبي داود من حديث «لا يحل لامرأة يؤمن بالله واليوم الآخر أن يقع على امرأة من السبي حتى يستبرئها» وسيأتي أيضاً في ذلك الباب من حديث أبي سعيد في سبي أوطاس بلفظ «لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير حامل حتى تحيض حيضة» وسيأتي أيضاً هناك من حديث أبي الدرداء المنع من وطء الحامل والكلام على هذه الأحاديث يأتي هناك مستوفى إن شاء الله تعالى وإنما ذكر المصنف رحمه الله ما ذكره في هذا الباب للاستدلال به على أن البغايا حلال من غير فرق بين ذوات الأزواج وغيرهن وذلك مما لا خلاف فيه فيما أعلم ولكن بعد معنى العدة المعتبرة شرعاً قال الزمخشري في تفسير الآية المذكورة (إلا ما ملكت أيمانكم) يريد ما ملكت أيمانكم من اللات سبين ولهن أزواج في دار الكفر فهن حلال لفزاة المسلمين وإن كن محصنات وفي معناه قول الفرزدق وذات حليل أنكحتها رماحنا * حلال لمن يبغي بها لم تطلق

(كتاب الصداق)

*(باب جواز التزويج على القليل والكثير واستحباب التصديق فيه) *

١ (عن عامر بن ربيعة «أن امرأة من بني فزارة تزوجت على ثمانين وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أرضيت من نفسك ومالك بنعلين قالت نعم فاجازه» رواه أحمد وابن ماجه والترمذى وصححه * ٢ وعن جابر «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لو أن رجلاً أعطى امرأة صداقاً ملء يديه طعاماً كانت له حلالاً» رواه أحمد وأبو داود بمعناه * ٣ وعن أنس «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى على عبد الرحمن بن عوف أثر صفرة فقال ما هذا قال تزوجت امرأة على وزن نواة من ذهب قال بارك الله لك أو لم ولو بشاة» رواه الجماعة ولم يذكر فيه أبو داود «بارك الله لك» * ٤

حديث عامر بن ربيعة قال الحافظ. في بلوغ المرام بعد أن حكى تصحيح الترمذى له أنه خواف في ذلك. وحديث جابر في أسناده موسى بن مسلم وهو ضعيف هكذا في مختصر

المنذري وقال في التلخيص في اسناده مسلم بن رومان وهو ضعيف انتهى قال أبو داود إن
بعضهم رواه موقوفا قال ورواه أبو عاصم عن صالح بن رومان عن أبي الزبير عن جابر قال
«كنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نستمتع بالقبضة من الطعام على معنى
المنعة» قال ورواه ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر على معنى أبي عاصم
وهذا الذي ذكره أبو داود معلقا قد أخرجه مسلم في صحيحه من حديث ابن
جرير عن أبي الزبير قال «سمعت جابرا يقول كنا نستمتع بالقبضة من التمر والدقيق
الايام على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال أبو بكر البيهقي وهذا وإن كان
في نكاح المنة ونكاح المنة صار منسوخا فانما فسخ منه شرط الأجل فلما ما يجهلون
صداقا فانه لم يرد فيه نسخ: قوله «وزن نواة من ذهب» في رواية للبخاري «نواة
من ذهب» ورجحها الداودي واستنكر رواية من روى وزن نواة. قال الحافظ
واستنكاره المنكر لان الذين جزموا بذلك أئمة حفاظ قال عياض لا وهم في الرواية
لأنها إن كانت نواة تمر أو غيره أو كان للنواة قدر معلوم صح أن يقال في كل ذلك وزن
نواة فقل المراد واحدة نوى التمر وإن النواة عنها يؤمئذ كانت خمسة دراهم. وقيل كان
قدرها يومئذ ربع دينار وربعان نوى التمر يختلف في الوزن فكيف يجعل معيارا
لما يوزن به وقيل لفظ النواة من ذهب عبارة عما قيمته خمسة دراهم من الورق وجزم
به الخطابي واختاره الأزهرى ونقله عياض عن أكثر العلماء. ويؤيده أن في رواية
للبيهقي وزن نواة من ذهب قومت خمسة دراهم وقيل وزنها من الذهب خمسة دراهم
حكاه ابن قتيبة وجزم به ابن فارس وجعله البيضاوى الظاهر. ووقع في رواية للبيهقي
قومت ثلاثة دراهم وثلاثا واسناده ضعيف ولكن جزم به أحمد وقيل ثلاثة ونصف.
وقيل ثلاثة وربع. وعن بعض المالكية النواة عند أهل المدينة ربع دينار ووقع في
رواية للطبراني قال انس حزرناها ربع دينار. وقال الشافعي النواة ربع النش والنش
نصف أوقية والأوقية أربعون درهما فتكون خمسة دراهم. وكذا قال أبو عبيدان
عبد الرحمن دفع خمسة دراهم وهي تسمى نواة كما تسمى الأربعون أوقية وبه جزم
أبو عوانة وآخرون «والأحاديث» المذكورة تدل على أنه يجوز أن يكون المهر
شيئا حقيقا كالتعدين والمد من الطعام ووزن نواة من ذهب قال القاضي عياض الإجماع
على أن مثل الشيء الذي لا يتمول ولا له قيمة لا يكون صداقا ولا يحل به النكاح فإن

ثبت ثقله فقد خرق هذا الاجماع أبو محمد ابن حزم فقال يجوز بكل شيء ولو كان حبة من شعير ويؤيد ما ذهب اليه الكافة قوله صلى الله عليه وآله وسلم «التمس ولو خائفا من حديث» كما سيأتي لانه أورده مورد التقليل بالنسبة لما فوقه ولا شك أن الخاتم من الحديد له قيمة وهو أعلى خطرا من النواة وحبة من الشعير. وكذلك حكى في البحر الاجماع على أنه لا يباح تسمية ما لا قيمة له. قال الحافظ وقد ردت أحاديث في أقل الصداق لا يثبت منها شيء وذكر منها حديث طاهر بن ربيعة وحديث جابر المذكورين في الباب وحديث أبي ليبة مرفوعا عند ابن أبي شيبة «من استحل بدرهم في النكاح فقد استحل» وحديث أبي سعيد عند الدارقطني في أثناء حديث في المهر «ولو على سواك من أراك» قال وأقوى شيء في ذلك حديث جابر عند مسلم. كذا نستمتع بالتقبضة من التمر والدقيق على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم ذكر كلام البيهقي الذي قدمناه (وقد اختلف) في أقل المهر فحكى في البحر عن العترة جميعا وأبى خيفة وأصحابه أن أقله عشرة دراهم أو ما يوازيها واستدلوا بما أخرجه الدارقطني من حديث جابر بلفظ «لامهر أقل من عشرة دراهم» وهذا الوصح لكان معارضا لما تقدم من الأحاديث الدالة على أنه يصح أن يكون المهر دونها ولكنه لم يصح فإن في إسناده مبشر بن عبيد وحجاج بن أرطاة وهما ضعيفان وقد اشتهر حجاج بالتدليس ومبشر متروك كما قال الدارقطني وغيره. وقال البخاري منكر الحديث. وقال أحمد روى عنه بقية أحاديث كذب وقد روى الحديث البيهقي من طرق منها عن علي عليه السلام وفي إسناده داود الأودي وهذا الاسم يطلق على اثنين أحدهما داود ابن زبد وهو ضعيف بلا خلاف والثاني داود بن عبد الله وقد وثقه أحمد واختلفت الرواية فيه عن يحيى بن معين. ومنها عن جابر قال البيهقي بعد إخراجها هو حديث ضعيف بكرة وروى أيضا عن علي عليه السلام من طريق فيها أبو خالد الواسطي فهذه طرق ضعيفة لا تقوم بها حجة وعلى فرض أنها تقوى بعضها بمضافي لا تبلغ بذلك إلى حد الاعتبار لاسيما وقد عارضها ما في الصحيحين وغيرهما من جماعة من الصحابة مثل حديث الخاتم الذي سيأتي حديث نواة الذهب وسائر الأحاديث التي قدمناها وحكي في البحر أيضا عن عمر وابن عباس والحسن البصري وابن المسيب وربيعة والاذاعي والثوري وأحمد واسحق والشافعي أن أقله ما يصح نكاحا أو آجرة وهذا

مذهب راجح وقال سعيد بن جبير أقله خمسون درهما وقال النخعي أربعون وقال ابن شبرمة خمسة دراهم وقال مالك ربع دينار وليس على هذه الأربعة الأقوال دليل يدل على أن الأقل هو أحدها لادونه ومجرد موافقة مهر من المهور الواقعة في عصر النبوة لواحد منها كحديث النواة من الذهب فإنه موافق لقول ابن شبرمة ولقول مالك علي حسب الاختلاف في تفسيرها لا يدل على أنه المقدار الذي لا يجزى دونه إلا مع التصريح بأنه لا يجزى دون ذلك المقدار ولا تصريح. فلاح من هذا التقرير أن كل ماله قيمة صح أن يكون مهرآ وسيأتي في باب جمل تعليم القرآن صداقا زيادة تحقيق للمقام *

٤ وعن عائشة « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إن أعظم النكاح بركة أبسره مؤنة » رواه أحمد * ٥ وعن أبي هريرة قال « كان صداقا إذا كان فينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عشر أواق » رواه النسائي وأحمد وزاد « وطبق بيديه وذلك أربع مائة » * ٦ وعن أبي سلمة قال « سألت عائشة كم كان صداق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالت كان صداقه لا زواجه انتهى عشرة أوقية ونشأ قالت أتدرى ما النش قلت لا قالت نصف أوقية فتلك خمس مائة درهم » رواه الجماعة إلا البخاري والترمذي * ٧ وعن أبي العجفاء قال « سمعت عمر يقول لا تغلوا صدق النساء فإنها لو كانت مكرمة في الدنيا أو تقوي في الآخرة كان أولاكم بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما أصدق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امرأة من نسائه ولا أصدق امرأة من بناته أكثر من ثلثي عشرة أوقية » رواه الحنفية وصححه الترمذي * ٨ وعن أبي هريرة قال « جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال اني تزوجت امرأة من الأنصار فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم هل نظرت إليها فإن في عيون الأنصار شيئا قال قد نظرت إليها قال علي كم تزوجتها قال على أربع أواق فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم علي أربع أواق كأنما تفتحون الفضة من عرض هذا الجبل ما عندنا ما نعطيك ولكن عسى أن نبعثك في بعث نصيب منه قال فبعث بعثا إلى بني عيس بعث ذلك الرجل فيهم » رواه مسلم * ٩ وعن عروة عن أم حبيبة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تزوجها وهي بأرض الحبشة زوجها النجاشي وأمهرها

أربعة آلاف وجهها من عنده وبعت بها مع شرحبيل بن حسنة ولم يبعث اليها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بشيء وكان مهر نسائه أربعمائة درهم » رواه أحمد والنسائي *

حديث عائشة الأولى أخرجه أيضاً الطبراني في الأوسط بلفظ « أخف النساء صداقا أعظمهن بركة » وفي استناده الحرث بن شبل وهو ضعيف وأخرجه أيضاً الطبراني في الكبير والأوسط بنحوه وأخرج نحوه أبو داود والحاكم وصححه عن عقبة بن عامر قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خير الصداق أيسره » وحديث أبي هريرة رجال استناده ثقات . وحديث أبي العجفاء صححه أيضاً ابن حبان والحاكم وأبو العجفاء اسمه هرمز بن نسيب قال يحيى بن معين بصري ثقة وقال البخاري في حديثه نظر . وقال أبو أحمد الكرايسي حديثه ليس بالقائم . وحديث أم حبيبة أخرجه أيضاً أبو داود بلفظ « أنه زوجها النجاشي النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأمهرها عنه أربعة آلاف وبعت بها إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع شرحبيل بن حسنة » وأخرج أبو داود أيضاً عن الزهري مراسلاً « أن النجاشي زوج أم حبيبة بنت أبي سفيان من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على صداق أربعة آلاف درهم وكتب بذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » وقيل بمائتي دينار : قوله « أيسره مؤنة » فيه دليل على أفضلية النكاح مع قلة المهر وإن الزواج بمهر قليل مذبوب إليه لأن المهر إذا كان قليلاً لم يستصعب النكاح من يريده فيكثر الزواج المرغب فيه ويقدر عليه الفقراء ويكثر النسل الذي هو أهم مطالب النكاح بخلاف ما إذا كان المهر كثيراً فإنه لا يتمكن منه إلا أرباب الأموال فيكون الفقراء الذين هم الأكثر في الغالب غير مزوجين فلا يحصل المكنة التي أرشد إليها النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما سلف في أول النكاح : قوله « وذلك أربعمائة » أي درهم لأن الأوقية كانت قديماً عبارة عن أربعين درهماً كما صرح به صاحب النهاية . قوله « كان صداقه لأزواجه » الخ ظاهره أن زوجات النبي صلى الله عليه وآله وسلم كن من كان صداقهن ذلك المقدار وليس الأمر كذلك وإنما هو محمول على الأكثر فإن أم حبيبة أصدقها النجاشي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم المقدار المتقدم . وقال ابن اسحق عن (م ٤٠ — ج ٦ نيل الاوطار)

ابى جعفر أصدقها اربعمائة دينار أخرجه ابن أبى شيبة من طريقه وأخرج الطبراني عن أنس انه اصدقها مائتي دينار واسناده ضعيف وصفية كانت عتقها صداقها وخديجة وجوبرية لم يكونا كذلك كما قال الحافظ. قوله «ونش» بفتح النون بعدها شين معجمة وقع مرفوعا في هذا الكتاب والصواب ونشا بالنصب مع وجود لفظ كان كافي غير هذا الكتاب أو الرفع مع عدمها كما في رواية أبى داود قوله «لا تغلوا صدق النساء» الخ ظاهر النهى التحريم. وقد أخرج عبد الرزاق عن عمر انه قال «لا تغلوا في مهر النساء» فقالت امرأة ليس ذلك لك يا عمر ان الله تعالى يقول (وآتيتهم احداهن قنطارا من ذهب) كما في قراءة ابن مسعود فقال عمر امرأة خاصمت عمر نخصمته» وأخرجه الزبير بن بكار بلفظ «امرأة اصابته ورجل أخطأ» وأخرجه أبو يعلى مطولا وقد وقع الاجماع على ان المهر لاحد لاكثر بحيث تصير الزيادة على ذلك الحد باطلة للآية. وقد اختلف في تفسير القنطار المذكور في الآية فقال أبو سعيد الخدري هو ملء مسك ثور ذهبا وقال معاذ الف ومائتا أوقية ذهبا وقيل سبعون ألف مثقال وقيل مائة رطل ذهبا. قوله «زوجها النجاشي» فيه دليل على جواز التوكيل من الزوج لمن يقبل عنه النكاح وكانت أم حبيبة المذكورة مهاجرة بأرض الحبشة مع زوجها عبد الله بن جحش فمات بترك الارض فزوجها النجاشي النبي صلى الله عليه وآله وسلم. وأم حبيبة هي بنت أبى سفيان وقد تقدم اختلاف الروايات في مقدار صداقها ☆

باب جعل تعليم القرآن صداقا

١ عن سهل بن سعد «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم جاءته امرأة فقالت يا رسول الله اني قد وهبت نفسي لك فقامت قياما طويلا فقام رجل فقال يا رسول الله زوجنيها ان لم يكن لك بها حاجة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هل عندك من شيء تصدقها اياه فقال ما عندي الا ازارى هذا فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان اعطيتها ازارك جاست لا ازارك قالت من شيء فقال ما اجد شيئا فقال ألمس ولو خافنا من حديد فآلمس فلم يجد شيئا فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم هل معك من

القرآن شيء قال نعم سورة كذا وسورة كذا لسور يسميها فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد زوجتكها بما معك من القرآن متفق عليه . وفي رواية متفق عليها « قد لمسكتكها بما معك من القرآن » وفي رواية متفق عليها « فصعد فيها النظر وصوبه » * ٢ وعن أبي النعمان الأزدي « قال زوج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امرأة على سورة من القرآن ثم قال لا يكون لاحد بعدك مهرا » رواه سعيد في سننه وهو مرسل ❦

حديث أبي النعمان مع ارساله قال في الفتح فيه من لا يعرف . وفي الباب عن أبي هريرة عند أبي داود والنسائي وعن ابن مسعود عند الدارقطني . وعن ابن عباس عند أبي الشيخ وأبي عمر بن حيوية في فوائده . وعن ضميرة جد حسين بن عبد الله عند الطبراني . وعن أنس عند البخاري والترمذي . وعن أبي امامة عند تمام في فوائده وعن جابر عند أبي الشيخ . قوله « جاءته امرأة » قال الحافظ هذه المرأة لم أقف على اسمها ووقع في الاحكام لابن الطلاع انها خولة بنت حكيم أو أم شريك وهذا نقل من اسم الواهة الوارد في قوله تعالى (وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي) صلى الله عليه وآله وسلم ولكن هذه غيرها . قوله « وهبت نفسي » هو على حذف مضاف أي أمر نفسي لان رقبة الحر لا تملك قوله « فقام رجل » قال الحافظ لم أقف على اسمه ووقع في رواية للطبراني فقام رجل أحسبه من الانصار . قوله « ولو خاتما » في رواية « ولو خاتم » بالرفع على تقدير حصل . ولو في قوله ولو خاتما تعليلية . قال عياض ورواهم من زعم خلاف ذلك ووقع في رواية عند الحاكم والطبراني من حديث سهل زوج رجلا بخاتم من حديد فسه فضة . قوله « هل معك من القرآن شيء » المراد بالمعنى هنا الحفظ عن ظهر قلبه . وقد وقع في رواية « أتقروهن على ظهر قلبك » بعد قوله معي سورة كذا ومعني سورة كذا وكذلك في رواية الثوري عند الاسماعيلى بافظ « قال عن ظهر قلبك قال نعم » . قوله « سورة كذا وسورة كذا » وقع في رواية من حديث أبي هريرة « سورة البقرة أوالتي تليها » كذا عند أبي داود والنسائي ووقع في حديث ابن مسعود « نعم سورة البقرة وسورة من المفصل » وفي حديث ضميرة « زوج صلى الله عليه وآله وسلم رجلا على سورة البقرة لم يكن عنده شيء » وفي حديث أبي امامة « زوج صلى الله عليه وآله وسلم رجلا من أصحابه

امراة على سورة من المفصل جعلها مهرا وأدخاها عليه وقال عليها « وفي حديث أبي هريرة «فعلها عشرين آية وهي امرأتك» وفي حديث ابن عباس «أزوجها منك على أن تعلمها أربع أو خمس سور من كتاب الله» وفي حديث ابن عباس وجابر «هل تقرأ من القرآن شيئا قال نعم إنا أعطيناك الكوثر قال اصدقها إياها» قال الحافظ ويجمع بين هذه الالفاظ بأن بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ بعض أو أن القصص متعددة (والحديث يدل) علي جواز جعل المنفعة صداقا ولو كانت تعليم القرآن قال المازري هذا ينبغي على أن الباء للتعويض كقولك بعثك ثوبي بدينا وقال وهذا هو الظاهر والاول كانت بمعنى اللام على معنى تكريمه لكونه حائلا للقرآن لصارت المرأة بمعنى الموهوبة والموهوبة خاصة بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم. وقال الطحاوي والابري وغيرهما بأن هذا خاص بذلك الرجل لكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يجوز له نكاح الواهبة فكذلك يجوز له إنكاحها من شاء بغير صداق واحتجوا على هذا بمرسل أبي النعمان المذكور لقوله فيه «لا يكون لاحد بعدك مهرا» وأجيب عنه بما تقدم من ارساله وجهالة بعض رجال اسناده. وأخرج أبو داود من طريق مكحول قال ليس هذا لاحد بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأخرج أبو عوانة من طريق الليث بن سعد نحوه ولا حجة في أقوال التابعين قال عياض يحتمل قوله بما معك من القرآن وجهين أظهرهما أن يعلمها مامعه من القرآن أو مقدارا معيننا منه ويكون ذلك صداقها وقد جاء هذا التفسير عن مالك ويؤيده قوله في بعض طرقه الصحيحة فعلها من القرآن وعين في حديث أبي هريرة مقدار ما يعلمها وهو عشرون آية ويحتمل أن تكون الباء بمعنى اللام أي لاجل مامعك من القرآن فأكرمه بأن زوجه المرأة بلا مهر لاجل كونه حافظا للقرآن أو لبعضه ونظيره قصة أبي طلحة مع أم سليم وذلك فيما أخرجه النسائي وصححه عن أنس قال «خطب أبو طلحة أم سليم فقالت والله ما منك يرد عليك ككفرك كافر وأنا مسلمة ولا يحل لي أن أتزوجك فان تسلم فذلك مهري ولا أسألك غيره فكان ذلك مهرا» وأخرج النسائي أيضا نحوه من طريق أخرى ويؤيد الاحتمال الأول ما أخرجه ابن أبي شيبة والترمذي من حديث أنس «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سأل رجلا من أصحابه يا فلان هل تزوجت قال لا وليس

عندي ما أتزوج به قال ليس معك قل هو الله أحد » وأجاب بعضهم عن الحديث بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم زوجها اباء لاجل مامعه من القرآن الذي حفظه وسكت عن المهر فيكون ثابتاً في ذمته اذا أسركه كسكاح التفويض ويؤيده ما في حديث ابن عباس حيث قال فيه فاذا رزقك الله فعوضها قال في الفتح لكنه غير ثابت وأجاب البعض باحتمال أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم زوجته لاجل ما حفظه من القرآن وأصدق عنه كما كفر عن الذي واقع امرأته في رمضان ويكون ذكر القرآن وتعليمه على سبيل التحريض على تعلم القرآن وتعليمه والتنبوه بفضل أهله وأجيب بما تقدم من التصريح بجعل التلميم عوضاً . وقد ذهب الي جواز جعل المنفعة صداقاً الشافعي واسحق والحسن بن صالح وبه قالت العترة وعند المالكية فيه خلاف ومنعه الحنفية في الحر وأجازوه في العبد الا في الاجارة على تعليم القرآن فمنعوه مطلقاً بناء على أصلهم في أن أخذ الاجرة على تعليم القرآن لا يجوز وقد تقدم الكلام على ذلك وقد نقل القاضي عياض جواز الاستئجار لتعليم القرآن عن العلماء كافة الا الحنفية وقال ابن العربي من العلماء من قال زوجته علي أن يعلمها من القرآن فكانها كانت اجارة وهذا كرهه مالك ومنعه أبو حنيفة . وقال ابن القاسم يفسخ قبل الدخول ويثبت بعده قال والصحيح جوازه بالتعليم . وقال القرطبي قوله علمها نص في الأمر بالتعليم والسياق يشهد بأن ذلك لاجل النكاح فلا يلتفت لقول من قال ان ذلك كان اكراما للرجل فان الحديث مصرح بخلافه وقولهم ان الباء بمعنى اللام ليس بصحيح لفة ولا مساقاة (وفي الحديث) فوائدها ثبوت ولاية الامام على المرأة التي لا قريب لها وقد أطال الكلام على ما يتعلق بالحديث من الفوائد في الفتح وذكر أكثر من ثلاثين فائدة فمن أحب الوقوف على ذلك فليرجع اليه *

* باب من تزوج ولم يسم صداقاً *

١ عن عائمة قال أتى عبد الله في امرأة تزوجها رجل ثم مات عنها ولم يفرض لها صداقاً ولم يكن دخلها قال فاختلفوا اليه فقال أري لها مثل مهر نساها ولها الميراث وعليها العدة فشهد معقل بن سنان الاشجعي ان النبي صلى الله عليه

والله وسلم قضى في بروع ابنة واشق بمنزل ما قضى «رواه الخمسة وصححه الترمذي» *
الحديث أخرجه أيضا الحاكم والبيهقي وابن حبان وصححه أيضا ابن مهدي. وقال
ابن حزم لا منعم فيه لصحة اسناده وقال الشافعي لا يحفظه من وجه يثبت مثله ولو
ثبت حديث بروع لقلت به وقد قيل ان في راوي الحديث اضطرابا فروي مرة
عن معقل بن سنان ومرة عن رجل من أشجع أو ناس من أشجع وقيل غير ذلك؛
قال البيهقي قد سمي فيه ابن سنان وهو صحابي مشهور والاختلاف فيه لا يضر فان
جميع الروايات فيه صحيحة وفي بعضها ما دل على أن جماعة من أشجع شهدوا
بذلك. وقال ابن أبي حاتم قال أبو زرعة الذي قال معقل بن سنان أصح وردي
الحاكم في المستدرک عن حرمة بن يحيى أنه قال سمعت الشافعي يقول ان صح
حديث بروع بنت واشق قلت به قال الحاكم قال شيخنا أبو عبيد الله لو حضرت الشافعي
لقلت على رؤس الناس وقلت قد صح الحديث فقل به وللحديث شاهد أخرجه أبو داود
والحاكم من حديث عقبة بن عامر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم زوج امرأة رجلا
فدخل بها ولم يفرض لها صداقا فخرته الوفاة فقال أشهدكم ان سهمي بخير لها
(والحديث) فيه دليل على ان المرأة تستحق بموت زوجها بحد العقد قبل فرض
الصداق جميع المهر وان لم يقع منه دخول ولا خلوة وبه قال ابن مسعود وابن سيرين
وابن أبي ليلى وأبو حنيفة وأصحابه وإسحق وأحمد. وعن علي عليه السلام وابن
عباس وابن عمر ومالك والأوزاعي والليث والهادي وأحد قولي الشافعي واحدي
الروایتين عن القاسم أنها لا تستحق الا الميراث فقط ولا تستحق مهرا ولا متعة لان
المتعة لم ترد الا للمطقة والمهر عوض عن الوطء ولم يقع من الزوج وأجابوا عن حديث
الباب بالاضطراب ورد بما سلف قالوا روي عن علي انه قال لا تقبل قول اعرابي بوال
علي عقبه فيما يخالف كتاب الله وسنة نبيه ورد بان ذلك لم يثبت عنه من وجه صحيح
ولو سلم ثبوته فلم ينفرد بالحديث معقل المذكور بل روي من طريق غيره بل معه الجراح
كما وقع عند أبي داود والترمذي وناس من أشجع كما سلف وأيضا الكتاب والسنة
انما نفي مهر المطلقة قبل المس والفرض لا مهر من مات عنها زوجها واحكام الموت
غير احكام الطلاق. وفي رواية عن القاسم ان لها المتعة: قوله «ولها الميراث» هو مجمع
على ذلك كما في البحر وأما اتفاق على انها تستحقه لانه يجب لها بالعقد اذ هو سببه

لا الوطء: قوله «بروع» قال في القاموس كجدول ولا يكسر بنت واشق صحابية وفي
المنفي بفتح الباء عند أهل اللغة وكسرها عند أهل الحديث ☆

﴿باب مقدمة شيء من المهر قبل الدخول والرخصة في تركه﴾

١ عن ابن عباس «قال لما تزوج علي فاطمة قال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعطها شيئاً قال ما عندي شيء قال ابن درعك الخطمية» رواه أبو داود والنسائي
وفي رواية «أن علياً لما تزوج فاطمة أراد أن يدخل بها فنهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
والله وسلم حتى يعطيها شيئاً فقال يا رسول الله ليس لي شيء فقال له أعطها درعك الخطمية
فأعطها درعه ثم دخل بها» رواه أبو داود وهو دايل على جواز الامتناع من تسليم
المرأة ما لم يقبض مهرها ٢ وعن عائشة قالت «أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
أن ادخل امرأة علي زوجها قبل أن يعطيها شيئاً» رواه أبو داود وابن ماجه ٣
حديث ابن عباس صحيحه الحاكم وسكت عنه أبو داود والمنذرى والرواية الثانية
منه هي في سنن أبي داود عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن رجل من أصحاب
النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يقل عن ابن عباس كما في الرواية الأولى، وحديث عائشة
سكت عنه أبو داود والمنذرى إلا أن أبا داود قال خيمة لم يسمع من عائشة انتهى.
وفي شريك مقال . وقال البيهقي وصله شريك وأرسله غيره (وقد استدلل) بحديث
ابن عباس من قال أنه يجوز الامتناع من تسليم المرأة حتى يسلم الزوج مهرها وكذلك
للمرأة الامتناع حتى يسمى الزوج مهرها وقد تعقب بأن المرأة إذا كانت قد رضيت
بالعقد بلا تسمية أو إجازته فقد نفذ وتعين به مهر المثل ولم يثبت لها الامتناع وإن
لم تكن رضيت به بغير تسمية ولا إجازة فلا عقد رأساً فضلاً عن الحكم بجواز الامتناع
وكذلك يجوز للمرأة أن تمتنع حتى يعين الزوج مهرها ثم حتى يسلمه قبل وظاهر
الحديث أن المهر لم يكن مسمى عند العقد وتعقب بأنه يحتمل أنه كان مسمى عند العقد
ووقع التأجيل به ولكنه صلى الله عليه وآله وسلم أمره بتقديم شيء منه كرامة للمرأة
وتأنيداً وحديث عائشة المذكور يدل على أنه لا يشترط في صحة النكاح أن يسلم
الزوج إلى المرأة مهرها قبل الدخول ولا أعرف في ذلك خلافاً. قوله «الخطمية»

بضم الحاء المهملة وفتح الطاء المهملة أيضاً منسوبة إلى الحطيم سميت بذلك لأنها تحطم
السيوف وقيل منسوبة إلى بطن من عبد القيس يقال له حطمة بن محارب كانوا يعملون
الدروع كذا في النهاية *

باب حكم هدايا الزوج للمرأة وأوليائها

١ عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده «أن رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم قال إنما امرأة نسكحت على صداق أو حباء أو عدة قبل عصمة النكاح
فهو لها وما كان بعد عصمة النكاح فهو لمن أعطيه وأحق ما يكرم عليه الرجل ابنته
واخته» رواه الحنفية إلا الترمذي *

الحديث سكت عنه أبو داود وأشار المنذري إلى أنه من رواية عمرو بن شعيب
وفيه مقال معروف قد تقدم بيانه في أوائل هذا الشرح ومن دون عمرو بن شعيب
ثقات وفيه دليل على أن المرأة تستحق جميع ما يذكر قبل العقد من صداق أو
حباء وهو العطاء أو عدة بوعدها ولو كان ذلك الشيء مذكوراً لغيرها وما يذكر بعد
عقد النكاح فهو لمن جعل له سواء كان ولياً أو غيرولي أو المرأة نفسها. وقد ذهب
إلى هذا عمر بن عبد العزيز والثوري وأبو عبيد ومالك والهادوية. وقال أبو يوسف
أن ذكر قبل العقد لغيرها استحققه. وقال الشافعي إذا سمي لغيرها كانت التسمية
قاسدة وتستحق مهر المثل وقد وهم صاحب الكافي فقال أنه لم يقل بالقول الأول
إلا الهادي وإن ذلك القول خلاف الإجماع قال والصحيح أن ما شرطه الولي
لنفسه سقط وعليه عامة السادة والفقهاء وقد عرفت من قال بذلك القول وأنه الظاهر
من الحديث. قوله «وأحق ما يكرم عليه» الخ فيه دليل على مشروعيتها صلة أقارب الزوجة
وأكرامهم والاحسان إليهم وإن ذلك حلال لهم وليس من قبيل الرسوم المحرمة
إلا أن يمتنعوا من الزوج إلا به *



كتاب الوليمة والبناء على النساء وعشرتهن

(باب استحباب الوليمة بالشاة فاكث وجوازها بدونها)

١ قال صلى الله عليه وآله وسلم لعبد الرحمن « أولم ولو بشاة » ☆ وعن أنس قال « ما أولم النبي صلى الله عليه وآله وسلم على شيء من نسائه ما أولم على زينب أولم بشاة » متفق عليه * ٢ وعن أنس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أولم على صفية بتمر وسويق » رواه الحنابلة * ٣ وعن صفية بنت شيبة أنها « قالت أولم النبي صلى الله عليه وآله وسلم على بعض نسائه بمدين من شعير » أخرجه البخاري هكذا مرسل * ٤ وعن أنس في قصة صفية « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جعل وليمتها التمر والاقط والسمن » رواه أحمد ومسلم . وفي رواية « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أقام بين خبير والمدينة ثلاث ليال يبي بصفية فدعون المسلمين الى وليمتها ما كان فيها من خبز ولا لحم وما كان فيها الا أن أمر بالاقط فبسطت قالقي عليها التمر والاقط والسمن فقال المسلمون احدى أمهات المؤمنين أو ما ملكت يمينه فقالوا ان حجبتها فهي احدى أمهات المؤمنين وان لم يحجبها فهي مما ملكت يمينه فلما ارتحل وطأها خلفه ومد الحجاب متفق عليه ☆ ☆

حديث « أولم ولو بشاة » قد تقدم في أول كتاب الصداق . وحديث أنس الثاني أخرجه أيضا ابن حبان . قوله « أولم » قال الازهرى الوليمة مشتقة من الولم وهو الجمع لان الزوجين يجتمعا . وقال ابن الاعرابي أصلها تمام الشيء واجتماعه ونفع على كل طعام يتخذ لسرور وتستعمل في وليمة الاعراس بلا تقييد وفي غيرها مع التقييد فيقال مثلا وليمة مأدبة هكذا . قال بعض الفقهاء وحكاها في الفتح عن الشافعي وأصحابه وحكى ابن عبد البر عن أهل اللغة وهو المنقول عن الخليل وتعلب وبه جزم الجوهري وابن الاثيران الوليمة هي الطامم في العرس خاصة قال ابن رسلان وقول أهل اللغة أقوى لانهم أهل اللسان وهم أعرف بموضوعات (م ٤١ - ج ٦ - نيل الاوطار)

اللغة وأعلم بلسان العرب انتهى. ويمكن أن يقال الوليمة في اللغة وليمة العرس فقط وفي الشرع للولائم المشروعة. وقال في القاموس الوليمة طعام العرس أو كل طعام صنع لدعوة وغيرها ولم صنعها. وقال صاحب المحكم الوليمة طعام العرس والأحكام وسيأتي تفسير الولائم وظاهر الأمر الوجوب وقد روي القول به القرطبي عن مذهب مالك وقال مشهور المذهب أنها مندوبة وروى ابن التين الوجوب أيضا عن مذهب أحمد لكن الذي في المفتي أنها سنة وكذلك حكي الوجوب في البحر عن أحمد قولى الشافعي وحكاه ابن حزم عن أهل الظاهر وقال سليم الرازي أنه ظاهر نص الام ونقله أبو اسحق الشيرازي عن النص وحكاه في الفتح أيضا عن بعض الشافعية وبهذا يظهر ثبوت الخلاف في الوجوب لا كما قال ابن بطال ولا أعلم أحدا أوجبها وكذا قال صاحب المفتي ومن جملة ما استدلل به من أوجبها ما أخرجه الطبراني من حديث وحشى بن حرب رفعه «الوليمة حق» وفي مسلم «شر الطعام طعام الوليمة ثم قال وهو حق» وفي رواية لابن الشيخ والطبراني في الاوسط من حديث أبي هريرة رفعه «الوليمة حق وسنة فمن دعى إليها فلم يجب فقد عصي» وأخرج أحمد من حديث بريذة قال لما خطب علي فاطمة قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه لا بد للعروس من وليمة قال الحافظ وسنده لا بأس به قال ابن بطال قوله حق أى ليست بباطل بل يندب إليها وهى سنة فضيلة وليس المراد بالحق الوجوب وأيضاهو طعام لسرور حادث فاشبهه سائر الأطعمة والأمر محمول على الاستحباب ولكونه أمر بشاة وهى غير واجبة اتفاقا. قال في الفتح وقد اختلف السلف في وقتها هل هو عند العقد أو عقبه أو عند الدخول أو عقبه أو يوسع من ابتداء العقد الى انتهاء الدخول على أقوال قال النووي اختلفوا فيكي القاضي عياض أن الاصح عند المالكية استحبابها بعد الدخول وعن جماعة منهم عند المقد. وعن ابن جندب عند العقد وبعد الدخول قال السبكي والمنقول من فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنها بعد الدخول انتهى. وفي حديث أنس عند البخارى وغيره التصريح بأنها بعد الدخول لقوله أصبح عروسا بزينة فدعا القوم : قوله «ولو بشاة» لو هذه ليست الا متناعية وإنما هى التى للتقليل (وفي الحديث) دليل على أن الشاة أقل ما يجزى في الوليمة عن الموسر ولولا ثبوت أنه صلى الله عليه وآله وسلم أو لم على بعض نساؤه بأقل من الشاة لكان يمكن أن يستدل به على أن الشاة أقل ما يجزى في الوليمة مطلقا ولكن هذا الأمر من

خطاب الواحد وفي تناوله لغيره خلاف في الأصول معروف. قال القاضي عياض وأجمعوا على أنه لا حد لاكثر ما يؤلم به وأما أقوله فكذلك ومهما تبسر أجزاء والمستحب أنها على قدر حال الزوج : قوله « ما أؤلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم على شيء من نسائه » الخ هذا محمول على ما انتهى اليه علم أنس أو لما وقع من البركة في وليمتها حيث أشيع المسلمين خبزاً ولحماً من الشاة الواحدة والافالذي يظهر أنه أؤلم على ميمونة بنت الحارث التي زوجها في عمرة القضية بمكة وطلب من أهل مكة أن يحضروا وليمتها فامتنعوا أن يكون ما أؤلم به عليها أكثر من شاة لوجود التوسعة عليه في تلك الحال لان ذلك كان بعد فتح خيبر وقد وسع الله على المسلمين في فتحها عليهم هكذا في الفتح وما ادعاء من الظهور ممنوع لان كونه دعا أهل مكة لا يستلزم أن تكون تلك الوليمة بشاة أو باكثر منها بل غاية ان يكون فيها طعام كثير يكفي من دعاهم مع انه يمكن ان يكون في تلك الحال الطعام الذي دعاهم اليه قليلا ولكنه يكفي الجميع بتبر بركة صلى الله عليه وآله وسلم عليه فلا تدل كثرة المدعوين على كثرة الطعام ولا سيما هو في تلك الحال مسافر فان السفر مظنة لعدم التوسعة في الوليمة الواقعة فيه فيعارض هذا مظنة التوسعة لكون الوليمة واقعة بعد فتح خيبر. قال ابن بطال لم يقع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم القصد الى تفضيل بعض النساء على بعض بل باعتبار ما اتفق وانه لو وجد الشاة في كل منهن لا ولم بها لانه كان أجود الناس ولكن كان لا يبالغ فيما يتعلق بامور الدنيا في التأنق وقال غيره يجوز أن يكون فعل ذلك لبيان الجواز وقال السكرماني لعل السبب في تفضيل زينب في الوليمة على غيرها كان الشكر لله على ما أنعم به عليه من تزويجها اياها بالوحي. وقال ابن المنير يؤخذ من تفضيل بعض النساء على بعض في الوليمة جواز تخصيص بعضهن دون بعض في الاتحاف والالطاف : قوله « وعن صيفة بنت شيبة » صفة هذه ليست بصحابة وحديثها مرسل وقد رواه البعض عنها عن عائشة ورجح النسائي قول من لم يقل عن عائشة ولكنه قد روى البخاري عنها في كتاب الحج أنها قالت « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » وقد ضعف ذلك المزي بأنه مروي من طريق أبان بن صالح وكذلك صرح بتضعيفه ابن عبد البر في التمهيد وبحجاب بانه قد وثقه ابن معين وأبو حاتم وأبو زرعة وغيرهم حتى قال الذهبي في مختصر التهذيب ما رأيت أحدا ضعف أبان بن صالح

ومما يدل على ثبوت صحبة ما أخرجه أبو داود وابن ماجه من حديثها « قالت طاف النبي صلى الله عليه وآله وسلم على بعير يستلم الحجر بمحجن وأنا أنظر اليه » قال المازي هذا بضمف قول من أنكر أن يكون لها رؤية فإن اسناده حسن فيحتمل أن يكون مراد من أطلق أنه مرسل يعني من مراسيل الصحابة لأنها ما حضرت قصة زواج المرأة المذكورة في الحديث لأنها كانت بمكة طفلة أو لم تولد بعد والتزوج كان بالمدينة قوله « على بعض نسائه » قال الحافظ لم أقف على تعيين اسمها صريحاً وأقرب ما يفسر به أم سلمة فقد أخرج ابن سعد عن شيخه الواقدي بسنده إلى أم سلمة « قالت لما خطبني النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر قصة تزويجها قالت فدخلني بيت زينب بنت خزيمة فاذا جرة فيها شيء من شعر فاخذته فطحنته ثم عصدته في البرمة وأخذت شيئاً من إهالة قادمته فكان ذلك طعام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » وأخرج ابن سعد أيضاً باسناد صحيح إلى أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث أن أم سلمة أخبرته فذكرت قصة خطبتها وتزويجها وقصة الشعر : قوله « يعني بصفية » أصله يبنى خباء جديداً مع صفية أو يسببها ثم استعمل البناء في الدخول بالزوجة يقال بنى الرجل بالمرأة أي دخل بها (وفيه دليل) على أنها تؤثر المرأة الجديدة ولو في السفر : قوله « النمر والأقط والسمن » هذه الأمور الثلاثة إذا خلط بعضها ببعض سميت حيساً : قوله « بالانطاع » جمع نطع بفتح النون وكسر هاء مع فتح الطاء واسكانها أفصح من كسر النون مع فتح الطاء والافط بفتح الهمزة وكسر القاف وقد تسكن بعدها طاء مهملة وقد تقدم تفسيره في الفطرة وفي هذه القصة دليل على اختصاص الحجاب بالحرائر من زوجاته صلى الله عليه وآله وسلم لجعل الصحابة رضي الله عنهم الحجاب أمانة كونهما حرة *

باب اجابة الداعي

١ عن أبي هريرة قال « شر الطعام طعام الوليمة تدعى لما الاغنياء وترك الفقراء ومن لم يجب الدعوة فقد عصي الله ورسوله » متفق عليه * وفي رواية قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شر الطعام طعام الوليمة عنهما من يأتيها ويدعى اليها من يأبأها ومن لم يجب الدعوة فقد عصي الله ورسوله »

رواه مسلم * ٢ وعن ابن عمر «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أجيبوا هذه الدعوة اذا دعيتُم لها وكان ابن عمر يأتي الدعوة في العرس وغير العرس ويأتيها وهو صائم» متفق عليه * وفي رواية «اذا دعى أحدكم الى الوليمة فليأتها» متفق عليه ورواه أبو داود وزاد «فان كان مفطرا فليطعم وان كان صائما فليدع» * وفي رواية «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من دعى فلم يجب فقد عصى الله ورسوله ومن دخل على غير دعوة دخل سارقا وخرج مغبرا» رواه أبو داود * وفي لفظ «اذا دعا أحدكم أخاه فليجب» رواه أحمد ومسلم وأبو داود * وفي لفظ «اذا دعى أحدكم الى وليمة عرس فليجب» وفي لفظ «من دعى الى عرس أو نحوه فليجب» رواها مسلم وأبو داود * ٣ وعن جابر قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا دعى أحدكم الى طعام فليجب فان شاء طعم وان شاء ترك» رواه أحمد ومسلم وأبو داود وابن ماجه وقال فيه «وهو صائم» * وعن أبي هريرة قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا دعى أحدكم فليجب فان كان صائما فليصل وان كان مفطرا فليطعم» رواه أحمد ومسلم وأبو داود * وفي لفظ «اذا دعى أحدكم الى الطعام وهو صائم فليقل اني صائم» رواه الجماعة الا البخاري والنسائي * ٥ وعن أبي هريرة عن «النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا دعى أحدكم الى الطعام فجاء مع الرسول فذلك له اذن» رواه أحمد وأبو داود *

الرواية التي انفرد بها أبو داود بلفظ «ومن دخل على غير دعوة دخل سارقا» الخ في اسنادها أبان بن طارق البصري سئل عنه أبو زرعة الرازي فقال شيخ مجهول وقال أبو أحمد بن عدي وأبان بن طارق لا يعرف الا بهذا الحديث وهذا الحديث معروف به وليس له أنكر من هذا الحديث. وفي إسنادها أيضا درست بن زياد ولا يحتج بحديثه ويقال هو درست بن حمزة وقيل بل هما اثنان ضعيفان. وحديث أبي هريرة الآخر رجال اسناده ثقات لكنهم قال أبو داود يقال قتادة لم يسمع من أبي رافع شيئا. قوله «شر الطعام طعام الوليمة» انما سماه شر لما ذكر عقبه فكأنه قال شر الطعام الذي شأنه كذا. وقال الطيبي اللام في الوليمة للمهد اذ كان من عادة الجاهلية أن يدعوا الاغنياء ويتركوا الفقراء وقوله «يدعي» الخ استئناف ويبان لكونها شر الطعام وقال البيضاوي من مقدرة كما يقال شر الناس من أكل وحده

أى من شرهم : قوله « تدعى » الخ الجملة في موضع الحال . ووقع في رواية للطبراني من حديث ابن عباس « بنس الطعام طعام الوليمة يدعى اليه الشيعان ويحبس عنه الجميع » قوله « فقد عصى الله ورسوله » احتج بهذا من قال بوجوب الإجابة إلى الوليمة لأن العصيان لا يطلق إلا على ترك الواجب وقد نقل ابن عبد البر واتفق عياض والنووي الاتفاق على وجوب الإجابة لوليمة العرس . قال في الفتح وفيه نظر نعم المشهور من أقوال العلماء الوجوب وصرح جمهور الشافعية والحنابلة بأنها فرض عين ونص عليه مالك . وعن بعض الشافعية والحنابلة أنها مستحبة وذكر الأئمة من المالكية أنه المذهب وعن بعض الشافعية والحنابلة هي فرض كفاية . وحكى في البحر عن المعتز والشافعي أن الإجابة إلى وليمة العرس مستحبة كغيرها ولم يحكم الوجوب إلا عن أحد قول الشافعي فانظركم التفاوت بين من حكى الإجماع على الوجوب وبين من لم يحكمه إلا عن قول بعض العلماء والظاهر الوجوب للأوامر الواردة بالإجابة من غير صارف لها عن الوجوب ولعل الذي لم يجب عاصيا وهذا في وليمة النسكاح في غاية الظهور وأما في غيرها من الولائم الآتية فإن صدق عليها اسم الوليمة شرعا كما سلف في أول الباب كانت الإجابة إليها واجبة (لا يقال) ينبغي حمل مطلق الوليمة على الوليمة المقيدة بالعرس كما وقع في رواية حديث ابن عمر المذكورة بلفظ « إذا دعى أحدكم إلى وليمة عرس فليجب » (لا نقول) ذلك غير ناتج لتقييد لما وقع في الرواية المتعقبة لهذه الرواية بلفظ من دعى إلى عرس أو نحوه وأيضاً قوله « من لم يجب الدعوة فقد عصى الله » يدل على وجوب الإجابة إلى غير وليمة العرس . قال في الفتح وأما الدعوة فهي أعم من الوليمة وهي بفتح الدال على المشهور وضمها قطرب في مثلثاته وغلطوه في ذلك على ما قال النووي . وقال في الفتح أيضاً في باب آخر والذي يظهر أن اللام في الدعوة للعهد من الوليمة المذكورة أولاً . قال وقد تقدم أن الوليمة إذا أطلقت حملت على طعام العرس بخلاف سائر الولائم فإنها تقيده انتهى . وبجواب أولاً بأن هذا مصادرة على المطلوب لأن الوليمة المطلقة هي محل النزاع وثانياً بأن في أحاديث الباب ما يشعر بالإجابة إلى كل دعوة ولا يمكن فيه ما دعاه في الدعوة وذلك نحو ما في رواية ابن عمر بلفظ « من دعى فلم يجب فقد عصى الله » وكذلك قوله « من دعى إلى عرس أو نحوه »

فلا يجب» وقد ذهب الى وجوب الاجابة مطلقا بعض الشافعية ونقله عبد البر عن عبيد الله بن الحسن العنبري قاضي البصرة وزعم ابن حزم انه قول جمهور الصحابة والتابعين . وجزم بعدم الوجوب في غير ولية النكاح المالكية والخفية والخبائلة وجمهور الشافعية وبالغ السرخسي منهم فنقل فيه الاجماع وحكاه صاحب البحر عن العترة ولكن الحق ما ذهب اليه الاولون لما عرفت قال في الفتح بعد أن حكى وجوب الاجابة الي ولية العرس ان شرط وجوبها ان يكون الداعي مكلفا حرا رشيدا وان لا يخص الاغنياء دون الفقراء وان لا يظهر قصد التودد لشخص لرغبة فيه أو رهبة منه وان يكون الداعي مسلما علي الاصح وان يختص باليوم الاول علي المشهور وان لا يسبق فمن سبق تعينت الاجابة له دون الثاني وان لا يكون هناك ما يتأذى بحضوره من منكر أو غيره وان لا يكون له عذر وسيأتي البحث عن أدلة هذه الامور ان شاء الله تعالى : قوله «دخل سارقا وخرج مغبرا» بضم الميم وكسر الغين المعجمة اسم فاعل من اغار يغير اذا نهب مال غيره فكأنه شبه دخوله علي الطعام الذي لم يدع اليه بدخول السارق الذي يدخل بغير ارادة المالك لانه اختفى بين الداخلين وشبه خروجه بخروج من نهب قوما وخرج ظاهرا بعد ما أكل بخلاف الدخول فانه دخل مخفيا خوفا من ان يمنع وبعد الخروج قد قضى حاجته فلم يبق له حاجة إلى التستر » قوله فان شاء طعم » بفتح الطاء وكسر العين أي أكل . قوله «وان شاء ترك» فيه دليل على ان نفس الاكل لا يجب على المدعي في عرس أو غيره وانما الواجب الحضور وصحح النووي وجوب الاكل ورجحه أهل الظاهر ولعل متسكة ما في الرواية الاخرى من قوله «وان كان مفطرا فليطعم» قوله «فان كان صائما فليصل» وقع في رواية هشام ابن حسان في آخره والصلاة الدعاء ويؤيده ما وقع عند أبي داود من طريق أبي اسامة عن عبيد الله بن عمر عن نافع في آخر الحديث المرفوع « فان كان مفطرا فليطعم وان كان صائما فليدع » وهو يرد قول بعض الشراح انه محمول على ظاهره وان المراد فليشتغل بالصلاة ليحصل له فضلها ويحصل لاهل المنزل والحاضرين بركاتها وورده أيضا حديث «لا صلاة بمحضرة طعام» (وفي الحديث) دليل على انه يجب الحضور على الصائم ولا يجب عليه الاكل ولكن هذا بعد أن يقول للداعي اني صائم كما في الرواية الاخرى فان عذره من الحضور بذلك والا حضر وهل يستحب

له أن يفطر إن كان صومه تطوعاً قال أكثر الشافعية وبعض الحنابلة إن كان يشق علي صاحب الدعوة صومه فالأفضل الفطر والأفلاصوم وأطلق الروياني استحباب الفطر وهذا علي رأي من يجوز الخروج من صوم النفل وأما من يوجب الاستمرار فيه بعد التلبس به فلا يجوز له «فذلك أذن له» فيه دليل علي أنه لا يجب الاستئذان علي المدعو إذا كان معه رسول الداعي وإن كون الرسول معه بمنزلة الأذن *

باب ما يصنع إذا اجتمع الداعيان

١ عن حميد بن عبد الرحمن الحميري عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «إذا اجتمع الداعيان فأجب أقربهما باباً فإن أقرهما باباً فأقربهما جواراً فإذا سبق أحدهما فأجب الذي سبق» رواه أحمد وأبو داود * ٢ وعن عائشة «أنها سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت إن لي جارين قال أيهما أهدي فقال لي أقربهما منك باباً» رواه أحمد والبخاري *

الحديث الأول في إسناده أبو خالد يزيد بن عبد الرحمن المعروف بالذالاني وقد وثقه أبو حاتم الرازي وقال الإمام أحمد لا بأس به . وقال ابن معين ليس به بأس . وقال ابن حبان لا يجوز الاحتجاج به . وقال ابن عدي في حديثه إن إلا أنه يكتنب حديثه وحكي عن شريك أنه قال كان مرجئاً وقال في التلخيص إن إسناده هذا الحديث ضعيف ورواه أبو نعيم في معرفة الصحابة من رواية حميد بن عبد الرحمن عن أبيه به وقد جعل الحافظ حديث عائشة المذكور شاهداً للحديث الأول ووجه ذلك أن إتيان الأقرب بالهدية يدل علي أنه أحق من الآخر في الإحسان إليه فيكون أحق منه بإجابة دعوته مع اجتماعهما في وقت واحد فإن تقدم أحدهما كان أولى بالإجابة من الآخر سواء كان السابق هو الأقرب أو الآخر فبالقرب وإن كان سبباً للإتيان ولكنه لا يعتبر إلا مع عدم السابق فإن وجد السابق فلا اعتبار بالأقرب فإن وقع الاستواء في قرب الدار وبعدهما مع الاجتماع في الدعوة فقال الإمام يحيى يقرع بينهما وقد قيل إن من مرجحات الإجابة لأحد الداعيين كونه رحماً أو من أهل العلم أو الورع أو القرابة من النبي صلى الله عليه وآله وسلم *

باب اجابة من قال لصاحبه ادع من لقيت

وحكم الاجابة في اليوم الثاني والثالث

١ عن أنس قال « تزوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم فدخل بأهله فذهبت أمي أم سليم حيسا فجعلته في تور فقالت يا أنس اذهب به الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذهبت به قال ضمة ثم قال اذهب فادع لي فلا ناو فلانا ومن لقيت فادعوث من سمي ومن لقيت منفق عليه ولفظه لمسلم » ☆

قوله « حيساً » بفتح الحاء المهملة وسكون التحتية بعدها سين مهملة وهو ما يتخذ من الاقط والتمر والسمن وقد يجعل عوض الاقط الدقيق. قوله « في تور » يفتح الفوقية وسكون الواو وآخره راء مهملة وهو انا من نحاس أو غيره (والحديث) فيه دليل على جواز الدعوة الى الطعام على النصفة التي أمر بها صلى الله عليه وآله وسلم من دون تعيين المدعو وفيه جواز ارسال الصغير الى من يريد المرسل دعوته الى طعامه وقبول الهدية من المرأة الأجنبية ومشروعية هدية الطعام وفيه معجزة ظاهرة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فانه قد روي ان ذلك الطعام كفى جميع من حضر اليه وكانوا جمعا كثيرا مع كونه شيئا يسيرا كما يدل على ذلك قوله لجعلته في تور وكون الحامل له ذلك الصغير *

٢ وعن قتادة عن الحسن عن عبد الله بن عثمان الثقفي عن رجل من ثقف يقال ان له معروفا واثني عليه قال قتادة ان لم يكن اسمه زهير بن عثمان فلا ادري ما اسمه قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الوليمة أول يوم حق واليوم الثاني معروف واليوم الثالث سمعة ورواه أحمد وأبو داود ورواه الترمذي من حديث ابن مسعود وابن ماجه من حديث أبي هريرة » *

الحديث الأول أخرجه أيضا النسائي والدارمي والبخاري وأخرج البغوي في معجم الصحابة فيمن اسمه زهير قال ولا أعلم له غيره وقال ابن عبد البر في استناده نظر يقال انه مرسل وليس له غيره وذكر البخاري هذا الحديث في تاريخه الكبير (٤٢م - ج ٦ - منيل الاوطار)

في ترجمة زهير بن عثمان وقال لا يصح اسناده ولا يعرف له صحبة وهم ابن قانع
 فذكره في الصحابة فمن اسمه معروف وذلك انه وقع في السنن والمسند عن رجل
 من ثقيف كان يقال له معروف اى يثني عليه وحديث ابن مسعود استغفر به
 الترمذى. وقال الدارقطني تفرد به زياد بن عبد الله عن عطاء بن السائب
 عن ابي عبد الرحمن السلمي عنه قال الحافظ وزيد مختلف في الاحتجاج به ومع
 ذلك فسماعه عن عطاء بعد الاختلاط. وحديث ابي هريرة في اسناده عبد الملك
 ابن حسين النخعي الواسطي قال الحافظ ضعيف وفي الباب عن انس عند البيهقي
 وفي اسناده بكر بن خنيس وهو ضعيف وذكره ابن ابي حاتم والدارقطني في
 العلل من حديث الحسن عن انس ورجحا رواية من ارسله عن الحسن (وفي الباب)
 أيضا عن وحشى بن حرب عند الطبراني باسناد ضعيف وعن ابن عباس عنده
 أيضا باسناد كذلك (الحديث) فيه دليل على مشروعية الوليمة اليوم الاول وهو من
 متمسكات من قال بالوجوب كما سلف وعدم كراهتها في اليوم الثاني لانها معروف
 والمعروف ليس بمنكر ولا مكروه وكراهتها في اليوم الثالث لان الشئ اذا كان
 للسمعة والرياء لم يكن حلالا. قال النووي اذا أولم ثلاثا فالاجابة في اليوم الثالث
 مكروهة وفي الثاني لا تجب قطعا ولا يكون استحبابها فيه كاستحبابها في اليوم
 الاول انتهى. وذهب بعض العلماء الى الوجوب في اليوم الثاني وبعضهم الى الكراهة
 والى كراهة الاجابة في اليوم الثالث ذهبت الشافعية والحنابلة والهادوية وأخرج
 ابن ابي شيبة من طريق حفصة بنت سيرين قالت لما تزوج ابي دعا الصحابة سبعة
 أيام فلما كان يوم الانصار دعا ابي بن كعب وزيد بن ثابت وغيرهما وكان ابي
 صائما فلما طعموا دعا ابي. وأخرجه عبد الرزاق وقال فيه ثمانية أيام. وقد ذهب
 الى استحباب الدعوة الى سبعة أيام المالكية كما حكى ذلك نقاضي عياض عنهم
 وقد أشار البخارى الى ترجيح هذا المذهب فقال باب اجابة الوليمة والدعوة
 ومن أولم سبعة أيام ولم يؤقت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوما ولا يومين انتهى
 ولا يخفى أن أحاديث الباب يقوى بعضها بعضا فتصلح الاحتجاج بها على أن
 الدعوة بعد اليومين مكروهة *

باب من دعي فرأى منكراً فلينكره والا فليرجع

١ - قد سبق قوله « من رأى منكراً فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلبه » * ٢ وعن علي رضي الله عنه قال « صنعت طعاماً فدعوت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فجاء فرأى في البيت تصاوير فرجع » رواه ابن ماجه * ٣ وعن ابن عمر قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن مطعمين عن الجلوس على مائدة يشرب عليها الخمر وان يأكل وهو منبطح » رواه أبو داود * ٤ وعن عمر قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقعد على مائدة يدار عليها الخمر ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل الحمام الا بازار ومن كانت تؤمن بالله واليوم الآخر فلا تدخل الحمام » رواه أحمد. ورواه الترمذي بمناه من رواية جابر وقال حديث حسن غريب قال أحمد وقد خرج أبو أيوب حين دعاه ابن عمر فرأى البيت قد ستر ودعي حذيفة فخرج وانما رأى شيئاً من زى الأعاجم. قال البخاري ورأى ابن مسعود صورة في البيت فرجع

الحديث الاول الذي أشار المصنف اليه قد سبق في باب خطبة العيد واحكامها من كتاب العيدين . وحديث علي أخرجه ابن ماجه باسناد رجاله رجال الصحيح وسياقه هكذا حدثنا أبو كريب قال حدثنا وكيع عن هشام الدستوائي عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن علي فذكره. وتشهد له أحاديث قد تقدمت في باب حكم ما فيه صورة من الثياب من كتاب اللباس . وحديث ابن عمر أخرجه أيضا النسائي والحاكم وهو من رواية جعفر بن برقان عن الزهري ولم يسمع منه وقد أعل الحديث بذلك أبو داود والنسائي وأبو حاتم واسكنه قد روى أحمد والنسائي والترمذي والحاكم عن جابر مرفوعاً « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقعد على مائدة يدار عليها الخمر » وأخرجه أيضا الترمذي من طريق ليث ابن أبي سليم عن طاوس عن جابر . وهذا الحديث هو الذي أشار اليه المصنف وقد حسنه الترمذي وقال الحافظ اسناده جيد. وأما الطريق الاخرى التي انفرد بها الترمذي

فأسنادها ضعيف . وأخرج نحوه البزار من حديث أبي سعيد والطبراني من حديث ابن عباس وعمران بن حصين . وحديث عمر أسناده ضعيف كما قاله الحافظ في التلخيص وأثر أبي أيوب رواه البخاري في صحيحه معلقا بلفظ «ودعا ابن عمر أبا أيوب فرأى في البيت سترا فقال غلبنا عليه النساء فقال من كنت أخشي عليه فلم أكن أخشي عليك والله لا أطعمكم لكم طعاما فرجع » وقد وصله أحمد في كتاب الورع ومسدد في مسنده والطبراني وأثر ابن مسعود قال الحافظ كذا في رواية المستمل والأصلي والقباسي . وفي رواية الباقر أبو مسعود والاول تصحيح فيما أظن فاني لم أر الاثر المعلق الا عن أبي مسعود عقبة بن عمر وأخرجه البيهقي من طريق عدي بن ثابت عن خالد بن سعد عن أبي مسعود وسنده صحيح وخالد بن سعد هو مولى أبي مسعود الأنصاري ولا أعرف له عن عبد الله بن مسعود رواية ويحتمل أن يكون ذلك وقع لعبد الله بن مسعود أيضا لكن لم أقف عليه . وأخرج أحمد في كتاب الزهد من طريق عبد الله بن عتبة قال «دخل ابن عمر بيت رجل دعاه الى عرس فاذا بيته قد ستر بالكرور فقال ابن عمر يا فلان متى نحولت الكعبة في بيتك فقال لنفر معه من أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم ليهتك كل رجل ما يليه » (وأحاديث) الباب وآثاره فيها دليل على أنه لا يجوز الدخول في الدعوة يكون فيها منكر مما نهى الله ورسوله عنه لما في ذلك من اظهار الرضا بها . قال في الفتح وحاصله ان كان هناك محرم وقدر على ازالته فزاله فلا بأس وان لم يقدر فليرجع وان كان مما يكره كراهة تنزيه فلا يخفى الورع . قال وقد فصل العلماء في ذلك فان كان هناك لهو واختلاف فيه فيجوز الحضور والاولى الترك وان كان هناك حرام كشراب الخمر نظر فان كان المدعو ممن اذا حضر رفع لاجله فليحضر وان لم يكن كذلك ففيه للشافعية وجهان أحدهما يحضر وينكر بحسب قدرته وان كان الاول أن لا يحضر قال البيهقي وهو ظاهر نص الشافعي وعليه جرى العراقيون من أصحابه وقال صاحب الهداية من الحنفية لا بأس أن يقعد ويا كل اذا لم يكن يقعد به فان كان ولم يقدر على منعهم فليخرج لما فيه من شين الدين وفتح باب المعصية وحكي عن أبي حنيفة أنه قد وهو محمول على أنه وقع له ذلك قبل أن يصير مقعد به قال وهذا كله بعد الحضور فان علم قبله لم يلزمه الاجابة . والوجه الثاني للشافعية تحريم الحضور لانه كالرضا

بالمشكر وصححه المروزي فان لم يعلم حتى حضر فليمنهم فان لم ينتهوا فليخرج الا
ان خاف على نفسه من ذلك وعلى ذلك جري الحنابلة وكذا اعتبر المالكية في وجوب
الاجابة أن لا يكون هناك منكر وكذلك الهادوية وحكي ابن بطال وغيره عن مالك ان
الرجل اذا كان من أهل الهيئة لا ينبغي له أن يحضر موضعا فيه هو أصلا ويؤيد
منع الحضور حديث عمران بن حصين « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
عن اجابة طعام الفاسقين » أخرجه الطبراني في الاوسط. قوله « فلا يدخل الحمام »
الح قد تقدم الكلام على ذلك في باب ما جاء في دخول الحمام من كتاب الفصل
قوله « فرأى البيت قد ستر » اختلف العلماء في حكم ستر البيوت والجدران فحزم
جمهور الشافعية بالكره . وصرح الشيخ نصر الدين المقدسي منهم بالتحريم
واحتج بحديث عائشة عند مسلم « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الله
لم يأمرنا أن نكسو الحجارة والطين وجذب الستر حتى هنك » قال البيهقي
هذه اللفظة تدل على كراهة ستر الجدران كان في بعض الفاظ الحديث ان المنع
كان بسبب الصورة وقال غيره ليس في السياق ما يبدل على التحريم وانما فيه نفى
الامر بذلك ونفى الامر لا يستلزم ثبوت النهي لكن يمكن أن يحتج بفعله صلى الله
عليه وآله وسلم في هنك . وقد جاء النهي عن ستر الجدر صريحا منها في حديث
ابن عباس عند أبي داود وغيره « لا تستروا الجدر بالنياب » وفي اسناده ضعف وله
شاهد مرسل عن علي بن الحسين أخرجه ابن وهب ثم البيهقي من طريقه وعند
سعيد بن منصور من حديث سلمان موقوفا أنه أنكر ستر البيت وقال أحرم
بيتهم ونحوات الكعبة عندهم ثم قال لا أدخله حتى يهتك . وأخرج الحاكم
والبيهقي من حديث محمد بن كعب عن عبد الله بن يزيد الخطمي انه رأى بيتا مستورا
فقدموا بكى وذكر حديثا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه « كيف بكم اذا سترتم
بيوتكم » الحديث وأعله في النساء *

باب حجة من كره النار والانتهاج منه

١ عن زيد بن خالد « أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ينهى

عن النبهة والخلصة « رواه أحمد * ٣ وعن عبد الله بن يزيد الانصاري « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن المثلة والنهبي » رواه أحمد والبخاري * ٣ وعن أنس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من انتهب فليس منا » رواه أحمد والترمذي وصححه وقد سبق من حديث عمران بن حصين مثله * حديث زيد بن خالد قال في مجمع الزوائد أخرجه أحمد والطبراني وفي اسناده رجل أم يسم . وحديث عمر ان قد تقدم وتقدم في شرحه الكلام عليه وعلى النار (والحاصل) ان احاديث النهي عن النهبي ثابتة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من طريق جماعة من الصحابة في الصحيح وغيره وهي تقتضي تحريم كل انتهاج ومن جملة ذلك انتهاج النار ولم يأت ما يصلح ان يخصصه ولو صح حديث جابر الذي أورده الجويني وصححه وأورده الغزالي والناضحي حسين من الشافعية لكان خصصا للعموم النهي عن النهبي ولكنه لم يثبت عند أئمة الحديث المعبرين حتى قال الحافظ انه لا يوجد ضعيفا فضلا عن صحيح والجويني وان كان من اكابر العلماء فليس هو من علماء الحديث وكذلك الغزالي والناضحي حسين وانما هم من الفقهاء الذين لا يميزون بين الموضوع وغيره كما يعرف ذلك من له أئمة بعلم السنة واطلاع على مؤلفات هؤلاء . وافظ حديث جابر عندهم « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حضر في املاك فأتني باطباقيها جوز ولوز فنثرت فقبضنا أيدينا فقال ما لكم لاتأخذون فقالوا انك نهيت عن النهبي فقال انا نهيتكم عن نهبي الساكر خذوا علي اسم الله فتجاذبناه » ولكنه قد روي هذا الحديث البيهقي من حديث معاذ بن جبل باسناد ضعيف . ونقطع ورواه الطبراني من حديث عائشة عن معاذ وفيه بشر بن ابراهيم المفلوح قال ابن عدي هو عدي بن بضع الحديث وساقه العقيلي من طريقه ثم قال لا يثبت في الباب شيء . وأورده ابن الجوزي في الموضوعات ورواه أيضا من حديث أنس وفي اسناده خالد بن اسمعيل قال ابن عدي يضع الحديث وقال غيره كذاب . وقد روى ابن أبي شيبعة في مصنفه عن الحسن والشعبي انهما كانا لا يريان به بأسا وأخرج كراهيته . عن ابن مسعود وابراهيم النخعي وعكرمة قال في البحر فصل والنار بضم النون وكسر هاء ما ينثر في النكاح أو غيره مسألة الحسن البصري ثم القاسم وأبو حنيفة وأبو عبيد وابن المنذر من أصحاب الشافعي وهو مباح اذا شره ما لم يكن الا اباحة له الامام يحبي ولا قول للمهادي فيه لانصا ولا تحريم جاعطاء

وعكرمة وابن أبي ليلى وابن شبرمة ثم شافعي ومالك بل يكره لمنافاته المروءة والوقار الصميرى يندب ويكره الانتماء لذلك قلت الاقرب نديهما الخبر جابر انتهى . وقد تقدم في باب من اذن في انتهاب اضحيتيه من أبواب الضحايا حديث جعله المصنف حجة لمن وخص في النار *

* (باب ما جاء في اجابة دعوة الختان) *

١ عن الحسن قال «دعي عثمان ابن أبي العاص الي ختان فأبى أن يجيب فقيل له فقال انا كنا لانأى الختان على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا ندعي له» رواه أحمد

الأثر هو في مسند أحمد باسناد لا مطمئن فيه الا ان فيه ابن اسحق وهو ثقة ولكنه مدلس وقد أخرجه الطبراني في الكبير باسناد أحمد وأخرجه أيضا باسناد آخر فيه حمزة العطار وثقه ابن أبي حاتم وضعفه غيره . وقد اسندل به على عدم مشروعية اجابة وليمة الختان لقوله «كنا لانأى الختان على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم» وقد قدمنا ان مذهب الجمهور من الصحابة والتابعين وجوب الاجابة الى سائر الولائم وهي على ما ذكره القاضي عياض والنووي ثمان . الاعذار بعين مهمة وذال معجزة للختان . والعقيقة للولادة . والحرس بضم الموحدة وسكون الراء بعدها السين المهمة لسلامة المرأة من الطلق وقيل هو طعام الولادة . والعقيقة مختص بيوم السابع . والنقيعة لقدم المسافر مشتقة من النقع وهو الغبار . والوكيرة للمسكن المتجدد مأخوذ من الوكر وهو المأوى . والمستقر والوضيمة . بضاد معجزة لما يتخذ عند المصيبة . والمأدبة لما يتخذ بلا سبب ودالها وضومة ويجوز فتحها انتهى . وقد زيد وليمة الاملاك وهو الزوج وليمة الدخول وهو العرس وقل من غاير بينهما ومن الولائم الاحذاق بكسر الهمزة وسكون المهملة وتخفيف الذال المعجمة وآخره قاف الطعام الذي يتخذ عند حذق الصبي ذكره ابن الصباغ في الشامل وقال ابن الرفعة هو الذي يصنع عند ختم القرآن . وذكر الحاملي في الولائم العتيرة بفتح المهملة ثم مثناة مكسورة وهي شاة تذبح في أول رجب وتمقب بانها في معنى الاضحية فلا معنى

لذكرها مع الولائم قيل ومن جملة الولائم تحفة الزائر *

(باب الدف واللهو في النكاح)

١ عن محمد بن حاطب قال. «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصل ما بين الحلال والحرام الدف والصوت في النكاح» رواه الخمسة الا ابا داود. وعن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أعلنوا هذا النكاح واضربوا عليه بالفر بال» رواه ابن ماجه * ٣ وعن عائشة «أنها زفت امرأة الى رجل من الانصار فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يا عائشة ما كان معكم من هو فان الانصار يعجبهم اللهو» رواه أحمد والبخاري * ٤ وعن عمرو بن يحيى المازني عن جده أبي حسن «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يكره نكاح السر حتى يضرب بدف ويقال أتيناكم أتيناكم * خيونا نحييكم» رواه عبد الله بن أحمد في المسند * ٥ وعن ابن عباس قال «أنكحت عائشة ذات قرابة لها من الانصار فجاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أهديتكم الفتاة قالوا نعم قال ارسلتم معها من يغني قالت لا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الانصار قوم فيها غزل فلو بعثتم معها من يقول أتيناكم أتيناكم فحيانا وحياكم» رواه ابن ماجه * ٦ وعن خالد بن ذكوان عن الربيع بنت معوذ قالت «دخل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم غداة بني علي فجلس على فراشي كجلسك مني وجوبرات يضربن بالدف يبدن من قتل من آبائي يوم بدر حتى قالت احدهن وفينا بنى يعلم ما في غد فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تقول هكذا وقولي كما كنت تقولين» رواه الجماعة الا مساهدا والنسائي * ٧

حديث محمد بن حاطب حسنه الترمذي قال ومحمد بن حاطب قد رأي النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو صغير وأخرجه الحاكم. وحديث عائشة في اسناده خالد ابن الياس وهو متروك وقد أخرجه أيضا الترمذي بلفظه «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعلنوا هذا النكاح واجملوه في المساجد واضربوا عليه بالدفوف» قال الترمذي هذا حديث غريب وعيسى بن ميمون الانصاري يضعف في الحديث وعيسى بن ميمون الذي يروى عن ابن أبي نجيح

هو ثقة انتهى . وقد روى الترمذي هذا الحديث من طريق الأول . وأخرجه أيضا البيهقي وفي اسناده خالد بن الياس وهو منكر الحديث . وحديث عمرو بن يحيى سيقاه في سنن ابن ماجه هكذا حدثنا اسحق بن منصور أخبرنا جعفر بن عون أخبرنا الأجلح عن أبي الزبير عن ابن عباس فذكره والأجلح وثقه ابن معين العجلي وضعفه النسائي وبقية رجال الاسناد رجال الصحيح يشهد له حديث ابن عباس المذكور : وحديث ابن عباس في اسناده الحسين بن عبد الله ابن ضمرة قال في مجمع الزوائد وهو متروك وأخرجه أيضا الطبراني وأبو الشيخ (وفي الباب) عن طاهر بن سمدة قال دخلت على قرظة بن كعب وأبي مسعود الانصاري في عرس «واذا جواريفتين فقلت أي صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أهل بدر يفعل هذا عندكم فقالوا اجلس ان شئت فاستمع معنا وان شئت فاذهب فانه قد رخص لنا الله عند العرس» أخرجه النسائي والحاكم وصححه وأخرج الطبراني من حديث السائب بن يزيد «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رخص في ذلك» قوله الدف والصوت أي ضرب الدف ورفع الصوت . وفي ذلك دليل على انه يجوز في النكاح ضرب الادفاف ورفع الاصوات بشيء من الكلام نحو أنيناكم أنيناكم ونحوه لا بالانغاني المهيجة للشروع المشتعلة على وصف الجمال والفجور ومعاورة الحور فان ذلك يحرم في النكاح كما يحرم في غيره وكذلك سائر الملاهي المحرمة . قال في البحر الأكثر وما يحرم من الملاهي في غير النكاح يحرم فيه لعموم النهي التخي غير يباح في النكاح اقله صلى الله عليه وآله وسلم واضربوا عليه بالدفوف فيقاس المزامير وغيره قال قلنا هذا لا ينافي عموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم انما هيئت عن صوتين أحقن الخبر ونحوه فيجمل على ضربة غير ملهية قال الامام يحيى دق الملاهي مدور جلده من رق أبيض ناعم في عرضه سلاسل يسمى الطار له صوت بطرب حلالة نفمته وهذا لا إشكال في تحريمه وتعلق النهي به وأما دق العرب فهو على شكل الفربال خلا انه لا خروق فيه وطوله الى أربعة أشبار فهو الذي أرادته صلى الله عليه وآله وسلم لانه المعبود حينئذ وقد حكى أبو طالب عن الهادي لانه محرم أيضا اذ هو آفة لهو وحكى المؤيد بالله عن الهادي أنه يكره فقط وهو الذي في الأحكام . وقال أبو العباس وأبو حنيفة وأصحابه بل مباح لقوله صلى الله عليه وآله وسلم (م ٤٣ - ج ٦ نبيل الاوطار)

الله عليه وآله وسلم واضربوا عليه بالدفوف وهذا هو الظاهر للأحاديث المذكورة في الباب بل لا يبعد أن يكون ذلك مندوبا ولأن ذلك أقل ما يفيد الأمر في قوله أعلنوا هذا النكاح الحديث ويؤيد ذلك ما في حديث المازني المذكور أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يكره نكاح السر حتى يضرب بدف: قوله «ما كان معكم لهو» قال في الفتح في رواية شريك فقال فهل بهنم جارية تضرب بالدف وتغني قلت تقول ماذا قال تقول

أتبناكم أتبناكم * فخيرانا وحياتكم
ولولا الذهب الأحمر * رماحت بواديكم
ولولا الحنطة السمراء * ماسمت عذاريتكم

قوله «بني على» أي تزوج بي: قوله «كعجاسك» بكسر اللام أي مكانك قال السكراني هو محمول على أن ذلك كان من وراء حجاب أو كان قبل نزول آية الحجاب أو عند الأمن من الفتنة قال الحافظ والذي صح لنا بالأدلة القوية أن من خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم جواز الخلوة بالأجنبية والنظر إليها. قال السكراني ويجوز أن تكون الرواية كعجاسك بفتح اللام. قوله «يندين» من الندبة بضم النون وهي ذكر أوعاف الميت بالثناء عليه قال المهلب وفي هذا الحديث إعلان النكاح بالدف وبالغناء المباح وفيه إقبال الإمام إلى العرس وإن كان فيه لهو ما لم يخرج عن حد المباح وسيأتي الكلام في الغناء وآلات الملاهي مبسوطة في أبواب السبق إن شاء الله تعالى *

باب الأوقات التي يستحب فيها البناء على النساء

وما يقول إذا زفت إليه

١ عن عائشة قالت «تزوجني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في شوال وبني بي في شوال فأبى نساء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان أحظى عنده مني وكانت عائشة تستحب أن يدخل نساؤها في شوال» رواه أحمد ومسلم والنسائي ☆ ٢ وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله

وسلم قال « إذا أقاد أحدكم امرأة أو خادما أو دابة فليأخذ بنا صيتها وليقل اللهم
ني أسألك من خيرها وخير ما جبلتها عليه وأعوذ بك من شرها وشر ما جبلتها
عليه » رواه ابن ماجه وأبو داود بمعناه *

حديث عمرو بن شعيب أخرجه أيضا النسائي وسكت عنه أبو داود ورجال
اسناده الى عمرو بن سعيد ثقات وقد تقدم اختلاف الأئمة في حديث عمرو بن شعيب
ولفظه في سنن أبي داود « إذا تزوج أحدكم امرأة أو اشترى خادما فليقل اللهم
ان أسألك خيرها وخير ما جبلتها عليه وأعوذ بك من شرها وشر ما جبلتها عليه
وإذا اشترى بعيرا فليأخذ بذروة سنامه وليقل مثل ذلك » وفي رواية « ثم
ليأخذ بنا صيتها » يعني المرأة والخادم وليدع بالبركة (استدل) المصنف
بحديث عائشة علي استحباب البناء بالمرأة في شوال وهو انما يدل على ذلك اذا
تبين ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قصد ذلك الوقت لخصوصية له لا توجد
في غيره لا اذا كان وقوع ذلك منه صلى الله عليه وآله وسلم على طريق الاتفاق
وكونه بعض أجزاء الزمان فانه لا يدل على الاستحباب لانه حكم شرعي يحتاج
الى دليل وقد تزوج صلى الله عليه وآله وسلم بنفسائه في اوقات مختلفة على حسب
الاتفاق ولم يتجر وقتا مخصوصا ولو كان مجرد الوقوع بفيد الاستحباب لكان كل
وقت من الاوقات التي تزوج فيها النبي صلى الله عليه وآله وسلم يستحب للبناء
فيه وهو غير مسلم . والحديث الثاني فيه استحباب الدعاء بما تضمنه الحديث عند
تزوج المرأة وملاك الخادم والدابة وهو دعاء جامع لانه اذا اتى الانسان الخير من
زوجته أو خادمه أو دابته وجنب الشر من تلك الأمور كان في ذلك جلب النفع
وإندفاع الضرر : قوله « إذا أقاد أحدكم » قال في القاموس أفدت المال استفدته
وأعطيته انتهى والمراد هنا الأول *

باب ما يكره من تزيين النساء به وما لا يكره

١ عن أسماء بنت أبي بكر قالت « أتت النبي صلى الله عليه وآله وسلم امرأة
فقال يا رسول الله ان لي ابنة عريسا وأنه أصحابها حصبة فتمرق شعرها أفاصله
فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لمن الله الواصلة والمستوصلة متفق عليه

ومتفق على مثله من حديث عائشة * ٢ وعن ابن عمر «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعن الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة» * ٣ وعن ابن مسعود أنه قال «لعن الله الواشمات والمستوشمات والمتنمصات والمتفلجات للحسن المغيرات خلق الله تعالى وقال مالي لا لعن من لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم» * ٤ وعن معاوية أنه قال «وتناول قصة من شعر سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينهى عن مثل هذه ويقول إنما هلكت بنو إسرائيل حين اتخذوا هذه نساؤهم» متفق عليهن * ٥ وعن معاوية قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال أيما امرأة أدخلت في شعرها من شعر غيرها فأنما تدخله زورا» رواه أحمد وفي لفظ «أيما امرأة زادت في شعرها شعرا ليس منه فانه زور تزيد فيه» رواه النسائي ومعناه متفق عليه * ٦ وعن ابن مسعود قال «سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينهى عن التامصة والواشرة والواصلة والواشمة إلا من داء» * ٧ وعن عائشة قالت «كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يلعبن بالقاشرة والمقشورة والواشمة والموشومة والواصلة والموصولة» رواهما أحمد والتامصة ناتفة الشعر من الوجه والواشرة التي تشر الأسنان حتى تكون لها اشتر أي تحدد ورقة تفعله المرأة الكبيرة تشبة بالحديث السن والواشمة التي تفرز من اليد بابة ظهر الكف والمعصم ثم تحشى بالكحل أو بالنور وهو دخان الشحم حتى يخضر والتمصة والمؤشمة والمستوشمة اللاتي يفعل بهن ذلك باذنهن وأما القاشرة والمقشورة فقال أبو عبيد نراه أراد هذه الفمرة التي يعالج بها النساء وجوههن حتى ينسحق أعلى الجلد ويبدو ماتحته من البشرة وهو شبيه بما جاء في التامصة *
حديث عائشة الثاني قال في مجمع الزوائد وفيه من لم أعرفه من النساء وفي الباب عن ابن عباس قال «لعنت الواصلة والمستوصلة والتامصة والتمصة والواشمة والمستوشمة من غير داء» أخرجه أبو داود وعن جابر عند مسلم «زجر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المرأة أن تصل شعرها بشيء» وعن معقل بن يسار عند أحمد والطبراني . وعن أبي امامة عند الطبراني بإسناد صحيح . وعن ابن عباس أيضا حديث آخر عند الطبراني : قوله «عربسا» بضم العين وفتح الراء وتشديد الياء المكسورة تعفير عروس وتعرؤس يقع على المرأة والرجل في وقت الدخول:

قوله «حصبة» بفتح الحاء واسكان الصاد المهملتين ويقال أيضا بفتح الصاد وكسرهما ثلاث لغات حكاهن جماعة والاسكان أشهر وهي بشر تخرج في الجلد تقول منه حصب جلده بكسر الصاد بحصب : قوله «تغرق» بالراء المهمة بمعنى تساقط هكذا حكى القاضي عياض في المشارق عن جمهور الرواة وحكى عن جماعة من رواة صحيح مسلم أنه بالزاي قال وهذا وإن كان قريبا من معنى الأول ولكنه لا يستعمل في الشعر في حال المرض قوله: الواصلة هي التي تصل شعر امرأة بشعر امرأة أخرى لتكثر به شعر المرأة والمستوصلة هي التي تستدعي أن يفعل بها ذلك ويقال لها موصولة كما في الرواية الأخرى والواشمة فاعلة الوشم وهو أن يغرز في ظهر الكف أو المصم أو الشفة حتى يسيل الدم ثم يحشى ذلك الموضع بالكحل أو النور فيخضر ذلك الموضع وهو مما تستحسنه الفساق والنور الذي ذكره المصنف قال المصنف قال في القاموس كعبور وهو دخان الشحم فاذا ذكر وقد يطلق على أشياء أخر كما في القاموس وقد يكون الوشم بدارات ونقوش وقد يكثر وقد يقلل والوصل حرام لأن الله لا يكون على أمر غير محرم قال النووي وهذا هو الظاهر المختار قل وقد فصله أصحابنا فقالوا إن وصلت شعرها بشعر آدمي فهو حرام بلا خلاف وسواء كان شعر رجل أو امرأة وسواء شعر المحرم والزوج وغيرها بلا خلاف لعموم الأدلة ولأنه يحرم الاتصاف بشعر الآدمي وسائر أجزائه لكرامته بل يدفن شعره وظفره وسائر أجزائه وإن وصلته بشعر غير آدمي فإن كان شعرا نجسا وهو شعر الميتة وشعر مالا يؤكل لحمه إذا انفصل في حياته فهو حرام أيضا للحديث ولأنه حمل نجاسة في صلاتها وغيرها عمدا وسواء في هذين النوعين المزوجة وغيرها من النساء والرجال وأما الشعر الطاهر من غير الآدمي فإن لم يكن لها زوج ولا سيد فهو حرام أيضا وإن كان ثلاثة أرجه أحدها لا يجوز لظاهر الأحاديث وإثنائي يجوز وأصحهما عندهم أن فعلته باذن الزوج أو السيد جاز ولا فهو حرام انتهى وقال القاضي عياض اختلف العلماء في المسئلة فقال مالك والطبري وكثيرون أو لا كثرون الوصل ممنوع بكل شيء سواء وصلته بشعر أو صوف أو خرق واحتجوا بحديث جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم زجر أن تصل المرأة برأسها شيئا. وقال الليث بن سعد النبي مَنَّع من الوصل بالشعر ولا بأس بوصله بصوف وخرق وغيرها. وقال الامام المهدي إن وصل

شعر النساء بشعر الغنم لوجه التحريم ويرده عموم حديث جابر المذکور فانه شامل للشعر والصوف والوبر وغيرها. وحكى النووي عن عائشة انه يجوز الوصل مطلقاً قال ولا يصح عنها بل الصحيح عنها كقول الجمهور. قال القاضي عياض فاما ربط خيوط الحرير الملونة ونحوها مما لا يشبه الشعر فليس ينهي عنه لانه ليس بوصل ولا هو في معنى مقصود الوصل وانما هو للتجمل والتحسين ويجاب بان تخصيص عموم حديث جابر لا يكون الا بدليل فاهو وذبحت الهادوية الى جواز الوصل بشعر المحرم ويجاب بان تحريم مطلق الوصل يستلزم تحريم الوصل بشعر المحرم وكذلك عموم حديث جابر وحديث معاوية وقال الامام يحيى انما يحرم على غير ذوات الازواج ويجاب عنه بحديث أسماء المذکور فانه مصرح بان الوصل فيه للعروس ولم يحزه صلى الله عليه وآله وسلم واما الوشم فهو حرام أيضاً لما تقدم. قال اصحاب الشافعي هذا الموضع الذي وشم بصير نجسا فان أمكن ازالته بالملاص وجب ازالته وان لم يمكن الا بالجرح فان خافت منه التلف أو فوات عضو أو منفعة أو شيئاً فاحشا في عضو ظاهر لم تجب ازالته واذا ثابت لم يبق عليها ثم وان لم تخف شيئاً من ذلك ونحوه لزمها ازالته وتمضي بتأخيرها وسواء في هذا كله الرجل والمرأة: قوله « والمتنصتات » بالتاء الفوقية ثم النون ثم الصاد المهملة جمع متنصصة وهي التي تستدعي تنف الشعر من وجهها ويروي بتقديم النون على التاء قال النووي والمشهور تأخيرها والنامصة المزيلة له من نفسها أو من غيرها رهو حرام قال النووي وغيره الا اذا نبت للمرأة لحية أو شوارب فلا تحرم ازالتها بل تستحب وقال ابن جرير لا يجوز حلق لحيتها ولا عنفقتها ولا شاربها. قوله « والمنفليجات » بالفاء والجيم جمع متفليجة وهي التي تبرد ما بين اسنانها الثنايا والرباعيات وهو من الفلج بفتح الفاء واللام وهو الفرجة بين الثنايا والرباعيات تفعل ذلك العجوز ومن قاربها في السن اظهاراً للصغر وحسن الاسنان لان هذه الفرجة اللطيفة بين الاسنان تكون للبنات الصفائر فاذا عجزت المرأة كبرت سنها فتبردها بالمبرد لتصير لطيفة حسنة المنظر وتوهم كونها صغيرة. قال النووي ويقال له الوشر وهذا الفعل حرام على القاعلة والمفعول بها: قوله « قصة » بضم القاف وتشديد الصاد المهملة وهو القطعة من الشعر من فصصت الشعر رأى قطعتة. قال الأصمعي وغيره وهو شعر مقدم الرأس

المقبل على الجبهة وقيل شعر الناصية : قوله «عن مثل هذه» أي عن التزين بمثل هذه
 القصة من الشعر : قوله «انما هلك بنو اسرائيل» الخ هذا يدشد يدلان كون مثل هذا
 الذنب كان سببا لهلاك مثل تلك الامة يدل على انه من أشد الذنوب قال القاضي
 عياض قيل يحتمل انه كان محرما عليهم فعوقبوا باستعماله وهلكوا بسببه وقيل يحتمل ان
 ذلك الهلاك كان به وبغيره مما ارتكبه من المعاصي فعند ظهور ذلك فيهم هلكوا
 وفيه معاقبة العامة بظهور المنكر انتهى : قوله «الا من داء» ظاهره ان التحريم
 المذكور انما هو فيما اذا كان لقصد التحسين للداء وعلة فانه ليس بمحرم وظاهر قوله المغيرات
 خالق الله انه لا يجوز تغيير شيء من الخلق عن الصفة التي هي عليها. قال أبو جعفر الطبري في
 هذا الحديث دليل على انه لا يجوز تغيير شيء مما خلق الله المرأة عليه بزيادة أو نقص التماسا
 للتحسين لزوج أو غيره كالماء كان لها من زائدة أو عضوا زائدا لا يجوز لها قطعه ولا نزعه
 لانه من تغيير خالق الله وهكذا لو كان لها اسنان طوال فارادت تقطع اطرافها وهكذا
 قال القاضي عياض وزاد الا أن تكون هذه الزوائد مؤلمة وتتضرر بها فلا بأس بنزعها
 قيل وهذا انما هو في التغير الذي يكون باقيا فاما ما لا يكون باقيا كالسجل ونحوه
 من الخضابات فقد اجازه مالك وغيره من العلماء : وقوله «هذه الغمرة» بفتح الغين
 المعجمة وسكون الميم بعدها راه طلاء من الورس وفي القاموس في مادة الغمر
 وبالضم الزعفران كالغمرة ☆

٨- وعن عائشة قالت «كانت امرأة عثمان بن مظعون تخضب وتطيب فتركته
 فدخلت علي فقلت أمشهد أم مغيب فقالت مشهد قالت عثمان لا يريد الدنيا ولا يريد
 النساء قالت عائشة فدخل علي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فآخبرته بذلك
 فلقى عثمان فقال يا عثمان تؤمن بما تؤمن به قال نعم يا رسول الله قال قال فأشوة
 مالك بذا» * ٩ وعن كريمة بنت همام قالت «دخلت المسجد الحرام فاخلوها لعائشة
 فسألته امرأة ماتت قولين يا أم المؤمنين في الحناء فقالت كان حبيبى صلى الله عليه
 وآله وسلم يسجبه لونه ويسكره ريحه وليس بمحرم عليكن بين كل حيضتين أو عند
 كل حيضة» رواهما أحمد * ١٠ وعن أنس قال «لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 المتشبهين من الرجال بالنساء والمتشبهات من النساء بالرجال» وفي
 رواية «لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الخنثين من الرجال والمترجلات

من النساء وقال أخرجهم من بيوتكم فأخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلانة وأخرج عمر فلانا « رواهما أحمد والبخاري »

حديث عائشة الأولى أخرجه أحمد من طرق مختلفة متعددة هذه المذكورة هنا أحدها قال في مجمع الزوائد وأسانيد أحمد رجالها ثقات وقد تقدم ما يشهد له في أول كتاب النكاح وحديثها الثاني أيضا تقدم ما يشهد له في كتاب الطهارة : قوله « أمشهد أم مريب » أي أزوجك شاهد أم غائب والمراد أن ترك الخضاب والطيب أن كان لا جل غيبة الزوج فذلك وإن كان لا أمر آخر مع حضوره لما هو فأخبرتها أن زوجها لا حاجة له بالنساء فهي في حكم من لا زوج لها واستسكار عائشة عليها ترك الخضاب والطيب يشعر بأن ذوات الأزواج يحسن منهن الزين للأزواج بذلك وكذلك قوله في الحديث الآخر وليس بمحرم عليكن بين كل حيضتين يدل على أنه لا بأس بالاختضاب بالحناء وقد تقدم الكلام في الخضاب في الطهارة وقد ذكر في البحر أنه يستحب الخضاب للنساء. قوله « لعن الله المتشبهين من الرجال » الخ فيه دليل على أنه يحرم على الرجال التشبه بالنساء وعلى النساء التشبه بالرجال في الكلام واللباس والمشي وغير ذلك والمزجلات من النساء المتشبهات بالرجال وقد تقدم الكلام على الخنثى ضبطا وتفسيره وذكر من أخرجه النبي صلى الله عليه وآله وسلم منهم . وقد أخرج أبو داود من حديث أبي هريرة قال « أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمخنث قد خضب يديه ورجليه بالحناء فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما بال هذا قالوا يشبهه بالنساء فأمر به فنفي إلى النقيع بالنون فقبل يارسل الله ألا تقتله فقال اني نهيت أن أقتل المصلين » وروى البيهقي أن أبا بكر خرج مخنثا وأخرج عمر واحد وأخرج الطبراني من حديث واثلة بن الأسقع أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخرج الخنثى *

باب التسمية والتستر عند الجماع

١ عن ابن عباس « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لو أن أحدكم إذا أتى أهله قال بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا فان قدر بينهما في ذلك ولدان بضر ذلك الولد الشيطان أبدا » رواه الجماعة إلا النسائي * ٢ وعن

عتبة بن عبد السلمي « قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أتى أحدكم أهله فليستتر ولا يتجردا تجرد العيرين » رواه ابن ماجه * ٢ وعن ابن عمر « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اياكم والتعري فان معكم من لا يفارقكم الا عند الغائط وحين يفضي الرجل الى أهله فاستحيوم وأكرموم » رواه الترمذى وقال هذا حديث غريب ❦

زاد الترمذى بعد قوله حديث غريب لانفرقه الا من هذا الوجه. وحديث بئمة في اسناده رشدين بن سعد وهو ضعيف . وكذلك في اسناده الاحوص بن حكيم وهو أيضا ضعيف ولكنه قد تابع رشدين بن سعد عبد الأعلى بن عدي وهو ثقة ويشهد لمصحة الحديثين عتبة بن عبد السلمي وحديث ابن عمر الأحاديث الواردة في الامر بستر العورة والمبالغة في ذلك منها حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال « قالت يا نبي الله عوراتنا ما نأتي منها وما نذر قال احفظ عورتك إلا من زوجتك أو مملكت بعينك قلت يا رسول الله اذا كان القوم بمضهم في بعض قال ان استطعت ان لا يراها أحد فلا يراها قال قلت اذا كان أحدنا خاليا قال فقل الله أحق أن يستحيا من الناس » هذا لفظ الترمذى وقال حديث حسن ففي هذا الحديث الأمر بستر العورة في جميع الأحوال والأذن بكشف ما لا بد منه لازوجات والمملوكات حال الجماع ولكنه ينبغي الاقتصاد على كشف المقدار الذي تدعو الضرورة اليه حال الجماع ولا يحل التجرد كما في حديث عتبة المذكور. قوله « اذا أتى أهله » في رواية للبخارى حين يأتي أهله « وفي رواية للإمام علي « حين يجامع أهله » وذلك ظاهر في أن القول يكون مع الفعل. وفي رواية لابي داود اذا اراد أن يأتي أهله وهي مفسرة لغيرها من الروايات فيكون القول قبل الشروع ويحمل ما عدا هذه الرواية على المجاز كقوله تعالى (واذا قرأت القرآن فاستعذ بالله) أي اذا اردت انقراءة . قوله « جنبنا » في رواية للبخارى بالانفراد قوله « فان قدر بينهما في ذلك ولد » في رواية للبخارى « فان قضى الله بينهما ولدا » قوله « ان يضر ذلك الولد الشيطان » في رواية لمسلم وأحمد « لم يسلط عليه الشيطان ولفظ البخارى « لم يضره شيطان » واللفظ الذي ذكره المصنف لاحد واختلاف في الضرر المنفي بمد الاتفاق على عدم الحمل على العموم في أنواع الضرر على ما نقل القاضي عياض وان كان ظاهرا في الحمل على عموم الاحوال من صيغة النفي مع (م ٤٤ - ج ٦ نيل الاوطار)

التأييد وكان سبب ذلك الاتفاق ما ثبت في الصحيح ان كل بني آدم بطن الشيطان في بطنه حين يولد الا من استثنى فان هذا الطعن نوع من الضرر ثم اختلفوا فقيل المعنى لم يسلط عليه من أجل بركة التسمية بل يكون من جملة العباد الذين قيل فيهم ان عبادي ليس لك عليهم سلطان وقيل المراد لم يطمع في بطنه وهو بعيد لمنايذته لظاهر الحديث المتقدم وليس تخصيصه بأولي من تخصيص هذا وقيل المراد لم يصرعه وقيل لم يضره في بدنه. وقال ابن دقيق العيد يحتمل أن لا يضره في دينه أيضا ولكن يبعده اتقاء العصمة لاختصاصها بالأنبياء وتعقب بان اختصاص من خص بالعصمة بطريق الوجوب لا بطريق الجواز فلا مانع ان يوجد من لا يصدر منه معصية عمدا وان لم يكن ذلك واجبا له. وقال الداودي معني لم يضره أى لم يفتنه عن دينه الى الكفر وليس المراد عصمته منه عن المعصية. وقيل لم يضره بمشاركة أيه في جماع أمه كما جاء بن مجاهد ان الذي يجمع ولا يسمى يلتف الشيطان على إحليله فيجمع معه *

باب ما جاء في العزل

١ عن جابر قال «كنا نزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والقرآن ينزل متفق عليه. ولمسلم «كنا نزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبله ذلك فلم ينهنا» * ٢ وعن جابر «ان رجلا أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان لي جارية هي خادمة تداوسا نيتنا في النخل وأنا أطوف عليها وأكره أن تحمل فقال اعزل عنها ان شئت فانه سيأتيها ما قدر لها» رواه أحمد ومسلم وأبو داود * ٣ وعن أبي سعيد قال «خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في غزوة بني المصطلق فاصبنا سبيا من العرب فاشهينا النساء واشتدت علينا العزبة وأحببنا العزل فسالنا عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ما عليكم أن لا تفعلوا فان الله عز وجل قد كتب ما هو خالق الي يوم القيامة» متفق عليه * ٤ وعن أبي سعيد قال «قالت اليهود العزل المؤودة الصغرى فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم كذبت يهود ان الله عز وجل لو أراد

أن يخلق شيئا لم يستطع أحد أن يصرفه « رواه أحمد وأبو داود * ٥ وعن أبي سعيد قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في العزل أنت تخلقه أنت ترزقه أقره قراره فأنفذك القدر » رواه أحمد * ٦ وعن أئمة بن زيد « أن رجلا جاء إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال اني أعزل عن امرأتى فقال له صلى الله عليه وآله وسلم لم تفعل ذلك فقال له الرجل اشفق علي ولدها أو على أولادها فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لو كان ضارا ضر فارس والروم « رواه أحمد ومسلم * ٧ وعن جذامه بنت وهب الأسدية قالت « حضرت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في اناس وهو يقول لقد هممت ان انهي عن القبلة فنظرت في الروم وفارس فاذا هم يميلون أولادهم فلا يضر أولادهم شيئا ثم سألوهم عن العزل فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذلك الواد الخفي وهي واذا المؤودة سئلت « رواه أحمد ومسلم * ٨ وعن عمر بن الخطاب « قال نهي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يعزل عن الحرة الا باذنها « رواه أحمد وابن ماجه وليس اسناده بذلك »

حديث أبي سعيد الثاني أخرجه أيضا الترمذي والنسائي. قال الحافظ ورجاله ثقات وقال في مجمع الزوائد رواه البزار وفيه موسى بن وردان وهو ثقة وقد ضعف وبقيته رجاله ثقات. وأخرج نحوه النسائي من حديث جابر وأبي هريرة وحزم الطحاوي بكونه منسوخا وعكسه ابن حزم. وحديث عمر بن الخطاب في اسناده ابن لهيعة وفيه مقال معروف وبشهادة ما أخرجه عنه الرزاق والبيهقي عن ابن عباس قال « نهي عن عزل الحرة الا باذنها » وروي عنه ابن أبي شيبة انه كان يعزل عن أمته وروي البيهقي عن ابن عمر مثله « ومن أحاديث » هذا الباب عن أنس عند أحمد والبزار وابن حبان وصححه « أن رجلا سأل عن العزل فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم « لو ان الماء الذي يكون منه الولد أهرقته على صخرة لا خرج الله منها ولدا » وله شاهدان في الكبير للطبراني عن ابن عباس وفي الأوسط له عن ابن مسعود : قوله « كذا نزل » العزل النزاع بعد الايلاج لينزل خارج الفرج : قوله « والقرآن ينزل » فيه جواز الاستدلال بالتقرير من الله ورسوله على حكم من الأحكام لانه لو كان ذلك الشيء حراما لم يقرأ عليه ولكن بشرط

ان يعلمه النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وقد ذهب الاكثر من أهل الأصول على ما حكاه في الفتح الى ان الصحابي اذا أضاف الحكم الى زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان له حكم الرفع قال لان الظاهر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اطلع على ذلك واقره لتوفر دواعيهم على سؤالهم اياه عن الاحكام قال وقد وردت عدة طرق تصرح باطلاعه على ذلك وأخرج مسلم من حديث جابر قال « كننا نزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فبلغ ذلك نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم ينهنا » ووقع في حديث الباب المذكور الاذن له بالعزل فقال اعزل عنها ان شئت : قوله « ما عليكم ان لا تفعلوا » وقع في رواية في البخاري وغيره « لا عليكم ان لا تفعلوا » قال ابن سيرين هذا اقرب الى النهي وحكى ابن عون عن الحسن انه قال والله لكان هذا زجرا قال القرطبي كأن هؤلاء فهموا من لا النهي عما سألوا عنه فكأنه قال لا تفعلوا وعليكم ان لا تفعلوا ويكون قوله وعليكم الى آخره تأكيد للنهي وتعقب بأن الأصل عدم هذا التقدير وانما معناه ليس عليكم ان تتركوا وهو الذي يساوى ان لا تفعلوا وقال غيره معنى لا عليكم ان لا تفعلوا أى لا حرج عليكم ان لا تفعلوا ففيه نفى الحرج عن عدم الفعل فانهم ثبتوا الحرج في فعل العزل ولو كان المراد نفى الحرج عن الفعل لقال لا عليكم ان تفعلوا الا ان يدعى ان لازائدة فيقال الأصل عدم ذلك (وقد اختلف السلف في حكم العزل فحكى في الفتح عن ابن عبد البر انه قال لا خلاف بين العلماء أنه لا يعزل عن الزوجة الحرة الا باذنها لان الجماع من حقها ولها المطالبة به وليس الجماع المعروف الا بالحققة عزل. قال الحافظ ووافقه في نقل هذا الاجماع ابن هبيرة قال وتعقب بأن المعروف عند الشافعية انه لاحق للمرأة في الجماع وهو أيضا مذهب الهادوية فيجوز عندهم النزل عن الحرة بغير اذنها على مقتضى قولهم انه لاحق لها في الوطء ولكنه وقع التصريح في كتب الهادوية بأنه لا يجوز العزل عن الحرة الا برضاها وبديل على اعتبار الاذن من الحرة حديث عمر المذكور ولكن فيه ما سلف وأما الأمة فان كانت زوجة فحكمها حكم الحرة واختلفوا هل يعتبر الاذن منها أو من سيدها وان كانت سرية فقال في الفتح يجوز بلا خلاف عندهم الا في وجه حكاه الروياني في المتع مطلقا كـذهب ابن حزم وان كانت السرية مستولدة فالراجح الجواز

فيها مطلقا لأنها ليست راسخة في الفراش وقيل حكمها حكم الأمة المزوجة . قوله « كذبت يهود » فيه دليل على جواز العزل ومثله ما أخرجه الترمذي وصححه عن جابر قال « كانت لنا جوار وكننا نعزل فقات اليهودان تلك المؤودة الصغرى فسئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فقال كذبت اليهود لو أراد الله خلقه لم يستطع رده » وأخرج نحوه النسائي من حديث أبي هريرة ولكنه يعارض ذلك ما في حديث جذامة المذكور من تصريحه صلى الله عليه وآله وسلم بأن ذلك الواد الحنفى فن العلماء من جمع بين هذا الحديث وما قبله فحمل هذا على التنزيه وهذه طريقة البيهقي ومنهم من ضعف حديث جذامة هذا لمعارضته لما هو أكثر منه طرعا قال الحافظ وهذا دفع للاحاديث الصحيحة بالتوهم والحديث صحيح لا ريب فيه والجمع ممكن ومنهم من ادعى أنه منسوخ ورد بعدم معرفة التاريخ وقال الطحاوي يحتمل أن يكون حديث جذامة على وفق ما كان عليه الا مرأولا من موافقة أهل الكتاب فيما لم ينزل عليه ثم اعلمه الله بالحكم فكذب اليهود فيها كانوا يقولونه وتسعبه ابن رشد وابن العربي بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يحرم شيئا تبعا لليهود ثم بصرح بتكذيبهم فيه ومنهم من رجح حديث جذامة بثبوته في الصحيح وضعف مقابله بالاختلاف في اسناده والاضطراب قال الحافظ ورد بأنه إنما يقدح في حديث لافيا يقوى بعضه بعضا فانه يعمل به وهو هنا كذلك والجمع ممكن ورجح ابن حزم العمل بحديث جذامة بان أحاديث غيرها موافقة لا تصل الاباحة وحديثها يدل على المنع قال من ادعى انه ابيح بعد أن منع فعلية البيان وتعقب من حديثها ليس بصريح في المنع اذ لا يلزم من تساميته وأدا خفيا على طريق التشبيه أن يكون حراما وجمع ابن القيم فقال الذي كذب فيه صلى الله عليه وآله وسلم اليهود هو زعمهم ان الزل لا يتصور معه الحمل أصلا وجعلوه بمنزلة قطع النسل بالواد فاكذبهم وأخبر أنه لا يمنع الحمل اذا شاء الله خلقه واذا لم يرد خلقه لم يكن وأدا حقيقة وانما سماه وأدا خفيا في حديث جذامة لأن الرجل إنما يعزل هربا من الحمل فاجرى قصده لذلك مجرى الواد لكن الفرق بينهما ان الواد ظاهر بالمباشرة اجتمع فيه القصد والفعل والعزل يتعلق بالقصد فقط فلذلك وصفه بكونه خفيا وهذا الجمع قوى وقد ضعف أيضا حديث جذامة اعني الزيادة التي في آخره

بأنه تفرد بها سعيد بن أبي أيوب عن أبي الأسود ورواه مالك ويحيى بن أيوب عن أبي الأسود فلم يذكرها وبعارضتها بجميع أحاديث الباب وقد حذف هذه الزيادة أهل السنن الأربعة وقد احتج بحديث جذامة هذا من قال بالمنع من العزل كابر حبان: قوله «اشفق علي ولدها» هذا أحد الآثار التي تحمل على العزل ومنها الفرار من كثرة العيال والفرار من حصولهم من الاتصال ومنها خشية تلوق الزوجة الأمة لثلاث يصير الولد رقبة أو كل ذلك لا يغني شيئا لاحتمال أن يقع الحمل بغير الاختيار: قوله «ان أهبي عن الغيلة» بسم الغين المعجمة بعد ما تحمية ساكنة ويقال لها الغيل بفتح الغين والياء والفاء بضم الغين المعجمة والمراد بها ان يجمع امرأته وهي مرضع. وقال ابن السكيت هي ان ترضع المرأة وهي حامل وذلك لما يحصل على الرضيع من الضرر بالحبل حال ارضاعه فكان ذلك سبب همه صلى الله عليه وآله وسلم بالنهاي ولكنه لما رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الغيلة لا تضر فارس والروم ترك النهي عنها *

باب نهى الزوجين عن التحدث بما يجري حال الوقاع

١ عن أبي سعيد «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان من شر الناس عند الله منزلة يوم القيامة الرجل يفضي الى المرأة وتفضي اليه ثم ينشر سرها» رواه أحمد ومسلم * ٢ وعن أبي هريرة «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى فلما سلم أقبل عليهم بوجهه فقال مجالسكم هل منكم من الرجل اذا أتى أهله أغلق بابيه وأرخى ستيره ثم يخرج فيحدث فيقول فعلت بأهلي كذا وفعلت بأهلي كذا فسكتوا فأقبل على النساء فقال هل منكم من تحدثت فبجئت فتاة كهاب على إحدى ركبتيها وتناولت ليراها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويسمع كلامها فقالت أي والله أنهم يتحدثون وأنهم ليتحدثن فقال هل تدرون ما مثل من فعل ذلك ان مثل من فعل ذلك مثل شيطان وشيطانة لقي أحدهما صاحبه بالسكة فقضى حاجته منها والناس ينظرون اليه» رواه أحمد وأبو داود. ولاحمد نحوه من حديث أسماء بنت يزيد * حديث أبي هريرة أخرجه أيضا النسائي والترمذي وحسنه وقال الا أن

الطفاوى لا تعرفه إلا في هذا الحديث ولا تعرف اسمه. وقال أبو الفضل محمد بن طاهر والطفاوى مجهول. وقد رواه أبو داود من طريقه فقال عن أبي نضرة قال حدثني شيخ من طفاوة: قوله «ان من شر الناس» لفظ مسلم «أشر» قال القاضي عياض وأهل النجوى يقولون لا يجوز أشر أو خير وإنما يقال هو خير منه وشر منه قال وقد جاءت الأحاديث الصحيحة بالفتين جميعاً وهي حجة في جواز الجمع قوله «كأب» على وزن سحاب وهي الجارية المكعب (والحديثان) يدلان على تحريم إنشاء أحد الزوجين لما يقع بينهما من أمور الجماع وذلك لان كون الفاعل لذلك من أشر الناس وكونه بمنزلة شيطان لقي شيطانه ففقد حاجته منها والناس ينظرون من أعظم الأدلة الدالة على تحريم نشر أحد الزوجين الاسرار الواقعة بينهما الراجعة الى الوطء ومقدماته فان مجرد فعل المسكروه لا يصير به فاعله من الاسرار فضلاً عن كونه من شرهم وكذلك الجماع بما رأى من الناس لا شك في تحريمه وإنما خص النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حديث أبي سعيد الرجل فجعل الزجر المذكور خاصاً به ولم يتعرض للمرأة لان وقوع ذلك الامر في الغالب من الرجال قيل وهذا التحريم إنما هو في نشر أمور الاستمتاع ورصف التفاصيل الراجعة الى الجماع وإنشاء ما يجري من المرأة من قول أو فعل حالة الوقاع وأما مجرد ذكر نفس الجماع فان لم يكن فيه فائدة ولا اليه حاجة فذكره لانه خلاف البرائة زمن التكلم بما لا يعني ومن حسن اسلام المرأة تركه ما لا يعنيه وقد ثبت في الصحيح عنه صلى الله عليه وآله وسلم «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت» فان كان اليه حاجة أو ترتبت عليه فائدة فلا كراهة في ذكره وذلك نحو أن تذكر المرأة نكاح الزوج لها وتدعى عليه العجز عن الجماع أو نحو ذلك كما روى أن الرجل الذي ادعت عليه امرأته الغنة قال يا رسول الله اني لا نقضها نقض الأديم ولم ينكر عليه وما روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه قال اني لا فعله أنا وهذه وقال لابي طلحة اعرضنم الهبة ونحو ذلك كثير *

باب النهي عن اتيان المرأة في دبرها

١ عن أبي هريرة قال «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ملعون

من أتى امرأة في دبرها « رواه أحمد وأبو داود. وفي لفظ « لا ينظر الله إلى رجل جامع امرأته في دبرها » رواه أحمد وابن ماجه * ٢ وعن أبي هريرة « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من أتى حائضاً أو امرأة في دبرها أو كاهناً فصدقه فقد كفر بما أنزل على محمد صلى الله عليه وآله وسلم » رواه أحمد والترمذي وأبو داود وقال « فقد بريء مما أنزل » * ٣ وعن خزيمة بن ثابت « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يأتي الرجل امرأته في دبرها » رواه أحمد وابن ماجه * ٤ وعن أمير المؤمنين على ابن أبي طالب رضي الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تأتوا النساء في أعجازهن أو قال في أدبارهن » * ٥ وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في الذي يأتي امرأته في دبرها هي النواطيط العنقري » رواهما أحمد * ٦ وعن علي بن طلق قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا تأتوا النساء في استاهن فإن الله لا يستحي من الحق » رواه أحمد والترمذي وقال حديث حسن * ٧ وعن ابن عباس قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ينظر الله إلى رجل أتى رجلاً أو امرأة في الدبر » رواه الترمذي وقال حديث غريب * ٨

حديث أبي هريرة الأول أخرجه أيضاً بقية أهل السنن والبراز وفي إسناده الحرث بن مخلد. قال البراز ليس بمشهور وقال ابن القطان لا يعرف حاله وقد اختلف فيه على سهيل بن أبي صالح فرواه عنه اسماعيل بن عياش عن محمد بن المنكدر عن جابر كما أخرجه الدارقطني وابن شاهين ورواه عمر مولى عفرة عن سهيل عن أبيه عن جابر كما أخرجه ابن عدي بإسناد ضعيف قال الحافظ في بلوغ المرام أن رجال حديث أبي هريرة هذائقات لكن اعل بالارسال. وحديث أبي هريرة الثاني هو من رواية أبي تيممة عن أبي هريرة قال الترمذي لا يعرفه إلا من حديث أبي تيممة عن أبي هريرة وقال البخاري لا يعرف لاسي تيممة سماع عن أبي هريرة وقال البراز هذا حديث منكر وفي الاسناد أيضاً حكيم الأثرم قال البراز لا يحتج به وما تفرد به فلم يسبقه ولا في حديث ثابت نحو حديثه الأول أخرجه النسائي من رواية الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة وفي إسناده عبد الله بن محمد الصنعاني وقد تكلم فيه دحيم وأبو حاتم وغيرهما ولا في حديث رابع أخرجه النسائي من طريق بكر بن خنيس عن ليث عن مجاهد عن أبي هريرة بلفظ « من أتى شيئاً

من الرجال والنساء في الادبار فقد كفر» وفي اسناده بكر بن خنيس وليث ابن أبي سليم
وعما ضعيفان. ولا في هريرة أيضا حديث خامس رواه عبد الله بن عمر بن ابان عن مسلم
ابن خالد الزنجي عن الملا عن أبيه عن أبي هريرة بلفظ «ملعون من أتى النساء في
ادبارهن» وفي اسناده مسلم بن خالد وهو ضعيف. وحديث خزيم بن ثابت أخرجه
الشافعي أيضا بنحوه وفي اسناده عمر بن أحيحة وهو مجهول واختلف في اسناده
اختلافًا كثيرًا ورواه النسائي من طريق أخرى وفيها هرمي بن عبد الله ولا يعرف
حاله وأخرجه أيضا من طريق هرمي أحمد وابن حبان وحديث الامام علي بن أبي
طالب رضي الله عنه قال في مجمع الزوائد رجاله ثقات وحديث عمرو بن شعيب أخرجه أيضا
النسائي وأعله قال الحافظ والمحقق عن عبد الله بن عمرو من قوله كذا أخرجه عبد الرزاق
 وغيره وحديث علي بن طلق قال الترمذي به أن حسنه سمعت محمدا يقول لا اعرف
لعلي بن طلق عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم غير هذا الحديث الواحد ولا اعرف
هذا الحديث الواحد من حديث طلق بن علي السجيمي وكانه رأى ان هذا آخر
من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم. وحديث ابن عباس أخرجه أيضا النسائي
وابن حبان والبخاري وقال لا نعلمه يروى عن ابن عباس باسناد حسن وكذا قال
ابن عدي ورواه النسائي عن هناد عن وكيع عن الضحاك موقوفًا وهو أصح عندهم
من المرفوع ولا بن عباس حديث آخر من طريق أخرى موقوفة رواها عبد الرزاق
ان رجلا سأل ابن عباس عن اتيان المرأة في دبرها فقال سألتني عن الكفر. وأخرجه
النسائي باسناد قوي وفي الباب عن جماعة من الصحابة منها ماسياتي ومنها عن أبي
ابن كعب عند الحسن بن عرفة باسناد ضعيف. وعن ابن مسعود عند ابن عدي باسناد
واو عن عقبة بن عامر عند احمد باسناد فيه ابن لهيعة وعن عمر عند النسائي والبخاري
باسناد فيه زمعة بن صالح وهو ضعيف (وقد استدلل) باحاديث الباب من قال
انه يحرم اتيان النساء في ادبارهن وقد ذهب الى ذلك جمهور اهل العلم وحكى ابن عبد الحكم
عن الشافعي انه قال لم يصح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في تحريمه ولا في تحليله شيء
والقياس انه حلال. وقد أخرجه عنه ابن أبي حاتم في مناقب الشافعي وأخرجه الحاكم في
مناقب الشافعي عن الاصم عنه وكذلك رواه الطحاوي عن ابن عبد الحكم عن الشافعي
وروي الحاكم عن محمد بن عبد الله بن عبد الحكم عن الشافعي انه قال سألتني محمد بن الحسن
(م ٤٥ - ج ٦ نيل الاوطار)

فقلت له ان كنت تريد المسكوبة وتصحيح الروايات وان لم تصح فأنت أعلم وان
تكلمت بالمنافعة لكنتك قال علي المناصفة قلت فبأي شيء حرمة قال يقول الله عز
وجل (فأتوهن من حيث أمركم الله) وقال (فأتوا حرثكم أني شئتم) والحرث
لا يكون الا في الفرج قلت أفيمكن ذلك محرماً لما سواه قال نعم قلت فما تكون لو
وطئها بين ساقها أو في أعكائها أو تحت إبطها أو أخذت ذكره بيدها أو في ذلك
حرث قال لا قلت فيحرم ذلك قال لا قلت فلم تحتج بما لا حاجة فيه قال فان الله قال
(والذين هم لفروجهم حافظون) الآية قال فقلت له هذا مما يحجبون به للجواز
ان الله أني على من حفظ فرجه من غير زوجته ومما ملكت يمينه فقلت له أنت تتحفظ
من زوجتك ومما ملكت يمينك انتهى . وقد أجيب عن هذا بان الأصل تحريم
المباشرة الا ما أحل الله بالاعتد ولا يقاس عليه غيره لعدم المشابهة في كونه مثله محلاً
للزور وأما تحميل الاستمتاع فيما عدا الفرج فهو مأخوذ من دليل آخر ولكنه
لا يخفى ورود ما أورده الشافعي على من استدل بالآية وأما دعوي ان الأصل
تحريم المباشرة فهذا يحتاج الى دليل ولو سلم فقله تعالى (فأتوا حرثكم أني شئتم)
دافع لتحريم المستفاد من ذلك الأصل فيكون الظاهر بعد هذه الآية الحل ومن
ادعى تحريم الاثبات في محل مخصوص طواب بدليل يخص عموم هذه الآية
ولا شك ان الاحاديث المذكورة في الباب الفاضية بتحريم اتيان النساء في أدبارهن
يقوى بعضها بعضاً فتنتهض لتخصيص الدبر من ذلك العموم وأيضاً الدبر في أصل
اللفظ اسم لخلاف الوجه ولا اختصاص له بالخروج كما قال تعالى (ومن يولهم يومئذ
دبره) فلا يبعد حمل ما ورد من الأدبار على الاستمتاع بين الأيتين وأيضاً قد
حرم الله الوطء في الفرج لاجل الآذي فما الظن بالحش الذي هو موضع الآذي
اللازم مع زيادة المفسدة بالتعرض لانقطاع النسل الذي هو الملة الغاية في مشروعية
النكاح والذرية القريبة جداً الحاملة على الانتقال من ذلك الى ادبار المرد. وقد
ذكر ابن القيم لذلك مفسد دينية ودنيوية فليراجع وكفى منادياً على خساسته
انه لا يرضى أحد أن ينسب اليه ولا الى إمامه تجوز ذلك الا ما كان من
الرافضة مع أنه مكروه عندهم وأوجبوا للزوجة فيه عشرة دنائير عوض النطفة
وهذه المسئلة هي إحدى مسائلهم التي شذوا بها وقد حكى الامام المهدي في البحر

عن العترة جميعا وأكثر الفقهاء أنه حرام قال الحاكم بعد أن حكى عن الشافعي ما سلف
 لعل الشافعي كان يقول ذلك في القديم فلما الجديد فالشهور أنه حرمه . وقد روى
 الماوردي في الحاوي وأبو نصر بن الصباغ في الشامل وغيرهما عن الربيع أنه قال
 كذب والله يعني ابن عبد الحكم فقد نص الشافعي على تحريمه في ستة كتب وتعقبه
 الحافظ في التلخيص فقال لا معنى لهذا التكميل فان ابن عبد الحكم لم يتفرد بذلك
 بل قد تابعه عليه عبد الرحمن بن عبد الله أخوه عن الشافعي ثم قال أنه لا خلاف
 في ثقة ابن عبد الحكم وأما أنه وقد روي الجواز أيضا عن مالك قال القاضي أبو
 الطيب في تعليقه أنه روى ذلك عنه أهل مصر وأهل المغرب ورواه عنه أيضا ابن
 رشد في كتاب البيان والتحصيل وأصحاب مالك العراقيون لم يثبتوا هذه الرواية
 وقد رجح متأخرو أصحابه عن ذلك وأفتوا بتحريمه وقد استدل المجوزين بما رواه
 الدارقطني عن ابن عمر أنه لما قرأ قوله تعالى (نساؤكم حرث لكم) فقال ما ندري
 ينافع فيما أنزلت هذه الآية قال قلت لا قال لي في رجل من الانصار
 أصاب امرأته في دبرها فاعظم الناس ذلك فانزل الله تعالى نساؤكم حرث لكم
 قال نافع فقلت لابن عمر من دبرها في قبلها قال لا الا في دبرها وروى نحو ذلك
 عنه الطبراني والحاكم وأبو نعيم وروى النسائي والطبراني من طريق زيد بن أسلم
 عن ابن عمر نحوه ولم يذكر قوله «لا الا في دبرها» وأخرج أبو يعلى وابن مردويه
 في تفسيره والطبري والطحاوي من طرق عن أبي سعيد الخدري أن رجلا أصاب
 امرأته في دبرها فانكر الناس ذلك عليه فانزل الله نساؤكم حرث لكم فأتوا
 حرثكم أنى شئتم وسيأتي بقية الأسباب في نزول الآية ☆

٨ وعن جابر «ان يهود كانت تقول اذا أتيت المرأة من دبرها ثم حملت
 كان ولدها أحول قال فنزلت نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم » رواه
 الجماعة الا النسائي ويزاد مسلم « ان شاء مجيبة وان شاء غير مجيبة غير ان ذلك في
 صيام واحد » * ٩ وعن أم سلمة « عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله تعالى
 (نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم) يعني صاماً واحداً » رواه أحمد
 والترمذي وقال حديث حسن ☆ ١٠ وعن أبيها قالت « لما قدم المهاجرون المدينة
 على الأنصار تزوجوا من نساؤهم وكان المهاجرون يحبون وكانت الأنصار لا تحبني

فأراد رجل امرأته من المهاجرين على ذلك فأبى عليه حتى تسأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فأتته فاستجيت أن تسأله فسأله أم سلمة فنزلت فساوكم حرثكم فأتوا حرثكم أنى شئتم وقال لا إني صهام واحد « رواه أحمد ولا يبي داود هذا المعنى من رواية ابن عباس * ١١ وعن ابن عباس قال « جاء عمر إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله هلكت قال وما الذى أهلك قال حولت رحلى البارحة فلم يرد عليه بشي قال فإوحى الله إلى رسوله هذه الآية نساؤكم حرثكم فأتوا حرثكم أنى شئتم أقبل وأدبر واتقوا الدبر والحیضة » رواه أحمد والترمذی وقال حديث حسن غريب * ١٢ وعن جابر « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال استحيوا فان الله لا يستحي من الحق لا يجل ما ناك النساء في حشوشهن » رواه الدارقطني * ١٣

حديث أم سلمة الثاني أورده في التلخيص وسكت عنه ويشهد له حديث ابن عباس الذى أشار إليه المصنف وهو من رواية محمد بن اسحق عن ابان بن صالح عن مجاهد عن ابن عباس وفيه أنما كان هذا الحى من الانصار وهم أهل وثن مع هذا الحى من يهود وهم أهل كتاب وكانوا يرون لهم فضلا عليهم من العلم وكانوا يقتدون بكثير من فعلهم وكان من أمر أهل الكتاب لا يأتون النساء الاعلى حرف فكان هذا الحى من الانصار قد أخذوا بذلك من فعلهم وكان هذا الحى من قريش يشرخون النساء شرخا منكرا ويتلذذون منهن مقبلات ومدبرات ومستلقيات فلما قدم المهاجرون المدينة تزوج رجل امرأة من الانصار فذهب يصنعها ذلك فانكرته عليه وقالت أنما كنا نؤتى على حرف فاضع ذلك والافاجتنبني فسرى أمرهما حتى بلغ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأنزل الله عز وجل نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم معنى مقبلات ومدبرات ومستلقيات يعني بذلك موضع الولد وحديث ابن عباس الثاني فى قصة عمر لعلمه الحديث الذى تقدمت الإشارة اليه من طريق عمر نفسه وقد سبق ما فيه. وحديث جابر الآخر قد قدمنا فى أول الباب الإشارة اليه وأنه من الاختلاف على سهيل بن أبى صالح وقد أخرجه من تقدم ذكره قوله بحبيبة بضم الميم وبعدها حميم مفتوحة ثم موحدة أى باركة والتجبية الانكباب على الوجه وأخرج الاسماعيلي من طريق يحيى بن أبى زائدة عن سفیان الثوري بلفظ

باركة مدبرة في فرجها من ورائها وهذا يدل على ان المراد بقولهم اذا اتيت من دبرها يعني في قبلها ولا شك ان ذلك هو المراد ويزيد ذلك وضوحا قوله تعقب ذلك ثم حملت فان الحمل لا يكون الا من الوطء في القبل : قوله « غير ان ذلك في صمام واحد » هذه الزيادة تشبه ان تكون من تفسير الزهري لخلوها من رواية غيره من اصحاب ابن المنكدر مع كثرتهم كذا قيل وهو الظاهر ولو كانت مرفوعة لما صح قول البزار في الوطء في الدبر لا اعلم في هذا الباب حديثا صحيحا لافي الحصر ولا في الاطلاق وكذا روى نحو ذلك الحاكم عن أبي علي النيسابوري ومثله عن النسائي وقاله قبلهما البخاري كذا قال الحافظ والهام بكسر الصاد المهملة وتخفيف الميم وهو في الاصل سداد القارورة ثم سمي به المنفذ كفرج المرأة وهذا أحد الاسباب في نزول الآية وقد ورد ما يدل على أن ذلك هو السبب من طرق عن جماعة من الصحابة في بعضها التصريح بأنه لا يحل الا في القبل وفي أكثرها الرد على اعتراض اليهود وهذا أحد الاقوال والقول الثاني ان سبب النزول اتيان الزوجة في الدبر وقد تقدم ذلك عن ابن عمر وأبي سعيد واثالث انها نزلت في الاذن بالزل عن الزوجة روى ذلك عن ابن عباس أخرجه عنه جماعة منهم ابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والطبراني والحاكم وروى ذلك أيضا عن ابن عمر أخرجه عنه ابن أبي شيبة قال فأتوا حرثكم أني شتمتم ان شاء عزول وان شاء لم يعزل وروى عن سعيد بن المسيب أخرجه عنه ابن أبي شيبة القول الرابع ان أني شتمتم يعني اذا شتمتم روى ذلك عبد بن حميد عن محمد بن الحنفية عليه السلام *

باب احسان العشرة وبيان حق الزوجين

١ عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان المرأة كالضلع ان ذهبت تقيمها كسرته وان تركتها استعنت بها على عوج « وفي لفظ « استوصوا بالنساء فان المرأة خلقت من ضلع وان اعوج شيء في الضلع اعلاه فان ذهبت تقيمه كسرته وان تركته لم يزل اعوج فاستوصوا بالنساء » متفق عليهما * ٢ وعن أبي هريرة « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يفرك مؤمن مؤمنة ان كره منها خلقا رضی منها آخر » رواه أحمد ومسلم *

قوله « كالضلع » بكسر الضاد وفتح اللام ويسكن قليلا والاكثر الفتح وهو واحد الاضلاع والفائدة في تشبيه المرأة بالضلع التنبيه على انها معوجة الاخلاق لاستقيم ابدا فمن حاول حملها على الاخلاق المستقيمة أفسدها ومن تركها على ما هي عليه من الاعوجاج اتفع بها كما ان الضلع المعوج ينكسر عند ارادة جعله مستقيما وازالة اعوجاجه فاذا تركه الانسان على ما هو عليه اتفع به وأراد بقوله وان أعوج شيء في الضلع أعلاه المبالغة في الاعوجاج والتأكيد للمعني الكسر بان تعذر الاقامة في الجهة العليا امره اظهر وقيل يحتمل ان يكون ذلك مثلا لاعلي المرأة لان أعلاها رأسها وفيه لسانها وهو الذي ينشأ منه الاعوجاج قيل وأعوج ههنا من باب الصفة لا من التفضيل لان أفضل التفضيل لا يصاغ من الألوان والعيوب وأجيب بان الظاهر ههنا انه للتفضيل وقد جاء ذلك على قلة مع عدم الالتباس بالصفة والضمير في قوله فان ذهبت تقيمه يرجع الى الضلع لا الى أعلاه وهو يذكر ويؤنث ولهذا قال في الرواية الأولى تقيمها وفي هذه تقيمه .

قوله « استوصوا بالنساء » أي اقبلوا الوصية والمعني اني أوصيكم بهن خيرا فاقبلوا أو بمعنى ليوص بكم بعضكم بعضا بهن . قوله « خلقت من ضلع » أي من ضلع آدم الذي خلقت منه حواء . قال الفقهاء انها خلقت من ضلع آدم وبدل علي ذلك قوله (خلقتكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها) وقد روى ذلك من حديث ابن عباس عند ابن اسحق وروى من حديث مجاهد مراسلا عند ابن أبي حاتم قوله « لا يفرك » بالغاء ساكنة بعدها راء وهو البفض قال في القاموس الفرق بالكسر ويفتح البفض عامة كالفروك والفر كان أخصا بفضة الزوجين فركها وفركته كسمع فيها وكنصر شاذ فركا وفروكا فهي فارك وفروك ورجل مفرك كمعظم تبفضه النساء وفركة يبفضها الرجال انتهى (والحديث) الأول فيه الارشاد الى ملاطفة النساء والصبر على ما لا يستقيم من اخلاقهن والتنبيه على انهن خلقن على تلك الصفة التي لا يفيد منها التأديب ولا ينجم عندها النصيح فلم يبق الا الصبر والحاسنة وترك التأنيب والحاشنة (والحديث) الثاني فيه الارشاد الى حسن العشرة والنهي عن البفض للزوجة بمجرد كراهة خلق من اخلاقها فانها لا تخلو مع ذلك عن أمر يرضاه منها واذا كانت مشتملة على المحبوب والمكروه

فلا ينبغي ترجيح مقتضي الكراهة على مقتضي المحبة . قال النووي ضبط بعضهم قوله استتمت بها على عوج بفتح العين وضبطه بعضهم بكسرهما وامل الفتح أكثر وضبطه ابن عساكر وآخرون بالكسر قال وهو الأرجح ثم ذكر كلام أهل اللغة في تفسير معنى المكسور والمفتوح وهو معروف وقد صرح صاحب المطالع بأن أهل اللغة يقولون في الشخص المرتئي عوج بالفتح وفيما ليس برثي كالرأي والكلام عوج بالكسر قال وانفرد أبو عمرو الشيباني فقال كلاهما بالكسر ومصدرهما بالفتح وكسرهما طلاقها . وقد حقق صاحب الكشف الكلام في ذلك في تفسير قوله تعالى (لا ترى فيها عوجا ولا أمتا) *

٣ وعن عائشة قال « كنت ألعب بالبنات عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بيته وهن اللعب وكان لي صواحب يلعبن معي وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا دخل ينقمهن منه فيسربهن الي فيلعبن معي » متفق عليه ٤ وعن أبي هريرة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أكل المؤمنين إيمانا أحسنهم خلقا وخياركم خياركم لنسائهم » رواه أحمد والترمذي وصححه ٥ وعن عائشة قالت « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خيركم خيركم لاهله وأنا خيركم لاهلي » رواه الترمذي وصححه *

قوله « بالبنات » قال في القاموس والبنات التماثيل الصغار يلعب بها انتهى : قوله « اللعب » بضم اللام جمع لعبة قال في القاموس والعبة بالضم التماثيل وما يلعب به كالشطرنج ونحوه والأحق بسخر به . قوله « ينقمهن » قال في القاموس انقمع دخل البيت مستخفيا . (في هذا الحديث) دليل على أنه يجوز تمكين الصغار من اللعب بالتماثيل وقد روى عن مالك أنه كره للرجل أن يشتري لبنته ذلك . وقال القاضي عياض ان اللعب بالبنات للبنات الصغار رخصة وحكى النووي عن بعض العلماء ان اباحة اللعب لهن بالبنات منسوخة بالاحاديث الواردة في تحريم التصوير ووجوب تغييره . قوله « فيسربهن » بضم حرف المضارعة وفتح السين المهمة وكسر الراء المشددة بعدها موحدة والتسرب الدخول . قال في القاموس وانسرب في جحره وتسرب دخل والمراد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يدخل البنات الى عائشة يلعبن معها . قوله « أكل المؤمنين » الخ فيه دليل على ان من ثبت له منزلة حسن

الخلق كان من أهل الايمان الكامل فان كان أحسن الناس خلقا كان أكمل الناس ايمانا وان خصلة يختلف حال الايمان باختلافها خليقة بأن ترغب اليها نفوس المؤمنين . قوله « وخياركم خياركم لنسائهم » وكذلك قوله في الحديث الآخر « خيركم خيركم لأهله » في ذلك تنبيه على أعلى الناس رتبة في الخير وأحقهم بالانصاف به هو من كان خير الناس لأهله فان الأهل هم الأحقاء بالبشر وحسن الخلق والاحسان وجلب النفع ودفع الضر فاذا كان الرجل كذلك فهو خير الناس وان كان على العكس من ذلك فهو في الجانب الآخر من الشر وكثيرا ما يقع الناس في هذه الورطة فترى الرجل اذا لقي أهله كان أسوأ الناس اخلاقا واشجعهم نفسا وأقلمهم خيرا واذا لقي غير الأهل من الأجانب لانت عريكتهم وانبسطت اخلاقه وجادت نفسه وكثر خيره ولا شك ان من كان كذلك فهو محروم التوفيق زائغ عن سواء الطريق نسأل الله السلامة *

- ٦ وعن أم سلمة « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ايما امرأة ماتت وزوجها راض عنها دخلت الجنة » رواه ابن ماجه والترمذي وقال حديث حسن غريب ☆
- ٧ وعن أبي هريرة قال « قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا دعا لرجل امرأته الي فراشه فأبت أن تجيء فبات غضبان عليها لعنتها الملائكة حتى تصبح » متفق عليه *
- ٨ وعن أبي هريرة « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لو كنت أمرا أحدا ان يسجد لاحد لامرت المرأة ان تسجد لزوجها » رواه الترمذي وقال حديث حسن *
- ٩ وعن أنس بن مالك « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يصلح لبشر ان يسجد لبشر ولو صلح لبشر ان يسجد لبشر لامرت المرأة ان تسجد لزوجها من عظم حقه عليها والذي نفسي بيده لو كان من قدمه الى مفرق رأسه قرحة تجبس بالقيح والصديد ثم استقبلته تلحسه ما ادت حقه » رواه أحمد * . وعن عائشة « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لو أمرت احدا ان يسجد لاحد لامرت المرأة ان تسجد لزوجها ولو أن رجلا أمر امرأته أن تنقل من جبل أحمر الى جبل أسود ومن جبل أسود الى جبل أحمر لكان نولها ان تفعل » رواه أحمد وابن ماجه * ١١ وعن عبد الله ابن أبي اوفى قال « لما قدم معاذ من الشام سجد للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ما هذا يا معاذ قال أنبت الشام فوافيتهم يسجدون لاساقفتهم وبطارقتهم فرددت في نفسي ان افعل ذلك لك فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلا تفعلوا فاني لو كنت أمرا أحدا ان يسجد

لغير الله لا أمرت المرأة ان تسجد لزوجها والذي نفس محمد بيده لا تؤدى المرأة حق ربها حتى تؤدى حق زوجها ولو سألها نفسها وهي على قتب لم تمنعه » رواه أحمد وابن ماجه *

حديث أم سلمة ذكر المصنف ان الترمذى قال فيه حديث حسن غريب والذي وقفنا عليه في نسخة صحيحة هذا حديث غريب وقد صححه الحاكم وأقره الذهبي واللفظ الذي ذكره المصنف هو في الترمذى بعد الحديث الذي قبل هذا وهو حديث طلق بن علي قال « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا الرجل دعا زوجته لحاجته فلئانته وإن كانت على التنور » قال الترمذى هذا حديث حسن غريب . وحديث أبي هريرة الثانى ذكر المصنف أن الترمذى حسنه والذي وجدناه في نسخة صحيحة ما لفظه قال أبو عيسى حديث أبي هريرة حديث غريب من هذا الوجه من حديث محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة انتهى . وحديث انس وعائشة وعبد الله بن أبي أوفى أشار اليها الترمذى لانه قال في جامعه بعد اخراج حديث أبي هريرة المذكور ما لفظه (وفي الباب) عن معاذ بن جبل وسرافقة بن مالك ابن جشم وعائشة وابن عباس وعبد الله بن أبي أوفى وطلحة بن علي وأسامة بن زيد وأنس وابن عمر انتهى . وقد روى حديث أبي هريرة المذكور البزار باسناد فيه سليمان بن داود الجامي وهو ضعيف وروى البزار باسناد رجاله رجال الصحيح عن أبي سعيد مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « حق الزوج على زوجته لو كانت به قرحة فله حسمها أو أنق من خراه صديدا أو دمانم ابتلعته ما أدت حقه » وأخرج مثل هذا اللفظ البزار من حديث أبي هريرة وأخرج قصة معاذ المذكورة في الباب البزار باسناد رجاله رجال الصحيح وأخرجها أيضا البزار والطبراني باسناد آخر وفيه النحاس بن قهم وهو ضعيف وأخرجها أيضا البزار والطبراني باسناد آخر رجاله ثقات وقضية السجود ثابتة من حديث ابن عباس عند البزار ومن حديث صرافقة عند الطبراني ومن حديث عائشة عند أحمد وابن ماجه ومن حديث عصمة عند الطبراني وعن غير هؤلاء . وحديث عائشة الذي ذكره المصنف ساقه ابن ماجه باسناد فيه علي بن زيد بن جدعان وفيه مقال وبقية اسناده من رجال الصحيح . وحديث عبد الله بن أبي أوفى ساقه ابن ماجه باسناد صالح فان ازهر بن مروان والقاسم الشيباني صدوقان فهذه أحاديث (م ٤٦ - ج ٦ نيل الاوطار)

في انه لو صاح السجود لبشر لا أمرت به الزوجة لزوجها يشهد بعضها لبعض ويقوى بعضها بعضا . ويؤيد أحاديث الباب ما أخرجه أبو داود عن قيس بن سعد . قال « أتيت الحيرة فرأيتهم يسجدون لمرزبان لهم نقلت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحق أن يسجد له قال فأتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلت اني أتيت الحيرة فرأيتهم يسجدون لمرزبان لهم فأنت يا رسول الله أحق أن يسجد لك قال أرأيت لو مررت بقبري أكنت تسجد له قال قلت لا قال فلا تفعلوا لو كنت أمرا أحدا أن يسجد لاحد لا أمرت النساء أن يسجدن لآزواجهن لما جعل الله لهم عليهن من الحق » وفي اسناده شريك بن عبد الله القاضي وقد تكلم فيه غير واحد وأخرج له مسلم في المتابعات . قوله « دخلت الجنة » فيه الترغيب العظيم الى طاعة الزوج وطلب مرضاته وانما موجبة للجنة . قوله « اذا دعا الرجل امرأته الى فراشه قال ابن أبي جرة الظاهر ان الفراش كناية عن الجماع ويقويه قوله الولد للفراش أي لمن يطاق في الفراش والسكينة عن الاشياء التي يستجيب منها كثيرة في القرآن والسنة قال وظاهر الحديث اختصاص اللعن بما اذا وقع منها ذلك ليلا لقوله حتى تصبح وكان السر فيه تأكيد ذلك لانه يجوز لها الامتناع في النهار وانما خص الليل بالذكر لانه المظنة لذلك . قال في الفتح وقد وقع في رواية يزيد ابن كيسان عن أبي حازم عند مسلم بلفظ « والذي نفسي بيده ما من رجل يدعو امرأته الى فراشه فتأبى عليه الا كان الذي في السماء ساخطا عليها حتى يرضى عنها » ولا بن خزيمة وابن جبان من حديث جابر رفته « ثلاثة لا تقبل لهم صلاة ولا تصعد لهم الى السماء حسنة العبد الآبق حتى يرجع والسكران حتى يصحو والمرأة الساخط عليها زوجها حتى يرضى » فهذه الاطلاقات تتناول الليل والنهار . قوله « فأتيت أن تحيي فأت غصبان عليها » المعصية منها تحقق بسبب الغضب منه بخلاف ما اذا لم يغضب من ذلك فلا تكون المعصية متحققة اما لانه عذره او لانه ترك حقه من ذلك وقد وقع في رواية للبخاري « اذا باتت المرأة مهاجرة فراش زوجها » وليس لفظ المفاعلة على ظاهره بل المراد انها هي التي هجرت وقد يأتي لفظ المفاعلة ويراد بها نفس الفعل ولا يتجه عليها اللوم الا اذا بدأت هي بالمهجرة فغضب هو لذلك أو هجرها وهي ظالمة فلم تنصل من ذنبها وهجرته اما لو بدأ هو بهجرها ظالما لما فلا ووقع في رواية مسلم « اذا باتت المرأة هاجرة » قوله « لعنتها الملائكة »

حتى تصبح» في رواية للبخاري «حتى ترجع» وهو كما قال الحافظ أكثر فائدة
 قال والأولى محمولة على الغالب كما تقدم وأخرج الطبراني والحاكم وصححه
 من حديث ابن عمر مرفوعا «انسان لا يجاوز صلاحهما رؤسهما عبد أبى وامرأة
 عصت زوجها حتى ترجع» قال في الفتح حاكيا عن المهلب ﴿وفي الحديث﴾
 جواز لعن العاصي المسلم اذا كان على وجه الارهاب عليه اثلا يواقع الفعل فاذا
 واقعه فانما يدعى له بالتوبة والهداية. قال الحافظ ليس هذا التقييد مستفادا من
 هذا الحديث بل من أداة أخرى قال وقد ارتضى بعض مشايخنا ما ذكره المهلب
 من الاستدلال بهذا الحديث على جواز لعن العاصي المعين وفيه نظر. والحق
 ان الذي منع اللعن أراد به المعنى القوي وهو الابعاد من الرحمة
 وهذا لا يليق أن يدعى به على المسلم بل يطلب له الهداية والتوبة والرجوع
 عن المعصية والذي أجاز له أراد به معناه العرفي وهو مطلق السب قال ولا يخفى
 ان محله اذا كان بحيث يرتدع العاصي به وينزجر. وأما حديث الباب
 فليس فيه الا ان الملائكة تفعل ذلك ولا يلزم منه جوازه على الاطلاق.
 ﴿وفي الحديث﴾ دليل على أن الملائكة تدعو على المغاضبة لزوجها المتمتعة
 من اجابته الى فراشه وأما كونها تدعو على أهل المعاصي على الاطلاق كما قال
 في الفتح فان كان من هذا الحديث فليس فيه الا الدعاء على فاعل هذه المعصية
 الخاصة وان كان من دلائل آخر فذاك وأما الاستدلال بهذا الحديث على أنهم
 يدعون لأهل الطاعة كما فعل أيضا في الفتح ففاسد فانه لا يدل على ذلك بوجه من
 وجوه الدلالة وغايته أنه يدل بالمفهوم على ان غير العاصية لا تلعنها الملائكة فمن
 أين أن المطيعة تدعو لها الملائكة بل من أين ان كل صاحب طاعة يدعون له نعم
 قول الله تعالى ويستغفرون للدين آمنوا يدل على أنهم يدعون للمؤمنين بهذا الدعاء
 الخاص. وحكي في الفتح عن ابن ابي حمزة انه قال وهل الملائكة التي تلعنهم هم
 الحفظة أو غيرهم يحتمل الامرين. قال الحافظ يحتمل ان يكون بعض الملائكة موكلا
 بذلك ويرشد الى التعميم ما في رواية لمسلم بالفظ «لعنتم الملائكة الذي في السماء»
 فان المراد به سكانها واخبار الشارع بان هذه المعصية يستحق فاعلها لعن ملائكة
 السماء يدل أعظم دلالة على تأكيد وجوب طاعة الزوج ونحرمة عصيانه ومغاضبته.

قوله « فرحة » أى جرح : قوله « تنجيس » بالجيم والسين المهملة . قال في القاموس
 يجس الماء والجرح ينجسه شقه قال ويجسه تنجيسا فخره فانجس وتنجس .
 قوله « بالقيح » قال في القاموس القبح المدة لانخالها دم قاح الجرح بقيح كقاح
 بقوح . والصيد ماء الجرح الرقيق على مافي القاموس . قوله « نولها » بفتح
 النون وسكون الواو أى حظها وما يجب عليها ان تفعل والنول المطاء في الاصل
 قوله « لاساقتهم » الاسقف من انصارى العالم الرئيس والبطريق الرجل العظيم
 ﴿ وفي هذا ﴾ الحديث دليل على أن من سجد جاهلا لغير الله لم يكفر *

١٢ وعن عمرو بن الأحوص « انه شهد حجة الوداع مع النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم فحمد الله وأثنى عليه وذكر ووعظ ثم قال استوصوا بالنساء خيرا
 فانما هن عندكم عوان ليس تملكون منهن شيئا غير ذلك الا ان يأتين بفاحشة
 مبينة فان فعلن فاهجروهن في المضاجع واضربوهن ضربا غير مبرح فان أظعنكم
 فلا تبغوا عليهن سبيلا ان لكم من نساءكم حقا ولنسائكم عليكم حقا فاما
 حقكم على نساءكم فلا يوطئن فرشكم من تكرهون ولا يأذن في بيوتكم لمن تكرهون
 الا وحقهن عليكم ان تحسنوا اليهن في كسوتهن وطعامهن » رواه ابن ماجه والترمذي
 وصححه وهو دليل على ان شهادته عليها بالزنا لا تقبل لانه شهد لنفسه بترك حقه
 والجنابة عليه * ١٣ وعن معاوية القشيري « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 سأله رجل ما حق المرأة على الزوج قال تطعمها اذا طعمت وتكسوها اذا
 اكتسيت ولا تضرب الوجه ولا تقبح ولا تهجر الا في البيت » رواه أحمد وأبو داود
 وابن ماجه * ١٤ وعن معاذ بن جبل « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
 اتفق على عيالك من طولك ولا ترفع عنهم عصاك ادبا وأخفهم في الله » رواه
 احمد * ١٥ وعن أبي هريرة « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يحل
 للمرأة ان تصوم وزوجها شاهد الا باذنه » متفق عليه . وفي رواية « لا تصوم امرأة
 وزوجها شاهد يوما من غير رمضان الا باذنه » رواه الخمسة الا النسائي وهو حجة
 لمن بمنعها من صوم التذردان كان معينا الا باذنه *

حديث عمرو بن الأحوص أخرجه أيضا بقية أهل السنن . وحديث معاوية
 القشيري أخرجه النسائي وسكت عنه أبو داود والمذري وصححه الحاكم

وابن حبان . وحديث معاذ أخرج نحوه الطبراني في الصغير والوسط
عن ابن عمر مرفوعا ولفظه « لا ترفع العصا عن أمك وأخفهم في الله
عز وجل » قال في مجمع الزوائد واسناده جيد : قوله « عوان » جمع عانية والعاني
الأسير : قوله « فان فعلان فاهجروهن » الخ في صحيح مسلم من حديث « فان
فعلان فاضربوهن ضربا غير مبرح » وظاهر حديث الباب انه لا يجوز الهجر في
المضجع والضرب الا اذا أتت بفاحشة مبينة لا بسبب غير ذلك . وقد ورد النهي عن
ضرب النساء مطلقا فخرج احمد وأبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم
من حديث اياس بن عبد الله بن أبي ذباب بضم الذال المعجمة وبموحدين مرفوعا
بلفظ « لا تضربوا اماء الله فجاء عمر فقال قد ذثر النساء علي أزواجهن فاذن لهم
فضر بهن فاطف بآل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نساء كثيرة فقال لقد أطاف
بآل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سبعون امرأة كلهن يشكين أزواجهن ولا
يجدون أولئك خياركم » ولفظ أبي داود « لقد طاف بآل محمد نساء كثيرة يشكون
أزواجهن ليس أولئك بخيارهم » وله شاهد من حديث ابن عباس في صحيح
ابن حبان وآخر مرسل من حديث أم كلثوم بنت أبي بكر عند السهقي . وذثر النساء
بفتح الذال المعجمة وكسر الهمزة بعدها رأى أي نشزن وقيل عصين . قال الشافعي
يحتمل أن يكون قبل نزول الآية بضربهن يعني قوله تعالى (واضربوهن) ثم أذن
بعد نزولها فيه ومحل ذلك أن يضربها تاديبا اذا رأى منها ما يكره فيها يجب عليها
فيه طاعته فان اكتفى بالتهديد ونحوه كان أفضل ومهما أمكن الوصول الى الغرض
بالإهم لا يعدل الى الفعل لما في وقوع ذلك من النفرة المضادة لحسن المعاشرة
المطلوبة في الزوجية الا اذا كان في أمر يتعلق بمعصية الله وقد أخرج النسائي عن
عائشة قالت « ما ضرب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امرأة له ولا خادما قط
ولا ضرب يده شيئا قط الا في سبيل الله أو تنهك محارم الله فينتقم لله » وفي الصحيحين
« لا يجلد أحدكم امرأته جلد العبد ثم يجامعها في آخر اليوم » وفي رواية « من آخر الليلة »
وأخرج أبو داود والنسائي وابن ماجه عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم قال « لا يسئل الرجل فم ضرب امرأته » قوله « فلا يوطئن فرشكم من
تكرهون ولا يأذن في بيوتكم لمن تكرهون » هذا محمول على عدم العلم برضا

الزوج أما لو علمت رضاه بذلك فلا حرج عليها كمن جرت عادته بإدخال الضيفان موضعا معدا لهم فيجوز ادخالهم سواء كان حاضرا أو غائبا فلا يفقر ذلك الى الاذن من الزوج. وقد أخرج مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ «ولا يأذن في بيته إلا بإذنه» وهو يفيد أن حديث الباب مقيد بسدم الاذن : قوله «ولا تضرب الوجه» فيه دليل على وجوب اجتناب الوجه عند التأديب : قوله «ولا تبيع» أي لا تقول لامرأتك فبيحها الله : قوله «ولا تهجر الا في البيت» المراد أنه اذا رابه منها أمر فيهجرها في المضجع ولا يتحول عنها الى دار أخرى أو يحولها اليها ولكنه قد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم هجر نساءه وخرج الى مشربة له : قوله «ولا ترفع عنهم عصاك» فيه أنه ينبغي لمن كان له عيال أن يخوفهم ويحذرهم الوقوع فيما لا يليق ولا يكثر تأنيبهم ومداعبتهم فيفضي ذلك الى الاستخفاف به ويكون سببا لتركهم للأداب المستحسنة وتحققهم بالأخلاق السيئة : قوله «لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهد» أي حاضر ويلحق بالزوج السيد بالنسبة الى أمته التي يحل له وطؤها. ووقع في رواية للبخاري «وبعلمها حاضر» وهي أفيد لان ابن حزم نقل عن أهل اللغة أن البعل اسم الزوج والسيد فان ثبت والا كان السيد ملحقا بالزوج للاشتراك في المعنى. قوله «الا بإذنه» يعنى في غير صيام أيام رمضان وكذا سائر الصيامات الواجبة وبدل على اختصاص ذلك بصوم التطوع قوله في حديث الباب من غير رمضان وما أخرجه عبد الرزاق من طريق الحسن ابن علي بلفظ «لا تصوم المرأة غير رمضان» وأخرج الطبراني من حديث ابن عباس مرفوعا في أثناء حديث «ومن حق الزوج على زوجته أن لا تصوم تطوعا إلا بإذنه فان فعلت لم يقبل منها» والحديث يدل على تحريم صوم التطوع على المرأة بدون اذن زوجها الحاضر وهو قول الجمهور وقال بعض أصحاب الشافعي يكره. قال النووي والصحيح الأول قال فلو صامت بغير إذنه صح وأنت لا اختلاف الجهة وأمر القبول الى الله. قال النووي أيضا ويؤكد التحريم ثبوت الخبر بلفظ النهي ووردوه بلفظ الخبر لا يمنع ذلك بل هو أبلغ لانه يدل على تأكيد الأمر فيه فيكون على التحريم قال وسبب هذا التحريم أن للزوج حق الاستمتاع بها في كل وقت وحقه واجب على الفور فلا تفوته بالتطوع واذا أراد الاستمتاع بها جاز ويفسد

صومها وظاهر التقييد بالشاهد أنه يجوز لها التطوع إذا كان الزوج غائبا فلو صامت
وقدم في أثناء الصيام قيل فله إفساد صومها ذلك من غير كراهة وفي معنى الغيبة أن
يكون مريضا بحيث لا يستطيع الجماع . وحمل المذهب النهي المذكور على التنزيه فقال
هو من حسن المعاشرة ولها أن تفعل من غير الفرائض بغير إذنه ما لا يضره وليس
له أن يبطل شيئا من طاعة الله إذا دخلت فيه بغير إذنه . قال الحافظ وهو خلاف
ظاهر الحديث *

(باب نهى المسافر أن يطرق أهله بقدمه ليلا)

١ عن أنس قال « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يطرق أهله ليلا وكان يأتيهم
غدوة أو عشية » ٢ وعن جابر « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا أطال أحدكم الغيبة
فلا يطرق أهله ليلا » ٣ وعن جابر قال « كنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في غزوة
فلما قدمنا ذهبنا لندخل فقال أمهلوا حتى ندخل ليلا أي عشاء لئلا نسقط الشعنة
وتسجد الغيبة » متفق عليه ٤ وعن جابر قال « نهى نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم
أن يطرق الرجل أهله ليلا يتخونهم أو يطلب عثراتهم » رواه مسلم . قوله « كان لا يطرق »
قال أهل اللغة الطروق بالضم الحجي . بالليل من سفر أو غيره على غفلة ويقال لكل
أت بالليل طارق ولا يقال في النهار إلا مجازا . وقال بعض أهل اللغة أصل الطروق
الذرع والضرب وبذلك سميت الطريق لان المارة تدفعها بأرجلها وسمى الآتي
بالليل طارقا لانه محتاج غالبا الى دق الباب وقيل أصل الطروق السكون ومنه
أطرق رأسه فلما كان الليل يسكن فيه سمي الآتي فيه طارقا . قوله « إذا أطال
أحدكم الغيبة » فيه إشارة الى ان علة النهي إنما توجد حينئذ فالحكم يدور مع
علته وجودا وعدما فلما كان الذي يخرج لحاجته مثلا نهارا ويرجع ليلا لا يتأتى
له ما يحذر من الذي يطيل الغيبة قيد الشارع النهي عن الطروق بالغيبة الطويلة
والحكمة في النهي عن الطروق ان المسافر ربما وجد أهله مع الطروق وعدم
شعورهم بالتقدم على غير أهبة من التنظيف والتزين المطلوب من المرأة فيكون ذلك
سبب الفرة بينهما وقد أشار الى هذا في الحديث الذي بعده وقد أخرج ابن خزيمة

خزيمة في صحبته عن ابن عمر « قال قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم من غزوة فقال لا تطرقوا النساء وأرسل من يؤذن الناس أنهم قادمون وأخرج ابن خزيمة أيضا من حديث ابن عمر قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يطرق النساء ليلا فطرق رجل فوجد مع امرأته ما يكره » وأخرج نحوه من حديث ابن عباس وقال « رجلان فكلأهما وجد مع امرأته رجلا » وأخرج أبو عوامة في صحبته عن جابر « أن عبد الله بن رواحة أتى امرأته ليلا وعندها امرأة تمسحها فظنها رجلا فأشار إليه بالسيف فلما ذكر للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك نهى أن يطرق الرجل أهله ليلا » قوله « حتى تدخل ليلا » ظاهره المعارضة بما تقدم من النهي عن الطروق ليلا وقد جمع إن المراد بالليل ههنا أوله وبالنهي الدخول في اثنتائه فيكون أول الليل إلى وقت العشاء خصوصا من عموم ذلك النهي والأولي في الجمع أن الاذن بالدخول ليلا لمن كان قد أعلم أهله بقدمه فاستمدوا له والنهي لمن لم يكن قد أعلمهم . قوله « الشعنة » بفتح المعجمة وكسر العين المهملة بعدها مثناة وهي التي لم تدهن شعرها وعشطه . قوله « رنستجد » بحاء مهملة أي تستعمل الحديدية وهي الموسى والمغيبية بضم الميم وكسر المعجمة بعدها تخمانية ساكنة ثم موحدة أي التي غاب عنها زوجها والمراد إزالة الشعر عنها وعبر بالاستعداد لأن الغالب استعماله في إزالة الشعر وليس فيه منع من الإزالة بغير الموسى . قوله « يتخونهم أو يطلب عثراتهم » هكذا بالشك قال سفيان لأدري هكذا في الحديث أم لا يعني يتخونهم أو يطلب عثراتهم والتخون أن يظن وقوع الخيانة له من أهله وعثراتهم بفتح المهملة والمثناة جمع عثرة وهي الزلة ووقع في حديث جابر عند أحمد والترمذي بلفظ « لانلجوا على المغيبات فإن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم » *

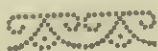
باب القسم للبكر والثيب الجديدتين

١ عن أم سلمة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما تزوجها أقام عندها ثلاثة أيام وقال إنه ليس بك هوان على أهلِكَ فإن شئت سبعت لك وإن سبعت

لك سبعت انساني « رواه أحمد ومسلم وأبو داود وابن ماجه . ورواه الدارقطني ولفظه « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لما حين دخل بها ليس بك علي أهلك هو ان شئت أقت عندك ثلاثا خالصة لك وان شئت سبعت لك وسبعت النسائي قالت تقيم معي ثلاثا خالصة * ٢ وعن أبي قلابة عن أنس قال « من السنة اذا تزوج البكر على الثيب أقام عندها سبعا ثم قسم واذا تزوج الثيب أقام عندها ثلاثا ثم قسم قال أبو قلابة ولو شئت لقلت ان أنسا رفعه الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « أخرجاه * ٣ وعن أنس قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول للبكر سبعة أيام وللثيب ثلاث ثم يعود الى نسائه » رواه الدارقطني * ٤ وعن أنس قال « لما أخذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم صفيه أقام عندها ثلاثا وكانت ثيبا » رواه أحمد وأبو داود .

لفظ الدارقطني في حديث أم سلمة في اسناده الواقدي وهو ضعيف جداً وحديث أنس الآخر في الإقامة عند صفيه أخرجه أيضا النسائي ورجال أبي داود رجال الصحيح . قوله « سبعت لك » في رواية لمسلم « وان شئت ثلثت ثم درت قالت ثلثت » وفي رواية للحاكم أنها أخذت بثوبه مانعة له من الخروج من بينها فقال لها ان شئت « الحديث وفي حديث أم سلمة دليل على ان الزوج اذا تعدى السبع للبكر والثلاث للثيب بطل الايثار ووجب قضاء سائر الزوجات مثل تلك المدة بالنس في الثيب والقياس في البكر والكن اذا وقع من الزوج تعدى تلك المدة باذن الزوجة ومعنى قوله « ليس بك على أهلك هو ان » انه لا يلحقك هو ان ولا يضيع من حقتك قال القاضي عياض المراد باهلك هنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم نفسه أي اني لأفعل فعلا به هو انك . قوله « قال أبو قلابة » الخ قال ابن دقيق العيد قول أبي قلابة بحتمل وجهين . أحدهما أن يكون ظن أنه سمعه عن أنس مرفوعا لفظا فتحرز عنه تورعا والثاني أن يكون رأي ان قول أنس من السنة في حكم المرفوع فلو عبر عنه بانه مرفوع على حسب اعتقاده لصح لانه في حكم المرفوع قال والاول أقرب لان قوله من السنة يقتضي أن يكون مرفوعا بطريق اجتهادي محتمل . وقوله انه رفعه نص في رفعه وليس المراد أن ينقل ما هو ظاهر محتمل الى ما هو نص في رفعه وبهذا يدفع ما قاله بعضهم من عدم الفرق بين قوله من السنة كذا وبين رفعه (م ٤٧ ج ٦ - نبيل الاوطار)

الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وقد روى هذا الحديث جماعة عن أنس وقالوا فيه قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما في البيهقي ومستخرج الاسماعيلي وصحيح أبي عوانة وصحيح ابن خزيمة وصحيح ابن حبان والدارقطني وأحاديث الباب تدل على أن البكر تؤثر بسبع والثيب بثلاث قيل وهذا في حق من كان له زوجة قبل الجديدة وقال ابن عبد البر حاكيا عن جمهور العلماء أن ذلك حق للمرأة بسبب الزفاف وسواء كان عنده زوجة أم لا وحكى النووي أنه يستحب إذا لم يكن عنده غيرها والافيجب . قال في الفتح وهذا يوافق كلام أكثر الاصحاب واختار النووي أن لا فرق واطلاق الشافعي بعنده ويمكن التمسك لقول من اشترط أن يكون عنده زوجة قبل الجديدة بقوله في حديث أنس المذكور «إذا تزوج البكر على الثيب» ويمكن الاستدلال لمن لم يشترط بقوله في حديث أنس أيضا للبكر سبع والثيب ثلاث . قال الحافظ لكن القاعدة أن المطلق محمول على التقييد قال وفيه يعني حديث أنس المذكور حجة على الكوفيين في قولهم إن البكر والثيب سواء في الثلاث وعلي الأوزاعي في قوله للبكر ثلاث والثيب يومان وفيه حديث مرفوع عن عائشة أخرجه الدارقطني بسند ضعيف جدا انتهى . وحكى في البحر عن أبي حنيفة وأصحابه والحكم وحماد أنها تؤثر البكر والثيب بذلك المقدار تقدما ويقضى البواقي مثله وحكى في البحر أيضا عن الحسن البصري وابن المسيب أنها تؤثر البكر بثلثين والثيب بثلثة * قال في الفتح تنبيه بكرة أن يتأخر في السبع أو الثلاث عن الصلاة وسائر أعمال البر قال وعن ابن دقيق العيد أنه قال فرط بعض الفقهاء فجعل مقامه عندها عذرا في إسقاط الجمعة وبالغ في التشنيع وأجيب بأنه قياس قول من يقول بوجوب المقام عندها وهو قول الشافعية ورواه ابن قاسم عن مالك وعنه يستحب وهو وجه للشافعية فعلى الأصح يمتارض عنده الواجبان فيقدم حق الآدمي فلبس بشنيع وإن كان مرجوحا انتهى . ولا يخفى أن مثل هذا لا يرد به علي تشنيع ابن دقيق العيد لانه شنع على القائل كائنا من كان وهو قول شنيع كما ذكر فكيف يجاب عنه بان هذا قد قال به فلان وفلان اللهم الا ان يكون ابن دقيق العيد موافقا في وجوب المقام بلا استثناء *



(باب ما يجب فيه التعديل بين الزوجات وما لا يجب)

١ عن أنس قال «كان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم تسعة نسوة وكان إذا قسم بينهن لا ينتهي إلى المرأة الأولى إلى تسع فكان يجتمعن كل ليلة في بيت التي يأتيها»
 رواه مسلم * ٢ وعن عائشة قالت «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مامن يوم الا وهو يطوف علينا جميعا امرأة امرأة فيدنونو ويلبس من غير مسبس حتى يقضى إلى التي هو يومها فيبيت عندها» رواه أحمد وابوداود بنحوه . وفي لفظ «كان إذا انصرف من صلاة العصر دخل على نسائه فيدنون من احداهن» متفق عليه * ٣ وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «من كانت له امرأتان يميل لأحدهما على الأخرى جاء يوم القيامة يخرج أحد شقيه ساقطا أو مائلا» رواه الحجة *
 حديث عائشة أخرجه أيضا البيهقي والحاكم وصححه ولفظ أبي داود في رواية «كان لا يفضل بعضنا على بعض في القسم من مكنته عندنا وكان مامن يوم الا وهو يطوف علينا جميعا فيدنون من كل امرأة من غير مسبس حتى يبلغ التي هو يومها فيبيت عندها»
 وحديث أبي هريرة أخرجه الدارمي وابن حبان والحاكم قال واسناده على شرط الشيخين واستقر به الترمذي مع تصحيحه وقال عبد الحق هو خبر ثابت لكن علقه ان هماما تفرد به وان هشاما رواه عن قتادة فقال كان يقال وأخرج أبو نعيم عن أنس نحوه . قوله «إلى تسع» فيه دليل على أن القسمة كانت بين تسع ولكن المشهور أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقسم بين ثمان من نسائه فقط فكان يجمل لثمانية يومين يومها ويوم سودة الذي وهبته لها ولكل واحدة يوما وفيه دليل على أنه لا يشترط في العدل بين الزوجات أن يفرض لكل واحدة ليلة بحيث لا يجتمع فيهما مع غيرها بل يجوز مجالسة غير صاحبة النوبة ومخادتها ولهذا كن يجتمعن كل ليلة في بيت صاحبة النوبة وكذلك يجوز للزوج دخول بيت غير صاحبة النوبة والدنو منها والتمس إلا الجماع كما في حديث عائشة المذكور : قوله «يميل لأحدهما» فيه دليل على تحريم الميل إلى إحدى الزوجتين دون الأخرى إذا كان ذلك في أمر يملكه الزوج كالقسمة والطعام والكسوة ولا يجب على الزوج التسوية بين الزوجات فيما لا يملكه كالخبرة ونحوها لحديث عائشة الأخرى وقد ذهب أكثر الأئمة إلى وجوب القسمة بين الزوجات . وحكى في البحر عن قوم مجاهيل أنه يجوز لمن

له زوجتان ان يقف مع احدهما ليلة ومع الاخرى ثلاثا لان له أن يشكح اربعاً
وله ايتار أيهما شاء بالليلتين ومثله عن الناصر لكن حمله أصحابه على الحكاية
دون أن يكون مذهبه ولا شك ان مثل هذا بعد من الميل السكلي والله يقول
(فلا تميلوا كل الميل) *

٤ وعن عائشة قالت «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقسم فيعدل ويقول
اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما تملك ولا أملك» رواه الحنابلة
أحمد * ٥. وعن عمر «قال قلت يا رسول الله أرأيتني ودخلت علي حفصة فقلت لها
لا يفرنك ان كانت جارتك أوضأ منك وأحب الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يريد عائشة فتبسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم «متفق عليه * ٦ وعن عائشة
«أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يسأل في مرضه الذي مات فيه أين أنا
غدا يريد يوم عائشة فأذن له أزواجه بكون حيث شاء فكان في بيت عائشة
حتى مات عندها متفق عليه * ٧ وعن عائشة «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
كان اذا أراد أن يخرج سفراً أفرغ بين أزواجه فأيتن خرج سهمها خرج بها
معه متفق عليه *

حديث عائشة الأول أخرجه أيضا الدارمي وصححه ابن حبان والحاكم
ورجح الترمذي إرساله فقال رواية حماد بن زيد عن أبوب عن أبي قلابة
مرسلاً أصح وكذا أعله النسائي والدارقطني. وقال أبو زرعة لا أعلم أحدا تابع
حماد بن سلمة على وصله: قوله «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقسم
فيعدل» استدلل به من قال ان القسم كان واجبا عليه وذهب بعض المفسرين
والأصطخري والمهدى في البحر الى انه لا يجب عليه واستدلوا بقوله تعالى «ترجي
من نشاء منهن» الآية وذلك من خصائصه: قوله «فلا تلمني فيما تملك ولا أملك
قال الترمذي يعني به الحب والمودة كذلك فسرهم أهل العلم وقد أخرج البيهقي من
طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله (وان تستقيموا ان تعدلوا بين
النساء) قال في الحب والجماع وعند عبيدة بن عمر والسلماني مثله: قوله «ان كانت
جارتك» بالفتح للهمزة وبالكسر كما في الفتح والمراد بالجارة ههنا الضرة أو هو
على حقيقته لأنها كانت مجاورة لها قال في الفتح والاولى أن يحمل اللفظ هنا على معنييه

اصلاحيته لكل منهما والعرب تطلق على الضررة جارة لتجاوزها المعنوي لكونهما عند شخص واحد وان لم يكن حسيا. قوله «أوضاً منك من الوضأة» ووقع في رواية معمر أومم من الوضأة والمراد أجمل كأن الجمال وسمة أى علامة. قوله «يريد يوم عائشة» فيه دليل على انه مجرد ارادة الزوج أن يكون عند بعض نسائه في مرضه أو في غيره لا يكون محرما عليه بل يجوز له ذلك ويجوز للزوجات الاذن له بالوقوف مع واحدة منهم: قوله «إذا أراد أن يخرج سفرا» مفهومه اختصاص القرعة بحالة السفر وليس على عمومه بل لتعين القرعة من يسافر بها ويجري القرعة أيضا فيما إذا أراد أن يقسم بين نسائه فلا يبدأ بأيتهن شاء بل يقرع بينهما فيبدأ بالتي تخرج لها القرعة الا أن يرضين بتقديم من اختاره جاز بلا قرعة. قوله «أقرع» استدلل بذلك على مشروعية القرعة في القسمة بين الشركاء وغير ذلك والمشهور عن الحنفية والمالكية عدم اعتبار القرعة. قال الفاضل عياض هو مشهور عن مالك وأصحابه لأنهما من باب الخطر والقمار وحكي عن الحنفية اجازتها انتهى *

باب المراة تهب يومها لضررتها أو تصالح الزوج على اسقاطه

١ عن عائشة دان سودة بنت زمعة وهبت يومها لعائشة وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقسم لعائشة يومها ويوم سودة متفق عليه ٢ وعن عائشة في قوله تعالى (وان عائشة) في قوله تعالى (وان امرأة حافت من بعلها نشوزا أو اعراضا) قالت هي المرأة تكون عند الرجل لا يستكثر منها فيريد طلاقها ويتزوج غيرها تقول له امسكني ولا تطلقني ثم تزوج غيري وأنت في حل من النفقة على والقسم لي فذلك قوله تعالى (فلا جناح عليهما ان يصلحا بينهما صلحا والصلح خير) وفي رواية «قالت هو الرجل يرى من امرأته مالا يعجبه كبيرا أو غيره فيريد فراقها فنقول امسكني واقسم لي ما شئت قالت فلا بأس اذا تراضيا» متفق عليهما ٣ وعن عطاء عن ابن عباس قال «كان عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تسع وكان يقسم لثمان ولا يقسم لواحدة قال عطاء التي لا يقسم لها صفة بنت حبي بن أخطب» رواه

أحمد ومسلم والقي ترك القسم لها بمحتمل أن يكون عن صالح ورضا منها ويحتمل أنه كان مخصوصا بعدم وجوبه عليه أقوله تعالى (ترجي من تشاء منهم الآية) * قوله «ان سودة» قال في الفتح هي زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان تزوجها وهو بمكة بعد موت خديجة ودخل عليها بها وهاجرت معه . ووقع لمسلم من طريق شريك عن هشام في آخر حديث الباب قالت عائشة وكانت امرأة زوجها بمدى ومعناه عقد عليها بعد ان عقد على عائشة وأما الدخول بعائشة فكان بعد سودة بالاتفاق وقد نبه على ذلك ابن الجوزي قوله «وهبت يومها» في لفظ البخاري في الهبة يومها وليلتها وزاد في آخره تبغني بذلك ورض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولفظ أبي داود «ولقد قالت سودة بنت زمعة حين أسنت وخافت أن يفارقها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا رسول الله يومى لعائشة فقيل ذلك منها ففيها وأشباهها نزلت وان امرأة خافت من بعلها نشوزاً» الآية ورواه أيضا ابن سعد وسعيد بن منصور والترمذي وعبد الرزاق . قال الحافظ في الفتح فتواردت هذه الروايات على أنها خشيت الطلاق فوهبت قال وأخرج ابن سعد بسند رجاله ثقات من رواية القاسم بن أبي برة مرسل «ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم طلقها فقدمت له على طريقه فقالت والذي بمنك بالحق مالى في الرجال حاجة ولكن أحب أن أبعث مع نسائك يوم القيامة فانشدك الذى أنزل عليك الكتاب هل طلقتنى لموجدة وجدتها على قال لا قالت فانشدك لما راجعتنى فراجعها قالت فاني قد جعلت يومى وليا لعائشة حبة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم» قوله «يومها ويوم سودة» لانزاع انه يجوز اذا كان يوم الواهبة واليا ليوم الموهوب لها بلا فصل أن يوالى الزوج بين اليومين للموهوب لها وأما اذا كان بينهما نوبة زوجة أخرى أو زوجات فقال العلماء انه لا يقدمه عن رتبته في القسم الا برضا من بقى وهل يجوز للموهوب لها أن تمتنع عن قبول النوبة الموهوبة فان كان قد قبل الزوج لم يجوز لها الامتناع وان لم يكن قد قبل لم يكره على ذلك حكى ذلك في الفتح عن العلماء قال وان وهبت يومها لزوجها ولم تتعرض للضررة فهل له أن يخص واحدة ان كان عنده أكثر من اثنتين أو يوزعه بين من بقى قال وللواهبة في جميع الاحوال الرجوع عن ذلك متى أحبت لكن فيما يستقبل لانها

مضى . قال في البحر والواهبه الرجوع متى شاءت فيه فية مافوت بعد العلم برجوعها
 لا قبله . وحديث عائشة يدل على أنه يجوز للمرأة أن تهب يومها لغيرها وهو مجمع
 عليه كما في البحر والآية المذكورة تدل على أنه يجوز للمرأة أن تصالح زوجها
 اذا خافت منه أن يطلقها بما تراضيا عليه من اسقاط نفقة او اسقاط قسمها
 أو هبة نوبتها أو غير ذلك مما يدخل تحت عموم الآية : قوله قال عطاء التي
 لا يقسم لها صفية . قد ذكر ابن القيم في أول الهدى عند الكلام على هديه
 صلى الله عليه وآله وسلم في النكاح والقسم ان هذا غلط وان صفية إنما
 اسقطت نوبتها من القسمة مرة واحدة وقالت هل لك أن تطيب نفسك عني
 وأجعل يومي لعائشة أي ذلك اليوم بعينه في تلك المرة هذا معنى كلامه فليراجع فإنه لم
 يحضرني وقت الرقم *

تم الجزء السادس من نيل الاوطار شرح منتقى الاخبار من
 أحاديث سيد الاخيار بعون الله وحسن توفيقه ويتلوه الجزء السابع
 إن شاء الله تعالى وأوله (كتاب الطلاق)

(تم)



فهرست

الجزء السادس من نيل الأوطار

(للامام الشوكاني)

صفحة	صفحة
١١	٢ كتاب الوكالة
باب فساد العقد اذا شرط أحدهما لنفسه التين أو بقة بعينها ونحوه	باب ما يجوز التوكيل فيه من العقود وايفاء الحقوق واخراج الزكوات واقامة الحدود وغير ذلك
١٢	٣ مشروعية الوكالة وتعريفها لغة وشرعا
مذاهب العلماء في اكراه الارض بما يخرج منها	٤ الدليل على أن الامام له ان يوكل ويقوم عاملا على الصدقة في قبضها ودفعها الى تسحقها
١٣	٥ باب من وكل في شراء شيء فاشتري بالتن أكثر منه وتصرف في الزيادة
الدليل على تحريم المزارعة على ما ينفضي الى الغير والجهالة ويوجب المشاجرة	٦ أقوال العلماء في صحة بيع الفضولي
١٣	٦ باب من وكل في التصديق بماله فدفعه الى مال الموكل
الدليل على المنع من المخبرة بجزء معلوم	
١٤	
اعطاء الارض بالنصف والتث واشترط ثلاث جداول وانقصلى وما يسقى الربيع	
١٥	
تفسير انقصرى	
١٦	
كراه المزارع بما يكون على السواق وما سعد بالماء مما حول البيت	
١٧	
النهى عن المحاقلة والمزابنة والمخبرة	
١٨	٧ كتاب المساقاة والمزارعة
(ابواب الاجارة)	
باب ما يجوز الاستئجار عليه من النفع المباح	٨ مشروعية المساقات والمزارعة وتفسيرها
١٩	٩ كلام العلماء في تعريف المزارعة والمحاقلة والمخبرة
الدليل على جواز استئجار المسلم للكافر على هداية الطريق اذا أمن اليه	١٠
٢٠	مذاهب العلماء في المزارعة بجزء من الأرض أو الخارج عنها
٢٠	
الدليل على جواز الاجارة على رعى الغنم النهى عن كسب الامة الاما عملت بيديها	

صفحة	صفحة
٢١	الحبز والفزل والنفش
٢٢	النهي عن ازال النساء الغرف وتعليمهن
٢٣	الكتابة
٢٤	باب ما جاء في كسب الحجام
٢٥	مذاهب العلماء في كسب الحجام
٢٦	احتجام النبي صلى الله عليه وسلم واعطاؤه
٢٧	الحجام صاعين من طعام
٢٨	باب ما جاء في الاجرة على القرب
٢٩	حكم تعليم القرآن بأجر وأقوال العلماء
٣٠	في ذلك وحجج كل
٣١	جواز أخذ الاجرة على الرقية
٣٢	وقصة صاحب الرقية
٣٣	جواز الرقية بكتاب الله تعالى ويلتحق
٣٤	به ما كان بالذكر والدعاء المأثور
٣٥	باب النهي أن يكون الفع والأجر
٣٦	مجهولا وجواز استئجار الأجير
٣٧	بطعامه وكسوته
٣٨	دليل من قال يجب تعيين قدر الاجرة
٣٩	النهي عن عسب الفحل وأخذ أجرته
٤٠	باب الاستئجار على العمل مياومة
٤١	أو مشاهرة أو معاومة أو معادة
٤٢	باب ما يذكر في عقد الاجارة بلفظ
٤٣	البيع
٤٤	باب الاجير على عمل متى يستحق
٤٥	الاجرة وحكم سراية عمله
٤٦	(كتاب الوديعة والغارية)
٤٧	تفسير الوديعة لغة وشرعاً
٤٨	وجوب اداء الامانة الى صاحبها
٤٩	الدليل على تحريم مال الآدمي ودعمه
٥٠	وعرضه إلا بحقها
٥١	الدليل على وجوب رد ما أخذته اليد
٥٢	من مال غيره باعارة أو اجارة أو
٥٣	غيرها
٥٤	الدليل على أن العارية مضمونة
٥٥	الدليل على أن الضياع من اسباب الضمان
٥٦	من العارية الدلو والقدر وتفسير الماعون
٥٧	(كتاب احياء الموات)
٥٨	أحكام احياء الموات وما ورد فيه
٥٩	من الاحاديث
٦٠	تفسير الارض الميتة
٦١	من جملة ما يستحق به الانسان الملك
٦٢	التحويل على الارض وتفسير "عرق
٦٣	الظالم
٦٤	باب النهي عن منع فضل الماء وما
٦٥	ورد فيه من الاحاديث
٦٦	لا يمنع فضل ماء بعد أن يستغنى عنه
٦٧	ومذاهب العلماء في ذلك
٦٨	باب الناس شركاء في ثلاث وشرب
٦٩	الارض العليا قبل السفلى اذا قل الماء
٧٠	أو اختلفوا فيه
٧١	اختلاف العلماء في ماء الآبار والعيون
٧٢	والكظائم
٧٣	قضاء النبي صلى الله عليه وسلم في شرب
٧٤	النخل من السيل أن الاعلى يشرب
٧٥	(٤٨م - ج ٦ نيل الاوطار)

صفحة	صفحة
٦٣	٥٢
٦٣	٥٣
٦٣	٥٤
٦٤	٥٥
٦٥	٥٦
٦٥	٥٧
٦٦	٥٨
٦٧	٥٩
٦٨	٦٠
٦٩	٦١
٦٩	٦٢
٧٠	٦٣
٧١	٦٤

كتاب الغصب والضمانات

باب النهي عن جد الغصب وهزله

صفحة	صفحة
يؤذن شريكه ومذاهب العلماء في حكم ذلك	فالمثل وما أتلفه الحيوان فالتيممة
٨٤ ثبوت الشفعة بين الشركاء في الارض والدور	٧٢ باب جنابة البهيمة
٨٦ عرض المبيع قبل البيع على الجار وتقديمه على غيره	٧٢ ما ورد من الأحاديث في ان جرح العجماء جبار
٨٧ تثبت الشفعة للصبي حتى يدرك فإذا أدرك فإن شاء أخذ وإن شاء ترك	٧٣ الدليل على أن مالك البهيمة لا يضمن ماجنته البهيمة بالنهار ويضمن ماجنته بالليل ومذاهب العلماء في ذلك
٨٧ فائدة في ذكر أحاديث واردة في الشفعة	٧٤ باب دفع الصائل وإن أدى الى قتله وإن المصول عليه يقتل شهيدا
٨٧ كتاب اللقطة	٧٥ الدليل على جواز مقاتلة من أراد اخذ مال انسان من غير فرق بين القليل والكثير إذا كان الأخذ بغير حق ومذاهب العلماء في ذلك وحججهم
٨٨ تعريف اللقطة وجواز الانتفاع بما يوجد في الطرقات من المحقرات ولا يحتاج الى تعريف	٧٦ باب في ان الدفع لا يلزم المصول عليه ولا يلزم الغير مع القدرة
٨٩ تعريف اللقطة سنة ومذاهب العلماء في ذلك	٧٧ الدليل على مشروعية ترك المقاتلة وعدم وجوب المدافعة عن النفس والمال في فتن المسلمين ومذاهب العلماء في ذلك
٩٠ تعريف العفاص والصمام	٧٩ باب ماجاء في كسر أواني الخمر
٩١ دليل من قال ان المنتقط يملك اللقطة بعد أن يعرف بها حولا ومذاهب العلماء في ذلك	٧٩ الدليل على جواز اهراق الخمر وكسر دناتها وشق أزقاقها وإن كان مالكا غير مكلف
٩٢ محل تعريف اللقطة المحافل كالبواب المساجد والاسواق ونحو ذلك يقول من ضاعت له نفقة ونحو ذلك من العبارات بدون ذكر شيء من الصفات	٨٠ كتاب الشفعة
٩٢ تعريف اللقطة سنة واجب ولا يلزم استيعاب الأيام كلها	٨٠ تعريفها لغة وشرعاً وأقوال العلماء في مشروعيته
٩٤ يجوز المنتقط ان يرد اللقطة الى من وصفها بعلاماتها بدون اقامة البينة ومذاهب	٨٢ حقيقة الجار الذي تثبت له الشفعة
	٨٣ يجب على الشريك اذا أراد البيع أن

صفحة	صفحة
١٠٤ باب ماجاء في قبول هدايا الكفار والاهداء لهم	العلماء في ذلك
١٠٥ ثبوت قبول الهدية من أكيد ردومة جندل وملك الروم الى النبي صلى الله عليه وسلم	٩٥ مذاهب العلماء فيما اذا تصرف الملتقط في اللقطة بعد تعريفها سنة ثم جاء صاحبها هل يضمنها له أم لا
١٠٦ اقوال العلماء في هدايا الكفار	٩٦ انتهى عن التقاط لقطة الحاج للملك وجوازها للانشاديه ووجه الحكمة في تخصيص لقطة الحاج بذلك
١٠٨ مشروعية الثواب على الهدية والهبة	٩٧ قوله صلى الله عليه وسلم «لا يأوى الضالة الاضال»
١٠٩ باب التعديل بين الاولاد في العطية والنهي أن يرجع أحد في عطيته الا الوالد	٩٨ كتاب الهبة والهدية
١١٠ دليل من قال بوجوب التسوية بين الاولاد في العطية ومذاهب العلماء في ذلك وحججهم وتحقيق المقام	٩٨ باب افتقارها الى القبول والقبض وأنه على ما يتعارفه الناس
١١٢ امتناع النبي صلى الله عليه وسلم من الاشهاد على الجور	٩٩ تعريف الهبة والهدية
١١٤ العائد في هبته كالعائد في قبضه	٩٩ الترغيب في اجابة الدعوة وقبول الهدية وان كانت الى امر حقير وفي شيء يسير
١١٥ مشروعية الاثابة على الهبة	١٠٠ الأمر بقبول الهدية والهبة ونحوها من الاخ في الدين لاختيه والنهي عن الرد لما في ذلك من جلب الوحشة وتنافر الخواطر
١١٦ باب ماجاء في أخذ الوالد من مال ولده	١٠١ الهدية تذهب وحر الصدر والزيارة تثبت الوداد
١١٧ باب العمرى والرقبي وماورد فيهما من الاحاديث	١٠١ هل يشترط للهدية المقبول أو تملك بمجرد القبض ومذاهب العلماء في ذلك
١١٩ تفسير العمرى والرقبي وأقوال العلماء في مشروعيتهما	١٠٢ قصة مجيء العباس الى المسجد حينما أتى مال البحرين وأخذ المال والنبي يعجب منه
١٢١ باب ماجاء في تصرف المرأة في مالها ومال زوجها	
١٢٣ يجوز للمرأة أن تأكل من مال ابنها وأبيها وزوجها بغير اذنهم وتهادى بشرط ان يكون من الامور المأكولة التي لاتندخر	

صفحة	صفحة
١٢٤	مشروعية بذل النصيحة والاغلاظ بها
١٣٤	باب من وقف أو تصدق على
١٣٥	أقربائه أو وصى لهم من يدخل فيه
١٣٧	تفسير الاقربين في العطية
١٣٨	باب ان الوقف على الولد يدخل فيه
١٣٩	ولد الولد بالقربة لا بالاطلاق
١٤٠	حديث ان الله جعل ذرية كل نبي
١٤١	من صلبه وجعل ذريته في صلب على
١٤٢	باب ما يصنع بفاضل مال الكعبة
١٤٣	اقوال العلماء في تحلية الكعبة
١٤٤	بالذهب والفضة
١٢٥	اختلاف العلماء في المرأة تطى عطية
١٢٥	من مالها بغير إذن زوجها
١٢٦	باب ما جاء في تبرع العبد
١٢٦	الدليل على أنه يجوز للعبد أن يتصدق
١٢٧	من مال مولاه ويكون شريكاً له
١٢٧	في الاجر
١٢٧	(كتاب الوقف)
١٢٧	تعريف الوقف لغة واصطلاحاً
١٢٨	التصنيف والتعليم والصدقة الجارية
١٢٩	ثوابها دائم لا يقطع بالموت والدليل
١٣٠	على ذلك
١٣٠	بيان أول صدقة موقوفة في الإسلام
١٣١	ثبوت الوقف عن جماعة من الصحابة
١٣١	بيان ان الوقف من القربات التي
١٣١	لا يجوز نقضها بعد فعلها لا للمواقف
١٣١	ولا لغيره
١٣١	الدليل على أنه يجوز للمواقف أن
١٣٢	يجعل لنفسه نصيباً من الوقف ومذاهب
١٣٢	العلماء في ذلك
١٣٢	باب وقف المشاع والمقول
١٣٣	مذاهب العلماء في صحة ثبوت
١٣٣	وقف المشاع
١٤٢	كتاب الوصايا
١٤٢	تعريف الوصية لغة وشرعاً
١٤٣	أقوال العلماء في حكم الوصية وحجج
١٤٣	كل وتحقيق المقام
١٤٤	الدليل على اعتبار الاشهاد في الوصية
١٤٤	أفضل الصدقة وأعظمها أجراً تصدق
١٤٤	الشحيح الصحيح
١٤٤	الدليل على أن تنجز وفاء الدين
١٤٤	والتصدق في حال الصحة أفضل منه
١٤٤	حال المرض
١٤٤	باب ما جاء في كراهة مجاوزة الثلث
١٤٤	والأيتام للوارث
١٤٤	استحباب نقص الوصية عن الثلث

صفحة	صفحة
١٦٤ طلب عمر رضى الله عنه الاذن من	ومذاهب العلماء في ذلك
طائفة في دفنه مع النبي صلى الله عليه	١٥١ قول النبي صلى الله عليه وسلم لا وصية
وسلم وابي بكر الصديق رضى الله عنه	لوارث الا أن يجيز الورثة
١٦٦ باب أن ولي الميت يقضى دينه اذا علم	١٥٢ الجمع بين قوله عليه الصلاة والسلام
صحته	لا وصية للوارث وبين قول الله تعالى
١٦٧ تقديم دين الميت على الوصية	كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت الآية.
١٦٧ تقديم الوصية في الذكر على الدين في	١٥٣ كلام العلماء فيما زاد على الثلث في
الآية الشريفة	الوصية وتفصيل ذلك
١١٨ كتاب الفرائض	١٥٤ باب في ان تبرعات المريض من الثلث
١٦٨ أول علم ينسى علم الفرائض	١٥٤ الدليل على اعتبار القرعة شرعا
١٦٨ أعلم الناس بالفرائض زيد بن ثابت	١٥٥ تنفيذ تصرفات المريض من الثلث
١٦٩ بيان اشتقاق الفرائض ومعنى النصف	١٥٥ اختلاف العلماء في ان ثلث التركة
٧٠ باب البداءة بذوى الفروض واعطاء	هل يعتبر حال الوصية أو حال الموت
العصبة مابق	ومذاهب العلماء في ذلك
١٧١ الدليل على أن الباقي بعد استيفاء أهل	١٥٥ باب وصية الحربى اذا أسلم ورثته هل
الفروض المقدرة لفروضها يكون	يجب تنفيذها
لا قرب العصبات من الرجال ولا يشاركه	١٥٦ الدليل على ان الكافر اذا أوصى
من هو أبعد منه	بقربة من القرب لم يلحقه ذلك لأن
١٧٢ الدليل على ان للبنتين الثلثين ومذاهب	الكفر مانع
العلماء في ذلك	١٥٦ باب الايصاء بما يدخله النيابة من
١٧٢ الدليل على ان الزوج يستحق النصف،	خلافة وعناقة ومحاماة في نسب وغيره
والاخذ النصف من مال الميت الذى	١٥٧ جواز الوصية بالخلافة وبيان طريقها
لم يترك غيرها	١٥٨ باب وصية من لا يعيش مثله وقصة
١٧١ باب سقوط ولد الاب بالاخوة	مقتل عمر بن الخطاب رضى الله عنه
من الابوين	وبيان شدته في الدين وتمسكه به
١٧٣ باب الاخوات مع البنات عصبة	حال التزاع
١٧٥ باب ما جاء في ميراث الجدة والجدة	١٦٣ أيصاء عمر رضى الله عنه ابنه عبد الله
	بأن ينفى دينه وما عليه من الحقوق

صفحة	صفحة
أرحامه ومعتقه	١٧٦ الدليل على ان فرض الجدة الواحدة
١٨٨ باب النهي عن بيع الولاء وهبته وما جاء	السدس وكذلك فرض الجدتين
في السائبة	والثلاث اذا استوين
١٨٨ اجماع العلماء على أنه لا يجوز تحويل	١٧٧ فرض الجد السدس ومذاهب العلماء فيه
النسب ومذاهب العلماء في حكم بيع الولاء	١٧٩ باب ما جاء في ذوى الارحام والمولى من
١٩١ باب ميراث المعتق بعضه	أسفل ومن أسلم على يد رجل وغير ذلك
١٩١ اختلاف العلماء في حكم المكاتب اذا	١٧٩ الدليل على ان الحال من جملة الورثة
أدى بعض مال الكتابة	ومذاهب العلماء في ذلك
١٩٢ باب امتناع الأثر باختلاف الدين	١٨٠ أدلة من قال ان ذوى الارحام لا تراث
وحكم من أسلم على ميراث قبل أن يقسم	١٨٢ بيان قوله تعالى وأولوا الارحام بعضهم
١٩٣ لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم	أولى ببعض
١٩٤ باب ان القاتل لا يرث وأن دية المقتول	١٨٣ الدليل على أن من أسلم على يد رجل
لجميع ورثته من زوجة وغيرها	من المسلمين ومات ولا وارث له غيره
١٩٥ دليل من قال ان القاتل لا يرث سواء	كان له ميراثه ومذاهب العلماء في ذلك
كان القتل عمداً أو خطأ ومذاهب	١٨٣ الدليل على جواز صرف ميراث من
العلماء في ذلك	لا وارث له معلوم الى واحد من اهل بلده
١٩٦ الزوجة تراث من دية زوجها كما تراث	١٨٤ باب ميراث ابن الملاعة والزانية منهما
من ماله	وميراثهم منهم وانقطاعهم من الاب
١٩٦ باب في أن الانبياء لا يورثون	١٨٥ باب ميراث الحمل
١٩٧ ما تركه الانبياء لا يورث بل هو صدقة	١٨٦ الدليل على ان المولود اذا وقع منه
١٩٨ الدليل على أنه يتوجه على الخليفة	الاستهلال أو ما يقوم مقامه ثم مات
القائم بعد رسول الله صلى الله عليه	ورثته قرابته وورث هو منهم
وسلم أن يعول من كان الرسول يعوله	١٨٦ باب الميراث بالولاء
وينفق عليهم	١٨٧ الدليل على أن المولى الأسفل اذا مات
١٩٩ (كتاب العتق)	وترك أحدا من ذوى سهامه ومعتقه
١٩٩ باب الحث على العتق	كان لذى السهام من قرابته مقدار
٢٠٠ الدليل على أن العتق من القرب الموجبة	ميراثهم المفروض والباقي للمعتق
	١٨٧ اختلاف العلماء في حكم من ترك ذوى

صفحة	صفحة
٢٢٣ مذهب الجمهور عدم جواز بيع أمهات الاولاد ومذاهب العلماء في ذلك	للسلامة من النار اوان عتق الذكر أفضل من عتق الانثى
٢٢٥ كتاب النكاح	٢٠١ دليل من قول ان عتق الرقبة الكافرة اذا كانت أعلى ثمنًا من المسلمة أفضل
٢٢٥ باب الحث عليه وكرهه تركه للقادر عليه	٢٠١ جب ذنوب الكافر بالاسلام مشروط بأن يحسن في الاسلام
٢٢٦ بيان أن النكاح من السنة وأن خير متاع الدنيا المرأة الصالحة	٢٠٢ باب من أعتق عبداً وشرط عليه خدمة
٢٢٧ تعريف النكاح لغة وشرعاً	٢٠٤ أقوال العلماء فيمن ملك ذراحم محرم يعتق عليه أم لا
٢٢٨ تفسير الشاب والكهل والشيخ	٢٠٥ باب أن من مثل بعبده عتق عليه
٢٢٨ أقوال العلماء في تفسير الباء	٢٠٦ اختلاف العلماء في أن المثلة بمجردھا سبب من أسباب العتق أم لا
٢٣٠ المشروع هو الاقتصاد في الطاعات	٢٠٧ جواز ضرب السيد عبده للتأديب ولا يجاوز به عشرة أسواط
٢٣١ حكم التزويج	٢٠٧ باب من اعتق شركاً له في عبد
٢٣١ باب صفة المرأة التي يستحب خطبتها	٢٠٩ كلام العلماء على سند ومتن حديث السعاية
٢٣٢ مشروعية أن تكون المنكوحة ولوداً ودوداً	٢١١ مذاهب العلماء في استسقاء العبد
٢٣٣ تفسير البكر واليب	٢١٢ (باب التدبير)
٢٣٣ نكح المرأة لاربعة	٢١٣ الدليل على جواز بيع المدبر مطلقاً ومذاهب العلماء في ذلك
٢٣٤ باب خطبة المجبرة الى وليها والرشيدة الى نفسها	٢١٥ (باب المسكاتب)
٢٣٥ باب النهي أن يخطب الرجل على خطبة أخيه ومذهب العلماء في ذلك	٢١٦ تفسير الكتابة والحسبة
٢٣٧ باب التعريض بالخطبة في العدة	٢١٧ استنباط فوائده من أحاديث المكاتب
٢٣٨ جواز التعريض في العدة وأقوال العلماء في ذلك	٢٢٠ أدلة من قال بوجوب الكتابة
٢٣٩ باب النظر الى المخطوبة	٢٢١ باب ما جاء في أم الولد
٢٤٠ باب النهي عن الخلوة بالاجنبية والامر بغض النظر والعفو عن نظر الفجأة	٢٢١ أم الولد تصير حرة اذا ولدت من سيدها وتفسير أم الولد
٢٤١ الخلوة بالاجنبية مجمع على تحريمها	٢٢٢ ثبوت النهي عن بيع أمهات الاولاد

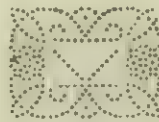
صفحة	صفحة
٢٤١ الدليل على تحريم نظر الرجل الى عورة الرجل والمرأة الى عورة المرأة	٢٥٢ الدليل على أنه يحوز اللب أن يتزوج ابنته قبل البلوغ
٢٤٢ تحريم اضطجاع الرجل مع الرجل أو المرأة مع المرأة في ثوب واحد مع الافضاء ببعض البدن	٢٥٣ البكر تستأذن وأذنها صماتها
٢٤٣ يجوز للمرأة أن تبدي من مواضع الزينة ما تدعو الحاجة اليه عند مزاوله الاشياء والبيع والشراء والمهاداة	٢٥٤ تفدير الاستئثار
٢٤٤ باب أن المرأة عورة الا وجهه والكفين و ان عبدها كحرمها في نظر ما يبدو منها غالبا	٢٥٤ الدليل على اعتبار الرضا من المرأة التي يراد تزويجها وأنه لا بد من صريح الاذن من النيب، ويكفي السكوت من البكر ومذاهب العلماء في ذلك
٢٤٥ اتفاق المسلمين على منع النساء أن يخرجن سافرات الوجوه لاسيما عند كثرة الفساق لا يما في زماننا هذا زمن الفسق	٢٥٦ باب الابن يزوج امه وما ورد في ذلك من الاحاديث ومذاهب العلماء في ذلك
٢٤٥ باب في غير أولى الأربة	٢٥٧ باب العضل
٢٤٦ تفسير المختص والنهي عن ادخاله البيوت ونفيه خارج البلد	٢٥٨ الدليل على اشتراط الولي في النكاح
٢٤٧ تفسير أولى الأربة	٢٥٨ باب الشهادة في النكاح
٢٤٧ باب في نظر المرأة الى الرجل	٢٦٠ أقوال العلماء في اعتبار الاشهاد في النكاح
٢٤٨ دليل من قال انه يحرم على المرأة نظر الرجل كما يحرم على الرجل نظر المرأة	٢٦٠ باب ما جاء في الكفاءة في النكاح
٢٤٨ منع نظر المرأة الى الأعمى	٢٦٢ الدليل على اعتبار الكفاءة في الدين والحق ومذاهب العلماء في ذلك
٢٤٩ باب لانكاح الأبدلي وما ورد فيه من الأحاديث	٢٦٤ باب استحباب الخطبة للنكاح وما يدعى به للمتزوج
٢٥١ مذاهب العلماء في حكم النكاح بغير ولي هل يصح العقد أم لا	٢٦٦ مشروعية الخطبة عند عقد النكاح وهل حاجة
٢٥٢ باب ما جاء في الاجبار والاستئثار	٢٦٧ باب ما جاء في الزوجين بؤكلان واحدا في العقد
	٢٦٨ أقوال العلماء في جواز أن يتزوج طرفي العقد واحد
	٢٦٨ باب ما جاء في نكاح المتعة وبيان نسخه
	٢٦٩ بيان أحاديث النهي عن المتعة
	٢٧٠ مذاهب العلماء في حكم المتعة وبيان أن

صفحة	صفحة
٢٨٠ من خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم	تحریمها كالأجماع
الزيادة على أربع نسوة يجمع بينهما	٢٧٥ باب نكاح المحلل
٢٨١ باب العبد يتزوج بغير إذن سيده	٢٧٥ الدليل على تحریم التحليل
٢٨٢ باب الخيار للأمة اذا عتقت تحت عبد	٢٧٦ أقوال العلماء في المحلل وحكم التحليل
وما ورد في ذلك من الأحاديث	٢٧٧ باب نكاح الشغار
٢٨٣ أقوال العلماء في زوج بريرة هل كان	٢٧٨ تفسير الشغار والمشاهرة
حرا أو عبدا حين عتقت	٢٧٩ اختلاف العلماء في صحة نكاح الشغار
٢٨٤ اختلاف العلماء فيما اذا كان الزوج حرا	٢٧٩ باب الشروط في النكاح وما نهى عنه منها
هل يثبت للزوجة الخيار أم لا	٢٨٠ تحریم أن تسأل المرأة طلاق اختها
٢٨٥ الدليل على أن خيار من عتقت على	وأقوال العلماء في هذا النهي
التراخي وأنه يبطل اذا مكنت الزوج	٢٨١ اختلاف أهل العلم في اشتراط المرأة
من نفسها	على زوجها أن لا يخرجها من بلدها
٢٨٥ باب من أعتق أمة ثم تزوجها وما	١٨٢ باب نكاح الزاني والزانية وما ورد فيه
ورد في ذلك من الأحاديث	من الأحاديث
٢٨٦ مشروعية تعليم الاماء واحسان تأديبهن	٢٨٣ أقوال العلماء في أن المرأة هل تحرم
ثم اعتاقهن بهن	على من زنى بها أم لا
٢٨٦ أقوال العلماء فيما اذا أعتق أمته على أن	٢٨٤ تفسير قوله تعالى (وحرم ذلك على
يجعل عتقها صداقها هل يصح العقد	المؤمنين)
والعتق والمهر أم لا	٢٨٥ باب النهي عن الجمع بين المرأة وعمتها
٢٨٨ ما يذكر في رد المنكوحه بالغيب وما	أو خالتها وما ورد فيه من الأحاديث
ورد في الباب من الأحاديث	٢٨٧ مبحث قوله تعالى (وأحل لكم
٢٨٨ البرص والجنون والجذام عيوب يفسخ	ما وراء ذلكم)
بها النكاح ومذاهب العلماء في ذلك	٢٨٨ باب العدد المباح للحر والعبد وما خص
	به النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك
	٢٨٩ اجماع الصحابة على أنه لا ينكح
	العبد أكثر من اثنتين
	٢٨٩ تحریم ما زاد على أربع نسوة مذهب
	الجمهور
٣٠٠ ابواب انكحة الكفار	
٣٠٠ باب ذكر انكحة الكفار واقرارهم عليها	
٣٠٠ أنواع أنكحة الكفار في الجاهلية	

- وما يجوز منها وما لا يجوز
٣٠٢ باب من أسلم وتحتة أختان أو أكثر من أربع
٣٠٣ الجمع بين الأختين محرم إجماعا
٣٠٤ باب الزوجين الكافرين يسلم أحدهما قبل الآخر وما ورد في الباب من الأحاديث
٣٠٦ المبيع من تقرير المسألة تحت المشرية إذا تأخر إسلامه عن إسلامها حتى انقضت عدته
٣٠٧ إذا أسلمت المرأة قبل زوجها لم تحطب حتى تحيض وتطهر ومذاهب العلماء في ذلك
٣٠٨ باب المرأة نسبي وزوجها بدار الشرك
٣٠٩ (كتاب المصداق)
٣٠٩ باب جواز التزويج على القليل والكثير واستحباب القصد فيه
٣١٠ اختلاف العلماء في مقدار وزن النواة إذا كانت صداقا
٣١٠ الدليل على أنه يجوز أن يكون المهر شيئا حقيرا كالنعلين والمدمن الطعام ووزن نواة من ذهب
٣١١ اختلاف العلماء في أقل المهر يجعل صداقا
٣١٢ أعظم السكاح بركة أيسره مؤنة
٣١٣ الدليل على أفضلية السكاح مع قلة المهر وإن الزواج بمهر قليل مندوب إليه
٣١٤ باب جعل تعليم القرآن صداقا
٣١٦ الدليل على جواز جعل النفقة صداقا ولو كان تعليم القرآن ومالا يجوز العلماء في ذلك
٣١٧ باب من تزوج ولم يسم صداقا وما ورد في ذلك من الأحاديث
٣١٨ الدليل على أن المرأة تستحق بموت زوجها بعد العقد قبل فرض الصداق جميع المهر وإن لم يقع منه دخل ولا خلوة ومذاهب العلماء في ذلك
٣١٩ باب مقدمة شيء من المهر قبل الدخول والرخصة في تركه
٣١٩ الدليل على أنه يجوز الامتناع من تسليم المرأة حتى يسلم الزوج مهرها ولذلك للمرأة الامتناع حتى يسمى الزوج مهرها
٣٢٠ باب حكم هدايا الزوج للمرأة وأوليائها
٣٢٠ الدليل على أن المرأة تستحق جميع ما يذكر قبل العقد من صداق أو حياء وغير ذلك وأقوال العلماء في ذلك
٣٢١ كتاب الولية والبناء على النساء وعشرتهن
٣٢١ باب استحباب الولية بالشاة فأكثر وجوازها بدونها
٣٢١ تفسير الولية لغة وشرعا
٣٢٢ مذاهب العلماء في حكم الولية
٣٢٢ اختلاف السلف في وقتها
٣٢٢ الدليل على أن الشاة أقل ما يجزى في الولية
٣٢٤ الدليل على أن المرأة الجديدة تؤثر

صفحة	صفحة
المشتملة على وصف الجمال والفجور	ولو في السفر
كما هو الواقع في هذا الزمن فان ذلك	٣٢٤ باب اجابة الدعوة وما ورد فيها من
يحرم في النكاح كما يحرم في غيره	الاحاديث
٣٣٨ من خصائصه صلى الله عليه وسلم	٣٢٦ أدلة من قال بوجوب الاجابة للولاية
جواز الخلوة بالاجنية والنظر اليها	٣٢٧ الدليل على انه يجب الحضور على الصائم
٣٣٨ باب الاوقات التي يستحب فيها البناء	ولا يجب عليه الاكل
على النساء وما يقول اذا زفت اليه	٣٢٨ باب ما يصنع اذا اجتمع الداعيان وسبق
٣٣٩ استحباب البناء بالمرأة في شوال	احدهما الآخر ومن يقدم منها
٣٣٩ باب ما يكره من تزين النساء به وما	٣٢٩ باب اجابة من قال لصاحبه ادع من
لا يكره وما ورد في ذلك من الاحاديث	لقيت وحكم الاجابة في اليوم الثاني او
٣٤٠ الذي عن وصل الشعر بشيء وتفصيل	الثالث
حكمه ومذاهب العلماء في ذلك	٣٣٠ الدليل على مشروعية الوليمة اليوم
٣٤٢ الدليل على تحريم الوشم	الاول ومذاهب العلماء في ذلك
٣٤٢ الدليل على تحريم التفليج والتمصص	٣٣١ باب من دعى فرأى منكرا فليذكر والا
٣٤٣ الدليل على لعن الله المتشبهين من	فليرجع
الرجال بالنساء والمتشبهات من	٣٣٢ الدليل على انه لا يجوز الدخول في
النساء بالرجال	الدعوة يكون فيها منكر مما نهى الله
٣٤٤ عدم مشروعية خضب اليدين والرجلين	ورسوله عنه
بالحناء للرجال	٣٣٣ اختلاف العلماء في حكم ستر البيوت
٣٤٤ باب التسمية والتستر عند الجماع	والجدران
٣٤٥ الأمر بستر العورة في جميع الأحوال	٣٣٣ باب حجة من كره النار والانتهاج منه
٣٤٦ باب ما جاء في العزل	٣٣٥ باب ما جاء في اجابة دعوة الحسن
٣٤٨ اختلاف علماء السلف في حكم العزل	٣٣٥ الولاء ثمانية وبيانها
٣٥٠ باب نهى الزوجين عن التحدث بما	٣٣٥ باب الدف والاهو في النكاح وما ورد
يجرى حل الوقاع	فيها من الاحاديث
٣٥١ الدليل على تحريم افشاء أحد الزوجين	٣٣٦ الدليل على جواز الضرب بالدف ورفع
لما يقع بينهما من أمور الجماع	الاصوات بشيء من الكلام نحو أتيانكم
٣٥١ باب النهي عن اتيان المرأة في دبرها	أتيانكم ونحوه لا بالاغنى المبيجة للمرور

صفحة	صفحة
٣٥٣	الدليل على أنه يحرم اتيان النساء في أدبارهن ومذاهب العلماء في ذلك وأدلة كل وتحقيق المقام
٣٥٦	حكم من أتى النساء في دبرهن
٣٥٧	باب احسان العشرة ويسان حق الزوجين
٣٥٩	حكم لعب النساء باللعب
٣٦٠	حقوق الزوج على الزوجة
٣٦١	إذا دعى الرجل زوجته لحاجته فلتأته ولو كانت على قتب
٣٦٢	جواز لعن العاصي المسلم إذا كان على وجه الارهاب عليه
٣٦٣	الدليل على أن الملائكة تدعو على المغاضبة لزوجها الممتعة من اجابته الى فراشها
٣٦٤	الأمر بالاستواء بالنساء خيرا
٣٦٥	لا يجوز هجر المرأة في المضجع وضربها الا اذا أتت بفاحشة مينة
٣٦٦	لأنصوم المرأة غير رمضان الا باذن من زوجها
٣٦٧	باب نهي المسافر أن يعطرق أهله
٣٦٨	باب القسم للبكر والتيب الجديدتين
٣٦٩	الدليل على أن الزوج اذا تعدى السبع للبكر والثلاث للتيب بطل الأيثار ووجب قضاء سائر الزوجات مثل تلك المدة بالص في التيب والقياس في البكر
٣٧٠	البكر تؤثر بسبع والتيب بثلاث
٣٧١	باب ما يجب فيه التعديل بين الزوجات وما لا يجب
٣٧٢	كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم فيعدل ويقول اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما تملك ولا أملك
٣٧٣	باب المرأة تهب يومها لضرتها أو تصالح الزوج على اسقاطه
٣٧٥	الدليل على أنه يجوز للمرأة أن تصالح زوجها اذا خافت منه أن يطلقها بما ترضاه عليه من اسقاط أو اسقاط قسمها أو هبة نوبتها وبه يتم الجزء السادس ولحمد الله
(تم)	



بَدَائِعُ الْفَوَائِدِ

للعلمامة الامام شيخ الاسلام علم العلماء الأعلام

أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي المشتهر

بابن قسيم الجوزية المتوفى

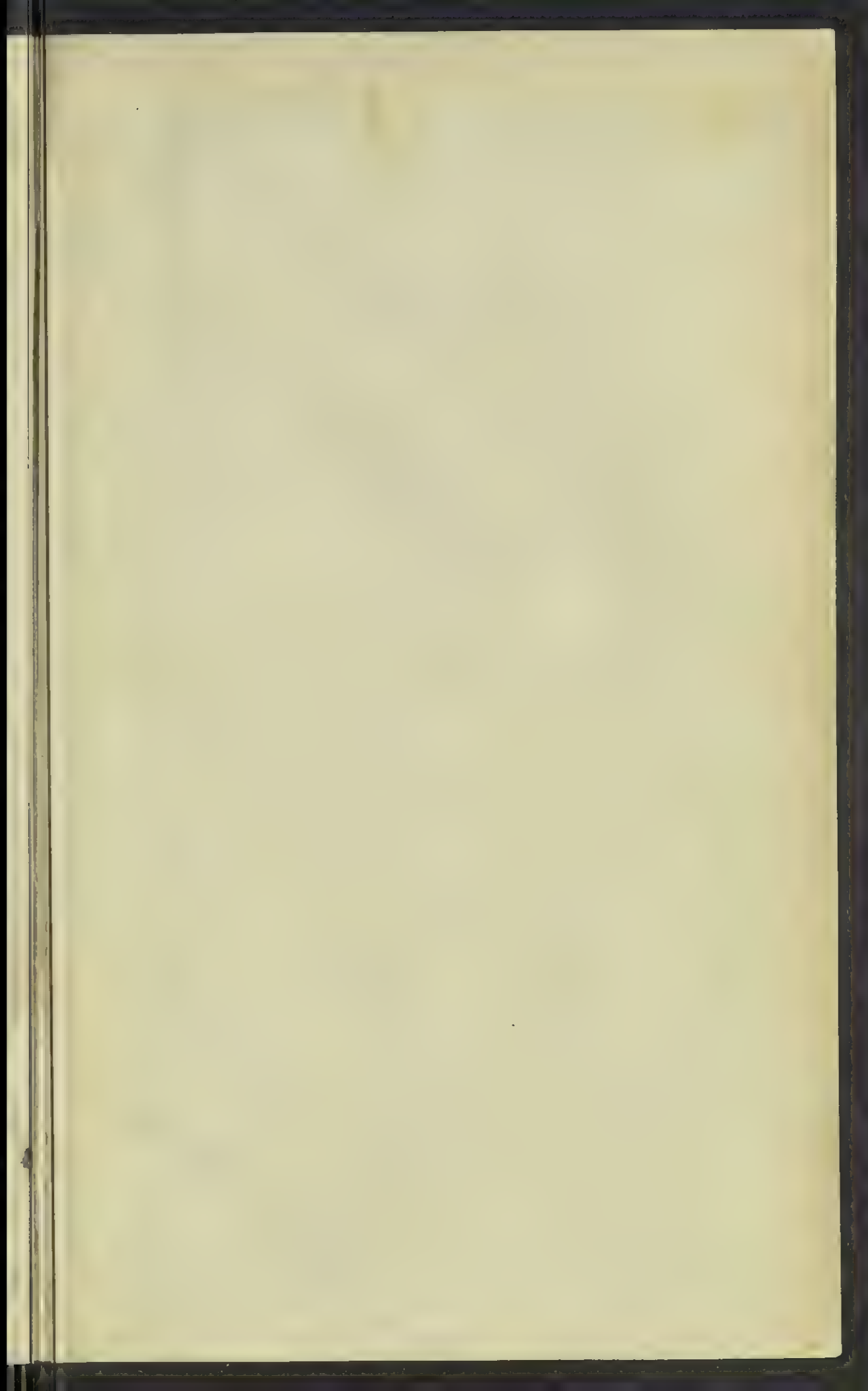
(سنة ٧٥١ هجرية)

قدس الله روحه ونور مرقده وضرريحه

هذا الكتاب هو الضالة المنشودة لطلاب المعارف والعلوم الحقيقية والمسائل المؤيدة بالدلائل النقلية الصحيحة والبراهين العقلية التي لا يشوبها ما يقدح بها من الظنون والاحتمالات. ولطالما رأينا نقول الأئمة المتأخرين للمسائل الغويصة من هذا الكتاب وما يرد عليها من الاشكالات ورد هذه الاشكالات وتحققها بما لا نجده في كثير من الكتب المطولات ولم من نفوس ناقت الى رؤيته ولم تعثر على نسخة منه. وهذا الكتاب هو كالتذكرة للمؤلف رحمه الله تعالى فكلمنا سنج له الحاطر تحقيق مسألة من العلم قيدها وعنون عنها بفائدة وهو عام في جميع العلوم. قال

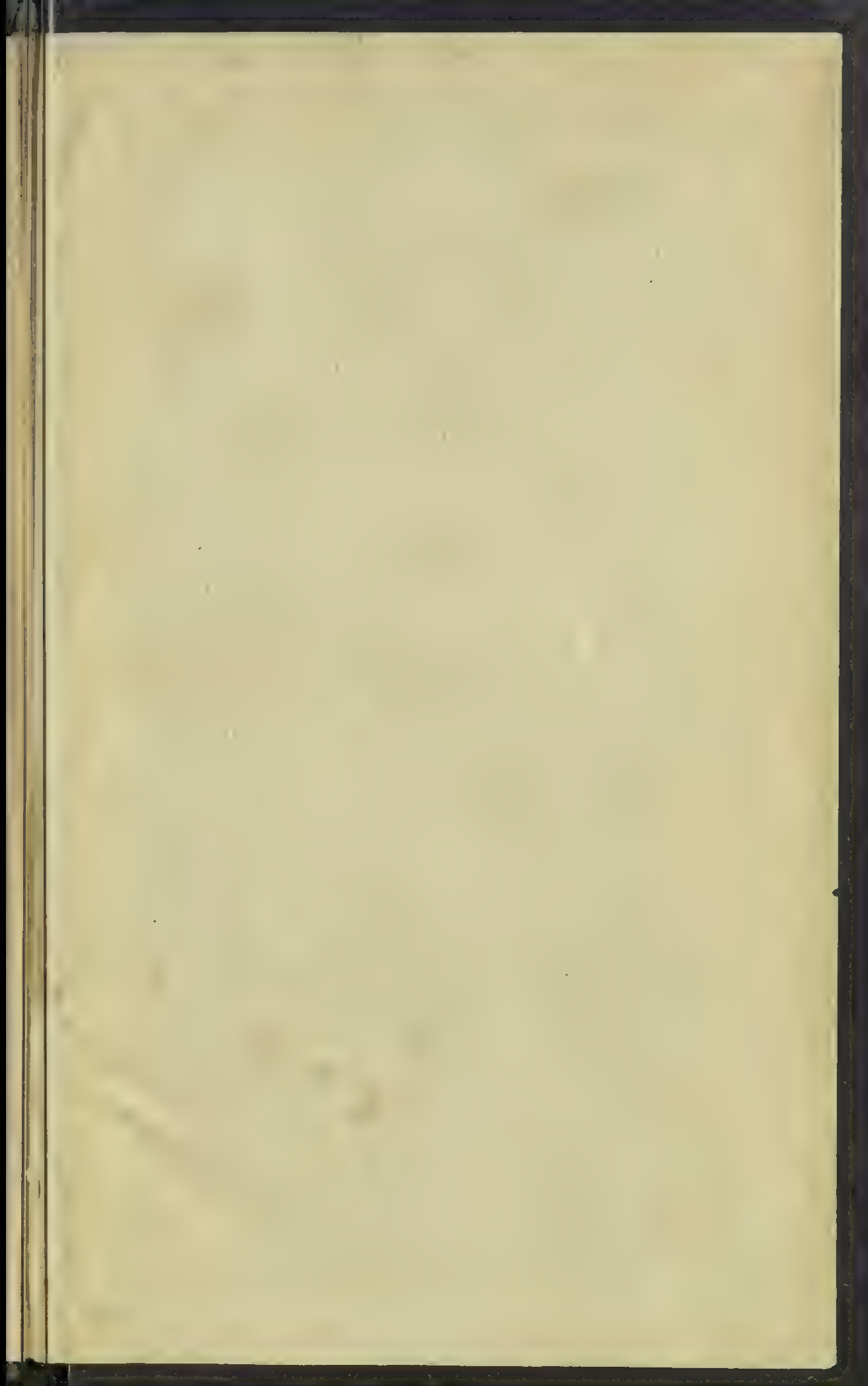
البرهان البقاعي في تفسيره المبني على التناسب بين الآيات . وأبدى
الامام شمس الدين بن قيم الجوزية الدمشقي الحنبلي في كتاب له كالتذكرة
سماه بدائع الفوائد سرّاً غريباً في ابتداء القرآن بقوله ألم الخ اه
ومن توفيق المولى تعالى أن يسر لادارة الطباعة المنيرية بقاءها الله
تعالى نسخة صحيحة مقابلة على شيخين جليلين ومخطوطة بقلم أحد
العلماء الافاضل وقد باشرت بطبعها ادارة الطباعة المنيرية بعد مراجعتها
وتصحيحها والتعليق عليها وجعلت الكتاب في أربعة اجزاء وعن
قريب سيصدر الجزء الاول منه ان شاء الله تعالى فنشكر المولى جل
ذكره على توفيقنا لذلك ونسأل الله الاتمام واخلاص العمل آمين

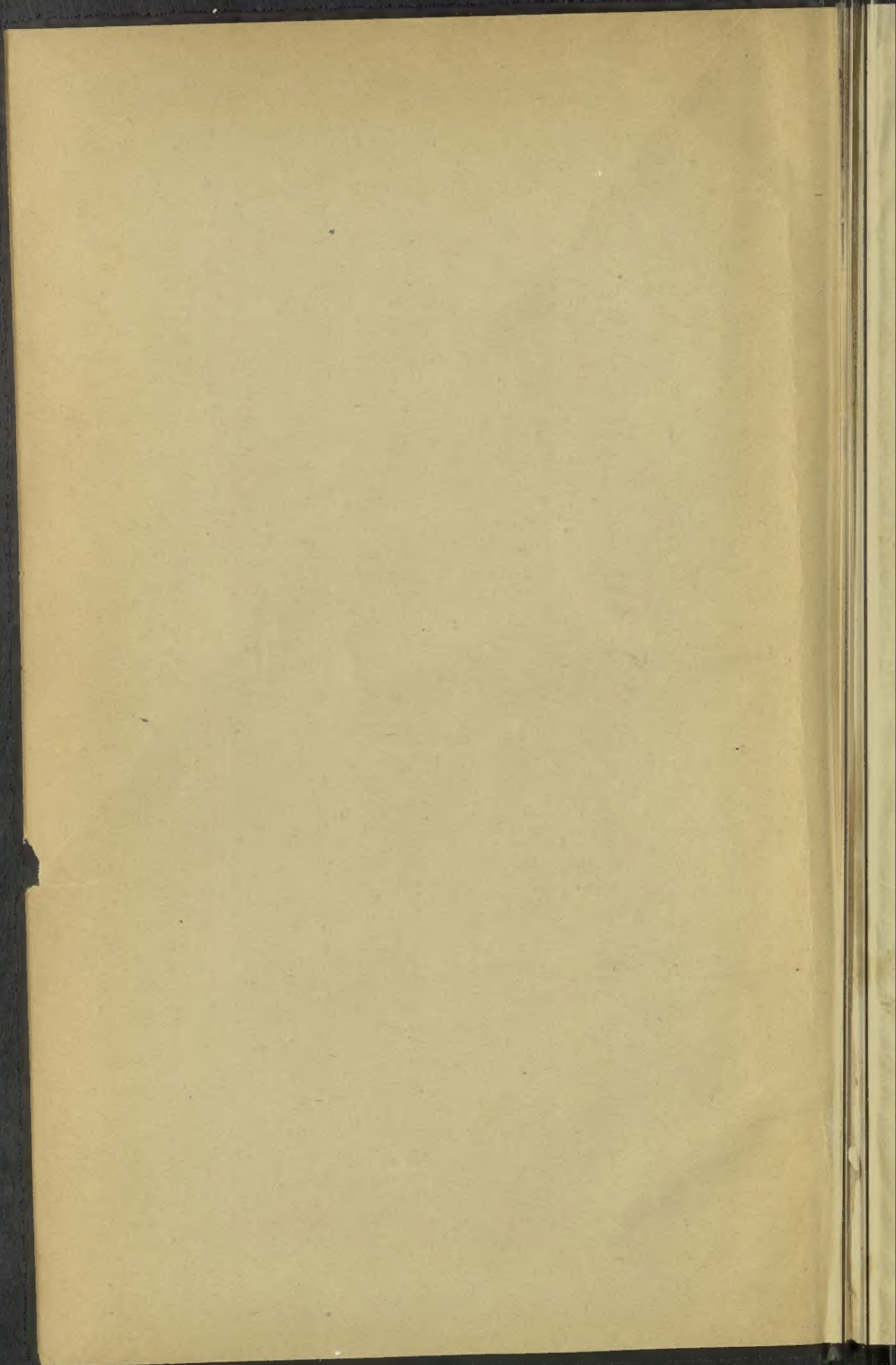


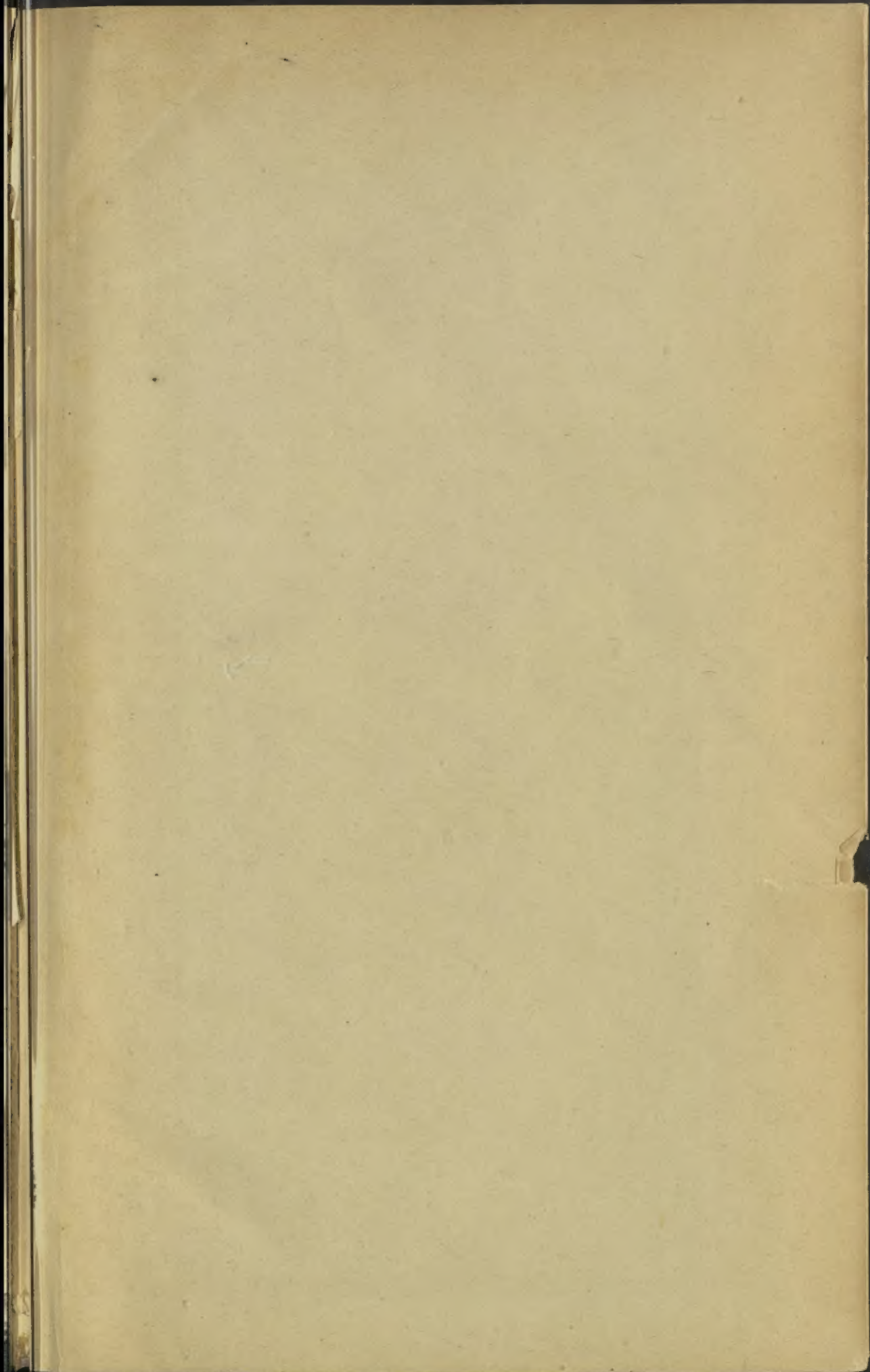


بيان صواب الجزء السادس من نيل الاوطار

صواب	صحيفة سطر خطأ	صواب	صحيفة سطر خطأ
برفع الله	٩ ٢٦٤	فلانا	١٥ ٣
تأيد	١٠ ٢٧٢	وجهين	١٣ ٤٤
ابن	٧ ٢٨٦	الانتجاع	١٨ ٥٣
عشر	٥ ٣٠٢	منه	١٩ ٥٤
إذا	٢٠ ٣٠٣	الموات	٢٣ ٥٧
واسلام	٨ ٣٠٧	الزيب	١٣ ٧٩
اللات	١٠ ٣٠٩	وحدينا	٧ ٩٨
كانت	١٩ —	أعطيت	٢٣ ١٠٩
ليس	١ ٣١٧	لمن	٢٦ ١٣٥
صفية	٢١ ٣٢٣	قومه	٦ ١٣٨
ضمه	٥ ٣٢٩	الناس	٢٥ ١٥٠
في اليوم	١١ ٣٣٠	الفرض	٥ ١٧١
اني	٢ ٣٣٩	رياب	١٤ ١٨٩
وجل	٢٤ ٣٤٦	وجأ	١٣ ٢٢٩
رجلا	٢١ ٣٤٧	لأن	١٤ —
واخبر	٤ ٣٥١	بالبالفة	٢٤ ٢٣٤
انشاء	٦ —	مستخرجه	١١ ٢٤٠
تجسس	١ ٣٦٤	بأثنا	١٩ —
بحس	٢ —	نحوه	٢٣ ٢٤١
X ابن خزيمه	١ ٣٦٨	الخطر	٢٥ ٢٤٣
(وان عائشة) في قوله تعالى	١٧ ٣٧٣	فأذن	١٠ ٢٤٦







Sh... v.6:c.1
الشوكاني، محمد بن علي
نيل الاوطار شرح منتقى الاخبار من اح
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
81003498



[Redacted]
[Redacted]
v. 6

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT
LIBRARY

24
1841
5